



٩٠١

أجواهر الكلام

في

شرح شريعة الإسلام

تأليف

شيخ الفقهاء ودام المصنفين

الشيخ محمد حسن النجفي

المرقبة سنة ١٢٦٦ هـ

حقيقه وعلق عليه

الشيخ جليله الدباغ

البيروت (الأولى)

مؤسسة النشر الإسلامي

الناشطة لجماعة الملتزمين بقرآنهم والمطهرين



٩٠١

جواهر الفكر

في

شرح شرائع الإسلام

تأليف

شيخ الفقهاء وإمام المحققين

الشيخ محمد حسن النجفي

الطبعة سنة ١٢٦٦ هـ

الجزء الأول

محقق

مؤسسة الفكر الإسلامي

الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠ هـ



شابك (الدورة) ٩ - ٢٧ - ٤٧٠ - ٩٦٤ - ٩٧٨
ISBN 978 - 964 - 470 - 027 - 9



جواهر الكلام

(ج ١)

- | | |
|-----------------|---|
| ■ المؤلف : | □ شيخ الفقهاء والمحققين الشيخ محمد حسن النجفي <small>رحمته الله</small> |
| ■ تحقيق : | □ فضيلة الشيخ حيدر الدباغ |
| ■ الموضوع : | □ الفقه |
| ■ طبع و نشر : | □ مؤسسة النشر الإسلامي |
| ■ الطبعة : | □ الثانية |
| ■ عدد الصفحات : | □ ٧٦٨ |
| ■ المطبوع : | □ ٥٠٠ نسخة |
| ■ التاريخ : | □ ١٤٣٢ هـ. ق |
| ■ شابك ج ١ : | □ ٩٧٨ - ٦٠٠ - ١٤٣ - ٠٤٢ - ٨ |

ISBN 978 - 600 - 143 - 042 - 8

مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجامعة المدرّسين بقم المشرفة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً كثيراً متواتراً، والصلاة والسلام على رسول الله أبي القاسم المصطفى، وعلى آله الغر الميامين الهداة المعصومين سيما بقية الله في الأرضين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين الى قيام يوم الدين.

وبعد، فإن من نعم الله الكبرى على هذه الأمة المرحومة أن هيأ لها في كل عصر وزمان رجالاً أفذاذاً وعلماء عدولاً يذبون عن حوزة الدين ويدافعون عن شريعة سيد المرسلين بفكرهم الوقاد وبيانهم النقاد، فكتبوا في مختلف الميادين، وثبتوا في قلوب الناس أسس الحكمة واليقين، ووقفوا بحق وقفة الأسود في الدفاع عن الثقلين المقدسين الأكبر والأصغر، بعد أن بيتوا المجملات، وأوضحوا المبهمات، وفسروا الآيات، وشرحوا الأخبار وما أعضل من الروايات، وعرفوا الناس الحلال من الحرام وأرشدوهم الى ما به سعادتهم في الدنيا والختام. فها هي آثارهم تشهد لهم بالحسنى، وما هي كتبهم ومؤلفاتهم تدل على مدى الإخلاص الذي انطوت عليه سرائرهم، وصلاح النوايا التي انعقدت عليه ضمائرهم، فشروا أنفسهم ابتغاء مرضاة الله، فثابهم وأكرمهم بأفضل حُلل الكرامة، فله سبحانه درهم وعلى الله تعالى أجرهم.

والمثال الأتم والانموذج الأصدق لهؤلاء العلماء الصالحين فقيه العصر وأعجوبة الدهر العالم العامل والعابد الزاهد مرجع الطائفة وعماد المذهب آية الله العظمى

الشيخ محمد حسن النجفي طيّب الله رمسه وقدّس الله نفسه، الذي جادت أنامله على هذه الأمة بدورةٍ فقهية في أحكام الحلال والحرام، تُعدّ واحدة من أندر الدورات وأجودها من حيث السعة والإحاطة ومن حيث العمق والدقّة، فذاع صيتها وعمّ ذكرها، فانطمس نور من سواها من الكتب والمؤلفات في ضحضاح ضيائها الساطع ونورها اللامع، لأنّها كتبت بقلم الإخلاص والتقى قبل قلم العلم والمعرفة، وألّفت بنية الخدمة وأداء الوظيفة الشرعية لا بنية الشهرة والسعة الدنيوية، فخلّد الله ذكرها ورفع من بين الكتب علّمها، فما من فقيهٍ لاحقٍ فضلاً عن متفقيهٍ فاضلٍ إلّا ويعدّ «جواهر الكلام» واحداً من أهمّ مصادره التي لا يستغني عن النظر فيها والاستزادة من نيرها.

ولأهمّية هذا الكتاب -عزيزنا القارئ- ارتأت مؤسستنا طبع هذا الكتاب ونشره بعد أن أوكلت مهمّة تحقيقه وتصحيحه الى بعض فضلائنا المحققين، فجاء بحمد الله على أحسن ما يرام، شكر الله سعيهم وبارك لهم في عملهم، سائلين الباري عز اسمه أن يوفّقنا وإياهم لما فيه خير الدارين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرقة

ترجمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

بقلم الحجة الشيخ محمد رضا المظفر

هو محمد حسن ابن الشيخ باقر ابن الشيخ عبدالرحيم ابن آغا محمد الصغير ابن عبدالرحيم الشريف الكبير.

هو عنوان الأسرة الجواهرية العلمية المعروفة بالنجف الأشرف، وبكتابه «جواهر الكلام» عرفت، ومنه ابتدأت شهرتها وطارصيتها، وانتشرت آثارها، وتوطدت أركانها.

وإذا كان قصير النسب فهو المطوّل لمجد أسرته، والمجدّد لها الذكر الذائع وبُعد الصيت، وطيب الاحدوثة، والفخر الخالد، والمؤسس لمحتدها، والباقي لصرح عزّها.

ولم يقتصر جهد هذا الشيخ الجليل على تصنيف كتابه العظيم «الجواهر» فحسب - وإن كان هذا وحده ليس بالشيء القليل، فقد جعله في مصافّ العظماء النوابغ على ما سيأتي - ولكنه كان من عظماء القرن الثالث عشر الهجري ونوابغه في كتابه هذا، وفي قوة عارضته، ولسانه المفعّو، وبراعة تدريسه، وإدارته لشؤون النجف والعالم الإسلامي التابع لها، وأخلاقه الفاضلة المحمّدية وملكاته العالية الملكوتية، وعنايته الفريدة بتربية تلامذته أبطال الحوزة العلمية الذين

تبوأوا بعده منصّة الزعامة الروحية المطلقة.

وقد انتهت إليه الرئاسة العامة والمرجعية في التقليد باستحقاق، فنهض بها خير ما ينهض به المجاهدون العاملون، وتفرد بها لا يشاركه مقارن ولا يزاحه معارض في النجف وخارجها، مع وفرة العلماء الكبار في عصره.

تولّده ووفاته:

لم ينصّ المؤرخون لحياته على تأريخ ولادته -على العادة في أكثر العظماء المغفلة نشأتهم الأولى- أمّا وفاته فالتفق عليه أنّها كانت سنة ١٢٦٦ هـ وعين بعضهم أنّها ظهر يوم الأربعاء غرة شعبان.

وقد استنتج شيخنا آغا بزرك الطهراني حفظه الله أنّ ولادته في حدود سنة ١٢٠٠ أو ١٢٠٢ هـ من أمرين: (الأول) أنّ المسموع من الشيوخ أنّه حين الشروع في تأليف الجواهر كان عمره خمساً وعشرين سنة. و(الثاني) أنه ابتداء في تأليفه في حياة أستاذه الشيخ كاشف الغطاء المتوفى سنة ١٢٢٨ هـ -وستأتي الإشارة إلى ذلك-. وإذا طرحنا ٢٥ من ١٢٢٨ كان ما استنتجه شيخنا على نحو التقريب.

وإذا صحّ أنّ الشيخ ممّن تلمذ على الأستاذ الأكبر الآغا الوحيد البهبائي المتوفى سنة ١٢٠٨ هـ وأدرك صحبته -كما نقله الشيخ عباس القمّي في «الفوائد الرضوية» عن بعضهم- فلا بدّ أن تكون ولادته أسبق من ذلك بكثير، نظراً إلى أنه لا يصحّ في ابن ثمان أو ستّ -مهما كان نبوغه- أن يتلمذ على مثل الآغا البهبائي ويصطحبه.

ثمّ إنّ صاحب الروضات -وهو ممّن عاصر الشيخ وحضر درسه- خمن عمره في سنة ١٢٦٢ هـ بسن السبعين، فتكون ولادته على هذا حوالي سنة ١١٩٢ هـ. فلا يبعد حينئذٍ أنه حضر أواخر أيام درس الوحيد البهبائي.

ومن هذين القولين يمكن القول بتقدم تولده على ماقربه الشيخ آغا بزرك .
أما أنه ابتدأ في تأليف كتابه في حياة أستاذه كاشف الغطاء فلا يدل على أن
ذلك كان في أخريات أيام أستاذه، بل يجوز أن يكون ذلك في حدود
سنة ١٢١٧ هـ مثلاً، فتتقارب المنقولات.

وعليه فالأقرب أن تولده في حدود سنة ١١٩٢ هـ. ويساعد على ذلك
الاعتبار، لاسيما - كما قيل - أنه ممن تلمذ على السيد بحر العلوم المتوفى
سنة ١٢١٢ هـ أو روى عنه. فهل تلمذ عليه أو روى عنه وهو ابن عشر أو
ثمان؟! ثمان؟! ثمان؟! ثمان؟!

نشأته:

لم يكن شيخنا المترجم له مبتدئاً في اختياره المسلك الديني، بل ورث ذلك
من أسرته العلمية التي ورثت هذا المسلك أباً عن جد، فإنَّ جدّه الأعلى
عبد الرحيم المعروف بالشريف الكبير هو الذي هاجر إلى النجف لطلب العلم،
وصار ممن يشار إليه بالفضيلة حتى توفي فيها في أوائل القرن الثاني عشر.
وأنجب ولدين عالمين كبيرين هما آغا محمد الكبير وآغا محمد الصغير.

أما الأول - الكبير - فهو الذي تزوج بنت العالم الجليل المولى أبي الحسن
الشريف العاملي الفتوي صاحب كتاب «ضياء العالمين» في الإمامة المعروف
الذي لا يزال مخطوطاً عند الأسرة الجواهرية. فأنجب منها بنتاً واحدة فقط
تزوجها الشيخ عبد الرحيم ابن عمها آغا محمد الصغير، فأنجبت هي بدورها له
الشيخ باقر والد المترجم له.

فالشيخ باقر هذا سبط آغا محمد الكبير وحفيد آغا محمد الصغير، فهما جداه
لأمه وأبيه، فقد ولده الشريف الكبير عبد الرحيم مرتين.

كما أن الشيخ باقر سبط الشريف أبي الحسن الفتوي من جهة أمه. ولذا

كان شيخنا صاحب الجواهر يعبر عن الفتوي بجَدْنَا.

فشيخنا المترجم له نقطة التقاء الأسر العلمية ومجمع فضائلها من جهة الآباء والأُمّهات، ووالده الشيخ باقر بالخصوص كان من فضلاء أهل العلم. كما أنّ أخاه الذي يكبره سنّاً الشيخ محمّد حسين كان من نوابغ طلاب العلم، وقتل في ريعان شبابه خطأً وهو في طريقه إلى مسجد السهلة، بطلقة نارية طائشة من أحد طلاب العلم الذين كانوا - بأمر الشيخ كاشف الغطاء وتوجيهه - يتدربون في الصحراء خارج النجف على الرمي بالبنادق لغرض الدفاع عن هجمات الوهابيين التي كانت مستمرة على النجف وكربلاد.

ومن الغريب أنّ والدتهما العلوية - على ما هو المشهور عند الأسرة الجواهرية - أسفت أن يكون المقتول ولدها الأكبر محمّد حسين ويبقى الأصغر على قيد الحياة الذي لم تكن تتوسّم فيه النبوغ كالقتيل، والله في خلقه شؤون. ولكنها بقيت حيّة إلى العصر الذي تسمّى فيه ولدها الصغير هذا دست الزعامة الكبرى حيث انقادت له الأمور وطبق صيته الخافقين، فرأت بأّمّ عينها من اقتحمته عيناها.

نسبه:

إنّ نسبه الشريف كما سقناه في أول ترجمته ينتهي إلى الشريف الكبير جدّه الأعلى عبد الرحيم، كما أنهاه هو في آخر كتاب القضاء من كتابه الجواهر. ولم يعلم من نسبه إلى أبعد من ذلك.

كما لم يعلم من أين كانت هجرة جدّه الأعلى إلى النجف، ولعلّ في تلقيبه بالشريف ما يقرب أن يكون من أسرة الشيخ الفتوي أبي الحسن الملقّب بالشريف أيضاً، وإن كان شيخنا آغابزرك يرى أنّ لقب الشريف يعطى في تلك العصور لمن كانت أمّه علوية.

أمّا القول بأنّه من نجار غير عربي فلم يظهر لنا ما يدلّ عليه، والتلقيب بآغا

- وقد لُقّب هو به جدّه الثاني محمّد في آخر كتاب القضاء- ليس دليلاً على الأصل الإيراني فإن هذا اللقب كان معروفاً في ذلك العصر للإيرانيين وللأتراك ولغيرهم حتى للعرب ممّن لهم منزلة رفيعة وتقدير واحترام.

وأما تسجيل الأسرة بالتبعية الإيرانية فقد حدث متأخراً كسائر الأسر النجفية الأخرى لأجل التخلص من الجندية الإجبارية في عهد الأتراك .

ولهذا الأمر قصة طريفة خلاصتها أنّ الحكومة العثمانية شددت في إحدى السنين على تجنيد الناس بالنجف، وطلبت من المرحوم الشيخ علي الجواهري المتوفى ١٣١٨ هـ حفيد المترجم له المعروف بـ(علاوي) أن يُحضر المشمولين من أسرته، وحينما رأت دائرة التجنيد تباطؤه أرسلت عليه ثلّة من الشرطة (الجاندرمة) وهو في المسجد للصلاة فأخذ مخفّوفاً، وكان طريقهم على دار رئيس البلدية يومئذ الحاج محمّد سعيد شمسة جدّ رئيس بلدية النجف السابق الحاج محمّد سعيد، وكان هذا واقفاً على باب داره لاستقبال الناس لمجلس التعزية عنده. فلما رأى الشيخ وقد حفّت به الشرطة وقع عليه مقبلاً يديه ونهرهم وأخذ بيده إلى أن أدخله المجلس، ولما علم أهل النجف بهذا التحديّ ثارت ثائرتهم وعظّلت الأسواق وتجمهروا، ممّا اضطرّ القائمقام إلى زيارة الشيخ في ديوانه (برّاني آل الجواهر المعروف) معتذراً، ولكن التدابير قد سبقته، فقد عزم الشيخ أن يسجّل أسرته بالتبعية الإيرانية مع أسر أخرى نجفية رغبت في ذلك، وأرسل إلى القنصل الإيراني للحضور، فاتفق حضوره في وقت حضور القائمقام، فتشادّا في الامر ومنعه القائمقام من التسجيل والقنصل رفع قلنسوته (الكلاه) وأقسم أن لا يضعها على رأسه قبل أن يتمّ تسجيل الأسرة الجواهريّة بالتبعية الإيرانية.

وهكذا استمرّ الجدل ممّا اضطرّ المرحوم الشيخ جواد نجل الشيخ علي أن يسافر في يومه إلى بغداد وهو يومئذ ابن خمس وعشرين، واتّصل هناك بالسفارة الإيرانية، وبالمقام العالي بالاستانة، فاهتمّت الحكومة الإيرانية بالأمر،

وأوعزت إلى ممثلها عند الباب العالي أن يفهم الحكومة العثمانية بضرورة الخضوع لهذا الأمر. أما السلطان فقد أوعز إلى والي بغداد أن يترك هذه الأسرة وباقي الأسر النجفية الطالبة للتبعية الإيرانية وشأنها، ولكن والي لم يحفل بأمر السلطان، والسلطان يكرر عليه الأمر ثلاث مرات وهو مصرّ على عناده، مما أثار حفيظة الحكومة الإيرانية حتى قطعت علاقتها مع الحكومة العثمانية، فقد أمر الشاه ناصر الدين سفيره في الاستانة بإزالة العلم.

وحينما رأى السلطان ذلك أرسل إلى العراق رسولاً خاصاً بهذه المهمة، وهذا الرسول جاء مع الشيخ جواد إلى النجف وحلّ ضيفاً عليه، فسجلت الأسرة بحضوره وحضور القائمقام والقنصل في ديوان آل الجواهر، كما سجلت كثير من الأسر كآل الصافي وآل سميسم في ذلك المجلس، ووجه الشيخ جواد كلاماً قارصاً إلى القائمقام مهتداً له بالتحاق جميع رعايا الدولة العلية بإيران إن بقي موظفوها على مثل هذه الغطرسة.

وكان ذلك الموقف باكورة أعمال الشيخ جواد ومنه ارتفع شأنه وعلا صيت فعاليته.

ولا شك أنه سجل بذلك يومئذ نصراً مبيناً للحوزة العلمية بالنجف وللحكومة الإيرانية معاً، فإنّ النجف التي هي مرجع تقليد الأطوار الشيعية وقبله أنظارهم كانت موضع عناية الحكومة الإيرانية واعتزازها، فكيف إذا طلب عيون أهلها التبعية لهم والالتحاق، لاسيّما وإنّ النجف كانت تلاقى من اضطهاد الدولة العثمانية ما لا يوصف، ولم يكن شيء يقف في وجهها غير تعهد الحكومة الإيرانية بصيانة العتبات المقدسة وأهلها، ولولا ذلك لنسفوها نفساً وما أبقوا فيها دياراً.

هذا نسب شيخنا المترجم له من قبل الآباء، أما من جهة الأمهات، فهو

ينتهي من قبل أم أبيه - كما تقدم - إلى الشيخ أبي الحسن الفتوني العالم الجليل، ومن قبل أمه إلى السادة العذارين المعروفين بآل حجاب، فإنها علوية منهم، ولذا كان يقضي شيخنا شطراً من أوقاته في أيام نشأته الأولى في العذارات (وهي من قرى الحلة) عند أخواله. وسيأتي في سبب تأليفه الجواهر أنه آلفه ليكون له مذكرة فقهية يرجع إليها حيث لا تنهاه له هناك الكتب للمراجعة عند الحاجة.

آثاره العلمية:

آلف الشيخ - عدا جواهره التي سيأتي تفصيل الحديث عنها - كتاب «نجاة العباد» وهو رسالة عملية صنعها لمقلديه، وهي من الرسائل العلمية التي حظيت بالتعاليق والشروح بعد عصره، وله أيضاً عدة رسائل أخرى في الدماء الثلاثة والزكاة والخمس وأحكام الأموات، وكلها ألحقت بنبذة العباد، وصارت جميعها رسالة واحدة بهذا الاسم.

وله «هداية الناسكين» في مناسك الحج، ورسالة في المواريث وهي آخر مؤلفاته فقد فرغ منها سنة الوباء ١٢٦٤ هـ.

وله كتاب في الأصول تُلُفت نسخته الوحيدة التي هي بخطه، وقصتها أنَّ له وليداً صغيراً تناول هذا الكتاب أثناء لعبه وألقاه في البئر، وبعد إخراجهِ وجدوا أنه قد انمحت كلماته، ولم يكن وقت الشيخ يسمح له يومئذٍ وهو المرجع للتقليد أن يعيد تأليفه.

ولولم يكن له إلا جواهر الكلام لكني، هذا الكتاب الكبير الواسع الذي بلغت أجزاءه حسب تقسيمه ٤٤ جزءاً، وإن كان الناشرون حشدوا هذه الأجزاء في ستة مجلدات ضخام حشداً، رعايةً للاقتصاد، وسيأتي وصف هذا الكتاب الجليل.

الحركة العلمية في عصره:

كانت الحركة العلمية في عهد شيخنا المترجم له في القمّة من الحركات العلمية التي امتاز بها القرن الثالث عشر الهجري في خصوص النجف الأشرف وكربلاء.

فإنّ النهضة العلمية التجديدية في الفقه وأصوله - بعد الفتور العام الذي أصابها في القرن الحادي عشر وأكثر الثاني عشر - ابتدأت في كربلاء على يد المؤسس العظيم الآغا محمد باقر الوحيد البهبائي المتوفى سنة ١٢٠٨ هـ.

وبقيت بعده النجف تنازع كربلاء وتشاطرهما الحركة العلمية بفضل تلميذيه العظيمين السيد مهدي بحر العلوم المتوفى سنة ١٢١٢ هـ والشيخ جعفر كاشف الغطاء المتوفى سنة ١٢٢٨ هـ ، إذ تحوّل قسم من الاتجاه العلمي شطر النجف بسببهما، وإن كانت كربلاء بقيت محافظة على مركزها الأول حتى وفاة المربي العظيم المعروف بشريف العلماء وهو الشيخ محمد شريف المازندراني المتوفى سنة ١٢٤٥ هـ الذي قيل إنّ حضار درسه كانوا يبلغون ألف طالب، وكفى أنّ أحد طلابه وتلاميذه الشيخ الأنصاري. وبوفاة شريف العلماء فقدت كربلاء تلك المركزية العلمية حتى اتجهت الأنظار صوب النجف لوجود الشيخ صاحب الجواهر المترجم له الذي اجتذب إليه طلاب العلم بفضل براعته البيانية وحسن تدريسه وغزارة علمه وثاقب فكره الجوّال وبحثه الدؤوب وانكبابه على التدريس والتأليف، ولعلّ هناك أسباباً أخرى لهذا التحوّل، ولا يبعد أنّ من أهمّها أنّ كربلاء بالخصوص كانت عرضة للغارات السعودية وضغط الحكومة العثمانية وتعدّياتها.

وعلى كل حال، فقد شهد هذا القرن وهو القرن الثالث عشر حركة علمية واسعة في كربلاء والنجف مبتدئةً بالوحيد البهبائي، وبلغت غاية ازدهارها في

عصر شيخنا المترجم له في خصوص النجف، فإنَّ عصره ازدهر بكبار الفقهاء وفطاحل العلماء من أساتذته وأقرانه وتلاميذه ما لم يشهده أيُّ عصر مضى. ويكفي أن يكون من نتاج ذلك العصر جبر الأمة وإمام المحققين الشيخ مرتضى الأنصاري المتوفى سنة ١٢٨١ هـ الذي أنسى الأولين والآخرين، إذ تجدد على يديه الفقه وأصوله التجدد الأخير، وخطأ بها شوطاً بعيداً قلب فيه المفاهيم العلمية رأساً على عقب، ولا يزال أهل العلم إلى يومنا هذا يدرسون على مدرسته العلمية الدقيقة ويستقون من غير تحقيقاته، ويتغذون بآرائه، ويتخرجون على كتبه البارعة الفاخرة.

وكان شيخنا وأستاذنا العظيم ميرزا حسين النائيني المتوفى سنة ١٣٥٥ هـ يفتخر بأنه من تلامذة مدرسته، وأنَّ كلَّ ما عنده من تحقيق ومعرفة فهو فهم أسرار آراء الشيخ الأنصاري وتحقيقاته وعرضها عرضاً مبسطاً، وكَم صرَّح بهذا المعنى على منبر الدرس معترفاً بذلك. وفي الحقيقة كان الميرزا النائيني يعدُّ فاتحاً مظفراً ومجدداً موصلاً لما انقطع -أو كاد- من المنهج البحثي للشيخ، وهو وتلاميذه يعترفون بهذه الصلة والوصلة العلمية بالشيخ.

* * *

نعم، لقد ازدهر عصر شيخنا صاحب الجواهر بالعلم والعلماء والطلاب، فازدهمت النجف يومئذٍ برواد العلم من كلِّ حذب وصوب لا سيمًا من القطر الإيراني، وبلغت القمّة في رواج العلم فيها.

ومرّد ذلك -فيما أعتقد- هو الاستقرار السياسي وفترة السلم التي سادت في البلاد الإسلامية يومئذٍ، لا سيمًا بين الدولتين العثمانية والإيرانية اللتين كانتا يتطاحنان ويتصارعان للتغلب على العراق مدة قرنين تقريباً، انهكت فيها الأمة العراقية أيّما إنهاك وتأخرت تأخرًا أفقدها كلَّ حيوية، فسادها الوباء والجهل والفقر وأنواع الأمراض الفتاكة.

وابتدأت الهدنة بين الدولتين قبيل عصر شيخنا المترجم له، وذلك في أخريات أيام الشيخ جعفر كاشف الغطاء، إذ سافر إلى إيران بقصد إطلاق سراح أسرى جيوش الحكومة العثمانية بعد موقعة حربية سنة ١٢٢١ هـ توغلت فيها إلى حدود إيران، ففشل الجيش العثماني وأسر أكثره، فاستطاع الشيخ كاشف الغطاء أن يقنع شاه إيران فتح علي شاه وابنه ميرزا محمد علي قائد الجبهة بالعمو عن الأسرى وإرجاعهم إلى حكومتهم بعد أن فشلت كل الوسائط التي استعملتها الحكومة العثمانية.

فكان الصلح بعد ذلك بين الدولتين على يد مصلح الدولتين العظيم الشيخ موسى نجل الشيخ كاشف الغطاء المتوفى سنة ١٢٤١ هـ، وفتح الباب واسعاً أمام الهجرة الإيرانية إلى العتبات المقدسة، وأمام الأموال التي كانت ترسل لتعمير العتبات وصيانتها ولرجال الدين ومراجع التقليد، فزاد ذلك في نشاط الحركة العلمية لا سيما أنها كانت تحظى بتشجيع شاه إيران بتقديره للعلماء تقديراً منقطع النظير، وكفى من تقديره الحفاوة البالغة التي لاقاها الشيخ كاشف الغطاء في إيران، وقبول وساطته في أعظم أمر كان يحرص عليه الشاه، وهو الاحتفاظ بأسرى الترك تأديباً للحكومة العثمانية، لا سيما قائد الجيش كهيا سليمان باشا ابن أخ والي بغداد يومئذ علي باشا.

وبلدة النجف - مع كل هذا - أصبحت في ذلك العهد في أمان من الغارات الوهابية التي كانت لا تنقطع والتي كانت النجف وكر بلاء مهددين بها دائماً، بعد أن فشلت الغارة الأخيرة لهم سنة ١٢٢١ هـ على النجف بأعجوبة ومعجزة وقد بيتوها على حين غرة.

نعم، قد أصبحت النجف في أمان من الغارات بسببين:

الأول: تسليح أهلها لا سيما رجال الدين بأمر وإشراف الشيخ كاشف الغطاء، فإنه جلب لهم السلاح الكافي الرائج يومئذ وأمر بتدريبهم

عليه، فكانوا يخرجون خارج البلد كل يوم للتدريب وبسبب هذا قُتل خطأ شقيق صاحب الجواهر كما تقدّم. وكان حمل السلاح والتدريب عليه فرضاً دينياً للدفاع حتى ألف السيد الجليل صاحب «مفتاح الكرامة» السيد جواد العاملي المتوفى سنة ١٢٢٦هـ رسالة في وجوب الذبّ عن النجف، وهو أحد تلامذة كاشف الغطاء المبرزين وأستاذ صاحب الجواهر، كما أنّ الشيخ كاشف الغطاء شجّع طلاب العلم على الرياضة الدارجة في ذلك العصر، وصنع (زورخانه) في نفس داره. وإن كان تسليح النجف قد أسيء استعماله بعد ذلك بوقوع الفتن بينهم لا سيّما فتنة «الشمرة والزكرت» المعروفة التي امتدّت زمناً طويلاً مدة قرن تقريباً، ولا تزال آثارها باقية في التحزّبات النجفية إلى اليوم وإن بدأت تتضاءل على ممرّ الزمن.

والثاني من الأسباب لأمان النجف من الغارات: بناية سورها الأخير والخذق حوله الذي أنفق عليه مبالغ طائلة خيالية في ذلك العصر الصدر الأعظم نظام الدولة جدّ أسرة آل نظام النجفية. ويومئذٍ كان وزيراً لفتح علي شاه، وقد تمّ بناؤه سنة ١٢٢٦هـ أي قبل وفاة الشيخ كاشف الغطاء بسنتين. فصارت النجف بسببه قلعة حصينة لا تستطيع أئمة قوّة في ذلك العصر أن تفتحها، وبسببه استطاعت أن تقاوم الجيوش البريطانية أكثر من شهر في حصار النجف المعروف سنة ١٣٣٦هـ.

وإذا اطمأنت النجف على سلامتها من عادية الوهابيين من جهة وعادية الحكومة العثمانية من جهة أخرى - لا سيّما بعد وساطتها وتأثيرها لدى الحكومة الإيرانية كما سبق، ورعاية الحكومة الإيرانية لها - ابتدأت حياة الاستقرار والاطمئنان فيها تزدهر عند سكّانها والمهاجرين إليها، ونشطت فيها أيضاً - تبعاً لذلك - الحياة الاقتصادية، ونشط العمل لجلب المياه من الفرات إليها بشقّ الوسائل.

إِنَّ كَلَّ تَلَكُمُ الْأَسْبَابُ اجْتَمَعَتْ فِي عَصْرِ الشَّيْخِ صَاحِبِ الْجَوَاهِرِ بِالذَّاتِ أَكْثَرَ مِنْ كَلِّ عَهْدٍ مَضَى، فَزَادَتْ الْهَجْرَةُ إِلَيْهَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ زِيَادَةٌ مَلْحُوظَةٌ، وَانْصَرَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ إِلَى التَّحْصِيلِ وَالْجَدِّ وَالدَّرْسِ وَالتَّدْرِيسِ وَالتَّأْلِيفِ. فَلِذَلِكَ كَانَ نَشَاطُ الْحَرَكَةِ الْعِلْمِيَّةِ فِي ذَلِكَ الْعَهْدِ فِي الْقِمَّةِ.

وإلى جانب ذلك نشطت الحركة الأدبية أيضاً نشاطاً لم تعهده البلاد الإسلامية كلها بعد القرن الخامس الهجري، فنبت في القرن الثالث عشر بالنجف (والحلّة أيضاً) شعراؤهم في الدرجة الأولى من الشعر العربي، وفي الطليعة من شعراء كافة العصور الإسلامية كشعراء آل الأعسم وآل محي الدين وآل النحوي والشيخ عباس الملاعلي، ثم طبقة السيد حيدر الحلّي والشيخ محسن الخضري والسيد جعفر الحلّي ومن إليهم ممّن جاء تلوهم من طبقة المجاهد الحجّة السيد محمد سعيد الحبوبي والسيد إبراهيم بحر العلوم الذين كانوا من نوابغ القرنين الثالث عشر والرابع عشر.

ولا شكّ أنّ نشاط الحركة الأدبية كان من نتائج ازدهار النجف بالعلم والعلماء، واستقرارها من نواحي الأمان والحياة الاقتصادية، فكثرت محافلها ومجالسها، والمباريات الأدبية، وتوطدت فيها البيوت العلمية وتوطنت.

وجميع هذا ممّا ساعد على ظهور نوابغ في العلم هم في جبين الدهر غرة بيضاء مشرقة وفي صفحات القرون صفحة مليئة بالمعرفة مرصوفة بالآثار العلمية القيّمة.

ونكرّر أنه في القمّة كان شيخنا صاحب الجواهر وكتابه، وكان عهده أيضاً كذلك، وذلك من ناحية إقبال الناس على تحصيل العلم وكثرة الطلاب، حتى قيل: كان مجلس بحثه يضمّ أكثر من ستّين مجتهداً من المعترف لهم بالفضيلة. وقد تخرّج على يديه من أعلام الدين ما يفوت الحصر، واستمرّ هذا الارتفاع في الأرقام العلمية للمؤلّفات والعلماء حتى القرن الرابع عشر الذي ورثنا فيه ذلك

المجد العلمي والأدبي.

ولولا الوباء الكاسح الذي كان ينتاب العراق والنجف بالخصوص بين آونة وأخرى، ولولا فتنة الشمرت والزكرت التي استفحلت بالنجف في تلك العهود وصارت سبباً لقلق السكان الدائم وخطراً على الأرواح والأموال وكرامة الناس لكان للنجف شأن آخر لم يحلم به المقدّر.

كتاب الجواهر:

تقدّم في الفصل السابق وصف الحركة العلمية في القرن الثالث عشر خصوصاً في النجف وقلنا: إنّ ذلك القرن شهد تحولاً جديداً في الاتجاه العلمي، ابتدأ على يد الوحيد البهبائي.

وقد برز في ذلك القرن أقطابٌ لعلم الفقه وأصوله هم في الدرجة الأولى علماً وتأليفاً وتقوىً وصلاحاً، وخلفوا لنا آثاراً قيّمة خالدة تشهد على مدى التوسّع العلمي في ذلك العهد، مثل: كتاب كشف الغطاء ومفتاح الكرامة والرياض والمكاسب في الفقه، والقوانين والفصول والضوابط وحاشية المعالم للشيخ محمد تقي الاصفهاني ورسائل الشيخ الأنصاري وتعليقاتها في أصول الفقه، إلى غير ذلك من كتب مطوّلة.

وكان في القمّة من تلك الآثار الفقهية كتاب «جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام» الموسوعة الفقهية التي فاقت جميع ماسبقها من الموسوعات سعةً وجمعاً وإحاطةً بأقوال العلماء وأدلتهم، فوَقَّ الكتاب توفيقاً منقطع النظير في إقبال أهل العلم عليه رجوعاً ونسخاً، وبالأخير توفّق للنشر بعد وفاة المؤلف بقليل، فطبع على الحجر بايران خمس طبعات في ستة مجلدات ضخام، ووقف منه مئات النسخ على طلاب العلم بالنجف وكربلاء وايران.

والسرّ في هذا الإقبال على الكتاب يرجع إلى أنه كتاب لم يؤلّف مثله في

سعته وإحاطته بأقوال العلماء وأدلتهم ومناقشتها، مع بُعد نظر وتحقيق. مضافاً إلى أنه كتاب كامل في أبواب الفقه كلّها جامع لجميع كتبه. وميزة ثالثة تفرّد بها، أنه على نسق واحد واسلوب واحد وبنفس السعة التي ابتدأ بها انتهى إليها.

ورابعاً، أنّ به الغنى عن كثير من الكتب الفقهية الأخرى ولا يستغنى بها عنه، فإن المجتهد إذا حصل على نسخة صحيحة منه يستطيع أن يطمئن إلى استنباط الحكم الشرعي بالرجوع إليه فقط. وليس له أن يطمئن إلى ذلك عند الرجوع إلى ما سواه في أكثر المسائل الفقهية حتى في هذه العصور الأخيرة. ونقل عن صاحبه رحمه الله أنه قال: «من كان عنده جامع المقاصد والوسائل والجواهر فلا يحتاج إلى كتاب للخروج عن عهدة الفحص الواجب على الفقيه في آحاد المسائل الفرعية». وهذه من الشيخ شهادة قيمة في جامع المقاصد للمحقق الثاني الشيخ علي الكركي، وهو بحق من أروع الكتب الفقهية في تحقيقاته. وميزة خامسة في الجواهر، أنه احتوى على كثير من التفرعات الفقهية النادرة، بما قد لا تجده في غيره من الموسوعات الأخرى، فهو جامع لأُمّهات المسائل وفروعها.

فالجواهر جواهر بجميع ما تعطي هذه الكلمة من دلالة، فهو اسم على مسمّاه، وهذا كلّ سرّ خلوده وتفوّقه وبقائه مرجعاً للفقهاء على طول الزمن، ولعدم استغناء الفقيه عنه لا تجد في جميع الأقطار العلمية طالباً للفقه تخلو مكتبته من هذا الكتاب مهما كانت فقيرة ومهما كانت حاجته إلى المال.

وليس - مع هذا كلّه - يخلو الكتاب من «لعلّ وعسى» فإنّ أبرز ما يلاحظ عليه أنه قد يحتاج في جملة من مباحثه إلى إعادة نظر المؤلف لتوضيح بعض العبارات على الأقلّ ولتنظيمه في عرض الأدلّة ومناقشتها وعرض الأقوال وأدلّتها، ولكن أنّى لمثل هذه الموسوعة الكبيرة أن يسع عمر مؤلفها إعادة النظر

فيها، ولا ينقضي العجب كيف تمّ لشخص واحد تأليف كتاب بهذه الضخامة ووسعة عمره، مع أنه أصبح مرجعاً دينياً عاماً لجميع الأقطار. وعن بعض العلماء أنه قال: لو أراد مؤرخ زمانه أن يثبت الحوادث العجيبة في أيامه لم يجد حادثة أعجب من تصنيف الجواهر.

* * *

وعقدة العقد في هذا الكتاب - مع أنه توفّق لأن يطبع عدّة مرّات - أن كلّ طبعاته سقيمة في نسخها وإخراجها وتشويشها وتشويه عناوينها وأبوابها، وإن اختلفت الطبعات في هذه الميزات، بل حتى ترقيم الصفحات ضنّ به بعض نساخ الطبعات الحجرية، مع كثرة الغلطات الفاحشة المغيّرة للمعنى خصوصاً في الطبعات الأولى، حتى تكاد أن تضع جملة من مقاصده وآرائه.

والمطالع يعاني في قراءة تلك الطبعات كثيراً من الأتعاب المضنية المجهدة التي لا يذللها إلاّ الشوق الجبار الملحّ إلى استخراج كنوز الكتاب والاستفادة من اللغات القيّمة فيه.

وكم كان جميلاً - بل واجباً - أن يُطبع طبعاً سليماً صحيحاً متقناً مفهراً، ولوعلى الحجر كطبعات بعض الكتب الأخرى مثل شرح اللمعة والشرائع والوافي والكافي.

ونرجو أن تكون هذه الطبعة الجديدة - على الحروف - التي نقدّمها بترجمة المؤلف قد وافاها التوفيق في إخراج الكتاب إخراجاً يليق بشأنه وبالحاجة. ونرجو أن يكون القائمون على طبعه وإخراجه ولجنة التصحيح - وهم الآن في أول الطريق - قد توفّقوا لتدقيقه وتصحيحه وإبرازه بحلّة جميلة تريح الطالب وتملأ نفس المطالع اطمئناناً وثقة، وهم يملكون من أسباب تصحيحه ما لم يكن يملكها الناشرون له قبلهم، وأهمّها أن تكون النسخة الأصلية المصحّحة بخط المؤلف تحت تصرفهم.

ونسأله تعالى أن يوقفهم لإخراجه كله على نسقٍ واحدٍ وإن طال بهم الزمن، واستدعى جهوداً جبارة وأموالاً كثيرة لا ينهض بها إلا الرجال الأفذاذ المجاهدون في سبيل العلم، وأجرهم غير ضائع عند الله تعالى من الثواب وعند أهل العلم من التقدير والدعاء.

تأريخ تأليف الكتاب:

المعروف أنه شرع في تأليفه من كتاب الخمس على غير الترتيب، وكتاب الخمس فرغ منه بتاريخ ١٢٣١هـ كما سجّل في آخره، وآخر ما كتبه منه كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وانتهى منه سنة ١٢٥٧هـ كما سجّل في آخره أيضاً.

ولكن الشيخ آغا بزرك الطهراني حفظه الله تعالى استنتج أن أول كتاب شرع فيه هو كتاب الطهارة بدليل أنه ذكر في مبحث أحكام الاستنجاء أستاذة الشيخ كاشف الغطاء وقال عنه «سلمه الله»، كما تنطق به النسخة الأصلية المخطوطة، ومن المعلوم أن الشيخ الكبير توفي سنة ١٢٢٨هـ.

أما نحن فقد استظهرنا - فيما سبق - أن شروعه في تأليفه له كان قبل ذلك، إذا صحّ أنه شرع فيه وهو ابن خمس وعشرين.

سبب تأليف الكتاب:

نقل عن التكملة أن الشيخ قال في جملة كلام له مع تلميذه فقيه عصره الشيخ محمد حسن آل ياسين عن كتابه الجواهر في قصة طويلة: «والله يا ولدي، أنا ما كتبته على أن يكون كتاباً يرجع إليه الناس، وإنما كتبته لنفسي حين كنت أخرج إلى (العدارات) وهناك أسأل عن المسائل وليس عندي كتب أحملها لأنني فقير، فعزمت على أن أكتب كتاباً يكون لي مرجعاً عند

الحاجة، ولو أردت أن أكتب كتاباً مصتفاً في الفقه لكنت أحب أن يكون على نحو رياض المير السيد علي فيه عنوان الكتابية في التصنيف».

وقد علق صاحب التكملة على هذا الخبر بما معناه: أنَّ حُسن نية الشيخ هذه وخلوصها من طلب الجاه والسمعة هي السبب في توفيق مؤلفه إلى إكماله والسبب في رواجه عند الناس.

والحق أنَّ الكتاب بما فيه من البسط وعدم الترتيب شاهد على صحّة هذا النقل، من أنه كتبه ليكون مذاكرات ومرجعاً له خاصّة لا على أسلوب التأليفات المنمّقة.

ومن هنا نعرف السرفياً كان يصنعه كثيراً من اقتطاف نصّ عبارات الرياض وشرح اللمعة من دون الإشارة إلى المصدر ولا إلى ما يشعر بالاقتطاف.

أعلام تلاميذه:

ذكرنا فيما سبق كيف نشطت الحركة العلمية في النجف الأشرف في عهد الشيخ المترجم له، وأقبل طلاب العلم على الهجرة إليها، وكان درس الشيخ بالخصوص ملتقى النوابع والمجتهدين من الطلاب، فتخرّج على يديه جماعة كبيرة من أعلام الفقه انتشر أكثرهم في البلاد، حتى قيل: إنه لم تبق بلدة شيعية ليس فيها مرجع للناس من تلاميذه، وكان هوميدهم برعايته ويسددهم ويفدق عليهم. وقصة الشيخ محمّد حسن آل ياسين أحد أعلام تلاميذه معروفة، فإنّ الشيخ وجّه به إلى بغداد ليكون مرجعاً للناس هناك، وبعد مدّة قدم النجف أحد تجارها يحمل إلى الشيخ من الحقوق الشرعية ثلاثين ألف (بیشلک) العملة المتداولة يومئذٍ، فأنكر عليه أن يحمل مثل ذلك إليه مع وجود الشيخ محمّد حسن بين ظهرانيهم، وردّه وقال: أظنّ أنَّ الشيخ محمّد حسن سيهلك جوعاً. ثمّ

بعد هذا توافد أهل بغداد لزيارة الغدير فحججهم الشيخ عن ملاقاته معلناً غضبه وهم يجهلون السبب، وفي عصر يوم الغدير حيث مجتمع الوفود دعا الناس للاجتماع في الصحن العلوي المطهر وخطب فيهم مذكراً لهم فضل العلماء وندد بالبغداديين إذ قصرُوا في حقّ الشيخ محمد حسن، وبين لهم أنّ هذا سبب غضبه عليهم وحجبه لهم، فما كان من البغداديين إلّا أن نهضوا إلى الشيخ محمد حسن وكان حاضراً معتردين وحملوه معهم مبيجلاً إلى بغداد، فكان له من الشأن ما طبق ذكره الخافقين.

وأحبّ أن أذكر جماعة من أعلام طلابه الذين كانت لهم الشهرة العلمية والزعامة الدينية على الحروف الهجائية:

- ١ - ميرزا إبراهيم شريعتمدار السبزواري العلوي.
- ٢ - السيد إبراهيم اللواساني.
- ٣ - السيد أسدالله الاصفهاني.
- ٤ - السيد إسماعيل البهبهاني.
- ٥ - الشيخ محمد باقر الاصفهاني (ولد صاحب حاشية المعالم).
- ٦ - الشيخ جعفر الأعسم.
- ٧ - الشيخ جعفر التستري.
- ٨ - الميرزا حبيب الله الرشتي.
- ٩ - الشيخ محمد حسن آل ياسين.
- ١٠ - السيد حسن المدرس الاصفهاني.
- ١١ - الشيخ حسن ابن الشيخ أسدالله (صاحب المقابس الكاظمي).
- ١٢ - الشيخ حسن المامقاني.
- ١٣ - الشيخ محمد حسن الشرقي.
- ١٤ - الآغا حسن النجم آبادي.

- ١٥ - ميرزا حسين الخليلي.
- ١٦ - الشيخ محمد حسين الكاظمي.
- ١٧ - السيد حسين الترك.
- ١٨ - السيد حسين (حفيد بحر العلوم).
- ١٩ - الشيخ محمد حسين الطالقاني القزويني.
- ٢٠ - الشيخ راضي النجفي (جد الاسرة العلمية المعروفة باسمه).
- ٢١ - الشيخ زين العابدين الحائري.
- ٢٢ - الميرزا صالح الداماد.
- ٢٣ - الشيخ عبدالحسين شيخ العراقين الطهراني.
- ٢٤ - الشيخ عبدالرحيم النهاوندي.
- ٢٥ - الشيخ عبدالله نعمة العاملي.
- ٢٦ - السيد علي (حفيد بحر العلوم).
- ٢٧ - المولى علي الكني.
- ٢٨ - المولى علي الخليلي.
- ٢٩ - الآغا ميرزا علي نقي.
- ٣٠ - الشيخ عيسى زاهد.
- ٣١ - ملا محمد الفاضل الايرواني.
- ٣٢ - الملا محمد الاندرماني.
- ٣٣ - الملا محمد الأشرفي.
- ٣٤ - السيد محمد الشهشاهاني الإصفهاني.
- ٣٥ - السيد محمد الهندي.
- ٣٦ - السيد ميرزا محمود البروجردي.
- ٣٧ - الشيخ مهدي الكوجوري.

٣٨- ميرزا نصرالله الخراساني.

٣٩- الشيخ نعمة الطريحي.

٤٠- الشيخ نوح القرشي النجفي.

آثاره ومآثره:

أشرنا فيما سبق إلى الأمور التي رافقت حياة شيخنا المترجم له، لا سيّما أيام زعامته الدينية من الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي واطمئنان النجف على سلامتها، وهذه الأمور بطبيعة الحال كان لها أثر كبير في رفعة شأن المقام الروحاني والزعامة الدينية في ذلك العصر، حتى أصبح الزعيم الديني في النجف الرجل الأول في البلاد، وله الكلمة العليا في الدول الإسلامية.

وقد تمثل هذا النفوذ الكبير للزعيم الديني في شخص شيخنا المغفور له، فأحسن الاستفادة منه في مجالات كثيرة للتوجيه وتربية رجال العلم وإعزاز شأنهم وإعلاء كلمتهم، فوجه بأقطاب العلم إلى أنحاء كثيرة في البلاد ونشرهم في شتى الاصقاع وثبت مراكزهم، كما قرأت في نصبه للشيخ محمد حسن آل ياسين علماً في بغداد وهو من أفذاذ المجتهدين، وكيف وجه إليه الأنظار وفتح له المجال، حتى صار من مراجع التقليد بعد ذلك، ولا شك أنّ هذا من سعة أفقه وبُعد نظره وحُسن تدبيره.

ومن سعة أفقه وبُعد نظره وإخلاصه تنصيبه للشيخ الأنصاري خلفاً له، فقد دعاه في مرض موته بحضور أكثر أعلام تلاميذه وأولاده الذين يرى كلّ واحد منهم في نفسه الكفاية لهذا المنصب الرفيع، ولقد اشترأت إليه أعناقهم، ولكنه عهد إليه دونهم بهذا المنصب حتى قيل: عضّ أحد تلاميذه على أصبعه فأدماها وهو لا يدري. والأنصاري يومئذٍ مغمور لا يعرفه كلّ أحد، فقد كان (ملا مرتضى) وخرج من ذلك المجلس وهو (الشيخ مرتضى)، على أنه لم يكن

معدوداً من تلاميذه وإنما كان يحضر درسه في أواخر أيامه تيمناً لا حضور التلميذ المستفيد، ولذا كان يعبر عنه في كتبه ببعض المعاصرين لا أكثر، ولما رأى شيخنا فيه الأهمية لهذا المنصب الإلهي في علمه وتقواه وورعه قدمه على جميع تلامذته، فكان في اختياره موقفاً كلّ التوفيق، وأعطى بذلك درساً بليغاً في القدسية ونكران الذات لا ينسى، تغمده الله تعالى برحمته.

ومن الأمور الجليلة التي استغل فيها نفوذه للمصالح العام واستعمل كلّ براعته فتح النهر المعروف باسمه لإرواء النجف التي كانت تعاني من العطش ماتعاني من قرون طويلة. فانه رحمه الله فكر أن يفتح من نهر الفرات قناة كبيرة إلى وادي النجف مهما كلفه الأمر، ولما قيل له: إنّ هذا المشروع يتطلب نفقات هائلة يعجز عنها الملوك إذ يجب حفر القناة إلى مقدار عمق الآبار النجفية قال: أعلم بمقدار ما يتطلب من مال وقد قدرت له ما يقابل وزن ما أخرجه من الرمل ذهباً، فهل هذا لا يكفي أيضاً؟ هذا هو التصميم والإرادة الجبارة التي تذلل كلّ صعب.

وبالفعل، تمّ حفر النهر المعروف باسمه الواقع على يسار الذهاب إلى الكوفة قرب سور النجف، وقد شهدنا آثاره قبل أن تمتدّ الدور الجديدة إليه، ومنبعه يتصل بأراضي بني حسن العشيرة المعروفة، وجرى الماء فيه حتى قيل: إنّ الشيخ متاع المعروف بطول القامة (الذي كان يهتف به الناس باللغة الدارجة: شيخ متاع، رأسك بالسما ورجليك بالكاغ) أنزله الشيخ إلى النهر لقياس عمق الماء فغمره الماء إلى أعلى أطراف أصابعه وهورافع يديه. وكان الشيخ متاع يتحدث بهذه المكرمة لنفسه، وقد عمّر بعد هذا إلى زمن طويل حتى أدركه أحفاد الشيخ وسمعوا منه القصة، منهم العلّم المعروف الشيخ محسن ابن الشيخ شريف الجواهري.

ولكنّ النهر كانت تعوزه أمور فنية غير مهيّئة في ذلك العصر، فقضت عليه

بسرعة إذ انهارت الرمال في كثير من مواقعه ولم ينفع معها بعده قيام تلميذه الجليل السيد أسد الله الاصفهاني علّم اصفهان المعروف، إذ سعى - بعد أن زار النجف بعد وفاة أستاذه - إلى إكماله وصرف عليه مدة ست سنوات أموالاً طائلة حتى جرى الماء فيه سنة ١٢٨٨ هـ مرة أخرى، ثم انطمس وترك إلى الأخير تذروه الرياح، وعادت النجف إلى عطشها المعهود تشكو إلى الله تعالى عناءها.

ومن آثار الشيخ بناء مأذنة مسجد الكوفة وروضة مسلم بن عقيل وصحنها وسورها الذي لا يزال ماثلاً، وكان ذلك ببذل ملك الهند أمجد علي شاه، وقد أرخ الشيخ إبراهيم صادق ذلك من قصيدة مدح بها الشيخ والملك هذا، فقال مؤرخاً للمأذنة في آخرها:

واستنار الأفق من مأذنة أذن الله بأن ترقى زحل
لهج الذاكِر في تأريخها علناً حيّ على خير العمل

١٢٦٠

ومن آثاره البناية الملاصقة لمسجد السهلة من حيث الدخول من بابه، فإنه بناها للمحافظة على قدسية المسجد لتكون مسكناً لخدمته وموضعاً لقضاء حاجات المصلين والمتريدين إليه، وكانت للشيخ عناية خاصة بهذا المسجد، فإنه هو الذي سنّ عادة الخروج إليه ليلة الاربعاء للاستجارة، وكان يصطحب معه في كلّ مرة تلاميذه ويهيئ لهم جميع ما يحتاجون إليه للمبيت هناك من أكل وفرش ومركب، ويتأنق لهم في كلّ ذلك، وتروى عن اجتماعات تلك الليالي وإحيائها نوادر وطرائف تعطي صورة لذيذة عمّا كان يجري فيها، وتشهد على ما كان يتمتع به الشيخ من روح عالية ونفس كبيرة موجّهة وأبوة شفيقة على طلاب العلم.

أخلاقه وسيرته:

من الأشياء المعروفة عن شيخنا مغالاة في التأني والظهور بمظهر الأبهة في ملبسه ومنزله وإغداقه على طلاب العلم والشعراء، ولا شك أن عامل الزمن كان له الأثر الكبير في اختيار هذه الطريقة لرفع شأن رجال الدين، أمام الحكومة العثمانية التي بدأت في عصره تتدخل في شؤون الناس وتختلط بالأمة العراقية وتفرض سيطرتها وتستعمل عتوها وتغرق في استعمارها.

وإلى جنب ذلك كان على جانب عظيم من التواضع وكسر النفس فكان مع تلاميذه كأحدهم ومع الناس كالأب الرؤوف. ومما يصور لنا ذلك الخلق الرفيع ما تُنقل عنه من كلمات قيمة تدل على إنصافه وما يتحلى به من تواضع للحق وكسر النفس، مثل:

- ١- كلمته المتقدمة في الثناء على الرياض بما يشعر أن كتابه دونه في منهج التأليف.
- ٢- كلمته في كشف اللثام بما معناها أنني لولم يحضرنى كشف اللثام لما استطعت تأليف كتابي. (الكنى والألقاب: ج ٣ ص ٨).
- ٣- كلمته في القصيدة الأزرية وتمنيته أن تكتب في صحيفة أعماله بدل الجواهر، لتكتب الجواهر في صحيفة أعمال شاعرها. (مفاتيح الجنان: ص ٣٢٨، والكنى والألقاب في ترجمة الأزري).

أساتذته:

تلمذ رحمه الله في أول نشأته - شأن كل طالب مبتدئ - على جماعة من الأساتذة، وليس من العادة أن يذكر مثلهم في ترجمة أحد الأعلام، ولكن الشيخ ذكر مترجموه واحداً من أساتذته في السطوح، هو الشيخ قاسم محي الدين المتوفى سنة ١٢٣٨ هـ فإنه أحد العلماء الاعلام المدرسين في النجف تلمذ عليه أقطاب العلم في عصره.

وتلمذ في دروسه العالية على الشيخ الكبير كاشف الغطاء، وعلى ولده الشيخ موسى. وقيل: تلمذ على ولده الآخر الشيخ محمد. كما تلمذ أيضاً على السيد جواد العاملي صاحب «مفتاح الكرامة». وقيل: على السيد محمد المجاهد صاحب المفاتيح المتوفى سنة ١٢٤٢ هـ. وربما قيل بتلمذه على السيد بحر العلوم، بل قيل بتلمذه. كما في الفوائد الرضوية وروضات الجنات. على الوحيد البهبائي وإدراكه لصحبته، وهو بعيد.

أما روايته فقد روى عن جملة من هؤلاء الأعلام، وعن الشيخ أحمد الإحسائي المتوفى ١٢٤٣ هـ.

أولاده:

أنجب رحمه الله ثمانية أولاد ذكور أعقب كلهم إلا الشيخ حسين الذي توفي في شبابه قبل أن يتزوج، ذكرهم بأسمائهم مجردة وهم: أكبرهم محمد (المعروف بالشيخ حميد بالتصغير) توفي في حياة والده وكان مبرزاً ويقم الجماعة في مسجدهم ووالده في مسجد الشيخ الطوسي، والباقون: عبد علي وعبد الحسين وباقر وموسى وحسين وحسن وإبراهيم.

وهم ليسوا لأم واحدة، فإن الشيخ تزوج أربع نساء كلهن أعقبن، وأخيرتهن العلوية كريمة السيد رضا بحر العلوم التي توفيت بعده، وكان أوصى أن تدفن معه. وقد توارث أولاده وأولادهم كابراً عن كابر العلم والفضيلة وزعامة النجف، فأصبحت بعده أسرته من أشهر الأسر العلمية التي لها مكانها المرموق وزعامتها المعترف بها.

أقوال العلماء فيه:

ترجم لشيخنا من قبل جماعة من العلماء في عدة كتب. على ما يأتي في الفصل

الآتي- ونذكر هنا كلمة لبعضهم، لأجل أن نعطي صورة من ثنائهم عليه وعلى كتابه، لتكون شهادة على ماسقناه من ترجمة له، فنقول:

قال الشيخ المحدث النوري الثقة الثبت المتوفى سنة ١٣٢٠ هـ في مستدرك الوسائل ج ٣ ص ٣٩٧: «مربّي العلماء وشيخ الفقهاء المنتهى إليه رئاسة الامامية في عصره الشيخ محمد حسن ابن الشيخ باقر النجفي صاحب كتاب جواهر الكلام الذي لم يصنّف في الاسلام مثله في الحلال والحرام».

وقال أيضاً: «حدّثني الشيخ المتقدم- يعني استاذة الشيخ عبد الحسين الطهراني- عن بعض العلماء أنه قال: لو أراد مؤرخ زمانه أن يثبت الحوادث العجيبة في أيامه ما يجد حادثة بأعجب من تصنيف هذا الكتاب في عصره. وهذا من الظهور بمكان لا يحتاج إلى الشرح والبيان» وقد تقدّمت الإشارة إلى هذه الكلمة الأخيرة.

المترجمون له:

- ١- السيد محمد الهندي في «نظم الآلي».
- ٢- السيد حسن الصدر في «تكملة أمل الآمل».
- ٣- السيد حسين البروجردي في «نخبة المقال».
- ٤- السيد محمد باقر الخونساري في «روضات الجنات: ص ١٨١».
- ٥- الشيخ علي بكاشف الغطاء في «الحصون المنيع».
- ٦- الشيخ عباس كاشف الغطاء في «نبذة الغري».
- ٧- الميرزا حسين النوري في «مستدرك الوسائل: ج ٣ ص ٣٩٧».
- ٨- الميرزا محمد التنكابني في «قصص العلماء: ص ٨٢».
- ٩- المولى محمد علي في «نجوم السماء: ص ٤٠٩ استطراداً».
- ١٠- الفاضل المراغي في «المآثر والآثار: ص ١٣٥».
- ١١- المولى محمد علي المدرس في «ريحانة الأدب: ج ٢ ص ٤١٩».

١٢- الشيخ عباس القمي في «الفوائد الرضوية: ج ٢ ص ٤٥٢»، والكنى واللقاب: ج ٢ ص ١٥٦ استطراداً، وهدية الأحاب: ص ١٧١».

١٣- الشيخ آغا بزرك الطهراني في «أعلام الشيعة: الجزء الثاني- الكرام البررة في القرن الثالث بعد العشرة- ص ٣١٠، والذريعة: ج ٥ ص ٢٧٥».

١٤- الشيخ جعفر محبوبة في «ماضي النجف وحاضرها: ج ٢ ص ١٣٨».

١٥- والأخير- وليس آخرهم إن شاء الله تعالى- هو المخلص الراجي رحمة ربه: محمد رضا المظفر.

منهجية التحقيق

لا يخفى على ذوي الخبرة في ميدان تحقيق الكتب العلمية - وبالخصوص في حقل تحقيق الكتب الفقهية - بما يواجه المحقق من مشاكل وصعاب في مسيرة عمله التحقيقي من إرجاع الأقوال والأحاديث الى مصادرها الأولية، فإنّ الكثير من مصنفي الكتب لم ينقلوا الأحاديث الشريفة والأقوال الفقهية نقلاً حرفياً، بل يحكى ذلك إمّا بالمضمون، أو يعتمد على الذاكرة، فينقل ذلك مع تقديم وتأخير، ممّا يجعل المحقق يبحث في دوامة بين المصادر الحديثية والفقهية للحصول على بغيته منها. لكن حاولت المؤسسة أن لا تدخر جهداً مخلصاً إلاّ وظفته لإخراج هذه الموسوعة الفقهية القيمة بما تستحقّ.

فقد عملت في تحقيقها على منهجية تتلخّص بالنقاط التالية:

أولاً: استخراج الآيات الكريمة، بالإشارة تارةً الى رقعها مع ذكر السورة، وأخرى بالنصّ الكامل لها إن أشير إليها في المتن إشارةً عابرة.

ثانياً: استخراج الأحاديث الشريفة من مصادرها الأولية إن أمكن، إضافةً الى الإشارة الى وسائل الشيعة؛ لكونه الكتاب الأكثر شيوعاً وتداولاً بين المحققين. كما حاولنا أن لا ننقل على القارئ في الإشارة الى جميع مصادر الحديث، بل اكتفينا ببعضها. أمّا إذا حذف المؤلف جزءً منه أو أشار اليه إشارةً عابرةً أشرنا الى ذلك الجزء المحذوف وآلا فقد ذكرنا الحديث كاملاً متناً وسنداً إتماماً للفائدة.

ثالثاً: إرجاع جميع الأقوال المشار إليها، سواء كانت الأقوال فقهية أو أصولية أو

لغوية، وسواء كانت الأقوال قد نُسبت الى أصحابها صراحة أو أُشير إليها بلفظ «قيل» أو «حكى» أو «نُسب» أو «عن جماعة» وأصراها. بل لأجل إتمام الفائدة كانت المحاولة لاستخراج الإجماعات والشهرة المحصلة والمنقولة، فإذا قال المصنف قدس سره «للإجماع المحصل أو الشهرة المحصلة» ذكرنا عدة أشخاص ممن قالوا بالقول إثباتاً للمدعى المصنف، وكان السعي في أكثر الموارد، والإشارة الى أربعة مصادر اختلفت زمنياً كي يتضح للمتتبع استمرار الرأي ممن تقدّم عصر المؤلف قدس سره. أمّا إذا كانت العبارة «للإجماع المنقول» أو «للشهرة المنقولة» فقد حاولنا استخراجها من كُتب ادّعت الإجماع أو الشهرة.

أمّا ما أشار إليه المصنف قدس سره من الأقوال عن الكتب التي لم تر النور بعد أو ممّا لم يمكننا الحصول عليها فقد أشرنا في تلك الحال الى المصنفات المعتمدة لنقل أقوال الفقهاء كالمختلف والمعتبر وغيرهما.

وقد أشرنا إلى ما ورد في المتن في بعض النقول من سهو للنسّاح وغيرهم ولأهم الاختلافات الواردة في النسخ ممّا تُغيّر المعنى.

رابعاً: تقطيع النصّ وتقومه بالعلامات المتفق عليها عند المحققين، وهو من الأعمال التي تحتاج الى جهدٍ فكريّ وخبرةٍ في فهم النصّ، حيث جاء بحمد الله تعالى على ما يرام إلّا ما زاغ عنه البصر.

خامساً: كانت لنا محاولة تصحيح الرسم الإملائي لبعض كلمات المتن وفقاً للرسم الإملائي الجديد.

سادساً: ايضاح ما يحتاج الى توضيح من كلمات المتن في هامش الصفحة لتقريب المعنى الى القارئ الكريم.

سابعاً: مقابلة متن الشرائع الذي اعتمده المصنف إضافةً الى نسخ الجواهر المخطوطة والمطبوعة، فقد حاولنا تطبيق موارد الاختلاف مع نسخة الشرائع المطبوعة المحققة، وكذا متن المسالك والمدارك، وذلك زيادةً للتوثيق وإكمالاً للتحقيق.

وصف النسخ المعتمدة:

قبل الإشارة إلى خصوصيات النسخ التي اعتمدناها في تحقيقنا هذا نودّ أن نشير إلى أننا لم نورد وصف كلّ النسخ الخطيّة المعتمدة في تحقيق الكتاب من أوّله إلى آخره وذلك لكثرتها، والإشارة إلى خصوصيّاتها جميعاً يستدعي مجالاً واسعاً، لذا حاولنا أن نُعقّب منهجيّة التحقيق بوصفٍ ونماذج لبعض النسخ التي اعتمدناها في تحقيق كتاب الطهارة من هذه الموسوعة الفقهيّة الكبرى فقط، على أمل أن نشير إلى باقي النسخ في مواضعها إن شاء الله تعالى، وهي كما يلي:

(١) النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي العامرة تحت رقم ٦٣١٣١، أولها أول كتاب الطهارة مجهولة النسخ والتاريخ. جاء في آخرها: تمّ المجلّد الأول من العبادات بعون الله خالق البريّات ويتلوه المجلّد الثاني في أحكام الخلوة والوضوء والطهارة فنسأل الله التوفيق لإتمامه بمحمد وآله. كما جاء في هامش الصفحة الأخيرة صورةً مقابلّة نصّها: بلغ مقابلّةً وتصحيحاً على نسخة المصنّف سلّمه الله تعالى. وقد رمزنا لها بالحرف «ش».

(٢) النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي العامرة تحت رقم ٦٣١٣٠. تبدأ ببحث الغسل إلى آخر الأغسال المندوبة. جاء في آخرها: وكان انتهاء القلم إلى هذا الحدّ يوم الأحد وهو يوم التاسع والعشرين من جماد ثاني على يد الأقلّ الحفّير محمّد ابن شيخ عيسى الحويزي أصلاً والنجف مسكناً وممدّناً، وصلى الله على محمّد وآله. وعلى الصفحة الأولى منها تملّك تاريخها عام ١٢٥٥ هجرية. وقد رمزنا لها بالحرف «ش».

(٣) النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية (آستان قدس رضوي) تحت رقم ٢٣٠٧. تبدأ بأول كتاب الطهارة، وتنتهي بآخر بحث الوضوء، مجهولة النسخ والتاريخ. وقد رمزنا لها بالحرف «ق».

(٤) النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية (آستان قدس رضوي) تحت رقم ٢٣٠٨. أولها بعد البسملة: وإذ قد فرغ من الوضوء شرع في البحث عن الغسل

فقال: أما الغسل فهو... إلخ.

وجاء في آخرها: وكان انتهاء القلم إلى هذا المحلّ في شهر المحرم من سنة ألف ومائتين وإحدى وستين على يد أقل العلماء صالح الطريحي النجفي، والحمد لله أولاً وآخراً. وقد رمزنا لها بالحرف «ق».

(٥) النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية (آستان قدس رضوي) تحت رقم ٢٣٠٩. تبدأ بعد الحمد بالركن الثالث من أركان الطهارة وهو الطهارة الترابية إلى آخر الكتاب، مجهولة الناسخ والتاريخ. ورمزنا لها بالحرف «ق».

(٦) النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة غرب همدان العامة تحت رقم عام ١١٠٨. تبدأ بكتاب الطهارة إلى آخر كتاب النفاس، جاء على ظهر الورقة الأولى منها صورة وقف للكتاب من قبل تلميذ المؤلف علي نقي بن محمد جعفر الذي استكتبها لنفسه.

وجاء في آخرها: قد وقع الفراغ من كتابة هذا الكتاب... في الساعة الأخيرة في يوم الخميس السادس والعشرين من شهر محرم الحرام بيد الحقير الفقير... ابن محمد هاشم محمد باقر الخوانساري في سنة ١٢٦٣ هجرية. ورمزنا لها بالحرف «م».

(٧) النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة غرب همدان العامة تحت رقم ١١٠٩. تبدأ بكتاب أحكام الأموات إلى آخر كتاب الطهارة، وهي تكملة لما تقدّمها من نسخة الكتاب السابقة.

فرغ كتابها محمد باقر بن محمد هاشم الخوانساري من كتابة الكتاب يوم الأحد سابع عشر شهر ربيع الأول من سنة ١٢٦٥ هجرية. وعلى ظهر الصفحة الأولى صورة الوقف كما تقدّمت الإشارة إليها في النسخة السابقة باختلاف في ألفاظها. وقد رمزنا لها بالحرف «م».

(٨) النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة غرب همدان العامة تحت رقم ١٠٠٦٣. تبدأ بأول كتاب الطهارة إلى آخر كتاب النفاس.

يظهر من وحدة الخط مع النسخة التي تليها أنّ الكتاب كتبه أبو القاسم ابن

الحاج حسين علي التاجر قبل عام ١٢٤٩ هجرية. وقد رمزنا لها بالحرف «ه». (٩) النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة غرب همدان العامة ١٠٠٦٤. تبدأ في الفصل الخامس وهو أحكام الأموات، وتنتهي في آخر كتاب الطهارة.

كتبها أبو القاسم ابن الحاج حسين علي التاجر، وتم الفراغ من نسخها في الأول من شهر شعبان سنة ١٢٤٩ هجرية. جاء في هامش الصفحة ما نصّه: من الكتب التي استكتبتها في الغري لنفسي الخاطئ ولأخي ولجميع المحصلين... وأنا الجاني الآثم أبو تراب الرضوي. وقد رمزنا لها بالحرف «ه».

(١٠) النسخة المطبوعة على الحجر، تضمّ جميع كتاب الطهارة حيث فرغ كاتبها من الجزء الأول منها في ثامن شهر شعبان المعظم في سنة ١٢٧٠ من الهجرة النبوية. وجاء في هامش الصفحة أيضاً بلاغ نصّه: بلغ مقابلةً مع النسخة المصحّحة من النسخة الأصلية بحمد الله تعالى، وهي نسخة عمدة العلماء الشيخ حسين القمشي زيدت بركاته في النجف الأشرف في شهر جمادى الثانية ١٣٢٦ هجرية، ولم نرمز لها بحرف وإنما أشرنا إليها بعنوان «النسخة المعتمدة».

وأخيراً التزمنا عند المقابلة والتصحيح الإشارة إلى الفروق الهامة التي توجد بين هذه النسخ تاركين الاختلافات الجزئية والأخطاء الواضحة والإملائية كي لا نثقل هوامش الصفحات بذلك.

وفي الختام، نسأل الباري عزّ اسمه أن يأخذ بأيدي العاملين على نشر مذهب أهل البيت عليهم السلام ويوفّقهم لما يحبّه ويرضاه ويجزّهم أفضل جزاء المحسنين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الحمد لله الذي جعل العلم والهدى ميسورين للعالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين
 الكتاب مصدر ثبات الكتب بخطهم واثباتها بالكتابة
 اذ انما بادخال الكتابة اي هذا المكتوب فيه مباحث الطهارة او مجموع مسائل الطهارة او
 ما يجمع بينهما كلها كالنظام لما ينظم به ويحتمل ان يكون مقولاً في الحكم انما هو ما احصل
 ان يكون مجموع الكلين علم جنس واسم جنس لما يتعلق بها ولا يضر تفاوتها وزيادتها و
 نقصانها وان وقع ذلك في العلم الشيعي كمنه مع عدمه في نفسه بزيادة اعدادها بلفظها
 او بغيرها وذكر التعريف فليتام على غيرهما يجمعها بالكتاب ومنه المقصد والمطلب
 لا تتأخر مسائله بالجنس داخلها بالانواع بخلافه في ثباتي فانه اسم للمجمع المتأخر
 للتحقق في النوع المختلف في الصفه ومثل الباب والمثل والماثل ثباته بالتحقق في
 الصفه المختلفه بالثبوت كقوله في طهارة الطهارة النسبية في مسائل
 المقصد والمطلب ليعتبر كونها اسم من مسائل الكتاب والطهارة مصدر طهر
 العين وفحها والاسم المظهر لغيره والظاهر في كتاب طاهر اي في القدر
 والوسخ وهو المناسب للاستعانة للذوق بالحيز وسو الخلق ولذا استدل به
 ثم يظهر كطهارة او انما هو مطهرة اي من الخبث وسو الخلق ولغيره طاهر من الخبث
 اللفظ في حقيقة ونجاسة وانما هما صفتان وطهر كذا اي نزهة كذا وانما
 يتغير عن كذا اي يتغير عن ذلك وانما هو طهارة بمعنى نجاسة وغير الطهارة
 طهر طهرا بالضم وطهارة بالفتح نظف ونقى الخبث والنجس وهما راجعان الى ما تقدم
 ومنه على ما هو المعروف كما قيل بلما اذ انما علمنا ان اسم للتوضي والفضل
 او التيمم على وجهه بالبرهان استباحة الصلوة فيخرج وضوءها تقوى والتجديدي والاعمال
 للتدبير وضوءها التيمم للتميم وعنى ذلك وانما هما على كذا في العبادة اياه

على ذلك

او في القدر المشترك
 هو الاول

او لا



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

لا يستعملون طلاقاً جليلاً مع الطلاق معارضة بقوله رقم ونيز برتدكم غروب منتمت هو
كما قرأنا ذلك جبط هما لم حين لم يسطر في الإحباط الموت على الكفر بهذا الإضراب
مما عثر من أفعالنا الكفرية في النظر كبناء على عدم قبوله توبته والظن والباطن والعمدة
في إلهامه الأول وما نقل عن ابن عباس أن أحدث حدثان حدثا للناس وحدثا لعناب لا يجز
نبه الكون ليس من طرفنا مع عدم صراحة بذلك بل لا يظهر صراحة بعدا منه أحدث
للسان فتم كتم الحرة في الأثناء ناقصة للوضوء لغات الاستدلال في بعض الأحوال
لها سنة ما للوضوء لها في بعض الأوقات فلو جرح في الأثناء صح وضوءه على الأقوى ما

لم يحصل الجفاف ولا تعلم ولا عهد

وبالله التمسك وعلى الله

عليه الصلاة والسلام

هرين

تم المجلد الأول للمجلد الثاني في شهر ربيع الأول سنة ١٣١١ هـ
وبتاريخ المجلد الثاني في شهر ربيع الأول سنة ١٣١١ هـ
والطبعة من قبل دار التوفيق في القاهرة





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وادعهم في كل وقت
 شرعاً بالجملة عن الفصل فقالوا وأما الفصل فهو بالعلم بالاصول ومصداق
 ثم نقل في تعريف الشرع على الاقوال فيه ونظائر الاحكام خاصة فتع عليها
 انشاء الشرع للشيء من الاطلاق ومن الناس القاصد لا يشق اناس
 عرفوا بانفسهم من غير فرق بين الشرط والواجب او مع احضار العلم
 من جهة الاول خاصة وقد فرغنا من تحرير ذلك كلمة غير هذا انعام
 وكيف كان فبعد الواجب والمندوب والواجب منها لا غسل الحيات
 والحض والاحتضار التي تغيب بكمسها والتسليم وبمسها اما من
 الشرع فليس عليه وبعد برهم وغسل الاموات ٥ بلا خلاف اجله في شئ
 منها سوى غسل الميت على ان يرضى ان لا يغسله ويغسله ما كان انشاء
 المستعمل وان لم يدركه المص في فصل مستقل ومن يغسل على وجوبه دفن في الماء
 اشبه بالواجب واكثر زهواً ولا بد من الوضوء والبناء ادريس وسعيد
 في الخلاف عنهم بضمهم اما من المترض عليه الاجماع عليه اما الخاصة
 طلاقاً استلزاماً وجوباً وقوله عليها مفاداً الى الكفاية في غسل الحيات والحيض
 على بعض الوجوه الاجماع محصلاً ومنقولاً وكذا في دار التي كانت تكون متوافقة
 بل هي كل سنة كبريتها بل لا بد وجوبها بقول من الفرقيات في غير غسل
 ويظهر من ائمتنا لا واجب فيها وهو كذلك على الاصح خلافاً لسلطان المرام
 فزاد غسل من تقدم ذكره صلوة الكسوف وقد انكشف القرص كله وتسوف ضعفه
 فيما بان بعد كضعف عن ايجاد غسل من سئل عن مصلوب غائباً بعد
 ايام وجب كما يظهر من ذلك فلهذا انتم تسمونه الاعمال المندوبة وبيان ذلك
 انه الاعمال الواجبة في حصة فطر بركا ذكر فصل مستقل لفصل الميت
 الاول في الجباية وفيه الغزاة كما قبل البعد وشراً ما يرجع بعد على احكام
 الطاهرين من الانشاء والجماع كوجوب الفصل ولقد اقرت بفتح المتل انزله
 فيها لخالصة المشرقة على السبيل المتقدمه ونجس الشريعة المحقة فيها في امور ثلاثة

فيتعلى في ارادة فاصحح الاحتجاب منها ومطلق النشوء ولا بد من
 انحصار في بصره الصادق على غسلها صياحكم في الغفران النشوء
 فيم الغفران في البصر (الح) لست كما تحذف مما قبل من ان العلم بالتحريك
 ربع العلم وما تعلق بالسيد من دسه والصبي غير المولود فالمد منه
 على الظاهر الامر بتنظيف يديه البصر كما يزار له من غرض ذلك ثم ان
 ظاهر الموضحة كعبارات الاصح واصالة العبادات الاوامر ان غسل
 غسل بغير العبد لا غسل بغيره فيعبر فيه فيعبر عنه في البصر
 وغيرها ولا يقدح فيه ما تشعرب له بعض الاضمار من انه لا زالة الغفران
 عنه وتحرك كيف ما علم انه عبادة كغسل الجعة وتحركها عما ذكره فيبقا
 تحرك ذلك لانه المراد ان هذه هي الحكم التي ترتب على فعلها في بعض
 احتمال انه تنظيف محض وليس من العبادات في شيء ضعيف لا حال عدم
 اعتبار الترتيب ولو كان عبادة فلا صلح من غيرهما من عدم تناوله
 ما دل عليه وفيه منع لثبوت الترتيب في الغسل ومعها في غيراته
 كيفية له حتى اطلق الغفران اليه ومن هناك لم يحج الى انما الدليل عليه
 في كل غسل هذا مع امكان دعوى توقف بقية الامثلة عليه لوقولنا
 باعتبار مثله فيه ولعله ما ذكرنا من عدم معدوم فيه وعدم الغوم في دليل
 يظهر بكونه منسلا الوجه في جوابه كما استمر في كونه في فعل وقت
 هذا الغسل ما دام يتحقق معه صدق غسل المولود كما ليوم وان يؤتمر وتحركها
 ما يستلزم به مولودا عرقا ولو ان السمع كذا لعله فيعبر اطلاق النشوء في السمع
 في المظنونة من صبي لولادة كما هو ظاهر الحكم من براء انما في ترجيح
 اصولها الثاني ان لم يكن قواها لانه المعنى المتعارف فيبصره الاطلاق اليه
 فتم وكذا انه انتهى العلم الى هذا الحد يوم لا حد
 وهو يوم التاسع والعشرون من جماد
 ثاني في ابد الاقل الحرة محمد بن
 شيخ عيسى الحوزي اصلا
 والحج مسكنا ومنا
 وصلى الله
 على محمد
 وآله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم الفرائع باسمها لم يعرفها واضمح عبقفها وظهرها
 بها نالوا كذاها عونا واصطفى رجلا اشرف الاشياء فليس له واليه المير وسبله
 المبعوث خيرا لا لم يخلص الله عليه وسلم صلى الله عليه واله من الله منهم معونه بنو
 وقرن معونه وابنه وصا الله وتبعه فيقول العبد الفا صراعا فيجد حين
 ابن المرحوم الشيخ باقر احسن اليها واذا اهلها حلاوة نشاتيهما اني قد ار
 كتاب الفرائع من مخنفات الامام الحنفى المدفون في الممد والدين ^{عليه} السلام
 في اعلى جبلين قرانا في الاحكام الغريب عبقفانا في العلوم الظاهرة فانظروا
 تلحد ملا حظا وجرزا والظلالا ونوزجا من اخر من دلسا ناكرا ما كنت في
 وابو من ^{عليه} السلام فصدقني ومنا ان امرجه شرح يكشف لنا ظن في الامم
 ويكفي اكام شفا شفه ويخرج للعاد من كنز فوائده ويوضح لنا ما لم يوضح
 د فافهم ويعرف لما هو خيرا لطبا في السائل على جملة هلا وان ذباط الله لا يحل
 ويوقف لنا قد البصير على مثل الدم شربه ويرفع الاجمال ويده في الحكا
 عن الطالب بحسن تحريم ويضاهيه ويشمل على ذكر الا قول وشيئا من
 عباد وبين المال في في غير غير علمها فمر بها واشاد كن امر بان
 تمنع والحواش تدعو فيل في ما لا يعرفه دولها العبرة من الدنيا
 ليس تشبه الما فاسخرت الله عز وجل فشرعت بما كانت في شوقه فيقول
 ومحبته في كلامه في شرح شرح الاسلام بحمد الله سبحانه استل ان
 يجعل خير لخدمته في العاد وان في في كل يوم في الامم المردود عبقفنا فيه
 والاسد فافهم من سئل فادع السائل في شره كتاب ^{عليه} السلام
 الكتاب مصدران فكتب من فكتب بمصنف فيجاء في ذلك باضالا للكتاب
 والادع باضالا للكتاب في هذا مكتوب في مبعث الطهارة او
 مجموع مسائل الطهارة او ما يجمع بمبعثها كالنظام لما ينظم
 ويجوز ان يكون منفولا عنهما كما انهم فيهما احتملا ان يكون
 مجموع الكتابين علم جنس واسم جنس لما يهل فيهما ولا يعرف فيهما

لنا

بالمطلقين في قائمة مقام المعينة في العائلة في فعلها واحوال
تقليل افراد المطلقين عن العائلة فتأمل جيداً

بلغ مقابلة
كالكماير الكورنيل

مجلس الوزراء

مجلس الوزراء
وزير العدل

مجلس الوزراء
وزير العدل

او معلق

الوجه بغيرها اعمى على معلوم الاستحباب من غير خلاف فيقول كآداة تكلمنا لا نسلم بها بغير
النسب ولا وديع سواهما اذ عينا بما جاز عن المصمم انفسها احبا لكم من غير فائدة الخيطان
يشم العز فيخرج العبي الخ ليس بما غن فيه لما قيل من ان العز بالتحريك ربح العلم وانطق بليدين
من دسسه والصبى غير المولد والحراد منه على الظاهر الاس بتطبيق يدي العبي بما ينه اوله من
نحو ذلك ثم ان ظاهرا المولود كعبارات الاحباب واحسان العباد في الاواس انه غسل بغير
لا غسل بغيرها فيخرج فيه ما يعتري في غير من النية وغيره اذ لا يقدح فيه ما تشهر به بعض
الاخبار من انه لا نالة العذر عنه وغو كغيره مما تعلم انه عباد كفلس الجمع ونحوها مما ورد
فيها نحو ذلك لانه المراد ان هذه من الحكم التي تترتب على فعلهم فاما ان بعضهم احتمل انه تشييع
محض وليس من العبادة في شيء ضعيف لاحتمال عدمه اذ تبارك القريب ولو كان عبادة للاصل من
غير معارض لعدم تناول ما دل عليه له وفيه منع لتعارفه القريب في افضل وسع هو ديم فيه
وانه كيقينه فتمى اطلاقه لغيره ومن هنا لم يحج الى اقامة دليل عليه في كل غسل هنا لم كان
دعوى توقف تعيين الاحتمال عليه لو قلنا باعتبار شرفه ولعلم بما ذكرنا من عدم معرفته وعدم
العموم في دليل يظهر من منشاء الروايتين في جريان الاربعين في غير وكيف كان فقل وحده هذا الفصل
مامام يتحقق معهم صدق غسل المولد كاليدوم واليدوسيين ونحوهما مما يستجيب مولودا
عرفا مولودا الى السابغ كما تعلم يشهر به اطلاقه للتص ولم يستبعد في المتن اوجهين لمرادنا
كما هو ظاهر الحكم من عبارات الاحباب وجهان واحوطهما الثاني ان لم يكن

للقول ان المولد المتعارف في غير الاحلاق اليه تنال
وكما انتها بالنسب لهذا المولد المتعارف من غير

الفردية في واحد من جهة باطلاق

صالح الطرقي في

عبد المولى في كونه
بغيره
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

شال ١٣١٨ خورشیدی
فوقه شمس

لا تجد الله تعالى في كتابه
 التي الثالثة من عقده في قوله تعالى
 مباشرة التراب في مقابلة المائتين
 كما ان الثانية في اختياره من حيث انها لا تشع الا عند اضطراب
 اليها بعد الاولي انعقاد او شرعا على ما هو مستفاد من النصوص
 والفساد في بعضها الا في بعض المواضع هليل كما سيأتي وهيت هي الا
 التيهم بخلاف المائتين فافضل والوضوء وهو لغة القصد كقولهم
 نعم ولا يتم الخبث منه تنفقون وشرعا مباشرة الارض على
 وجه خاص يعرف مما سيأتي وهو ثابت كمالا حسنة واجامعا
 بل لعل في الجملة من ضروريات الذين التي يدخل من انكروا في
 سبيل الكافر وقد ذكره الله تعالى شانه في النساء ثمانية في المائة
 في فقال عن من قاتل في الساعة نية وان كنته مرضى اعلى سفر
 منكم من الغايط الا مسم السائر ولم يجد وامارة
 كتابا فامسحوا بالتراب وكذا في الاولي وان اختلفا
 ذلك وقد سبق لنا محكم كلام طريف في
 اول الكتاب عند البحث عن وجوب
 يدفع على حظه ما او وجعل ظاهرها
 كما ما اشتهر من جمع الله من رجلاه
 عليه جملة واحد اعق الامر
 ليس بالترجى لتيمم والاصح خبر
 لها بالانحصار المختصة لاستقلال
 كل وجه

خذت الحكم بطهارة ما يتبعه في النفقة الثمانية وهل يجزئ في
 التبرك والتخصيص النفقة بعد الوضوء الا قضية اطلاقه
 الموثق الثاني ايضا وقضية الافتقار على المتيقن من تطهير
 الماء القليل الاول كما انه هو لوظاهر الحق السابق يقتضي عدم
 الاكتفاء في التطهير علا والا كما ذكرنا فانه في الحدائق
 عن تصحيح جمع جماعة من اصحاب فقه فانه لا يخلو من اشكال
 كالا اشكال في كثير من الاحكام الفرع السابقة بل هي في المنفعة
 على النفقة بنجاسة الخالة الذي هو مع اننا قلنا التدبير من قدام
 ينزيم به اتفاقا بل من نفاه ضرورة اذا كان هذه الاحكام الالهية على
 كثرها واشكالها لا يمكنه ذومسكة وهل يلحق بالاولى في جميع الاحكام
 التطهير الجباض بخونها مما يشابهها في الصبغة والاشغال
 ولا يصدق عليه اسمها الا لو جهان بقوى في التفرع اول وظاهر

الاصحاب الثاني والله اعلم والحمد

لله لا اله الا هو اظهر وما طهر

على ما اتفق ودقق لا تمام

الطهارة من تمام

٢٢٢٢٢٢٢٢

في حكمه من المبرور
 في حكمه من المبرور
 في حكمه من المبرور

تاريخ ١٢٤٨ هـ
 في شهر ربيع الثاني

ما بين يدي

محمد علي

سید صاحب سحاب آرمای آرمادی
صالحی کرد و اهلکلی جزء اول المطبعة
جزایر انوار به کنجی نه غروب سیران اهل

کرار بر ارج ۳۲۶/۵۱۲

مدرک تاج و تاج

۱۱۰۸



۱۱۰۸

هو العلی العظیم و صل علی محمد و آل محمد
هذا المجلد اول کتاب حواجر الکلام
في شرح کتاب شرایع الاسلام تألیف المحقق
الاستاذ الاعتماد الذی کان الله طاراه
في العلوم و شرعها و فقهها الاستاذ
وقد استکشف لنفسه و لجمع القاصدين
وارجو ان یفضلہ و یرحمہ ان یجعل من جملة
الذخایر یوم المعاد انه اکره من سئل اتحاد
و یقلوه المجلد الاخر في کتاب الطهارة
و لیعلم ان مجموع کتاب الطهارة قد اجتمع
في مجلدين هذا احدهما و الاخر مثله
او قريبه في مقياس الکتاب و ارجو ان
سحانه ان یوفقی لوقفه کما یراکت
التي استکشفها و کشفه سید الخاتمة
او اخیرته و قاعا علی جميع الطلاب
و یقبله من الصدا الذی الی المکیة المستکفی
انه الکریم الوهاب الرحیم القواب
وانا انما عملت و لا اکره خطا و زللا
واستلغ فضله و کرمه و منه العظیم
القديم ان یغفر لی ذنوبی ما یهدم منها
وما یأخر و یغفر غیری و لا یغفرها
ولا یغفرها عن یسواه و لا یغفرها الا هو
وان یتوب علی و یوفق لما یرید و یرضی
محمد و آل محمد و آلهم و آله
فانا الاخر الا فسر



[illegible][illegible]

ما من شيء من خلق الله تعالى إلا وله شأنه في الدين
 وله قدر في العلم وله حظ في العاقبة فمنه ما
 هو من جنس ما ينزل من السماء وهو المطر والبرق
 والريح والغيث وما يغاث به الأرض وما من شيء
 إلا وله شأن في الدين وله قدر في العلم وله حظ
 في العاقبة فمنه ما هو من جنس ما ينزل من السماء
 وهو المطر والبرق والريح والغيث وما يغاث به الأرض

[illegible]

هذه من الكتب الموقرة التي العلامة قدس الله سره
والآباء محمد بن باقر والحسين
الدعبل بن الحسين عنهما

هذا
مؤلفه
القول من كتابها
الاسم
مؤلفه
عن الحارث

[illegible]

جوامع الكلم

في
شرح شريعة الإسلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ختم الشرائع بأسمحها طريقة ، وأوضحها حقيقة ، وأظهرها برهاناً ، وأكثرها أعواناً ، واصطفى لوحه أشرف الأنبياء قبيلة ، وأقرهم إليه وسيلة ، المبعوث آخر الأمم محمد صلى الله عليه وعلى آله وعترته الذين هم لمعجزة نبوته ، وقرآن معجزته ، وآية رسالته .

وبعد ، فيقول العبد القاصر العاثر ، محمد حسن ابن المرحوم الشيخ باقر ، أحسن الله إليهما ، وأذاقهما حلاوة نشأتهما : إني قد رأيت كتاب « الشرائع » ، من مصنفات الامام المحقق المدقق نجم الملة والدين ، أسكنه الله في أعلى عليين ، قرآناً في الأحكام الشرعية ، ورفقاً في العلوم الفقهية ، فائقاً من تقدمه إحاطة وجزالة وإتقاناً ، وأ نموذجاً لمن تأخر عنه ولساناً .

وكثيراً ما كنت أتمنى وأرجو من الله سبحانه فضلاً منه ومناً ، أن أمزجه بشرح يكشف للناظرين لثام قواعده ، ويفتق أكماف شقائقه ، ويخرج للعارفين كنوز فوائده ، ويوضح للمتأملين رموز دقائقه ، ويعرف الماهر الخبير انطباق المسائل على قواعدها وارتباط الدلائل بمقاصدها ، ويوقف الناقد البصير على مزال أقدام شراحه ، ويرفع الإجمال ويدفع الإشكال عن المطالب بحسن تحريره وإيضاحه ، ويشتمل على ذكر الأقوال

ومستندها بأوجز عبارة ، ويبين الحال في تزييف غير معتمدها تصريحاً وإشارة ، لكنّ العوائق تمنعني والحوادث تردعني ، غير أنّي قابلتها .
 بعزمة دونها العيوق منزلة وساعدٍ ليس ثنّيه الملمات
 فاستخرت الله (عزّ وجلّ) ، وشرعت فيما كنت أتسوّف وأتلّّل ،
 وسمّيته « جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام » ، والله سبحانه أسأل أن
 يجعله خير الزاد ليوم المعاد ، وأن يقرّنه بالتوفيق لتمام المراد ، ويمدّه بالتأييد
 والسداد ، فإنّه أكرم من سئل فجاد . قال قدّس سرّه :

كتاب

الطهارة

﴿ كتاب الطهارة ﴾

الكتاب: مصدر ثانٍ لكُتب ، من الكُتب بمعنى الجمع^(١) ، أو ثالث بإدخال الكتابة^(٢) ، أو رابع بإدخال الكتبة^(٣) ، أي هذا مكتوب فيه مباحث الطهارة ، أو مجموع مسائل الطهارة ، أو ما يجمع به مباحثها ، كالنظام لما ينظم به .

ويحتمل أن يكون منقولاً عرفياً ، كما أنه ربما احتمل أن يكون مجموع الكلمتين علم جنس أو اسم جنس لما يتعلق بها ، ولا يضرّ تفاوتها زيادة ونقصاً ، وإن قدح ذلك في العلم الشخصي . لكنّه مع بُعده في نفسه يزيده إعادته^(٤) بلفظها أو بضميرها وذكر التعريف ، فليتأمل .

وعبّر عمّا يجمعها بالكتاب دون المقصد والمطلب ؛ لا تحاد مسائله بالجنس واختلافها بالنوع ، بخلاف الثاني ، فإنّه اسم لما يجمع المسائل

(١) قال الجوهري: الكُتب : الجمع ، تقول منه : كتبتُ البغلة إذا جمعت بين شُفرها بحلقة أو سير .
الصحاح : ج ١ ص ٢٠٨ مادة (كتب) .

(٢) كما في النهاية (لابن الاثير): ج ٤ ص ١٤٧ مادة (كتب) .

(٣) كما في المصباح المنير : ص ٧١٩ مادة (كتب) .

(٤) كذا في المعتمدة والمطبوعة ، وفي بقية النسخ : « إعادتها » .

المتّحدة في النوع المختلفة في الصنف ، ومثله الباب والفصل ، والثالث فإنّه للمتّحدة في الصنف المختلفة بالشخص ، كذا قيل ^(١) ، لكته غير مطرد ، نعم الظاهر أنّ المناسبة بين مسائل المقصد والمطلب يعتبر كونها أتم من مسائل الكتاب .

و﴿الطهارة﴾ - مصدر طهر بضمّ العين وفتحها ، والاسم الطهر - لغةً : النظافة والنزاهة ، يقال : ثياب طاهرة ، أي من القدر والوسخ . وهو المناسب للاستعارة للذنوب والحيض وسوء الخلق ؛ ولذا استدلّ ^(٢) على ذلك بقوله تعالى : « وَيُظْهِرُكُمْ تَظْهِيراً » ^(٣) ، « وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ » ^(٤) ، أي من الحيض وسوء الخلق ، ولعله - ظاهراً - من باب استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، أو في القدر المشترك ، وهو أولى ، و« إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ » ^(٥) أي نزهك ، و« أَنْاسٌ يَتَطَهَّرُونَ » ^(٦) أي يتنزهون . وفي القاموس ^(٧) « إِنَّ الطهارة نقيض النجاسة » ، وعن الطراز ^(٨) : « طهر طهراً بالضمّ وطهارةً بالفتح : نظف ونقي من النجس والدنس » ، وهما يرجعان إلى ما تقدّم .

(١) نسبه في المدارك (الطهارة / المقدمة ج ١ ص ٥) الى الشهيد في بعض فوائده ، واختاره الطباطبائي في المصابيح : الطهارة / المقدمة ص ٦ (مخطوط) .

(٢) تفسير البيضاوي : ج ١ ص ١٥١ وج ٢ ص ٢٤٥ ، الكشف : ج ١ ص ١٠٩ و ٣٦٢ .

(٣) سورة الأحزاب : الآية ٣٣ .

(٤) سورة آل عمران : الآية ١٥ .

(٥) سورة آل عمران : الآية ٤٢ .

(٦) سورة الاعراف : الآية ٨٢ .

(٧) القاموس المحيط : ج ٢ ص ٧٩ مادة (طهر) .

(٨) نقله عنه في المصابيح في الفقه : الطهارة / المقدمة ص ٦ .

وعرفاً - على ما هو المعروف كما قيل^(١)، بل عن آخر^(٢) : إنه عليه أكثر علمائنا - ﴿اسم للوضوء أو الغسل أو التيمم ، على وجه له تأثير في استحابة الصلاة﴾ فيخرج وضوء الحائض ، والتجديدي ، والأغسال المندوبة ، ووضوء الجنب ، والتيمم للنوم ، ونحو ذلك . أو أنها لها مع التأثير في العبادة إباحة أو كمالاً ، فيدخل فيها بعض ماتقدم ، وإن خرج منها أيضاً الأغسال للأوقات والغسل بعد التوبة ، فهي أعمّ من الأول . أو أنها لها مطلقاً ، فيدخل فيها جميع ما ذكرنا . أو أنها لها على أحد الوجوه الثلاثة مع إزالة الخبث الشرعيّ ، فتكون حينئذ الاحتمالات ستّة .

لكنّ الظاهر مراعاة الصحة في السابقين ، إمّا لأنّ لفظ الطهارة خارج من بين أسماء العبادات ، فلا يجري فيه النزاع أنّها للأعمّ أو للصحيح ، بعد اعتبار الاستباحة فعلاً في مفهومها على وجه لا يكون الفاسد طهارة ، أو يكون المعرف إنّما هو الصحيح .

وكيف كان ، فهل هي عبارة عن نفس الأفعال ، أو الحالة الحاصلة بعدها من الإباحة ، أو ما يجده الانسان من القرب الروحاني في الثلاثة الأول ، أو الأعمّ ؟ احتمالات ، وتكثر بملاحظة الضرب مع المتقدمة .
إلا أنّ الأقوى الأول هنا لتبادره ، كما أنّ الأقوى الأول أيضاً بالنسبة للستّة ؛ لعدم ثبوت غيره ، ولأنّ المعروف بين المشرّعة كمعروفة البحث فيه عنه ، ولقوله (عليه السلام) في الحائض : «... أمّا الطهر فلا ...»^(٣)، ولإغناء المعنى اللغوي في إزالة النجاسة ، فلا يتكلّف مؤونة

(١) مقابيس الانوار: الطهارة/ في المطلق ص ٢٧ .

(٢) مدارك الأحكام: الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ٦ ، روض الجنان : الطهارة/ المقدمة ص ١٢ .

(٣) الحديث عن محمد بن مسلم قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحائض تطهر يوم

النقل .

لكن قد يستدلّ على شمولها لإزالة النجاسة بالتبادر، وبكثرة إطلاقها في الكتاب والسنة ولسان المتشرّعة، وباستبعاد جعل البحث عنها بالعرض .

كما أنّه قد يستدلّ على شمولها لغير المبيح بتقسيم الطهارة إلى واجبة ومندوبة، وتقسيم الثانية إلى المبيح وغيره، وبأنّ ما تفعله الحائض وضوء وكلّ وضوء طهارة .

وفيه : أنّ التبادر المدعى ممنوع، والاستعمال في الكتاب والسنة في الغالب مع المعنى اللغوي وبدونه مع القرينة، واستعمالها في لسان المتشرّعة قد عرفت أنّ المعروف ما قلنا، كما صرّح به الشهيد على ما ستسمع^(١)، والاستبعاد يهوّن أمره أنّه ليس عرضاً بحثاً، بل له تعلق بالطهارة الحديثة .
والتقسيم المشهور إنّما هو تقسيم الثلاثة، وهو لا ينافي كونها اسماً للمبيح منه، وإن وقع في كلام بعضهم^(٢) تقسيمها فلا بدّ من التزام كون المقسم أعمّ من المعرّف للتصريح الأوّل، والظاهر لا يعارضه، والقول بأنّ كلّ وضوء طهارة مصادرة محضة .

نعم يحتمل القول باختصاص لفظ « طهارة » في ذلك ، بخلاف باقي

الجمعة وتذكر الله، قال : أمّا الطهر فلا ، ولكنها توفّياً في وقت الصلاة ثمّ تستقبل القبلة وتذكر الله .»

الكافي : باب ما يجب على الحائض في أوقات الصلاة ح ١ ج ٣ ص ١٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من أبواب الحيض ح ٣ ج ٢ ص ٥٦٦ .

(١) في ص ٧٠ .

(٢) كابن حزم في الوسيلة : الصلاة / في الطهارة ص ٤٩ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣١ - ٣٢ .

المشتقات كطهر وطهور و طاهر ، ويؤيده أنه وجه الجمع بين نصهم هنا على كونها اسماً للمبىح ، وبين استدلالهم بمثل هذه الألفاظ على إزالة النجاسات كلفظ الطهور ونحوه .

قال الشيخ في الخلاف : « الطهور عندنا هو المطهر المزيل للحدث والنجاسة »^(١) ، وعن التبيين^(٢) وفقه القرآن^(٣) ومجمع البيان^(٤) وغيرها^(٥) : « طهوراً أي طاهراً مطهراً مزيلاً للأحداث والنجاسات » إلى غير ذلك .

ولعلّه أولى من التزام الوضع حتّى في لفظ الطهارة للقدر المشترك الشامل لإزالة النجاسة ؛ دفعاً لمحدور الاشتراك أو المجاز ، والتحكّم اللازم من التخصيص ، مع شيوع استعمالها في الأعمّ في كلّ من نوعيه بحيث لا يقصر بعضها عن بعض .

ويحمل التعريف حينئذٍ على خصوص الطهارات التي هي نوع من العبادات ، فتخرج الإزالة وتدخل في الخطابات الشرعيّة ، ويزول الإشكال عن التفسير والاستدلال ، بل يرتفع الخلاف بين القول بدخولها وخروجها ، واختاره العلامة الطباطبائي^(٦) ، وهو لا يخلو من قوة .
إلا أنّ الأقوى خلافه ؛ لما فيه من التجشّم في تأويل ما لا يقبل التأويل

(١) الخلاف : الطهارة / مسألة ١ ج ١ ص ٤٩ .

(٢) التبيين : ذيل آية ٤٨ من سورة الفرقان ج ٧ ص ٤٩٦ .

(٣) فقه القرآن : الطهارة / أحكام المياه ج ١ ص ٥٨ .

(٤) مجمع البيان : ذيل آية ٤٨ من سورة الفرقان ج ٧ ص ١٧٣ .

(٥) كمسالك الافهام (للكاظمي) : الطهارة / ذيل الآية السادسة ج ١ ص ٨٩ .

(٦) المصباح في الفقه : الطهارة / المقدمة ص ٦ - ٧ (مخطوط) .

من التصريح الواقع من بعضهم^(١) وغيره ، مع أنّ دعوى شيوع استعمال لفظ « طهارة » في ذلك في حيّز المنع ، فلعلّ ما ذكرنا من الفرق بينها وبين غيرها من التصرفات أولى . ولا يلزم من نقل المشتقات نقل المصدر ، بل هو منقول لمعنى آخر ، ولا يشترط وجود المشتق منه معها ، بل يكفي اقتطاعها منه بذلك المعنى ، فليتمّمل .

لا يقال : إنّ النزاع في نحو ذلك ماهو إلّا اختلاف اصطلاح .
لأنّا نقول : إنّ نزاع في إثبات المعنى التشريعي الذي هو ضابطة للحقيقة الشرعية ما لم يعلم الحدوث ، كما يظهر من تحرير محلّ النزاع فيها :
وقد وقع تعريفها على لسان كثير من علمائنا (رحمهم الله) ، فعن الشيخ في النهاية : « إنّ الطهارة في الشريعة اسم لما يستباح به الدخول في الصلاة »^(٢) .

وعن القاضي ابن البراج في الروضة كذلك بزيادة : « ولم يكن ملبوساً أو ما يجري مجراه »^(٣) .

وعن المهذب^(٤) والموجز^(٥) : « إنّها استعمال الماء والصعيد على وجه يستباح به الصلاة ، أو تكون عبادة تختصّ بغيرها » .

وعن الشيخ في المبسوط^(٦) والاقتصاد^(٧) : « الطهارة عبارة عن إيقاع

(١) نقله في مفتاح الكرامة (الطهارة ج ١ ص ٣) عن أبي علي في شرح النهاية .

(٢) النهاية : الطهارة / ماهيتها ص ١ .

(٣) نقله عنه الشهيد في غاية المراد : ذيل قول المصنف : « كتاب الطهارة » ص ٣ .

(٤) المهذب : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ١٩ .

(٥) نقله عنه الشهيد في غاية المراد : ذيل قول المصنف : « كتاب الطهارة » ص ٣ .

(٦) المبسوط : ذكر حقيقة الطهارة ج ١ ص ٤ .

(٧) الاقتصاد : في حقيقة الطهارة ص ٢٤٠ .

أفعال في البدن مخصوصة على وجه مخصوص يستباح به الصلاة». وعن ابن إدريس^(١) أنه ارتضاه .

وعن قطب الدين الراوندي : «إن الاحتراز التام أن الطهارة الشرعية هي استعمال الماء أو الصعيد نظافة ، على وجه يستباح به الصلاة وأكثر العبادات»^(٢) .

وعن نجيب الدين محمد بن أبي غالب في المنهج الأقصد^(٣) : «الطهارة الشرعية هي إزالة حدث أو حكم لتؤثر في صحة ما هي شرط فيه»^(٤) .
وعن المصنف في المعبر : «إنها اسم لما يرفع حكم الحدث»^(٥) .
وعن المسائل المصرية : «إنها استعمال أحد الطهورين لإزالة الحدث أو لتأكيد الإزالة»^(٦) .

وعن العلامة في التحرير^(٧) والتلخيص^(٨) : «الطهارة شرعاً ما له صلاحية التأثير في استباحة الصلاة ، من الوضوء والغسل واليتم» .
وعن بعض كتبه : «هي وضوء أو غسل أو يتم يستباح به عبادة شرعية»^(٩) .

(١) السرائر: الطهارة/ باب أحكامها ج ١ ص ٥٦ ، إلا أنه ناقش في قيد الاستباحة .

(٢) نقله عنه الشهيد في غاية المراد : ذيل قول المصنف : «كتاب الطهارة» ص ٣-٤ .

(٣) كذا في جميع النسخ إلا المعتمدة فان فيها «الاقصى» .

(٤) المصدر السابق : ص ٤ .

(٥) المعبر: الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ٣٥ .

(٦) المسائل المصرية (ضمن كتاب النهاية) : مسألة ١ ج ٣ ص ٨ .

(٧) تحرير الاحكام : الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ٤ .

(٨) تلخيص المرام : الطهارة ص ٣ (مخطوط) .

(٩) كتذكرة الفقهاء : الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ٢ .

وفي القواعد: « الطهارة غسل بالماء أو مسح بالتراب متعلق بالبدن ، على وجه له صلاحية التأثير في العبادة »^(١) .

وعن علي بن محمد القاشي : « إنها إذا أخذت صحيحة استعمال طهور مشروط بالنية »^(٢) .

وعن الشيخ أبي علي في شرح النهاية : « أنها التطهير من النجاسات ورفع الأحداث »^(٣) . ولعله وافق بذلك بعض العامة^(٤) ، وإلا فالمعروف بين أصحابنا - كما أشرنا إليه سابقاً - أن إزالة الأخباث ليست من الطهارة . ومن هنا قال الشهيد في نكت الإرشاد : « إن إدخال إزالة الخبث فيها ليس من اصطلاحنا »^(٥) .

وفي كنز العرفان : « وقد تطلق مجازاً بالاتفاق على إزالة الخبث عن الثوب والبدن »^(٦) .

وعن بعضهم : « إنها وضع الطهور مواضعه »^(٧) .

وعن الجرجاني تعريفها « بما له صلاحية رفع الحدث أو استباحة الصلاة مع بقاءه »^(٨) .

قلت : وهل اختلاف هذه التعاريف هو بعد الاتفاق على معنى

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٢ .

(٢) نقله عنه الشهيد في غاية المراد : ذيل قول المصنف : « كتاب الطهارة » ص ٥-٦ .

(٣) المصدر السابق : ص ٦ .

(٤) المجموع : ج ١ ص ٧٩ ، المغني (لابن قدامة) : ج ١ ص ٦ ، بداية المجتهد : ج ١ ص ٧ .

(٥) غاية المراد : ذيل قول المصنف : « كتاب الطهارة » ص ٦ .

(٦) كنز العرفان : مقدمة كتاب الطهارة ج ١ ص ٦ .

(٧) راجع غاية المراد : ذيل قول المصنف : « كتاب الطهارة » ص ٦ .

(٨) نقله عنه الشهيد في غاية المراد : ذيل قول المصنف : « كتاب الطهارة » ص ٦ .

ولكنهم يختلفون في التعبير عنه إما لتسامح أو غيره ، أو أنّ هذا الاختلاف لاختلاف في المعنى ، لكون الطهارة اسماً للصحيح أو للأعمّ ، أو أنّها لما تشمل إزالة الأخباث مثلاً أولاً ، أو أنّها تشمل وضوء الحائض أولاً ، أو أنّها تشمل الأغسال المندوبة أولاً ، أو أنّها تشمل الوضوء التجديدي أو لا ، إلى غير ذلك ؟

الذي يظهر في النظر أنّ كثيراً من الاختلاف لاختلاف في المعنى ، فلا وجه حينئذٍ للإيراد على البعض مثلاً بخروج وضوء الحائض ، وعلى آخر بدخوله ؛ إذ قد يقول الأول : إنه ليس طهارة والآخر طهارة ، فكلٌّ يعرف على مذهبه ، ويرجع النزاع حينئذٍ معنوياً .

وهذا الذي ينبغي أن يلحظ بالنسبة للاستقراء والتتبع ، وإلا فكثير من الإيرادات - حتّى نقل ^(١) أنّه اعترض على تعريف العلامة في القواعد بتسعة عشر اعتراضاً - لا ثمرة فيها ، فما رجع منها إلى ما ذكرنا كان للفقهاء أن يتعرض له ؛ إذ لعله تترتب عليه فوائد بناءً على ثبوت الحقيقة الشرعية ، فاستقرئ وتتبع وتأمل جيداً .

وإن أردت النقض في كثير من هذه التعاريف والإبرام ، فانظر ما كتبه الشهيد في غاية المراد في نكت الإرشاد ^(٢) ، فإنه قد حاول الإحاطة لذلك . ولعلّ قيد الاستباحة في عبارة المشهور ، مع إرادة ما يقابل الحرمة

(١) نقل في مفتاح الكرامة (كتاب الطهارة ج ١ ص ٣) عن المحقق نصير الدين القاشاني أنّه اعترض على تعريف العلامة بعشرين إيراداً ، وآنه رذها الشهيد في غاية المراد إلى سبعة عشر إيراداً ، وأنّ الشهيد الثاني في تعليقه على القواعد استجود إيرادات القاشاني بل زاد عليها .

(٢) غاية المراد : ذيل قول المصنف : « كتاب الطهارة » ص ٣ - ٦ .

التشريعية منه ، يقتضي عدم حصول الطهارة من المميز ، إمّا لأنّ عبادته تمرينية ، وإمّا لأنّ شرعية الوضوء منه أعمّ من كونه طهارة ، كشرعية وضوء الحائض ، مع احتمال حصول الطهارة به على أن يكون المراد من الاستباحة الصّحة ، فتأمل جيّداً .

﴿ وكلّ واحد منها ﴾ أي الثلاثة المتقدّمة ﴿ ينقسم إلى واجب وندب ﴾ دون باقي الأحكام ، وإطلاق الكراهة في بعض المقامات على ضرب من التأويل .

﴿ فالواجب من الوضوء ﴾

وجوباً شرعياً ولو لوجوب مقدّمة الواجب ﴿ ما كان لصلاة واجبة ﴾ أصلاً أو عارضاً وأجزائها المنسيّة إجماعاً^(١) وكتاباً^(٢) وسنة^(٣) ﴿ أو طواف واجب ﴾ في حجّ أو عمرة ولو مندوبين ؛ لوجوب إتمامها إجماعاً كما عن

(١) ممّن نقل الإجماع : الشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / في أقسامها ص ١٤ ، والسيد في مدارك الأحكام : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ٩ . وممّن قال بذلك : ابن ادريس في السرائر : الطهارة / في أحكامها ج ١ ص ٥٧ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / في الطهارة ص ٤٩ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / في أنواعها ج ١ ص ٢ .

(٢) كقوله تعالى : « يا أيّها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين » سورة المائدة : الآية ٦ .

(٣) منها : مارواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : « سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الفرض في الصلاة ، فقال : الوقت والظهور والقبلة ... » .

الكافي : باب فرض الصلاة ح ٥ و ٨ ج ٣ ص ٢٧٢ و ٢٧٣ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١ من أبواب الوضوء ج ١ ص ٢٥٦ .

المنتهى ^(١) وسنة ^(٢) ﴿أو لمَسَّ كتابَةَ القرآنِ إنْ وجِبَ﴾ لعارض ، ويأتي الكلام فيه في الوضوء إن شاء الله .

والظاهر من المصنّف بل كاد يكون صريحه ، كالظاهر من غيره ^(٣) ممّن حصر الغايات التي يجب لها الوضوء ، أنّه واجب لغيره ولا يجب لنفسه ، وصرّح به جماعة ^(٤) ، بل هو المشهور نقلاً ^(٥) وتحصيلاً ، بل عن العلامة ^(٦) والكركي ^(٧) والشهيد الثاني ^(٨) نقل الإجماع عليه ، ولعلّ الأمر

(١) منتهى المطلب : الحج / في الطواف ج ٢ ص ٦٩٠ .

(٢) منها : مارواه الشيخ عن الكليني ، عن عدة من اصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن احمد بن محمد ، عن حنان بن سدير ، عن زرارة ، عن ابي جعفر (عليه السلام) قال : « سألته عن الرجل يطوف بغير وضوء ، أيعتد بذلك الطواف ؟ قال : لا » .

من لا يحضره الفقيه : انظر باب ما يجب على من طاف ج ٢ ص ٣٩٩ ، وتهذيب الاحكام : الحج / باب ٩ ح ٥٠-٥٣ ج ٥ ص ١١٦-١١٧ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٣٨ من ابواب الطواف ج ٩ ص ٤٤٣ .

(٣) كابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / في الطهارة ص ٤٩ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣١ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٢٢٠ ، والسبزواري في كفاية الاحكام : الطهارة / في الوضوء ص ٢ .

(٤) منهم : الشهيد في الذكري : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٣ ، والبحراني في الحدائق : الطهارة / في غاية الوضوء ج ٢ ص ١٢٦ و ١٢٨ ، والنراقي في مستند الشيعة : الطهارة / اقسام الوضوء ج ١ ص ٧٣ .

(٥) ممّن نقل الشهرة : السبزواري في كفاية الاحكام : الطهارة / في الوضوء ص ٢ ، وذخيرة المعاد : الطهارة / في اقسامها ص ٢ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٤٠ ج ١ ص ٣٨ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في واجبات الوضوء ج ١ ص ١٥ .

(٧) جامع المقاصد : الطهارة / في غسل الجنابة ج ١ ص ٢٦٣ .

(٨) روض الجنان : الطهارة / في ماهية الجنابة ص ٥١ .

فيه كذلك ، كما لا يخفى على من لاحظ كلماتهم في المقام ، وسيرتهم في كل عصر ومصر ، من عدم الإلزام والالتزام برفع الحدث الأصغر عند ظنّ الوفاة ، وعدم أمرهم المرضى به أو التيمّم بدله ، مع وقوع الحدث غالباً منهم ، وخلو المواعظ والخطب ، وعدم إشارة من أحد من الفقهاء لا في مقام الاحتضار ولا في غيره ، مع محافظتهم غالباً على المستحبات والآداب فضلاً عن الواجبات . ومع ذلك كلّه فلم نعلم فيه خلافاً ، ولم ينقله أحد ممّن يتعاطى نقل الشاذّ من الأقوال .

لكنّ الشهيد في الذكرى بعد أن ذكر الكلام في الغسل بالنسبة للوجوب النفسي والغيري ، قال : « وربّما قيل : يطرد الخلاف في كلّ الطهارات ؛ لأنّ الحكمة ظاهرة في شرعيّتها مستقلة »^(١) .

ويظهر للمتأمل في كلامه السابق أنّ هذا القول ليس لنا . وممّا يدلّك على هذا : نقضه التمسك بالأوامر المطلقة الدالة على وجوب الغسل بأنّ حال هذه كحال أوامر الوضوء وغسل الأواني ، ثمّ قال : « وهم يوافقون على أنّ المراد بوجوبها المشروط »^(٢) ، فقد يراد بالطهارة في كلامه باقي الأغسال لا الوضوء ؛ لأنّ الخلاف إنّما هو معروف في غسل الجنابة .

ويظهر أيضاً من المنقول عنه في القواعد أنّه قول لبعض العامة ، قال : « لا ريب أنّ الطهارة والستر والقبلة معدودة من الواجبات في الصلاة ، مع الاتفاق على جواز فعلها قبل الوقت ، والاتفاق في الأصول على أنّ غير الواجب لا يجزي عن الواجب ، فاتّجه هنا سؤال ، وهو أنّ أحد الأمرين لازم : إمّا القول بوجوبها على الإطلاق ولم يقل به أحد ، أو يقال بالإجزاء

(٢) المصدر السابق .

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٣ .

وهو باطل»^(١).

ثم قال : « وهذا الإشكال اليسير هو الذي ألجأ بعض العلماء إلى اعتقاد أنّ وجوب الوضوء أو غيره من الطهارات نفسي ، موسّعاً قبل الوقت وفي الوقت ، وجوباً مضيّقاً عند آخر الوقت ، ذهب إليه القاضي أبو بكر العنبري ، وحكاه الرازي في التفسير عن جماعة ، فصار بعض الأصحاب إلى وجوب الغسل بهذه المثابة »^(٢) انتهى .

وكيف كان ، فعبرة الشهيد في الذكرى هي التي أوقعت بعض المتأخرين في الوهم ، حتّى عدّوه^(٣) قولاً ، وربّما جنح إليه بعضهم^(٤) . وعلى هذا التقدير فهم لا يمنعون الوجوب الغيري . وتظهر الثمرة في نيّة الوجوب قبل الوقت ، وفي العقاب عند ظنّ الموت مع التمكن منه ، أو الوصول إلى حدّ التهاون عرفاً ، كما في غيره من الواجبات الموسّعة .

لنا : الأصل مع عموم البلوى به ، والإجماعات المنقولة فيه وفي التيمّم مع عموم البدلية ، المؤيدة بنفي الخلاف صريحاً وظاهراً ، مع السيرة القاطعة بين العوامّ والعلماء ، وخلوّ الخطب والمواظ ، وعدم ذكر أحدٍ له في الواجبات لاسيّما عند الاحتضار ، وعدم الإلزام به من النبيّ (صلى الله عليه وآله) والصحابة والتابعين والأئمة (عليهم السلام) لأحد من المحتضرين من نسائهم وأصحابهم ، وعدم أمر النبيّ (صلى الله عليه وآله) أصحابه عند جهاد المشركين ، ولا أمير المؤمنين في جميع حروبه لاسيّما حرب

(١) القواعد والفوائد : قاعدة (١٦٥) ج ٢ ص ٦٣ .

(٢) المصدر السابق : ص ٦٥ .

(٣) كالسيزواري في ذخيرة المعاد : الطهارة / في أقسامها ص ٢ .

(٤) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ١٠ .

صقّين ، ومفهوم قوله تعالى : « إِذَا قُمْتُمْ »^(١) الدالّة على نفي وجوب الوضوء عند عدم الشرط .

وما يقال^(٢) : إنّ المنفي إنّما هو الوجوب لها ؛ لظهور المنطوق فيه ، وهو لا ينافي الوجوب النفسي . يدفعه : شهادة العرف بخلافه ، كما أنّه يدفع أيضاً احتمال عدم حجّية المفهوم في خصوص المقام ، لمكان وجود فائدة له غير التعليق ، وهي التنبيه على شرطيّته للصلاة ، مع أنّ اعتبار مثل ذلك ساذّ لباب حجّية مفهوم الشرط .

وكذا ما يقال^(٣) من أنّ المراد بالأمر بالغسل إنّما هو الوجوب الشرطي دون الشرعي ؛ بدليل شمول الصلاة للنافلة ، ولا يجب ذلك شرعاً لها إجماعاً . يمنع الشمول أولاً ؛ لتبادر العهديّة الذهنيّة ، وعلى تقديره فخرج النافلة عن الحكم الشرعي المستفاد من الأمر دون الوضعي المستفاد منه أيضاً غير قادح ، فتأمل .

كما أنّه لا يقدح تقييد وجوب الوضوء في الفريضة بما بعد دخول الوقت ، لعدم وجوبه قبله ؛ إذ أقصاه زيادة قيود في سبب الوجوب ، ويكون المفهوم حينئذٍ عدم الوجوب عند عدمها أو عدم واحد منها .

والحاصل : أنّ خروج بعض ما يدخل في المنطوق لدليل كخروج ذلك من المفهوم أيضاً لا يقدح فيما ذكرنا . ولقد وقع في المقام في المدارك^(٤) ما يقضي منه العجب ، فلا حظ وتأمل .

(١) سورة المائدة : الآية ٦ .

(٢) كما في ذخيرة المعاد : الطهارة / في اقسامها ص ٢ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ٨-٩ .

وكأنّ دلالة الآية على ما ذكرنا من الظهور لا يحتاج إلى التطويل ، ولذا جعلها جماعة من الأصحاب^(١) قرينة على وجوب الغُسل لغيره ، باعتبار عطف قوله تعالى: « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا »^(٢) على ما هو كذلك ، كما ستسمعه في محله إن شاء الله .

وقوله (عليه السلام) في خبر زرارة « إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة ... »^(٣) ؛ فإنه ظاهر بمقتضى المفهوم أنه إن لم يدخل الوقت فلا يجب الطهور ولا الصلاة ، ومع استفادة التجدد والحدوث من لفظ « وجب » ، فتأمل .

وحمل الواو على المعية^(٤) - فيكون المعنى أنّهما يجبان معاً ، فإن لم يدخل الوقت فلا يجبان معاً ، ويكفي في صدق ذلك عدم وجوب الصلاة ووجوب الوضوء - في غاية البعد ، مخالف لمقتضى الظاهر في الواو .

وكذا ما يقال^(٥) : إنّ المراد إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة ، أي وجب كلّ واحد منها ، فإن لم يدخل الوقت فلا يجب كلّ واحد منها ، فيكون رفعاً للإيجاب الكلّي ، لما هو معلوم أنّ حرف العطف تقتضي بأنّ

(١) منهم : الشهيد في الذكرى : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٣ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / في غسل الجنابة ج ١ ص ٢٦٤ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / في ماهية الجنابة ص ٥١ .

(٢) سورة المائدة : الآية ٦ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب وقت وجوب الطهور ح ٦٧ ج ١ ص ٣٣ ، تهذيب الاحكام : باب ٩ تفصيل ما تقدم ذكره في الصلاة ح ٤ ج ٢ ص ١٤٠ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٢٦١ .

(٤) كما في مدارك الاحكام : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ١٠ .

(٥) ذخيرة المعاد : الطهارة / في أقسامها ص ٢ .

المعطوف بمنزلة المعطوف عليه ، فهو في الحقيقة جواب شرط مستقل اختصر^(١) بحرف العطف ، على أنه لا داعي إلى هذه التحويلات الباردة .

وما يقال^(٢) إنّ ارتكابها لمكان وجود المعارض الصحيح : « ... أنّ عليّاً (عليه السلام) كان يقول : من وجد طعم النوم [قاعداً أو قائماً] فقد وجب [٣] عليه الوضوء »^(٤) ، وقوله (عليه السلام) في صحيح زرارة : « ... فإذا نامت العين والأذن والقلب فقد وجب الوضوء ... »^(٥) وصحيح ابن خلّاد « ... إذا خفي عليه الصوت فقد وجب عليه الوضوء ... »^(٦) إلى غير ذلك ممّا أمر به بالوضوء بمجرد وجود هذه

(١) كذا في جميع النسخ ، وفي المطبوعة : « اختص » .

(٢) ذخيرة المعاد: الطهارة/في أقسامها ص ٢ .

(٣) في «ش» و «ق» : بدلها : « فإنّها أوجب » فيكون نصّ رواية زيد الشحام ، وسائل الشيعة

: باب ٣ من ابواب نواقض الوضوء ح ٨ ج ١ ص ١٨١ .

(٤) الحديث عن عبد الرحمن بن الحجاج : « قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الخفقة والخفقتين ، فقال : ما أدري ما الخفقة والخفقتان ، إنّ الله يقول : (بل الانسان على نفسه بصيرة) ، إنّ عليّاً كان يقول ... » .

الكافي : باب ما ينقض الوضوء ح ١٥ ج ٣ ص ٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب

نواقض الوضوء ح ٩ ج ١ ص ١٨١ .

(٥) أول الحديث : « قلت له : الرجل ينام وهو على وضوء ، أتوجب الخفقة والخفقتان عليه الوضوء ؟ فقال : يا زرارة قد تنام العين ولا ينام القلب والأذن ، فإذا نامت العين ... » .

تهذيب الأحكام : الطهارة/باب ١ ح ١١ ج ١ ص ٨ ، وسائل الشيعة : باب ١ من

ابواب نواقض الوضوء ح ١ ج ١ ص ١٧٤ .

(٦) أول الحديث : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل به علة لا يقدر على الاضطجاع والوضوء يشتد عليه وهو قاعد مستند بالوسائد ، فربّما اغنى وهو قاعد على تلك الحال ، قال : يتوضأ ، قلت له : إنّ الوضوء يشتد عليه لحال علته ؟ فقال : إذا خفي عليه الصوت ... » .

الكافي : باب ما ينقض الوضوء ح ١٤ ج ٣ ص ٣٧ ، تهذيب الأحكام : الطهارة/باب

الأسباب ، فإنّ ذلك كلّه يدلّ على وجوب الوضوء لنفسه .
يدفعه : أنّ ارتكاب مثل ذلك لا يصدر من فقيه ماهر؛ فإنّ ظاهر الآية والرواية المعتضدين بما سمعت من الإجماعات المنقولة ، والسيرة التي كادت تكون قاطعة ، بل يمكن دعوى تحصيل الإجماع ، لا يعارضهما مثل هذه الظواهر، حتّى أنّه يرتكب التأويل في تلك دونها .
على أنّه قد يدعى أنّه لا ظهور فيها ، بل المقصود منها إنّها هوثبت الوضوء بهذا السبب عند مجيء الخطاب بما هو واجب له ، واستعمال هذه العبارة في إفادة ذلك غير منكر، مثل ما جاء في السنّة من الأوامر^(١) بغسل الأواني والثياب المتنجّسات وغيرها ، ممّا لم يقل أحد بوجوب شيء منها لنفسه ، بل يمكن دعوى الحقيقة العرفيّة في ذلك ، كما لا يخفى على من لاحظ كثيراً من نظائره ، والمسألة خالية من الإشكال بحمد الله تعالى .

﴿والمندوب﴾ من الوضوء

سواء كان رافعاً لحدث أو لا ما عدا الواجب بالأصل أو بالعارض ، وإن كان شرطاً في صحّة بعضها ، ومن جهته أطلق عليه بعضهم اسم

١ ح ١٤ ج ١ ص ٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب نواقض الوضوء ح ١ ج ١ ص ١٨٢ .
(١) كما في الخبر الذي رواه الكليني عن الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الوشاء ، عن حماد بن عثمان ، عن ابن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « سألت عن المني يصيب الثوب ، قال : إن عرفت مكانه فاغسله ، وإن خفي عليك مكانه فاغسله كلّهُ » .

الكافي : انظر باب المني والمذي يصيبان الثوب ج ٣ ص ٥٣ ، وسائل الشيعة : انظر باب

١٩ و ٥١ و ٥٣ من ابواب التجاسات ج ٢ ص ١٠٢٥ و ١٠٧٤ و ١٠٧٦ .

الوجوب مجازاً^(١) وهو أمور:

منها: الصلاة المندوبة، والطواف المندوب، وطلب الحاجة، وحمل المصحف، وأفعال الحجّ عدا الطواف والصلاة، وصلاة الجنّاة، وزيارة قبور المؤمنين، وتلاوة القرآن، ونوم الجنب، وجماع المحتلم، وجماع غاسل الميت ولمّا يغتسل، ولمريد غسل الميت وهو جنب، وذكر الحائض، والتأهّب للفرض قبل وقته، والتجديد، والكون على طهارة.

قال في الذكرى: «كلّ ذلك للنصّ»^(٢)، وكفى بإرساله حجة على جميع ما ذكرنا.

وفي المدارك بعد أن ذكر هذه الأشياء وغيرها - إلاّ مريد غسل الميت وهو جنب، وقيّد جماع غاسل الميت ولمّا يغتسل بما إذا كان الغاسل جنباً، وكأنّه فهم ذلك من الرواية التي ستسمعها^(٣) - قال: «وقد ورد بجميع ذلك روايات»^(٤).

هذا مع ما يدلّ على الأوّل: من الإجماع المنقول عن الدلائل^(٥)، إن لم

(١) راجع: جامع المقاصد: الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ٦٩، ومدارك الاحكام: الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ٩، والحدائق الناضرة: الطهارة/ في الغاية المستحبة ج ٢ ص ١٣٦.

(٢) ذكرى الشيعة: الطهارة/ في المستعمل له ص ٢٣.

(٣) في ص ٨٨.

(٤) مدارك الاحكام: الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ١٣.

(٥) قال في الذريعة: لم يعرف شخص صاحب الكتاب، نعم يعلم عصره اجمالاً بأنّه كان بين عصر المحقق السبزواري والوحيد البهبائي؛ بقرينة أنّه ذكر صاحب مفتاح الكرامة - الذي هو المصدر في النقل عن هذا الكتاب - اشكال السبزواري في الذخيرة على لزوم العصر أولاً، ثمّ ذكر جواب صاحب الدلائل عن اشكاله، ثمّ ذكر ردّ الوحيد البهبائي على جواب الدلائل.

يكن محصلاً ، بل في الحقائق : « إني نقله جماعة »^(١) ، ومن كونه شرطاً في صحتها بناءً على أن مقدمة المستحب مستحب .

وعلى الثاني : من شرطيته به على القول بها ، ومن عموم المنزلة في وجهه ومن حل بعض الأخبار المشعرة بالوجوب الشرطي عليه^(٢) ، وما في الذكرى : « إني يستحب للطواف بمعنى الكمالية على الأصح للخبر »^(٣) ، وهو كذلك لما تعرفه في كتاب الحج^(٤) إن شاء الله تعالى . ومنه يعلم أنه لا يجب له حتى لوندز مثلاً ؛ ضرورة كونه كالوضوء لقراءة القرآن ونحوها مما هو شرط للكمال لا الصحة .

وعلى الثالث : قول الصادق (عليه السلام) في خبر عبد الله بن سنان : « من طلب حاجة وهو على غير وضوء فلم تقض فلا يلومنّ إلا نفسه »^(٥) .

وما يقال من أنه لا دلالة فيه على استحباب الوضوء لذلك ، بل مفاده أنه ينبغي أن تطلب إذا كان الانسان على وضوء لأمر شرع له الوضوء

الذريعة : ج ٨ ص ٢٤٠-٢٤١ .

ونحن لم نثر على مخطوطة هذا الكتاب ، ولذا سوف ننقل عن كتاب مفتاح الكرامة الذي هو الواسطة في النقل . إلا أننا لم نجد مانقله هنا عنه في المفتاح وكذا ماسيأتي في هامش (٢) من ص ١٥ وهامش (١٩) من ص ١٧ ، وأما بقية الموارد بأجمعها فقد وجدناها هناك .

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة/ في الغاية المستحبة ج ٢ ص ١٣٦ .

(٢) في بقية النسخ بعد هذه العبارة : « وما في شرح الاستاد الأكبر الشيخ جعفر أن رجحان الوضوء له اتفاقاً » . (٣) ذكرى الشيعة : الطهارة/ في المستعمل له ص ٢٣ .

(٤) في باب الطواف ذيل قول المصنف : « مقدمات الطواف واجبة ومندوبة فالواجب الطهارة » .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب المعاش والمكاسب ح ٣٥٧٨ ج ٣ ص ١٥٧ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة/ باب ١٦ ح ٧ ج ١ ص ٣٥٩ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١

ص ٢٦٢ .

كالصلاة ونحوها .

فيه : أنَّ الظاهر من مثل هذه العبارة طلب الوضوء لها ، كما لا يخفى على من لاحظ أخبار التحنك^(١) ونحوها ، فتأمل ، ولا تغفل عن هذه المناقشة وجوابها ؛ فإنها جارية في كثير مما ستسمع .

كما أنَّ المناقشة بأنَّ الموجود في الخبر الوضوء ، وهو أعم من الطهارة ؛ ضرورة صدقه على الصوري ، يدفعها : ظهور إرادتها منه في كلِّ مقام أمر به ، لا ما جامع الحدث ، كما يشعر به مقابلتها به فيما ستسمع في صلاة الجنائز ، مضافاً إلى قوله (عليه السلام) : « لا ينقض الوضوء إلَّا حدث ... »^(٢) ونحوه .

وعلى الرابع : مع مناسبة التعظيم ، ما في خبر إبراهيم بن عبد الحميد : « ... لا تمسه على غير طهر ولا جنباً ولا تمس خيطه ولا تعلقه ... »^(٣) ، وعن بعض النسخ^(٤) : « لا تمس خطه » . واحتمال المناقشة في هذه

(١) منها : ما رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ذكره ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « من تعتم ولم يحنك فأصابه داء لا دواء له فلا يلومنَّ إلَّا نفسه » .

الكافي : باب العمائم ح ١ ج ٦ ص ٤٦٠ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٢٦ من ابواب لباس المصلي ج ٣ ص ٢٩١ .

(٢) تهذيب الاحكام / الطهارة / باب ١ ح ٥ ج ١ ص ٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٧ ح ٤ ج ١ ص ٧٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب نواقض الوضوء ح ٤ ج ١ ص ١٨٠ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٦ ح ٣٥ ج ١ ص ١٢٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٦٨ ح ٣ ج ١ ص ١١٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٢٦٩ .

(٤) كما في الاستبصار والوسائل ، وأما في التهذيب فإنه وإن وردت الرواية على نسخة « خيطه » لكن ذكر محققه في هامشه : أنَّ في هامش نسخ التهذيب بأجمعها كتب « خطه خ ل » .

الرواية بدلائلها على كراهية التعليق ونحوه ، دون ما نحن فيه من استحباب الوضوء ، مدفوعة : بتبادر الأمر بالوضوء لذلك من أمثال هذه العبارة .

وعلى الخامس : قول الصادق (عليه السلام) في خبر معاوية بن عمار : « ولا بأس أن تقضى المناسك كلها على غير وضوء ، إلا الطواف ^(١) فإن فيه صلاة ، والوضوء أفضل » ^(٢) . وفي كشف اللثام : « إنه ورد في خصوص السعي والوقوف والرمي أخبار » ^(٣) . ولعل التعبير بالمناسك كما وقع لبعضهم ^(٤) لهذه الرواية ؛ لأن فيها المناسك .

وربما أشعر التعليل بجزئية الصلاة في الطواف كي يصح تعليل اعتبار الوضوء فيه بذلك ، بعد ظهور إرادة ما كان بعض أفعال الحج بقرينة ذكر النسك ، أما الطواف المندوب ابتداءً - الذي قد ذكرنا اعتبار الوضوء في كماله لا صحته - فلعل الصلاة غير معتبرة فيه ، وإنما هي مستحبة فيه ، ولذا كان الوضوء فيه كذلك .

بل قد يستشعر من هذا الخبر أن أصل المرسل المشهور ^(٥) في الطواف

(١) كذا في جميع النسخ التي بأيدينا والمصدر ، وفي المطبوعة والفقهاء : « إلا الطواف بالبيت » .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب ما يجب على من طاف أوقضى شيئاً من المناسك على غير وضوء

ج ٢ ح ٢٨١٠ ص ٣٩٩ ، تهذيب الاحكام : الحج / باب ١٠ ح ٣٤ ج ٥ ص ١٥٤ ، وسائل

الشيعة : باب ٥ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٢٦٢ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٨ .

(٤) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ١٢ ، والبحراني في الحدائق

الناصرة : الطهارة / في الغاية المستحبة ج ٢ ص ١٤٠ .

(٥) عوالي اللثاني : الفصل التاسع من المقدمة ح ٧٠ ج ١ ص ٢١٤ ، وباب الطهارة ح ٣ ج ٢

ص ١٦٧ . ورواه كثير من العامة في كتبهم : راجع سنن النسائي باب اباحة الكلام في

بالبیت صلاة، إلا أنه أسقط من أوله لفظ « في »، فظن أنه من التشبيه، ولا ينافي ذلك استفادة اعتبار بعض شرائط الصلاة؛ لأنّ التعليل كافٍ فيه كالوضوء.

وعلى السادس: ما رواه عبد الحميد بن سعيد^(١)، قال: «قلت لأبي الحسن (عليه السلام): الجنابة تخرج ولست على وضوء، فإن ذهبت أتوضأ فاتني، أيجزيني أن أصلي عليها وأنا على غير وضوء؟ قال: تكون على طهر أحب إليّ»^(٢). كأنّ المراد ببيان أفضليّة الصلاة بطهر عليها مع عدمه، وإلا فلا ريب في أولوية الصلاة بدونه على عدمها كما فرضه السائل، أو يكون المراد أنّ الكون على طهر أولى من الصلاة على الجنابة بغير طهر.

وعلى السابع: أنّه أفقّ به جماعة^(٣)، ولعلّه يكتفى به في المستحبّ، مع ما نقل عن الدلائل^(٤) من «أنّ في الخبر تقييدها بالمؤمنين»، فهذا المرسل مع احتمال كونه غير المرسلين المتقدمين^(٥) في الذكرى والمدارك كافية في

الطواف ج ٥ ص ٢٢٢، وسنن الدارمي: باب الكلام في الطواف ج ٢ ص ٤٤، وكز العمال: في الطواف والسعي ح ١٢٠٠٢ ج ٥ ص ٤٩، وسنن البيهقي: باب الطواف على طهارة ج ٥ ص ٨٧.

(١) كذا في الكافي، وأمّا في التهذيب والوسائل فالموجود: عبد الحميد بن سعد.

(٢) الكافي: باب من يصلي على الجنابة ح ٣ ج ٣ ص ١٧٨، تهذيب الاحكام: باب ٢٢ الزيادات من صلاة الاموات ح ٢٣ ج ٣ ص ٢٠٣، وسائل الشيعة: باب ٢١ من ابواب صلاة الجنابة ح ٢ ج ٢ ص ٧٩٨.

(٣) منهم: ابن سعيد في الجامع للشرائع: باب الطهارة ص ٣٢، والشهيد في الذكرى: الطهارة/ في المستعمل له ص ٢٣.

(٥) في ص ٨٠.

(٤) راجع هامش (٥) من ص ٨٠.

ثبوته . وفي كشف اللثام : « إني لم أعر على نصّ بخصوصه »^(١) .

هذا كلّه في غير زيارة قبور أئمة المسلمين الذين زيارتهم زيارة الله تعالى شأنه ؛ فإنّ النصوص^(٢) الواردة في الطهارة لزيارتهم بل الغسل أكثر من أن تحصى ، كما لا يخفى على من لاحظ الكتب المؤلفة في ذلك ، والله اعلم .

وعلى الثامن : مع التعظيم ، ما روي عن الخصال قال أمير المؤمنين (عليه السلام) : « لا يقرأ العبد القرآن إذا كان على غير طهر حتى يتطهر »^(٣) وما عن قرب الإسناد عن محمد بن الفضيل قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) أقرأ المصحف ثم يأخذني البول ، فأقوم وأبول واستنجي وأغسل يدي وأعود إلى المصحف ، وأقرأ فيه ؟ قال : لا ، حتى تتوضأ للصلاة »^(٤) . والظاهر أنّ مراده مثل الوضوء للصلاة .

وفي كشف اللثام : « لقول الصادق (عليه السلام) »^(٥) فيما وجدته

(١) كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٨ .

(٢) كالخبر الذي رواه الشيخ عن محمد بن احمد بن داود ، عن احمد بن محمد بن سعيد ، عن احمد بن الحسين بن عبد الملك الاودي ، عن ذبيان بن حكيم ، عن يونس بن ظبيان ، عن ابي عبد الله (عليه السلام) قال : « إذا أردت زيارة قبر أمير المؤمنين (عليه السلام) فتوضأ واغتسل وامش على هنيئك وقل ... » .

تهذيب الاحكام : المزار / باب ٨ ح ١ ج ٦ ص ٢٥ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٢٩ و ٥٩ و ٨٨ من ابواب المزار ج ١٠ ص ٣٠٣ و ٣٧٧ و ٤٤٦ .

(٣) الخصال : باب الواحد إلى المائة ح ١٠ ص ٦٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب قراءة القرآن ح ٢ ج ٤ ص ٨٤٧ .

(٤) قرب الاسناد : ص ١٧٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب قراءة القرآن ح ١ ج ٤ ص ٨٤٧ .

(٥) عدّة الداعي : في تلاوة القرآن ح ٨ ص ٢٨٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب قراءة القرآن ح ٣ ج ٤ ص ٨٤٨ .

مرسلاً عنه : (لقارئ القرآن بكلّ حرف يقرأ في الصلاة قائماً مائة حسنة ، وقاعدًا خمسون حسنة ، ومتطهراً في غير الصلاة خمس وعشرون ، وغير متطهر عشر حسنات) ، وأرسل نحوه عن أمير المؤمنين (عليه السلام) « (١) انتهى . واحتمل الأستاذ في كشف الغطاء (٢) أنه تختلف مراتب الفضل بتفاوت فضل المقروء وقتلته وكثرته . وفيه ما لا يخفى .

وعلى التاسع : ما رواه الحلبي عن الصادق (عليه السلام) : « سئل عن الرجل ينبغي له أن ينام وهو جنب ؟ فقال : يكره ذلك حتى يتوضأ » (٣) وعن الغنية (٤) والمنتهى (٥) والتذكرة (٦) الإجماع عليه ، وفي المعتمد : « يكره للجنب ذلك ، عليه علماؤنا » (٧) .

ولا يخفى أنه ليس الاستحباب هنا مبنياً على أن ترك المكروه مستحب ، بل إما لأنه في خصوص المقام ، أو لقوله : « حتى يتوضأ » . وفي الموثق - على ما قيل (٨) - : « عن الجنب يجب ثم يريد النوم ، قال :

(١) كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٨ ، لكن قوله : « وارسل نحوه ... » إلخ غير موجود فيه .

(٢) كشف الغطاء : الطهارة / فيما يستحب فيه الوضوء ص ٩٦ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب صفة غسل الجنابة ح ١٧٩ ج ١ ص ٨٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب الجنابة ح ١ ج ١ ص ٥٠١ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الطهارة ص ٤٨٨ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / احكام الجنب ج ١ ص ٨٩ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام الجنب ج ١ ص ٢٥ .

(٧) المعتمد : الطهارة / ما يكره للجنب ج ١ ص ١٩١ .

(٨) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام الجنب ج ٣ ص ١٤٠ ، رياض المسائل : الطهارة / احكام الجنب ج ١ ص ٣٣ .

إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَوَضَّأَ فَلْيَفْعَلْ ، وَالْغَسْلُ [أَحَبُّ إِلَيَّ وَ] ^(١) أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ ... » ^(٢) .

واحتمال القول بالجريان في كلِّ محدث بالحديث الأكبر ضعيف ، كضعف الاستدلال له بما دلَّ ^(٣) على استحباب التطهّر لمن أراد النوم الشامل للمقام ؛ إذ هو مع الغضِّ عمّا فيه لم يفد الاستحباب الخصوصي للجنب . وعلى العاشر : مع أنّه نقل الفتوى به عن جمع من الأصحاب كالنهاية ^(٤) والمهذب ^(٥) والوسيلة ^(٦) والجامع ^(٧) والشرائع ^(٨) والنافع ^(٩) والنزهة ^(١٠) وكتاب الأشباه والنظائر ^(١١) وغيرها ^(١٢) ، والمرسلين السابقين ^(١٣) في الذكرى والمدارك ، قد يستدلّ عليه بما ورد ^(١٤)

(١) العبارة غير موجودة في المعتمدة و«ش» ، وعليه توافق نصّ رواية التهذيب .

(٢) الكافي : باب الجنب يأكل ويشرب ح ١٠ ج ٣ ص ٥١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/باب ١٧ ح ٢٠ ج ١ ص ٣٧٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب الجنابة ح ٦ ج ١ ص ٥٠٢ .

(٣) كما سيأتي في ص ٩٥ .

(٤) النهاية : النكاح / ما يستحب فعله لمن أراد العقد ص ٤٨٢ .

(٥) المهذب : النكاح / آداب الغشيان ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٦) الوسيلة : النكاح / احكام الزفاف ص ٣١٤ .

(٧) الجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣٢ .

(٨) شرائع الاسلام : النكاح / آداب الخلوة بالمرأة ج ٢ ص ٢٦٨ .

(٩) المختصر النافع : النكاح / آداب الخلوة بالمرأة ص ١٧١ .

(١٠) نزهة الناظر : المواضع التي يكره الجماع فيها ص ١٠١ .

(١١) عقد الجواهر في الاشباه والنظائر : القول في الطهارة الصغرى ص ٣ (مخطوط) .

(١٢) كذكرى الشيعة : الطهارة/ في المستعمل له ص ٢٣ .

(١٣) في ص ٨٠ .

(١٤) كما سيأتي في ص ٩٦ .

من الأمر بالوضوء للمجامع إن أراد المعاودة .

وعلى الحادي عشر والثاني عشر: ما رواه شهاب بن عبد ربّه ، قال :
« سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجنب أيغسل الميت ؟ ومن غسل
الميت يأتي أهله ثم يغتسل ؟ فقال : هما سواء لا بأس بذلك ، إذا كان
جنباً غسل يديه وتوضأ وغسل الميت وهو جنب ، وإن غسل ميتاً توضأ ثم
أتى أهله ، ويجزيه غسل واحد لهما » ^(١) . وفي كشف اللثام : « ونحو ذلك
عن الرضا (عليه السلام) » ^(٢) .

والظاهر أنّ السؤال فيها وقع عن أمرين : عن تغسيل الجنب الميت ،
وعن جماع الغاسل وليس بجنب ، وجواب الامام (عليه السلام) ^(٣) على
ذلك ، فإن كان تقييد صاحب المدارك ^(٤) جماع الغاسل بالجنب لهذه
الرواية ففيه ما فيه ، وإن كان لغيره فهو أدري .
وعلى الثالث عشر: الأخبار الكثيرة ^(٥) المتضمنة للفظ « عليها »

(١) الكافي : باب نوادر كتاب الجنائز ج ١ ص ٣٠٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣
ح ٩٥ ج ١ ص ٤٤٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣٤ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٧٢٤ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٨ .

(٣) في بقية النسخ بعد ذلك : « بدليل ثنية الضمير ؛ وإلا لقال : لها » .

(٤) كما سبق في ص ٨٠ .

(٥) منها : ما رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن
زرارة ، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « إذا كانت المرأة طامثاً فلا تحلّ لها الصلاة ،
وعليها أن تتوضأ وضوء الصلاة عند وقت كل صلاة ، ثم تقعد في موضع طاهر فتذكر الله
(عزّ وجلّ) ... » .

الكافي : انظر باب ما يجب على الحائض في أوقات الصلاة ج ٣ ص ١٠٠ ، وسائل
الشيعة : انظر باب ٤٠ من ابواب الحيض ج ٢ ص ٥٨٧ .

وللأمر، ولذلك نقل عن عليّ بن بابويه^(١) القول بالوجوب، لكنّه ضعيف للأصل، مع عموم البلوى به، المؤيّد بالشهرة العظيمة، ولما في بعض الأخبار^(٢) من لفظ «ينبغي».

وعن كتاب دعائم الاسلام عن أبي جعفر (عليه السلام) أنّه قال: «إنّا نأمر نساءنا الحيض أن يتوضّأن عند وقت كلّ صلاة، فيسبغن الوضوء ويحتشّين بخرق ثمّ يستقبلن القبلة، إلى أن قال: فقليل لأبي جعفر (عليه السلام): إنّ المغيرة زعم أنّك قلت: يقضين، فقال: كذب المغيرة، ما صلّت امرأة من نساء رسول الله (صلّى الله عليه وآله) ولا من نسائنا وهي حائض، وإنّا يؤمرن بذكر الله كما ذكرت ترغيباً في الفضل واستحباباً»^(٣).

هذا مع عدم صراحة كلامه في الخلاف، إذ قد يحمل لفظ الوجوب على الثبوت، كما وقع مثل ذلك في عبارته على ما قيل. وتام الكلام فيه في الحيض إن شاء الله تعالى.

(١) نقله عنه ابنه في من لا يحضره الفقيه: باب غسل الحيض والنفاس ج ١ ص ٩٠، والعلامة في المختلف: الطهارة/ غسل الحيض ص ٣٦.

(٢) منها: مارواه الكليني عن علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمار بن مروان، عن زيد الشحام، قال: «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: ينبغي للحائض أن تتوضّأ عند وقت كلّ صلاة، ثمّ تستقبل القبلة وتذكر الله مقدار ما كانت تصلّي».

الكافي: باب ما يجب على الحائض في اوقات الصلاة ح ٣ ج ٣ ص ١٠١، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٧ ح ٢٧ ج ١ ص ١٥٩، وسائل الشيعة: باب ٤٠ من ابواب الحيض ح ٣ ج ٢ ص ٥٨٧.

(٣) دعائم الاسلام: الطهارة/ ذكر الحيض ج ١ ص ١٢٨، مستدرک الوسائل: باب ٢٩ من ابواب الحيض ح ٣ ج ٢ ص ٢٩.

وعلى الرابع عشر: مضافاً إلى إمكان تعليله باستحباب الصلاة في أول الوقت ، ولا يمكن إلاً بتقديمه ، ما رواه في الحقائق^(١) عن الشهيد في الذكرى^(٢) من قولهم عليهم السلام : « ما وقر الصلاة من آخر الطهارة حتى يدخل الوقت »^(٣) وعن النهاية أنه قال : « للخبر »^(٤) . هذا مع أنه نقل أنه أفتى به في الوسيلة^(٥) والجامع^(٦) والنزهة^(٧) والدروس^(٨) والبيان^(٩) والنفلية^(١٠) والمنتهى^(١١) ونهاية الأحكام^(١٢) والدلائل^(١٣) ، وقد تقدم^(١٤) ما في الذكرى .

وكأنه مستغن عن الدليل ؛ لأنّ المعروف من السلف التأهب للفريضة ، والمحافظة على نوافل الزوال والفجر . فما في كشف اللثام : « إنّ الخبر لم أعثر عليه ، وأما الاعتبار فلا أرى الوضوء المقدم إلا ما يفعل للكون

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / في الغاية المستحبة ج ٢ ص ١٤٠ .

(٢) ذكرى الشيعة : الصلاة / في المواقيت ص ١١٩ .

(٣) وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب الوضوء ج ٥ ص ١ ص ٢٦١ .

(٤) نهاية الاحكام : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ٢٠ .

(٥) الوسيلة : الصلاة / في الطهارة ص ٤٩ .

(٦) الجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣١ .

(٧) نزهة الناظر : الوضوءات المستحبة ص ٩ .

(٨) الدروس : الطهارة / المقدمة ص ٢ .

(٩) البيان : الطهارة / فيما تشرع له ص ٣ .

(١٠) النفلية : سنن المقدمات / المقدمة الثانية ص ٩٢ .

(١١) منتهى المطلب : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٧ .

(١٢) نهاية الاحكام : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ٢٠ .

(١٣) راجع هامش (٥) من ص ٨٠ .

(١٤) في ص ٨٠ .

على الطهارة ، ولا معنى للتأهب للفرض إلا ذلك »^(١) غير واضح ، والفرق بينه وبين الكون على الطهارة في غاية الوضوح .

وعلى الخامس عشر: مضافاً إلى نفي الخلاف عنه في كشف اللثام^(٢) ، الأخبار الكثيرة ، منها : « الوضوء على الوضوء نور على نور »^(٣) .

وقضية إطلاقها عدم اشتراط فصل فعلي كصلاة ونحوها ولا زمانيّ في مشروعيتها ، كما أن قضيتها استحبابه لنفسه لا مشروطاً بصلاة من فرض أو نفل . فما عن بعضهم^(٤) من التقييد به ، كما عن آخر التفصيل بين من يحتمل صدور الحدث منه فلا يشترط فيه وبين غيره فيشترط ، ضعيف . نعم لا أستبعد تأكده للصلاة لا سيما الغداة والمغرب والعشاء .

وعن بعضهم^(٥) استحبابه لسجود التلاوة والشكر ، واحتمل ذلك في الطواف ، ولم يثبت الجميع .

وهل يجري التجديد في غير الوضوء من الأغسال أو المختلفين ؟ وجهان ، أقواهما العدم ؛ لظاهر الفتوى ، وربما احتمل لقوله (عليه السلام) : « الطهر على الطهر ... »^(٦) . ومنه ينقدح الاستحباب في المتخالفين .

(١) كشف اللثام : الطهارة / في أنواعها ج ١ ص ٨ . (٢) المصدر السابق .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب صفة وضوء رسول الله (ص) ح ٨٢ ج ١ ص ٤١ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الوضوء ج ٨ ص ٢٦٥ .

(٤) كالعلامة في التذكرة : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٢١ ، والشهيد في الذكرى : الطهارة / احكام الوضوء ص ٩٦ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٤٣ ج ١ ص ٤١ .

(٥) كالعلامة في التذكرة : الطهارة / مندوبات الوضوء ج ١ ص ٢١ ، والشيخ جعفر في كشف

الغطاء : الطهارة / ما يستحب فيه الوضوء ص ٩٦ .

(٦) الكافي : باب نواذر الطهارة ح ١٠ ج ٣ ص ٧٢ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الوضوء ح ٣

وعلى السادس عشر: قوله (صلى الله عليه وآله): «يا أنس، أكثر من الطهور يزيد الله في عمرك، وإن استطعت أن تكون بالليل والنهار على طهارة فافعل، فإنك تكون إذا مت على طهارة شهيداً»^(١).

وعن الارشاد للدليمي عنه (صلى الله عليه وآله): «يقول الله تعالى: من أحدث ولم يتوضأ فقد جفاني...»^(٢).

وعن نواذر الراوندي عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «كان أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا بالوا توضأوا أو تيمموا، مخافة أن تدركهم الساعة»^(٣).

ومنها: جماع الحامل؛ لما أرسله في المدارك^(٤)، ولقول النبي (صلى الله عليه وآله) في وصيته لعلي (عليه السلام): «يا علي، إذا حملت امرأتك فلا تجامعها إلا وأنت على وضوء، فإنه إن قضي بينكما ولد يكون أعمى القلب بخيل اليد»^(٥).

ومنها: أكل الجنب بل وشربه؛ لرواية الحلبي «أنه إذا كان الرجل

ج ١ ص ٢٦٤.

(١) أمالي المفيد: المجلس السابع ح ٥ ص ٦٠، وسائل الشيعة: باب ١١ من ابواب الوضوء ح ٣

ج ١ ص ٢٦٨.

(٢) إرشاد القلوب: الباب الثاني والعشرون ص ٩٤، وسائل الشيعة: باب ١١ من ابواب الوضوء

ح ٢ ج ١ ص ٢٦٨.

(٣) نواذر الراوندي: ص ٣٩، مستدرک الوسائل: باب ١١ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٢٩٨.

(٤) حيث قال: «وقد ورد بجميع ذلك روايات» كما سبق في ص ١٢ س ١٤.

(٥) من لا يحضره الفقيه: باب نواذر النكاح ح ٤٨٩٩ ج ٣ ص ٥٥٣، أمالي الصدوق: المجلس

الرابع والثمانون ح ١ ص ٤٥٦، وسائل الشيعة: باب ١٣ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١

ص ٢٧٠.

جنباً لم يأكل ولم يشرب حتى يتوضأ»^(١) وقوله (عليه السلام) بعد أن سأله عبد الرحمن «أيأكل الجنب قبل أن يتوضأ؟ قال: إنا لنكسل، ولكن يغسل يده، والوضوء أفضل»^(٢).

وعن بعضهم حمل الوضوء في هذه الأخبار على غسل اليد والوجه، كما ورد في بعض الأخبار: «الجنب إذا أراد أن يأكل ويشرب غسل يده وتمضمض وغسل وجهه...»^(٣)، واستقره آخر^(٤) لكثرة في الأخبار، ولا يبعد التخيير بينهما، أو حمل هذه على تكملة الوضوء. ويأتي تمام الكلام في باب الجنابة إن شاء الله.

ومنها: دخول المساجد؛ لما أرسله في المدارك^(٥) أيضاً، ولرواية مرازم بن حكيم المروية عن كتاب مجالس الصدوق عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «عليكم بإتيان المساجد فإنها بيوت الله في الأرض، ومن أتاها متطهراً طهره الله من ذنوبه وكتب من زواره...»^(٦).

وللمرسل الآخر: «إن في التوراة مكتوباً أن بيوتي في الأرض

(١) من لا يحضره الفقيه: باب صفة غسل الجنابة ح ١٨١ ج ١ ص ٨٣، وسائل الشيعة: باب ٢٠ من ابواب الجنابة ح ٤ ج ١ ص ٤٩٥.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٧ ح ٣٠ ج ١ ص ٣٧٢، وسائل الشيعة: باب ٢٠ من ابواب الجنابة ح ٧ ج ١ ص ٤٩٦.

(٣) الكافي: باب الجنب يأكل ويشرب... ح ١ ج ٣ ص ٥٠، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٦ ح ٤٥ ج ١ ص ١٢٩، وسائل الشيعة: باب ٢٠ من ابواب الجنابة ح ١ ج ١ ص ٤٩٥.

(٤) وهو البحراني في الحقائق: الطهارة/ الغاية المستحبة ج ٢ ص ١٤٥.

(٥) كما مر في ص ٨٠.

(٦) أمالي الصدوق: المجلس السابع والخمسون ح ٨ ص ٢٩٣، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٢٦٧.

المساجد ، فطوى لعبد تطهر في بيته ثم زارني في بيتي ... » ^(١) الحديث .
وربما استدل ^(٢) عليه بقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : « من أحسن
الطهور ثم مشى إلى المسجد فهو في الصلاة ما لم يحدث » ^(٣) .

وقد يتأكد الاستحباب إذا أراد الجلوس فيه ؛ لمرسلة العلا بن الفضيل
عمن رواه عن أبي جعفر (عليه السلام) ، قال : « إذا دخلت المسجد
وأنت تريد أن تجلس فلا تدخله إلا طاهراً ... » ^(٤) .

والوهن في الدلالة مجبور بفتوى كثير من الأصحاب ، كما عن
الوسيلة ^(٥) والنزهة ^(٦) والجامع ^(٧) والنهاية ^(٨) والارشاد ^(٩) والمنتهى ^(١٠)
والتحرير ^(١١) ^(١٢) والبيان ^(١٣) والمفاتيح ^(١٤) وغيرهن ^(١٥) ، وبه صرح في

(١) من لا يحضره الفقيه : باب فضل المساجد ح ٧٢٠ ج ١ ص ٢٣٩ ، وسائل الشريعة : باب ١٠ من
ابواب الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٢٦٧ .

(٢) استدل به الفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٨ .

(٣) دعائم الاسلام : كتاب الطهارة ج ١ ص ١٠٠ ، بحار الأنوار : باب علل الوضوء ح ١١ ج ٨٠
ص ٢٣٧ .

(٤) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٢٥ فضل المساجد ح ٦٣ ج ٣ ص ٢٦٣ ، وسائل الشريعة :
باب ٣٩ من ابواب أحكام المساجد ح ٢ ج ٣ ص ٥١٦ .

(٥) الوسيلة : الصلاة / في الطهارة ص ٤٩ . (٦) نزهة الناظر : الوضوءات المستحبة ص ١٠ .

(٧) الجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣١ . (٨) نهاية الاحكام : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ٢٠ .

(٩) ارشاد الاذهان : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٢٢٠ .

(١٠) منتهى المطلب : الطهارة / احكام الوضوء ج ١ ص ٧٧ .

(١١) كذا في النسخ التي بأيدينا ، وفي المطبوعة : « والسرائر » والظاهر ما أثبتناه .

(١٢) تحرير الاحكام : الطهارة / في المقدمة ج ١ ص ٤ .

(١٣) البيان : الطهارة / فيما تشرع له ص ٣ .

(١٤) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٤٣ ج ١ ص ٤١ .

(١٥) كذكرى الشريعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٣ .

كشف الغطاء ^(١) والحدائق ^(٢) وكشف اللثام ^(٣) وشرح شيخنا للقواعد ^(٤) .

وعن ابن حمزة ^(٥) إلحاق كل موضع شريف . وفي كشف الغطاء : « ويقوى القول برجحانه للدخول في كل مكان شريف على اختلاف المراتب ، بقصد تعظيم الشعائر من قباب الشهداء ومحال العلماء والصلحاء من الأموات والأحياء » ^(٦) .

ومنها : النوم ؛ لقوله (عليه السلام) : « من تطهر ثم آوى إلى فراشه بات وفراشه كمسجده » ^(٧) . وعن الشهيد ^(٨) احتمال إرجاعه إلى الكون على الطهارة ، والظاهر خلافه . ولا مانع من كون الحدث غاية للوضوء للرواية ، وعن جماعة ^(٩) الفتوى به .

ومنها : للمجامع إذا أراد أن يجامع مرة أخرى قبل الغسل ، لتلك

(١) كشف الغطاء : الطهارة / فيما يستحب فيه الوضوء ص ٩٦ .

(٢) الحدائق الناضرة : الطهارة / الغاية المستحبة ج ٢ ص ١٣٦ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٨ .

(٤) الظاهر أن مقصوده به شرح الشيخ جعفر ؛ لأن له شرحاً على طهارة ومكاسب القواعد ، إلا أن الذي عثرنا عليه في المخطوطات شرحه على مكاسبه فقط .

(٥) الوسيلة : الصلاة / في الطهارة ص ٤٩ .

(٦) كشف الغطاء : الطهارة / فيما يستحب فيه الوضوء ص ٩٦ .

(٧) الكافي : باب صلاة فاطمة (ع) وغيرها ج ٥ ص ٤٦٨ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٢٦٥ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / كيفية النية ص ٨١ .

(٩) منهم : ابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / في الطهارة ص ٤٩ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣١ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٢٢٠ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٤٣ ج ١ ص ٤١ .

الموطوعة أو غيرها ؛ لقول الصادق (عليه السلام) في مرسل ابن أبي نجران : « إذا أتى الرجل جاريته ثم أراد أن يأتي الأخرى توضأ »^(١) . وقول الرضا (عليه السلام) في خبر الوشا : « ... كان أبو عبد الله (عليه السلام) إذا جامع وأراد أن يجمع مرة أخرى توضأ ، وإذا أراد أيضاً توضأ ... »^(٢) .
ومنها : كتابة القرآن ؛ لخبر علي بن جعفر سأل أخاه (عليه السلام) « أيجل أن يكتب القرآن في الألواح والصحف وهو على غير الوضوء ؟ قال : لا »^(٣) .

ومنها : القدوم من سفر ؛ لقوله (عليه السلام) : « من قدم من سفره فدخل على أهله وهو على غير وضوء فرأى ما يكره فلا يلومنّ إلا نفسه »^(٤) .
ومنها : للزوجين ليلة الزفاف ؛ لقول أبي جعفر (عليه السلام) في خبر أبي بصير : إذا دخلت عليك إن شاء الله فرهم قبل أن تصل إليك أن تكون متوضئة ، ثم لا تصل إليها حتى تتوضأ ... »^(٥) .

(١) تهذيب الاحكام : النكاح / باب ٤١ ح ٤٥ ج ٧ ص ٤٥٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٥٥ من ابواب مقدمات النكاح وآدابه ح ١٤ ج ١ ص ١٩٢ .

(٢) كشف الغمة : باب مولد الرضا ج ٢ ص ٣٠٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٢٧٠ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٦ ح ٣٦ ج ١ ص ١٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٢٧٠ .

(٤) ارسله في كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٩ .

(٥) بداية الحديث : « سمعت رجلاً وهو يقول لابي جعفر (عليه السلام) : جعلت فداك إنني رجل قد أسننت ، وقد تزوجت امرأة بكرة صغيرة ولم أدخل بها ، وإنني أخاف إذا دخلت عليّ فرائني أن تكرهني لحضائي وكبري ، قال ابو جعفر (عليه السلام) : إذا دخلت عليك ... » .

تهذيب الاحكام : النكاح / باب ٣٦ ح ٨ ج ٧ ص ٤٠٩ ، وسائل الشيعة : باب ٥٥ من

قيل^(١) ومنها: جلوس القاضي في مجلس القضاء كما عن النزهة^(٢)، ولم نقف له على دليل بالخصوص، كما اعترف به كاشف اللثام^(٣) والحدائق^(٤)، لكنّه ذكره بعض الفقهاء^(٥). ويحتمل أن يلحق به كلّ مجلس انعقد لطاعة الله، كمجلس الدرس والوعظ وغيرهما، لكن قد عرفت أنّ الملحق به غير ثابت.

ومنها: إدخال الميت القبر، لقول الصادق (عليه السلام) في خبر عبيد الله الحلبي ومحمد بن مسلم: «توضّأ إذا أدخلت الميت القبر»^(٦). وقيل^(٧): ومنها: تكفينه إذا أراد من يغسله أن يكفّنه، ويأتي إن شاء الله الاستدلال عليه.

وقيل^(٨): ومنها: قبل غسل الجنابة عند الشيخ في كتابي الأخبار^(٩)؛ لأنّ أبا بكر الحضرمي سأل أبا جعفر (عليه السلام) «كيف يصنع إذا

ابواب مقدمات النكاح وآدابه ح ١ ج ١٤ ص ٨١.

(١) كذا في النسخ التي بأيدينا، وهذه الكلمة ساقطة من المطبوعة، والظاهر بحسب السياق - كما في النسخ المعتمدة - اثباتها.

(٢) نزهة الناظر: الوضوءات المستحبة ص ١٠.

(٣) كشف اللثام: الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ٩.

(٤) الحدائق الناضرة: الطهارة/ الغاية المستحبة ج ٢ ص ١٤٥.

(٥) كالشيخ جعفر في كشف الغطاء: الطهارة/ فيما يستحب فيه الوضوء ص ٩٦.

(٦) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ١٠٢ ج ١ ص ٣٢١، وسائل الشيعة: باب ٥٣ من

ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٧٧.

(٧) كشف الغطاء: الطهارة/ فيما يستحب فيه الوضوء ص ٩٦.

(٨) كشف اللثام: الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ٨.

(٩) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٦ ذيل ح ٨٤ ج ١ ص ١٤٠، الاستبصار: الطهارة/ باب ٧٥

ذيل ح ٤ ج ١ ص ١٢٦.

أجنب؟ فقال: اغسل كفك وفرجك وتوضأ وضوء الصلاة ثم اغتسل»^(١). واحتمل كاشف اللثام^(٢) تنزيهه على إرادة السائل كيف يصنع إذا أجنب وأراد النوم، فقال له: إفعل ذلك.

ومنها: وضوء الميت مضافاً إلى غسله، ويأتي دليله^(٣) إن شاء الله تعالى. هذا كله فيما يستحب الوضوء له.

بقي الكلام فيما يستحب الوضوء منه.

وهو أمور: الأول: الضحك في الصلاة؛ لخبر زرعة عن سماعة سألته عما ينقض الوضوء، فقال: «الحدث تسمع صوته أو تجدد ريحه، والقرقرة في الأثناء»^(٤) تصبر عليها، والضحك في الصلاة، والقيء»^(٥).

وفي المدارك: «القهقهة في الصلاة عمداً»^(٦). ولم أقف له على نص في ذلك. وعن ابن الجنيد: «إن من قهقهه في صلاته متعمداً لنظر أو سماع ما أضحكه قطع صلاته وأعاد وضوءه»^(٧)، كالمنقول عن أبي حنيفة^(٨) من

(١) وسائل الشيعة: باب ٣٤ من أبواب الجنابة ج ٦ ص ١٦٥.

(٢) كشف اللثام: الطهارة/ في أنواعها ج ١ ص ٨، إلا أنه لم يذكر التنزيل المذكور.

(٣) في ج ٤ ص ١٣٤ س ١٤.

(٤) في التهذيب والاستبصار: «القرقرة في البطن إلا شيء تصبر عليه» وفي الوسائل: «القرقرة... إلا شيئاً تصبر عليه».

(٥) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١ ح ٢٣ ج ١ ص ١٢، الاستبصار: الطهارة/ باب ٤٩ ح ٤ ج ١ ص ٨٣، وسائل الشيعة: باب ٦ من أبواب نواقض الوضوء ج ١١ ص ١٨٦.

(٦) مدارك الأحكام: الطهارة/ في المقدمة ج ١ ص ١٣.

(٧) نقله عنه المصنف في المعبر: الطهارة/ موجبات الوضوء ج ١ ص ١١٦، والعلامة في المختلف: الطهارة/ موجب الوضوء ص ١٨.

(٨) اللباب: ج ١ ص ١٣، الفتاوى الهندية: ج ١ ص ١٢، المجموع: ج ٢ ص ٦١، المبسوط

أنّ القهقهة في كلّ صلاة ذات ركوع وسجود توجب الوضوء، إلّا أنّه لم يقيد كما قيد.

وعلى كلّ حال فالإجماع منعقد على خلاف ابن الجنيّد، وستسمع إن شاء الله فيما يأتي الأخبار الحاصرة للأحداث التي توجب الوضوء، وهذا ليس منها، ولعلّ عبارته محمولة على الإعادة استحباباً.

والثاني والثالث والرابع: الكذب، والظلم، والإكثار من إنشاد الشعر الباطل؛ لخبر زرعة عن سماعة «عن نشيد الشعر هل ينقض الوضوء، أو ظلم الرجل صاحبه، أو الكذب؟ فقال: نعم، إلّا أن يكون شعراً يصدق فيه، أو يكون يسيراً من الشعر الأبيات الثلاثة أو الأربعة، فأما أن يكثر من الشعر الباطل فهو ينقض الوضوء»^(١).

وقيد في المدارك^(٢) إنشاد الشعر الباطل بما زاد على أربعة أبيات. ولعلّه لما سمعت من الخبر، وقد يراد به التمثيل. والإنشاء أقوى من الإنشاد. وتكرير البيت والبيتين لا يوصفهما بالكثرة.

ولو أنشد ثمّ حذف منه بحيث أفسد شعريّته احتمل خروجه عن الحكم، ولعلّ الأولى^(٣) خلافه. ولا دخل للاتّصال والانفصال، فلو قرأ في أوقات متعدّدة بحيث يكون مجموعها كثرة ترتّب الحكم.

(للسرخسي): ج ١ ص ٧٧.

(١) تهذيب الأحكام: الطهارة/باب ١ ح ٣٥ ج ١ ص ١٦، الاستبصار: الطهارة/باب ٥٢ ح ٢

ج ١ ص ٨٧، وسائل الشيعة: باب ٨ من أبواب نواقض الوضوء ح ٣ ج ١ ص ١٩١.

(٢) مدارك الأحكام: الطهارة/ج ١ ص ١٣.

(٣) في «ش» و«ق»: «الاقوى».

الخامس : خروج الودي بالمهملة بعد خروج البول والاستبراء منه ؛ لقول الصادق (عليه السلام) في خبر ابن سنان : « والودي فنه الوضوء ؛ لأنه يخرج من دريرة ^(١) البول ... » ^(٢) .

وربما حملت على ما إذا لم يستبرئ من البول ؛ لأنه حينئذ لا ينفك من ممازجة أجزاء منه ، والأولى خلافه ؛ لأنه لا يعرف كونه ودياً إلا بعد الاستبراء ، وإلا لكان من البلل المشتبه ، وهو محكوم عليه بالبولية ، وإلا لو فرض أنه يعلم كون الخارج ودياً لم يكن عليه وضوء وإن لم يستبرئ ، فتأمل . ويمكن حل الرواية على التقية ؛ لأنه مذهب الجمهور كما نقل في المعبر ^(٣) .

وهنا فائدة نافعة في المقام وغيره : وهي قد ذكر بعض مشايخنا أن الخبر إذا علم خروجه مخرج التقية في وجوب أو تحريم ، يحكم من جهته بالاستحباب أو الكراهة . وربما يكون الذي دعاه إلى ذلك حكم الأصحاب بالاستحباب في كثير من هذه المقامات ، مع كون أخبارها موافقة للعامة .

وقد يناقش فيه : بأن حل الأمر على التقية يقتضي البقاء على الحقيقة ، واستعماله في النذب يقتضي المجاز . واحتمال أن يقال : إننا نستفيد منه حكم ^(٤) النذب من دون استعمال اللفظ فيه كما ترى ، كالقول بأن الأمر

(١) دريرة البول : أي سيلانه . مجمع البحرين : ج ٣ ص ٣٠١ مادة (در) .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٤٩ ج ١ ص ٢٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥٦ ح ١٢ ج ١ ص ٩٤ ، وسائل الشريعة : باب ١٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ١٤ ج ١ ص ١٩٨ .

(٣) المعبر : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ١١٥ .

(٤) هذه الكلمة غير موجودة في «ش» و«ق» .

الخارج أفاد شيئين : الأول الوجوب والثاني الرجحان، وكون الأول للثبوت لا يصير الثاني كذلك .

نعم لو لم يعلم خروجه مخرج التقية، لكانه قابل للحمل عليها وعلى الاستحباب، بعد أن علم عدم إرادة ظاهره، أحتمل ترجيح التقية ؛ لأنها أقرب الاحتمالات بالنسبة إلى أخبارهم (عليهم السلام)، مع كونه فيه إبقاء للأمر على حقيقته، وأحتمل ترجيح النذب ؛ لأنه المجاز الشائع، حتى قيل : إنه مساو للحقيقة، مضافاً إلى أصالة عدم وجود سبب التقية، وللفهم العرفي بعد تأليف الخبرين مثلاً والقطع ببقاء الأول على حقيقته، فإنه إذا قال : لا ينقض الوضوء إلا هذه الأشياء المخصوصة، وليس الودي منها، ثم قال : توخاً من الودي، وكنا قاطعين ببقاء الأول على حقيقته، وعدم العلم بوجود سبب التقية، ينصرف الذهن إلى إرادة حمل الأمر على النذب .

ولعله لذا حكم بعض الأصحاب^(١) بالنذب وإن وافق الخبر العامة ؛ لأنه لا يعلم بذلك أنه خرج لها، فحملة على النذب حينئذ أولى، فتأمل جيداً .

السادس : المذي، وقيل^(٢) بناقضيته، والصحيح العدم، وتحمل الأخبار المعارضة على النذب أو التقية، كما سيأتي^(٣) إن شاء الله .

السابع والثامن والتاسع : الرعاف، والقيء، والتخليل يسيل الدم، وفي المدارك^(٤) تقييدهما بما إذا كرههما الطبع، قال الصادق (عليه السلام) في

(١) منهم : الشهيد في الذكرى : الطهارة/ في المستعمل منه ص ٢٦، والشيخ جعفر في كشف

الغطاء : الطهارة/ فيما يستحب فيه الوضوء ص ٩٦ .

(٢) القائل ابن الجنيد على ما نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة/ موجب الوضوء ص ١٨ .

(٣) مدارك الأحكام : الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ١٣ .

(٤) في ص ٧٤٤ .

خبر أبي عبيدة : « الرعاف والقيء والتخليل يسيل الدم، إذا استكرهت شيئاً ينقض الوضوء ... » ^(١) ولعله لذلك قيده في المدارك بما سمعت .

وتحتمل الرواية أن تكون ردّاً على القائلين بالنقض، فيكون المعنى أنه لا ينقض الوضوء إلا إذا استكرهت، كناية عن الأحداث .

العاشر والحادي عشر: مسّ باطن الدبر أو باطن الإحليل ؛ لخبر عمار : « ... من مسّ باطن دبره أو باطن إحليله أعاد الوضوء ... » ^(٢) .

الثاني عشر: نسيان الاستنجاء قبل الوضوء ؛ لقول أبي جعفر (عليه السلام) في خبر سليمان بن خالد فيمن توضّأ ونسي غسل ذكره : « ... ثم يعيد الوضوء » ^(٣) .

الثالث عشر والرابع عشر: التقبيل بشهوة أو مسّ الفرج، كما في المدارك ^(٤)، وعن النفلية ^(٥) والتّهذيب ^(٦) والاستبصار ^(٧) في وجه ؛ لقول الصادق (عليه السلام) : « إذا قبّل الرجل المرأة بشهوة أو مسّ فرجها

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١ ح ٢٦ ج ١ ص ١٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٩ ح ٥ ج ١ ص ٨٣ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من أبواب نواقض الوضوء ح ١٢ ج ١ ص ١٨٧ .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٦٦ ج ١ ص ٤٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥٣ ح ٨ ج ١ ص ٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من أبواب نواقض الوضوء ح ١٠ ج ١ ص ١٩٣ ، مع تغيير يسير في اللفاظ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٨١ ج ١ ص ٤٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣١ ح ١٣ ج ١ ص ٥٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء ح ٩ ج ١ ص ٢٠٩ .

(٤) مدارك الأحكام : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ١٣ .

(٥) النفلية : المقدمة الثانية من سنن المقدمات ص ٩٢ .

(٦) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١ ذيل ح ٥٦ ج ١ ص ٢٢ .

(٧) الاستبصار : الطهارة / باب ٥٣ ذيل ح ٤ ج ١ ص ٨٨ .

أعاد الوضوء»^(١) ولعلّ الاستحباب في هذه الأمور وما شابهها إنّما هو تأكيد استحباب^(٢) التجديد .

الخامس عشر: قبل الأغسال المسنونة، كما عن الكافي^(٣) والبيان^(٤) والنفلية^(٥)؛ لقول الصادق (عليه السلام): «كلّ غسل قبله وضوء إلّا غسل الجنابة»^(٦)، وفيه المناقشة السابقة .

السادس عشر: قبل الأكل وبعده، كما عن النزهة^(٧)، قيل^(٨): للأخبار، وألفاظ الشارع تحمل على الحقائق الشرعيّة، فلا معنى لحمل الوضوء فيها على غسل اليد .

السابع عشر: بعد الاستنجاء بالماء للمتوضّئ قبله وإن كان قد استجمر، كما في المدارك^(٩) وعن النفلية^(١٠) والبيان^(١١)؛ لقول الصادق

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١ ح ٥٦ ج ١ ص ٢٢، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب نواقض الوضوء ح ٩ ج ١ ص ١٩٣ .

(٢) كذا في المطبوعة، وفي بقية النسخ: «استحباب تأكد» .

(٣) الكافي في الفقه: الفصل الثالث من شروط الصلاة ص ١٣٥ .

(٤) البيان: الطهارة/فما تشرع له ص ٣ .

(٥) النفلية: المقدمة الثانية من سنن المقدمات ص ٩٢ .

(٦) الكافي: باب صفة الغسل والوضوء قبله ح ١٣ ج ٣ ص ٤٥، تهذيب الاحكام:

الطهارة/باب ٦ ح ٨٢ ج ١ ص ١٣٩، وسائل الشيعة: باب ٣٥ من ابواب الجنابة ح ١ ج ١ ص ٥١٦ .

(٧) نزهة الناظر: الوضوءات المستحبة ص ١٢ .

(٨) كشف اللثام: الطهارة/في انواعها ج ١ ص ٩ .

(٩) مدارك الأحكام: الطهارة/المقدمة ج ١ ص ١٣ .

(١٠) النفلية: المقدمة الثانية من سنن المقدمات ص ٩٢ .

(١١) البيان: الطهارة/فما تشرع له ص ٣ .

(عليه السلام) في خبر عَمَّار: « في الرجل ينسى غسل دبره بالماء حتّى صلى، إلّا أنّه قد تمسّح بثلاثة أحجار: إن كان في وقت تلك الصلاة فليعد الصلاة وليعد الوضوء، وإن كان قد خرجت تلك الصلاة التي صلى فقد جازت صلاته، وليتوضّأ لما يستقبل من الصلاة» (١).

الثامن عشر: الغضب؛ لما روي عن النبيّ (صلى الله عليه وآله): «إذا غضب أحدكم فليتوضّأ» (٢).

والظاهر عدم استحباب الوضوء بأكل ما مسّته النار، أو لمس النساء، أو أكل لحم الجزور، أو قصّ الشارب، أو تقليم الأظفار، أو نتف الإبط، أو الاحتجام، أو مسّ كلب، أو مصافحة مجوسي، والأمر بالوضوء في الأخيرين (٣) محمول على التنظيف، ولا من الردّة، ولا من الدم السائل من

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٦٦ ج ١ ص ٤٥، الاستبصار: الطهارة/ باب ٣١ ح ٤ ج ١ ص ٥٢، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٢٣.

(٢) بحار الانوار: الطهارة/ باب ثواب اسباغ الوضوء ح ٢٩ ج ٨٠ ص ٣١٢، مستدرک الوسائل: باب ٤٧ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٣٥٣.

(٣) الرواية الواردة في مسّ الكلب ما رواه الشيخ عن محمد بن علي بن محبوب، عن احمد بن محمد بن عثمان بن عيسى، عن عبد الله بن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «من مسّ كلباً فليتوضّأ».

والرواية الواردة في مصافحة المجوسي ما رواه الشيخ -أيضاً- عن محمد بن علي بن محبوب، عن أبي عبد الله الرازي، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن سيف بن عميرة، عن عيسى بن عمر مولى الانصار أنّه «سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يحلّ له أن يصافح المجوسي؟ فقال: لا، فسأله أيتوضّأ إذا صافحهم؟ قال: نعم، إنّ مصافحتهم تنقض الوضوء».

تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١ ح ٦٠ وباب ١٤ ح ١٢ ج ١ ص ٢٣ و ٣٤٧، وسائل الشيعة: باب ١١ من ابواب نواقض الوضوء ح ٤ و ٥ ج ١ ص ١٩٥.

أحد السبيلين إذا لم يستصحب حدثاً، ولا من المضاجعة؛ لأن كثيراً من هذه الأشياء ذهب إليه بعض العامة^(١). ورتبنا نقل عن بعض الأصحاب كابن الجنيد^(٢) والصدوق^(٣)، ولكن بعض منها فاقد للدليل، والبعض الآخر متروك العمل به ولو على جهة الاستحباب بين الأصحاب، وإننا وإن تسامحنا في أدلة السنن لكن لا إلى هذا المقدار.

ويأتي إن شاء الله تعالى تحقيق مسألة التسامح في أدلة السنن، وكثير من الأحكام المتقدمة مبنية عليها، والعمدة فيها نصوص^(٤) من بلغه ثواب على عمل أوتيته وإن لم يكن كما بلغه، وفيها الصحيح وغيره، وهي متقاربة المضمون، لا ماذكره بعضهم^(٥) من الاحتياط والرجحان العقلي ونحوهما مما لا يصلح مدركاً لذلك، بل النصوص المزبورة لولا الانجبار بالشهرة لا تدل على ذلك؛ بحيث تكون مخصصة لما دل على اعتبار العدالة في حجة خبر الواحد، على أن التعارض من وجه، بل لا تخلو نفس الدلالة على ذلك من إشكال من وجوه، فتأمل جيداً.

فائدتان

الأولى: أنه لا بأس بجمع غايات متعددة في وضوء، وليس ذلك من

(١) راجع المغني (لابن قدامة): ج ١ ص ١٦٠، والفتاوى الهندية: ج ١ ص ٩.

(٢) مختلف الشيعة: الطهارة/موجب الوضوء ص ١٨، ذكرى الشيعة: الطهارة/في المستعمل منه ص ٢٦.

(٣) ذكر في من لا يحضره الفقيه: «إذا مس الرجل باطن دبره أو أحليله فعليه إعادة

الوضوء...» قال في مفتاح الكرامة (اسباب الطهارة ج ١ ص ٣٨): «إن مس فرج الغير

بالأولى» فيستفاد منه أنه قائل بنقض مس النساء الذي نقله عنه الشارح هنا.

(٤) وسائل الشيعة: انظر باب ١٨ من ابواب مقدمة العبادات ج ١ ص ٥٩.

(٥) كالسيد الطباطبائي في رياض المسائل: الطهارة/موجبات الوضوء ج ١ ص ١٤.

التداخل في شيء ؛ لعدم تعدّد المأمور به، إذ رفع الحدث غير قابل للتعدّد في زمان واحد . ولا يشترط في هذا الجمع أن يلاحظ على كلّ غاية، بل يكفي ولو كان المجموع علّة . بل لوضّم وكان المقصود غيره اكتفي به ، بمعنى حصول الثواب له بمجرد ذلك وإن لم يوقع فعل الغاية بعده، على إشكال في الأخير، نعم لا إشكال في حصول ثواب فعل الغاية لو فعلت معه، بل وإن لم تكن ملاحظة، فضلاً عن أن تكون كذلك، تبعاً لكون المدار فيه على إيقاع الفعل حال الطهارة .

الثانية : أنّ الوضوء المستحبّ الذي لم يجامع الحدث الأكبر، وكان المقصود به ما لا يشترط فيه الطهارة، كدخول المساجد وقراءة القرآن أو الكون على الطهارة، قد ذكر في الذخيرة^(١) أن فيه أقوالاً ستّة :

الأول صحّة الوضوء مطلقاً ورفع الحدث، ويجوز الدخول به في الفريضة، ونسب إلى المحقّق في الاعتبار^(٢) الميل إليه، بل عن بعض المتأخّرين^(٣) : إنّ الظاهر من مذهب الأصحاب، كما عن آخر^(٤) دعوى الإجماع عليه .

الثاني عدم ارتفاع الحدث به مطلقاً، كما عن الشيخ في جواب المسائل الحليّات^(٥) .

الثالث صحّة الوضوء مطلقاً، ويجوز الدخول به في الفريضة، إلّا إذا

(١) ذخيرة المعاد : الطهارة / في اقسامها ص ٤-٥ .

(٢) الاعتبار : الطهارة / كيفية الوضوء ج ١ ص ١٤٠ .

(٣) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ١٣ .

(٤) كالكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٤١ ج ١ ص ٣٩ .

(٥) نقله عنه في ذخيرة المعاد : الطهارة / في اقسامها ص ٤ .

نوى وضوءاً مطلقاً، كما عن المنتهى^(١).

الرابع صحته بالمعنى المذكور إن نوى ما يستحب له الطهارة لأجل الحدث كقراءة القرآن، وعدمها إن نوى ما يستحب لا للحدث كتجديد الوضوء، كما عن التذكرة^(٢).

الخامس عدم الصحة إن كان الاستحباب لا باعتبار الحدث كتجديد الوضوء، وكذا إن كان باعتباره لكن لم يقصد الكمال، وصحته إن قصد، كما عن العلامة في النهاية^(٣).

السادس الصحة إن قصد إيقاع ما الطهارة مكتملة له، وكذا إن قصد الكون على الطهارة، وعدم الصحة في غير الصورتين، كما عن الشهيد في الذكرى^(٤)، وعنه أنه قال: «وفي نية الوضوء للنوم نظراً؛ لأنه نوى وضوء الحدث»^(٥).

قلت: هذا الكلام كغيره من كلام بعض الأصحاب لا يخلو من إجمال، وتحرير البحث أن يقال: إن في المقام مسألتين:
الأولى: اشتراط صحة الوضوء بنية رفع الحدث خاصة، أوبه أو بنية ما هو شرط في صحته كالصلاة، أو بهما أو بما هو شرط في كماله كقراءة القرآن ودخول المساجد ونحو ذلك، وعدم اشتراط ذلك كما هو الأقوى، على ما سيأتي إن شاء الله في النية.

(١) منتهى المطلب: الطهارة/ افعال الوضوء ج ١ ص ٥٥.

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ واجبات الوضوء ج ١ ص ١٥.

(٣) نهاية الاحكام: الطهارة/ نية الوضوء ج ١ ص ٣٢.

(٤) ذكرى الشيعة: الطهارة/ كيفية نية الوضوء ص ٨١.

(٥) المصدر السابق.

الثانية: أن الوضوء المندوب بعد انعقاده صحيحاً باستجماعه للشرائط، هل يرفع الحدث ويدخل به في الفريضة أو لا ؟ .

فنقول: لا إشكال بل لا خلاف في صحة الدخول في الفريضة بما كان من الوضوء المندوب لصلاة نافلة ونحوها مما يشترط في صحته رفع الحدث، وإن لم تكن الغاية واجبة .

وأما ما لم يكن كذلك ، كدخول المساجد وقراءة القرآن مما لا يشترط في صحته الوضوء، فالظاهر أنه كذلك أيضاً؛ إذ عدم جواز الدخول به في الفريضة إما لكون مثل هذه الوضوءات كالأغسال المندوبة لا ترفع حدثاً والفرض أن رفعه شرط في صحتها، وإما لأن الصلاة مشروطة بالوضوء وإن كان الشخص مرفوع الحدث؛ لقوله تعالى: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا»^(١)، وإما لأن الوضوء فيها إنما يرفع حكم الحدث بالنسبة لتلك الغاية دون غيرها كالصلاة ونحوها .

والكل كما ترى: أما الأول فهو مع منافاته لإطلاق لفظ الطهارة على كثير منها التي قد عرفت أنها حقيقة في الرفع للحدث، وللمقطوع به على الظاهر من ملاحظة الأدلة، يمكن تحصيل الإجماع على خلافه، كالثاني لتخصيص الآية بالمحدثين؛ منقولاً^(٢) عليه الإجماع من المفسرين عليه، بل في المعتبرة^(٣) أن المراد «إذا قمت من النوم». ونحوها الثالث؛ لاتحاد حكم الحدث بالنسبة إلى جميع آثاره؛ إذ لم نعهد شخصاً متطهراً من الحدث

(١) سورة المائدة : الآية ٦ .

(٢) كما في منتهى المطلب: الطهارة/ موجبات الوضوء ج ١ ص ٣٣ .

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١ ج ١ ص ٧، الاستبصار: الطهارة/ باب ٤٧ ج ١ ص ١

ص ٨٠، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب نواقض الوضوء ج ٧ ص ١٨٠ .

للمسجد غير متطهر بالنسبة إلى غيره. وذلك كله واضح .

وفي السرائر دعوى الإجماع على جواز الدخول في الفريضة، قال فيها: « ويجوز أن يؤدي بالطهارة المندوبة الفرض من الصلاة، بدليل الإجماع من أصحابنا »^(١).

وفي التذكرة: « يجوز أن يصلي بوضوء واحد جميع الصلوات فرائضها وسننها ما لم يحدث، سواء كان الوضوء فرضاً أو نفلاً، وسواء توضأ لناقلة أو فريضة، قبل الوقت أو بعده، مع ارتفاع الحدث بلا خلاف، أما مع بقاء الحدث فقولان سياًتي تحقيقهما »^(٢) انتهى .

قلت: نعم قد يقع الإشكال في مثل الوضوءات المندوبة التي لم تكن مشروعة لرفع الحدث، كوضوء التجديد، والمجامع للأكبر، والذي هو لأحد الأسباب المتقدمة من القيء والرعاف ونحو ذلك لو صادفت حدثاً، كما لو ظهر فساد الوضوء الأول أو عدم وجود حدث أكبر.

ولعل الأقوى فيها جميعها ذلك أيضاً، على إشكال في الأخيرين سيما في أولهما، وذلك لما ستعرف إن شاء الله تعالى من أن المستفاد من الأدلة كون الوضوء من باب الأسباب، وأن رفع الحدث إنما هو من الآثار المترتبة عليه التي لا مدخلية لنية المكلف فيها، مع ما يستفاد من أن مشروعية التجديد إنما هو لتلافي خلل الأول .

وقد يستدل عليه مضافاً إلى ذلك بقوله (عليه السلام): « لا ينقض الوضوء إلا حدث ... »^(٣)، وقوله (عليه السلام): « إذا استيقنت أنك

(١) السرائر: الطهارة/ احكام الاستنجاء ج ١ ص ٩٨.

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ احكام الوضوء ج ١ ص ٢١.

(٣) تقدم في ص ٨٢.

توضّأت فيأتاك أن تحدث وضوءاً أبداً حتى تستيقن أنك أحدثت»^(١) ونحوهما؛ لظهورهما في كون الوضوء والحدث متعاقبين لا يمكن حصول أحدهما مع الآخر إلا بالدليل، ولأنّ حصر الناقض له في الحدث كالصرح بكونه رافعاً لما يرد عليه منه .

وقد يفرّق بين التجديدي وغيره من المجمع للأكبر، بكون مشروعية الأول لتلافي الطهارة الأولى دون الثاني، والأقوى ما ذكرنا، فتأمل .

﴿والواجب من الغسل﴾

من غير إشكال في الذي سببه جنابة ﴿ما كان لأحد الأمور الثلاثة﴾ المتقدمة على قياس الوضوء ﴿أو لدخول المساجد، أو لقراءة﴾ شيء من سور ﴿العزائم إن وجبا﴾ كما سيظهر لك في باب غسل الجنابة . ومثله في ذلك بالنسبة إلى الخمسة أيضاً غسل الحيض والنفاس، بل هو إجماعي^(٢) في الثلاثة الأول، ولا أعرف فيه خلافاً في الاثنين أيضاً، كما يشعر بنفيه عنه المحكي عن الروض^(٣) والمسالك^(٤)، حيث جعل ما يحرم على الحائض أقسام^(٥) ثلاثة، منها ما غايته النقاء دون الغسل كالطلاق،

(١) الكافي: باب الشك في الوضوء ج ١ ص ٣٣، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٤ ح ١١٧

ج ١ ص ١٠٢، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب نواقض الوضوء ج ٧ ص ١٧٦ .

(٢) متن قال بذلك: ابن ادریس في السرائر: الطهارة/ في احكامها ج ١ ص ٥٧، والعلامة في

الارشاد: الطهارة/ في اقسامها ج ١ ص ٢٢٠، والكاشاني في مفاتيح الشرائع: الصلاة/

مفتاح ٥٧ ج ١ ص ٥١ .

(٣) روض الجنان: الطهارة/ في الحيض ص ٧٥ .

(٤) مسالك الافهام: الطهارة/ غسل الحيض ج ١ ص ٧ .

(٥) كذا في جميع النسخ إلا «هـ» فإنّ فيها: «أقساماً» .

ومنه ما غايته الغسل دون النقاء، وذكر الخمسة، ومنه ما هو مختلف فيه كالصوم. قيل: وكذا كلام العلامة في نهاية الإحكام^(١) يشعر بذلك أيضاً. وعن الجامعة^(٢) الإجماع على الوجوب للمساجد وقراءة العزائم.

لكن في المدارك عن بعض أنه قوى عدم وجوب الغسل لهما، واكتفى في الجواز بانقطاع الدم؛ لعدم التسمية بعده عرفاً ولغة أيضاً، وإن قلنا: إن المشتق لا يشترط في صدقه بقاء أصله، كما في مثل المؤمن والكافر والحلو والحامض كما قرر في محله، قال: «وما ذكره غير بعيد، غير أن المشهور أقرب»^(٣).

قلت: ويدل على المختار - مضافاً إلى ما سمعت، وإلى استصحاب المنع الثابت قبل انقطاع الدم - أنّ الظاهر كون المنشأ هو الحدث، كما يشعر به الجمع بين الحائض والجنب في الحكم، واطراد المنع في النقاء المتخلل، وعدم قصور حدث الحيض عن الجنابة إن لم يكن أشد منه. وإطلاق اسم الحائض باعتبار الحدث كثير شائع، ومنه قولهم: يجب على الحائض الغسل، ويجوز وطء الحائض بعد انقطاع الدم قبل الغسل، ونحو ذلك، والمراد بالحائض هنا هذا المعنى لا ذات الدم.

والقول في النفساء كما في الحائض حرفاً بجرف، مع نقل الاتفاق^(٤) على تساويهما في الأحكام.

(١) نهاية الأحكام: الطهارة/ أحكام الحيض ج ١ ص ١١٩.

(٢) المسالك الجامعة في شرح الالفية: ذيل قول المصنف: «ويختص الاخيران» ص ٣٥.

(٣) مدارك الأحكام: الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ١٥-١٦.

(٤) نقل الاتفاق ابن زهرة في الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ في الطهارة ص ٤٨٨، والمصنف في المعتمد: الطهارة/ غسل النفاس ج ١ ص ٢٥٧، والعلامة في المنتهى: الطهارة/ في النفاس ج ١ ص ١٢٦، والتذكرة: الطهارة/ في النفاس ج ١ ص ٣٦.

وأما المستحاضة فلا نزاع في وجوب الغسل فيها للصلاة والطواف، وكذا مسّ كتابة القرآن؛ لحرمته في حال الحدث، مع عدم الإشكال في كون دمها حدثاً. وأما دخول المساجد وقراءة العزائم، فالظاهر من المصنّف (رحمه الله) وغيره^(١) ممّن عبّر كعبارته اشتراطها أيضاً بالغسل، وهو الظاهر من كلمات الأصحاب فيما يأتي في الاستحاضة، من تعليقهم^(٢) صيرورتها بمنزلة الطاهر على فعل ماوجب عليها من الأغسال. وفي جملة منها^(٣) ما يظهر منها أنّها إن لم تفعل حرم عليها ما كان يحرم على الحائض.

وعن حواشي التحرير: «وأما حدث الاستحاضة الموجب للغسل فظاهر الأصحاب أنّه كالحيض»^(٤). وعن شارع^(٥) النجاة الإجماع على تحريم الغايات الخمس على المحدث بالأكبر مطلقاً عدا المسّ^(٦). وربّما يشعر به أيضاً المحكي من عبارة الغنية^(٧) والمعتبر^(٨) والتذكرة^(٩).

(١) كالعلامة في القواعد: الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ٢، ونهاية الاحكام: الطهارة/ في المقدمة ج ١ ص ٢١، والشهيد في الذكري: الطهارة/ في المستعمل له ص ٢٣.

(٢) كالمعتبر: الطهارة/ غسل الحيض ج ١ ص ٢٤٨، وقواعد الاحكام: الطهارة/ في الاستحاضة ج ١ ص ١٦.

(٣) كنهاية الاحكام: الطهارة/ احكام الاستحاضة ج ١ ص ١٢٧، وذكرى الشيعة: الطهارة/ في الاستحاضة ص ٣١.

(٤) نقله عنها في المصابيح في الفقه: الطهارة/ غايات الاغسال ص ١٠٠ (مخطوط).

(٥) كذا في «ش» و«ق» و«م» و«هـ» وفي المعتمدة والمطبوعة: «شارح»، والصحيح ما أثبتناه.

(٦) شارع النجاة (ضمن كتاب اثنا عشر رسالة للداماد): ص ٤٥ و ٤٩.

(٧) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ في الطهارة ص ٤٨٨.

(٨) المعتبر: الطهارة/ غسل الاستحاضة ج ١ ص ٢٤٨.

(٩) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ في المستحاضة ج ١ ص ٣٠.

فظهر لك حينئذٍ أنه لا ينبغي الإشكال في ذلك، فما ينقل عن الروض^(١) من جواز دخولها المساجد مع أمن التلوّث من دون توقّف على غسل ضعيف، كالمنقول عن المعالم^(٢) من جواز قراءة العزائم خاصّة من دون غسل، وما عن ظاهر المجمع^(٣) من جوازهما معاً، لما عرفت وتعرف إن شاء الله فيما يأتي .

وأما غسل المسّ فلا ينبغي الإشكال في أصل وجوبه على المشهور^(٤) شهرة كادت تكون إجماعاً، بل هي كذلك ؛ لعدم قبح خلاف المرتضى^(٥) (رحمه الله) في ذلك، إمّا لمعلومية نسبه أو لغيره، مع أنّا لم نعرف له موافقاً قديماً وحديثاً، ولذا حكى الشيخ في جنائز الخلاف الإجماع، فقال: «دليلنا إجماع الفرقة، ومن شدّ منهم لا يعتدّ بقوله»^(٦) .

قلت: ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك الأخبار الكثيرة التي كادت تكون متواترة، بل قيل^(٧) : إنّها كذلك، المشتملة على أنواع الدلالة على المطلوب، ويأتي التعرّض لذكرها في محله ان شاء الله. لكن ليس فيها على

(١) روض الجنان : الطهارة / الاستحاضة والنفاس ص ٨٥ .

(٢) نقله عنه في المصابيح في الفقه : الطهارة / غايات الأغسال ص ١٠٠ (مخطوط) .

(٣) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة في أقسامها ج ١ ص ٧٣ .

(٤) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / في الاغسال ج ١ ص ٤٠ ، والقاضي في المهدب : الطهارة / أقسامها ج ١ ص ٣٣ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣٢ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣٢ .

(٥) نقله عنه في المعتبر (الطهارة / غسل من مسّ ميتاً ج ١ ص ٣٥١) عن كتابيه المصباح وشرح الرسالة ، حيث قال فيها بالاستحباب .

(٦) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٨٩ ج ١ ص ٧٠١ .

(٧) كما في المصابيح (للطباطبائي) : الطهارة / وجوب غسل الميت ص ٨٧ (مخطوط) .

كثرتها ما يدلّ على الوجوب الغيري وعلى شرطية الصلاة أو غيرها، عدا الرضوي: «إذا اغتسلت من غسل الميت فتوضّأ، ثم اغتسل كغسلك من الجنابة، وإن نسيت الغسل فذكرته بعد ما صلّيت فاغتسل وأعد صلاتك ...» (١).

ومن هنا توقّف في المدارك، فقال: «لم أقف على ما يدلّ على ما يقتضي اشتراطه في شيء من العبادات، ولا مانع من أن يكون واجباً لنفسه، كغسل الجمعة والإحرام عند من أوجبها. نعم إن ثبت كون المسّ ناقضاً للوضوء اتّجه وجوبه للأمر الثلاثة، إلّا أنّه غير واضح» (٢) انتهى. وربما تبعه عليه بعض متأخري المتأخرين (٣).

وقد يؤيد بما في صحيح الحلبي عن الصادق (عليه السلام) «في رجل أمّ قوماً فصلّى بهم ركعة ثم مات، قال: يقدّمون رجلاً آخر ويعتدّون بالركعة، وي طرحون الميت خلفهم ويغتسل من مسّه» (٤)؛ لإشعاره بإرادة الاغتسال بعد الصلاة. إلّا أنّه مع عدم صراحته بذلك قد يكون المراد منه الندب؛ لعدم وجوب الغسل هنا لكون المسّ حال الحرارة، كما يقضي به قرب موته منه.

وكيف كان، فلا ينبغي الإشكال في ضعفه، بل بحسب الظاهر كأنّه

(١) فقه الرضا: باب ٢٢ ص ١٧٥، مستدرک الوسائل: باب ٧ و ٨ من ابواب غسل المسّ ح ١ ج ٢ ص ٤٩٤.

(٢) مدارك الاحكام: الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ١٦.

(٣) كالسبزواري في ذخيرة المعاد: الطهارة/ في اقسامها ص ٥.

(٤) الكافي: باب الرجل يدرك مع الامام بعض صلاته ح ٩ ج ٣ ص ٣٨٣، من لا يحضره الفقيه:

باب الجماعة وفضلها ح ١١٩٨ ج ١ ص ٤٠٣، وسائل الشيعة: باب ٤٣ من ابواب صلاة

الجماعة ح ١ ج ٥ ص ٤٤٠.

خرق للإجماع المركب؛ لا تفاق القائلين بوجوبه على حدثيته وناقضيته للطهارة، كما حكاه عنهم في المصاييح^(١)، ناقلاً للتصريح به عن المقنعة^(٢) والنهاية^(٣) والاقتصاد^(٤) والجمل والعقود^(٥) والكافي^(٦) والغنية^(٧) والاشارة^(٨) والوسيلة^(٩) والسرائر^(١٠) والمنتهى^(١١) والدروس^(١٢) والذكرى^(١٣) والبيان^(١٤) والروض^(١٥) وكفاية الطالبين^(١٦) وجامع المقاصد^(١٧) وفوائد الشرائع^(١٨) ومنهج السداد^(١٩) والرسالة

-
- (١) المصاييح في الفقه : الطهارة / وجوب الغسل لما يجب له الوضوء ص ٨٩ (مخطوط) .
 (٢) المقنعة : الطهارة / الاحداث الموجبة للطهارات ص ٣٨ .
 (٣) النهاية : الطهارة / ما ينقض الوضوء ص ١٨ .
 (٤) الاقتصاد : نواقض الطهارة ص ٢٤٣ .
 (٥) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : فيما ينقض الوضوء ص ١٦٠ .
 (٦) الكافي في الفقه : الفصل الأول من شروط الصلاة ص ١٢٦ .
 (٧) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الطهارة ص ٤٨٧ .
 (٨) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : موجبات الاغسال ص ١١٨ .
 (٩) الوسيلة : الصلاة / نواقض الطهارة ص ٥٣ .
 (١٠) السرائر : الطهارة / أحكام الاحداث الناقضة لها ج ١ ص ١١١ .
 (١١) منتهى المطلب : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٣١ .
 (١٢) الدروس : الطهارة / غسل المس ص ١٤ .
 (١٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل منه ص ٢٦ .
 (١٤) البيان : الطهارة / غسل المس ص ٣٣ .
 (١٥) روض الجنان : الطهارة / في اقسامها ص ١٦ .
 (١٦) لم نجد مخطوطته ، ونكتفي بنقل المصاييح عنه .
 (١٧) جامع المقاصد : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٧٢ .
 (١٨) فوائد الشرائع (للكركي) : الطهارة / في انواعها ذيل قول المصنف : « أو لدخول المساجد أو قراءة العزائم » ص ٢ (مخطوط) .
 (١٩) لم نجد مخطوطته ، ونكتفي بنقل المصاييح عنه .

الفخرية^(١) وغيرها من كتب المتقدمين والمتأخرين^(٢)، قال: «وهو أمر مقطوع به في كلامهم، ولا خلاف فيه إلا ممن نفى وجوب غسل المس»^(٣). قلت: ويؤيده السيرة المستقرة والعمل المستمر في الأعصار والأعصار على عدم فعل شيء مما يشترط بالطهارة كالصلاة ونحوها قبل فعله، وقد نقل عن جماعة^(٤) التصريح بتوقف الغايات الثلاثة عليه، وهي الصلاة والطواف ومس كتابة القرآن، كما هو ظاهر المصنف وغيره^(٥) ممن عبر كعبارته، ولعلّه قضية كلام من صرح بحديثه وناقضيته للطهارة ممن عرفت، لمكان اشتراط هذه الغايات الثلاثة بارتفاع الحدث.

وربما استدلت عليه كما في المصابيح^(٦) وغيرها^(٧) بعموم قوله (عليه السلام): «في كل غسل وضوء إلا الجنابة»^(٨)، مع اتفاق الأصحاب على ذلك إلا من شدّد؛ ولأنّ المس ناقض، وإلا لم يجب به

(١) الرسالة الفخرية: الطهارة/ الطهارة المائتة ص ٣٩.

(٢) كالمبسوط: الطهارة/ ما ينقض الوضوء ج ١ ص ٢٦، والمهذب: الطهارة/ ما يوجب اعادةها ج ١ ص ٥٠، والجامع للشرائع: الطهارة/ في نواقضها ص ٣٨.

(٣) المصابيح في الفقه: الطهارة/ وجوب الغسل لما يجب له الوضوء ص ٨٩ (مخطوط).

(٤) منهم: الشهيد الثاني في روض الجنان: الطهارة/ في اقسامها ص ١٦.

(٥) كالعلامة في النهاية: الطهارة/ في المقدمة ج ١ ص ٢١، والشهيد في الذكرى: الطهارة/ في المستعمل له ص ٢٣.

(٦) المصابيح في الفقه: الطهارة/ وجوب الغسل لما يجب له الوضوء ص ٩٠ (مخطوط).

(٧) كتذكرة الفقهاء: الطهارة/ غسل مس الاموات ج ١ ص ٥٩، وجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ اسباب الغسل ج ١ ص ١٢٦.

(٨) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٦ ح ٩٤ ج ١ ص ١٤٣، وسائل الشيعة: باب ٣٥ من ابواب الجنابة ح ٢ ج ١ ص ٥١٦.

الوضوء قطعاً، فإنه لا يجب إلا على المحدث اتفاقاً كما قيل^(١).

لكن قد يناقش فيه بأن أقصى ذلك ناقضية الطهارة به، وهي لا تستلزم وجوب الغسل للصلاة؛ إذ قد يكفي في رفع الحدثية بالوضوء حينئذٍ، وإن وجب الغسل تعبدًا، بناءً على استقلاله في رافعية الأصغر وإن كان منضمًا مع الأكبر. اللهم إلا أن يقال: إن المنساق منها أنه حدث لا ترتفع حدثيته إلا بالوضوء والغسل.

وربما استدلل عليه أيضاً بما في روايتي الفضل بن شاذان ومحمد بن سنان عن الرضا (عليه السلام)، من تعليل الأمر بغسل المس بالطهارة لما أصابه من نضح الميت، قال (عليه السلام) في الأولى: «إنما أمر من يغسل الميت بالغسل لعل الطهارة ممّا أصابه من نضح الميت؛ لأن الميت إذا خرج منه الروح بقي أكثر آفته»^(٢). وكذا في الثانية مع زيادة: «فلذلك يتطهر منه ويطهر»^(٣).

وهو وإن أمكن المناقشة فيه سيّما في الأولى، لكنّه لا بأس به مؤيداً، وإنما العمدة ما عرفت من ظهور اتفاق الأصحاب على ذلك، مع التأييد بما في الفقه الرضوي، وما عساه يشعر به ضمّه في الأخبار مع ما يوجب الغسل من جهة الحدث، بل لعل المنساق من الأمر بالاغتسال منه، بعد ملاحظة

(١) كما في المصابيح (للطباطبائي): الطهارة/وجوب الغسل لما يجب له الوضوء ص ٩٠ (مخطوط).

(٢) عيون أخبار الرضا: باب ٣٤ ح ١ ج ٢ ص ١١٤، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب غسل المس ح ١١ ج ٢ ص ٩٢٩.

(٣) عيون أخبار الرضا: باب ٣٣ ح ١ ج ٢ ص ٨٩، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب غسل المس ح ١٢ ج ٢ ص ٩٢٩.

ما كان من قبيله من هذه الأغسال .

لكن جميع ذلك إنما يقتضي بوجوب الغسل لهذه الغايات الثلاثة ، دون غيرها من اللبث في المساجد وقراءة العزائم ، وإن كان ظاهر المصنف وغيره ^(١) ممن أطلق وجوب الغسل للغايات الخمس ذلك ، بل عن بعضهم نسبته إلى الأشهر ، إلا أنه لا دليل عليه ، فالأصل يقتضي عدمه ، والقياس لانقول به ، وفاقاً للمنقول عن الروض ^(٢) والموجز ^(٣) وغاية المرام ^(٤) ومعالم الدين ^(٥) وجامع المقاصد ^(٦) وحواشي التحرير ^(٧) والارشاد ^(٨) والجعفرية ^(٩) والطالبيّة ^(١٠) ومنهج السداد ^(١١) وشارع ^(١٢) النجاة ^(١٣) ، بل

(١) كالعلامة في القواعد : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٢ ، والتحرير : الطهارة / في المقدمة ج ١ ص ٤ ، والشهيد في الذكرى : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٣ .

(٢) روض الجنان : الطهارة / في اقسامها ص ١٦ .

(٣) الموجز الحاوي (ضمن الرسائل العشر) : مس ميت الآدمي ص ٥٣ .

(٤) غاية المرام : الطهارة / في غسل الجنابة ذيل قول المصنف : « إذا غسل بعض اعضائه ثم أحدث » ج ١ ص ١١ (مخطوط) .

(٥) نقله عنه في المصابيح في الفقه : الطهارة / ما يجب له غسل المس ص ٩١ (مخطوط) .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٧٢ .

(٧) نقله عنه في المصابيح في الفقه : الطهارة / ما يجب له غسل المس ص ٩١ (مخطوط) .

(٨) حاشية الارشاد (للكركي) : الطهارة / في اقسامها ذيل قول المصنف : « ولدخول المساجد وقراءة العزائم » .

(٩) الجعفرية (ضمن رسائل الكركي) : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٨١ .

(١٠) المطالب المظفرية : الطهارة / في اقسامها ذيل قول المصنف : « أو قراءة العزائم ان وجبا » ص ٢١ (مخطوط) .

(١١) نقله عنه في المصابيح في الفقه : الطهارة / ما يجب له غسل المس ص ٩١ (مخطوط) .

(١٢) اشرنا سابقاً إلى أن في المعتمدة والمطبوعة : « شارح » ، وما أثبتناه من بقية النسخ .

(١٣) شارع النجاة (ضمن كتاب اثنا عشر رسالة للداماد) : ص ٤٩ .

في السرائر^(١) دعوى الإجماع على جواز دخوله المسجد وجلسه فيه .
 فظهر حينئذ أن الأقوى عدم وجوب غسل المسّ لغير ما تجب له الطهارة الصغرى .
 ﴿وقد يجب﴾ الغسل إذا كان من جنابة ﴿إذا بقي لطلوع الفجر من يوم يجب صومه﴾ مضيقاً أو موسعاً ﴿بمقدار ما يغتسل الجنب﴾ لمكان توقف صحّة الصوم عليه، على المشهور شهرة كادت تكون إجماعاً، بل هي كذلك على الظاهر، كما حكى في الانتصار^(٢) والخلاف^(٣) والسرائر^(٤) والوسيلة^(٥) وعن الغنية^(٦) وكشف الرموز^(٧) وحواشي التحرير^(٨) والروض^(٩) والمقاصد العلية^(١٠) وكشف اللثام^(١١)، وعن المعتمد^(١٢) والمنتهى^(١٣) والتذكرة^(١٤) نسبته إلى علمائنا، وكز العرفان^(١٥) إلى

-
- (١) السرائر: الطهارة/غسل الاموات ج ١ ص ١٦٣ .
 (٢) الانتصار: كتاب الصوم ص ٦٣ .
 (٣) الخلاف: الصوم/مسألة ١٣ ج ٢ ص ١٧٤ .
 (٤) السرائر: الصوم/في حقيقته ج ١ ص ٣٧٧ .
 (٥) الوسيلة: الصوم/في اقسامه ص ١٤٢ .
 (٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): كتاب الصيام ص ٥٠٩ .
 (٧) كشف الرموز: الصوم/في القضاء والكفارة ج ١ ص ٢٨٤ .
 (٨) نقله عنه في المضابيح في الفقه: الطهارة/غايات الاغسال غير المس ص ٩٢ (مخطوط) .
 (٩) روض الجنان: الطهارة/في اقسامها ص ١٦ .
 (١٠) المقاصد العلية: ذيل المقدمة الأولى من الفصل الأول ص ٤٣ .
 (١١) كشف اللثام: الطهارة/في انواعها ج ١ ص ٩ .
 (١٢) المعتمد: الصوم/فما يمك عنه ج ٢ ص ٦٥٥، قال: «وبهذا أخذ علماؤنا إلا شاذاً» .
 (١٣) منتهى المطلب: الصوم/ما يمك عنه الصائم ج ٢ ص ٥٦٦ .
 (١٤) تذكرة الفقهاء: الصوم/ما يمك عنه الصائم ج ١ ص ٢٥٧-٢٥٨ .
 (١٥) كز العرفان: الصوم/ذيل الآية الخامسة ج ١ ص ٢١٤ .

أصحابنا، والمهذب البارع ^(١) : «إن القول بخلاف ذلك منقرض»،
وجامع المقاصد ^(٢) : «إنه استقرّ عليه مذهب الأصحاب»، وعن
المنتهى ^(٣) والمختلف ^(٤) والسرائر ^(٥) تكرار حكايته في مسألة وجوب
الغسل لنفسه .

ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك خبر أبي بصير عن الصادق (عليه السلام)
فيمن أجنب في شهر رمضان ثم ترك الغسل متعمداً حتى أصبح، قال:
«يعتق رقبة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً ...» ^(٦)
وأخبار القضاء ^(٧) والقضاء مع الكفارة إذا نام ^(٨) ؛ فإنه إذا بطل مع النوم

(١) المهذب البارع : الصوم / ما يسك عنه الصائم ج ٢ ص ٣٥-٣٦ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٧٢ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / خاتمة الجنابة ج ١ ص ٩٣ .

(٤) مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الجنابة ص ٣٠ .

(٥) السرائر : الطهارة / الجنابة واحكامها ج ١ ص ١٣١ .

(٦) تهذيب الاحكام : الصيام / باب ٥٥ ح ٢٣ ج ٤ ص ٢١٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من
ابواب ما يسك عنه الصائم ج ٢ ص ٤٣ .

(٧) منها : مارواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، وفضالة بن ايوب ،
عن معاوية بن عمار ، قال : «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : الرجل يجنب من أول
الليل ثم ينام حتى يصبح في شهر رمضان ، قال : ليس عليه شيء ، قلت : فإنه استيقظ ثم
نام حتى أصبح ، قال : فليقض ذلك اليوم عقوبة .

التهذيب : الصيام / باب ٥٥ ح ٢٢ ج ٤ ص ٢١٢ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٥ من
ابواب ما يسك عنه الصائم ج ٧ ص ٤١ .

(٨) منها : مارواه الشيخ عن محمد بن الحسن الصفار ، عن ابراهيم بن هاشم ، عن
عبد الرحمان بن حماد ، عن ابراهيم بن عبد الحميد ، عن بعض مواليه قال : «سألته عن
احتلام الصائم ، فقال : فن اجنب في شهر رمضان فنام حتى يصبح ، فعليه عتق رقبة ،
أو إطعام ستين مسكيناً ، وقضاء ذلك اليوم ، ويتم صيامه ولن يدركه أبداً» .

فبدونه أولى .

فما ينقل عن ظاهر الصدوق ^(١) من الخلاف في ذلك ، وربما مال إليه جماعة من متأخري المتأخرين ^(٢) ، ضعيف جداً ، كأدلتهم من الأصل ، وظاهر الكتاب ^(٣) ، وخبر حماد بن عمار عن الصادق (عليه السلام) « عن رجل أجنب في شهر رمضان من أول الليل ، وأخر الغسل إلى أن طلع الفجر ، فقال : كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يجامع نساءه من أول الليل ، ثم يؤخر الغسل حتى يطلع الفجر ، ولا أقول كما يقول هؤلاء الأقباش ^(٤) يقضي يوماً مكانه » ^(٥) .

وخبر العيص سأل الصادق (عليه السلام) « عن رجل أجنب في شهر رمضان في أول الليل ، فأخر الغسل حتى طلع الفجر ، قال : يتم صومه ولا قضاء عليه » ^(٦) .

وقوله (عليه السلام) في خبر حبيب الخثعمي : « كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يصلي صلاة الليل في شهر رمضان ، ثم يجنب ، ثم

التهذيب : الصيام / باب ٥٥ ح ٢٥ ج ٤ ص ٢١٢ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٦ من ابواب ما يمسك عنه الصائم ج ٧ ص ٤٢ .

(١) المقتنع (ضمن الجوامع الفقهية) : الصوم / ما يفطر الصائم ص ١٦ .

(٢) منهم : الاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٧١ .

(٣) كقوله تعالى : « أُحِلَّ لَكُمْ الصَّيَامُ الرَّفْثُ إِلَى نِسَائِكُمْ » سورة البقرة : الآية ١٨٧ .

(٤) الاقباش : جمع قشب ، وهو من لا خير فيه من الرجال . مجمع البحرين : ج ٢ ص ١٤٣ مادة (قشب) .

(٥) وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب ما يمسك عنه الصائم ج ٣ ص ٣٨ .

(٦) تهذيب الاحكام : الصيام / باب ٥٥ ح ١٥ ج ٤ ص ٢١٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب ما يمسك عنه الصائم ج ٤ ص ٣٩ .

يؤخر الغسل متعمداً حتى يطلع الفجر»^(١) إلى غير ذلك .

إذ يجب الخروج عنها في مقابلة ما ذكرنا، وحمل ما يقبل التأويل من الأخبار على إرادة التعجب والإنكار، أو مقارنة الفجر، أو الفجر الأول، أو العذر، أو التقيّة، ولعلّها أصوب كما يلوح من ملاحظتها، وكيف لا ! مع اشتغالها على ما سمعت من فعل النبي (صلى الله عليه وآله) ، وهو مناف لمنصب النبوة ، سيّما بعد إشعارها بالمداومة منه على ذلك ، مع أنّه لا إشكال في كراهته واقتضائه تأخير صلاة الصبح عن أوّل وقتها، بل ترك صلاة الليل وهي واجبة عليه .

فلا ينبغي الإشكال في هذا الحكم، وعدم الالتفات إلى الخلاف المذكور، مع إمكان إرجاع عبارة الصدوق إلى المختار، فلاحظ وتأمل .
ثمّ إنّّه قد تشعر عبارة المصنّف كغيره من بعض العبارات^(٢)، باختصاص هذا الحكم في غسل الجنابة دون غيره، ويؤيّده خلوّ عبارات القدماء كما قيل^(٣) عن التعرّض لاشتراط صحّة الصوم بغسل الحيض والنفاس والمسّ . اللهم إلّا أن يكون اكتفوا عن الأوّلين بذكرهم شرط صحّة الصوم الخلّ من الحيض ، وتردّد في المعتبر^(٤) في وجوب غسل الحيض للصوم .

(١) تهذيب الاحكام : الصيام / باب ٥٥ ح ٢٧ ج ٤ ص ٢١٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب ما يسك عنه الصائم ح ٥ ج ٧ ص ٤٤ .

(٢) كقواعد الاسكام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٢ ، وارشاد الاذهان : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٢٢٠ .

(٣) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٥٧ ج ١ ص ٥٢ .

(٤) المعتبر : الطهارة / احكام الحائض ج ١ ص ٢٢٦ .

قلت : وهو ممّا ينبغي القطع به بالنسبة إلى غسل المسّ، كما نصّ عليه بعضهم^(١) ونقل عن آخرين^(٢)، بل في المصابيح للعلامة الطباطبائي: «إنّ المستفاد من كلام الأصحاب هنا وفي كتاب الصوم القطع بعدم توقّف الصوم عليه»^(٣). ولعلّ الأمر كما ذكر. ويؤيّده مضافاً إلى ذلك، وإلى الأصل مع عدم الدليل عليه، إطباق المسلمين في سائر الأعصار والأصهار على تغسيل الأموات في شهر رمضان نهراً من غير نكير، سيرة يحصل القطع بها برأي المعصوم.

فما ينقل عن والد الصدوق في الرسالة^(٤)، من إيجاب القضاء للصوم والصلاة لمن نسي الغسل ضعيف شاذّ، مع أنّه احتمل الناقل لذلك أنّ في عبارته وهماً من النسخ، ويؤيّده عدم نقل غيره عنه ذلك، مع أنّ عبارته فيها غالباً على وفق عبارة الفقه الرضوي، وهي خالية عن ذلك.

ومن العجيب ما ينقل عن الحديقة^(٥) من نسبة اشتراط صحّة الصوم به إلى المشهور بعد ما عرفت، ولعلّه أخذه من ذكر الأصحاب له في جملة ما يجب الغسل فيه لذلك، وهو كما ترى.

(١) كالشهيّد الأوّل في الذكرى : الطهارة/ في المستعمل له ص ٢٣، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة/ في أقسامها ص ١٦، والاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة/ في أقسامها ج ١ ص ٧٣.

(٢) راجع المصابيح في الفقه : الطهارة/ عدم وجوب غسل المسّ لغير ما يجب له الوضوء ص ٩٠ (مخطوط).

(٣) المصدر السابق.

(٤) نقله عنه الطباطبائي في المصابيح : الطهارة/ عدم وجوب غسل المسّ لغير ما يجب له الوضوء ص ٩٠ (مخطوط).

(٥) المصدر السابق.

وأما بالنسبة للحيض، فالمشهور بين المتأخرين^(١) أنه كالجنابة في ذلك، بل عن بعضهم^(٢) نفي الخلاف فيه، كآخر دعوى الإجماع، ولعل المراد المتأخرين^(٣)، وإلا فلم ينقل عن أحد من القدماء سوى ابن أبي عقيل^(٤).

وفي المصابيح: «إن كتب المتقدمين كالمقنعة والنهاية والمبسوط والخلاف والجمال والانتصار والمراسم والكافي والمهذب والوسيلة والغنية والسرائر خالية عن اشتراط الصوم بغسل الحيض والنفاس ووجوبها فيما يجب فيه، وقد ضبطوا في كتاب الصوم ما يوجب القضاء والكفارة أو القضاء وحده، ولم يذكروا ذلك في شيء من القسمين»^(٥).

قلت: وكيف كان فلا ريب أن الأقوى وجوبه لذلك، ويدل عليه -مضافاً إلى ما تقدم، وإلى الأصل في وجه سبب إن جعل الكف عنه داخلياً في ماهية الصوم، وإلى غلبة مشاركة غسله لغسل الجنب في كثير من الأحكام، بل قد يدعى أولويته من الجنابة بالنسبة إلى كل ما يشترط به؛ لما دل أن حدث الحيض أعظم، كما ذكره بعض الأصحاب^(٦)، ويشعر به

(١) منهم: الشهيد الأول في الذكرى: الطهارة/ في المستعمل له ص ٢٣، والكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ٧٤، والشهيد الثاني في روض الجنان: الطهارة/ في اقسامها ص ١٦.

(٢) كالشهيد الثاني في المقاصد العلية: ذيل قول المصنف: «ويختص الغسل بالصوم للجنب وذات الدم» ص ٤٤.

(٣) كما في المصابيح في الفقه: الطهارة/ الغايات الأخرى للاغسال غير المس ص ٩٣ (مخطوط).

(٤) نقله عنه العلامة في المختلف: الصوم/ فيما يجب الامساك عنه ص ٢٢٠.

(٥) المصابيح في الفقه: الطهارة/ الغايات الأخرى للاغسال غير المس ص ٩٣ (مخطوط).

(٦) المصدر السابق.

قوله (عليه السلام) : «... قد جاء ما هو أعظم من ذلك» ^(١) - موثق أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : «إن طهرت بليل من حيضها، ثم توانت أن تغتسل في شهر رمضان حتى أصبحت، عليها قضاء ذلك اليوم» ^(٢) .

وهي وإن كان لا تعرض فيها لغسل النفاس، إلا أن الإجماع ^(٣) على مشاركة النفاس للحيض كافٍ في ذلك، بل ادعى بعضهم ^(٤) في خصوص المقام أن كل من قال بوجوب غسل الحيض للصوم قال به بالنسبة إلى غسل النفاس .

نعم ظاهر الرواية مختص في شهر رمضان، وربما يلحق به قضاؤه؛ ولذا اقتصر عليها جماعة من المتأخرين، كما نقل عنهم ^(٥) ذلك أيضاً بالنسبة إلى غسل الجنابة، لكنّه لعلّه مخالف للمشهور، بل الإجماع كما قيل ^(٦)؛ إذ الأصحاب بين القول باشتراط مطلق الصوم واجباً كان أو مندوباً بارتفاع

(١) الكافي : باب المرأة ترى الدم وهي جنب ح ٣ ج ٣ ص ٨٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب الحيض ح ٢ ج ٢ ص ٥٦٥ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٩ ح ٣٦ ج ١ ص ٣٩٣ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الحيض ح ١ ج ٢ ص ٥٣٤ .

(٣) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة/ في النفاس ج ١ ص ٦٩ ، وابن ادریس في السرائر : الطهارة/ احكام الحيض ج ١ ص ١٥٤ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة/ دم النفاس ص ٤٤ - ٤٥ ، والعلامة في القواعد : الطهارة/ في النفاس ج ١ ص ١٦ .

(٤) كما في المصابيح (للطباطبائي) : الطهارة/ الغايات الأخرى للأغسال غير المس ص ٩٣ (مخطوط) .

(٥) قال به الكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة/ منتاح ٥٧ ج ١ ص ٥٢ .

(٦) كما في المصابيح (للطباطبائي) : الطهارة/ الغايات الأخرى للأغسال غير المس ص ٩٣ (مخطوط) .

هذا الحدث، كما لعلّه الظاهر من ملاحظة كلامهم في الصوم، وبين القول باشتراطه في خصوص الصوم الواجب مطلقاً مع قطع النظر عن غيره، فخصوص الواجب حينئذٍ متيقّن من غير تفصيل في أفرادهِ . ويأتي تمام الكلام فيه في كتاب الصوم إن شاء الله (تعالى) .

وكيف كان، فظاهر المصنّف (رحمه الله) والقواعد^(١) وعن التذكرة^(٢) ونهاية الأحكام^(٣) وجماعة من متأخري المتأخّرين^(٤) اختصاص وجوب الغسل للصوم في آخر الوقت، وظاهرهم أنّه متى قدّم الغسل على ذلك نوى الندب، وعلّل بعدم تعقّل وجوب الشرط قبل وجوب المشروط، إلّا أنّه نزل ضيق الوقت بمنزلة دخوله، ويقرب منه غيره .

قلت: وحاصل الإشكال في المقام: أنّه لا إشكال في وجوب الغسل للصوم مقدّماً عليه، مع أنّه لا وجه لوجوب مقدّمة الواجب قبل وجوب^(٥) ذي المقدّمة، وكيف مع استفادة وجوبها من وجوبه؟ فن هنا احتاجوا إلى ما سمعت من التعليقات الضعيفة التي لا تدفع ضيماً بالنسبة إلى ذلك؛ إذ ضيق الوقت لا يحقّق وجوب الصوم قبل وقته، وهو الذي يجدي في وجوبها. ودعوى استفادة ذلك من شرطية الصوم به وإن لم يتحقّق وجوب الصوم فعلاً، لا تقصر الوجوب عند الضيق، بل مقتضاها الوجوب قبله أيضاً.

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٢ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ٢ .

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ٢١ .

(٤) منهم : السيد في مدارك الاحكام : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ١٧ .

(٥) اثبتنا كلمة « وجوب » من المطبوعة .

ولذلك ارتكب بعضهم كالعلامة ^(١) القول بالوجوب النفسي في التفصي عن ذلك . وهو غير مجدٍ أيضاً؛ إذ لا يليق به مع ذلك إنكار الوجوب الغيري المعلوم بثبوته ؛ ضرورة توقّف صحّة انصوم عليه، وأقصى القول بالوجوب النفسي أنّه إثبات له مع الوجوب الغيري، والإشكال إنّما جاء من جهته ؛ لكونه مستلزماً إما إنكار مقدّمته، أو إنكار وجوب مقدّمة الواجب، وهما معاً باطلان .

ومن العجيب أنّ العلامة (رحمه الله) مع قوله بالوجوب النفسي ذكر كما ذكر المصنّف (رحمه الله) من أنّه إنّما يجب عند ضيق الوقت . وقيل ^(٢) : إنّ حكي عنه الاعتذار عن ذلك بأنّ المراد تضييق الوجوب بسببه، وإنّما الموجب له الجنابة .

وفيه: أنّه مشعر بأنّ الغسل لا يجب إلّا بوجوب واحد نفسي، حاصل من حين وجود سببه، لا يتضيّق إلّا بظنّ الموت أو بتضيّق العبادة المشروطة به، وهو وإن كان مطابقاً لظاهر المنقول عن القائل بالوجوب النفسي في جميع الطهارات، من وجوبها بحصول أسبابها وجوباً موسّعاً لا يتضيّق إلّا بظنّ الوفاة، أو تضيّق العبادة المشروطة بها، ولا استدلال القائلين بوجوب غسل الجنابة لنفسه، بأنّه لو كان واجباً لغيره لزم جواز الإصباح على الجنابة في شهر رمضان؛ لعدم وجوب الواجب للغير إلّا بعد دخول الوقت، لكن ينبغي القطع بفساد ذلك كلّّه؛ لما عرفت من أنّه لا إشكال ولا نزاع في الوجوب الغيري عند القائلين بالوجوب النفسي، وأنّ الذي يتضيّق

(١) مختلف الشيعة: الطهارة/ غسل الجنابة ص ٢٩، منتهى المطلب: الطهارة/ خاتمة غسل

الجنابة ج ١ ص ٩٣ .

(٢) روض الجنان: الطهارة/ في أقسامها ص ١٧ .

بتضييق العبادة إنما هو الأول دون الثاني، كالعكس في ظن الوفاة، نعم قد يجتمعان، ولا مانع من ذلك كما في غيرها مما وجب لنفسه ولغيره .

وكيف كان، فقد ظهر لك أنّ القول بالوجوب النفسي لا يحسم مادة الإشكال، ولذلك نقل عن البهائي^(١) أنه سلك مسلكاً آخر في التخلص عن ذلك، وهو صرف وجوب الغسل للصوم عن ظاهره، وجعل الغاية توطين النفس على إدراك الفجر طاهراً .

وفيه : مع وضوح فساده في نفسه، أنّ وجوب التوطين على إدراك الفجر طاهراً فرع وجوب الغسل قبل الوقت، فإن صحّ فلا حاجة إلى غيره، وإلا لم يجب التوطين .

وأعجب من ذلك ما أجاب به ابن ادريس في السرائر، بعد أن أورد الاعتراض على القول بالوجوب الغيري بما حاصله : « أنّ الجنب في ليالي شهر رمضان إن أوجبتم عليه الاغتسال قبل الفجر، فقد رجعتم إلى القول بالوجوب النفسي من حيث لا تشعرون؛ لعدم وجوب الواجب للغير قبل الوقت، وإن قلتم : لم يجب - كما هو قضية قولكم بنديته قبل الوقت - خالفتم الإجماع ؛ إذ لا خلاف في اشتراط صحّة الصوم بالطهارة من الجنابة قبل الفجر، فيجب حينئذٍ لوجوب ما لا يتم الواجب إلا به » .

وأجاب عن ذلك بوجهين : الأول : أنّ الأمة بين قائلين : قائل بوجوب الغسل في جميع الشهور والأيام والأوقات وهذا المعترض منهم، وقائل بوجوبه فيما عيّناه وشرحناه - يعني به الوجوب للغير بعد الوقت - وليس هاهنا قائل بالندب في طول أوقات السنة إلا الموقت^(٢) المتقدم وليالي شهر

(١) نقله عنه في الحقائق الناضرة : الطهارة / غاية الجنابة ج ٣ ص ٥٩ .

(٢) في «ش» و«م» و«هـ» : «الوقت» .

رمضان، قال : « فانسلك من الإجماع بحمد الله تعالى، وحسبه بهذا عاراً وشناراً » .

والثاني : أننا نسلّم وجوب ما لا يتم الواجب إلّا به، لكن مانحن فيه ليس من هذا القبيل؛ وذلك لقمامية الصوم بالاعتسال من دون نية الوجوب، بل يكفي بنية الندب قربة إلى الله، فيصح حينئذ صومه بلا خلاف^(١) .

قلت : وهو كما ترى فيه نظر من وجوه، بل لا يكاد يستقيم له محصل؛ ولذا قال العلامة في المنتهى في الاعتراض عليه بعد أن نقل ذلك وغيره عنه : « ومن أعجب العجائب إيجاب الغسل عليه وأن لا ينوي الوجوب بل الندب، فللمغتسل أن يقول : إن كان الغسل ندباً فلي أن لا أفعله، فإن سوغ له الصوم من دون اغتسال فهو خلاف الإجماع، وإلا لزمه القول بالوجوب أو القول بعدم وجوب ما لا يتم الواجب إلّا به، وإن كان واجباً فكيف أنوي الندب في فعل واجب؟ وعندك الفعل إنّما يقع على حسب القصد والدواعي . فانظر إلى هذا الرجل كيف يجبط في كلامه، ولا يحترز عن التناقض فيه»^(٢) انتهى .

قلت : ويمكن التخلص عن هذا الإشكال الذي أُلجأ هؤلاء الأصحاب إلى مثل هذا الاضطراب، بمنع اختصاص وجوب مقدّمة الواجب بما بعد الوقت في مثل مانحن فيه من الواجبات المنطبقة على تمام أوقاتها، ونحوها من الواجبات المضيقة ممّا كانت المقدّمات فيها تقدّمها عليها لعدم سعة زمان فعلها إلّا لها دون مقدّماتها، بشهادة جميع مادّة على وجوب مقدّمة

(١) السرائر: الطهارة/الجنابة واحكامها ج ١ ص ١٣١ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة/ خاتمة غسل الجنابة ج ١ ص ٩٣-٩٤ .

الواجب عليه من العقل والعرف وغيرها؛ إذ لا ينبغي الشك في أن السيد إذا أمر عبده بالصعود على السطح عند الزوال من غير تأخير عنه، كان مخاطباً بوضع السلم وغيره مما يتوقف عليه ذلك قبل الزوال، وإلا عدّ عاصياً مفوّتاً للواجب عن وقته، ومثله قطع المسافة للحجّ ونحو ذلك .

وقولهم: لا معنى لوجوب الشرط قبل وجوب المشروط، يدفعه - بعد الإجماع على وجوب ما لا يتم الواجب إلا به، من غير فرق بين سعة وقت الواجب له ولمقدماته أو لا - أنهم إن أرادوا قبل الوجوب الأدائي فهو ممنوع؛ إذ لا شاهد له من عقل ولا نقل، بل هما شاهدان على خلافه، وإن أرادوا قبل الوجوب التعليقي فهو مسلم، لكنّ المفروض في المقام وجوده؛ ضرورة تقدّم الأمر على المأمور به، وهو كافٍ في إثبات الوجوب للمقدمات، سيما ما اعتبر تقدّمها عليه في صحّة الفعل .

لا يقال: إنّ قضية ذلك إيجاب مقدمات الواجب المشروط قبل حصول شرط الوجوب؛ ضرورة كون مانحن فيه من الواجب الموقّت واجباً مشروطاً بالنسبة للوقت، فلو وجبت مقدماته قبل الوقت لوجب حينئذٍ فعل سائر مقدمات الواجبات المشروطة من الحجّ وغيره قبل تحقّق شرط الوجوب، وهو واضح الفساد .

لأنّنا نقول: أمّا أولاً: فقد يفرّق بين ما علّق عليه الوجوب من المقطوع بحصول شرط الواجب فيه وعدمه، فنلتزم بإيجاب مقدمات كلّ واجب مشروط يقطع فيه بحصول شرط الوجوب دون غيره .

وثانياً: بإمكان الفرق أيضاً بين ما علّق فيه نفس الوجوب كالاستطاعة بالنسبة للحجّ، وبين ما كان التعليق فيه لأداء المكلف به، مثل ما نحن فيه .

وثالثاً: وهو الأوجه بالفرق بين المشروط بالوقت وغيره، باعتبار الاكتفاء بظن السلامة في الأول دون الثاني، وبالفهم العرفي وغيرهما، فتأمل جيداً، فإن التحقيق عدم الفرق بين الوقت وغيره مما يكون الوجوب مشروطاً.

نعم الظاهر عدم اعتبار الوقت في الموقت في وجوبه وإنما هو في صحته، إلا أن يدلّ دليل على ذلك، فالإيجاب فيه حينئذٍ مطلق قبل الوقت لا مشروط، فيكفي حينئذٍ في وجوب مقدّمته، سيما إذا كان سبقها عليه معتبراً في صحته؛ ضرورة كونها حينئذٍ مقدّمة واجب مطلق، وإن كانت الصحة معلقة على الوقت، فإنّ ذلك لا يقتضي كون الوجوب فيه مشروطاً. وحينئذٍ يتّجه الجواب الثاني لا الثالث، وبه يفرّق بين المعلق والمشروط، وبعبارة أخرى: بين المقيّد والمطلق، وثالثة: بين شرط الوجوب وتعليقه وبين صحة الواجب والمأمور به، والله العالم.

فاتضح لك بذلك كلّ وجه ما يندفع به ما ذكر سابقاً بحذافيه، من غير حاجة إلى القول بالوجوب النفسي، ولا إسقاط وجوب ما لا يتم الواجب إلّا به، ولا إنكار مقدّمية الغسل للصوم.

نعم يتّجه بناءً على ما ذكرنا عدم اختصاص الوجوب بآخر الوقت، كما هو ظاهر المصنّف (رحمه الله) ومن تبعه؛ لعدم الدليل، بل لدليل العدم، وهو إطلاق مادّة على وجوب المقدّمات من الأمر بذي المقدّمة، بعد فرض العلم باشتراط تقدّمها من غير تقييد بوقت، كسائر الواجبات المطلقة، لكنّها تنضّق في آخر الليل؛ لمكان انتهاء وقت وجوبها.

ولا ينافي ذلك القول بوجوبها للغير؛ إذ المراد أنّ العلّة في وجوبها الغير ولو تقدّمت عليه، بل تسرى العلامة الطباطبائي (رحمه الله) حتّى قال: «إنّه

لولا النص والإجماع على تأخير وجوب هذا الغسل عن وقت الصلاة لأمكن القول بمثله هنا أيضاً؛ فإن الصلاة في أول الوقت متصفة بالوجوب الموسع، وهي موقوفة على الطهارة قبل الوقت، لكن الدليل الشرعي أوجب صرف الوجوب إلى صورة مخصوصة، وهي ما إذا صادف المكلف أول الوقت متطهراً، فتكون الصلاة في أول الوقت واجباً مشروطاً، وأما الغسل للصوم فحيث لم يمكن تأخيره إلى الوقت، ولم يضرب له وقت في الشرع، وجب أن يكون وقته من حصول السبب، ويتضيّق وجوبه في آخر الليل كما هو الغالب، وربما تضيّق في غيره، كما إذا علم عدم تمكّنه منه في الأخير»^(١) انتهى .

وكيف كان، فقد صار حاصل هذا التخلّص: أنا نقول بوجوب غسل الجنابة للصوم بمجرد حصول سبب الجنابة موسّعاً، ويتضيّق إذا بقي من الليل بمقدار زمانه، وأنّه لا مانع من وجوب المقدّمة قبل الوقت الذي هو شرط صحّة الفعل لا الوجوب، فهي حينئذٍ مقدّمة واجب مطلق لا مشروط، كما أنّه لا دليل على تخصيص الوجوب في الآخر. وما تخيّلوه من أنّه لا يجب الشرط قبل المشروط مع فساد ما سمعت لا يدفعه دعوى التضيّق المذكورة .

واختاره العلامة الطباطبائي (رحمه الله) في المصابيح، وقال بعد ذكر تحقيقه وتنقيحه: «ومن ثمّ ذهب جماعة من المحقّقين، منهم المحقّق الأردبيلي^(٢)، والسيد الفاضل صاحب الرجال^(٣)، والقاساني في

(١) المصابيح في الفقه: الطهارة / الغايات الأخرى للاغسال غير المس ص ٩٤ (مخطوط) .

(٢) مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة / في أقسامها ج ١ ص ٧٣ .

(٣) الذي ينصرف إليه الاطلاق هو السيد مصطفى التفرشي، إلّا أننا لم نجد له كتاباً في الفقه .

المفاتيح^(١) وشرحه^(٢)، وجميع من عاصرناهم من المشايخ، إلى عدم اختصاص الوجوب بآخر الوقت، وهو ظاهر إطلاق العلامة في الإرشاد^(٣) والشهيد في جميع كتبه^(٤)، بل هو قضية كلام المعظم؛ فإنهم اشترطوا في صحة الصوم تقديم الغسل، ولم يعينوا له وقتاً مخصوصاً، والتحديد بآخر الليل لم يعرف لأحد من الفقهاء إلا المحقق في الشرائع، وقد وافقه العلامة في أكثر كتبه^(٥) مع قوله بالوجوب النفسي^(٦) انتهى .

قلت: وهو وإن كان قد أجاد وجاء بما هو فوق المراد، لكن قد يناقش فيه - بعد الإغضاء عما في بعض كلماته مما لا تعلق لها فيما نحن فيه - بأن قضيتته كما صرح به غير مرة في كلامه أنه يجب غسل الجنابة للصوم بمجرد حصول سببه من غير تقييد في وقت، وهو يقتضي تحقق معنى الشرطية في غسل الجنابة ولو مع الفصل بين زمان الجنابة وشهر رمضان مثلاً بتمام السنة، فينوي الوجوب فيه حينئذ متى وقع، وكأنه مما ينبغي القطع بعدمه؛ إذ لا يعرف ذلك إلا من القائلين بالوجوب النفسي، دون أهل القول بالغيري. نعم نقل عن بعض^(٧) من لم يخص الوجوب في حال التضييق أنه ينوي

(١) مفاتيح الشرائع: الصلاة/مفتاح ٥٧ ج ١ ص ٥٢ .

(٢) مصابيح الظلام (للبهائي): الصلاة/شرح مفتاح ٥٧ ج ١ ص ٣٤٤ (مخطوط) .

(٣) إرشاد الأذهان: الطهارة/في أقسامها ج ١ ص ٢٢٠ .

(٤) ذكرى الشيعة: الطهارة/في المستعمل له ص ٢٣، الدروس: الطهارة/المقدمة ص ١،

البيان: الطهارة/فيما تشرع له ص ٣ .

(٥) كتذكرة الفقهاء: الطهارة/المقدمة ج ١ ص ٢، وقواعد الأحكام: الطهارة/في أنواعها ج ١

ص ٢، ونهاية الأحكام: الطهارة/المقدمة ج ١ ص ٢١ .

(٦) المصابيح في الفقه: الطهارة/غايات الاغسال غير المس ص ٩٥ (مخطوط) .

(٧) كما في المصابيح (للطباطبائي): الطهارة/الغايات الأخرى للاغسال غير المس ص ٩٤

الوجوب فيه من أول الليل، بتوهم كون ابتداء الخطاب منه بالصوم فيه. ولا ريب في فساده؛ ضرورة عدم اختصاص الأمر بالصوم في أول الشهر، بل الأمر بصوم شهر رمضان مطلق، وقوله تعالى: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ» ^(١) يراد منه عدم وجوبه على المسافر، كما يراد من نحو قوله (صلى الله عليه وآله): «... صوموا لرؤيته ...» ^(٢) عدم وجوب صوم يوم الشك.

وكشف الحال: أنه قد تقرّر في محله كون المراد بالشرط هو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود، ولا ريب أن الذي هو شرط هنا ومقدمة للصوم إنما هو الطهارة من الجنابة، والذي ينطبق عليه معنى الشرط المتقدم إنما هي الطهارة المقارنة لفجر يوم الصوم؛ إذ هي التي ينعدم بانعدامها المشروط، لا المقدمة عليه بقليل فضلاً عن الكثير.

فالطهارة الحاصلة قبل ذلك لا مدخلية لها في صحة الصوم قطعاً؛ ولذلك لا يقدح عدمها فيه، فمن أجنب حينئذ قبل دخول شهر رمضان بيوم أو يومين واغتسل، لم يكن لما حصل عنده من وصف الطهارة حين الغسل مدخلية في صحة الصوم، نعم إن الذي له مدخلية في ذلك إنما هو حال مثل هذا الحال عند طلوع الفجر، وهو تارة يحصل بالبقاء والاستمرار على ما حصل له من ذلك، وتارة يحصل بإيجاد غسل في وقت الضيق.

لا يقال: إن الغسل الأول حينئذ أحد فردي ما يحصل به مقدمة

(مخطوط).

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٥.

(٢) تهذيب الاحكام: الصيام/باب ٤١ ح ٢٦ ج ٤ ص ١٦١، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب احكام شهر رمضان ح ١٧ ج ٧ ص ١٨٥.

الواجب، فيجب حينئذٍ تخييراً؛ إذ لا نشترط في المقدمة انحصارها في فرد واحد؛ لأنّ المقدمات لا زالت تتعدد كأفراد الماهية بالنسبة للأمر بها .

لأنّا نقول : أمّا أولاً : فبالمنع من استناد الحالة انتي قد ذكرنا أنّها هي المعتبرة في صحّة الصوم - أي المقارنة للفجر - إلى الغسل السابق، بناءً على عدم استغناء الباقي في بقاءه إلى ^(١) المؤثر .

وأما ثانياً : فبعد التسليم بمنع التلازم بين اتفاق حصول شرط الواجب به وبين وجوبه؛ إذ لا إشكال عندهم في حصول شرط الصلاة من الطهارة عن الخبث مثلاً بالتطهير قبل الوقت واستمرار الطهارة إليه، مع عدم صيرورة التطهير بذلك واجباً قبل الوقت، بل أقصاه أنّه سقط وجوب التطهر بعد الوقت؛ لمكان حصول المقدمة التي هي الطهارة، كسقوطه بفعل الغير والمطر ونحوهما من الأشياء الغير المقدورة للمكلف، ولا ينافي ذلك كلّه مقدّمتها؛ إذ المقدّمة إنّما هو القدر المشترك بين المقدور وغيره وهو الطهارة .

فلا مانع حينئذٍ أن يقال في المقام : إنّ المقدّمة التي هي شرط في صحّة الصوم - وهي الطهارة من الجنابة - مقارنة للفجر بالواجب من الغسل، وهو الذي لا يزيد على مقدار زمان ذلك، وبالمندوب وهو الحاصل قبل ذلك، على معنى سقوط الخطاب بها نحو من لم يجنب أصلاً، بل لعلّه كذلك قطعاً بناءً على ما ذكرنا؛ إذ كيف يتصوّر وجوب الغسل لدفع جنابة لا مدخلية لها في صحّة الصوم؟! لما عرفت أنّ المانع من صحّته إنّما هو وصف الجنابة المتأخّر لا المتقدّم؛ ضرورة كون ذلك هو مفاد الخبر المزبور ^(٢) المقتضي فساد

(١) الظاهر أن الصحيح : « عن » بدل كلمة « إلى » .

(٢) في ص ١٢٠ .

الصوم بالإصباح جنباً، ومن المعلوم أنّ الزمان تدريجي، فلا يتعقل الخطاب وجوباً برفع هذا المانع قبل حصوله وصيرورته مانعاً.

فظهر لك من ذلك كلّهُ أنّه لا وجه لدعوى وجوب الغسل للصوم قبل وقت الضيق، كما أنّه لا معنى لإنكاره فيه بعد ما عرفت سابقاً من استفادته من الأمر بالصوم بعد ثبوت شرطية تقدمه عليه، وأنّه لا مانع من وجوب المقدّمة قبل تحقّق وقت أداء ذي المقدّمة، وبه ظهر وجه تخصيص المصنّف ومن تابعه بوقت الضيق.

ولعلّه يشير إلى بعض ما ذكرنا ما في كشف اللثام، من تعليل ذلك بأنّه «إنّما يجب له إذا وجب؛ ولذا لا يجب الوضوء للصلاة ما لم تجب، ولا يجب إلّا إذا دخل وقته، لكنّه لمّا اشترط الطهارة من أوّل يوم وجبت قبله ولكن بلا فصل؛ إذ لا وجوب له ولا اشتراط به قبل ذلك» (١).

﴿و﴾ يجب الغسل أيضاً ﴿﴾ لصوم المستحاضة إذا غمس دمه القطنه ﴿﴾ سال منها أو لم يسل، فيشمل حينئذٍ حالتي الوسطى والعليا، كما هو قضيّة إطلاق غيره من الأصحاب، بل في جامع المقاصد (٢) وعن حواشي التحرير (٣) ومنهج السداد (٤) والطالبيّة (٥) والروض (٦) الإجماع عليه

(١) كشف اللثام: الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ٩.

(٢) جامع المقاصد: الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ٧٣.

(٣) نقله عنه في المصابيح في الفقه: الطهارة/ غايات الاغسال غير المس ص ٩٧ (مخطوط).

(٤) المصدر السابق.

(٥) المطالب المظفرية: الطهارة/ في اقسامها ذيل قول المصنّف: «ولصوم الجنب مع تضيق

الليل» ص ٢١ (مخطوط).

(٦) روض الجنان: الطهارة/ في اقسامها ص ١٧.

مع التصريح بالتعميم المتقدم^(١). فما في البيان^(٢) وعن الجعفرية^(٣) والجامع^(٤) من التقييد بالكثرة شاذّ، أو محمول على ما يقابل القلة .

وربما ظهر ذلك أيضاً من النصّ في هذا الحكم، وهو صحيح عليّ بن مهزيار، قال : « كتبت إليه امرأة طهرت من حيضها أو من دم نفاسها في أوّل شهر رمضان، ثمّ استحاضت فصلّت وصامت شهر رمضان كلّهُ، غير أنّها لم تعمل ما تعلمه المستحاضة من الغسل لكلّ صلاتين، هل يجوز صومها وصلاتها أم لا ؟ قال : تقضي صومها ولا تقضي صلاتها؛ لأنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يأمر فاطمة والمؤمنات من نسائه بذلك »^(٥) .

لكنّ ذلك إنّما هو في خصوص السؤال، فلا منافاة فيه حينئذٍ لما قدّمنا، مع أنّه ترك فيه غسلها للفجر المقطوع باعتباره في الصوم . وكيف كان، فلا إشكال في وجوب غسل الاستحاضة وتوقّفه عليها في الجملة، بل في المصابيح : « إنّهُ موضع نصّ ووافق »^(٦) .

نعم هل هو متوقّف بالنسبة للكثيرة على جميع أغسالها الليلية والنهارية، كما يقتضيه إطلاقهم فساد الصوم بإخلالها بما وجب عليها من الغسل، أو

(١) في «ش» و«ق» بعد ذلك : « في الأول ، كالحكي عن غيره من الكتب المتقدمة » .

(٢) البيان : الطهارة/ فيما تشرع له ص ٣ .

(٣) الجعفرية (ضمن رسائل الكركي) : الطهارة/ أقسامها وأسبابها ج ١ ص ٨١ .

(٤) الجامع للشرائع : الصوم/ في المفطرات ص ١٥٧ .

(٥) الكافي : باب صوم الحائض والمستحاضة ح ٦ ج ٤ ص ١٣٦ ، تهذيب الأحكام : الصيام/ باب ٧٢ ح ٥ ج ٤ ص ٣١٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من أبواب ما يسك عنه

الصائم ح ١ ج ٧ ص ٤٥ .

(٦) المصابيح في الفقه : الطهارة/ غايات الاغسال غير المس ص ٩٧ (مخطوط) .

أنّه مختصّ بالنهاريّة، فلا يتوقّف على غسل الليلة المقبلة، كما نقل القطع به عن جماعة منهم العلامة^(١) والشهيد^(٢)؛ لسبق الانعقاد وامتناع تأخر الشرط عن المشروط، وعزاه في المدارك إلى المشهور، قال: «وفي توقّفه على غسل الليلة الماضية احتمالات، ثالثها إن قدّمت غسل الفجر ليلاً أجزأها عن غسل العشاءين، وإلا بطل الصوم^(٣) انتهى .

وعن العلامة في نهاية الأحكام^(٤) احتمال توقّفه على غسل الفجر خاصّة، وهو ضعيف، ويأتي إن شاء الله تعالى تمام الكلام في محله .

لكن ينبغي القطع بتوقّفه على غسل الفجر من الأغسال في الكثيرة، بل وفي المتوسطة أيضاً كما عرفت. نعم يشترط فيه تقدّم وجود سبب الغسل على صلاة الفجر سواءً كان قبل الفجر أو بعده؛ لعدم وجوب الغسل له لو حدث بعدها. وعن الروض^(٥) أنّه احتمل الاختصاص بما كان قبل الفجر، وهو ضعيف؛ لتبعية اشتراط الصوم به لاشتراطه للصلاة، ولا إشكال في وجوبه لها وإن حدث بعد الفجر.

ولذا قال المحقّق الثاني في حواشي التحرير على ما نقل عنه: «قد وقع في الحواشي المنسوبة إلى الشهيد (رحمه الله) على نظير قول المصنّف: (وصوم الاستحاضة) من القواعد، أنّ ذلك ليس على إطلاقه، بل هو مقيّد بقبليّة

(١) تذكرة الفقهاء: الصوم / من يصح منه الصوم ج ١ ص ٢٦٧، منتهى المطلب: الصوم / من يصح منه الصوم ج ٢ ص ٥٨٦ .

(٢) ذكرى الشيعة: الطهارة / في الاستحاضة ص ٣١ .

(٣) مدارك الأحكام: الطهارة / المقدمة ج ١ ص ١٩ .

(٤) نهاية الأحكام: الطهارة / أحكام الاستحاضة ج ١ ص ١٢٩ .

(٥) روض الجنان: الطهارة / في أقسامها ص ١٧ .

الفجر أو حصول السيلان» .

قال: «وظاهره أنّ الغسل إنّما يجب لصوم المستحاضة مع الغمس - دون السيلان - إذا كان قبل الفجر دون مابعده، وهذا يكاد أن يكون مخالفاً للإجماع، فإنّي لا أعلم مخالفاً بين أصحابنا في أنّ المستحاضة يشترط في صحّة صومها فعل ما يلزمها من الأغسال النهارية سواء الواحد وغيره، صرح بذلك جملة أصحابنا» .

قال: «ويمكن أن يقال: إنّهُ أراد بالفجر صلاة الفجر، وأنّ لفظ الصلاة سقط سهواً من قلم الناسخ، أو أنّ أحد تلامذته تصرف فيها كما تصرف في غيرها، وحينئذٍ يستقيم هذا القيد؛ لأنّ غمس القطنه لو كان بعد الصلاة لم يجب الغسل للصوم قطعاً؛ لأنّ الغسل غير واجب هنا أصلاً ورأساً، بخلاف ما لو سال بعد الصلاة»^(١) انتهى .

ثمّ إنّهُ قد ظهر لك ممّا ذكرنا - من تبعيّة اشتراط الصوم به لاشتراطه بالصلاة من غير زيادة؛ لعدم الدليل عليها - أنّه لا يجب عليها تقديمه على الفجر، بل يكفي بصحّة الصوم لو فعل متأخراً عنه، وإن كان سببه متقدماً، كما هو المحكي عن ظاهر المعظم^(٢) وصريح البعض^(٣) .
فما عن الذكرى^(٤) ومعالم الدين^(٥) من إيجاب التقديم لكونه حدثاً له مدخلية في صحّة الصوم فيجب تقدّمه، كالحائض المنقطع دمها قبل الفجر،

(١) نقله عنه في المصابيح في الفقه: الطهارة / غايات الاغسال غير المس ص ٩٧-٩٨ (مخطوط) .

(٢) كما في المصابيح (للطباطبائي): الطهارة / غايات الاغسال غير المس ص ٩٨ (مخطوط) .

(٣) ذخيرة المعاد: الطهارة / في الاستحاضة ص ٧٦ .

(٤) ذكرى الشيعة: الطهارة / في الاستحاضة ص ٣١ .

(٥) نقله عنه في المصابيح في الفقه: الطهارة / غايات الاغسال غير المس ص ٩٨ (مخطوط) .

ضعيف، كضعف التردّد المنقول عن بعضهم^(١) فيه من ذلك وما تقدّم؛ لعدم التلازم بين مدخليته في الصوم وجوب تقدّمه عليه، وجعله كالحائض لا دليل عليه، مع ظهور اختلاف الحال بين الحديثين؛ إذ لا إشكال في توقف صحّة الصوم على غسل الظهرين مع عدم إمكان تقدّمه على الفجر. ثمّ إنّّه على تقدير القول بالوجوب، فهل يجب التأخير إلى التضييق اقتصاراً على ما يحصل به الغرض مع تقليل الحدث، ورعاية اتصال الغسل بالصلاة؟ وجهان، أوجههما الوجوب.

ولو انقطع الدم قبل الفجر، فهل يجب به الغسل للصوم أولاً يجب؟ وجهان أيضاً، ينشأن ممّا سيأتي في محله إن شاء الله من إيجاب الغسل لانقطاع دم الاستحاضة مع عدم اشتراط وجوبه بحصوله في أوقات الصلاة، وعدم ذلك. أمّا لو انقطع ثمّ عاد قبل الصلاة، فلا إشكال في وجوب الغسل للصوم كما هو واضح لما عرفت.

أمّا غسل البرء - بناءً على وجوبه - فلم يحضرنى الآن من تعرّض لاعتباره في الصوم، ولا لكيفيّة ذلك على تقديره، والأقوى اعتباره فيه، والأحوط استقبالها الفجر به على نحو غسل الحيض، مع فرض برئها في الليل بعد العشاءين، أو لم تفعله لهما ولو عصياناً، والله العالم.

ثمّ إنّ ظاهر المصنّف (رحمه الله) هنا كظاهر المبسوط^(٢) وغيره^(٣) وجوب الغسل لغيره لا لنفسه، سواءً كان جنابة أو غيره، وينبغي القطع به

(١) كالمحقق الكركي في جامع المقاصد: الطهارة / في أنواعها ج ١ ص ٧٣.

(٢) المبسوط: الطهارة / في حقيقتها ج ١ ص ٤.

(٣) كإرشاد الأذهان: الطهارة / في أقسامها ج ١ ص ٢٢٠، وتحرير الأحكام: الطهارة / المقدمة

بالنسبة إلى غير الجنابة، بل نفى الخلاف عنه في المصابيح^(١)، كما أنه حكى الإجماع عليه المحقق الثاني^(٢)، كما عن الأول^(٣) والشهيد^(٤) والعلامة في نهاية الأحكام^(٥) أيضاً ذلك، فما عساه تشعر به عبارة الذكري^(٦) من وجود المخالف فيه ليس في محله، كالاكتفاء في المنتهى^(٧) من وجوب غسل الحيض لنفسه.

وكيف كان، فلا ينبغي الإشكال في وجوب غير غسل الجنابة لغيره، بل وفيه أيضاً، كما أنه صريح السرائر^(٨) والدروس^(٩) والبيان^(١٠) وجامع المقاصد^(١١) وغيرهم^(١٢)، بل نسبته في البيان^(١٣) إلى الأكثر، والسرائر^(١٤)

(١) المصابيح في الفقه: الطهارة/ وجوب الغسل لما يجب له الوضوء ص ٨٩ (مخطوط).

(٢) جامع المقاصد: الطهارة/ غسل الجنابة ج ١ ص ٢٦٣.

(٣) المتبر: الطهارة/ احكام الحيض ج ١ ص ٢٢٦.

(٤) ذكرى الشيعة: الطهارة/ في المستعمل له ص ٢٣، روض الجنان: الطهارة/ في اقسامها ص ١٦.

(٥) نهاية الاحكام: الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ٢١.

(٦) ذكرى الشيعة: الطهارة/ في المستعمل له ص ٢٣.

(٧) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام الحيض ج ١ ص ١١٢.

(٨) السرائر: الطهارة/ الجنابة واحكامها ج ١ ص ١٢٨.

(٩) الدروس: الطهارة/ المقدمة ص ١.

(١٠) البيان: الطهارة/ فيما تشرع له ص ٣.

(١١) جامع المقاصد: الطهارة/ غسل الجنابة ج ١ ص ٢٦٣.

(١٢) كالكاشاني في مفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ٥٧ ج ١ ص ٥٢، والبحراني في الحدائق: الطهارة/ غاية الغسل ج ٣ ص ٦١.

(١٣) البيان: الطهارة/ فيما تشرع له ص ٣.

(١٤) السرائر: الطهارة/ الجنابة واحكامها ج ١ ص ١٢٨.

إلى محقق هذا الفن ومصنفي كتب الأصول، وعن الذكرى ^(١) إلى ظاهر كلام الأصحاب .

وعن العزّيّة: «إنّ الذي عليه فتوى الأصحاب أنّ الطهارة وجبت لكونها شرطاً في غيرها، فوجوبها موقوف على وجوب ذلك المشروط، ومن متأخري الأصحاب من أوجب غسل الجنابة وإن لم يكن وصلة إلى غيره، والذي عليه متقدمو الأصحاب أنّ الطهارة بأجمعها لا تجب إلّا وصلة إلى ماهي شرط فيه» ^(٢) .

وحكاه في المصابيح ^(٣) زيادة على ماسمعت عن المهذب ^(٤) والكافي ^(٥) ومجمع البيان ^(٦) ومسائل ابن ادریس ^(٧) وعزّيّات المحقق ^(٨) ومنهج السداد ^(٩) والروض ^(١٠) والجامعيّة ^(١١) وشارع ^(١٢) النجاة ^(١٣) وغيرها .

(١) ذكرى الشيعة: الطهارة/ في المستعمل له ص ٢٣ .

(٢) المسائل العزّيّة: المسألة الرابعة (مخطوط) .

(٣) المصابيح في الفقه: الطهارة/ كون الغسل واجباً لغيره ص ١٠٣ (مخطوط) .

(٤) المهذب: كتاب الطهارة ج ١ ص ١٩ .

(٥) الكافي في الفقه: الصلاة/ تعيين شروط الصلاة ص ١٢٦ .

(٦) مجمع البيان: ذيل آية ٦ من سورة المائدة ج ٣ ص ١٦٧ .

(٧) هذا الكتاب من المفقودات ، ونكتني بنقل صاحب المصابيح .

(٨) المسائل العزّيّة: المسألة الرابعة (مخطوط) .

(٩) لم نجد مخطوطه ، ونكتني بنقل المصابيح عنه .

(١٠) روض الجنان: الطهارة/ في اقسامها ص ١٦ .

(١١) المسالك الجامعة في شرح الالفيه: ذيل قول المصنف: «وموجبات الوضوء» ص ١٧ .

(١٢) اشرنا سابقاً إلى أن في المعتمدة والمطبوعة: «وشارح» ، وما اثبتناه من «ش» و«ق» .

(١٣) شارع النجاة (ضمن كتاب اثنا عشر رسالة للداماد): ص ٤٥-٤٦ .

خلافًا لظاهر الوسيلة ^(١) بل صريحها وصريح المنتهى ^(٢) والتحرير ^(٣) وعن المسائل المدنيّة ^(٤) والإيضاح ^(٥) وكنز العرفان ^(٦) وكفاية الطالبين ^(٧) ومعالم الدين ^(٨) وغيرها ^(٩)، وحكاة العلامة ^(١٠) عن والده والشهيد ^(١١) عن الراوندي والفاضل الهندي ^(١٢) عن ابن شهر آشوب، وربما نقل ^(١٣) عن علم الهدى، وأنكر في السرائر ^(١٤) أن يكون ذلك قولاً له، بل نقل عنه ما يشعر بموافقة المشهور.

ولا ريب أنّ الأقوى الأول؛ للأصل، وظاهر المنساق من قوله تعالى: «وإن كُنْتُمْ جُنُبًا» ^(١٥) للأذهان الخالية عن التشكيكات الواهية.

وظاهر قوله (عليه السلام): «إذا دخل الوقت وجب الطهور

(١) الوسيلة: الصلاة/ الطهارة الكبرى ص ٥٤.

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ خاتمة غسل الجنابة ج ١ ص ٩٣.

(٣) تحرير الاحكام: الطهارة/ في الغسل ج ١ ص ١٢.

(٤) اجوبة المسائل المهنائية الاولى: مسألة ٦٦ ص ٥٥.

(٥) ايضاح الفوائد: الطهارة/ احكام الجنابة ج ١ ص ٤٧-٤٨.

(٦) كنز العرفان: الطهارة/ ذيل الآية الاولى ج ١ ص ٢٣.

(٧) لم نجد مخطوطه، ونكتفي بنقل المصاييح عنه.

(٨) لم نجد مخطوطه، ونكتفي بنقل المصاييح عنه.

(٩) ككفاية الاحكام: الطهارة/ في الجنابة ص ٣.

(١٠) مختلف الشيعة: الطهارة/ غسل الجنابة ص ٢٩، منتهى المطلب: الطهارة/ خاتمة غسل

الجنابة ج ١ ص ٩٣.

(١١) ذكرى الشيعة: الطهارة/ في المستعمل له ص ٢٣.

(١٢) كشف اللثام: الطهارة/ غسل الجنابة ج ١ ص ٨١.

(١٣) الناقل هو ابن شهر آشوب على ما في كشف اللثام: الطهارة/ غسل الجنابة ج ١ ص ٨١.

(١٤) السرائر: الطهارة/ الجنابة واحكامها ج ١ ص ١٣٢.

(١٥) سورة المائدة: الآية ٦.

والصلاة...»^(١)؛ لشمول لفظ الطهور له .

وحسن الكاهلي أو صحيحه عن الصادق (عليه السلام) قال :
« سألت عن المرأة يجامعها زوجها فتحيض وهي في المغتسل، تغتسل أو
لا تغتسل ؟ قال : قد جاءها ما يفسد الصلاة، لا تغتسل »^(٢)؛ ولما فيها من
الظهور بارتباط الغسل بالصلاة، فلا يتوقف حينئذ الاستدلال بها على جواز
ارتفاع حدث الجنابة حال الحيض، كما ظنه في المنتهى^(٣).

وخبر سعيد بن يسار قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : المرأة
تري الدم وهي جنب، تغتسل عن الجنابة أم غسل الجنابة والحيض واحد؟
قال : قد أتاها ما هو أعظم من ذلك »^(٤).

وربما استدلت عليه أيضاً بأمر أخر واهية، منها وقوع الإجماع على جواز
تأخير الغسل إلى الصبح لمن أجنب ليلاً، حتى ورد^(٥) فعل مثل ذلك عن
النبي والامام (عليهما السلام) . وفيه : أنه لا ينافي الوجوب الموسع .
نعم يمكن الاستدلال بالأخير بضميمة ما في بعض الأخبار أنه
«... لا يبات الامام (عليه السلام) والله في عنقه حق»^(٦) فعدم اغتساله
(عليه السلام) قاض بعدم وجوبه عليه حينئذ .

(١) تقدم في ص ٧٧.

(٢) الكافي: باب المرأة ترى الدم وهي جنب ح ١ ج ٣ ص ٨٣، تهذيب الاحكام: الطهارة/باب
١٧ ح ٢١ ج ١ ص ٣٧٠، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب الجنابة ح ١ ج ١ ص ٤٨٣ .

(٣) منتهى المطلب: الطهارة/ خاتمة غسل الجنابة ح ١ ص ٩٣ .

(٤) الكافي: باب المرأة ترى الدم وهي جنب ح ٣ ج ٣ ص ٨٣، وسائل الشيعة: باب ٢٢ من
ابواب الحيض ح ٢ ج ٢ ص ٥٦٥ .

(٥) كما تقدم في ص ١٢١.

(٦) الكافي: باب أن الارض كلها للامام ح ٤ ج ١ ص ٤٠٨ .

كلّ ذا مضافاً إلى ما تقدّم، وإلى ما عساه تشعر به قصّة الأنصاري لما خرج للجهاد جنباً فقتل^(١)، وهي مشهورة، أنّا لا نعرف للخصم شيئاً يعتدّ به في إخراج غسل الجنابة عن باقي الطهارات؛ إذ هو إن كان ظاهر قوله (عليه السلام): «... إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل...»^(٢) و«إنّما الماء من الماء»^(٣). ونحو ذلك، فهي - مع مساواتها لما ورد بالنسبة للوضوء وغسل الحيض والاستحاضة ومسّ الأموات من الأوامر المطلقة، بل وفي غسل الأخبث من غسل الأواني وتطهير الثياب والبدن ونحو ذلك - لا يخفى على من لاحظها أنّ المراد منها بيان كون الجنابة سبباً للخطاب بالغسل عند حصول ما يتوقّف عليه، لا إرادة الوجوب الفعلي النفسي، ولذلك استدّلوا بها على ثبوت الغسل لمن لم يكن مخاطباً بالغسل حين الفعل، كالصبي والمجنون وغيرهما.

بل لعلّ المتبادر من نحوه - بعد ثبوت الوجوب الغيري المسلّم عند الخصم أيضاً وإن قال بالوجوب النفسي - كون المراد منها الوجوب

(١) راجع الإصابة: ج ١ ص ٣٦٠-٣٦١، أسد الغابة: ج ٢ ص ٥٩، سفينة البحار: ج ٢ ص ٣١٧ مادة (غسل):

(٢) الخبر عن محمد بن بزيع قال: «سألت الرضا (عليه السلام) عن الرجل يجامع المرأة قريباً من الفرج فلا ينزلان، متى يجب الغسل؟ فقال: إذا التقى....»

الكافي: باب ما يوجب الغسل على الرجل والمرأة ح ٢ ج ٣ ص ٤٦، تهذيب الأحكام: الطهارة/باب ٦ ح ٢ ج ١ ص ١١٨، وسائل الشيعة: باب ٦ من ابواب الجنابة ح ٢ ج ١

ص ٤٦٩.

(٣) صحيح مسلم: باب ٢١ ح ٨٠ و٨١ ج ١ ص ٢٦٩، سنن ابن ماجه: باب ١١٠ ح ٦٠٧ ج ١

ص ١٩٩.

الشرطي، سيّما بعد ملاحظة ذلك في نظائرها، بل يظهر من المنقول عن العزّيّة أنّ ذلك حقيقة عرفيّة في مثل ذلك، وقال: «إنّ إخراج غسل الجنابة من بينها تحكّم بارد»^(١).

ويشعر به أيضاً مضافاً إلى ما تقدّم، عدّ الجنابة في سلك غيرها ممّا هو واجب لغيره، بل ربّما جاء بأمر واحد بالغسل للجنابة ولغيرها.

فظهر لك أنّه لا حاجة حينئذٍ إلى ارتكاب دعوى وجوب الطهارات بأسرها لغيرها وإن لم يتحقّق وجوب غيرها، فيجب الوضوء مثلاً بمجرد تحقّق خروج البول وإن كان في غير وقت الصلاة، أخذاً بظاهر تلك الأوامر؛ لما عرفت من انصرافها إلى إرادة مطلق التسيب منها الذي لا ينافي الوجوب الشرطي، على أنّ ذلك كأنّه مخالف للإجماع بحسب الظاهر على عدم وجوب الطهارات غيريّاً إلّا بعد وجوب ذي المقدّمة، فتأمّل.

وإن كان^(٢) لمكان وجوب تقديم غسل الجنابة على الصوم؛ إذ لو كان واجباً للغير ماوجب تقديمه، كما استدلّ به في المنتهى^(٣)، فهو - مع إمكان إيراد مثله عليه بالنسبة إلى غسل الحيض، بناءً على ما عرفت سابقاً من وجوب تقديمه على الصوم أيضاً، مع عدم الخلاف على الظاهر في وجوبه للغير - قد عرفت أنّه مبنيّ على عدم تعقّل وجوب مقدّمة الواجب قبل وقت وجوب ذي المقدّمة، وتقدّم لك سابقاً بيان فساد ذلك، وأنّه لا مانع منه عقلاً وعرفاً وشرعاً، كما أنّه تبين لك أيضاً أنّه لا يمكن التخلص عن ذلك

(١) المسائل العرّيّة: المسألة الرابعة (مخطوط).

(٢) عدل لقوله في ١٤٥: «إن كان ظاهر قوله (عليه السلام) إذا التقى الختانان ...».

(٣) منتهى المطلب: الطهارة / خاتمة غسل الجنابة ج ١ ص ٩٣.

بارتكاب القول بالوجوب النفسي؛ إذ هو مع ذلك لا ينكر الوجوب الغيري، والإشكال من جهته .

وإن كان لمكان قوله تعالى : « وَإِنْ كُنْتُمْ جُبُوءَ »، بدعوى أن الواو للاستئناف، أو للعطف على جملة الشرط، فيفيد حينئذ أنه واجب لنفسه، فهو - مع بعده في نفسه، لما فيه من ترك بيان ما ينبغي بيانه من الوجوب للصلاة؛ إذ هو المهم المتكرر في كل يوم، بخلاف الواجب الموسع الذي لا يتضيق إلا بظن الوفاة، وما فيه من عدم الاتساق في الجمل فيها؛ لمسبقيته بالواجب للغير وملحوقيته به من الوضوء والتيمم، وما فيه من ارتكاب جعل صيغة الأمر بالتيمم لنفسه، ولغيره، بناءً على قيامه مقام الوضوء والغسل، مع إمكان منعه في خصوص المقام وإن جاز ذلك في نفسه بإرادة القدر المشترك أو غيره، وذلك لأن جملة الأمر بالتيمم إما أن تكون معطوفة على جواب الشرط الأول وهو «فَاغْسِلُوا»، أو على الشرط نفسه، فعلى الأول يكون واجباً غيرتياً، وعلى الثاني واجباً نفسياً مطلقاً، وحيث بطل الثاني لأنه ثبت كون الوضوء واجباً غيرتياً فلا يكون بدله واجباً نفسياً، ففتعين الأول، وهو يقضي بكون التيمم مطلقاً سواء كان عن الوضوء أو الغسل واجباً غيرتياً، فيستلزم كون الغسل كذلك حينئذ لمكان بدليته عنه، إلى غير ذلك من المبعّدات الكثيرة - ليس بأولى من جعل العطف فيها على جواب الشرط الأول، أو على شرط محذوف، وهو إن كنتم محدثين بالأصغر، محافظةً على ما هو المنساق من تصدير الآية باشتراط القيام إلى الصلاة، وتكون الطهارات فيها حينئذ على نمط واحد .

فظهر لك حينئذ أن الأولى الاستدلال بالآية على المختار كما ذكرناه . وما يرد عليها على هذا التقدير قد أشرنا إلى دفعه سابقاً عند الكلام على

وجوب الوضوء لنفسه .

ويؤيده وقوع الاستدلال بها حينئذٍ من غير واحد من الأصحاب حتّى من العلامة^(١) على الاجتزاء بغسل الجنباءة عن الوضوء .

ورواه أيضاً محمد بن مسلم عن الباقر (عليه السلام)، قال: « قلت : إنَّ أهل الكوفة يروون عن عليّ (عليه السلام) أنّه كان يأمر بالوضوء قبل الغسل من الجنباءة، فقال : كذبوا على عليّ (عليه السلام)، قال الله تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا) ^(٢) ». وهو لا يكون إلّا على ذلك ، وإلّا فعلى الوجوب النفسي لا تعرض فيها لذلك ، بل قد تدلّ الآية حينئذٍ على وجوب الوضوء معه أخذاً بعموم الشرط فيها .

لا يقال : إنّ ما ذكرتموه من العطف على الجواب أو على الشرط المقدّر مستبعد جدّاً، بل الثاني ممنوع؛ لعدم الدليل على التقدير حتّى يصحّ العطف عليه .

لأنّا نقول : قد ظهر لك سابقاً ما يرفع هذا الاستبعاد، بل ما يحقق أقربيّة على دعوى الاستئناف أو العطف على الشرط .

وأما ما ذكر من عدم الدليل على التقدير، ففيه: أنّه قد نقل^(٣) عن اتفاق المفسّرين أنّ المراد إذا قتم إلى الصلاة وكنتم محدّثين بالحدث الأصغر، لكنّ يحتمل أن يكون المراد خصوصيّة النوم، كما يدلّ عليه موثّق ابن بكير وغيره، قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : قوله تعالى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى

(١) منتهى المطلب: الطهارة / احكام الجنب ج ١ ص ٩٠ .

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة / باب ٦ ح ٨٠ ج ١ ص ١٣٩ ، الاستبصار: الطهارة / باب ٧٥ ح ١

ج ١ ص ١٢٥ ، وسائل الشيعة: باب ٣٤ من ابواب الجنباءة ح ٥ ج ١ ص ٥١٦ .

(٣) منتهى المطلب: الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ٣٣ .

الصَّلَاة) ما يعني بذلك ؟ قال : إذا قتم من النوم، قلت : ينقض النوم الوضوء؟ قال : نعم ... »^(١) إلى آخره .

وعلى هذا التقدير يراد حينئذٍ بالجنابة في قوله : « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا » الجنابة الحاصلة بالاحتلام، فيكون المعنى إذا قتم إلى الصلاة فتوضؤوا إن لم يكن احتلام، وإن كنتم جنباً بمصُول الاحتلام في النوم فاغتسلوا. ويستفاد منه حينئذٍ أنَّ النوم حدث، كما أنَّه يستفاد منه حينئذٍ الاستغناء بالغسل عن الوضوء؛ لدخول الأصغر الذي هو النوم في ضمن الأكبر الذي هو الجنابة .

ولعلَّ هذا التفسير للآية أولى من غيره؛ لما فيه مع موافقته للنص السابق من السلامة عن الخزازات في غيره، كالاستغناء عن قوله : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ »^(٢) بدلالة المضمر عليه، وعن قوله : « أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ »^(٣) بقوله : « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا »^(٤)، بل قيل : وعن قوله : « فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً »^(٥) بقوله : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ »^(٦)؛ لأنَّ ذكر السفر في موجبات التيمم لكونه مظنة فقد الماء، فكأنَّه عبَّر به عنه، وأمَّا المرض، فإنَّما يوجب التيمم لأجل التضرُّر باستعمال الماء لا لفقده، فلا وجه للتقييد به، ومع ذلك فإنَّما يستقيم بجعل « أَوْ » في قوله : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ » بمعنى الواو، وهو بعيد جداً، بل أنكره كثير من النحاة^(٧) .

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١ ح ٩ ج ١ ص ٧، الاستبصار: الطهارة/ باب ٤٧ ح ٩ ج ١ ص ٨٠، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب نواقض الوضوء ح ٧ ج ١ ص ١٨٠ .
(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) سورة المائدة: الآية ٦ .
(٧) كابن هشام في المغني: ج ١ ص ٦٣ .

ولا يلزم شيء من ذلك على هذا التفسير؛ إذ عليه يكون قوله تعالى : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ » عطفاً على ماسمعه من المقدّر في قوله : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ »، ويكون المستفاد من صدر الآية وجوب الوضوء من حدث النوم، والغسل من الجنابة المسيّبة عن الاحتلام، مع التمكن من استعمال الماء، ومن قوله : « وَأَنْ كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ » وجوب التيمّم في الحدين السابقين مع عدم التمكن من استعمال الماء لفقده أو التضرّر باستعماله، ويكون جواب الشرط محذوفاً بقرينة اللاحق، والوضوء والغسل من الغائط والجنابة ^(١) داخلان، والتيمّم منها يستفاد من منطوق الآية ومفهومها كما ستعرف .

ويحتمل أن يكون قوله : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ » إلى آخرها عطفاً على المقدّر في قوله : « كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ »، على معنى وكنتم محدثين بالحدثين السابقين، أي النوم والجنابة الاحتلامية، ويكون قوله : « فَتَيَمَّمُوا » جواباً للجميع . ويستفاد حينئذٍ من منطوق قوله : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم ... » إلى آخره وجوب التيمّم من حدث البول والغائط ومن الجنابة الحاصلة بالملازمة - أي الجماع - عند عدم وجدان الماء، ومن مفهومه وجوب الوضوء والغسل من تلك الأحداث عند وجدانه، فتأمل جيّداً .

وكيف كان، فلم نجد شيئاً يعتدّ به للقول بالوجوب النفسي، نعم قد يستدلّ له بصحيفة عبد الرحمن، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يواقع أهله، أينام على ذلك ؟ قال : إنّ الله يتوفى الأنفس في منامها، ولا يدري ما يطرقه من البلية، إذا فرغ فليغتسل » ^(٢) .

(١) أي: لا عن احتلام .

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٧ ح ٣٠ ج ١ ص ٣٧٢، وسائل الشيعة: باب ٢٥ من

وفيه : أنه لا دلالة على أزيد من الاستحباب؛ إذ الأمر بالاغتسال عند الفراغ محمول عليه قطعاً حتى على القول بالوجوب النفسي؛ لكونه موسعاً عندهم .

وبخبر معاذ بن مسلم المروي عن المحاسن للبرقي عن الصادق (عليه السلام) أيضاً، «أنه سأله عن الدين الذي لا يقبل الله من العباد غيره ولا يعذرهم على جهله، فقال : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وصلوات الخمس^(١)، وصوم شهر رمضان، والغسل من الجنابة، وحج البيت، والإقرار بما جاء من عند الله جملةً، والالتزام بأئمة الحق من آل محمد (صلوات الله عليه وآله)»^(٢).

وفيه : مع الغرض عما في سنده، أنه لا ينافي الوجوب الغيري، كالمروي عن العلل بإسناده عن الحسن بن عليّ (عليهما السلام)، قال : «جاء نفر من اليهود إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فسأله أعلمهم عن مسائل، فكان فيما سأل لأتي شيء أمر الله بالاغتسال من الجنابة، ولم يأمر بالغسل من الغائط والبول؟ فقال (صلى الله عليه وآله) : إنّ آدم (عليه السلام) لما أكل من الشجرة دبّ ذلك في عروقه وشعره وبشره، فإذا جامع الرجل خرج الماء من كلّ عرق وشعرة في جسده، فأوجب الله (عز وجلّ) على ذريته الاغتسال من الجنابة إلى يوم القيامة، والبول يخرج من فضلة الشراب الذي يشربه الانسان، والغائط يخرج من فضلة الطعام اللذي يأكله

ابواب الجنابة ح ٤ ج ١ ص ٥٠١ .

(١) في «ش» و«ق» - كما في المصدر- : «والصلوات الخمس» .

(٢) المحاسن : باب ٤٦ ح ٤٣٣ ص ٢٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب مقدمة العبادات

ح ٣٨ ج ١ ص ١٩ .

الانسان، فعليه في ذلك الوضوء ...»^(١). بل يشهد له فيه جعله الوضوء على البول والغائط، مع أنه واجب غيري.

وكالمروي عن الرضا (عليه السلام) في خبر محمد بن سنان: «أنه كتب إليه علة غسل الجنابة النظافة؛ لتطهير الانسان ممّا أصابه من أذى، وتطهير سائر جسده؛ لأنّ الجنابة خارجة عن كلّ جسده، ولذلك كان عليه تطهير جسده كلّّه، وعلّة التخفيف في البول والغائط أنّه أكثر وأدوم من الجنابة، فرضي فيه بالوضوء لكثرتّه ومشقّته ومجيئه بغير إرادة منه، والجنابة لا تكون إلّا بالاستلذاذ منهم والإكراه لأنفسهم»^(٢) وفيه الشاهد المتقدّم ايضاً.

وكالمروي عن الاحتجاج في حديث الزنديق الذي سأل الصادق (عليه السلام)، قال: «أخبرني عن المجوس كانوا أقرب إلى الصواب في دينهم أم العرب في الجاهليّة؟ فقال (عليه السلام): العرب كانت أقرب إلى الدين الحنفي من المجوس، كانت المجوس لا تغتسل من الجنابة والعرب تغتسل، والاغتسال من خالص شرائع الحنفيّة، قال: فما علة غسل الجنابة وإنّما أتى الحلال، وليس في الحلال تدنيس؟ قال (عليه السلام): إنّ الجنابة بمنزلة الحيض؛ لأنّ النطفة دم لم يستحكم، ولا يكون الجماع إلّا بحركة شديدة وشهوة غالبة، فإذا فرغ تنفّس البدن ووجد الرجل في نفسه

(١) علل الشرائع: باب ١٩٥ ح ٢ ج ١ ص ٢٨٢، من لا يحضره الفقيه: باب العلة التي من أجلها وجب الغسل من الجنابة ح ١٧٠ ج ١ ص ٧٥، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب الجنابة ح ٢ ج ١ ص ٤٦٦.

(٢) من لا يحضره الفقيه: باب العلة التي من أجلها وجب الغسل من الجنابة ح ١٧١ ج ١ ص ٧٦، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب الجنابة ح ١ ج ١ ص ٤٦٦.

رائحة كرهه فوجب الغسل لذلك ، وغسل الجنابة مع ذلك أمانة ائتمن الله تعالى عليها عبیده ليختبرهم بها «^(١) وهو كالأخبار السابقة أيضاً ، مع شهادة تنزيله منزلة دم الحيض بذلك .

وربما استدلل له أيضاً بما ورد^(٢) أن علة غسل الميت خروج النطفة منه ، وبما ورد^(٣) في عدة أخبار أن الجنب إذا مات يغسل غسلأ واحداً من غسل الميت والجنابة معاً ، مع التعليل في بعضها أنها حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة . ومن هذا الباب غسل الملائكة للأنصاري الذي قتل وهو جنب^(٤) وهي مشهورة .

وبخبر عمار « سألته عن المرأة يواقعها زوجها ثم تحيض قبل أن تغتسل ،

(١) الاحتجاج: احتجاج الصادق (عليه السلام) في انواع شتى من العلوم ص٣٤٦ ، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الجنابة ح ١٤ ج ١ ص ٤٦٥ .

(٢) منها: ما رواه الصدوق عن محمد بن ماجلويه ، عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي الكوفي ، عن محمد بن سنان: « ان علي بن موسى الرضا (عليه السلام) كتب إليه في جواب مسائله وعلة غسل الميت ... وعلة اخرى: أنه يخرج منه المني الذي منه خلق فيجنب ، فيكون غسله له » .

عيون أخبار الرضا: باب ٣٣ ح ١ ج ٢ ص ٨٩ ، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب غسل الميت ح ٣ و ٤ ج ٢ ص ٦٧٩ .

(٣) منها : ما رواه الشيخ باسناده عن احمد بن محمد ، عن علي بن حديد وعبد الرحمان ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة قال: « قلت لأبي جعفر (عليه السلام): ميت مات وهو جنب ، كيف يغسل ؟ وما يجزيه من الماء ؟ قال: يغسل غسلأ واحداً ، يجزي ذلك للجنابة ولغسل الميت ؛ لأنها حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة » .

التهذيب: الطهارة/ باب ٢٣ ح ٢٧ - ٣٠ ج ١ ص ٤٣٢ ، الاستبصار: الطهارة/ انظر باب ١١٥ ج ١ ص ١٩٤ ، وسائل الشيعة: انظر باب ٣١ من ابواب غسل الميت ج ٢ ص ٧٢١ .

(٤) سبق في ص ١٤٥ .

قال: إن شاءت أن تغتسل فعلت، وإن لم تفعل فليس عليها شيء، إذا طهرت اغتسلت غسلًا واحدًا للحيض والجنابة»^(١).

وخبر زرعة عن سماعة «سأله عن الجنب يجب ثم يريد النوم، قال: إن أحب أن يتوضأ فليفعل، والغسل أحب إليّ وأفضل من ذلك...»^(٢).

والجواب عن الجميع واضح سيّما الأخير، بل لعلّ فيه دلالة على المطلوب؛ لظهوره في إرادة الاستحباب، وكذا سابقه، فإنّه - مع ابتناؤه على إمكان رفع حدث الجنابة حال الحيض، والمشهور منعه - لا دلالة فيه على الوجوب النفسي، بل لعلّه في غيره أظهر، سيّما بعد معارضته بما تقدّم^(٣) من قوله: «لا تغتسل»، المحمول بعد البناء على ذلك على إرادة نفي الوجوب، فتأمل جيّداً.

﴿والمندوب من الغسل﴾

﴿ماعداه﴾ أي الواجب، كما سيأتي تفصيله إن شاء الله.

﴿والواجب من التيمم﴾

بدلاً عن الوضوء والغسل بحصول أحد مسوغاته ﴿ما كان لصلاة

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٩ ح ٥٢ ج ١ ص ٣٩٦، الاستبصار: الطهارة/ باب ٨٧

ح ٥ ج ١ ص ١٤٧، وسائل الشيعة: باب ٤٣ من ابواب الجنابة ح ٧ ج ١ ص ٥٢٧.

(٢) تقدم في ص ٨٦-٨٧.

(٣) في ص ١٤٤.

واجبة ﴿إجماعاً محصلاً﴾^(١) ومنقولاً^(٢) وسنة. لكن هل هو ﴿عند تضيق وقتها﴾ مطلقاً، أو يجوز مع السعة مطلقاً، أو يفضل بين الرجاء وعدمه؟ أقول، يأتي الكلام فيها .

وقد يشعر اقتصار المصنف على الصلاة كالعلامة في المنتهى^(٣) بعدم وجوبه للطواف الواجب، وهو مما ينبغي القطع بفساده؛ لبدليته عن الوضوء فيه، بل عن شرح الارشاد^(٤) للفخر: الإجماع عليه .

بل وكذا ينبغي القطع به بالنسبة للغسل أيضاً، وإن نقل عن العلامة^(٥) أنه لا يرى التيمم بدلاً عنه فيه، مع أنه منافٍ لإطلاقة الوجوب للصلاة والطواف في القواعد^(٦) والارشاد^(٧) والتحرير^(٨)؛ [مناف] ^(٩)

(١) ممن قال بذلك : العلامة في النهاية: الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ٢١، والتحرير: الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ٤، والشهيد في الذكرى: الطهارة/ في المستعمل له ص ٢٥، والكاشاني في مفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ٦٤ ج ١ ص ٥٨ .

(٢) نقل الإجماع الفاضل الهندي في كشف اللثام: الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ١٤، بل قال في مفاتيح الشرائع (مفتاح ٦٤ من مفاتيح الصلاة ج ١ ص ٥٩): إنه من ضروريات الدين .

(٣) منتهى المطلب: الطهارة/ في تقسيمها ج ١ ص ٤ .

(٤) شرح ارشاد الاذهان: الطهارة/ في التيمم ذيل قول المصنف: «ويستباح به كل ما يستباح بالمائة ص ٣٣ (مخطوط) .

(٥) نقله عنه ولده في شرح الارشاد، على ما نقله الفاضل الهندي في كشف اللثام: الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ١٤ .

(٦) قواعد الاحكام: الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ٣ .

(٧) ارشاد الاذهان: الطهارة/ في اقسامها ج ١ ص ٢٢١ .

(٨) تحرير الاحكام: الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ٤ .

(٩) كذا في المعتمدة والمطبوعة دون بقية النسخ، ولعل الأولى بملاحظة السياق حذفها، فلا حظ .

لعموم ما دلّ على بدليّته عن الماء بالنسبة للطهّارتين، كقوله (عليه السلام): «... إنّ التيمم أحد الطهورين» ^(١)، وفي آخر: «إنّ الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً» ^(٢)، وفي ثالث: «... هو بمنزلة الماء» ^(٣)، إلى غير ذلك. وهو الموافق أيضاً لما يأتي في باب التيمم من إطلاق كثير منهم أنّه يستباح بالترابيّة ما يستباح بالمائيّة.

بل عن المصنّف في المعتمد: «إنّه يجوز التيمم لكلّ من وجب عليه الغسل إذا عدم الماء، وكذا كلّ من وجب عليه الوضوء، وهو إجماع أهل الاسلام، إلّا ما حكي عن عمرو ابن مسعود أنّها منعنا الجنب من التيمم» ^(٤).

وقد يستفاد من المنتهى أيضاً نفي الخلاف بيننا عن مشروعيتها لكلّ ما اشترط فيه الطهارة المائيّة؛ إذ قال فيه في باب التيمم: «التيمم مشروع

(١) الحديث عن زرارة: «... قلت لأبي جعفر (عليه السلام): إن أصاب الماء وقد دخل في الصلاة، قال: فليصرف فليتوضّأ ما لم يركع، فإن كان قد ركع فليمض في صلاته، فإنّ التيمم أحد الطهورين».

الكافي: باب الوقت الذي يوجب التيمم ح ٤ ج ٣ ص ٦٣، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٨ ح ٥٤ ج ١ ص ٢٠٠، وسائل الشيعة: باب ٢١ من أبواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٩١.

(٢) من لا يحضره الفقيه: باب التيمم ح ٢٢٤ ج ١ ص ١٠٩، وسائل الشيعة: باب ٢٣ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٩٤.

(٣) الحديث عن حماد بن عثمان، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل لا يجد الماء، يتيمّم لكل صلاة؟ قال: لا، هو بمنزلة الماء».

تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٨ ح ٥٥ ج ١ ص ٢٠٠، الاستبصار: الطهارة/ باب ٩٧ ح ٢ ج ١ ص ١٦٣، وسائل الشيعة: باب ٢٠ من ابواب التيمم ح ٣ ج ٢ ص ٩٩٠.

(٤) المعتمد: الطهارة/ احكام التيمم ج ١ ص ٤٠٧-٤٠٨.

لكلّ ما يشترط الطهارة فيه، ولصلاة الجنّاة استحباباً»^(١) ولم ينقل فيه خلافاً من أحد في الأوّل، نعم نقله في الثاني عن بعض العامة .

وقال فيه أيضاً : « يجوز التيمّم لكل ما يتطهّر له من فريضة ونافلة ومسّ مصحف وقراءة عزائم ودخول مساجد وغيرها، وبه قال عطاء ومكحول والزهري وربيعه ويحيى الأنصاري ومالك والشافعي والثوري وأصحاب الرأي، وقال أبو محرمة : لا يتيمّم إلّا لمكتوبة، وكره الأوزاعي أن يمسّ التيمّم المصحف »^(٢) انتهى . وهو يعطي ما ذكرنا .

ومن ذلك كلّّه يظهر لك أنّه يجب أيضاً بدلاً عن الغسل الواجب للصوم، وإن نفاه في المنتهى^(٣) صريحاً وفي غيره^(٤) ظاهراً، كما عساه تشعر به عبارة المصنّف أيضاً، واختاره في المدارك بعد أن حكى عن جماعة التعبير أنّ التيمّم يجب لما تجب له الطهارتان .

قال : « وهو مشكل ؛ لانتفاء الدليل عليه، والأظهر أنّ التيمّم يبيح كلّ ما تبيحه المائة »^(٥)، واستدلّ عليه بالأخبار المتقدمة، وقال : « فما ثبت توقّفه على مطلق الطهارة من العبادات يجب له التيمّم، وما ثبت توقّفه على نوع خاصّ منها، كالغسل في صوم الجنب مثلاً، فالأظهر عدم وجوب التيمّم له مع تعدّره؛ إذ لا ملازمة بينهما »^(٦) انتهى .

(١) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام التيمم ج ١ ص ١٥٤ .

(٢) المصدر السابق: ص ١٥٦ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) كنهاية الاحكام: الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ٢١ ، وارشاد الاذهان: الطهارة/ في اقسامها ج ١

ص ٢٢١ .

(٥) مدارك الاحكام: الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ٢٣ .

(٦) المصدر السابق: ص ٢٤ .

وأنت خير بما فيه بعد الغض عن ظهور الاضطراب والتناقض في كلامه؛ لما عرفت من أن المستفاد من الأدلة أن واجد التراب كواجد الماء بالنسبة إلى ذلك، ومن العجيب ذكره لتلك الأخبار التي منها أنه بمنزلة الماء، مع صدور هذا التفصيل منه، ومن المعلوم أن المتبادر من كل ما علق على الغسل أو الوضوء إرادة التعليق على الطهارة.

فظهر حينئذ أن الأولى أن التيمم يجب لكل ما تجب له المائبة من الغايات، كما تعطيه عبارة المبسوط^(١) والدروس^(٢) وجامع المقاصد^(٣) وغيرها^(٤).

﴿و﴾ يجب أيضاً ﴿ل﴾ للجنب في أحد المسجدين ليخرج به ﴿ك﴾ كما أشبعنا به الكلام في باب الجنابة، فلاحظ وتأمل.

﴿والمندوب ما عداه﴾

من الغايات التي تندب فيها الطهارة المائبة، وضوء كانت أو غسلًا، سواء كانت شرطاً في صحتها كالنافلة مثلاً أو لا.

وظاهر أن المراد المندوب أصالة وإلا فتي وجبت بالعارض وجب لها التيمم حينئذ، فلا تدل العبارة حينئذ على عدم وجوب التيمم عند وجوب ما لا يستباح إلا بالطهارة، فلا منافاة بينها وبين ما سيأتي من أنه يستباح به

(١) المبسوط: الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٤.

(٢) الدروس: الطهارة / المقدمة ص ١.

(٣) جامع المقاصد: الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٧٨.

(٤) كذكرى الشيعة: الطهارة / في المستعمل له ص ٢٥، ومفاتيح الشرائع: الصلاة / مفتاح ٦٤

كلّ ما يستباح بالمائية، نعم قد سمعت سابقاً أنّ ظاهرها يقضي بعدم الوجوب لما هو واجب أصلي غير الصلاة، وقد مضى بما فيه .

وعن فخر الاسلام في شرح الارشاد: «إنّهُ لا يبيح التيمم من الأكبر إلا الصلاة والخروج من المسجدين»^(١) ناسباً له فيه إلى والده. وعنه في الايضاح^(٢) أنّه استثنى من كلفة الاستباحت به ما يستباح بالغسل الجنب لدخول المسجدين، واللبث في المساجد، ومسّ كتابة القرآن. وهو ضعيف مخالف للعمومات المتقدمة وغيرها .

نعم إنّها يشكل الحال في قيام التيمم مقام الماء في غير رفع الحدث أو الإباحة، كالأغسال المندوبة ووضوء الجنب والحائض ونحوهما، بل وكذا الوضوءات التي لم يقصد فيها ذلك وإن كان لو اتفق معها لرفعته، كال تجديد والوضوء من الأسباب المندوبة كالذي والقيء والرعاف ونحوها . ولم نجد للأصحاب كلاماً منقحاً في ذلك ، بل قد يظهر من مطاوي كلماتهم المنع، كما يشعر به نصّ التحرير^(٣) والمنتهى^(٤) وجامع المقاصد^(٥) وغيرها^(٦) في باب الحيض على عدم قيام التيمم مقام وضوئها للذكر.

وقال في جامع المقاصد في المقام: «وهل يستحبّ التيمم في كلّ موضع يستحبّ فيه الوضوء والغسل ؟ لإشكال في استحبابه إذا كان المبدل رافعاً

(١) شرح الارشاد: الطهارة/ في التيمم ذيل قول المصنف: «ويستباح به كل ما يستباح بالمائية» ص ٣٣ (مخطوط) .

(٢) ايضاح الفوائد: الطهارة/ في التيمم ج ١ ص ٦٦-٦٧ .

(٣) تحرير الاحكام: الطهارة/ احكام الحيض ج ١ ص ١٥ .

(٤) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام الحيض ج ١ ص ١١٥ .

(٥) جامع المقاصد: الطهارة/ احكام الحيض ج ١ ص ٣٢٩ .

(٦) ككشف اللثام: الطهارة/ احكام الحيض ج ١ ص ٦٧ .

أو مبيحاً، وإنما الإشكال فيما سوى ذلك . والحقّ أنّ ماورد النصّ به أو ذكره من يوثق به من الأصحاب، كالتيّم بدلاً من وضوء الحائض للذكر يصار إليه، وماعده على المنع حتّى يثبت بدليل»^(١) .

وفي المدارك : «وهل يستحبّ التيمّم بدلاً عن الغسل المستحبّ مع تعذره؟ فيه وجهان، أظهرهما العدم وإن قلنا: إنّ رافع؛ لعدم النصّ، وجزم جدّي (قدّس سرّه) بالاستحباب على هذا التقدير، وهو مشكل»^(٢) انتهى .
وحكى في كشف اللثام^(٣) عن المبسوط^(٤) بدليّته عن الغسل للإحرام .

وكيف كان، فلعلّ الأقوى الاستحباب أيضاً، أخذاً بما دلّ من تنزيل التراب منزلة الماء، وأنّه يكفيك عشر سنين^(٥)، وغير ذلك . اللهم إلّا أن يدعى أنّ المنساق منها إرادة الطهارة دون غيرها، سيّما مع عدم العموم اللغوي في شيء منها، وفيه منع، فتأمل جيّداً .

(١) جامع المقاصد: الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ٧٩ .

(٢) مدارك الاحكام: الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ٢٤ .

(٣) كشف اللثام: الحجج/ مقدمات الاحرام ج ١ ص ٣١٢ .

(٤) المبسوط: الحجج / كيفية الاحرام ج ١ ص ٣١٤ .

(٥) كالخبر الذي رواه السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن آبائه ، عن أبي ذر (رضي الله عنه) أنّه أتى النبي (صلى الله عليه وآله) فقال: يا رسول الله هلكت ، جامعت على غير ماء ، قال: فأمر النبي (صلى الله عليه وآله) بمحمل فاستترت به وبماء ، فاغتسلت أنا وهي ، ثم قال: يا أبا ذر يكفيك الصعيد عشر سنين » .

من لا يخضره الفقيه: باب التيمّم ح ٢٢٢ ج ١ ص ١٠٨ ، تهذيب الاحكام:

الطهارة/ باب ٨ ح ٣٥ ج ١ ص ١٩٤ ، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب التيمّم ح ١٢ ج ٢

﴿وقد تجب الطهارة بنذر وشبهه﴾ من العهد واليمين وغيرهما، بعد فرض وجود شرائط كلّ منها، كالرجحان في المنذور مثلاً، فلو نذر طهارة غير مشروعة كالوضوء مع غسل الجنابة مثلاً، وكالتيمم الذي هو بدل عن المائيّة مع القدرة عليها، لم ينعقد قطعاً حتّى لو قلنا بانعقاد النذر على المباح؛ لمكان التشريع المحرّم، فلا إباحة. اللّهم إلّا أن يريد مجرد فعل الصورة، فيصحّ حينئذٍ وتلزمه الكفّارة مع المخالفة.

ثمّ إنّّه إن كان متعلّق النذر مطلق الطهارة رافعة أو مبيحة، من غير تقييد بنوع خاصّ منها كالوضوء أو الغسل مثلاً، اكتفي في حصول الامتثال بما هو مسماهاً شرعاً - بناءً على ثبوت الحقيقة الشرعيّة - أو عرفاً، ما لم يكن هناك فرد متبادر ينصرف إليه الإطلاق، وإلّا التزم به إذا لم يقصد التعميم والشمول.

هذا إن لم نقل بكون لفظ الطهارة مشتركاً لفظيّاً، وإلّا احتمل فساد النذر إلّا إذا قصد عموم الاشتراك. وربّما احتمل الصّحة والرجوع إلى التخيير كالأوّل وإن لم يقصده، لكنّه لا يخلو من إشكال.

ثمّ إن لم يقيدها بوقت خاصّ، كان التكليف بها كسائر التكليفات المطلقة لا تنضيّق إلّا بما تنضيّق به، وإن قيدها فيه فلا إشكال في وجوبها عليه حينئذٍ مع التمكن من الامتثال، ومع عدمه فالأقوى سقوطه عنه في خارجها؛ لانكشاف فساد النذر حينئذٍ.

نعم قد يشكل فيما لو كان في حال يتمكّن من إزالتها، فيكون حينئذٍ مكلفاً بالطهارة، كما لو كان في ذلك الوقت مثلاً متطهراً، وكان يمكنه إزالة تلك الطهارة بأن يحدث مثلاً، فيكون حينئذٍ مكلفاً بالطهارة النذريّة. ومنشأ الإشكال كون ذلك مقدّمة واجب مشروط فلا يجب تحصيلها،

أو مطلق فيجب، ولعلّ الأقوى الأوّل كما عن جماعة^(١)؛ لظهور اشتراط كون متعلّق النذر راجحاً في نفسه وحدّ ذاته، لا أن يصيرَه المكلف كذلك، فلا تشمله حينئذٍ أدلّة الوفاء بالنذر، ولا يجب عليه حينئذٍ إراقة الماء لو كان المنذور التيمّم، ولا إيجاد الجنابة لو كان غسلاً، فتأمّل جيّداً.

ومن ذلك كلّ يظهر لك الحال فيما لو كان متعلّق النذر نوعاً خاصّاً منها، مقيّداً بوقت خاصّ أو لا على حسب ما تقدّم.

وهل يجتزى بنحو الوضوء الصوري كوضوء الجنب والحائض؟ الظاهر ذلك، وربّما احتمل العدم، إمّا لكون لفظ الوضوء مثلاً حقيقة في غيره أو لانصرافه إلى غيره وإن كان حقيقة فيه، وهو لا يخلو من قوّة بالنسبة للوضوء، فتأمّل. نعم لا ينبغي الإشكال في الاجتزاء بالتجديدي.

ولو نذره - أي التجديدي - بخصوصه لكلّ فريضة وجب، وفائدته لزوم الكفّارة بالمخالفة لابطال الصلاة؛ لاستباحتها بالطهارة الأولى.

ولو أعاد الصلاة جماعة لم يبعد عدم وجوب التجديدي، سواء قلنا باستحباب المعادة أو كون الفرض إحداها لا بعينها، مع احتمالها على التقدير الثاني.

ولو أراد قضاء صلاة منسيّة التعيين، وجب ثلاث صلوات أو خمس على الخلاف، لكن هل يكفيّه تجديد واحد، أو يفتقر في كلّ واحدة إلى تجديد؟ وجهان، ينشأن من أنّ الواجب فعله مع الفرائض وهي هنا واحدة وماعداها وسيلة إلى تحصيلها، ومن وجوب كلّ واحدة بعينها فأشبهت الواجبة بالأصالة، والأقوى الأوّل.

(١) منهم: الشهيد الثاني في روض الجنان: الطهارة/ في اقسامها ص ٢٠.

ولونسي صلاتين من يوم وأوجبنا الخمس، قال في نهاية الإحكام على ما حكاها عنها في كاشف اللثام^(١) - مع فرض المسألة في نذر تعدد التيمم لكل صلاة -: «احتمل تعدد التيمم لكل صلاة والاقتصار على تيممين تجديديّين وزاد في عدد الصلاة، فيصلّي بالتيمم الأوّل الفجر والظهرين والمغرب، وبالثاني الظهرين والعشاءين، فيخرج عن العهدة؛ لأنّه صلّى الظهر والعصر والمغرب مرّتين بتيممين، فإن كانت الفائتتان من هذه الثلاثة فقد تأدّت كلّ واحدة بتيمم، وإن كانت الفائتتان الفجر والعشاء فقد أدّى الفجر بالتيمم الأوّل والعشاء بالثاني، وإن كانت إحداها من الثلاث والأخرى من الأخيرتين فكذلك» .

إلى أن قال: «والضابط أن يزيد في عدد المنسي فيه عدداً لا ينقص عمّا يبقى من المنسي فيه بعد إسقاط المنسي، وينقسم المجموع صحيحاً على المنسي كالمثال، فإنّ المنسي صلاتان والمنسي فيه خمس زيد عليه ثلاثة؛ لأنّها لا تنقص عمّا يبقى من الخمسة بعد إسقاط الاثنين بل تساويه، والمجموع هو ثمانية ينقسم على الاثنين على صحّة» .

إلى أن قال: «لكن يشترط في خروجه عن العهدة بالعدد المذكور أن يترك في كلّ مرّة ما ابتدئ به في المرّة التي قبلها، ويأتي في المرّة الأخيرة بما بقي من الصلاة، فلو صلّى في المثال بالتيمم الأوّل الظهرين والعشاءين، وبالثاني الغداة والظهرين والمغرب، فقد أخلّ بالشرط؛ إذ لم يترك في المرّة الثانية ما ابتدأ به في المرّة الأولى، وإنّما ترك ما ختم به في المرّة الأولى، فيجوز أن يكون ما عليه الظهر^(٢) أو المغرب مع العشاء، فبالتيمم الأوّل

(١) كشف اللثام: الطهارة/ في أنواعها ج ١ ص ١٦ .

(٢) في المصدر: الظهر والعصر.

صَحَّتْ تلك الصلاة، ولم يَصَحَّ العشاء بالتيَمِّم، وبالثاني لم يَصَلِّ العشاء، فلو صَلَّى العشاء بالتيَمِّم الثاني خرج عن العهدة»^(١). ثم أَطْنَبَ في صور أُخْرٍ أَعْرَضْنَا عَنْهَا؛ إِذْ يَكْفِي في تَشْجِيزِ الذَّهْنِ مِنْهَا ذَلِكَ، لَكِنَّهُ لَعَلَّهُ لَا يَخْلُو دَعْوَى مَشْرُوعِيَّةِ زِيَادَةِ الصَّلَوَاتِ كَمَا ذَكَرَ مَحَافِظَةٌ عَلَى التَّجْدِيدِ الْمَنْذُورِ مِنْ تَأْمُلٍ وَنَظَرٍ بَلْ وَمَنْعٍ، بَلِ الْمَتَّجِهَ حِينَئِذٍ تَجْدِيدِ التَّيَمِّمِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْخَمْسِ؛ إِذْ كَمَا أَنَّ الصَّلَاتَيْنِ مُتَرَدَّدَتَانِ فِي الْخَمْسِ فَكَذَا التَّيَمِّمَانِ، وَمَعَ فَرَضِ عَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنْ ذَلِكَ يَسْقُطُ الْمُتَعَذِّرُ، فَتَأْمُلُ جَيِّدًا.

﴿وهذا الكتاب﴾ وما ألحق به من البحث في النجاسات، بعد أن ذكرنا البحث عن ماهية الطهارة ﴿يعتمد على أربعة أركان﴾ وركن الشيء جانبه الأقوى، أو ما يتقوم به ذلك الشيء. وإنما كان الاعتماد على أربعة؛ لأنَّ الطهارة إمَّا أَنْ تَكُونَ اخْتِيَارِيَّةً أَوْ اضْطِرَّارِيَّةً، فَجَعَلَ الْبَحْثُ فِي كُلِّ مِنْهَا رَكْنًا، وَلَمَّا كَانَ مَا تَحْصُلُ بِهِ الْأُولَى مَعْرُضًا لِأَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ جَعَلَهُ أَيْضًا رَكْنًا، بِخِلَافِ مَا تَحْصُلُ بِهِ الثَّانِيَّةُ، وَإِذْ لَمْ يَدْخُلِ الْبَحْثُ فِي النِّجَاسَاتِ وَأَحْكَامِهَا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ جَعَلَهُ رَكْنًا أَيْضًا، وَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ كَوْنُ الْبَحْثِ عَنْهُ اسْتِطْرَادًا.

والحاصل: أَنَّ الْفَقِيهَ يَبْحَثُ فِي الطَّهَارَةِ عَنْ أُمُورٍ خَمْسَةٍ: الْأَوَّلُ: مَاهِيَّةُ الطَّهَارَةِ، الثَّانِي: فِي أَقْسَامِهَا، الثَّالِثُ: مَا تَفْعَلُ بِهِ، الرَّابِعُ: مَا يَبْطِلُهَا، الْخَامِسُ: تَوَابِعُهَا، وَلَمَّا قَدَّمَ الْمُصَنِّفُ الْبَحْثَ عَنِ الْأَوَّلِ، بَقِيَتْ أَرْبَعَةٌ أُدْرِجُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ وَأُورِدَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَرْكَانٍ، فَقَالَ:

(١) نهاية الاحكام: الطهارة / فيما يباح به التيمم ج ١ ص ٢١٣ .

الركن ﴿الأوّل﴾

﴿في المياه﴾

جمع ماء، وهو وأمواه دليل إبدال الهمزة عن الهاء، وجمعه باعتبار ما تسمعه من أقسامه المختلفة بالأحكام ﴿وفيه أطراف﴾ وقطع من الكلام.

﴿الأول : في الماء المطلق﴾

والظاهر استغناؤه عن التعريف، كما في سائر الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة، بل هو أولى منها، فيدور الحكم مدار صدق اسمه وعدم صحته سلبه، فمن هنا كان التعريف الواقع من الأصحاب على نحو التعاريف اللغوية من إبدال لفظ مجهول بآخر معلوم، بل كان الأولى تركه؛ لأنه لا لفظ أوضح من لفظ الماء.

نعم لما كان امتياز المطلق عن المضاف بالإطلاق والإضافة أراد التنبيه على ذلك، فقال: ﴿وهو كل ما يستحق﴾ عرفاً ﴿إطلاق اسم الماء عليه من غير إضافة﴾ وقيد، ووقع بعض الأفراد منه مضافة كماء البحر وماء البئر لا تنافي استحقاق الإطلاق بدونها، بخلاف غيرها، فلا معنى للإيراد على هذا ونحوه بوقوع لفظ «كل» فيه واشتماله على المعروف ونحو ذلك؛ لما عرفت أنه ليس تعريفاً حقيقياً. وإنما لم يعرفوه بتعريفه الحقيقي لأنه لا غرض يتعلّق للفقهاء بذلك؛ لاختصار غرضه بالحكم الشرعي الدائر مدار صدق الاسم عرفاً.

وربما زاد بعضهم^(١) على ما ذكره المصنّف «ويمتنع سلبه عنه» وكأنّه

(١) كالعلامة في القواعد: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤، والنهاية: الطهارة/ في المطلق ج ١

مستغنى عنه. واحتمال القول: إنه ذكره لأنه قد يطلق لفظ الماء مطلقاً على المضاف في حال الحمل، فيقال لماء الورد ونحوه: إنه ماء، لكنّه يصحّ سلبه عنه. فيه: أنّ هذا الإطلاق بدون قرينة ممنوع، ومعها خروج عن البحث، فإنّ المراد بالإضافة والقيّد ونحو ذلك الواقعة في كلامهم عدم الاحتياج إلى قرينة موجودة أو مقدّرة، فتأمل .

وليُعلم أنّه لا ينافي دوران الحكم مدار الصدق وقوع الاشتباه في بعض المقامات، فإنّه قد يصدق لفظ الماء على ما ليس بماء في الواقع لو علم بحاله، بل هو بول مثلاً، كما في سائر الموضوعات .

ولو شكّ في الصدق، فإنّ كان لعروض عارض جرى عليه حكم معلوم الصدق، بناءً على صحّة استصحاب الموضوع فيه وفي نظائره من الألفاظ العرفيّة، وإلاّ جاز شربه وسائر استعماله في كلّ ما لم يشترط فيه المائيّة، أمّا ما كان كذلك كإزالة الخبث أو الحدث فلا؛ للأصل في المقامين .

﴿وكلّه﴾ سواء نبع من الأرض أو نزل من السماء أو أذيب من ثلج، مع بقاءه على أصل خلقته، من دون عارض يعرض له من نجاسة أو استعمال على بعض الأقوال ﴿طاهر مزيل للحدث والخبث﴾ كتاباً^(١) وسنة^(٢) كادت تكون متواترة، واجماعاً محصّلاً ومنقولاً^(٣) نقلاً مستفيضاً بل متواتراً.

ص ٢٢٥ ، والشهيد في الذكرى: الطهارة/ في المستعمل الاختياري ص ٧ ، والبيان: الطهارة/ في المطلق ص ٤٣ ، والمقداد في التنقيح الرائع: الطهارة/ في المياه ج ١ ص ٣٤ .

(١) كما سيأتي في ص ١٦٨ .

(٢) كما سيأتي في ص ١٦٩، وراجع الكافي: باب طهور الماء ج ٣ ص ١، وتهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٠ ح ٦١- ج ١ ص ٢١٥-٢١٦، ووسائل الشيعة: باب ٢١ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ٩٩ و ١٠١ .

(٣) نقله المصنف في المعتبر: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٣٧ ، والعلامة في المنتهى:

فما عن سعيد بن المسيّب^(١) من عدم جواز الوضوء بماء البحر، وما عن عبد الله بن عمر^(٢) من أنّ التيمّم أحبّ إليه، لا يلتفت إليه، على أنّ الثاني غير متحقّق الخلاف، بل لا يبعد أن يكون الأوّل قد أنكر ضروريّاً من ضروريّات الدين .

والمراد بالحدث إمّا نفس الأمور المؤثّرة الموجبة لفعل الطهارة، ويراد حينئذٍ بالإزالة له الإزالة لحكمه، وإمّا الأثر الحاصل منها. والمراد بالخبث النجاسة. والفرق بينهما أنّ الأوّل محتاج رفعه إلى النية دون الثاني. وربّما فرق بأنّ الأوّل لا يدرك بالحس والثاني ما يدرك .

وكيف كان، فمما يدلّ على كون الماء مزيلاً للحدث والخبث من الكتاب قوله تعالى: « وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا »^(٣)؛ فإنّ المراد من الطهور هنا المطهر، فيوافق قوله تعالى: « وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ »^(٤) .

وقد وقع استعمال طهور في هذا المعنى في جملة من الأخبار المعتمدة، كقوله (صلى الله عليه وآله): « ... جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأتيا رجل من أمّتي أراد الصلاة، فلم يجد ماءً ووجد الأرض، لقد جعلت له مسجداً وطهوراً ... »^(٥) .

الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٤ ، والتذكرة: الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٢ ، والسبزواري في ذخيرة المعاد: الطهارة / ما تحصل به ص ١١٤ .

(١) المجموع: ج ١ ص ٩١ .

(٢) البحر الرائق: ج ١ ص ٦٦ .

(٣) سورة الفرقان: الآية ٤٨ .

(٤) سورة الانفال: الآية ١١ .

(٥) الخصال: باب الاربعة ح ١٥ ص ٢٠١ ، وسائل الشيعة: باب ٧ من ابواب التيمّم ح ٣ ج ٢

و « طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبعاً »^(١) و « التراب طهور المسلم »^(٢) و « التوبة طهور للمذنب »^(٣) ، و « النورة طهور »^(٤) ، و « النورة نشرة وطهور للجسد »^(٥) ، و « ... اطل ، فإنه طهور »^(٦) ، و « غسل الثياب يذهب الهمّ والحزن وهو طهور للصلاة ... »^(٧) وقوله (عليه السلام) وقد سئل عن الوضوء بماء البحر: « هو الطهور ماؤه الحلّ ميتته »^(٨) .

وقال الصادق (عليه السلام) : « كان بنو اسرائيل إذا أصابهم قطرة من بول قرضوا لحومهم بالمقاريض ، وقد وسّع الله عليكم بما بين السماء والأرض ، وجعل لكم الماء طهوراً ، فانظروا كيف تكونون »^(٩) إلى غير ذلك .

ص ٩٧٠ ، سنن أبي داود: باب الوضوء بسؤر الكلب ح ٧١ ج ١ ص ١٩ .

(١) صحيح مسلم: باب ٢٧ ح ٩١ و ٩٢ ج ١ ص ٢٣٤ .

(٢) سنن الترمذي: باب ٩٢ ح ١٢٤ ج ١ ص ٢١١ ، وفيه: « الصعيد » بدل « التراب » .

(٣) لم نعر على هذا النص فيما توفر بأيدينا من كتب الخاصة والعامة ، نعم نقله العلامة بحر العلوم في المصابيح: الطهارة/ المقدمة ص ٨ (مخطوط) .

(٤) الكافي: باب النورة ح ١ ج ٦ ص ٥٠٥ ، من لا يحضره الفقيه: باب غسل يوم الجمعة ح ٢٥٤

ج ١ ص ١١٩ ، وسائل الشيعة: باب ٢٨ من ابواب آداب الحمام ح ١ ج ١ ص ٣٨٦ .

(٥) الكافي: باب النورة ح ٧ ج ٦ ص ٥٠٦ ، الخصال: باب الواحد الى المائة ح ١٠ ص ٦١١ ،

وسائل الشيعة: باب ٢٨ من ابواب آداب الحمام ح ٣ ج ١ ص ٣٨٧ .

(٦) الكافي: باب الحمام ح ٩ ج ٦ ص ٤٩٨ ، وسائل الشيعة: باب ٣٢ من ابواب آداب الحمام

ح ٣ ج ١ ص ٣٨٩ .

(٧) وسائل الشيعة: باب ٢٢ من ابواب احكام الملابس ح ١١ ج ٣ ص ٣٦٦ .

(٨) وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب الماء المطلق ح ٤ ج ١ ص ١٠٢ .

(٩) من لا يحضره الفقيه: باب المياه وطهرها ح ١٣ ج ١ ص ١٠ ، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب

١٥ ح ٢٧ ج ١ ص ٣٥٦ ، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الماء المطلق ح ٤ ج ١ ص ١٠٠ ،

وقد يكون منه قوله: «عذاب الثنايا ريقهنّ طهور»^(١)، فإنه أنسب من الطاهر فقط، وكذلك قوله تعالى: «وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوراً»^(٢)، بمعنى المنظف؛ لأنه ينظف عما أكل، فيخرج عن جلده رشحاً على ما قيل^(٣)، أو لأنه يطهر شاربه عن الميل إلى غير الحسنات، أو الالتفات إلى ما سوى الحق تعالى، بل في الذخيرة: «إنه قيل: قد روي مثل ذلك عن الصادق^(٤) (عليه السلام)»^(٥).

فظهر أنّ من أنكر استعمال طهور بهذا المعنى مكابر، وكيف! وقد نسبته الشيخ في التهذيب^(٦) إلى لغة العرب، وأنهم لا يفرقون بين قول القائل: ماء طهور، وماء مطهر. وفي الخلاف: «عندنا أنّ الطهور هو المطهر للحدث والنجاسة»^(٧) واختاره في المعبر^(٨)، ونقله عن الشيخ وعلم الهدى في المصباح، وهو المنقول عن الترمذي من أكابر أهل اللغة، قال: «إنّ الطهور بالفتح من الأسماء المتعدية، وهو المطهر غيره»^(٩).

وفيها: «وسع الله عليكم بأوسع ما».

(١) صدر البيت: «إلى رجح الاكفال هيف خصوصها» كما نقله في لسان العرب: ج ٢ ص ٤٤٥ مادة (رجح) ولم يسمّ قائله.

(٢) سورة الانسان: الآية ٢١.

(٣) مجمع البيان: ذيل آية ٢١ من سورة الانسان ج ١٠ ص ٤١١، ذخيرة المعاد: الطهارة/ ما تحصل به ص ١١٤.

(٤) مجمع البيان: ذيل آية ٢١ من سورة الانسان ج ١٠ ص ٤١١-٤١٢.

(٥) ذخيرة المعاد: الطهارة/ ما تحصل به ص ١١٤.

(٦) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٠ ج ١ ص ٢١٤.

(٧) الخلاف: الطهارة/ مسألة ١ ج ١ ص ٤٩.

(٨) المعبر: الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ٣٥.

(٩) نقله عنه المصنف في المعبر: المقدمة ج ١ ص ٣٥.

وهو ظاهر التذكرة^(١) والمنتهى^(٢) وصريح الذكرى^(٣)، ونسبه المقداد^(٤) إلى أصحابنا والشافعية، وهو المنقول عن التبيان^(٥) ومجمع البيان^(٦) والمسالك الجوادية^(٧)؛ لقولهم: «ماء طهور أي طاهر مطهر مزيل للأحداث والنجاسات».

وعن نهاية ابن الأثير: «إنَّ الطهور في الفقه: هو الذي يرفع الحدث ويزيل النجس؛ لأنَّ فعولاً من أبنية المبالغة، فكأنَّه تناهى في الطهارة». قال: «ومنه حديث ماء البحر...»^(٨) إلى آخره.

وعن المصباح المنير قال: «وطهور قيل: هي مبالغة وأَنَّهُ بمعنى طاهر، والأكثر أَنَّهُ لوصف زائد، قال ابن فارس: الطهور: هو الطاهر في نفسه المطهَّر لغيره، وقال الأزهري: الطهور في اللغة: هو الطاهر المطهَّر، وقوله (عليه السلام): هو الطهور ماؤه أي هو الطاهر المطهَّر، قاله ابن الأثير»^(٩).

وفي القاموس: «الطهور: المصدر واسم ما يطهِّره، أو الطاهر المطهَّر»^(١٠) انتهى.

(١) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ٢.

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٤.

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ٧.

(٤) كنز العرفان: الطهارة/ ذيل الآية السادسة ج ١ ص ٣٧.

(٥) التبيان: ذيل آية ٤٨ من سورة الفرقان ج ٧ ص ٤٣٨.

(٦) مجمع البيان: ذيل آية ٤٨ من سورة الفرقان ج ٧ ص ١٧٣.

(٧) مسالك الافهام (للكاظمي): الطهارة/ ذيل الآية السادسة ج ١ ص ٨٩.

(٨) النهاية: ج ٣ ص ١٤٧ مادة (طهر).

(٩) المصباح المنير: ص ٥١٨ مادة (طهر). (١٠) القاموس المحيط: ج ٢ ص ٧٩ مادة (طهر).

وعن الزمخشري^(١) أنه حكاه عن أحمد بن يحيى، وعن المغرب^(٢) أنه حكاه عن تغلب.

وفي المصاييح للسيد المهدي: «إِنَّ المشهور بين المفسرين وأصحاب الحديث والفقهاء وأئمة اللغة أنه بمعنى المطهر، أو الطاهر المطهر»^(٣) انتهى.

فظهر لك من جميع ما ذكرنا أنه لا ينبغي الشك في استعمال طهور في ذلك، فما نقل عن أبي حنيفة والأصم وأصحاب الرأي^(٤) من إنكار ذلك، وجعله بمعنى الطاهر لا غير، مستدلّين بأن فاعول الذي للمبالغة لا يكون متعدياً، وبوروده لهذا المعنى، كما في قول الشاعر: «ريقهنّ طهور»^(٥)، وقوله تعالى: «وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوراً»، غير صحيح لما عرفت، على أن ذلك لا ينافي ما ذكرنا أيضاً؛ إذ كما أن استعماله بمعنى فاعل على تقدير تسليمه غير مطرد؛ فإنه لا يقال: ثوب طهور وخشب طهور ونحو ذلك، فكذا ما نحن فيه، فتأمل.

نعم قد يقال: إنه توقيفي لا يقتضيه القياس، من جهة أن فاعول الذي هو للمبالغة لا يكون متعدياً واسم الفاعل منه غير متعدي، ولا ريب أن «طاهر» لا يتعدى. ومن هنا اعترف في المعتبر^(٦) وكنز العرفان^(٧) أن

(١) الكشف: ذيل آية ٤٨ من سورة الفرقان ج ٣ ص ٢٨٤.

(٢) المغرب: ج ٢ ص ٢٩ مادة (طهر).

(٣) المصاييح في الفقه: الطهارة / المقدمة ص ٧ (مخطوط).

(٤) المجموع: ج ١ ص ٨٤، احكام القرآن (للقرطبي) ج ١٣ ص ٣٩.

(٥) تقدم في ص ١٧٠.

(٦) المعتبر: الطهارة / المقدمة ج ١ ص ٣٦.

(٧) كنز العرفان: الطهارة / ذيل الآية السادسة ج ١ ص ٣٨.

كلام أبي حنيفة موافق لمقتضى القياس اللغوي غير موافق لمقتضى الاستعمال، لما عرفت .

وما في التهذيب بعد أن أورد الدليل لأبي حنيفة من أنه لا يكون فعول متعدياً والفاعل منه غير متعدّ، قال: «إنّه غلط؛ لأنّا وجدنا كثيراً ما يعتبرون في أسماء المبالغة التعدية وإن كان اسم الفاعل منه غير متعدّ، ألا ترى إلى قول الشاعر:

حتى شأها قليل موهناً عمل * باتت طراباً وبات الليل لم ينم^(١)
تعدى قليل إلى موهناً، وكان اسم الفاعل منه غير متعدّ، وهذا كثير في كلام العرب»^(٢) انتهى .

ولعلّه لا ينافي ما ذكرنا؛ لكون مثل ذلك بعد تسليم أنّه ممّا نحن فيه لا يثبت أنّه قياسي، وكيف؟ وهو من المعلوم أنّ فعولاً للمبالغة في مادة فاعل، فهو تابع له .

نعم هنا مسلك آخر لإفادته التطهير لا من جهة الوضع اللغوي، فيقال: إنّهُ لَمّا كان مثل ذلك موضوعاً للمبالغة الحاصلة من التكرار كضروب، فإنّه لا يقال إلّا بعد حصول التكرار، وكانت صفة الطهارة الشرعيّة غير قابلة للزيادة والنقيصة، كان معنى المبالغة منصرفاً إلى المطهّرة، حتّى يكون لها وجه مناسب .

وقد ارتكب هذا الطريق جماعة، بل ربّما أضافوه إلى النقل عن اللغة، وليس هذا من باب إثبات اللغة بالاستدلال، بل هو إثبات المراد باللفظ

(١) لم يسمّ قائله كما في جامع الشواهد: ج ١ ص ٣٩١ .

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٠ ج ١ ص ٢١٥ .

بواسطة الفهم العرفي، من قبيل حمل اللفظ على أقرب المجازات بعد تعذر الحقيقة.

قال الزنجشيري على ما نقل عنه في الكشف: « طهوراً أي بليغاً في طهارته، وعن أحمد بن يحيى: هو ما كان طاهراً في نفسه مطهراً لغيره، فإن كان ما قاله شرحاً لبلاغته في الطهارة كان سديداً، ويعضده قوله تعالى: (وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ)، وإلا فليس فعول من التفعيل في شيء »^(١) انتهى .

وقال في المغرب على ما نقل عنه: « وما حكي عن تغلب أن الطهور ما كان طاهراً في نفسه مطهراً لغيره، إن كان مراده بيان^(٢) لنهايته في الطهارة فصواب حسن، وإلا فليس فعول من التفعيل في شيء، وقياس هذا على ما هو مشتق من الأفعال المتعدية كقطع ومنوع غير سديد »^(٣) انتهى .
وعن الطراز: « إن فعولاً ليس من التفعيل في شيء، وقياسه على ما هو مشتق من الأفعال المتعدية كمنوع وقطوع غير سديد، إلا أن يكون المراد بذلك بيان كونه بليغاً في الطهارة، فهو حسن صواب؛ إذ كانت الطهارة بنفسها غير قابلة للزيادة، فرجع الزيادة إلى انضمام التطهير، لا أن اللازم قد صار متعدياً »^(٤) انتهى .

قال السيد المهدي في المصابيح: « فهؤلاء وهم عمدة القائلين بخروج

(١) الكشف: ذيل آية ٤٨ من سورة الفرقان ج ٣ ص ٢٨٤ .

(٢) كذا في المخطوطات ، وفي المصدر: « زيادة بيان ... » ، وعلى ما ذكره المصنف الصحيح إتما أن يقال: « بياناً لنهايته » أو « بيانَ نهايته » .

(٣) المغرب: ج ٢ ص ٢٩ مادة (طهر) .

(٤) نقله عنه في المصابيح في الفقه: الطهارة / المقدمة ص ٨ (مخطوط) .

التطهير عن معنى الطهور، اعترفوا بدلالته عليه بالضرورة من جهة المبالغة، ولعلّ غيرهم لا يمنع ذلك، فإنّ الدلالة بهذا الوجه ليس لدخوله في الموضوع له، فلا ينافي القول بخروجه عنه»^(١) انتهى.

قلت: قد يظهر بعد التأمل في كلام هؤلاء أنّ مرادهم بعد معرفة كون الماء بهذا الوصف الذي لم يخالف فيه أحد من المسلمين، بل هو من جملة ضروريّات الدين، يحمل لفظ الطهور المراد منه المبالغة عليه بعد تعذّر المعنى الحقيقي، لا أنّه لو لم يعلم كون الماء بهذا الحال وأطلق لفظ الطهور عليه مع عدم تسليم كونه بمعنى المطهّر يستفاد منه ذلك من جهة المبالغة التي لا تصحّ بدونه، والمفيد تسليمه إنّما هو الثاني لا الأوّل، فتأمل جيّداً.

وربّما ظهر من شيخ الطائفة في التهذيب والخلاف الاستدلال بهذا الطريق، قال في الأوّل: «والطهور هو المطهّر في لغة العرب، فيجب أن يعتبر كلّ ما يقع عليه الماء بأنّه طاهر مطهّر، إلّا ما قام الدليل عليه على تغيّر حكمه، وليس لأحد أن يقول: إنّ الطهور لا يفيد في لغة العرب كونه مطهّراً؛ لأنّ هذا خلاف على أهل اللغة.

فإن قال قائل: كيف يكون الطهور هو المطهّر واسم الفاعل منه غير متعدّ، وكلّ فاعول ورد في كلام العرب متعدّياً لم يكن متعدّياً إلّا وفاعله متعدّ؟ قيل له: هذا كلام من لم يفهم معاني الألفاظ العربيّة، وذلك أنّه لا خلاف بين أحد من أهل النحو أنّ فاعولاً موضوعاً للمبالغة وتكرّر الصفة»^(٢) وعدم حصول المبالغة على ذلك الوجه لا يستلزم عدم حصولها

(١) المصدر السابق.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٠ ج ١ ص ٢١٤، وفيه: «فيجب ان يعتبر كما يقع

عليه».

بوجه آخر، وهو هنا باعتبار كونه مطهراً، ثم ذكر المنع المتقدم الذي نقلناه عنه سابقاً^(١).

وقال في الخلاف: «عندنا أنَّ الطهور هو المطهر المزبل للحدث والنجاسة، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة والأصم: الطهور والطاهر بمعنى واحد. دليلنا: هو أنَّ هذه اللفظة وضعت للمبالغة، والمبالغة لا تكون إلَّا فيما يتكرّر فيه الشيء الذي اشتق الاسم منه، ألا ترى أنهم يقولون: فلان ضارب إذا ضرب ضربة واحدة، ولا يقال: ضروب إلّا بعد أن يتكرّر منه الضرب، وإذا كان كونه طاهراً ممّا لا يتكرّر ولا يتزايد، فينبغي كون طاهراً طهوراً لما لا يتزايد^(٢)، والذي يتصوّر التزايد فيه أن يكون - مع كونه طاهراً - مطهراً مزيداً للحدث والنجاسة، وهو الذي نريده ...»^(٣) إلى آخره، انتهى.

وربما أورد عليه بعض المتأخرين^(٤) بأنّ هذا إثبات للغة بالاستدلال، وهو غير جائز، وقد يظهر من بعض هؤلاء إنكار استعمال طهور وصفاً، نعم سلّم استعماله في اسم الآلة أي لما يتطهر به، كالوضوء لما يتوضأ به والسحور وغير ذلك.

وفيه: أنّه قد يكون مراد الشيخ التأييد بذلك، وإلّا فالمعتمد ما نقله أولاً عن أهل اللغة، وإن كان ظاهر قوله في الخلاف: «دليلنا ...» إلى آخره ينافي ذلك، أو يكون مراده ما ذكرناه سابقاً، من الاستناد إلى الفهم العرفي

(١) في ص ١٧٣.

(٢) في المصدر: فينبغي أن يكون كونه طهوراً لما يتزايد.

(٣) الخلاف: الطهارة/ مسألة ١ ج ١ ص ٤٩-٥٠.

(٤) منهم: السيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٢٧.

بعد تعذر المعنى الحقيقي، فتأمل جيداً.

وأما إنكاره مجيء فعول وصفاً فهو كأنه مخالف للمجمع عليه بينهم، وأبو حنيفة وأصحابه لم ينكروا ذلك، بل أنكروا وصفيته بمعنى مطهر، لا أصل الوصفية. ولذلك قال في المصابيح: «إنه لا خلاف في مجيئه وصفاً، وإنما الخلاف في تعيين المراد منه حينئذٍ، فهل الطاهرية أو هي مع المطهرية»^(١).

لا يقال: إن وجه المبالغة غير منحصر في ذلك؛ فإن الطهارة قابلة للزيادة والنقصان، كالوضوء بالآجن والمشمس.

لأننا نقول: إن رفع الحدث معنى واحد لا يختلف، وكراهة استعمال بعض المياه لا يقتضي نقصاً فيها. نعم قد يقال: إنه بناءً على أن المراد بالطهارة المعنى الذي يحصل في نفس المكلف من القرب إلى الله، تكون قابلة للزيادة والنقصان من جهة القرب والأقربية.

وأنت خير أن العمدة في الاستدلال إنما هو النقل والتبادر، لا هذه الوجوه، فتأمل جيداً.

وربما سلك بعضهم^(٢) في استفادة التطهير من لفظ طهور في الآية طريقاً آخر، وهو أن الظاهر من قوله تعالى: «وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً»^(٣) إرادة الطاهر منه؛ لكونه واقعاً في معرض الامتنان المستلزم لذلك؛ فإنه لا امتنان بالنجس، فتعين حينئذٍ طهور لإرادة المطهرية، لاستفادة^(٤) أصل

(١) المصابيح في الفقه: الطهارة / المقدمة ص ٧ (مخطوط).

(٢) كالطباطبائي في المصابيح: الطهارة / المقدمة ص ٨ (مخطوط).

(٣) سورة الفرقان: الآية ٤٨.

(٤) في المطبوعة: «لا استفادة».

الطهارة بدونه .

وهو لا يخلو من وجه، كاحتمال القول: إنه يراد المظهرة منه ولو مجازاً،
بقريته قوله تعالى: « وَنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ »^(١) .
والأولى الاستناد في ذلك إلى ما ذكرناه أولاً من النقل اللغوي
والاستعمال، وتذكر المبالغة واستفادة الطهارة بدونه وقوله تعالى:
« لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ » وغير ذلك مؤيدات له .

وقد يسلك لاستفادة ذلك طريق آخر مغاير للأول كما وقع من
جماعة^(٢) وهو بأن يقال: إن لفظ الطهوريأتي مصدراً، كما عن النهاية^(٣)
والمغرب^(٤) والقاموس^(٥) والطرارز^(٦) وعن الزخشي^(٧) وابن الأثير^(٨)
حكايته عن سيبويه، ومنه قولهم: تطهّرت طهوراً حسناً. وهل هو حينئذٍ
بمعنى التطهّر أو الطهارة؟ احتمالان، عن المغرب^(٩) النصّ على الأول،
كما عن كنز العرفان^(١٠) والكشاف^(١١) التفسير بالثاني، وكذا عن

(١) سورة الانفال: الآية ١١ .

(٢) كالطباطبائي في المصابيح: الطهارة / المقدمة ص ٧ (مخطوط) .

(٣) النهاية: ج ٣ ص ١٤٧ مادة (طهر) .

(٤) المغرب: ج ٢ ص ٢٩ مادة (طهر) .

(٥) القاموس المحيط: ج ٢ ص ٧٩ مادة (طهر) .

(٦) نقله عنه في المصابيح في الفقه: الطهارة / المقدمة ص ٧ (مخطوط) .

(٧) الكشاف: ذيل آية ٤٨ من سورة الفرقان ج ٣ ص ٢٨٤ .

(٨) النهاية: ج ٣ ص ١٤٧ مادة (طهر) .

(٩) المغرب: ج ٢ ص ٢٩ مادة (طهر) .

(١٠) كنز العرفان: الطهارة / ذيل الآية السادسة ج ١ ص ٣٧ .

(١١) الكشاف: ذيل آية ٤٨ من سورة الفرقان ج ٣ ص ٢٨٤ .

الطراز^(١)، وعنه أيضاً^(٢): «إنّه مصدر لتطهّر على غير القياس .
ويأتي اسماً للآلة، فيكون معناه ما يتطهّره كالوضوء والغسل
والفطور، كما نصّ عليه في الصحاح^(٣)، وهو المنقول عن المحيط^(٤)
والأساس^(٥) والكشاف^(٦) والغريبين^(٧) والمغرب^(٨) والنهاية^(٩)
والطراز^(١٠)، وفي الذخيرة: «إنّه قد جاء ظهور لما يتطهّره باتّفاق من وصل
إليّ كلامه من أهل اللغة»^(١١)، وهو بالفتح لا غير، بخلافه مصدراً فإنّه
بالفتح والضّم، وعن النهاية^(١٢) ضبط المصدر بالضّم، ونقل الفتح عن
سيبويه^(١٣).

وكيف كان، فيقال حينئذٍ: أمّا حمّله على المصدر في المقام بناءً على
مجيئه مفتوحاً فممنوع، بناءً على جعله نعتاً للماء إلّا على تأويل، ولعلّ تأويله
بمطهّر حينئذٍ أولى لوجوه: منها موافقة الآية الثانية، وكونه أقرب للفعل الذي

(١) نقله عنه في المصابيح في الفقه: الطهارة/ المقدمة ص ٧ (مخطوط).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الصحاح: ج ٢ ص ٧٢٧ مادة (طهر).

(٤) المحيط في اللغة: ص ١٥٨ باب الهاء والطاء والراء من الصحيح (مخطوط).

(٥) اساس البلاغة: ص ٣٩٩ مادة (طهر).

(٦) الكشاف: ذيل آية ٤٨ من سورة الفرقان ج ٣ ص ٢٨٤.

(٧) نقله عنه في المصابيح في الفقه: الطهارة/ المقدمة ص ٧ (مخطوط).

(٨) المغرب: ج ٢ ص ٢٩ مادة (طهر).

(٩) النهاية: ج ٣ ص ١٤٧ مادة (طهر).

(١٠) نقله عنه في المصابيح في الفقه: الطهارة/ المقدمة ص ٧ (مخطوط).

(١١) ذخيرة المعاد: الطهارة/ ما تحصل به ص ١١٤.

(١٢) النهاية: ج ٣ ص ١٤٧ مادة (طهر).

(١٣) المصدر السابق.

هو مصدر له على بعض الوجوه، بل أولى من ذلك بقاؤه على المصدرية، وجعله منصوباً على معنى اللام، فيوافق التعليل في الآية الثانية، فتأمل جيداً. وأما حمله على الآلة فقد صرح به هنا جماعة كصاحب الصحاح وغيره، وربما استشكله بعضهم ^(١) أنه حينئذ لا يصلح أن يكون نعتاً للفظ الماء؛ لكونه من قبيل الأسماء الجامدة وإن دلّ على المبدأ، إلا على تأويل، كما يلتزم في الجامد المحض، ومن هنا لم يلتفت إليه صاحب الكشف مع اعترافه بأصل المعنى.

ويمكن أن يجاب عن ذلك بحمله على البدلية من لفظ الماء، أو يراد من طهور حينئذ يتطهر؛ للاستغناء عن الموصوف بلفظ ماء، فيكون المعنى وأنزلنا من السماء ماءً يتطهر به، كما عن الهروي فإنه قال: «ماء طهور أي يتطهر به» ^(٢)، أو يراد وأنزلنا من السماء ماء هو آلة للطهارة، كما عن النيشابوري ^(٣). والحاصل: أن أمر التأويل في ذلك سهل. وقد يقال: إن من ذكر أنه يراد بالطهور المطهر أخذه من هذا المعنى، لا أن المراد بالطهور المطهر وضعاً؛ إذ لا ريب في استفادة المطهرة منه على تقدير كونه اسماً للآلة.

وربما يرشد إلى ذلك ما ذكره المحقق في المعتبر، فإنه قال: «الطهور هو المطهر لغيره، قاله الشيخ في الخلاف وعلم الهدى في المصباح، خلافاً لبعض الحنفية. لنا: النقل والاستعمال، أما النقل فما ذكره الترمذي، قال: الطهور بالفتح من الأسماء المتعدية وهو المطهر غيره، وقال الجوهري: الطهور

(١) كالطباطبائي في المصابيح: الطهارة / المقدمة ص ٩ (مخطوط).

(٢) نقله عنه في المصابيح في الفقه: الطهارة / المقدمة ص ٨ (مخطوط).

(٣) تفسير النيشابوري (هامش تفسير الطبري): ذيل آية ٤٨ من سورة الفرقان ج ١٩ ص ١٩.

هو ما يتطهر به كالسحور والبرود. وأمّا الاستعمال ...» ^(١) إلى آخره .
فإن نقله عن الجوهرى استشهاد لما ادّعه من كون الطهور هو المطهر،
مع أنّ الذي ذكره الجوهرى إنّما هو اسم الآلة، إشارة إلى أنّ المطهريّة المرادة
من الطهور إنّما هي مأخوذة من اسم الآلة، نعم مانقله عن الترمذى ليس
كذلك؛ لقوله: «من الأسماء المتعدية»، مع أنّه قد يحمل لفظ التعدية في
كلامه على معنى آخر، فتأمل .

وقال العلامة في التذكرة: «والطهور هو المطهر لغيره، وهو فعول بمعنى
ما يفعل به أي يتطهر به، كغسول وهو الماء الذي يغتسل به؛ لقوله تعالى:
(وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا) ثم قال: (وَيُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً
لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ)؛ لأنهم فرقوا بين ضارب وضروب، وجعلوا الثاني للمبالغة في
المعنى» انتهى ^(٢). فإنه صريح فيما ذكرنا .

وقال في كنز العرفان: «وقالت الشافعية وأصحابنا: إنّ معنى المطهر،
فيكون مأخوذاً من الوضع الثاني» ^(٣) انتهى. والوضع الثاني في كلامه أنّه
اسم لما يتطهر به، فتأمل جيداً .

وقد يؤيده أيضاً أنّه من المستبعد جداً كون هذا المعنى - أي كونه بمعنى
المطهر - معروفاً عند أهل اللغة حتّى ادّعي الإجماع عليه، ويخفى على مثل
الزمخشري والمطرزي وصاحب الطراز وأبي حنيفة والأصم وأصحاب الرأي
ولم يذكره في الصحاح، بل يظهر من بعضهم ^(٤) أنّه غير مذكور في أكثر

(١) المعتبر: الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ٣٥ .

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ المقدمة ج ١ ص ٢ .

(٣) كنز العرفان: الطهارة/ ذيل الآية السادسة ج ١ ص ٣٧ .

(٤) كالبحراني في الحقائق: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ١٧٤، بل لم يذكره السيد في مدارك

كتب أهل اللغة، وقول كثير من أصحابنا: إنه يفيد التطهير وبمعنى المطهر ليس صريحاً في ذلك، بل قد يكون من جهة كونه اسماً لما يتطهر به، فإنه يفيد هذا المعنى أيضاً، وإن كان لا تنطبق عليه كلمات بعضهم. ومن هنا نقل عن بعضهم^(١) أنه أورد على الزمخشري أن اعترافه بمجيئ الطهور لما يتطهر به يرفع أصل النزاع؛ لكونه حينئذ مفيداً للمطهرة.

وكيف كان، فلا يخلو القول بإنكار كون الطهور بمعنى المطهر وضعاً من قوة، نعم هو يفيد من كونه اسماً لما يتطهر به، وكثير مما ذكرنا من الأمثلة لا تأبى الحمل عليه، فتأمل، وإن كان ما ذكرناه أولاً هو الأقوى.

وليعلم أنه بناءً على تسليم الأول: فهل بمعنى الطاهر المطهر أو المطهر؟ ربما ظهر من بعضهم^(٢) الأول، كما ظهر من بعض الثاني^(٣)، ولعله هو الأقوى، وعليه ظاهر إجماع التهذيب^(٤) والخلاف^(٥) وكنز العرفان^(٦)؛ فإنهم ذكروا أنه بمعنى المطهر من دون قولهم: الطاهر المطهر، ولعل من ذكره أراد التصريح بلازم المعنى؛ لأنه متى كان مطهراً كان طاهراً. والمناقشة في الملازمة كما يظهر من البحث في الغسالة ليست على ما ينبغي، لوجوه ليس هذا محل ذكرها.

بقي شيء: وهو أنه لا ريب في كون حمل الطهور على المطهرة بالمعنى

الاحكام (الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٢٧) في عداد المعاني اللغوية .

(١) نقله السبزواري عن النيشابوري ، راجع ذخيرة المعاد : الطهارة / ما تحصل به ص ١١٤ .

(٢) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٢٧ .

(٣) كالشيخ في التهذيب : الطهارة / باب ١٠ ج ١ ص ٢١٤ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) الخلاف : الطهارة / مسألة ١ ج ١ ص ٤٩ .

(٦) كنز العرفان : الطهارة / ذيل الآية السادسة ج ١ ص ٣٧ .

الشرعي ليس معنى لغوياً، بل هو إما أن يكون من باب النقل الشرعي أو المجاز، والظاهر الأول؛ لثبوت الحقيقة الشرعية فيه. لكن دعوى أن المراد منه حينئذٍ المطهر من الأحداث والأخبار محلّ منع، فإنهم صرّحوا أن استعمال لفظ الطهارة في الثاني من باب المجاز، فيكون اللفظ مستعملاً في حقيقته ومجازه، وحمله على عموم المجاز لا قرينة عليه، وقد يقال: إن وروده في معرض الامتنان مع عدم التشخيص يعين ذلك، لكنّه لا يخلو من نظر. وأورد بعضهم على الاستدلال بالآية، أن أقصى ما تدلّ عليه طهورة ماء السماء لا مطلق الماء، وبأنّ لفظ «ماء» نكرة في سياق الإثبات فلا تفيد العموم.

والجواب عن الأول: أولاً: بالإجماع المركّب. لا يقال: إنّه خروج عن الاستدلال بالآية حينئذٍ؛ لأننا نقول: إن الإجماع المركّب لا يفيد بدونها شيئاً.

وثانياً: أن المياه كلّها أصلها من السماء، بدليل قوله تعالى: «وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّا فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ»^(١)، وربّما أشارت إليه بعض الأخبار^(٢).

وعن الثاني بأنّ النكرة في سياق الإثبات تفيد العموم إذا وقعت في معرض الامتنان، كما في قوله تعالى: «فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ»^(٣)، مضافاً إلى الإجماع المزبور، والأمر سهل.

(١) سورة المؤمنون: الآية ١٨.

(٢) تفسير القمي: ذيل آية ١٨ من سورة المؤمنون ج ٢ ص ٩١، تفسير الصافي: ذيل آية ١٨ من سورة المؤمنون ج ٣ ص ٣٩٦.

(٣) سورة الرحمن: الآية ٦٨.

بقي شيء ينبغي التنبيه عليه: وهو أنّ مادّة على طهورة الماء من الكتاب وغيره، هل يقضي بشمول المطهّرة لسائر المتنجّسات، أو لا شمول فيه لذلك، فما شكّ في قابليّته للطهارة به من دون انقلابه إليه يبقى على أصل النجاسة؟

لا يبعد في النظر الثاني، ومادّة على كونه مخلوقاً ظاهراً مطهّراً لا يستلزم شموله للجميع، بل يكفي في صدق ذلك تطهيره لكثير من الأشياء، وإن كان الأوّل لا يخلو من وجه، ولعلّه هو مبنى كلام العلامة^(١) في تطهير المضاف، من حكمه بطهارته بمجرد اتّصاله بالكثير وإن بقي على إضافته.

وفيه: أنّه لو سلّمنا شمول المطهّرة، لكن لا يكفي ذلك في بيان كيفية التطهير، ولا عموم يرجع إليه في الكيفية، فعمومها حينئذٍ غير مفيد شيئاً؛ لمكان الإجمال في الكيفية المتوقّف حصولها على بيان الشارع. فحينئذٍ على كلّ حال هذه العمومات لا تثمر للفقيه ثمرة، ولا متيقّن يرجع إليه، وربّما تسمع فيما يأتي بعض الكلام في ذلك إن شاء الله.

﴿و﴾ كيف كان، فالماء ﴿باعتبار وقوع النجاسة فيه﴾ وتأثيرها وعدمه ﴿ينقسم إلى﴾ ثلاثة أقسام: ﴿جار، ومحقون، وماء بئر﴾.

﴿أمّا الجاري﴾

فهو - على ما قيل - النابع السائل على الأرض ولو في الباطن سيلاناً معتدّاً به، وربّما عرّف بأنّه النابع غير البئر، كما وقع من بعض المتأخّرين^(٢)،

(١) قواعد الاحكام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٦، ومنتهى المطلب: الطهارة/ في المضاف ج ١ ص ٢٢.

(٢) كالشهيد الثاني في روض الجنان: الطهارة/ ما تحصل به ص ١٣٣ - ١٣٤، والسبزواري في

مع التصريح بأنه لافرق بين جريانه وعدمه، وتسميته حينئذٍ جارياً إِمّا حقيقة عرفيّة خاصّة، أو من باب التغليب؛ لتحقق الجريان في كثير من أفرادهِ، فمثل العيون التي لا تدخل تحت اسم البئر من الجاري حينئذٍ.

ولا أعلم السبب الذي دعاهم إلى ذلك، مع أنّه منافٍ للعرف الذي تثبت به اللغة؛ إذ لا يصدق الجاري إلّا مع تحقق الجريان، وليس في الأخبار ولا في كلام الأصحاب ولا غيرهم ما يحقّق تلك الدعوى. بل ربّما يشير قولهم في تطهير الجاري: «إنّه يطهر بكثرة الماء الجاري عليه متدافعاً حتّى يزول التغيّر»^(١)، وما في بعض الأخبار «عن الماء الجاري يمرّ بالجفيف والعذرة والدم أيتوضّأ منه؟ ...»^(٢) إلى آخره، إلى خلافه، كما يظهر من بعض العبارات من كون الجاري ما تحقّق فيه الجريان.

ومن هنا صرّح بعض المتأخّرين كالفاضل الهندي^(٣) وغيره باعتبار السيلان في الجاري خلافاً لما وقع من الشهيد الثاني^(٤) ومن تبعه من كونه النابع غير البئر تعدّى أو لم يتعدّ.

ولعلّه أخذه من حصرهم المياه في الجاري والمحقون وماء البئر، مع استظهاره كون العيون ونحوها لا تدخل في المحقون ولا ماء البئر، أمّا الثاني فلعدم صدق الاسم، وأمّا الأوّل فلأنّ لها مادّة، فلم يبق إلّا دخولها في

كفاية الاحكام: الطهارة/ في المياه ص ٩، وذخيرة المعاد: الطهارة/ ما تحصل به ص ١١٦.

(١) المبسوط: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٦، السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١

ص ٦٢.

(٢) دعائم الاسلام: الطهارة/ المياه ج ١ ص ١١١، مستدرک الوسائل: انظر باب ٥ من ابواب

الماء المطلق ج ١ ص ١٩٠.

(٣) كشف اللثام: الطهارة/ في المياه ج ١ ص ٢٦.

(٤) كما اشرنا إليه في الهامش رقم (٢) من الصفحة السابقة.

الجاري، ولا يكون ذلك إلا بالتزام أن الجاري هو النابع غير البئر؛ لعدم التعدي فيها .

وفيه: أن هذا الحصر لم يقع من الجميع بل ولا من الأكثر، وأيضاً لا مانع من إرادة من حصر ذلك الجاري أو ما في حكمه، كما يظهر من إلحاقه ماء الحمام ونحوه كما صنع المصنف، فتأمل. أو يلتزم دخولها تحت اسم البئر، وارتكابه مثل ذلك في لفظ الجاري ليس بأولى من ارتكاب شمول لفظ البئر، بل هو أولى .

فالتحقيق حينئذٍ إدخالها فيه إن ساعد العرف على ذلك، وإلا كان لها حكم الجاري وإن لم تدخل في الاسم. هذا كله في النابع المتعدي .

وهل يلحق به المتعدي ممّا يخرج رشحاً؟ وجهان، ينشأ من اعتبار النبع في الجاري، كما يظهر من كثير من كلماتهم، حتى أنه قال في جامع المقاصد: «إنّ الجاري لا عن نبع من أقسام الراكد، يعتبر فيه الكرية اتفاقاً ممن عدا ابن أبي عقيل»^(١)، بل ربّما زاد بعضهم فاعتبر كونه من ينبوع، وهي ما يدفق منه الماء كالفتق .

وكيف كان، فلا يدخل الرشيع فيه؛ إذ المراد بالنبع الخروج من عين، كما في المصباح^(٢) وعن القاموس^(٣) والمجمع^(٤)، وهي ما يشخب منها الماء، نعم قد تكبر وقد تصغر، والرشيع ليس كذلك، بل هو في الحقيقة كالعرق للانسان. وعن الخليل في العين بعد أن ذكر أن الرشيع اسم للعرق:

(١) جامع المقاصد: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ١١٠ .

(٢) المصباح المنير: ص ٨١٠-٨١١ مادة (نبع) .

(٣) القاموس المحيط: ج ٣ ص ٨٧ مادة (نبع) .

(٤) مجمع البحرين: ج ٤ ص ٣٩٤ مادة (نبع) .

« والراشح والرواشح جبال تندي، فربما اجتمع في أصولها ماء قليل، وإن كثر سمّي واشلاً، وإن رأيته كالعرق ويجري خلال الحجارة يسمّى راشحاً »^(١).

هذا مع الشك في شمول ذي المادة لمثله، فينقذح الشك حينئذ في إلحاقه بحكم الجاري، فضلاً عن كونه جارياً، من غير فرق في ذلك بين المتعدي منه وغيره، ولعله هو الذي يسمّى في عرفنا الآن بالنزير.

ومن صدق^(٢) اسم الجاري، ومنع عدم صدق اسم النبع، سيّما على مافسره في الصحاح^(٣) من أنّه مطلق الخروج، على أنّه لو سلّم أنّ مثله لا يسمّى نبعاً فمنع اعتبار النبع في الجاري، نعم غاية ما علم أنّ الجاري لا عن مادة ملحق بالراكذ، فيبقى غيره، كما أنّا منع الشك في شمول ذي المادة له.

ومنه يظهر احتمال أنّه كالجاري أحكاماً وإن لم يجز، بعد تسليم عدم شمول الجاري لمثله، سيّما بعد جريانه فعلاً وصيروته نهراً كبيراً مثلاً. والتزام إجراء حكم المحقون عليه لا يخفى عليك مافيه. فالأقوى كونه من الجاري مع جريانه، ومن ذي المادة مع عدمه.

وأما التمدد وهو ما يتحقّق تحت الرمل من ماء المطر، كما عن الأصمعي على ما نقل عن الأساس، قال: « هو ماء المطر يبقى محقوناً تحت رمل، فإذا انكشف عنه أدته الأرض »^(٤)، وعن الخليل في العين: « إنّ التمدد الماء

(١) العين: ج ٣ ص ٩٣ مادة (رشح).

(٢) معطوف على قوله: « من اعتبار النبع في الجاري ».

(٣) الصحاح: ج ٣ ص ١٢٨٧ مادة (نبع)، لكن فيه: « نبع الماء : خرج من العين ».

(٤) أساس البلاغة: ص ٧٦ مادة (تمد).

القليل يبقى في الأرض الجلد»^(١)، ولعله هو مراد الصحاح^(٢) والقاموس^(٣) والمجمع^(٤) وشمس العلوم^(٥) على ما نقل عنهم، من «أنه الماء القليل الذي لا مادة له»؛ إذ ما كان على وجه الأرض لا يسمى ثمداً قطعاً - فالأقوى إلحاقه بالمحقون مطلقاً جرى أو لم يجر^(٦)؛ للاستصحاب، مع الظن أو القطع بعدم شمول ذي المادة له، لا أقل من الشك، فيبقى على حكم المحقون من القليل أو الكثير. اللهم إلا أن يفرض كونه على وجه يصدق ذو المادة عليه، أو يقال: إنه مطلقاً من ذي المادة أو بحكمه ولو مع الشك كما ستعرف.

فإن قلت: ما تقول في البئر الذي يخرج ماءها رشحاً، فهل تجري عليها أحكام البئر؟ قلت: الظاهر فيه الوجهان الناشئان من تفسير النبع؛ لما ستعرف أن البئر هي الماء النابع، على أنه قلماً يوجد بئر ماءها رشح، بل الغالب أن تخرج من منابع، نعم قد تتفق دفاقاً تشبه بالرشح، فلا تشملها إطلاقات البئر^(٧). ويؤيده أيضاً أصالة عدم لحوق أحكام البئر، وإليه ينظر ما نقله صاحب الحقائق^(٨) عن والده من عدم تطهير الآبار التي في بعض البلدان بالنزح بل بإلقاء كره؛ لأن ماءها يخرج رشحاً.

لكن قد عرفت أن النبع أعظم من الرشح، بل قيل: الغالب في الآبار

(١) العين: ج ٨ ص ٢٠ مادة (ثمد).

(٢) الصحاح: ج ٢ ص ٤٥١ مادة (ثمد).

(٣) القاموس المحيط: ج ١ ص ٢٨٠ مادة (ثمد).

(٤) مجمع البحرين: ج ٣ ص ٢٠ مادة (ثمد).

(٥) شمس العلوم: ج ١ ص ٢٥٦ الثاء مع الميم.

(٦) في بقية النسخ بعد ذلك: «قليلاً كان أو كثيراً».

(٧) في بقية النسخ بعد ذلك: «فيقوى الأول حينئذ».

(٨) الحقائق الناضرة: الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ١٧٢.

الرشح، فالتحقيق إجراء حكم البئر عليها مع الصديق عرفاً وإن كان الخارج رشحاً، أما إذا لم يصدق عرفاً لقلّة الحفر ونحوه فهو من ذي المادّة إن لم يجبر، وإلا كان جارياً أيضاً كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

وقد يقال: إنّ عموم الأدلّة في المياه يقتضي كونها طاهرة مطهّرة لا تنجس إلاّ بالتغيّر، والتفصيل بالكرّ وما دونه إنّما هو في المياه المعلوم عدم المادّة لها، كالحياض والغدران ونحوهما، ولذا كان المشهور عدم اعتبار الكرّية في الجاري بل وفي كلّ ذي مادّة. وحينئذ يتّجه إلحاق الرشح والنزير بل والتمدّ بحكم الجاري أو ذي المادّة ولو مع الشك؛ للعموم المزبور الذي يمكن أن يؤيد أيضاً بقاعدة الطهارة مع فرض الشك في حكمه، للشك في اندراجها فيما دلّ على النجاسة أو التنجيس لمثل الموضوع المزبور، فتأمل جيّداً. ولكن من الغريب ما عن الشيخين في المقنعة^(١) والتّهذيب من تسوية الأوّل بين البئر والغدير إن قصر عن الكرّ، فحكم بنجاستها بموت الانسان وطهارتهما بنزع السبعين. وحمله الشيخ على الغدير الذي له مادّة بالنبع من الأرض، قال: «وما هذا سبيله فحكمه حكم الآبار، فأما إذا لم يكن له مادّة فلا يجوز استعماله إذا وقع فيه ما ينجسه متى نقص عن الكر»^(٢).

ومقتضى ذلك طهارة ذي المادّة غير البئر مع الكثرة، ولحوقه بالبئر مع القلّة، فيكون حكمه مخالفاً لسائر المياه؛ لمفارقتها الجاري في نجاسة القليل، والبئر في طهارة الكثير، والراكد في طهارة قليله بالنزح، بل قيل^(٣): قد يظهر من كلام الشيخ لحوقه بالبئر مطلقاً. وعلى كلّ حال فهو قول غريب. هذا

(١) المقنعة: الطهارة/ تطهير المياه من النجاسات ص ٦٦.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ج ١ ص ٢٣٤.

(٣) مفتاح الكرامة: الطهارة/ في المياه ج ١ ص ٦١.

وربما يأتي لذلك مزيد تحقيق إن شاء الله .

ولا فرق فيما ذكرنا من الجاري بين جميع أنواعه من الأنهار والعيون والآبار إذا أُجريت وتسمّى القناة. قال في الذكرى: « الآبار المتواصلة إن جرت فكالجاري؛ وإلا فالحكم باقي لأنها كبر واحدة » .

وقال أيضاً: « لو أُجريت البئر فالظاهر أنها بحكم الجاري لا تنجس بالملاقاة، ولو تنجست ثم أُجريت ففي الحكم بطهارتها ثلاثة أوجه: طهارة الجميع لأنه ماء جارٍ تدافع فزال تغيره ولخروجه عن مسمى البئر، وبقاؤه على النجاسة لأن المطهر النزع، وطهارة ما بقي بعد جريان قدر المنزوح؛ إذ لا يقصر ذلك عن الإخراج بالنزع » ^(١). قلت: وأوجه الوجوه الأول، كما هو ظاهر.

ولو وقف الجاري لتكاثر مائه بعد تحقق الجري فيه لكن بقي استعدادُه للجريان، فهل يجري عليه حكم الجاري؟ وجهان .

وكيف كان، ﴿ف﴾ هو ﴿لا ينجس﴾ بشيء من النجاسات ولا المتنجّسات ﴿إلا باستيلاء﴾ عين ﴿النجاسة على أحد أوصافه﴾ الثلاثة: اللون والطعم والرائحة .

أمّا نجاسة الجاري بذلك بل جميع المياه فلا أعلم فيه خلافاً، بل عليه الإجماع محصلاً ^(٢) ومنقولاً ^(٣) كاد يكون متواتراً، بل في المعتبر: «إنه مذهب

(١) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١٠ .

(٢) ممن قال بذلك: الشيخ في المبسوط/ الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٥، وسلا في الراسم: الطهارة/ ما يتطهر به ص ٣٧، وابن البراج في المذهب: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٢٠، والعلامة في القواعد: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤ .

(٣) نقل الاجماع: العلامة في التذكرة: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٣، والبحراني في الحقائق:

أهل العلم كافة»^(١)، وفي المنتهى : «إنه قول كل من يحفظ عنه العلم»^(٢). وهو الحجة .

مضافاً إلى النبوي المشهور المروي عند الطرفين بل في السرائر: «إنه من المتفق على روايته»^(٣)، وعن ابن أبي عقيل^(٤): «إنه تواتر عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) : «خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء، إلا ما غيّر لونه أو طعمه أو ريحه»^(٥). وفي الذخيرة: «إنه عمل الأمة بمدلوله وقبلوه»^(٦).

والأخبار المستفيضة المروية على السنة المشايخ الثلاثة^(٧). وهي وإن

الطهارة/ المطلق الجاري ج ١ ص ١٧٨، والطباطبائي في رياض المسائل: الطهارة/ في المياه

ج ١ ص ٢.

(١) المعتبر: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٤٠.

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٥.

(٣) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٦٤.

(٤) نقله العلامة في المختلف: الطهارة/ الماء القليل ص ٢.

(٥) وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الماء المطلق ح ٩ ج ١ ص ١٠١، عوالي اللثالي: الفصل

الرابع من المقدمة ح ١٥٤ ج ١ ص ٧٦.

(٦) ذخيرة المعاد: الطهارة/ في الجاري ص ١١٦.

(٧) منها: ما رواه الشيخ عن المفيد، عن احمد بن محمد بن محمد بن الحسن، عن أبيه، عن سعد بن

عبد الله، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن العباس بن معروف، عن حماد بن عيسى، عن

ابراهيم بن عمر اليماني، عن أبي خالد القمط آته سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول:

«في الماء يتر به الرجل وهو نقيع فيه الميتة الجيفة، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): ان كان الماء

قد تغير ريحه أو طعمه فلا تشرب ولا تتوضأ منه، وإن لم يتغير ريحه وطعمه فاشرب وتوضأ».

الكافي: باب الماء الذي تكون فيه قلة ح ٣-٥ ج ٣ ص ٤، من لا يحضره الفقيه: باب

المياه وطهرها ح ٢١-٢٣ ج ١ ص ١٦-١٨، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٠ ح ٧ و ٨ ج ١

ص ٤٠.

خلت عن التغيير اللوني إلا أن النبوي المتقدم المعتضد بما سمعت كافٍ في إثباته .

مضافاً إلى ما نقل عن دعائم الاسلام عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال في الماء الجاري يمرّ بالجيف والعذرة والدم: «يتوضأ منه ويشرب، وليس ينجسه شيء ما لم يتغير أوصافه طعمه ولونه وريحه» (١).

وعن الصادق (عليه السلام): «إذا مرّ الجنب بالماء وفيه الجيفة أو الميتة، فإن كان قد تغير لذلك طعمه أو ريحه أو لونه، فلا تشرب منه ولا تتوضأ ولا تتطهر به» (٢).

وعن الفقه الرضوي: «كلّ غدیر فيه من الماء أكثر من كرّ لا ينجسه ما يقع فيه من النجاسات، إلا أن يكون فيه الجيف فتغير لونه وطعمه ورائحته، فإن غيّرته لم تشرب منه ولم تتطهر» (٣).

وخبر العلاء بن الفضيل قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحياض يبال فيها، قال: لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول» (٤). ويدلّ عليه أيضاً الأخبار (٥) المتضمنة لنجاسة الماء بتغيره بالدم، فإنّه

(١) دعائم الاسلام: الطهارة/ في المياه ج ١ ص ١١١، مستدرک الوسائل: باب ٣ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٨٨.

(٢) دعائم الاسلام: الطهارة/ في المياه ج ١ ص ١١٢، مستدرک الوسائل: باب ٣ من ابواب الماء المطلق ح ٣ ج ١ ص ١٨٨.

(٣) فقه الرضا: باب ٥ ص ٩١، مستدرک الوسائل: باب ٣ من ابواب الماء المطلق ح ٧ ج ١ ص ١٨٩.

(٤) تهذيب الاحكام: باب ٢١ ح ٣٠ ج ١ ص ٤١٥، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٠ ح ٨ ج ١ ص ٢٢، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب الماء المطلق ح ٧ ج ١ ص ١٠٤.

(٥) منها: مارواه الشيخ عن المفيد، عن احمد بن محمد بن الحسن، عن أبيه، عن سعد بن

ظاهر في التغير اللوني، وكذلك الأخبار^(١) التي أُطلق فيها النجاسة مع التغير، فإنه لا ريب في شمولها للتغير اللوني، بل قد يدعى أنه أظهر الأفراد، كما أشار إلى ذلك الصحيح «...قلت: فما التغير؟ قال: الصفرة...»^(٢) إلى غير ذلك.

والضعف والإرسال في بعض ما تقدم غير قادح؛ للاعتضاد بما سمعت. فما وقع من بعض المتأخرين^(٣) من التشكيك في نجاسة الماء بالتغير اللوني ممّا لا ينبغي الالتفات إليه، بل هو من قبيل التشكيك في الضروري، مع أنّ هذا المشكك قد استدل بالنبوي المتقدم في غير موضع من كتابه^(٤). ويحتمل أن يكون ترك التعرض للتغير اللوني في كثير من الأخبار من جهة لزومه لتغير الريح والطعم؛ لكونه^(٥) أسرع منه تغيراً.

عبد الله، عن محمد بن عيسى، عن ياسين البصري، عن حريز بن عبد الله، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه سئل عن الماء النقيع تبول فيه الدواب، فقال: «إن تغير الماء فلا تتوضأ منه، وإن لم تغيره أبوالها فتوضأ منه، وكذلك الدم إذا سال في الماء واشباهه».

تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٣ ح ٥٠ ج ١ ص ٤٠، الاستبصار: الطهارة/باب ١ ح ٩ ج ١ ص ٩، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب الماء المطلق ح ٣ ج ١ ص ١٠٣. (١) المصدر السابق.

(٢) الرواية عن شهاب بن عبد ربه عن أبي عبد الله (عليه السلام) وهي طويلة «.... وجئت تسأل عن الماء الراكد من الكرم ممّا لم يكن فيه تغير أو ريح غالبة، قلت: فما التغير....». بصائر الدرجات: باب ١٠ ح ١٣ ص ٢٥٨، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الماء المطلق ح ١١ ج ١ ص ١١٩.

(٣) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/الماء المطلق ج ١ ص ٥٧.

(٤) المصدر السابق: ٢٨.

(٥) كذا في المطبوعة، وفي النسخ التي بأيدينا: «لكونها» والظاهر ما أثبتناه.

وهل يشترط في التغير أن يكون إلى لون النجاسة وطعمها ورائحتها، أو يكفي التغير بها ولو إلى غير وصفها؟ المتبادر المتيقن الأول، وفي المعبر: « نريد باستيلاء النجاسة ريحها على ريح الماء وطعمها على طعمه ولونها على لونه »^(١).

ويحتمل الثاني؛ للإطلاق الذي هو كالعموم، مع التأييد بعدم العلم بطعم بعض النجاسات، وبقوله (عليه السلام) في جواب السؤال عن التغير، فقال: « هو الصفرة »، من غير ذكر له أنه لون النجاسة، وعليه فينجس لو حصل للماء لون باجتماع نجاسات متعددة لا يطابق لون أحدها . ولعلّ الأول هو الأقوى، استصحاباً للطهارة مع الاقتصار على المتيقن . وهل يشترط في التغير أن يكون حسيّاً، فلا ينجس الجاري مثلاً بمسلب الصفات من سائر النجاسات، أو لا يشترط فيكفي التقديري، فينجس حينئذٍ بما تقدّم بعد التقدير وحصول التغير معه؟

قولان، صريح أكثر من تأخر عن العلامة^(٢) كما هو ظاهر من تقدمه^(٣) الأول؛ لتعبيرهم بالتغير الظاهر في الحسي، ومن هنا نسبته بعضهم^(٤) إلى

(١) المتبر: الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٤٠ .

(٢) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٢٩ ، والسبزواري في ذخيرة المعاد : الطهارة / في الجاري ص ١١٦ .

(٣) كالمفيد في المقنعة : الطهارة / المياه واحكامها ص ٦٤ ، والشيخ في المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٥ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٦٠ ، وابي الصلاح في الكافي : الصلاة / الفصل الثاني من شروطها ص ١٣٠ .

(٤) كالسبزواري في ذخيرة المعاد : الطهارة / في الجاري ص ١١٦ ، والبحراني في الحقائق : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ١٨١ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / في المياه ج ١ ص ٣ .

الأكثر والمشهور والمعظم ونحو ذلك، وفي الذكرى^(١) وعن الروض^(٢) نسبته إلى ظاهر المذهب، وظاهر العلامة^(٣) وبعض من تأخر عنه كالمحقق الثاني^(٤) وغيره^(٥) الثاني.

والأقوى في النظر الأول؛ للأصل بل الأصول، ولتبادر الحسني من التغير الذي هو مدار النجاسة شرعاً، ولصحة السلب عن غيره وعدمها فيه، فيكون حقيقة فيه مجازاً في غيره، فيدخل حينئذ تحت الإجماع المنقول وغيره مما دلّ على عدم نجاسة غير المتغير.

ولقوله (عليه السلام) في مصحح شهاب المروي عن بصائر الدرجات: «قلت: فما التغير؟ قال: الصفرة»^(٦).

على أن اعتبار التقدير في مسلوب الصفة يقتضي اعتباره في فاقدها وفي الواجد الضعيف منها مع أن الإجماع على عدمه كما عن المصابيح^(٧). وأيضاً فالتقدير في مسلوب الصفة لا يخلو من إجمال؛ لأنه إما أن يراد صفة نوعه أو صفته التي كانت فيه، ولكلّ منها أحوال مختلفة في الشدة

(١) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ٨.

(٢) روض الجنان: الطهارة/ ما تحصل به ص ١٣٤.

(٣) منتهى المطلب: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٨، قواعد الاحكام: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤.

(٤) جامع المقاصد: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ١١٥.

(٥) كفخر المحققين في الايضاح: الطهارة/ في المياه ج ١ ص ١٦، والبحراني في الحقائق: الطهارة/ في الماء المطلق ج ١ ص ١٨٢، والبهائي في الحبل المتين: الطهارة/ احكام المياه ص ١٠٦.

(٦) تقدم في ص ١٩٣.

(٧) المصابيح في الفقه: الطهارة/ في التغير الحسني ص ١٠ (مخطوط).

والضعف بالنسبة إلى الأزمنة، فلا يعلم تقدير أيها في المسلوب، فهل الحالة المتأخرة ولو كانت ضعيفة أو غيرها، ولو فرض تقدير المتوسطة مع أنّ الحالة المتأخرة الضعيفة، لوجب تقدير الضعيف إلى المتوسط، وهو لا معنى له .

مع أنّ اعتباره في النجاسة يقتضي اعتباره في الماء، والظاهر من كلام القائلين اختصاصه بها، وإن احتمله بعض المتأخرين^(١) تفرعاً على هذا القول . كلّ ذا مع ضعف الخلاف فيه بل عدمه، فإنّ أول من نقل عنه ذلك العلّامة، وكلامه في القواعد والمنتهى غير صريح فيه .

قال في الأول: « ولو وافقت النجاسة الجاري في الصفات، فالوجه عندي الحكم بالنجاسة إن كان يتغيّر بمثلها على تقدير المخالفة »^(٢) .

وقال في الثاني: « الخامس: لو وافقت النجاسة الماء في صفاته، فالأقرب الحكم بنجاسة الماء إن كان يتغيّر بمثلها على تقدير المخالفة، وإلّا فلا، ويحتمل عدم التنجيس لانتفاء المقتضي وهو التغيّر »^(٣) .

فإنّه يحتمل أن يكون مراده فيما إذا كانت النجاسة غير مسلوكة وكان الماء في صفتها، كما إذا كان الماء مصبوغاً مثلاً بأحمر ووقع فيه دم، فإنّ الحكم بالنجاسة حينئذٍ متّجه، كما أفقته به كلّ من تعرّض لهذه المسألة على ما نقل، بل في الحدائق: « إنّه قطع به متأخرو الأصحاب من غير خلاف معروف في الباب »^(٤)، وفي جامع المقاصد: « إنّه ينبغي القطع به؛ لأنّ

(١) كالحقق الكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ في المطلق ج ٢ ص ١١٥، والشهيد الثاني في

روض الجنان: الطهارة/ فيما تحصل به ص ١٣٤ .

(٢) قواعد الاحكام: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤ .

(٣) منتهى المطلب: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٨ .

(٤) الحدائق الناضرة: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ١٨٤ .

التغير هنا على تقديره فهو تحقيقي، غاية ما في الباب أنه مستور عن الحسن»^(١) وكذلك في المدارك^(٢)، ونحوه عن المعالم^(٣).

وعن المصابيح: «أما إذا كانت موافقة في صفته الأصلية، كما في المياه الزاجية والكبريتية، أو العارضة، كما لو وقع في الماء المتغير بظاهر أحمر دم، فإن الماء ينجس قطعاً؛ لظهور وصف النجاسة عليه حقيقة»^(٤). بل قد يقال: إنه لا بد أن تؤثر النجاسة فيه اشتداداً، فيتحقق التغير حساً.

والحاصل: الفرق بين المسألين وانتقال الذهن في الثانية إلى التقدير دون الأولى يكاد أن يكون من الواضحات، وكذا كل ما كان من هذا القبيل مما منع من ظهور التغير فيه مانع، وكأنّ التقدير هنا كالتقدير فيما لو مزج بالنجاسة ما هو بلونها مثلاً ثم تغير الماء بذلك؛ إذ الظاهر أنه لا إشكال في التقدير.

وما وقع في الحقائق^(٥) من التوقف في الفرق بين الصورتين، والرياض^(٦) من الجزم بعدم الفرق بينهما، كأنه ليس في محله، سيما ما في الأخير؛ فإنه يظهر منه أنه لا فرق في ذلك عند كثير ممن صرح بعدم وجوب التقدير في المسلوب. وهو وهم على الظاهر، ولعلها أخذاه من ظاهر عبارة الذكرى^(٧).

(١) جامع المقاصد: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ١١٣.

(٢) مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٣٠.

(٣) معالم الدين: في الوقف/ نجاسة الماء بالتغير ص ١٧.

(٤) المصابيح في الفقه: الطهارة/ في التغير الحسي ص ١٠ (مخطوط).

(٥) الحقائق الناضرة: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ١٨١-١٨٢.

(٦) رياض المسائل: الطهارة/ في المياه ج ١ ص ٣.

(٧) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ٨.

نعم قد يتم إلحاق نحو ذلك في المسلوب، فيما لو فرض وجود المانع عن أصل التغير لا عن ظهوره؛ لكونه في الحقيقة تقديراً للتغير كالمسلوب، بخلاف ما تقدم. ودعوى إرجاع ذلك إليه محلّ منع، ومنها يظهر الوجه فيما شكّ فيه، فتأمل.

وكيف كان، فمّا يرشد إلى ما ذكرنا من الاحتمال في كلام العلامة أنّ المحقق الثاني في شرحه على القواعد قال بعد أن ذكر عبارتها: «وكان حقّ العبارة أن يقول: لو وقعت نجاسة مسلوبة الصفات؛ لأنّ موافقة النجاسة الماء في الصفات صادق على نحو الماء المتغير بطاهر أحمر إذا وقع فيه دم، فيقتضي ثبوت التردّد في تقدير المخالفة، وينبغي القطع بوجوب التقدير...»^(١) إلى آخره.

قلت: لكن عرفت أنّه لا مانع من حمل العبارة على ذلك، ولعلّ وجه التردّد فيه أنّه كالتقدير؛ لخلوّ الماء من الصفة فلا يصدق معه التغير أيضاً، وإلّا لوجب تقدير الصفة في النجاسة المسلوبة؛ ولهذا استشكل بعضهم في الفرق بين المسألين.

وكيف كان، فغاية ما استدلّ به^(٢) للعلامة أنّ التغير الذي هو مناط التنجيس دائر مع الأوصاف، فإذا فقدت وجب تقديرها. وفيه: - مع أنّه إعادة للمدعى، وجارٍ في الفاقد أيضاً - أنّ المراد بدورانه مع الأوصاف هو صدقه وتحققه، ولا يحصل بالتقدير. وبأنّ التقدير في المضاف المسلوب الأوصاف إذا امتزج مع المطلق

(١) جامع المقاصد: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ١١٣.

(٢) ذكر هذه الأدلّة السبزواري في ذخيرة المعاد: الطهارة/ في الجاري ص ١١٦، وخصوص الدليل الأخير تعرض له فخر المحققين في الايضاح: الطهارة/ في المياه ج ١ ص ١٦.

ثابت، فيثبت في النجس بطريق أولى .

وفيه: أنه ممنوع هناك أيضاً أولاً، وثانياً: أن الفرق بينها واضح؛ وذلك لأن أمر الإطلاق والإضافة يرجع إلى العرف، فلعل اعتبار التقدير هناك يكشف عن أمر متحقق ثابت وهو الصدق العرفي، بخلافه هنا؛ فإن أمر النجاسة شرعي، وقد أحالها على التغير الذي مدركه الحس. وما يقال: إن التقدير هنا كتقدير الحرّ عبداً بالنسبة إلى الحكومة ومعرفة مقدار أرش الجناية، فيه ما لا يخفى .

وبأن عدم التقدير يفضي إلى جواز الاستعمال، وإن زادت النجاسة على الماء أضعافاً مضاعفة .

وفيه: أنه استبعاد لغير البعيد مع بقاء اسم المائيّة، وماذا يقول في الفاقد غير المسلوب وفي الواجد الضعيف؟!

وبأن الماء مقهور، فإن الماء كلّما لم يصير مقهوراً بالنجاسة لم يتغير بها على تقدير المخالفة، وينعكس بعكس النقيض إلى قولنا: كلّما تغير على تقدير المخالفة كان مقهوراً .

وفيه: أننا نمنع المقهوريّة وإن قلنا بالتغير على تقدير المخالفة .

اللهم إلا أن يريد المستدل شيئاً آخر، وهو أن الوارد في الأخبار ليس مجرد التغير فقط، بل علق الحكم تارةً عليه وأخرى على الغلبة، والغلبة وصف متحقق ثابت في الواقع والتغير علامة وكاشف، فحيث لم يوجد الكاشف يقدر، أو يستكشف بطريق آخر. والأولى الأول^(١) .

ولعلّ هذا أولى ما يستدل به للعلامة، وقد أشار إليه في المنتهى، قال فيه

(١) وربّما يقال عليه ما قيل في دليل العلامة من أنه إعادة لعين المدعى؛ إذ الغلبة المعلق عليها الحكم كذلك المتبادر منها الغلبة المحققة فعلاً وبالكاشف المحسوس بالحاسة. منه رحمه الله .

قبل هذه المسألة: الرابع: « بلوغ الكربة حدّ لعدم قبول التأثير عن الملاقي إلا مع التغيّر، من حيث إنّ التغيّر قاهر للماء عن قوّته المؤثرة في التطهير. وهل التغيّر علامة على ذلك والحكم يتبع الغلبة، أم هو المعتبر؟ الأولى الأوّل، فلوزال التغيّر من قبل نفسه لم يزل عنه حكم التنجيس» ^(١) وهو صريح فيما قلنا .

وقد يؤيده حينئذٍ بأنّه لو كان المدار على التغيّر وليس المدار على الغلبة، لكان لا معنى للتقدير في الموافق الذي منع من ظهور التغيّر فيه مانع، سيّما فيما إذا كانت صفات الماء أصليّة لا عارضيّة، كما في المياه الكبرىّ ونحوها، وبأنّه لو كان المدار عليه أيضاً لكان الحكم دائراً مداره وجوداً وعدماً، وهو لا معنى له، وإلا لم يثبت التنجيس مع زوال التغيّر من قبل نفسه وبإلقاء أجسام طاهرة .

ولكن قد يقال في الجواب عن ذلك: إنّ المراد بالغلبة كما هو الظاهر من بعضها الغلبة بالأوصاف، فتتحد حينئذٍ مع التغيّر، كقوله (عليه السلام): «... إذا غلب لون الماء لون البول» ^(٢)، وقوله (عليه السلام): «... إلا أن يغلب على الماء الريح فينتن...» ^(٣)، وقوله (عليه السلام): «... فيما لم يكن فيه تغيّر أو ريح غالبية...» ^(٤) إلى غير

(١) منتهى المطلب: الطهارة/ ما يتطهر به ج ١ ص ٨.

(٢) تقدّم في ص ١٩٢.

(٣) الخبر عن شهاب بن عبد ربّه عن أبي عبد الله (عليه السلام) «... قال: جئت تسألني عن الغدير يكون في جانبه الجيفة أتوضأ منه أولاً؟ قال: نعم، قال: توضأ من الجانب الآخر إلا أن يغلب...» .

بصائر الدرجات: باب ١٠ ح ١٣ ص ٢٥٨، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الماء

(٤) المصدر السابق .

المطلق ح ١١ ج ١ ص ١١٩ .

ذلك .

وكأنّ كلام العلامة في المنتهى ليس مخالفاً لما نحن فيه؛ لأنّه وإن قال: «إنّ المدار على الغلبة»، لكنّه جعل العلامة على ذلك التغير، فلا يحكم بحصوله ابتداءً بدونه. نعم لو ذهب التغير بعد الحكم بحصول النجاسة لم تذهب النجاسة، أمّا بناءً على كلامه فلتحقّق الغلبة التي كان علامتها التغير، وأمّا بناءً على مختارنا فللاستصحاب، إذ الشارع حكم بالنجاسة مع التغير، ولم يعلم أنّ الاستمرار علة للاستمرار أو لا فيستصحب .

وليس للعقل مدخلية في الطهارة والنجاسة، حتّى يقال بالمغلوبيّة والمقهوريّة التي لم يبق معها قوّة الماء .

وأيضاً لو كان المدار على الغلبة، كيف يصحّ تعليق الحكم على التغير الذي هو وصف مفارق لها، وجعلها دائرة مداره؟

وأيضاً ينبغي القول حينئذٍ بما إذا كشف عن الغلبة غيرها من الكثرة ونحوها .

وأيضاً لو كان المدار على الغلبة، لوجب القول بالتقدير حينئذٍ في فاقد الصفات وفي الواجد الضعيف، وقد عرفت نقل الإجماع على خلافه .

وأيضاً فإنّنا نمنع تحقّق الغلبة فيما نحن فيه بمجرد ذلك مع بقاء الاسم، فإنّه لا يعلم أنّ المدار على صدقها عرفاً؛ بحيث يقال: إنّ الماء غلب على النجاسة، أو شرعاً، وكيفما كان فالتقدير لا يحقّق شيئاً منها، بل المتحقّق خلافه .

وأيضاً بقرينة الشهرة ونحوها تحمل الغلبة على إرادة التغير، فتأمل جيّداً، والله أعلم .

ثمّ إنّّه على تقدير اعتبار التقدير، فهل يعتبر الأشدّ أو الأوسط أو

الأضعف؟ احتمالات. أمّا الأوّل فملاحتياط، وأمّا الثاني فللغالب، وأمّا الثالث فلترجيح جانب الطهارة.

قلت: هذه الاحتمالات غير متّجهة فيما إذا كانت النجاسة على صفة خاصّة ثمّ سلبت عنه، فإنّه حينئذٍ لا معنى لتقديرها بالأشدّ وقد كانت على الأوسط، كما أنّه لا معنى لتقدير الأوسط وقد كانت على الأضعف. نعم قد يتّجه ذلك إن لم يعلم كيف وجدت صفة هذه النجاسة، وإن كان تقدير الوسط حينئذٍ أولى؛ لأنّه الغالب المعتاد، مع عدم تماميّة الاحتياط [أو ضيقه] ^(١) في جميع المقامات.

ثمّ إنّ هل يعتبر تقدير الماء أيضاً على الحدّ الوسط من العذوبة والملوحة والصفاء والكدورة، فإنّ لها أثراً بيّناً في التغير؟ احتمله بعضهم ^(٢)، وظاهر الباقيّن العدم، وهو أولى سيّما فيما إذا كان الماء على صفة معلومة؛ إذ لا معنى لفرض عدمها؛ لعدم المانع في اختلاف المياه في الانفعال، وإن كانت فرداً نادراً.

ولعلّه من ذلك ينقدح الفرق في السابق - أي في الموافق للنجاسة في الصفة - بين الصفة الأصليّة والعارضيّة، فيقدّر في الثانية دون الأولى، فتأمّل.

وكيف كان، فما ذكرناه من عدم النجاسة في المسلوب إنّما هو إذا لم يستهلك الماء، أمّا إذا استهلك بحيث دخل الماء تحت اسم الخليط فلا إشكال في نجاسته. وأمّا إذا سلبه اسم الإطلاق ولم يدخل تحت الاسم،

(١) وردت في المعتمدة فقط.

(٢) كالكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ١١٥، والشهيد الثاني في روض الجنان: الطهارة/ ما تحصل به ص ١٣٤.

فلا إشكال في كونه غير مطهر، وهل يبقى على الطهارة؟ وجهان أقواهما ذلك .

واحتمال ذهاب الإطلاق مع بقاء اسم الخليط معارض باحتمال عدمه؛ إذ ذهاب الإطلاقية وذهاب اسم الخليط حادثان، والأصل يقتضي تأخر كل منهما عن الآخر، فيبقى أصل الطهارة سالماً. نعم لو كان المغير للماء من الأجسام التي علم بقاؤه بعد زوال الإطلاقية لا توجه الحكم بالنجاسة . ثم اعلم أنه قد يظهر من قول المصنف: « لا ينجس إلا باستيلاء النجاسة ... » إلى آخره، أن التغير لابد وأن يكون بعد ملاقة النجاسة، فلو تغيرت أحد أوصاف الماء بالمجاورة لم ينجس، ولعله لا خلاف فيه بل مجمع عليه؛ للأصل بل الأصول والعمومات، ولا شمول في النبوي المتقدم ونحوه؛ لظهور تبادره في الملاقة كما هو واضح، فلا ينبغي الإشكال في ذلك .

كما أنه لا ينبغي الإشكال في عدم التنجيس بسبب حصول التغير في غير الصفات الثلاثة، كالحرارة والرقة والخفة ونحوها، بلا خلاف أجده في ذلك؛ للأصل وظهور الأخبار في حصر النجاسة بالأوصاف الثلاثة . وما في الذكرى^(١) عن الجعفي وابني بابويه أنهم لم يصرحوا بالأوصاف الثلاثة، بل اعتبروا أغلبية النجاسة للماء، لا صراحة فيه بل ولا ظهور؛ لأن المتعارف في تحقق الغلبة إنما هو بالأوصاف الثلاثة، بحيث صار هو المتبادر من غلبة النجاسة للماء، فليتأمل جيداً. ولعله لذا قال في كشف اللثام: « كأنه لا خلاف فيه »^(٢) .

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختباري ص ٨ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٢٦ .

ثم إنّ مقتضى قول المصنف ككثير من الأصحاب^(١) [مضافاً إلى تصريح الفاضل^(٢) والشهيدين^(٣) والكركي^(٤) وغيرهم^(٥) لذلك]^(٦) للتعبير بالنجاسة، أنّه لا ينجس لو تغيّر الماء بأحد أوصاف المتنجّس، كما لو تغيّر بدبس نجس ونحوه.

خلفاً للمنقول عن الشيخ في باب تطهير المضاف، كما تسمع^(٧) نقل عبارته، وربّما ظهر من التحرير^(٨) موافقته؛ للأصل والعمومات، مع أنّه ليس في أخبار التغير إشارة إلى ذلك، بل فيها الإشارة إلى خلافه، بل قد يدعى أنّه يستفاد من ملاحظتها وملاحظة ما اشتملت عليه أسئلتها الجزم به، مع كونه هو المتبادر، فتأمّل، كما لا يخفى على من لاحظها، إلّا النبوي^(٩) فإنّه قد يستدلّ بظاهره على مثل المقام.

(١) كالشيخ في النهاية: الطهارة/المياه واحكامها ص ٣، وابن ادريس في السرائر: الطهارة/المياه واحكامها ج ١ ص ٦٠، وابن حمزة في الوسيلة: الصلاة/احكام المياه ص ٧٢، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/في المياه ص ١٨.

(٢) قواعد الاحكام: الطهارة/في المطلق ج ١ ص ٤، منتهى المطلب: الطهارة/الماء المطلق ج ١ ص ٥.

(٣) اللعة الدمشقية والروضة: كتاب الطهارة ج ١ ص ٣٠.

(٤) جامع المقاصد: الطهارة/في المطلق ج ١ ص ١١١.

(٥) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/في الماء المطلق ج ١ ص ٢٩، والسبزواري في ذخيرة المعاد: الطهارة/ما تحصل به ص ١١٥، والفاضل الهندي في كشف اللثام: الطهارة/الماء المطلق ج ١ ص ٢٦.

(٦) هذه العبارة ساقطة من جميع النسخ إلّا المعتمدة والمطبوعة.

(٧) في ص ٣١٤.

(٨) تحرير الاحكام: الطهارة/في المضاف ج ١ ص ٥.

(٩) المتقدم في ص ٢٩٠.

وهو - مع إمكان دعوى ظهوره في النجاسة دون المتنجس، سيّما بعد شيوع مثل هذه العبارة في المشتمة على الأوصاف الثلاثة في ذلك - لا جابر له في المقام؛ لمصير ظاهر المشهور إلى خلافه هنا، ومنه لا يحصل الظن بشمول لفظ «ما» للمتنجس .

ويمكن استنباط الإجماع عند التأمل على عدمه؛ وذلك لذكرهم في المقام الفروع التي لا ينبغي أن تسطر، كالتغير بالمجاورة وبغير الأوصاف الثلاثة ونحو ذلك، ولم يذكروا ما نحن فيه ولم يتعرضوا له، بل عبروا بلفظ النجاسة التي لا تشملها، مع كون الشيخ هو المخالف، ومن عادتهم التعرض لذكر خلافه، بل قد يدعى أنّ عبارة الشيخ المنقولة عنه غير صريحة بالخلاف .

قال على ما نقل عنه: «ولا طريق إلى تطهير المضاف إلّا بأن يختلط بما زاد على الكرّ من المياه الطاهرة المطلقة، ثم ينظر فيه، فإن سلبه إطلاق اسم الماء وغير أحد أوصافه إمّا لونه أو طعمه أو رائحته، فلا يجوز استعماله بحال، وإن لم يغير أحد أوصافه ولا سلبه إطلاق اسم الماء، جاز استعماله في جميع ما يجوز استعمال المياه المطلقة»^(١) .

والتأمل فيها يعطي أنّه ليست بصريحة فيه بل ولا ظاهرة؛ وذلك لأخذه في الحكم الأول - وهو عدم جواز الاستعمال - سلب الاسم مع تغير أحد الأوصاف، وأخذه في الثاني بقاء الاسم وعدم التغير، فلم تكن عبارته دالة على ما إذا بقي الاسم وتغيّرت الأوصاف، ولم يظهر منه الحكم بنجاسة مثل ذلك، وهو الذي يفيد في المقام، وقد يكون مبنى كلامه على الاستهلاك

(١) المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٥ .

وعدمه .

نعم بقي في المقام شيء لا بد من التنبيه عليه: وهو أنّ التغيّر بالمتنجّس إن كان بصفاته الأصليّة، فقد عرفت أنّ الأقوى عدم التنجيس، وأمّا إذا كان التغيّر به بالصفات المكتسبة من النجاسة، فمثل الماء أو اللبن ونحوهما من المتنجّس بدم ونحوه حتّى غيّر لونهما، ثمّ إنّهما تنجّس بهما الجاري أو الكثير حتّى غيّر لونهما بذلك، أي باللون المكتسب من النجاسة بالدم، ففيه إشكال .

والأقوى في نظري: أنّه متى حصل التغيّر في الجاري أو الكثير مع استناد التغيّر إلى تلك النجاسة التي تنجّس بها المتنجّس نجس الماء، وإلّا فلا. أمّا الأوّل فلدخوله تحت الأدلّة حينئذٍ، وأمّا الثاني فلعدم صدق تغيّره مع ملاقة عين النجاسة؛ إذ ليس المدار على وصف النجاسة كيفما كان، بل لا بدّ من مباشرة عينها للماء، فلونها المكتسب منها بعد اضمحلال عينها واستهلاكها لا ينجّس الماء حينئذٍ؛ للأصول والعمومات، والنبوي لا جابر له .

ولعلّه إلى ذلك يرجع ما أطنب به العلامة الطباطبائي^(١) من النجاسة إذا كان التغيّر بواسطة المتنجّس، بخلاف ما إذا كان بلون المتنجّس وطعمه وريحه التي هي صفات أصليّة له، وإلّا كان محلاً للنظر باعتبار عدم ملاقة عين النجاسة له، ولا عبرة بأوصافها مع عدم ملاقاتها؛ ضرورة كونها حينئذٍ كالمجاورة خصوصاً في الريح ونحوه، فتأمّل جيّداً .

وظاهر المصنّف بل كاد يكون صريحه عدم نجاسة الجاري مطلقاً، سواء

(١) المصايح في الفقه: الطهارة / عدم تنجس الماء بالتغيّر بالمتنجس ص ١١ (مخطوط) .

كان قليلاً أو كثيراً؛ لتقييده في المحقون بالكربة وإطلاقه في الجاري، ومثله كثير من الأصحاب^(١). بل قال في المعتبر: «ولا ينجس الجاري بالملاقاة، وهو مذهب فقهاءنا اجمع»^(٢)، إلى أن قال بعد ذلك: «ولا الكثير من الراكد»^(٣) فعلم أنه لافرق بين قليل الجاري وكثيره.

وعن شرح الجمل^(٤) لابن البراج نقل الإجماع على عدم نجاسة الجاري، مع التصريح فيه بعدم الفرق بين القليل والكثير، ومثله عن الغنية^(٥)، وربما ظهر من عبارة الخلاف^(٦) نقل الإجماع على ذلك.

وفي الذكرى: «إني لم أقف فيه على مخالف ممتن سلف»^(٧) أي ممتن تقدم على العلامة، ونسب رأي العلامة في جامع المقاصد^(٨) إلى مخالفة مذهب الأصحاب، وعن حواشي التحرير^(٩) نقل الإجماع صريحاً على عدم اشتراط الكربة، وربما ظهر من المصابيح^(١٠) دعوى الإجماع أيضاً. ويمكن للمتأمل المتروقي في كلمات الأصحاب تحصيل الإجماع على عدم اشتراط

(١) كالمفيد في المنفعة: الطهارة/المياه واحكامها ص ٦٤، والشيخ في النهاية: الطهارة/المياه واحكامها ص ٣، وأبي الصلاح في الكافي: الصلاة/الفصل الثاني من شروطها ص ١٣٠، وابن حمزة في الوسيلة: الصلاة/احكام المياه ص ٧٢ و ٧٣.

(٢) المعتبر: الطهارة/في الجاري ج ١ ص ٤١.

(٣) المعتبر: الطهارة/في الكرج ص ٤٣.

(٤) شرح جمل العلم والعمل: احكام المياه ص ٥٦.

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ما به يفعل الطهارة ص ٤٨٩.

(٦) الخلاف: الطهارة/مسألة ١٥٢ ج ١ ص ١٩٥.

(٧) ذكرى الشيعة: الطهارة/المستعمل الاختياري ص ٨.

(٨) جامع المقاصد: الطهارة/في المطلق ج ١ ص ١١١.

(٩) نقله عنه في المصابيح في الفقه: الطهارة/نجاسة الجاري بالملاقاة ص ٢٤.

(١٠) المصابيح في الفقه: الطهارة/عدم نجاسة الجاري بالملاقاة ص ٢٥ (مخطوط).

الكرية .

وخالف في ذلك العلامة (رحمه الله) في بعض كتبه ^(١) ، وفي بعضها ^(٢) وافق المشهور كما قيل ^(٣) . ولم أعر على موافق له في هذه الدعوى ممن تأخر عنه، سوى الشهيد الثاني ^(٤) ، وما لعله يظهر من المقداد في التنقيح ^(٥) ، مع أن المنقول ^(٦) عن الأول أنه رجع عنه، وأن الذي استقر رأيه عليه آخر الطهارة، وعبارة الثاني غير صريحة في ذلك .

قال في التنقيح: « وهل يشترط كرية أم لا؟ أطلق المصنف الحكم بطهارته، وقيده العلامة بالكرية، وهو أولى؛ ليدخل تحت إطلاق قوله (صلى الله عليه وآله): (إذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً)، والإجماع على العمل بمفهومه. وقال الشهيد: (إن جرى عن مادة فلا يشترط الكرية، ولا عنها يشترط) وهو حسن وعليه الفتوى » ^(٧) . وكلامه الأخير ظاهر فيما ذكرنا، فتأمل .

(١) كقواعد الاحكام : الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤ ، وتذكرة الفقهاء : الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٣ ، وتحرير الاحكام : الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤ ، ومنتهى المطلب : الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٦ .

(٢) كارشاد الاذهان : الطهارة/ ما به تحصل ج ١ ص ٢٣٥ .

(٣) روض الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٣٤ ، مفتاح الكرامة : الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٦٢ .

(٤) روض الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٣٤-١٣٥ ، ومسالك الافهام : الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ١ .

(٥) ستأتي عبارته عن قريب .

(٦) نقله عنه ولده في المعالم : في الجاري / عدم نجاسة الجاري بالملاقاة ص ١١٠-١١١ .

(٧) التنقيح الرائع : الطهارة/ في المياه ج ١ ص ٣٨ .

ولا نقل عن أحد ممن تقدّمه، نعم نقل عن المرتضى ^(١) (رحمه الله) والصدوقين ^(٢) بعض العبارات المفصلة في الكرية وعدمها من غير تعرض للجاري وغيره. وهي ليست صريحة في ذلك، بل نقل عن الصدوقين ^(٣) أنّ لهم عبارات أخر في غير المقام الأول حاكمة على ذلك، فتأمل جيّداً. وكيف كان، فالأقوى الأول؛ للأصل بل الأصول، وماسمعت من الإجماعات المنقولة، بل يمكن دعوى تحصيله، والأخبار الحاكمة بعدم نجاسة الماء بغير التغير والغلبة، وهي كثيرة قد سمعت جملة منها. ومنها: الدالة ^(٤) على أنّ ماء الحمام بمنزلة الجاري؛ إذ لو كان الجاري يشترط فيه الكرية لم يكن للتشبيه به من جهة الطهارة معنى. ومنها: الأخبار ^(٥) المتضمنة للمادة، المعللة عدم النجاسة بوجود المادة،

(١) جل العلم والعمل (ضمن رسائل المرتضى): احكام المياه ج ٣ ص ٢٢.

(٢) نقله عن علي بن بابويه الطباطبائي في المصابيح: الطهارة / عدم نجاسة الجاري ص ٢٤ (مخطوط)، وقاله محمد بن بابويه في من لا يحضره الفقيه: المياه وطهرها ج ١ ص ٦.

(٣) نقله عنها الطباطبائي في المصابيح: الطهارة / عدم نجاسة الجاري ص ٢٥ (مخطوط).

(٤) منها: ما رواه الشيخ باسناده عن احمد بن محمد، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن داود بن سرحان قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول في ماء الحمام؟ قال: هو بمنزلة الماء الجاري».

التهذيب: الطهارة / باب ١٨ ح ٢٨ ج ١ ص ٣٧٨، وسائل الشيعة: باب ٧ من أبواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١١٠.

(٥) منها: ما رواه الشيخ باسناده عن احمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل، عن الرضا (عليه السلام) قال: «ماء البئر واسع لا ينجسه شيء، إلّا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزع حتى يذهب الريح ويطيب طعمه؛ لأنّ له مادة».

الاستبصار: الطهارة / باب ١٧ ح ٨ ج ١ ص ٣٣، وسائل الشيعة: باب ٣ من أبواب الماء

المطلق ح ١٢ ج ١ ص ١٠٥.

وخصوص موردها لا يخصّها بذلك ، على أنّه لو كانت الكرّة شرطاً لم يكن للتعليل معنى .

وربّما استدلّ بما دلّ^(١) على نفي البأس عن البول في الماء الجاري، ولعلّه لا يخلو من تأمل، لكن لا بأس بأخذه مؤيداً، سيّما مع الانحبار بما سمعت .
ومنها: ما دلّ على عدم نجاسة الجاري، كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) فيما روي عنه: « الماء الجاري لا ينجّسه شيء »^(٢) .

وعن دعائم الاسلام « في الماء الجاري يمرّ بالجيف والعذرة والدم يتوضّأ منه ويشرب، وليس ينجّسه شيء ما لم تتغيّر أوصافه طعمه ولونه وريحه »^(٣) .

وعن الفقه الرضوي: « اعلّموا رحمكم الله أنّ كلّ ماء جارٍ لا ينجّسه شيء »^(٤) . قلت: ولو كان الجاري يشترط فيه الكرّة لم يكن للتعليل عليه بالنسبة إلى النجاسة معنى يعتدّ به .

كلّ ذا مع أنّه ليس للعلامة شيء يتمسك به، سوى ما دلّ^(٥) على

(١) منها: ما رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن ربعي، عن الفضيل، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: « لا بأس بأن يبول الرجل في الماء الجاري ... » .

تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٥٩-٦١ ج ١ ص ٤٣ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ٤ ح ٤-١ ج ١ ص ١٣ ، وسائل الشيعة: انظر باب ٥ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ١٠٧ .

(٢) مستدرک الوسائل: باب ٥ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٩٠ .

(٣) تقدم في ص ١٩٢ .

(٤) فقه الرضا: باب ٥ ص ٩١ ، مستدرک الوسائل: باب ٥ من ابواب الماء المطلق ح ٦ ج ١ ص ١٩٢ .

(٥) مثل ما رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن سماعة ، عن أبي بصير، عنهم (عليهم السلام) قال: « إذا دخلت يدك في الاناء قبل أن تغسلها

نجاسة القليل من العمومات وغيرها .

وفيه : أنه لا شمول فيها لمثل المقام ؛ لعدم العموم اللغوي في شيء منها ، وستعرف المناقشة في دلالة العمدة منها الذي هو المفهوم . وعلى تقدير العموم فبينها التعارض من وجه ، والترجيح للأولى من وجوه كثيرة لا تحفى ، على أننا لو تركناها والمعارض ، وأخذنا نتمسك بالأصول والإجماعات لكفى . فالمسألة من الواضحات التي لا ينبغي إطالة الكلام فيها .

وكأنه لمكان استبعاد صدور مثل ذلك من العلامة ، فسر كشف اللثام ^(١) اشتراطه للكرية بشيء يقطع الناظر في كلام العلامة بأنه لا يريد ، وقد ذكرناه في باب تطهير الجاري ^(٢) وغيره ، فراجع وتأمل .

وليعلم أن الشهيد في الدروس قال : « ولا يشترط فيه الكرية على الأصح ، نعم يشترط فيه دوام النبع » ^(٣) وعن الموجز ^(٤) لأبي العباس بن فهد موافقته على ذلك ، وقد سمعت ^(٥) أنه استحسنته في التنقيح وقال : « عليه الفتوى » .

فلا بأس ، إلا أن يكون أصابها قدر بول أو جنابة ، فإن دخلت يدك في الاناء وفيها شيء من ذلك فاهرق ذلك الماء » .

الكافي : باب الرجل يدخل يده في الاناء ج ١ ص ٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٣٨ و ٤١ و ٤٢ ج ١ ص ٣٧ و ٣٨ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٨ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ١١٢ .

(١) كشف اللثام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٥ .

(٢) في ص ٢١٧ .

(٣) الدروس : الطهارة / في المياه ص ١٥ .

(٤) الموجز الحاوي (ضمن الرسائل العشر) : الطهارة / ما به تحصل ص ٣٦ .

(٥) في ص ٢٠٨ .

قلت: وليته أتضح لنا ما يريد به هذه العبارة فضلاً عن الصحة، فإنها تحتمل وجوهاً:

منها: أن يريد بدوام النبع عدم الانقطاع في زمان دون زمان، مثل العيون التي تنقطع في الصيف دون الشتاء أو بالعكس، فإنه حينئذٍ يشترط الكثرة.

وفيه ما لا يخفى، بل لا ينبغي أن ينسب مثل ذلك لمثله؛ إذ انقطاعه في بعض الأزمنة لا يخرج عن حكم الجاري في غير زمان الانقطاع، ولا يساعده على ذلك شيء من الأخبار، بل ولا الاعتبار.

على أنه كيف يعلم أنها من دائم النبع أو منقطعه إذا لم يعلم؟ ولعله يتمسك حينئذٍ باستصحاب بقاء النبع، فيصيرها حينئذٍ من دائمه حتى يعلم. وفيه ما فيه.

والحاصل: لا ينبغي إطالة الكلام في فساد مثل ذلك.

ومنها: أن يراد بدوام النبع، أي عند ملاقة النجس للماء يشترط فيه أن يكون نابعاً، فإنه متى لم يكن كذلك جرى عليه حكم المحقون.

وهذا المعنى وإن كان في نفسه صحيحاً على بعض الأحوال، إلا أنه يبعد إرادة الشهيد له، على أن ذلك ليس فيه زيادة حينئذٍ على أصل معنى الجاري وكونه ممّا له مادة. لكن الأمر في ذلك سهل؛ إذ لعله حينئذٍ احترز به عما يتوهم من أن الجاري هو الماء النابع وإن انقطع النبع، فأراد (رحمه الله) التنبيه على أنه لا ينجس بالملاقة ونحوها بشرط أن يكون دائم النبع، أي نابعاً حين الملاقة.

وقد يقال: إنه احترز به عن بعض أفراد النابع، كالقليل الذي يخرج بطريق الرش؛ فإن العلم بوجود المادة فيه عند ملاقة النجاسة مشكل؛

لأنّه يترشح آناً فآناً، فليس له فيما بين الزمانين مادّة، وهذا يقتضي الشكّ في وجودها عند الملاقاة، فلا يعلم حصول الشرط، فاللازم من ذلك الانفعال حينئذٍ، عملاً بعموم ما دلّ على انفعال القليل .

وفيه: أنّ إخراج مثل ذلك عن الجاري بمجرد الفتور في نبعه ممّا لا يخلو من تأمل، على أنّه كيف يحكم بالانفعال مع عدم العلم بالانقطاع؟ وتنقيح ذلك بالأصل مع كون عادة نبعه هكذا فيه ما لا يخفى، مع أنّه قد يقال: إنّ الأصل يقضي بخلافه .

ومنها: أن يقال: إنّ النبع يقع على وجوه: أحدها: أن ينبع الماء حتّى يبلغ حدّاً معيّناً ثمّ يقف، ولا ينبع ثانياً إلّا بإخراج بعض الماء. وثانيها: أن يكون كذلك، لكن لا يخرج إلّا بحفر جديد. وثالثها: أن ينبع الماء ولا يقف على حدّ، بل يبقى مستمراً على النبع. فلعلّ مراد الشهيد (رحمه الله) باشتراط دوام النبع إخراج مثل الصورة الثانية؛ فإنّ إدخالها تحت الجاري محلّ شكّ، فتبقى داخلّة تحت ما دلّ على اشتراط الكثرة .

وفيه: أنّه لا معنى لذلك إن أراد حتّى في حال النبع؛ فإنّ وقوفها إلى حدّ بحيث تحتاج إلى حفر جديد لا يخرجها عن اسم الجاري حينه، فتأمّل جيّداً .

ومنها: أن يراد بدوام النبع دوام الاتّصال بالمادّة، فتى انقطع أو قطعه قاطع أو نحو ذلك لم يجز على الماء الموجود حكم الجاري، بل إن كان كراً عصم نفسه وإلّا فلا، وليس المراد من هذا الشرط أنّه ينكشف أنّه ليس بجارٍ عند فقدّه، بل المراد أنّه يكون حينئذٍ ليس بجارٍ .

ولعلّه عند التأمل يرجع هذا إلى بعض ما تقدّم، فتأمّل جيّداً، فإنّ الأمر في ذلك سهل بعد معرفة الصحيح والفاقد من الوجوه المتقدّمة في حدّ ذاتها

ثمّ ليعلم أنّه قد تبين أنّ الجاري لا ينجس إلا بالتغيّر، فنقول حينئذٍ: إنّ التغيّر لا يخلو إمّا أن يكون مستوعباً لجميع الماء أولاً، أمّا الأول فلا إشكال في نجاسة جميعه، وأمّا الثاني فلا يخلو إمّا أن يكون التغيّر قاطعاً لعمود الماء بمعنى أنّه مستغرق لحافتي الماء من العرض والعمق أولاً، وكيف كان فلا إشكال في نجاسة المتغيّر منه، وأمّا غيره فإن كان التغيّر غير قاطع لعمود الماء، بل كان غير المتغيّر متصلاً ببعضه ببعض، فلا نجاسة في شيء من ذلك لكونه من الجاري، ولا ينجس غير المتغيّر منه، ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير، بناءً على الصحيح من عدم اشتراط الكثرة.

وأما إذا كان التغيّر قاطعاً لعمود الماء، فلا إشكال في طهارة ما يلي المادّة وإن لم يكن كراً، على المختار من عدم اشتراط الكثرة، بل ربّما قيل: وكذا بناءً على الاشتراط؛ لأنّ جهة المادّة في الجاري أعلى سطحاً من المتنجس وإن كانت أسفل حسّاً، والسافل لا ينجس العالي. وفيه منع ظاهر؛ لكون المعتبر العلوّ والسفل الحسيين، فتأمل.

وأما الماء الذي في جانب المتغيّر ممّا لا يلي المادّة، فإن كان كراً فلا إشكال في الطهارة أيضاً، وأمّا إذا لم يكن كراً فالمتّجه النجاسة؛ لكونه مفصّلاً عن المادّة بفاصل حسيّ، فيجري عليه حكم المحقون، فينجس حينئذٍ بالملاقاة. ولعلّ بعض الإطلاقات الواقعة من بعض الأصحاب^(١) «أنّه متى تغيّر شيء من الجاري اختصّ المتغيّر بالتنجيس» منزلة على غير ذلك.

(١) منهم: العلامة في القواعد: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤، والتحرير: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤، والسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٣٣، والبحراني في الحدائق: الطهارة/ المطلق الجاري ج ١ ص ١٩٧.

واحتمال أنّ الماء المتغير وإن حكمنا بنجاسته، لكن لا مانع من كونه سبباً لا اتصال غير المتغير بالمادة، فيصدق عليه حينئذٍ أنه ماء متصل بالمادة فيكون طاهراً، في غاية الضعف؛ لأنّ جعل التغير سبباً للاتصال ليس بأولى من جعله سبباً للانفصال، مع أنّ العلوم والمتيقن من الاتصال الذي تحصل العصمة بسببه إنّما هو غير هذا الاتصال، فيشكّ في شمول أدلة الجاري له.

والسألة لا تخلو من تأمل؛ لأنّه يمكن أن يقال: إنّ تغيّر بعض الجاري لا يخرج البعض الآخر من هذا الإطلاق. وأيضاً احتمال الدخول تحت الجاري معارض باحتمال الخروج، فيبقى أصل الطهارة سالماً، فيحكم عليه حينئذٍ بالطهارة، فتأمل جيّداً.

ثمّ اعلم أنّ الحكم بالنجاسة فيما ذكرنا بسبب الملاقاة للمتغير [مع تساوي السطوح أو يكون] ^(١) هو السافل، وإلاّ فلوفرض العكس بأن كان المتغير السافل والملاقى له العالي، لم ينجس وإن لم يكن كراً؛ لعدم نجاسة العالي بالسافل ولو كان علوّ انحدار لا تستم. نعم قد عرفت أنّ المعتبر العلوّ الحسّي لا المادّي على الأقوى، فتأمل جيّداً.

كما أنّه يشترط أن يكون علوّاً معتدّاً به، بحيث يقال عند أهل العرف: إنّ أحدهما عال والآخر سافل لا متساويين، بل الحكم كذلك في الجاري عن غير مادة، بل كلّ نابع بلا خلاف أجده، بل يمكن تحصيل الإجماع عليه، فضلاً عن السيرة القطعية ومحكي الإجماع والأصل وغيره.

بقي شيء: وهو أنّ ما اعتبر من تساوي السطوح في الراكد بالنسبة إلى

(١) كذا في المعتمدة والمطبوعة، وفي بقية النسخ بدلها: «إنّما هو حيث يكون غير المتغير».

عدم نجاسته بالملاقاة لا يعتبر هنا بالنسبة للجاري، فلا ينجس بالملاقاة وإن اختلفت سطوحه، على ما هو الظاهر من كلام الأصحاب؛ لصدق اسم الجاري على الجميع من غير فرق بين السافل والعالي، بل لعلّه كذلك حتّى على ما يقوله العلامة^(١) من اشتراط الكربة وإن اعتبر ذلك في الراكذ؛ لأنّه أطلق هنا كإطلاق الأصحاب.

ولعلّه لأنّه يرى له خصوصيّة على الواقف وإن شاركه في نجاسة القليل؛ وذلك لأنّ الغالب في مثله عدم الاستواء، فلو اعتبرت فيه المساواة على حدّ الواقف لزم الحكم بنجاسة الأنهار العظيمة بمجرد ملاقاته النجاسة لأوائها التي لا تبلغ مقدار الكرّ، وهو معلوم الانتفاء، [وصدق الجاري عليه عرفاً وإن اختلفت سطوحه كالوحدة]^(٢)، مع احتمال أن يقال: إنّ إطلاقه هنا مبنيّ على تفصيله الآتي، فتأمل.

﴿ويطهر بكثرة الماء﴾ أي يطهر بهذا لا أنّه لا يطهر بغيره، وإلاّ فهو يطهر بزوال التغير ولو بتصفيق الرياح، أو بوضع أجسام طاهرة، أو بإلقاء ماء، أو نحو ذلك كما ستعرف؛ لا اتصاله بالمادّة، ﴿الطاهر عليه متدافعاً﴾ من المادّة حتّى يزول تغيّره ﴿سواء كان كرّاً أو لا على المختار.

ومقتضى اشتراط العلامة الكربة في الجاري أن لا يطهر المتغيّر منه بما ذكرنا، بل هو إمّا بإلقاء كرّ عليه، أو بأن يبقى من غير المتغيّر ممّا هو متصل بالمادّة مقدار كرّ، فيزول تغيّره به ونحو ذلك. ومن هنا قال في الروضة: «وجعل العلامة وجماعة الجاري كغيره في انفعاله بمجرد الملاقاة مع قلّته،

(١) تقدم في ص ٢٠٨.

(٢) كذا في المعتمدة والمطبوعة، وسقطت من بقية النسخ.

وعدم طهره بزوال التغير مطلقاً بل بملاقاة كَرٍّ^(١) .

لكن قال في المنتهى: « المتغير إما أن يكون جارياً أو واقفاً، فالجاري إنما يطهر بإكثار الماء المتدافع حتى يزول التغير؛ لأن الحكم تابع للوصف فيزول بزواله، ولأن الطارئ لا يقبل النجاسة لجريانه، والمتغير مستهلك فيه فيطهر»^(٢). وهو ظاهر المدافعة؛ لاشتراطه الكرية.

وتصدى لدفعه في كشف اللثام، وقال: «إن ذلك مبني على اعتبار الدفعة في إلقاء الكر المطهر، وقد عرفت أن معناها الاتصال، وهو متحقق في النابع، وأما منبع الأنهار الكبار الذي ينبع الكر أو أزيد منه دفعة فلا إشكال فيه. نعم ينبغي الترتيب في العيون الصغار حيث ينبع الكر فصاعداً متصلاً؛ إذ ربما ينقطع في البين فينكشف عدم اتصال الكر، فاتصال تجدد النبع إلى نبع الكر كاشف عن الطهر بأول تجدده، لا أنه إنما يطهر بنبع الكر بتمامه، كما أن الراكد يطهر بأول إلقاء الكر عليه وإن لم يلق عليه جميعه، نعم على اعتبار المازجة في الطهر لا بد من نبعه بتمامه وممازجته، كما لا بد في الكر الملقى على الراكد»^(٣).

وفيه: - مع أنه مبني على عدم اعتبار العلو أو المساواة في المطهر، فيفترق حينئذٍ عن الراكد بناءً على اشتراطه فيه، وتقوم العالي بالسافل في بعض الأحوال - أنه حينئذٍ لا ينبغي القول بنجاسة ما يخرج من الجاري إذا كان أقل من كَرٍّ حتى ينتهي جريه، فإن انقطع في الأثناء وكان أقل من كَرٍّ نجس، وإن لم ينقطع حتى يستكمل كَرّاً فلا نجاسة، وهو مخالف لصريح

(١) الروضة البهية: الطهارة/ في المياه ج ١ ص ٣١-٣٢.

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ كيفية تطهير المياه ج ١ ص ١١.

(٣) كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٥.

المنقول عنه سابقاً^(١) .

وأيضاً لا حاجة إلى خروج كرمه إذا علم أن ما في المادّة يزيد على أكرار، وخرج منه ما أزال تغيير المتغيّر ثمّ قطعه قاطع بسدّ ونحوه، اللهم إلا أن يلتزم ذلك فيكون مراده بخروج تمام الكرّ إنّما هو للكشف، وإلا فما يقال: إنّ هذا الخارج لا يتقوم إلا بما يخرج من المادّة دون ما كان فيها، يدفعه: أنّه حينئذٍ لا بدّ من القول بنجاسة هذا الخارج، ولا ينفعه تكاثره حتّى يبلغ كرّاً، فإنّه كلّما يخرج منه شيء ينجس .

وعلى كلّ حال، فكلام العلامة مخالف لما هو متفق عليه هنا بحسب الظاهر، من أنّ تطهير الجاري بما يخرج من المادّة متدافعاً عليه حتّى يزول تغييره، من غير اشتراط لكون الخارج مقدار كرّاً أولاً، وقد سمعت تعليلاً المنتهى، ومثله في المعتبر^(٢) .

وكيف كان، فغاية ما يمكن الاستدلال به في المقام بعد الإجماع على الظاهر، قوله (عليه السلام): «... ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً»^(٣)، وفحوى قوله (عليه السلام): «ماء البئر واسع لا يفسده إلا ما غير طعمه أو ريحه، فينزع حتّى يذهب الريح ويطيب الطعم؛ لأنّ له

(١) في ص ٢٠٧.

(٢) المعتبرة: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٤٠-٤١ .

(٣) الخبر عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «أخبرني عن ماء الحمام يغتسل منه الجنب والصبي واليهودي والنصراني والمجوسي، فقال: ان ماء الحمام كماء...» .

الكافي: باب ماء الحمام ج ١ ص ٣، ١٤، وسائل الشيعة: باب ٧ من ابواب الماء المطلق ج ٧ ص ١١٢ .

مادة» (١).

وما يظهر من العلامة في القواعد (٢) من عدم تطهير الواقف بالماء النابع من تحت، لعلّه مخصوص بغير الجاري؛ لظهور الاتفاق عليه في المقام، قال في الحقائق: «إنّه صرح به الأصحاب من غير خلاف فيه بينهم» (٣).

فحينئذ لا ريب في حصول الطهارة إذا تدافع من المادة عليه حتى زال تغيره، وأمّا إذا لم يتدافع عليه - كما في بعض العيون المتوقف نبع مائها من المادة على إخراج بعض الماء حتى تنبع، سواء قلنا: إنّها من الجاري أو بحكمه، أو أنّها جرى ماؤها إلى مكان ثم وقف، وتوقف الخروج من المادة على أخذ شيء من مائها - فالظاهر أنّ الاتصال بالمادة كافٍ في حصول الطهارة إذا زال تغيره، كما أشرنا إليه سابقاً. والحصص المستفاد من كلام العلامة في المنتهى المتقدم (٤) مبني على الغالب.

هذا إن لم نقل: إنّّه مع اتصاله بالمادة في كلّ آن يتجدّد ماء؛ لعدم استقرار سطوح الماء، فإنّه في الآن الواحد الحكمي يختلف ظهره وبطنه، فليتمّ.

نعم ربّما يتّجه على ظاهر كلام الشهيد في الدروس (٥) من اشتراط دوام النبع في الجاري، أو على القول باشتراط الامتزاج، عدم القول بالطهارة، مع احتمال أن يقال: إنّ مراده بدوام النبع أن لا يحقّ مثلاً في وقت دون

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ج ٧ ص ٢٣٤، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٧ ح ٨

ج ٣ ص ٣٣، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ح ٦ و ٧ ج ١ ص ١٢٦ و ١٢٧.

(٢) قواعد الاحكام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٥.

(٣) الحقائق الناضرة: الطهارة/ الماء الجاري ج ١ ص ٢٠١.

(٤) المتقدم في ص ٢١١.

(٥) في ص ٢١٧.

وقت، مثل العيون التي تحبّ في الصيف دون الشتاء، فإنّها حين جفافها لا يجري عليها حكم الجاري، أو يكون منقطعاً لعارض اتّفاقي من سدّ ونحوه، أمّا مثل العيون المذكورة فهي عنده من دائم النبع، وتوقّف النبع مثلاً على إخراج شيء منها لا يخرجها عن ذلك الحكم، فليتأمل جيّداً.

ومّا يؤيّد ما ذكرنا: - مضافاً إلى ما يظهر من التعليل بالمادة، الصادق بمجرد الاتصال بها وإن لم تنبع فعلاً - أنّه يصدق عليه مضمون قوله (عليه السلام): «ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً» في بعض الأحوال، كما لو فرضنا أنّ هذا الماء المجتمع أُجري وإن لم يخرج من المادة شيء، ثمّ تنجّس السافل بما ينجّسه، وبقي العالي المتصل بالمادة وكان أقلّ من كره، فجرى عليه وأزال تغييره، فإنّه داخل في مضمون الرواية.

وبعد، فالمسألة لا تخلو من إشكال؛ لظاهر كلامهم في المقام، فإنّه كالصريح في اشتراط التجدد من المادة، واحتمال تنزيله على عدم إرادة الحصر كما ذكرنا، أو أنّه ليس شرطاً في التطهير ولكنته لزوال التغيير، ممّا لم يقطع به، واستصحاب النجاسة محكم.

وهل يعتبر التدافع فلا يحزّي ما يخرج من المنابع الدقاق أولاً؟ الظاهر الثاني؛ لعموم الأدلّة، وكلامهم مع أنّه ليس بإجماع منزل على الغالب. ومن المعلوم أنّ هذه الأحكام كلّها للمادة الأرضيّة أو ما نزل منزلتها، كما يأتي الكلام عليه إن شاء الله، دون غيرها فإنّها لا تسمّى مادة.

﴿ويلحق به﴾ أي بالجاري ﴿ماء الحمام﴾ أي ما في حياضه الصغار؛ لقوله (عليه السلام) ^(١): ﴿إذا كانت له مادة﴾ وإيكال معنى

(١) الرواية عن بكر بن حبيب، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «ماء الحمام لا بأس به إذا

الحَمَام إلى العرف أولى من التعرّض لتحديدّه .

والظاهر عدم اختصاص الأحكام بالهيئة السابقة الموجودة في ذلك الزمان، بحيث لو انتفى شيء منها لم تجر عليه الأحكام، وإن كان قد يتوهم؛ لانتفاء المركّب بانتفاء أحد أجزائه، ولأنّ أحكام الحَمَام مخالفة للأصل فيقتصر فيها على المتيقّن، بل إذا شكّ في كون الموجود الآن كالسابق أو لا لم تجر عليه الأحكام أيضاً وإن أُطلق عليه الاسم الآن؛ لعدم جريان أصالة عدم التغيّر هنا؛ إذ هي إنّما تجري حيث يكون المعنى قديماً، ورأينا اللفظ الأوّل مستعملاً فيه، والآن شككنا^(١) فيه بالنسبة للزمن السابق، فنحكم به كذلك لأصالة عدم التغيّر، لا فيما إذا شككنا في كون هذا المعنى موجوداً سابقاً أو لا، وفرق واضح بين المقامين .

وأصالة عدم الاشتراك لا يثبت بها وجود المعنى؛ إذ غاية ما يمكن إثباته بها نفي الاشتراك بعد فرض وجود المعنى، أمّا أنّها تثبت أنّ هذا الموضوع موجود في السابق فلا .

لكن قد يقال: مع إمكان المناقشة في بعض ما تقدّم، الظاهر أنّ لفظ الحَمَام موضوع لقدر مشترك، وهو هيئة خاصّة يميّزها أهل العرف، فلا يضرّ النقيصة والزيادة في الأفراد. نعم الحقّ أنّ الحَمَام له أركان ينتفي بانتفائها، ومن ذلك المادّة ونحوها، ولا ينفع هنا لو أطلق الاسم؛ للعلم حينئذٍ بأنّه معنى آخر غير المعنى الأوّل، بل يكون حاله مثل ما سمّيت الآنية بالحَمَام،

كانت له مادة» وسيأتي نصّها في ص ٢٢٢.

الكافي: باب ماء الحمام ح ٢ ج ٣ ص ١٤، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٨ ح ٢٦

ج ١ ص ٣٧٨، وسائل الشيعة: باب ٧ من ابواب الماء المطلق ح ٤ ج ١ ص ١١١ .

(١) كذا في جميع النسخ، وفي المتمددة: «مستعملاً فيه الآن وشككنا ...» .

فإنه لا تجري عليها الأحكام قطعاً، فتأمل جيداً .

وأما كون المراد بماء الحَمَام هو ما في حياضه الصغار فهو الظاهر منهم، وقد صرح به جماعة^(١)، وربما يستفاد من قوله (عليه السلام) كما عن الفقه الرضوي: «إنَّ ماء الحَمَام سبيله سبيل الماء الجاري إذا كان له مادة»^(٢)؛ فإنَّ الظاهر أنَّ المراد بالمادة إنَّما هي مادة ماء الحَمَام، فيعلم حينئذٍ أنَّها غير ماء الحَمَام، والذي هو غيرها إنَّما هو ما في الحياض .

واحتمالُ أنَّ المراد بقوله: «إذا» قيد للجاري، فيكون مشبهاً بالجاري الذي له مادة لا مطلق الجاري، فيدخل حينئذٍ ما في المادة في ماء الحَمَام، بعيداً خلاف المتبادر والمنساق. على أنَّ الظاهر من التشبيه بالجاري وبماء النهر أن يكون المراد ما يخرج من المادة؛ لأنَّه هو الذي فيه صورة الجريان والنهرية، والحوض الكبير بمنزلة المادة التي يخرج منها الماء .

فإن قلت: إنَّه كما يستفاد من الأخبار تنزيل ما في الحياض بمنزلة الجاري، أيضاً يستفاد منها تنزيل مادته منزلة مادة الجاري .

قلت: حق، لكنَّه لم يثبت هناك أحكام لاحقة للمادة من حيث كونها مادة لتثبت لها هنا، وأما الأحكام اللاحقة لها لغيرها مثل عصمتها لغيرها ونحو ذلك فهي هنا كذلك .

وفي رواية بكر بن حبيب عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «ماء

(١) منهم : العلامة في النهاية : الطهارة / في الجاري ج ١ ص ٢٢٩ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ١١٢ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / ما تحصل به ص ١٣٧ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٣٣ .

(٢) فقه الرضا : باب ٣ ص ٨٦ ، مستدرک الوسائل : باب ٧ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١

الحَمَام لا بأَس به إذا كان له مَادَّة»^(١). والتقريب فيها كما تقدّم، من أنّ الظاهر أنّ المراد بالمادّة إنّما هي الحوض الكبير، فيكون المراد بماء الحَمَام غيرها.

وكيف كان، فالذي يدلّ على إلحاق ماء الحَمَام بالجاري في الجملة - مضافاً إلى ما تقدّم، وإلى الإجماع محصّله^(٢) ومنقوله^(٣) - قول الصادق (عليه السلام) في خبر ابن أبي يعفور، حيث قال له: «أخبرني عن ماء الحَمَام يغتسل فيه الجنب والصبي واليهودي والنصراني والمجوسي، فقال: إنّ ماء الحَمَام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً»^(٤).

وخبر حنّان، قال: «سمعت رجلاً يقول لأبي عبد الله (عليه السلام): إنّني أدخل الحَمَام في السّحروفيه الجنب وغير ذلك، فأقوم أغتسل، فينتضح عليّ بعدما أفرغ من مائهم، قال: أليس هو جار؟ قلت: بلى، قال: لا بأَس»^(٥).

(١) راجع حاشية (١) من ص ٢٢٠.

(٢) ممّن قال بذلك: الشيخ في النهاية: الطهارة/المياه واحكامها ص ٥، وسلا في المراسم: الطهارة/ ما يتطهر به ص ٣٧، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ احكام البئر ص ٢٠، والعلامة في النهاية: الطهارة/ في الجاري ج ١ ص ٢٢٩.

(٣) نقل الاجماع الاردبيلي في مجمع الفائدة وانبرهان: الطهارة/ ما تحصل به ج ١ ص ٢٥٤، والفاضل الهندي في كشف اللثام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٢٧، والطباطبائي في رياض المسائل: الطهارة/ في المياه ج ١ ص ٣.

(٤) راجع حاشية (٣) من ص ٢١٨.

(٥) الكافي: باب ماء الحمام ج ٣ ص ١٤، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٨ ح ٢٧ ج ١ ص ٣٧٨، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الماء المضاف ح ٨ ج ١ ص ١٥٤، وفي التهذيب اسقط قوله: عن حنّان.

وصحيح داود بن سرحان « قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول في ماء الحمام؟ قال: بمنزلة [الماء] ^(١) الجاري » ^(٢).

وما رواه في الوسائل عن كتاب قرب الإسناد عن اسماعيل بن جابر عن أبي الحسن الأول (عليه السلام)، قال: « ابتدأني فقال: ماء الحمام لا ينجسه شيء » ^(٣) إلى غير ذلك .

وما كان في هذه الروايات من ضعف في السند أو الدلالة، فهو منجبر بما سمعت من الإجماع المنقول بل المحصل على أن ماء الحمام - أي ما كان في حياضه الصغار - سواء كان قليلاً أو كثيراً هو بمنزلة الجاري .

لكن يشترط اتصاله بالمادة إجماعاً ^(٤)، مع أنه المنساق من أخبار المادة، ويشعر به التشبيه بالجاري وماء النهر، فلا عبرة بما عساه يظهر من خبر حثان، على أنه لا دلالة فيه على نجاسة ذي السور .

نعم وقع النزاع بينهم في أنه هل يشترط في المادة أن تكون كراً أو لا؟ والمنقول ^(٥) عن الأكثر اشتراط الكربة، لكن في كشف اللثام ^(٦) نقل عن

(١) وردت في المصدر والمطبوعة دون بقية النسخ .

(٢) تهذيب الاحكام الطهارة/ باب ١٨ ح ٢٨ ج ١ ص ٣٧٨، وسائل الشيعة: باب ٧ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١١٠ .

(٣) قرب الاسناد: ص ١٢٨، وسائل الشيعة: باب ٧ من ابواب الماء المطلق ح ٨ ج ١ ص ١١٢ .

(٤) ممن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٦، وابن حمزة في الوسيلة: الصلاة/ احكام المياه ص ٧٢، والعلامة في القواعد: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤ .

(٥) كما في روض الجنان: الطهارة/ ما تحصل به ص ١٣٧، ومسالك الافهام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ١ .

(٦) كشف اللثام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٢٧ .

الجامع^(١) فقط موافقة العلامة على الاشتراط، وقال بعد ذكر مذهب المحقق^(٢) من عدم اشتراط الكربة: «لإطلاق النصوص والفتاوى»^(٣). وظاهره أنّ الفتاوى مطلقة، ولعلّ مراد من نسبه إلى الأكثر أنّه أراد أكثر المتأخرين عن المحقق (رحمه الله).

وكيف كان، فالذي ذهب إليه المصنّف عدم الاشتراط، وتبعه عليه بعض متأخري المتأخرين^(٤)، ولعلّه الظاهر من السرائر^(٥) أيضاً، قال في المعتبر: «ولا اعتبار بكثرة المادّة وقتّها، لكن لو تحقّق نجاستها لم تطهر بالجريان»^(٦) انتهى. وهو لا يخلو من قوّة؛ لما سمعته من الروايات؛ فإنّها كالصريحة في عدم اشتراط الكربة.

مع أنّ أقصى ما يمكن أن يُستند به للخصم ما في المدارك، فإنّه بعد أن ذكر مستند الحكم رواية بكر بن حبيب وصحيحة دواد بن سرحان، قال: «وهما مع ضعف سند الأولى بجهالة بكر بن حبيب، وعدم اعتبار المادّة في الثانية، لا يصلحان لمعارضة ما دلّ على انفعال القليل بالملاقاة؛ إذ الغالب في مادّة الحتم بلوغ الكربة، فينزل عليه الإطلاق»^(٧).

(١) الجامع للشرائع: الطهارة/ احكام البثر ص ٢٠.

(٢) المعتبر: الطهارة/ في الجاري ج ١ ص ٤٢.

(٣) كشف اللثام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٢٧.

(٤) منهم: السبزواري في كفاية الاحكام: الطهارة/ في الجاري ص ١٠، والبهائي في الجبل المتين: الطهارة/ الفصل الثالث من احكام المياه ص ١١٥، والبحراني في الحدائق:

الطهارة/ المطلق الجاري ج ١ ص ٢٠٥.

(٥) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٨٩-٩٠.

(٦) المعتبر: الطهارة/ في الجاري ج ١ ص ٤٢.

(٧) مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٣٤.

وفيه: أمّا أولاً: أنّ مضمون رواية بكر ممّا لا كلام فيه، والإجماع منقول بل محصل عليه، مع أنّ في سندها صفوان، وقد قيل^(١) فيه: إنّهُ ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، وعن الشيخ في العدة أنّه قال في حقّه: «لا يروي إلّا عن ثقة»^(٢)، مضافاً إلى أنّ المشايخ ذكروها على سبيل الاعتماد والاعتداد، مع أنّها معتضدة بما سمعت من الأخبار، وفيها الصحيح وغيره.

وأما صحيحة داود بن سرحان، فهي وإن لم تشتمل على المادّة لكنّها اشتملت على التشبيه بالجاري، ومعلوم أنّ عدم انفعال الجاري إنّما هو من جهة المادّة، فالظاهر من التشبيه أنّ وجه الشبه ذلك، مع أنّ الحّمّام ممّا له مادّة.

ولو سلّمنا فنقول: إنّ الإجماع والأخبار الأخر مقيّدة لها بما إذا كان له مادّة، والمعلوم من المقيّد إنّما هو العاري عن المادّة أصلاً، فيبقى الباقي داخلاً سواء كانت كراً أو أقلّ.

وأما ثانياً: فأنت خير أنّ بين ما دلّ على انفعال القليل وبين ما نحن فيه تعارض العموم من وجه، والترجيح مع أخبار الحّمّام؛ لكثرتها، وتعاضدها، وعدم وجود المعارض فيها، وكونها منطوقاً وتلك أكثرها مفاهيم، وبعضها قضايا في موارد خاصّة، مع معارضتها بكثير من الأخبار، كما سيأتي التعرّض لها إن شاء الله^(٣).

مضافاً إلى أنّ أخبار الحّمّام معتضدة بأصالة البراءة؛ لأنّ النجاسة

(١) حاشية المدارك (للبهائي): الطهارة/ ماء الحّمّام ص ٧.

(٢) عدة الأصول: القرائن التي تدل على صحة اخبار الآحاد ج ١ ص ٣٨٦-٣٨٧.

(٣) في بحث الماء المحقون ص ٢٤٢.

تكليف بالاجتناب، وباستصحاب الطهارة، وبأصل الطهارة المستفاد من العمومات على وجهه، وبما دلّ على عدم انفعال الماء إلّا بما يغيّر ريحه أو طعمه أو لونه، كما تقدّم في الجاري .

ودعوى ترجيح أخبار القليل بذهاب الأكثر هنا إلى النجاسة، وبأنّ الغالب كون مادة الحمام كراً فينزل الإطلاق عليه .

يدفعها: أنّ الأكثرية لم نتحققها إلّا من متأخري المتأخرين، وقد سمعت^(١) ما قاله كاشف اللثام: « إنّ الفتاوى مطلقة »، فتكون [أخبار الحمام أولى بالترجيح بها]^(٢) .

واحتمال أن هذا الإطلاق معارض بإطلاقهم الآخر لنجاسة ماء القليل، فيه: أنّ ذلك وإن احتمل في الأخبار، إلّا أنّه يبعد احتمالاه في كلام الأصحاب مع ذكرهم الجاري وما في حكمه كماء الحمام وماء الغيث قسماً برأسه، والمحقون قسماً آخر ومنه القليل، فليتأمل جيّداً .

وأما الأغلبية المذكورة، فأما أولاً: فإنّا نمنع وصولها إلى حدّ بحيث يكون الأقلّ من كرو ولو قليلاً من الأفراد النادرة بحيث لا يشملها اللفظ .

وثانياً: لو سلّمنا الندرة فهي ندرة وجود لا ندرة إطلاق؛ ولذلك ترى صدق ماء الحمام على مثله من غير استنكار، كما هو ظاهر للمنصف المتأمل .

على أنّ غلبة كرية المادة في الابتداء، وإلّا ففي الأثناء بعد استعمال ما في الحياض وإذهاها من كثرة الاستعمال يبقى غالباً أقلّ من كراً .
وأيضاً فالتأمل الصادق قاض بفساد القول بأنّ المادة إن بقيت مقدار

(١) في ص ٢٢٥ .

(٢) كذا في المعتمدة والمطبوعة، وفي بقية النسخ بدلها: « في الحقيقة هذا الترجيح » .

كرّ كانت من الأفراد الشائعة، وإن نقصت مقدار عشرين مثقالاً صارت من الأفراد النادرة، إنّ ذلك واضح المكابرة .

على أنّ القول باشتراط الكرّية ينافي ما هو كالصريح من الأخبار، من أنّ ماء الحّمّام له خصوصيّة على غيره من المياه؛ إذ على تقدير الاشتراط يكون حاله كغيره من المياه، كما اعترف به الشهيد في الذكرى^(١) .

واحتتمال القول بأنّ أخبار الحّمّام محمولة على بيان ما هو كائن في غير الحّمّام أيضاً، فيكون المراد أنّ الحّمّام كالجارى لأنّ له مادّة كثيرة، وكلّ ما كان له مادّة كثيرة فهو كذلك، فلا يكون للحّمّام حينئذٍ خصوصيّة، بعيداً غاية البعد، وقد اعترف الخصم^(٢) بفساده، كما لا يخفى على من لاحظ أخبار الباب وكلمات الأصحاب، فإنّها كالصريحة في أنّ له خصوصيّة على غيره، وهي منتفية على هذا التقدير .

بل قد يقال: إنّ غيره حينئذٍ أولى منه؛ لأنّ العلامة^(٣) وغيره^(٤) قد صرّحوا في مسألة الغديرين الموصول بينهما بساقية، أنّه يكفي بلوغ مجموعهما مع الساقية كرّاً. ومن هنا رجّح بعضهم^(٥) عدم اشتراط الكرّية، ولكن يشترط بلوغ مجموع ما في الحياض والمادّة كرّاً، فيشمله حينئذٍ قوله (عليه السلام): «إذا بلغ الماء قدر كرّ لم ينجسه شيء»^(٦) .

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ٨ .

(٢) مدارك الأحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٣٥ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / ما يتطهر به من المياه ج ١ ص ٩ ، نهاية الاحكام : الطهارة / في القليل ج ١ ص ٢٣٢ ، وتحرير الاحكام : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٤ .

(٤) كالمصنف في المعتمد : الطهارة / في القليل ج ١ ص ٥٠ .

(٥) كالسبزواري في ذخيرة المعاد : الطهارة / ما تحصل به ص ١٢٠ .

(٦) الكافي : باب الماء الذي لا ينجسه شيء ح ١ و ٢ ج ٣ ص ٢ ، تهذيب الاحكام :

وفيه أيضاً؛ أنّه لم تبق خصوصيّة لماء الحَمَام، بل يكون مساوياً لغيره، على أنّه منافٍ لإطلاقهم اشتراط كَرِيّة المادّة .

واحتماؤه تقييده بما لم تكن المادّة مساوية للحياض في السطوح كما هو الغالب في الحَمَامات، وإلّا فيكفي بلوغ المجموع كَرّاً كالغديرين، ويكون كلامهم في الغديرين منزلاً على الغالب من استواء السطوح، أو يقال: إنّ اشتراط الكَرِيّة للرفع إذا تنجّست الحياض، وإلّا فبالنسبة للدفع يكفي بلوغ المجموع كَرّاً، فلا ينافي كلامهم في الغديرين؛ لأنّهم قد ذكروه بالنسبة للدفع لا الرفع، بعيداً، كالقول: إنّ خصوصيّة الحَمَام تقوّي الأسفل بالأعلى وإن كان متستماً لا منحدرّاً، بخلاف غيره من المياه، فإنّه لا يتقوّم فيها السافل بالعالي .

فإنّ فيه: - مع أنّه منافٍ لما هو الظاهر من إطلاقهم اشتراط كَرِيّة المادّة سواء كانت متساوية أو لا - أنّ حكم الغديرين ذكره بعضهم، فلا ينزل عليه كلام الجميع، مع أنّ تنزيل الغديرين على متساوي السطوح لا شاهد عليه، وكيف! وقد نقل في المدارك ^(١) عن العلامة في التذكرة ^(٢) والشهيد في الذكري ^(٣) الجزم بتقوّي الأسفل بالأعلى في مسألة الغديرين دون العكس، فكيف ينزل كلامهم فيه على متساوي السطوح! .

وأيضاً على فرض التقييد المذكور، فحيث لم تكن المادّة مساوية كما هو

الطهارة/باب ٣ ح ٤٦ و ٤٨ ج ١ ص ٣٩ و ٤٠، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الماء

المطلق ١ ح ٢ و ٦ ج ١ ص ١١٧ و ١١٨ .

(١) مدارك الاحكام: الطهارة/الماء المطلق ج ١ ص ٤٥ .

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/في المطلق ج ١ ص ٤ .

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة/المستعمل الاختياري ص ٩ .

الغالب في الحمام، فهل يتقوى الأسفل بالأعلى أو لا؟ فإن قالوا بالتقوى كان يكفي في دفع النجاسة بلوغ المجموع كراً؛ لأنّ الفرض أنّ السافل يتقوى بالعالي، فلا معنى حينئذٍ لاشتراط كرية المادّة، وإن لم يقولوا بتقوى السافل بالعالي فلا تنفعهم كرية المادّة مع فرض علوّها؛ إذ لا معنى للقول بالتقوى حيث يكون العالي كراً دون غيره، على ما استعرفه في محله .

فإن قالوا: إنّ هذا الحكم هو خصوصيّة الحمام. قلنا: هذا ليس أولى من القول بأنّ خصوصيّة عدم الانفعال وإن لم تكن كراً، بل هذا أولى تحكيماً للإطلاق، ولأنّ المنساق من التشبيه بالجاري ومن ذكر المادّة .

ونظيره وارد على القول بالاكتفاء بكريّة المجموع مطلقاً؛ إذ يلزم إمّا القول بعدم الخصوصيّة إن أجري هذا الحكم في غيره من غير مستوي السطوح مع التسّم، أو الحكم بخصوص هذه الخصوصيّة من غير دليل، بل لعلّ إطلاق الأخبار ظاهر في غيرها .

وكذا يرد على القول بأنّ اشتراط الكرية إنّما هو بالنسبة للرفع دون الدفع، وإلاّ فيكفي في الثاني بلوغ المجموع كراً؛ إذ هو مع أنّه خلاف الظاهر من كلام المشتريين، أنّه إمّا لازم لعدم الخصوصيّة إن قالوا: إنّ غيره مثله في هذا الحكم، أو للحكم بها من غير دليل .

وكذا ما يقال: إنّ الخصوصيّة فيه تطهير حياضه بما يخرج من المادّة وإن لم يكن الخارج كراً دفعة، بخلاف غيره من الماء المحقون، فإنّه يشترط فيه إلقاء الكرّ عليه دفعة، كما عن كثير منهم ^(١) التقييد بها هناك ، ونادر لم يقيّد بها إلاّ أنّه قد أخذ أيضاً بإلقاء الكرّ، وأمّا الحمام فلا كلام في تطهر الحياض

(١) كما سيأتي نقل الاقوال في ص ٢٩٦ .

بما يخرج من المادّة وإن لم يبلغ الخارج مقدار كَرٍّ، نعم اختلفوا في أنّها هل تطهر بالاّصال أو لا بدّ من الامتزاج .

قلت: أمّا أولاً: فهو غير منطبق على مذهب الجميع؛ إذ مقتضى مذهب العلامة (رحمه الله) عدم إمكان تطهيره بما يخرج إن لم يكن كَرّاً؛ إذ لا يزيد على الجاري، وعنده أنّ الجاري ينجس بالملاقاة قبل أن يستكمل كَرّاً بناءً على ما فهمناه^(١) منه، بل وكذا على ما تقدّم^(٢) من توجيه كاشف اللثام السابق في تطهير الجاري في أحد الوجهين فيه .

وأما ثانياً: فلأنّ هذه الخصوصيّة مع ابتنائها على اعتبار الدفعة في غير ماء الحَمَام وعدم تقوّي الأسفل بالأعلى، هي مأخوذة من قوله (عليه السلام): «ماء الحَمَام كالجاري»^(٣)، و«إنّه كمااء النهر يطهر بعضه بعضاً»^(٤)، وهي كما أنّها قاضية بما ذكر قاضية بالاحتار، فلم يلتزم بهذه الخصوصيّة لمكان هذه الأخبار ولم يلتزم بالأخرى؟

والحاصل: بعد أن علمنا أنّ للحَمَام خصوصيّة على غيره كما صرّحوا به، ولم يظهر من الأخبار بيان خصوصيّة الخصوصيّة، كان العمل بالإطلاق وإثبات الجميع له، وأنّه يجري على ماء المادّة حكم الجاري بشرط جريانها، كما أشار إليه قوله (عليه السلام): «أليس هو جار؟ قلت: بلى، قال: لا بأس»^(٥)، هو المتّجه وأولى من غيره .

نعم ربّما يقال باختصاص الحكم بما يخرج من المادّة لا ما كان فيها، فتنجس حينئذٍ بملاقاة النجاسة إذا كانت أقلّ من كَرٍّ؛ لما علمت أنّ المراد

(٤) المتقدم في ص ٢٢٣.

(١) في ص ٢٠٧.

(٥) المتقدم في ص ٢٢٣.

(٢) في ص ٢١٧.

(٣) المتقدم في ص ٢٢٤.

بماء الحَمَام ما كان في حياضه الصغار، وما يجري إليها من المادّة .
ومن هنا قد استبعد العلامة ^(١) (رحمه الله) الحكم بأنّ المادّة إذا كانت أقلّ من كرّ فليست لها قوّة على أنّ تعصم نفسها، فكيف تعصم غيرها وتفيده حكماً ليس لها؟ ولعلّ ما استبعده (رحمه الله) يراه الخصم قريباً بعدما قضت الأدلّة به .

مع أنّه يحتمل أن يقال - وإن بُعد - بشمول ماء الحَمَام للجميع حينئذٍ، أي مافي المادّة والحياض، ولا ينجس ما في المادّة وإن كان أقلّ من كرّ، لكن بشرط جريانه . وقوله (عليه السلام) في بعض الأخبار: « إذا كانت له مادّة » ^(٢) لا يقضي صريحاً بأنّ ماء الحَمَام ماعداها، بل قد يشعر بمساواة مادّته لمادّة الجاري، إلّا أنّ الأظهر ما تقدّم سابقاً ^(٣) من أنّ ماء الحمام ما عداها، فتأمل .

فصار حاصل البحث: أنّ ما في الحياض حاله كحال الماء الخارج من عين الجاري، والحوض الكبير الذي يأتي منه الماء بمنزلة العين التي ينبع منها الماء، فلا يقبل مافي الحياض النجاسة، سواء كان مافي الحوض الكبير كرّاً أو لا، وسواء كان المجموع مقدار كرّ أو لا، لكن بشرط اتّصالها بالمادّة وتجدّد الخروج منها .

وأما حيث تنجس مافي الحياض، إمّا بالتغير أو أنّها انقطعت عنها المادّة فتنجّست، فطريق تطهيره كطريق تطهير الجاري بما يخرج من المادّة

(١) منتهى المطلب : الطهارة / ما يتطهر به من المياه ج ١ ص ٦ ، نهاية الاحكام : الطهارة / في الجاري ج ١ ص ٢٣٠ .

(٢) المتقدم في ص ٢٢٢ .

(٣) في ص ٢٢٢ .

متدافعاً عليه حتى يزول تغييره إن كان متغيراً، نعم هناك بحث في شرطية الامتزاج يأتي الكلام فيه إن شاء الله ^(١).

هذا الذي يقتضيه النظر في أخبار الباب، فإن ثبت إجماع على خلاف ما ذكرنا كلاً أو بعضاً قلنا به، وإلا فلا، ولعله ثابت بالنسبة للتطهير؛ لأنَّ المحقق (رحمه الله) الذي هو الأصل في الخلاف في المقام قد صرح بعد حكمه بعدم اعتبار الكرية، قال: « لكن لو تنجس ما في الحيض لم يطهر بمجرد جريانها إليه » ^(٢)، ولما استسمع ^(٣) من إجماع كاشف اللثام.

لكن قد تحمل عبارة المحقق (رحمه الله) على عدم حصول التطهير بمجرد الجريان، بل لابد من الامتزاج وحصول التدافع، كما هو مذهبه بالنسبة إلى الغديرين ^(٤)، ولذا ربما يظهر من حاشية الآغا على المدارك ^(٥) وكذا الحقائق ^(٦) عدم الاشتراط، وهو لا يخلو من وجه.

ثم إن مقتضى اشتراط العلامة (رحمه الله) كرية الجاري، أنه يلزمه أن يعتبر كرية ما في الحيض؛ لأنها هي المشبهة بالجاري، واشتراطه كرية المادة لا يدفع عنه ذلك. اللهم إلا أن يقول: إن ماء الحَمَام عبارة عما في الحيض والمادة، فحينئذ يناسب مذهبه في الجاري. أو يقال: إن تشبيه ما في الحيض بالجاري يكفي فيه اشتراط اتصال ما في الحيض بكر؛ لأنه

(١) في ص ٣٠١.

(٢) المتعبّر: الطهارة/ الماء الجاري ج ١ ص ٤٢.

(٣) في ص ٢١٧.

(٤) المتعبّر: الطهارة/ الماء القليل ج ١ ص ٥٠.

(٥) حاشية المدارك (للبيهاني): الطهارة/ ماء الحَمَام ص ٧.

(٦) الحقائق الناضرة: الطهارة/ المطلق الجاري ج ١ ص ٢٠٥.

بمنزلة الكرّية فيه، بل يكتفى بذلك في الجاري أيضاً لو اتفق أنّه اتّصل بكرّ خارج عنه .

فإن قلت: لِمَ لم يكتف باتّصال الجاري بمادّته، كما أنّه اكتفى بذلك في الحمام؟

قلت: قد يفرّق بين المادّتين، أو يلتزم ذلك في الجاري أيضاً، ويكون هذا مؤيّداً لما فهمه منه في كشف اللثام في باب تطهير الجاري^(١)، فراجع وتأمل .

وكيف كان، فالمعروف بين المشتريين اشتراط الكرّية لا أزيد. لكن قال العلامة في التحرير: «وحكم ماء الحمام كحكم الجاري إذا كانت له مادة تزيد على كرّ»^(٢) .

وربّما حمل على التوسّع في العبارة، أو يقال: إنّ اشتراط الزيادة على الكرّ إنّما هو حتّى يتحقّق اشتراط اتّصال الحياض بمادّة هي كرّ؛ إذ مع فرض عدم زيادة المادة عنه تنقص عن الكرّ بمجرد جريانها إليه .

وقال في كشف اللثام: ويمكن الحمل على زيادتها عليه قبل إجراء شيء منها إلى الحوض الذي ينجس ماؤه بعد انقطاع الجريان، ليبقى منها قدر كرّ، فيطهر ما في الحوض بإجرائها إليه ثانياً، فيوافق ما في سائر كتبه . وينقدح منه أنّه يمكن أن يكون مراده في كتبه باشتراط الكرّية فيها اشتراطها قبل الإجراء إلى الحوض، فيكون المعنى أنّها إذا كانت كرّاً فأجريت لم تنجس بالملاقاة مادام الجريان والاتّصال .

وهو الأظهر عندي؛ إذ مادام الجريان فهو كماء واحد كثير فلا ينفعل،

(١) كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٥ .

(٢) تحرير الاحكام: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤ .

سواء أُجري إلى سطح يساوي سطحها أو غيره. فيرتفع الخلاف؛ لأنّ من البين أنّ المحقّق إنّما يسوّي بين الكرّ والأقلّ من الباقي منها، لا ما جرى في الحوض، ولا يقول بأنّ الباقي إذا نقص عن الكرّ فانقطع الجريان ثمّ تنجّس ما في الحوض يطهر بالإجراء ثانياً؛ للاتّفاق على أنّه لا يطهر الماء النجس إلّا الكرّ أو الجاري .

فالمحصّل: أنّ ماء الحَمَام إذا بلغ كرّاً فصاعداً لم ينجس بملاقاة النجاسة وإن أُجري إلى حوض صغير ونحوه، مساوي السطح لسطح محلّه أم لا، ما لم ينقطع الجريان، فإذا انقطع ونجس ما جرى [فيه منه] ^(١) لم يطهر بالإجراء ثانياً، إلّا إذا كان الباقي كرّاً فصاعداً، والظاهر انسحاب الحكمين في غير الحَمَام» ^(٢) انتهى .

وفيه نظر، أمّا أولاً: فإنّ ما ذكره من توجيه كلام العلامة في التحرير لا ينطبق عليه بحسب الظاهر، حيث قال فيه بعد ذكر أحكام الجاري: «ويشترط في ذلك كلّ زيادة الجاري على الكرّ، وحكم ماء الحَمَام حكمه إذا كانت له مادّة تزيد على الكرّ» ^(٣) انتهى؛ إذ أخذ الزيادة في الجاري ومادّة الحَمَام يشعر بأنّها من واد واحد، وأيضاً قوله: «إذا كانت...» إلى آخره، كالصريح في أنّ هذا الشرط مأخوذ في أصل كون ماء الحَمَام كالجاري دفعاً ورفعاً .

وأما ثانياً: فإنّه يرجع حاصل ما ذكره من الانقذاح أنّه يكفي بالنسبة

(١) كذا في المعتبرة والمطبوعة، وفي بقية النسخ: «فيه» فقط، وفي المصدر- أعني كشف

اللثام -: «منه» فقط .

(٢) كشف اللثام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٢٧ .

(٣) تقدم في ص ٢٣٤ .

إلى الدفع أن يكون مجموع مافي الحياض والمادة كراً، ولو تنجس مافي الحياض وأردنا تطهيره بالمادة فحينئذ لابد من كونها كراً، وحمل على ذلك عبارة المحقق (رحمه الله)، وقال: «إنه يريد لافرق فيها بين أن يكون كراً أولاً، بالنسبة إلى الباقي منها بعد إجراء شيء منها إلى الحياض، لا بالنسبة إلى مافيها وما في الحياض، وأما بالنسبة إلى الرفع فقال: لابد من كونها كراً، ولا يقول المحقق (رحمه الله): إنها تطهر مافي الحياض وإن لم تكن كراً؛ لأن الإجماع منعقد على أن الماء النجس لا يطهره إلا الكراً أو الجاري، فيرتفع الخلاف حينئذ»^(١).

وفيه: أنه منافي لما هو كالصريح من كلام العلامة، من اشتراطه في طهارة مافي الحياض وكونها كالجاري، كونها متصلة بمادة كره، فإنه (رحمه الله) قد صرح في المنتهى^(٢) بكون ذلك مشروطاً باتصاله بمادة وأن تكون تلك المادة كراً، وجعل الكربة كاشتراط أصل الاتصال بمادة، ومنافي لما هو كالصريح من كلام المحقق^(٣) (رحمه الله)، وفهم الجماعة منه أيضاً. ودعوى أن ذلك من البيّن فيه كمال الحفاء، كما أن استبعاده لما ذكر غير بعيد بعد ما قضت به الأدلة.

نعم دعواه الإجماع في الصورة الثانية قد يتخيل أنها حق؛ لما سمعت من عبارة المحقق سابقاً^(٤)، وهو الأصل في الخلاف في هذه المسألة، ولكن قد سمعت أيضاً إمكان تأويلها، ولذلك لم يستند إليها في كشف اللثام، ومنه

(١) كشف اللثام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٢٧، نقلاً بالمضمون.

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ ما يتطهر به من المياه ج ١ ص ٦.

(٣) المعبر: الطهارة/ الماء الجاري ج ١ ص ٤٢.

(٤) في ص ٢٢٥.

يكون الإجماع في المقام محلّ تأمل، سيّما بعدما نقل عن كثير منهم أنّهم جعلوا حكم الحَمَام حكم الجاري، فيكون حكم مادّته حكم مادة الجاري .

ويؤيّد ذلك : أنّهم لم يشترطوا إلقاء الكرّ عليه دفعة، أو إلقاءه وإن لم يكن دفعة، بل يكفي ما تدافع منها وإن لم يكن مقدار كرّ .

نعم لهم كلام بالنسبة للامتزاج وعدمه، وسيأتي تحقيق القول فيه إن شاء الله^(١)، إن كان متّحد الحكم مع ما يأتي، وإلاّ فيحتمل قوياً الفرق بينهما، فإنّه وإن اشترط الامتزاج هناك لكنّه لا يشترط هنا، أخذاً بإطلاق قوله (عليه السلام) : « ماء الحَمَام كالجاري »، فيكون تطهيره بما يتدافع إليه من المادّة من غير اشتراط الامتزاج، فتأمل جيّداً .

ثمّ إنّ عبارة كشف اللثام قد تشعر بالفرق بين أن تكون المادّة هي كرّ فأجريت، وبين ما يكون في الحوض شيء، وفي المادّة شيء، وكان كلّ منهما أقلّ من كرّ، ثمّ وصل ما في المادّة وما في الحوض . ولعلّه لأنّ الأوّل يسمّى ماءً واحداً بخلاف الثاني، والظاهر عدم الفرق .

والغرض من طول البحث في المقام بيان قوّة كلام المحقّق، وإن كان الأحوط خلافه إن لم يكن أقوى، فيكتفي بكريّة مجموع ما في الحياض والمادّة بالنسبة إلى دفع النجاسة، ويشترط كرية المادّة في رفع النجاسة عن الحياض . وأحوط من ذلك اشتراط كرية المادّة بالنسبة إليهما معاً، وإن كان القول به ضعيفاً بالنسبة إلى ما تقدّم، فتأمل جيّداً، والله أعلم بحقيقة الحال .

﴿ولو مازجه﴾ أي الجاري وما في حكمه ﴿طاهر، فغيّره﴾ لونا أو طعماً أو رائحة ﴿أو تغيّر من قبل نفسه﴾ من غير مازجة لشيء ﴿لم يخرج

عن كونه ﴿طاهراً﴾ مطهراً ما دام إطلاق الاسم باقياً ﴿لأصل بل الأصول، والإجماع المحصل^(١) والمنقول^(٢) .

وربما يرشد إليه أيضاً كراهية الطهارة بالماء الآجن^(٣) إذا وجد غيره، ولعدم انفكاك السقاء أول استعماله من التغير، ولم ينقل عن الصحابة الاحتراز منه، وقد قيل^(٤) أيضاً: إنّ الصحابة كانوا يسافرون وغالب أوعيتهم الأديم^(٥) وهو يغير الماء، فلا ينبغي الالتفات إلى ما في النبوي ونحوه مما دلّ على حصول النجاسة بكل شيء يغيره .

قال في المنتهى: «متى كان التغير بملاقاة جسم طاهر ولم يسلبه إطلاق الاسم فهو باق على طهارته، ويصلح التطهير به إجماعاً إن لم يكن التحرز منه، كالطحلب وما ينبت في الماء وما يتساقط من ورق الشجر النابت فيه - إلى أن قال: - أما لو امتزج بما يمكن التحرز منه كقليل الزعفران، فإنه باق على أصله في الطهورية إجماعاً متاً»، ثم نقل خلاف الشافعي ومالك في ذلك، ثم قال فيه أيضاً: «لو كان تغير الماء لطول بقائه، فإن سلبه إطلاق الاسم لم يجز الطهور به، ولا يخرج عن كونه طاهراً، وإلا فلا بأس ولكته مكروه، ولا خلاف بين عامة أهل العلم في جواز الطهارة به إلا ابن سيرين»^(٦) .

(١) ممن قال بذلك: انكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٣٥، والشهيد الثاني في روض الجنان: الطهارة/ ما تحصل به ص ١٣٧ .

(٢) نقل الإجماع في مدارك الأحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٣٧ .

(٣) الآجن: المتغير لونه وطعمه . مجمع البحرين: ج ٦ ص ١٩٧ مادة (اجن) .

(٤) منتهى المطلب: الطهارة/ ما يتطهر به من المياه ج ١ ص ٥ .

(٥) الأديم: الجلد المدبوغ . مجمع البحرين: ج ٦ ص ٦ مادة (ادم) .

(٦) منتهى المطلب: الطهارة/ ما يتطهر به من المياه ج ١ ص ٥ .

وقد يرشد إلى الطهارة فيما نحن فيه مانقل^(١) من الإجماع على عدم حصول النجاسة بالتغير بالمجاورة لها من ريح أو غيره، ولا ريب أنَّ مانحن فيه أولى، وكأنَّ المسألة غير محتاجة إلى طول البحث.

﴿وَأَمَّا الْمُخْفُونَ﴾

الذي ليس بجارٍ ولا بحكمه ولا ماء بئرٍ ﴿فما كان منه دون الكر﴾ المقدّر بما يأتي^(٢) ﴿فإنه ينجس بملاقاة النجاسة﴾ والمنتجس، وإن لم يغير أحد أوصافه؛ للنصوص المستفيضة بل المتواترة، وفيها الصحيح وغيره وستسمعها، ولالإجماع محصلاً^(٣) ومنقولاً، نصّاً وظاهراً مطلقاً في لسان بعض، ومستثنى منه ابن أبي عقيل فقط في لسان آخرين. وحجّة الثاني لعله من جهة نقل الكاشف دون المنكشف.

وقد وقعت حكاية الإجماع للأساطين من علمائنا، كما عن المرتضى (رحمه الله) في الناصريات^(٤)، والشيخ في الخلاف^(٥) والاستبصار^(٦)،

(١) نقله البهبهاني في مصابيح الظلام: شرح مفتاح ٩٣ ذيل قول المصنف: «وجهور المتقدمين» الفرع الثاني ج ١ ص ٤١٧ (مخطوط).

(٢) في ص ٣٣٩.

(٣) ممّن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/المياه واحكامها ج ١ ص ٧، وابن ادريس في السرائر: الطهارة/المياه واحكامها ج ١ ص ٦٠، وابن حزة في الوسيلة: الصلاة/احكام المياه ص ٧٣، والعلامة في الارشاد: الطهارة/ما به تحصل ج ١ ص ٢٣٦، والشهيد في البيان: الطهارة/في المطلق ص ٤٤.

(٤) المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة/مسألة ١ ص ٢١٤.

(٥) الخلاف: الطهارة/مسألة ١٤٠ ج ١ ص ١٨٥.

(٦) الاستبصار: الطهارة/باب ٢ ذيل ح ٦ ج ١ ص ١٢.

وابن زهرة في الغنية^(١)، وفي المختلف^(٢) مستثنياً ابن أبي عقيل، ومثله في المدارك^(٣)، وعن المذهب شرح النافع: «الإجماع، وندر ابن أبي عقيل»^(٤).

وربما استدلت^(٥) أيضاً بما وقع من نقل الإجماع^(٦) على نجاسة سؤر اليهودي والنصراني، والإجماع^(٧) على غسل إناء الولوغ ثلاثاً، والإجماع^(٨) على تحديد الكرّ بالأرطال، على ما دلّت عليه مرسلّة ابن أبي عمير^(٩). وهو لا يخلو من تأمل، إن لم يكن في الكلّ في البعض سبباً في الأخير؛ فإنّ السؤر والولوغ لا يختصّ بالماء القليل، وكذلك تحديد الكرّ بالأرطال، فإنّ القائل بعدم النجاسة لا يقول بعدم الكرّية، نعم ينفي أن تكون عنواناً

(١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ ما به يفعل الطهارة ص ٤٨٩.

(٢) مختلف الشيعة: الطهارة/ الماء القليل ص ٢.

(٣) مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٣٨.

(٤) المذهب البار: الطهارة/ في المياه ج ١ ص ٧٩.

(٥) كما في مفتاح الكرامة: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٧٢-٧٣.

(٦) كما في المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة/ مسألة ١٠ ص ٢١٦، والانتصار: كتاب الطهارة ص ١٠.

(٧) كما في الخلاف: الطهارة/ مسألة ١٣٠ ج ١ ص ١٧٥-١٧٦.

(٨) كما في الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ ما به يفعل الطهارة ص ٤٨٩.

(٩) التي رواها الشيخ عن المفيد، عن أحمد بن محمد بن الحسن، عن أبيه، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن بعض اصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الكر من الماء الذي لا ينجسه شيء ألف ومائتا رطل».

تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٥٢ ج ١ ص ٤١، الاستبصار: الطهارة/ باب ٢ ح ٤ ج ١ ص ١٠، وسائل الشيعة: باب ١١ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٢٣.

للطهارة والنجاسة، ولها فوائد أخر عنده .

نعم يظهر من الشيخ في الخلاف ^(١) عند نقل الإجماع في مسألة الولوغ و نجاسة الكلب ما يشمل الماء، بل هو صريح كلامه كما لا يخفى على من لاحظته . وكان عليه أن لا يقتصر على ما ذكر، بل الأولى ذكر إجماع التحرير ^(٢) والمنتهى ^(٣) على نجاسة ما يغتسل به الجنب وغيره إذا كان على البدن نجاسة عينية، والإجماع من العلامة ^(٤) والمصنّف ^(٥) على سلب الطهورية عمّا تزال به النجاسة، وما في المعتبر: « إنّ تخصيص قوله (عليه السلام) : (الماء طهور لا ينجسه شيء) بما دون الكرّ للإجماع » ^(٦)، ذكر ذلك عند الكلام في تقدير الكرّ، إلى غير ذلك . والمتتبع يجد كثيراً من ذلك .

ثم إنّ مقتضى نقل الإجماع من المرتضى سيّما في الناصريات، والاقتصار من غيره على كون المخالف ابن أبي عقيل دون غيره، أن يكون المراد إثباته في المقام هو عدم كون الماء القليل كالكرّ لا ينجس إلّا بالتغيّر، كما يدعيه ابن أبي عقيل، فحينئذ كلّ ما دلّ على نجاسة القليل بغير التغيّر - بأيّ نجاسة كانت وكيفما كان - حجة عليه؛ لأنّ السلب الكلّي يكفي في رفعه الإيجاب الجزئي . فيتّجه حينئذ الاستدلال عليه بالمفهوم، وإن لم نقل بعمومه أو عدم إثباته ^(٧) للنجاسة بكلّ شيء، وبعض الأخبار ^(٨) الخاصّة في

(١) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٣٠ و ١٣١ ج ١ ص ١٧٥ - ١٧٧ .

(٢) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام المياه والاواني ج ١ ص ٦ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٣ .

(٤) المصدر السابق : ص ٢٤ .

(٥) المراد : أو قلنا بعدم إثباته ...

(٦) المعتبر : الطهارة / في الغسالة ج ١ ص ٩٠ .

(٧) سيأتي ذكر بعضها عن قريب .

(٨) المعتبر : الطهارة / في الكرّ ج ١ ص ٤٤ .

خصوص بعض الأشياء، ونحو ذلك .

وأما القول بطهارة بعض المياه القليلة، كطهارة الغسالة خاصة وماء الحمام مثلاً ونحو ذلك، فليس المقام مقام ردّه، بل يأتي ذلك في مقامه^(١). وكيف يدعى ذلك وتنزيل الإجماع عليه، مع أنّ القائل بطهارة الغسالة مثلاً جمع كثير، حتّى ادّعى أنّه الأشهر بين القدماء^(٢)، بل ربّما كان ناقل الإجماع هنا هو المخالف هناك^(٣)؟! فتأمل .

والسنّة منها: الصحيح في التهذيب^(٤) والكافي^(٥) وعن الاستبصار كذلك، وعن الصدوق^(٦) مرسلًا عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام): « وسئل عن الماء الذي تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويغتسل فيه الجنب، قال: إذا كان الماء قدر كرّ لم ينجسه شيء »^(٨).

ورواه الشيخ^(٩) في الصحيح كما قيل^(١٠)، والكليني^(١١) في الحسن

(١) في ص ٦٠٩.

(٢) كما في جامع المقاصد: الطهارة/ في المستعمل ج ١ ص ١٢٨.

(٣) وهو المرتضى في المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة/ مسألة ٣ ص ٢١٥.

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٤٦ و باب ١٠ ح ٣٤ ج ١ ص ٣٩ و ٢٢٦.

(٥) الكافي: باب الماء الذي لا ينجسه شيء ح ٢ ج ٣ ص ٢.

(٦) الاستبصار: الطهارة/ باب ١ ح ١ و باب ٩ ح ٧ ج ١ ص ٦ و ٢٠.

(٧) من لا يحضره الفقيه: باب المياه وطهرها ح ١٢ ج ١ ص ٩.

(٨) وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١١٧.

(٩) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٤٧ ج ١ ص ٤٠، الاستبصار: الطهارة/ باب ١ ح ٢

ج ١ ص ٦.

(١٠) مشارق الشموس: الطهارة/ الماء القليل ص ١٨٦.

(١١) الكافي: باب الماء الذي لا ينجسه شيء ح ١ ج ٣ ص ٢.

بإبراهيم بن هاشم كذلك عن معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا كان الماء قدر كَرَمَ ينجّسه شيء»^(١).

ولاريب في إفادتها نجاسة القليل بغير التغير، وإلا لتوافق حكم المنطوق والمفهوم.

والمناقشة فيها بمنع حجّة المفهوم معلومة البطلان بما تقرّر في محلّه، والفرض كما هو الواقع عدم ظهور فائدة للاشتراط غير الانتفاء عند الانتفاء.

كالمناقشة بأنّ التنجّس لم يثبت له حقيقة شرعية، فيبقى على اللغوي فلا يفيد المطلوب؛ فإنّها أوضح من الأولى بطلاناً، أولاً: بثبوت الحقيقة لها، وثانياً: بصيرورتها كذلك في زمن الأئمة قطعاً، والفرض أنّ الخبر عنهم (عليهم السلام)، وثالثاً: أنّ المقصود واللائق بحالهم إنّما هو الحكم الشرعي، وإلا فالمعنى اللغوي يتساوى فيه كلّ أحد، غير محتاج للشارع في بيانه.

نعم في استفادة التنجيس من هذه الأخبار على وجه العموم، أي يراد كلّ ماء قليل ينجس بكلّ شيء نجساً كان أو متنجساً، بحيث يشمل المستعمل في غسل الأخبث حال استعماله وحال انفصاله، إشكال؛ لابتنائه على عدّة أمور وإن سلّمنا بعضها لكن لايفيد ذلك:

كعموم الموضوع في القضية وهو لفظ الماء، وهو مسلّم في المقام قطعاً في المنطوق ويتبعه المفهوم.

وأنّ «إذا» وإن كانت من أدوات الإهمال، لكنّ المقام مقام إعطاء

(١) وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الماء المطلق ح ٢ و ٦ ج ١ ص ١١٧ و ١١٨، وتقدّم في

قاعدة وضرب قانون، فيستفاد منها العموم، والعرف أعدل شاهد على ذلك .

وكعموم المفهوم، ولعلنا نسلّمه وإن ظهر من العلامة في المختلف^(١) عدمه، ولعله يستفاد ممّا دلّ على حجّة الشرط وهو العرف، فإنّ أهل العرف يفهمون انتفاء حكم المنطوق عن جميع أفراد المفهوم، ولا يكتفون بانقسام المفهوم إلى قسمين: موافق للمنطوق ومخالف له، وفيه تأمل .

لكنّ ذلك كلّ لا يفيد المطلوب؛ فإنّ تسليم جميع ما ذكرنا لا يستفاد منه أزيد من انتفاء حكم المنطوق عن جميع أفراد المفهوم، والحكم في المنطوق إنّما هو السلب الكلّي، أي عدم تنجّسه بشيء، فاللازم منه أنّ ماعداه ينجس بشيء، ويستفاد ذلك الشيء من خارج كتضمّن السؤال ونحوه، فيقتصر على ما علم دون ما لم يعلم، فلا يشمل المستعمل في إزالة النجاسة مثلاً .

وما يقال: إنّ عموم « شيء » في المفهوم حينئذٍ لكونها واقعة في سياق العموم، وكلّ تكرة وقعت كذلك أفادته، كقوله: « وكلّ حتف امرئ يجري بمقدار »^(٢)؛ فإنّ عموم امرئ لذلك .

وفيه^(٣): - مع إمكان منع ذلك، ووجود القرينة في المثال - لم نعلم ما المراد بالسياق، فإن كان من قبيل المثال فما نحن فيه ليس منه حينئذٍ قطعاً كما هو واضح، وإن أراد غير ذلك كان عليه أن ينصّ عليه . ولعلّ التأمل

(١) مختلف الشيعة: الطهارة/ الماء القليل ص ٣ .

(٢) أول البيت: وقال رائدهم أرسوا نزاوها

وهو للاختلاف كما نقله الفراهيدي في جملة: ص ١٩٢ .

(٣) الصحيح: فيه .

فما نحن فيه وفي نظائره من التراكيب يشهد لما قلنا من عدم العموم، فتأمل .
وكذا ما يقال. من أنّ المستفاد من علماء المعاني أنّ المفهوم تابع
للمنطوق، إن عاماً فعاماً وإن خاصاً فخاصاً، كما ذكروا ذلك في وجه
فساد قول القائل: « ما أنا رأيت أحداً »، قالوا: تخصيص المتكلم نفسه
بعدم الرؤية على وجه العموم يقتضي أن يكون أحد غيره رأى كلّ أحد .
فيه ما لا يخفى؛ فإنّ ذكر علماء المعاني لو سلّم، وسلّم منافاته لما قلنا،
ليس حجة في نفسه، وكيف ! والعرف أعدل شاهد في ذلك كلّه .
ونحوهما ما يقال أيضاً من أنّه يلزم خلوّ كلام الحكيم عن الفائدة في
المفهوم حينئذٍ .

وفيه: أنّه موقوف على العلم بأنّ الشارع جاء بهذه العبارة لأجل بيان
الحكم في المنطوق والمفهوم، وأنّه أراد فهم ذلك من هذه العبارة، حتّى
يحمل لفظ « شيء » في المفهوم على العموم، ودون إثباته خرط القتاد، فإنّه
قد يكون لبيان حكم المنطوق، أو له ولما سئل عنه من النجاسات الخاصة،
فإنّه يستفاد منه النجاسة بها .
على أنّه إن سلّمنا ذلك فليس عمومهم حينئذٍ إلّا من جهة الحكمة،
وحاله كحال المطلق لا يشمل مثل ماء الغسالة، وتمام الكلام في ذلك
المبحث .

ومنها: قول الصادق (عليه السلام) في صحيح محمد بن مسلم، قال:
« قلت: إنّ الغدير فيه ماء مجتمع، تبول فيه الدوابّ وتلغ فيه الكلاب
ويغتسل فيه الجنب، قال: إذا كان الماء قدر كرّ لم ينجسه شيء »^(١) .

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢١ ح ٢٧ ج ١ ص ٤١٤، الاستبصار: الطهارة/ باب ٢ ح ٦
ج ١ ص ١١، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الماء المطلق ح ٥ ج ١ ص ١١٨ .

ومنها: قول الكاظم (عليه السلام) في صحيح علي بن جعفر، قال: «سألت عن الدجاجة وأشباهها تطأ العذرة ثم تدخل في الماء، يتوضأ منه للصلاة؟ قال: لا، إلا أن يكون كثيراً قدر كرم من ماء»^(١).

ومنها: قول الصادق (عليه السلام) في صحيح اسماعيل بن جابر^(٢)، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الماء الذي لا ينجسه شيء، قال: كره، قلت: وما الكره...»^(٣) إلى آخره.

ومنها: قول الصادق (عليه السلام) في صحيح اسماعيل أيضاً، قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الماء الذي لا ينجسه شيء؟ قال: ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعته»^(٤).

ومنها: قول الصادق (عليه السلام) في صحيح صفوان بطريق الشيخ، وفي الكافي بطريق فيه سهل بن زياد، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحياض التي بين مكة والمدينة، تردها السباع وتلغ فيه

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢١ ح ٤٥ ج ١ ص ٤١٩، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الماء المطلق ح ٤ ج ١ ص ١١٧.

(٢) وفي السند في التهذيب محمد بن سنان ومحمد بن خالد، والظاهر إرادة البرقي منه، وفي الكافي ابن سنان والبرقي، فالحكم بالصحة لا يخلو من نظر من جهة محمد بن سنان (منه [رحمه الله])^(٥).

(٣) الكافي: باب الماء الذي لا ينجسه شيء ح ٧ ج ٣ ص ٣، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٤٠ و ٤٥ ج ١ ص ٣٧ و ٤١، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الماء المطلق ح ٧ ج ١ ص ١١٨.

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٥٣ ج ١ ص ٤١، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٢١.

(٥) لم ترد الحاشية في المطبوعة والمعتمدة و«ق»، بل وردت في نسخة «ش» و«ه».

الكلاب ويشرب منه الخنزير^(١) ويُغتسل منه^(٢) ويتوضأ منه، فقال: وكم قدر الماء؟ قلت: إلى نصف الساق وإلى الركبة، قال: توضأ منه^(٣).

فإن سؤاله (عليه السلام) عن قدر الماء بمقتضى الحكمة لا بد وأن يكون له تعلق في ذلك، ولما كانت الحياض معلومة المساحة اكتفى بالسؤال عن العمق عن غيره.

ومنها: قول الصادق (عليه السلام) في صحيح أبي العباس الفضل بن عبد الملك البقباق، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن فضل الهرة والشاة والبقرة والابل والحمار والبغال والوحش والسباع، فلم أترك شيئاً حتى سألته، فقال: لا بأس به، حتى انتهيت إلى الكلب، فقال: رجس نجس لا تتوضأ بفضله، واصبب ذلك الماء، واغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء»^(٤).

ومنها: قول الصادق (عليه السلام) أيضاً في خبر محمد بن مسلم، قال: «سألته عن الكلب يشرب من الإناء، قال: اغسل الإناء»^(٥).

ومنها: صحيح علي بن جعفر عن أخيه (عليه السلام)، قال: «سألته عن خنزير يشرب من إناء، كيف يصنع به؟ قال: يغسل سبع

(١) في التهذيب: «الحمير»، وفي الكافي جملة «ويشرب منه الخنزير» ساقطة.

(٢) في المصدر: «ويغتسل فيها الجنب».

(٣) الكافي: باب الماء الذي تكون فيه قلة ح ٧ ج ٣ ص ٤، تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٢١

ح ٣٦ ج ١ ص ٤١٧، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الماء المطلق ح ١٢ ج ١ ص ١١٩.

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٠ ح ٢٩ ج ١ ص ٢٢٥، الاستبصار: الطهارة/باب ٩ ح ٢

ج ١ ص ١٩، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الأسأرح ٤ ج ١ ص ١٦٣.

(٥) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٠ ح ٢٧ ج ١ ص ٢٢٥، الاستبصار: الطهارة/باب ٩ ح ١

ج ١ ص ١٨، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الأسأرح ٣ ج ١ ص ١٦٢.

مرّات»^(١).

ومنها صحيحه الآخر عن أخيه (عليه السلام)، قال: «سألته عن الرجل يصيب الماء في ساقية أو مستنقع، أیغتسل منه للجنابة أو يتوضأ منه للصلاة، إذا كان لا يجد غيره، والماء لا يبلغ صاعاً للجنابة ولا مدّاً للوضوء، وهو متفرّق؟ فكيف يصنع به وهو يتخوّف أن يكون السباع قد شربت منه؟ فقال (عليه السلام): إذا كانت يده نظيفة فليأخذ كفّاً من الماء بيد واحدة فلينضحه خلفه، وكفّاً عن أمامه...»^(٢) إلى آخره. فإنّ اشتراطه (عليه السلام) نظافة اليد فيه دلالة على ذلك.

ومنها: صحيحه الآخر عن أخيه (عليه السلام) أيضاً، قال: «...سألته عن رجل رعف وهو يتوضأ فقطرت قطرة في إنائه، هل يصحّ الوضوء منه؟ قال: لا»^(٣).

ومنها: صحيح شهاب بن عبد ربه عن أبي عبد الله (عليه السلام): «في الرجل الجنب يسهو فيطمس يده في الاناء قبل أن يغسلها، أنّه لا بأس إذا لم يكن أصاب يده شيء»^(٤).

ومنها: صحيحه الآخر المنقول عن بصائر الدرجات، قال: «أتيت أبا

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٢ ح ٤٧ ج ١ ص ٢٦١، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الأسأرح ٢ ج ١ ص ١٦٢.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٧ ح ٨ و باب ٢١ ح ٣٤ ج ١ ص ٣٦٧ و ٤١٦، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب الماء المضاف ح ١ ج ١ ص ١٥٦.

(٣) الكافي: باب نواذر الطهارة ح ١٦ ج ٣ ص ٧٤، وسائل الشيعة: باب ٨ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١١٢.

(٤) الكافي: باب الرجل يدخل يده في الاناء.... ح ٣ ج ٣ ص ١١، وسائل الشيعة: باب ٨ من ابواب الماء المطلق ح ٣ ج ١ ص ١١٣.

عبد الله (عليه السلام) - إلى أن قال: - وإن شئت سل وإن شئت أخبرتك ، قلت: أخبرني، قال: جئت تسأل عن الجنب يسهو فيغمس يده في الماء قبل أن يغسلها؟ قال: قلت: نعم جعلت فداك ، قال: إذا لم يكن أصاب يده شيء فلا بأس...»^(١) .

ومنها: صحيح البنزطي قال: « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يدخل يده في الاناء وهي قدرة، قال: يكفي الاناء»^(٢) .

ومنها: صحيح داود بن سرحان، قال: « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول في ماء الحَمَام؟ قال: هو بمنزلة الجاري»^(٣) فإنَّ تشبيهه (عليه السلام) بالجاري دليل على أن ليس كل قليل كالجاري .

ومنها: صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام)، قال: « سألت عن النصراني يغتسل مع المسلم في الحَمَام، قال: إذا علم أنه نصراني اغتسل بغير ماء الحَمَام، إلّا أن يغتسل وحده على الحوض، فيغسله ثم يغتسل...»^(٤) .

ومنها: حسن سعيد الأعرج بابراهيم بن هاشم، قال: « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن سؤر اليهودي والنصراني، قال: لا»^(٥) .

(١) بصائر الدرجات: باب ١٠ ح ١٣ ص ٢٥٨، وسائل الشيعة: باب ٤٥ من ابواب الجنابة ح ٢ ج ١ ص ٥٢٩ .

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٣ ح ٤٤ ج ١ ص ٣٩، وسائل الشيعة: باب ٨ من ابواب الماء المطلق ح ٧ ج ١ ص ١١٤ .

(٣) تقدم في ص ٢٢٤ .

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٠ ح ٢٣ ج ١ ص ٢٢٣، وسائل الشيعة: باب ١٤ من

ابواب النجاسات ح ٩ ج ٢ ص ١٠٢٠ .

(٥) الكافي: باب الوضوء من سؤر الحائض ح ٥ ج ٣ ص ١١، تهذيب الاحكام: الطهارة/باب

ومنها: حسنة زرارة مضمرة، قال: «قلت: كيف يغتسل الجنب؟ فقال: إن لم يكن أصاب شيء يده غمسها في الماء ثم بدأ بفرجه فأنقاه ...» (١).

ومنها: مضمرة زرارة في الحسن أيضاً، قال: «إذا كان أكثر من راوية لم ينجسه شيء، تفسخ فيه أو لم يتفسخ، إلا أن يجيء له ريح يغلب على ريح الماء» (٢).

ومنها: موثقة سماعة عن الصادق (عليه السلام)، قال: «إذا أصابت الرجل جنابة فأدخل يده في الاناء، فلا بأس إذا لم يكن أصاب يده شيء من المني» (٣).

ومنها: موثقة عمّار عن الصادق (عليه السلام) أيضاً، قال: «... سألته عن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب، فقال: كل شيء من الطير يتوضأ بما يشرب، إلا أن ترى في منقاره دمًا، فإن رأيت في منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب» (٤).

١٠ ح ٢١ ج ١ ص ٢٢٣، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب النجاسات ح ٨ ج ٢ ص ١٠١٩.

(١) الكافي: باب صفة الغسل ح ٣ ج ٣ ص ٤٣، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٦ ح ٥٩ ج ١ ص ١٣٣، وسائل الشيعة: باب ٢٦ من ابواب الجنابة ح ٢ ج ١ ص ٥٠٢.

(٢) الكافي: باب الماء الذي لا ينجسه شيء ح ٣ ج ٣ ص ٢، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٥٦ ج ١ ص ٤٢، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب الماء المطلق ح ٩ ج ١ ص ١٠٤.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٣٨ ج ١ ص ٣٧، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٠ ح ٢ ج ١ ص ٢٠، وسائل الشيعة: باب ٨ من ابواب الماء المطلق ح ٩ ج ١ ص ١١٤.

(٤) الكافي: باب الوضوء من سؤر الدواب ح ٥ ج ٣ ص ٩، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٠ ح ٤٣ ج ١ ص ٢٢٨، وسائل الشيعة: باب ٤ من ابواب الأسرار ح ٢ ج ١ ص ١٦٦.

ومنها: موثقته عن الصادق (عليه السلام)، قال: «سئل عن ماء شربت منه الدجاجة، قال: إن كان في منقارها قدر لم تتوضأ منه ولم تشرب، وإن لم تعلم أنّ في منقارها قدرًا توضأ واشرب. وعن ماء يشرب منه باز أو صقر أو عقاب، قال: كلّ شيء من الطير يتوضأ ممّا يشرب منه، إلّا أن ترى في منقاره دمًا، فإن رأيت في منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب» (١).

ومنها: موثقته أيضاً عن الصادق (عليه السلام): «إنّهُ سأل عن الرجل يجد في إنائه فارة، وقد توضأ من ذلك الاناء مراراً أو اغتسل أو غسل ثيابه، وقد كانت الفارة متسلّخة، فقال (عليه السلام): إن كان رآها قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه، ثمّ فعل ذلك بعد ما رآها، فعليه أن يغسل ثيابه، ويغسل كلّ ما أصابه ذلك الماء، ويعيد الوضوء والصلاة، وإن كان إنّما رآها بعد ما فرغ من ذلك وفعله فلا يمسّ من الماء شيئاً، وليس عليه شيء؛ لأنّه لا يعلم متى سقطت فيه، ثمّ قال: لعلّه أن يكون إنّما سقطت تلك الساعة التي رآها» (٢).

ومنها: موثقة سعيد الأعرج، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجرة تسع مائة رطل من ماء يقع فيها أوقية من دم، أشرب منه وأتوضأ؟ قال: لا» (٣).

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٢ ح ١١٩ ج ١ ص ٢٨٤، وسائل الشيعة: باب ٤ من ابواب الأسأرح ٣ و ٤ ج ١ ص ١٦٦.

(٢) من لا يحضره الفقيه: باب المياه وطهرها ح ٢٦ ج ١ ص ٢٠، تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٢١ ح ٤١ ج ١ ص ٤١٨، وسائل الشيعة: باب ٤ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٠٦.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٢١ ح ٣٩ ج ١ ص ٤١٨، الاستبصار: الطهارة/باب ١٠ ح ١١ ج ١ ص ٢٣، وسائل الشيعة: باب ٨ من ابواب الماء المطلق ح ٨ ج ١ ص ١١٤.

وحمله على التغير بعيد؛ لأنّ الأوقيّة أربعون درهماً كما نصّ أهل اللغة^(١)، والرطل مائة وثلاثون درهماً، فنسبتها إليه نسبة الثلث تقريباً، فنسبته إلى مائة رطل يكون نسبة ثلث [عشر]^(٢) العشر.

ومنها: موثقة أبي بصير عن الصادق (عليه السلام)، قال: «ليس بفضل السّور بأس أن تتوضّأ منه وتشرب، ولا يشرب من سور الكلب، إلّا أن يكون حوضاً كبيراً يستقي منه»^(٣).

ومنها: موثقة أبي بصير عنهم (عليهم السلام)، قال: «إذا أدخلت يدك في الاناء قبل أن تغسلها فلا بأس، إلّا أن يكون أصابها قذر بول أو جنابة، فإن أدخلت يدك في الماء وفيه شيء من ذلك فاهرق ذلك الماء»^(٤).

ومنها: قوّة أبي بصير^(٥)، قال: «سألته عن الجنب يحمل الركوة^(٦) أو التور^(٧) فيدخل إصبعه، قال: إن كان أصابها قذر فليهرقه، وإن كان لم

(١) راجع لسان العرب: مادة (اوق) ج ١٠ ص ١٢، والنهاية (لابن الاثير): مادة (اوق) ج ١ ص ٨٠.

(٢) هذه الكلمة ساقطة من جميع النسخ حتى نسخة المصنف كما في حاشية المخطوطة - عدا المطبوعة - والصحيح إثباتها.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٠ ح ٣٣ ج ١ ص ٢٢٦، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الاسآرح ج ٧ ص ١٦٣.

(٤) الكافي: باب الرجل يدخل يده في الاناء ح ١ ج ٣ ص ١١، وسائل الشيعة: باب ٨ من ابواب الماء المطلق ح ٤ ج ١ ص ١١٣.

(٥) لأنّ في السند في التهذيب ابن سنان وابن مسكان، والظاهر من الثاني أنّه عبد الله (منه) رحمه الله [الله].

(٦) الركوة: دلو صغير من جلد. مجمع البحرين: ج ١ ص ١٩٤ مادة (ركا).

(٧) التور: بالفتح فالسكون، إناء صغير من صفر أو خزف يشرب منه ويتوضّأ فيه. مجمع

يصبها قدر فليغتسل منه، هذا ممّا قال الله تعالى: (مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) « (١) .

ومنها: خبر بكر بن حبيب عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: « ماء الحمام لا بأس به إذا كانت له مادة » (٢). فإنّ تقييده بالمادة يقضي بثبوت البأس مع عدمها، وعلى الطهارة لا تفاوت .

ومنها: خبر معاوية بن شريح، قال: « سأل عذافر أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده، عن سؤر السنور والشاة والبقرة والبعير والحمار والفرس والبغل والسباع، يشرب منه أو يتوضأ منه ؟ قال: نعم اشرب منه وتوضأ. قال: قلت له: الكلب ؟ قال: لا، قلت: أليس هو سبع ؟ قال: لا والله إنّّه نجس » (٣) .

وقيل (٤): إنّ مثله مارواه الشيخ (٥) عن معاوية بن ميسرة .

ومنها: مرسلّة حريز عن الصادق (عليه السلام)، قال: « إذا ولغ الكلب في الاناء فصّبّه » (٦) .

البحرين: ج ٣ ص ٢٣٤ مادة (تور) .

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة / باب ٣ ح ٤٢ ج ١ ص ٣٨، الاستبصار: الطهارة / باب ١٠ ح ١ ج ١ ص ٢٠، وسائل الشيعة: باب ٨ من ابواب الماء المطلق ح ١١ ج ١ ص ١١٥ .

(٢) الكافي: باب ماء الحمام ح ٢ ج ٣ ص ١٤، تهذيب الاحكام: الطهارة / باب ١٨ ح ٢٦ ج ١ ص ٣٧٨، وسائل الشيعة: باب ٧ من ابواب الماء المطلق ح ٤ ج ١ ص ١١١ .

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة / باب ١٠ ح ٣٠ ج ١ ص ٢٢٥، الاستبصار: الطهارة / باب ٩ ح ٣ ج ١ ص ١٩، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الأسأرح ٦ ج ١ ص ١٦٣ .

(٤) راجع وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الأسأر ذيل ح ٦ ج ١ ص ١٦٣ .

(٥) تهذيب الاحكام: الطهارة / باب ١٠ ح ٣١ ج ١ ص ٢٢٥، الاستبصار: الطهارة / باب ٩ ح ٤ ج ١ ص ١٩ .

(٦) تهذيب الاحكام: الطهارة / باب ١٠ ح ٢٨ ج ١ ص ٢٢٥، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب

ومنها: ما عن فقه الرضا (عليه السلام)، قال: «إذا ولغ كلب في الماء أو شرب منه أهریق الماء، وغسل الاناء ثلاث مرّات، مرّة بالتراب ومرّتين بالماء، ثمّ يجفّف»^(١).

ومنها: خبر أبي بصير عن الصادق (عليه السلام)، وفيه: «إنّ ما يبلّ الميل من النيذ ينجس حبّاً من ماء، يقولها ثلاثاً»^(٢).

ومنها: خبر عمر بن حنظلة، قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما ترى في قدح من مسكر يصبّ عليه الماء حتّى تذهب عاديته ويذهب مسكره؟ فقال: لا والله ولا قطرة قطرت في حبّ إلّا أهریق ذلك الحبّ»^(٣).

ومنها: ما عن قرب الاسناد عن عليّ بن جعفر عن أخيه موسى (عليهما السلام)، قال: «سألته عن حبّ ماء وقع فيه أوقية بول هل يصلح شربه أو الوضوء؟ قال: لا يصلح»^(٤). وقد عرفت نسبة الأوقية إلى الرطل فكيف إلى الحبّ.

الأسارح ٥ ج ١ ص ١٦٣.

(١) فقه الرضا: باب ٥ ص ٩٣، مع اختلاف سير، نعم نقله في مستدرک الوسائل: باب ٤٥ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ٦٠٢ عن المقنع نصّاً.

(٢) الكافي: باب من اضطر الى الخمر للدواء ح ١ ج ٦ ص ٤١٣، وسائل الشيعة: باب ٣٨ من ابواب النجاسات ح ٦ ج ٢ ص ١٠٥٦.

(٣) الكافي: باب أنّ رسول الله حرّم كل مسكر ح ١٥ ج ٦ ص ٤١٠، تهذيب الاحكام: الصيد والذبائح/ باب ٢ ح ٢٢٠ ج ٩ ص ١١٢، وسائل الشيعة: باب ١٨ من ابواب الاشربة المحرّمة ح ١ ج ١٧ ص ٢٧٢.

(٤) وسائل الشيعة: باب ٨ من ابواب الماء المطلق ح ١٦ ج ١ ص ١١٦، نقلاً عن مسائل علي بن جعفر، راجعه: ح ٤٢٠ ص ١٩٧.

ومنها: مرسله عبد الله بن المغيرة عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «إذا كان الماء قدر قلّتين^(١) لم ينجسه شيء»^(٢).

ومنها: خبر حفص بن غياث عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) قال: «لا يفسد الماء إلّا ما كانت له نفس سائلة»^(٣).

ومنها: خبر محمد بن يحيى رفعه إلى الصادق (عليه السلام) كما في الوسائل^(٤).

وغاية ما علم اشتراطه إنّها هو الملاقاة، فيبقى غيره الزائد عليه - وهو التغير؛ لأنّه ملاقة وزيادة - منفيّاً بالأصل.

لا يقال: إنّ الرواية ظاهرة في أنّ ذا النفس مفسد لسائر أفراد المياه، وهذا لا يكون إلّا بالتغير حتّى يشمل الكرّ والجاري.

لأنّا نقول: المراد أنّه لا يفسد فرداً من أفراد المياه إلّا ذو النفس السائلة، وهذا لا يشمل الجاري ونحوه.

ومنها: خبر عليّ بن جعفر (عليه السلام) عن كتاب المسائل وقرب الاسناد عن أخيه موسى (عليه السلام)، قال: «سألته عن الرجل يتوضأ

(١) القلة: اناء للعرب كالجرة الكبيرة تسع قرنتين أو أكثر. مجمع البحرين: ج ٥ ص ٤٥٤ مادة (قل).

(٢) من لا يحضره الفقيه: باب المياه وطهرها ح ٣ ج ١ ص ٦، تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٢١ ح ٢٨ ج ١ ص ٤١٥، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب الماء المطلق ح ٨ ج ١ ص ١٢٣.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٠ ح ٥٢ ج ١ ص ٢٣١، الاستبصار: الطهارة/باب ١٣ ح ٢ ج ١ ص ٢٦، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب الاسآرح ج ٢ ص ١٧٣.

(٤) ومثله عين متن خبر حفص.

الكافي: باب البئر وما يقع فيها ح ٤ ج ١ ص ٥، تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٠ ح ٥١ ج ١ ص ٢٣١، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب الاسآرح ج ٤ ص ١٧٣.

في الكنيف بالماء يدخل يده فيه، أيتوضأ من فضله للصلاة؟ قال: إذا أدخل يده وهي نظيفة فلا بأس، ولست أحب أن يتعود ذلك»^(١).

ومنها: ما عن نوادر الراوندي بإسناده عن موسى بن جعفر عن آبائه (عليهم السلام)، قال: قال عليّ (عليه السلام): «الماء الجاري لا ينجسه شيء»^(٢). ودلالته على المطلوب بالمفهوم.

ومنها: ما عن الرضوي قال (عليه السلام): «كلّ غدير فيه من الماء أكثر من كرّ لا ينجسه ما يقع فيه من النجاسات، إلّا أن يكون فيه الجيف فتغيّر لونه وطعمه ورائحته، فإذا غيّرته لم يشرب ولم يتطهر»^(٣).

و «اعلموا رحمكم الله أنّ كلّ ماء جارٍ لا ينجسه شيء»^(٤).

وقال (عليه السلام): «...إن اجتمع مسلم مع ذمي في الحمام اغتسل المسلم قبل الذمي، وماء الحمام سبيله سبيل الجاري إذا كانت له مادة»^(٥).

ويمكن أن يستدل أيضاً بما ورد^(٦) في البئر، وأنه واسع لا يفسده شيء لأنّ له مادة؛ فإنّ التعليل ظاهر في ذلك.

(١) مسائل علي بن جعفر: ح ٤٤٦ ص ٢٠٧، قرب الاسناد: ص ٨٤، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب الماء المضاف ح ١ ص ١٦٢.

(٢) نوادر الراوندي: ص ٣٩، مستدرک الوسائل: باب ٥ من ابواب الماء المطلق ح ٤ ج ١ ص ١٩١.

(٣) تقدم في ص ١٩٢.

(٤) تقدم في ص ٢١٠.

(٥) فقه الرضا: باب ٣ ص ٨٦، مستدرک الوسائل: باب ٧ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٩٤.

(٦) تقدم في ص ٢١٨.

وبما ورد^(١) من نهي النائم أن يدخل يده في الاناء قبل الغسل؛ لأنه لا يدرى بها أين باتت .

وبما جاء من النهي^(٢) عن الاغتسال في غسالة الحمام؛ لما فيها من غسالة الناصب وغيره، وأنه أنجس من الكلب .
وأخبار^(٣) الاناءين المشتبهين .

(١) منها : ما رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن ابن سنان ، وعثمان بن عيسى جيعاً ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير ، عن عبد الكريم بن عتبة الكوفي الهاشمي : « ... قلت : فإنه استيقظ من نومه ولم يبل ، أيدخل يده في وضوئه قبل ان يغسلها ؟ قال : لا ؛ لأنه لا يدرى حيث باتت يده ، فليغسلها » .

الكافي : باب الرجل يدخل يده في الاناء ... ح ٢ ج ٣ ص ١١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٤٥ ج ١ ص ٣٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٣٠١ .

(٢) منها : ما رواه الصدوق عن محمد بن الحسن ، عن سعد بن عبد الله ، عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال ، عن الحسن بن علي ، عن عبد الله بن بكير ، عن عبد الله بن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « واياك أن تغتسل من غسالة الحمام ؛ ففيها تجتمع غسالة اليهودي والنصراني والمجوسي والناصب لنا أهل البيت ، فهو شرهم ، فإن الله (تبارك وتعالى) لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب ، وإن الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه » .

علل الشرائع : باب ٢٢٠ ح ١ ج ١ ص ٢٩٢ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١١ من ابواب الماء المضاف ج ١ ص ١٥٨ .

(٣) منها : ما رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن احمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) وعن رجل معه إناءان فيها ماء ، وقع في احدهما قدر ، ولا يدرى أيهما هو ، وليس يقدر على ماء غيره ، قال : يهرقهما جميعاً ويتيمم » .

الكافي : باب الوضوء من سور الدواب ح ٦ ج ٣ ص ١٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ٤٤ ج ١ ص ٢٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١١٣ .

وأخبار^(١) النهي عن سؤر الحائض مع التهمة .

وخبر العيص بن القاسم^(٢) الذي روه في ماء الغسالة، فيمن أصابته قطرة من طشت فيه وضوء، فإنه (عليه السلام) أمره بالغسل من ذلك .
وخبر عبد الله بن سنان^(٣)؛ لتضمّنه في النهي عن الوضوء فيما يغسل به الثوب ويغتسل به من الجنابة؛ لعدم القائل بالفصل .
إلى غير ذلك من الأخبار الدالة والمؤيدة، وهي كثيرة جداً .

وهي وإن ناقشنا في دلالة المفهوم منها على العموم، لكنّه يستفاد منها بعد التأمل في أسئلتها قاعدة، وهي نجاسة القليل بالملاقاة للنجس أو المتنجس، كما لا يخفى على من لاحظها مع التأمل؛ وذلك لاشتغالها على نجاسة القليل بولوج الكلب، وملاقاة الدم، وبدخول الدجاجة وشبهها واطئة للعدرة، وشرب الخنزير .

واشتراطه (عليه السلام) نظافة اليد من غير تخصّص لها بالنظافة من شيء خاصّ قاضٍ بالنجاسة بكلّ النجاسات . ومثله اشتراطه (عليه السلام) عدم البأس بإصابة اليد للأناء في الجنب بما إذا لم يكن

(١) منها : ما رواه الشيخ عن أحمد بن عبدون ، عن علي بن محمد بن الزبير ، عن علي بن الحسن بن فضال ، عن ايوب بن نوح ، عن محمّد بن أبي حمزة ، عن علي بن يقطين ، عن أبي الحسن (عليه السلام) : « في الرجل يتوضأ بفضل الحائض ؟ قال : إذا كانت مأمونة فلا بأس » .

الكافي : انظر باب الوضوء من سؤر الحائض ج ٣ ص ١٠ ، الاستبصار : الطهارة / انظر

باب ٧ ج ١ ص ١٦ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٨ من ابواب الأسأرج ١ ص ١٦٩ .

(٢) رواه في المعتمد : الطهارة / فيما يزال به الخبث ج ١ ص ٩٠ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الماء المضاف ح ١٤ ج ١ ص ١٥٦ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ١٣ ج ١ ص ٢٢١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٤ ح ١ ج ١ ص ٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الماء المضاف ح ١٣ ج ١ ص ١٥٥ .

أصابته يده شيئاً، ووقوع قطرة من الدم في الاناء، وترك الاستفصال عن قذارة اليد التي دخلت في الاناء مع الأمر بالإهراق، وبملاقاته لليهودي والنصراني، وبملاقاته للمني والفارة الميتة والبول والنيذ وكل ما له نفس سائلة .

ومن المعلوم المقطوع الذي لا يعتريه شك أنه ليس المراد القصر على هذه الأشياء، وكيف ! وقد عرفت أن ترك الاستفصال في بعضها قاضي بالجميع، فيستفاد منه حينئذ قاعدة، وهي انفعاله بملاقاة سائر النجاسات والمنتجسات .

ويمكن الاستدلال عليه أيضاً بالقاعدة المستفادة من استقراء أخبار النجاسات، فإنها قاضية بنجاسة كل ملاقة فيه مع الرطوبة .

نعم يبقى تأمل في أنه هل يمكن استفادتها بالنسبة للكيفية، أي يحصل الانفعال سواء كانت النجاسة واردة على الماء وبالعكس، ولو كان ورود الماء لا يفيد استقراراً معها، بحيث يشمل ماء الغسالة؟ ولعل إمكان ذلك إنما هو من جهة الإجماع الجابر لفهم ذلك من الأخبار، ويأتي تمام البحث فيه إن شاء الله^(١) .

وغاية ما يمكن أن يستدل به لابن أبي عقيل الأصل براءة وطهارة واستصحاباً في الماء نفسه وفي الملاقي .

وقوله تعالى: « وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا »^(٢)، والماء كله من السماء بدليل قوله تعالى: « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ »^(٣)، « وَأَنْزَلْنَا مِنَ

(٣) سورة الزمر: الآية ٢١ .

(٢) سورة الفرقان: الآية ٤٨ .

(١) في ص ٢٨١ .

السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ»^(١)،
مع أنه روي عن الباقر (عليه السلام) «أنها هي العيون والآبار»^(٢)،
وقوله تعالى: «وَيُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُمْ بِهِ»^(٣).
وقوله تعالى: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا»^(٤)، خرج المتغير
خاصة .

والأخبار، منها: الخبر المستفيض عن الصادق (عليه السلام) أنه قال:
«الماء كله طاهر حتى تعلم أنه قدر»^(٥)، وهي شاملة لما [لا] ^(٦) يعلم
حكمه من الشرع .

ومنها: ما عن الصادق (عليه السلام) أيضاً: «إن الماء طاهر
لا ينجسه إلا ما غير لونه أو طعمه أو رائحته»^(٧)، وعن ابن أبي عقيل^(٨)
أنه ادعى تواتره .

ومنها: مصحح محمد بن حمران وجميل عن الصادق (عليه السلام):

(١) سورة المؤمنون: الآية ١٨ .

(٢) تفسير القمي: ذيل آية ١٨ من سورة المؤمنون ج ٢ ص ٩١، تفسير الصافي: ذيل آية ١٨ من
سورة المؤمنون ج ٣ ص ٣٩٦ .

(٣) سورة الانفال: الآية ١١ .

(٤) سورة النساء: الآية ٤٣، وسورة المائدة: الآية ٦ .

(٥) الكافي: باب ظهور الماء ج ٢ ص ٣ ج ١، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٠ ج ٢-٤
ج ١ ص ٢١٥ و ٢١٦، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الماء المطلق ج ٥ ص ١٠٠ .

(٦) الزيادة من نسختي «م» و«هـ» .

(٧) عوالي اللئالي: باب الطهارة ج ٦ ص ٣ ج ٩، مستدرک الوسائل: باب ١ من ابواب الماء
المطلق ج ٥ ص ١٨٦ .

(٨) مختلف الشيعة: الطهارة/ الماء القليل ص ٢ .

« إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ التُّرَابَ طَهُورًا كَمَا جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا »^(١)، والمعرف حيث لا عهد إماماً للجنس أو الاستغراق، والكل يفيد المطلوب .

ومنها: صحيح داود بن فرقد عن الصادق (عليه السلام) « قال: كان بنو إسرائيل إذا أصاب أحدهم قطرة بول قرضوا لحومهم بالمقاريض، وقد وسّع الله عليكم بأوسع ممّا بين السماء والأرض، وجعل لكم الماء طهوراً، فانظروا كيف تكونون »^(٢) .

ومنها: صحيح حريز عن أبي عبد الله (عليه السلام): « كلّما غلب الماء ريح الجيفة فتوضّأ من الماء واشرب، فإذا تغيّر الماء وتغيّر الطعم فلا تتوضّأ منه ولا تشرب »^(٣) .

ومنها: صحيح أبي خالد القمّاط أنّه « سمع أبا عبد الله (عليه السلام) في الماء يمرّ به الرجل وهو نقيع فيه الميتة والجيفة، إن كان الماء قد تغيّر ريحه أو طعمه فلا تشرب منه ولا تتوضّأ، وإن لم يتغيّر ريحه وطعمه فتوضّأ واشرب »^(٤) .

ومنها: صحيح شهاب بن عبد ربّه، قال: « أتيت أبا عبد الله (عليه السلام) أسأله فابتدأني، فقال: إن شئت ياشهاب فاسأل وإن

(١) من لا يحضره الفقيه: باب التيمم ح ٢٢٤ ج ١ ص ١٠٩، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ٩٩ .

(٢) تقدم في ص ١٦٩ .

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة / باب ١٠ ح ٨ ج ١ ص ٢١٦، الاستبصار: الطهارة / باب ٣ ح ٢ ج ١ ص ١٢، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٠٢ .

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة / باب ٣ ح ٥١ ج ١ ص ٤٠، الاستبصار: الطهارة / باب ١ ح ١٠ ج ١ ص ٩، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب الماء المطلق ح ٤ ج ١ ص ١٠٣ .

شئت أخبرتك ، قال : قلت له : أخبرني ، قال : جئت لتسألني عن الغدير يكون في جانبه الجيفة أتوضأ منه أو لا ؟ قال : نعم ، قال : فتوضأ من الجانب الآخر ، إلا أن يغلب الماء الريح فيتن ... » ^(١) إلى آخره .

ومنها : صحيح عبد الله بن سنان ، قال : « سأل رجل أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا جالس عن غدير أتوه وفيه جيفة ، فقال : إذا كان الماء قاهراً ولا يوجد فيه الريح فتوضأ » ^(٢) .

ومنها : صحيح ابن مسكان عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « سألت عن الوضوء ممّا ولغ فيه الكلب والستور ، أو شرب منه جهل أو دابة أو غير ذلك ، أتوضأ منه أو يغتسل ؟ قال : نعم ، إلا أن تجد غيره فتنزه عنه » ^(٣) .

ومنها : صحيح ابن مسلم ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الثوب يصيبه البول ، قال : اغسله في المِركن ^(٤) مرتين ... » ^(٥) .

ومنها : صحيح ابن بزيع ، قال : « كتبت إلى من يسأله عن الغدير

(١) بصائر الدرجات : باب ١٠ ح ١٣ ص ٢٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الماء المطلق ح ١١ ج ١ ص ١١٩ .

(٢) الكافي : باب الماء الذي تكون فيه قلة ح ٤ ج ٣ ص ٤ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب الماء المطلق ح ١١ ج ١ ص ١٠٥ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٣٢ ج ١ ص ٢٢٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الأسرار ح ٦ ج ١ ص ١٦٤ .

(٤) المِركن : بكسر الميم : الاجانة التي تغسل فيها الثياب . الصحاح : مادة (ركن) ج ٥ ص ٢١٢٦ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٤ ج ١ ص ٢٥٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٠٢ .

يجتمع فيه ماء السماء ويستقي فيه من بئر، فيستنجي فيه الانسان من بول أو يغتسل فيه الجنب، ما حدّه الذي لا يجوز؟ فكتب لا تتوضّأ من [مثل] ^(١) هذا إلّا من الضرورة إليه ^(٢) .

ومنها: صحيح زرارة عن الصادق (عليه السلام)، وقد سأل «عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقي به الماء من البئر، أيتوضّأ منه؟ قال: لا بأس» ^(٣) .

ومنها: صحيح عليّ بن جعفر عن أخيه (عليهما السلام) أنّه «... سأل عن اليهودي والنصراني يدخل يده في الماء، أيتوضّأ منه للصلاة؟ قال: لا، إلّا أن يضطرّ إليه» ^(٤) .

ومنها: صحيحه الآخر عن أخيه أيضاً، قال: «سألته عن رجل رعف فامتخط، فصار الدم قطعاً صغاراً فاصاب إناؤه، هل يصلح الوضوء منه؟ فقال: إن لم يكن شيئاً يستبين في الماء فلا بأس، وإن كان شيئاً يبيّن فلا تتوضّأ منه...» ^(٥) .

ومنها: حسنة محمد بن ميسر، قال: «سألت أبا عبد الله

(١) الزيادة من المصدر والمطبوعة .

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٢١ ح ٣٨ ج ١ ص ٤١٨، الاستبصار: الطهارة/باب ١

ح ١١ ج ١ ص ٩، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الماء المطلق ح ١٥ ج ١ ص ١٢٠ .

(٣) الكافي: باب البئر وما يقع فيها ح ١٠ ج ٣ ص ٦، تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٢١ ح ٨

ج ١ ص ٤٠٩، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٢٥ .

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٠ ح ٢٣ ج ١ ص ٢٢٣، وسائل الشيعة: باب ١٤ من

ابواب النجاسات ح ٩ ج ٢ ص ١٠٢٠ .

(٥) الكافي: باب نواذر الطهارة ح ١٦ ج ٣ ص ٧٤، تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٢١ ح ١٨

ج ١ ص ٤١٢، وسائل الشيعة: باب ٨ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١١٢ .

(عليه السلام) عن الرجل الجنب ينتهي إلى الماء القليل في الطريق، ويريد أن يغتسل منه، وليس معه إناء يغرف به ويداه قذرتان، قال: يضع يده ويتوضأ ويغتسل، هذا مما قال الله (عز وجل): (مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) «(١)» .

ومنها: موثقة سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «سألت عن الرجل يمر بالماء وفيه دابة ميتة قد أنتنت، قال: إن كان التّن الغالب على الماء فلا تتوضأ ولا تشرب» «(٢)» .

ومنها: موثقة أيضاً قال: «سألت عن الرجل يمر بالميتة في الماء، قال: يتوضأ من الناحية التي ليس فيها الميتة» «(٣)» .

ومنها: الموثق عن أبي بصير، قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنا نسافر، فربما بلينا بالغدير من المطريكون في جانب القرية، فيكون فيه العذرة ويبول فيه الصبي وتبول فيه الدابة وتروث، فقال: إن عرض في قلبك شيء فقل هكذا، يعني أفرج الماء بيدك، ثم توضأ، فإن الدين ليس بمضيق، فإن الله (عز وجل) يقول: (مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) «(٤)» .

(١) الكافي: باب الماء الذي تكون فيه قلة ح ٢ ج ٣ ص ٤، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٩

ح ١١٦ ج ١ ص ١٤٩، وسائل الشيعة: باب ٨ من ابواب الماء المطلق ح ٥ ج ١ ص ١١٣ .

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٠ ح ٧ ج ١ ص ٢١٦، الاستبصار: الطهارة/ باب ٣ ح ١

ج ١ ص ١٢، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب الماء المطلق ح ٦ ج ١ ص ١٠٤ .

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢١ ح ٤ ج ١ ص ٤٠٨، وسائل الشيعة: باب ٥ من ابواب

الماء المطلق ح ٥ ج ١ ص ١٠٧ .

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢١ ح ٣٥ ج ١ ص ٤١٧، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٠

ح ١٠ ج ١ ص ٢٢، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الماء المطلق ح ١٤ ج ١ ص ١٢٠ .

ومنها: خبر الفضيل عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «سألته عن الحياض يبال فيها، قال: لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول»^(١).

ومنها: خبر أبي حمزة، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الماء الساكن والاستنجاء فيه وفيه الجيفة، فقال: توضأ من الجانب...»^(٢).

ومنها: خبر عثمان الزيات، قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أكون في السفر فأتي الماء النقيع ويدي قدرة، فأغمسها في الماء؟ قال: لا بأس»^(٣).

ومنها: مرسل اسماعيل بن مسلم عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام): «إنَّ النبيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله) أتى الماء، فأتاه أهل الماء فقالوا: يا رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله) إنَّ حياضنا هذه تردّها السباع والكلاب والبهائم، فقال (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله): لها ما أخذت ولكم سائر ذلك»^(٤).

ومنها: ما عن الصدوق مرسلًا عن الصادق (عليه السلام): أنه

(١) تقدم في ص ١٩٢، والخبر عن العلاء بن الفضيل كما في المصدر وذكره الشارح سابقاً عند إيراد الحديث.

(٢) الكافي: باب الماء الذي تكون فيه قلة ح ٥ ج ٣ ص ٤، الاستبصار: الطهارة/باب ١٠ ح ٥ ج ١ ص ٢١، وسائل الشيعة: باب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١٣ ج ١ ص ١٢٠، والخبر عن علي بن أبي حمزة، كما في المصدر.

(٣) تهذيب الأحكام: الطهارة/باب ٢١ ح ٣٣ ج ١ ص ٤١٦، الاستبصار: الطهارة/باب ١٠ ح ٧ ج ١ ص ٢١، وسائل الشيعة: باب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١٦ ج ١ ص ١٢١.

(٤) تهذيب الأحكام: الطهارة/باب ٢١ ح ٢٦ ج ١ ص ٤١٤، وسائل الشيعة: باب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١٠ ج ١ ص ١١٩.

« سئل عن غدير فيه جيفة، قال: إن كان الماء قاهراً ولا يوجد فيه الريح فتوضأ واغتسل »^(١).

ومنها: خبر زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: « قلت له: راوية من ماء سقطت فيها فارة أو جرد أو صعوة^(٢) ميتة، قال: إن تفسخ فيها فلا تشرب من مائها ولا تتوضأ وصبتها، وإن كان غير متفسخ فاشرب منه وتوضأ، واطرح الميتة إذا أخرجتها طرية، كذلك الجرّة وحب الماء والقربة وأشباه ذلك من أوعية الماء »^(٣).

ومنها: خبر زرارة، قال: « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن جلد الخنزير يجعل دلوّاً يستقى به الماء، قال: لا بأس »^(٤).

ومنها: خبر أبي مريم الأنصاري، قال: « كنت مع أبي عبد الله (عليه السلام) في حائط له، فحضرت الصلاة، فنزح دلوّاً للوضوء من ركي^(٥) له، فخرج عليه قطعة عذرة يابسة، فأكفى رأسه وتوضأ بالباقي »^(٦).

(١) من لا يحضره الفقيه: باب المياه وطهرها ح ٢٢ ج ١ ص ١٦، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب الماء المطلق ح ١٣ ج ١ ص ١٠٥.

(٢) الصعوة: قيل: اسم طائر من صغار العصافير أحمر الرأس. مجمع البحرين: ج ١ ص ٢٦٢ مادة (صعا).

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢١ ح ١٧ ج ١ ص ٤١٢، الاستبصار: الطهارة/ باب ١ ح ٧ ج ١ ص ٧، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب الماء المطلق ح ٨ ج ١ ص ١٠٤.

(٤) من لا يحضره الفقيه: باب المياه وطهرها ح ١٤ ج ١ ص ١٠، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢١ ح ٢٠ ج ١ ص ٤١٣، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ح ١٦ ج ١ ص ١٢٩.

(٥) الركي: البئر، والجمع ركايا. مجمع البحرين: ج ١ ص ١٩٥ مادة (ركا).

(٦) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢١ ح ٣٢ ج ١ ص ٤١٦، الاستبصار: الطهارة/ باب ٢٢

ومنها: خبر عمر بن يزيد، قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أغتسل في مغتسل يبال فيه ويغتسل من الجنابة، فيقع في الاناء ماء ينزو من الأرض، فقال: لا بأس به»^(١).

ومنها: خبر ابن أبي بكر، قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يضع الكوز الذي يغرف به من الحب في مكان قذر ثم يدخله الحب، قال: يصب من الماء ثلاث أكفت ثم يدلك الكوز»^(٢).

ومنها: خبر الأحول، قال: «دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) أسأله عن الرجل يستنجي، فيقع ثوبه في الماء الذي استنجى به، فقال: لا بأس به. فسكت، فقال: أتدري لم صار لا بأس به؟ قلت: لا والله جعلت فداك، فقال لي: إن الماء أكثر من القدر»^(٣).

ومنها: ما عن كتاب قرب الاسناد والمسائل عن علي بن جعفر (عليه السلام)، قال: «وسألت عن جنب أصابت يده من جنابة، فمسحه بخرقه ثم أدخل يده في غسله قبل أن يغسلها، هل يجزيه أن يغتسل من ذلك الماء؟ قال: إن وجد ماءً غيره فلا يجزيه أن يغتسل، وإن لم يجد غيره أجزأه»^(٤).

ح ٤ ج ١ ص ٤٢، وسائل الشيعة: باب ٨ من ابواب الماء المطلق ح ١٢ ج ٢ ص ١١٥.

(١) الكافي: باب اختلاط ماء المطر بالبول ح ٨ ج ٣ ص ١٤، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب

الماء المضاف ح ٧ ج ١ ص ١٥٤.

(٢) الكافي: باب الرجل يدخل يده في الاناء... ح ٦ ج ٣ ص ١٢، وسائل الشيعة: باب ٩ من

ابواب الماء المطلق ح ١٧ ج ١ ص ١٢١.

(٣) علل الشرائع: باب ٢٠٧ ح ١ ج ١ ص ٢٨٧، وسائل الشيعة: باب ١٣ من ابواب الماء

المضاف ح ٢ ج ١ ص ١٦١.

(٤) قرب الاسناد: ص ٨٤، مسائل علي بن جعفر: ح ٤٥٢ ص ٢٠٩ بحار الانوار: الطهارة/باب

ومنها: ما عن دعائم الاسلام عنه (عليه السلام)، قال: «إذا مرّ الجنب في الماء وفيه الجيفة أو الميتة، فإن كان قد تغيّر لذلك طعمه أو ريحه أو لونه فلا يشرب منه ولا يتوضّأ ولا يتطهّر»^(١).

ومنها: ما في المختلف مرسلًا عن الباقر (عليه السلام) أنه «سئل عن القرية والجرة من الماء يسقط فيها فارة وجرذ أو غيره فيموتون فيها، فقال: إذا غلب رائحته على طعم الماء أو لونه فأرقه، وإن لم يغلب عليه فاشرب منه وتوضّأ، واطرح الميتة إذا أخرجتها طرية»^(٢).

ومنها: ما في الكتاب المذكور أيضاً مرسلًا عن الصادق (عليه السلام) أنه «سئل عن النقيع»^(٣) والغدير وأشباههما فيه الجيف والقذرو ولوغ الكلب وتشرب منه الدوابّ وتبول، يتوضّأ منه؟ فقال لسائله: إن كان مافيه من النجاسة غالباً على الماء فلا تتوضّأ، وإن كان الماء غالباً على النجاسة فيتوضّأ منه ويغتسل»^(٤).

ومنها: ما في الكتاب المذكور أيضاً، قال: «ذكر بعض علماء الشيعة أنّه كان بالمدينة رجل يدخل على أبي جعفر محمد بن عليّ (عليهما السلام)، وكان في طريقه ماء فيه العذرة والجيف، وكان يأمر الغلام بحمل كوز من ماء يغسل رجله إن أصابه، فأبصره يوماً أبو جعفر، فقال: إن هذا لا يصيب شيئاً إلّا طهره فلا تعد منه غسلًا»^(٥).

٥٠ ج ١ ص ١٠٠.

(١) تقدم في ص ١٩٢.

(٢) مختلف الشيعة: الطهارة/ الماء القليل ص ٣.

(٣) النقيع: أي المجتمع. مجمع البحرين: ج ٤ ص ٣٩٨ مادة (نقع).

(٤) مختلف الشيعة: الطهارة/ الماء القليل ص ٢.

(٥) مختلف الشيعة: الطهارة/ الماء القليل ص ٣، مستدرك الوسائل: باب ٩ من ابواب الماء

وأضيف إلى ذلك وجوه ثلاثة: الأول: الحديث المشهور المروي بعدة طرق من الطرفين كما قيل^(١): «خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غيّر لونه أو طعمه أو ريحه»^(٢).

ومارواه السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): الماء يطهّر ولا يطهّر»^(٣).

ووجه الاستدلال بالأخير أنّه إن غلب على النجاسة حتى استهلك فيه طهرها، ولم ينجس حتى يحتاج إلى التطهير، وإن غلب عليه النجاسة حتى استهلك فيها صار في حكم النجاسة، ولم يقبل التطهير إلا باستهلاكه في الماء الطاهر، وحينئذ لم يبق منه شيء.

الثاني: أنّه لو كان ينجس بملاقاة النجاسة لما أجاز إزالة الخبث بشيء منه بوجه، وذلك لأنّ كلّ جزء من أجزاء الماء الواردة على المحلّ النجس ينجس بملاقاة المتنّجس، فيخرج عن الطهورة في أول آنات اللقاء. والفرق بين وروده على النجاسة وورودها مع أنّه مخالف المنصوص لا يجدي؛ إذ الكلام في ذلك الجزء الملاقي، ولا يعصمه القدر المستعلي لكونه أدون من الكرّ. والقول بالطهارة عند الملاقاة والنجاسة بعد الانفصال في غاية البعد، فإنّه لا معنى للطهارة عند الملاقاة للمتنّجس والنجاسة بعد الانفصال عنه.

المطلق ح ٨ ج ١ ص ١٩٨.

(١) مفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ٩٣ ج ١ ص ٨١.

(٢) تقدم في ص ١٩١.

(٣) الكافي: باب طهور الماء ح ١ ج ٣ ص ١، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٠ ح ١ ج ١

ص ٢١٥، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الماء المطلق ح ٦ ج ١ ص ١٠٠.

الثالث: أن اشتراط الكرّ مثار الوسواس، ولأجله شق الأمر على الناس، وكيف يصنعون أهل مكّة والمدينة؛ إذ لا يكثر فيها المياه الجارية ولا الراكد الكثير، ومن أول عصر النبي (صلى الله عليه وآله) إلى آخر عصر الصحابة لم تنقل واقعة في الطهارات، ولا سؤال عن كيفية حفظ المياه من النجاسات، وكانت أواني شربهم مثلاً يتعاطاها الصبيان والإماء الذين لا يتحرّزون عن النجاسات، بل الكفار.

وربما أيد بالأخبار^(١) المصرّحة بطهارة ماء الاستنجاء، وباختلاف الروايات الواردة في تقدير الكرّ، فيحمل على التخمين والمقايضة بين قدر الماء والنجاسة؛ إذ لو كان أمراً مضبوطاً وحدّاً محدوداً لم يقع الاختلاف الشديد في تقديره لامساحة ولا وزناً، وقد وقع الاختلاف فيها خساً، والوجوب لا يقبل الدرجات بخلاف الاستحباب، كما اعترف جماعة به في باب البئر لمكان الاختلاف.

وايضاً أخبار الطهارة أقوى؛ لكونها منطوقاً ونصّاً وتلك مفهوماً وظاهراً، والمفهوم لا يعارض المنطوق، والظاهر لا يعارض النصّ. وأيضاً لو عمل بأخبار الطهارة أمكن حمل الأمر في أخبار النجاسة على الاستحباب والنهي على الكراهة، ولا كذلك العكس. وأيضاً قد عرفت أن أخبار الكرّ من جهة اختلافها قابلة للحمل على إرادة المقدار المعتاد التغيّر وعدمه.

وأيضاً قد تحمل بعض الأخبار على النهي عن خصوص الوضوء أو الغسل؛ لما يفهم أن ماء الوضوء مثلاً ليس كباقي المياه.

(١) منها خبر الاحول المتقدم في ص ٢٦٧، وراجع وسائل الشيعة: باب ١٣ من ابواب الماء المضاف

والجواب: أمّا عن الأصول فهي - مع كون أصل البراءة ونحوه منها لا يفيد تمام المطلوب؛ لعدم جريانه في مثل الوضوء به والاغتسال على وجه ونحو ذلك؛ لمعارضته بأصالة شغل الذمة، ومع كون استصحاب طهارة الملاقي للماء القليل الملاقي للنجاسة لا يفيد طهارة بالنسبة للماء، والتميم بعدم القول بالفصل مع كونه لا معنى له؛ لكونه ليس قولاً بالطهارة في بعض دون بعض، بل إنّها ساغ الشرب مثلاً ولبس الثوب الملاقي في الصلاة لبعلم العلم بالنجاسة لا للعلم بالطهارة، خروج عن الاستدلال بالأصول، فلم يبق إلا استصحاب طهارة الماء نفسه على القول بجريانه في قدح العارض، وأصالة الطهارة؛ فإنّه لا يعارضه شغل الذمة ويقتضي طهارة الماء - لا تعارض ما سمعت من الإجماعات، والأخبار الكثيرة التي كادت تكون متواترة بل هي متواترة، وما يستفاد من القاعدة في نجاسة كلّ ما تلاقى هذه النجاسات مع الرطوبة .

وأما الآيات: فهي مع إمكان منع كون كلّ الماء منزلاً من السماء، وما ذكر من الآية وتفسيرها معارض بغيره، مع أنّ احتمال ذلك لا يقتضي حمل اللفظ عليه، وإن كان متبادراً في غيره كماء المطر، ولعلّ التعليل بقوله تعالى: «لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مِّيتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا»^(١) يقتضي به، كما نقل عن البيضاوي^(٢).

ويؤيده أنّه ورد^(٣) في سبب نزول الثانية أنّ المسلمين نزلوا في غزوة بدر في كتيب وقد غلب المشركون على الماء، واتّفق أنّه احتلم في تلك الليلة

(١) سورة الفرقان: الآية ٤٩ .

(٢) تفسير البيضاوي: ذيل آية ٤٩ من سورة الفرقان ج ٢ ص ١٤٧ .

(٣) تفسير الصافي: ذيل آية ١١ من سورة الانفال ج ٢ ص ٢٧٠ .

كثير من المسلمين، وقد وقع بسبب ذلك وسواس في قلوب بعضهم، فأنزل الله مطراً في تلك الليلة حتى جرى الوادي، وتلبّد^(١) الرمل الذي بينهم وبين العدو حتى يثبت الأقدام، وذلك قوله تعالى: «وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ»^(٢).

لا تقضي^(٣) إلّا بثبوت هذه الصفة للماء المنزل من السماء إمّا في الجملة أو حين الإنزال، كما هو الظاهر من قولك: «ضربت رجلاً راكباً»؛ فإنه ظاهر في أنّ الركوب حال الضرب لا حال الإخبار. والتمسك على دوامه بثبوته رجوع للتمسك بالاستصحاب، وقد عرفت مافيه.

وقوله تعالى: «فَلَمْ تَجِدُوا...» إلى آخره - مع كون الظاهر من إطلاقها أنه غير مساق لشمول مثل هذا - لا ريب في أنّ المراد منها كما بيّن في محلّه من لم يقدرُوا على استعمال الماء عقلاً أو شرعاً، ودخول مانحن فيه تحت القدرة محلّ الكلام، فهي لا تفيد مانحن فيه.

على أنّه قد عرفت بالأدلة المتقدمة أنّ واعد الماء القليل غير واعد للماء، فيكون كواجد المغصوب والمتغيّر ونحو ذلك. والرجوع إلى الأصل ونحو ذلك خروج عن الاستدلال.

وأما الأخبار: فإنّها فاقدة لما تحتاج إليه من الجابر؛ لقصور سند كثير منها أو دلالتها، وربّما جمع بعضها الأمرين، بل الوهن متطرق إليها بما عرفت

(١) لبد: لصق، وكل شيء الصقته بشيء الصاقاً فقد لبدته. مجمع البحرين: ج ٣ ص ١٤٠ مادة (لبد).

(٢) سورة الانفال: الآية ١١.

(٣) خبر لقوله في الصفحة السابقة: «فهي».

من إعراض الأصحاب عنها ونقل الإجماعات على خلافها .

مع أنّ كثيراً منها مع ظهوره في الماء الكثير، إنّما دلّالته بترك الاستفصال الذي لا تعارض ما ذكرنا من الأدلة .

مع أنّ الأول في مجهول الموضوع لا مجهول الحكم . وما يقال من رجوع الأول إلى الثاني فلا يبقى موضوع للخبر، تكلف وتعسف غير مجدٍ بعد ظهور المقصود، وامتنياز كلّ من القسمين عن الآخر بجعل الحكم في الثاني ابتداءً وأصلاً، بخلاف الأول، ولا يكاد يخفى الفرق بين وقوع الشكّ في طهارة نطفة الغنم مثلاً، وبين الشكّ في عروض النجاسة لمعلوم الطهارة .

وما يقال: إنّ المنجّس هنا عارض قطعاً إلّا أنّ الشكّ وقع في تنجيّسه، ممّا لا ينبغي أن يصغى إليه؛ لأنّ ثبوت تنجيّسه في الجملة غير مجدٍ، إنّما الكلام في تنجيّسه في المقام، وهو شكّ في الحكم عند الشارع .

والحاصل: فرق بين وقوع الشكّ في حصول التنجيس عند الشارع بسبب المباشرة لبعض الأشياء، وبين وقوع الشكّ في عروض ما يعلم ثبوت التنجيس بعد العلم بمباشرته، والدليل إنّما هو ظاهر في الثاني وعدم الالتفات إلى الشكّ، دون الأول .

وعلى تقدير التسليم فنقول: إنّ العلم حاصل في المقام قطعاً؛ لما سمعت من الأخبار المتواترة، مع القاعدة المتقدمة في النجاسات، مع الإجماعات المنقولة، بل يحصل من ملاحظتها الإجماع المحصل .

وعلى تقدير التسليم فنقول: إنّه يكفي حصول الظنّ للمجتهد من الأدلة ويقوم مقام العلم، كالظنّ المستند إلى الدليل الشرعي في الموضوعات من البيّنة ونحوها، فما دلّ على كبرى الشكل في ظنّ المجتهد شامل لمثل المقام . لا يقال: إنّ بينهما تعارض العموم من وجه .

لأننا نقول: لا يخفى على الممارس المتتبع الخبير الماهر القطع بعموم حجّة ظنّ المجتهد في سائر الأحكام من غير استثناء للمقام وغيره، وكيف ! وسائر أحكام الطهارة والنجاسة في غير المقام مبنية على ظنّه في أصل ثبوت النجاسة والتنجيس، ولم يسمع من أحد المناقشة في ذلك، بل لو ادّعا مدّع لأنكر عليه غاية الإنكار، والفقه من أوّله إلى آخره مبنيّ على ذلك .

نعم ربّما وقع من بعضهم المناقشة في المقام الأوّل - أي عروض النجاسة لمعلوم الطهارة - في الاكتفاء بخبر العدل ونحوه، مع أنّ الظاهر عدمه، وأمّا في المقام الثاني فلم يعثر على مناقش فيه؛ فإنّه لا يكاد يسمع ممّن يعمل بأخبار الآحاد أنّه لو جاء خبر صحيح السند في نجاسة موضوع، الحكم بعدم النجاسة لكونه لا يفيد اليقين، إنّ ذلك من المكابرات التي لا يصغى إليها .

وكيف ! والاستدلال بهذه الرواية على عدم الاكتفاء بالظنّ مبنيّ على حجّة ظنّ المجتهد الحاصل من الأخبار، فيتحقّق التعارض، والترجيح لما ذكرنا؛ لاستفادته من الأدلّة الكثيرة .

وأما الرواية التي ادّعى ابن أبي عقيل تواترها، فهي - مع أنّا لم نقف عليها بعد التتبّع التام في شيء من كتب الأخبار، وكيف يقبل منه هذا النقل مع تبين خلافه بما سمعت من الأخبار الكثيرة الصحيحة؟ بل ربّما نقل عن بعضهم أنّه عثر على ثلاثمائة خبر تقريباً يدلّ على النجاسة، مع ما عرفت من اشتهاار العمل بين قدماء الصحابة القريبين إلى عهد الأئمة (عليهم السلام) ومتأخريهم، وابن ادريس^(١) نقل عن المؤلف والمخالف رواية قوله (صلّى الله عليه وآله): «إذا كان الماء قدر كرم يحمل

(١) السرائر: الطهارة / المياه وإحكامها ج ١ ص ٦٣ .

خبثاً»^(١) عند الكلام على طهارة الماء النجس بإتمامه كراً، وما سمعت من الإجماعات المنقولة، إلى غير ذلك من الأدلة والشواهد- هي قابلة للتخصيص؛ لظهور إرادة التواتر اللفظي، وإلا فقد عرفت مافيه، فإن نقل التواتر لا يزيد على نقل الإجماع، وهو مع ما عرفت لا ينبغي أن يصغى إليه. ووجود هذه الرواية مرسلة في بعض الكتب^(٢) لا يقتضي بما ادّعاء، كنقل بعض العامة^(٣) لما يقرب منها عن النبي (صلى الله عليه وآله) كما قيل^(٤).

نعم في السرائر^(٥) جعل من المتفق على روايته قول الرسول (صلى الله عليه وآله): «خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء، إلا ما غيّر لونه أو طعمه أو رائحته»^(٦).

وفيه:- مع إمكان المنع- أنه مخصّص بما عرفت من نقله الأول، وادّعاء إجماع المخالف والمؤالف على رواية: «إذا كان الماء قدر كرم يحمل خبثاً».

وأما مصحّحة ابن حمران، فهي لم تدلّ على أزيد من تشبيه التراب بالماء في الطهورية، وهو لا يقتضي عدم قبول الماء الانفعال.

(١) عوالي اللئالي: الفصل الرابع من المقدمة ح ١٥٦ ج ١ ص ٧٦، مستدرک الوسائل: باب ٩ من

ابواب الماء المطلق ج ٦ ص ١٩٨.

(٢) الخلاف: الطهارة/مسألة ١٥٢ ج ١ ص ١٩٥.

(٣) سنن ابن ماجه: باب ٧٦ ح ٥٢١ ج ١ ص ١٧٤، سنن البيهقي: باب نجاسة الماء الكثير إذا

غيّره النجاسة ج ١ ص ٢٦٠.

(٤) المعتبر: الطهارة/الماء الجاري ج ١ ص ٤٠، ذخيرة المعاد: الطهارة/ما تحصل به ص ١١٦.

(٥) السرائر: الطهارة/المياه واحكامها ج ١ ص ٦٤.

(٦) تقدم في ص ١٩١.

والحاصل: أنَّ كثيراً من هذه الروايات مع الغضِّ عما في أسانيدھا لا دلالة فيها إلّا من جهة الإطلاق أو ترك الاستفصال، وهو لا يعارض ما ذكرنا.

بل كثير منها ظاهر في كون الماء كثيراً، مثل الأخبار الواردة في الغدران والماء النقيع والحياض ونحو ذلك، كما يقتضيه شرب الدواب وأبوالها، وعدم تغييرها بالميتة والجيف، والأمر بالموضوء من الجانب الآخر، ونحو ذلك.

وأما ما دلّ منها بالخصوص كرواية المِرْكَن، فهي لا تفيد أزيد من عدم اشتراط ورود الماء في غسل النجاسة به، فيطهر المحلّ ويتنجّس الماء، مع أنَّ الأمر بغسله مرتين لا يقضي بوحدة الماء وعدم غسل الاناء، بل قد يلغى أنَّ المراد وضع الثوب في المِرْكَن، ثمَّ يصبّ الماء عليه ويغسل مرتين، ولعلّهم يقولون بصيرورة الثوب والاناء شيئاً واحداً، فلا يتنجّس الثوب به من ماء الغسالة الأولى، وستسمع الكلام فيه إن شاء الله في باب الغسالة^(١).

وأما صحيحة زرارة المشتملة على حبل الخنزير، فهي - مع ابتنائها على نجاسة ما لا تحلّه الحياة من نجس العين - لا دلالة فيها على مباشرة الحبل لما يخرج من البرم مع كونه قليلاً.

وأما صحيحة عليّ بن جعفر (عليه السلام) المشتملة على إدخال اليهودي والنصراني في الماء، فهي - مع ابتنائها على نجاسة أهل الكتاب وكون الماء قليلاً - صالحة للردّ كما أنّها صالحة للاستدلال؛ لاشتغالها على النهي حالة الاختيار والرخصة حالة الاضطرار، وكما أنّه لا قائل بالفصل في

الثاني فكذلك في الأول، مع احتمالها لحمل الضرورة على التقيّة، وهو الأقوى في ظني .

وأما صحيحه الآخر المشتمل على الرعاف، فهو - مع ابتناؤه على [عدم] ^(١) نجاسة الماء بما لا يدركه الطرف من الدم، ومعارضته بخصوص ذلك في خبر عليّ بن جعفر المتقدم ^(٢) في أدلّة النجاسة - مشتمل على التفصيل بالاستبانة وعدمها، وهي كما أنّها حجة له حجة عليه .

وحمل الاستبانة على التغيّر، فهو مع بُعد حصول تغيّر الاناء بالقطع الصغار من الدم بعد الامتخاط، ليس بأولى من حمل الاستبانة وعدمها على العلم بالإصابة وعدمها، بل قد يدعى ظهوره. وإصابة الاناء مع احتمال إرادة ظنّ إصابته لا يقتضي إصابة الماء .

وأما حسنة محمد بن ميسر، فقد قيل ^(٣): إنّها نصّ في المطلوب، فمع الغض عمّا في السند، وإرادة النجس شرعاً من لفظ القدر، وموافقها للعامة وربّما يرشد إليه الأمر بالوضوء، لم يعلم أنّه أراد بالقليل مادون الكرّ. وظهور ذلك في لسان الفقهاء لا يقتضي ظهوره في ذلك الزمن، بل الظاهر عدمه، بل في هذا الزمان، والإطلاق إنّما هو في السنة الخواصّ، مع ظهور الرواية أنّ ذلك لمكان الضرورة، فيجري فيها ما ذكرنا. وكيف كان فدعوى النصوصيّة

(١) كذا في المعتمدة والمطبوعة، وهي ساقطة من بقية النسخ كلّها، ولعلّه الأولى؛ إذ مرجع الضمير في كلمة «ابتناؤه»: هو صحيح علي بن جعفر حال كونه شاهداً لابن أبي عقيل كما في الرّدّين السابقين في صحيحتي زرارة وعلي بن جعفر، وواضح أن استدلاله مبنيّ على نجاسة الماء بما لا يدركه الطرف، وإلا لو كان طاهراً - كما يقوله الشيخ - لم تكن شاهداً له .

(٢) في ص ٢٤٨ .

(٣) الحقائق الناضرة: الطهارة/القليل الراكد ج ١ ص ٢٩٨ .

لا وجه لها .

وأما خبر زارة الدالّ على سقوط الفارة في الرواية، فمع كونها في غاية الضعف كما قيل، وكون الرواية أقلّ من كره، قد اشتملت على ما لا يقول به الخصم من التفصيل بالتفسخ وعدمه. وحمله على التغير لا وجه له لانفكاكه عنه، مع أنّه إن لم يتغيره قبل التفسخ من الانتفاخ ونحوه لم يتغيره بالتفسخ . مع أنّ ظهورها في عدم جريان الحكم في غير أوعية الماء قاضٍ بعدم حمل التفسخ على التغير وإلاّ لتساوى الجميع، والامام لا يناسب حاله بيان المقدار الذي يتغير والذي لا يتغير؛ فإنّه أمر حسي غير محتاج إلى البيان. وكيف كان فهي ضعيفة السند متروكة الظاهر.

وأما روايته الأخرى المشتملة على كون جلد الخنزير دلوّاً، فهي مع الغضّ عمّا في سندها لا دلالة فيها على استعمال ما يخرج به، والاستقاء به لا يقضي بذلك، بل الظاهر منها السؤال عن جواز ذلك في جلد الخنزير لتخيّل حرمة استعماله .

وأما خبر أبي مريم، فمع الغضّ عمّا في السند أيضاً لا ظهور فيه في كونها عذرة الانسان، وفي بعض أخبار البئر^(١) إطلاقها على البعرة، مع عدم نصوصية الرواية في كونها في الماء .

وأما خبر عمر بن يزيد، فمع الطعن في السند غير صريح في وقوع ذلك في الماء، مع أنّ كون الموضع يبال فيه لا يقتضي القطع بكون ما ينزو من الأرض واقعاً على مكان البول، والعبارة تقال في مثل هذا المقام .

وأما خبر الأحول، فمع الطعن في السند قد يحمل التعليل على مدخلية

(١) الكافي: باب البئر وما يقع فيها ج ١ ص ٣، وسائل الشيعة: باب ١٤ من أبواب الماء المطلق

الاستنجاء في التعليل، ولعله يستفاد منه طهارة الغسالة .

وأما خبر قرب الاسناد، فمع الطعن في السند أيضاً، وعدم صراحته في نجاسة اليد، ولا كون الغسل أقلّ من كرّ، قد اشتملت على تفصيل لا يقوله الخصم، وعدم القائل بالفصل مشترك فيها .

وأما رواية المختلف المشتملة على سقوط الفارة في القربة، فالظاهر أنّها مختصرة من رواية زرارة المتقدمة، وقد تقدّم الكلام فيها .

والحاصل: هذه الأخبار لو كانت صحيحة صريحة في المطلوب لما صلحت للمعارضة لما ذكرنا؛ لكثرتها وإعراض الأصحاب عمّا يخالفها والإجماعات على مضمونها، فكيف وهي كما عرفت من الضعف في سندها والقصور في دلالة الكثير منها، مع موافقتها لكثير من العامة كما نقل ذلك عنهم^(١) .

وأما الوجوه الثلاثة: ففي الأوّل ما عرفت من منع الاستفاضة من طرقتنا، كما قدّمنا ذلك عند الخبر الذي ادّعى ابن أبي عقيل تواتره، نعم في السرائر^(٢) قد ادّعى أنّه من المتفق على روايته عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) .

وفيه: - مع إمكان المنع، وأنّه قد ادّعى^(٣) أيضاً إجماع المخالف والمؤلف على رواية قوله (صلى الله عليه وآله): «إذا بلغ الماء قدر كرّ لم يحمل خبثاً» - محكوم عليه بما ذكرنا من الأدلة .

ورواية السكوني مع الطعن في السند هي مؤولة فيما ذكر [مضافاً إلى

(١) المجموع: ج ١ ص ١١٣ .

(٢) السرائر: الطهارة/المياه واحكامها ج ١ ص ٦٤ .

(٣) كما سبق في ص ٢٧٤ .

ما ذكر في السؤال ^(١) وليس حجة، مع عدم انحصار التأويل فيما ادّعاء، مع أنها مشتركة الإلزام في المتغير إذا زال تغيره، مع أنها قد يقال: لا تتأني على القول باشتراط الامتزاج .

وأيضاً لما قام الإجماع على قابلية الماء للتطهير وجب حمل الرواية على ما لا ينافي ذلك، فيحتمل أن يراد منها أن الماء لا يطهره غيره، أو يكون المقصود منها أن لا يظهر كتطهير باقي الأجسام، بل لا يكون إلا بصيرورته مع الغير ماءً واحداً .

وأما الوجه الثاني، فهو مع التسليم لا يقضي إلا بطهارة الغسالة خاصة كما هو المختار. مع أنه يمكنهم الالتزام بنجاسته وحصول التطهير به، والإجماع على عدم جواز التطهير بالنجس المعلوم منه ماسقت نجاسته، ولتحقيقه مقام آخر.

وأما الثالث، فجميع ما فيه من الترويجات التي لا يرتكها متحرّج في دين الله، واين إثارة الوسواس والعسر والخرج والناس مستقيمة على ذلك في سائر هذه الأزمنة، ولم ينقل القول إلا عن ابن أبي عقيل إلى أن ظهر الكاشاني ^(٢) ؟

وكيف يجعل اختلاف روايات الكرّ دليلاً على ذلك، مع أن جلّ أخبارنا لا تخلو من مثل هذا الاختلاف ؟ إنما ذاك حيث يكون اختلافاً يظهر للناظر فيه ذلك .

وما ذكره من الجمع بين الأخبار ممّا لا يلتفت إليه، ومنصبيّة الامامة أجلّ من أن يكون جميع هذا الوارد منها محمولاً على بيان ما ليس محتاجاً إليه

(١) الظاهر أن هذه العبارة زائدة .

(٢) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٩٣ ج ١ ص ٨١ .

في بيانها؛ لكونها من الأمور الحسّية .

ولا أظنّك تحتاج إلى بيان فساد ما جمع به بين الأخبار؛ فإنّه مع عدم تأتّيه في بعضها، كاد أن يكون خارقاً للإجماع من التفصيل بين الاختيار والاضطرار، واستحباب التنزّه ونحو ذلك .

وكأنّ هذه المسألة من البديهيّات التي لا ينبغي إطالة الكلام فيها، لكن تبعنا في ذلك أثر جملة من علمائنا الأبرار، فإنّهم قد أطالوا في ذلك، سيّما جناب سيّدنا وأستاذ أساتيدنا السيّد المهدي والمهدي، فإنّه قد كتب في ذلك رسالة، ولعمري إنّها قد تجاوزت الغاية والنهاية، وكأنّ الذي دعاهم إلى ذلك خلاف الكاشاني وتمزيقه جملة من الأخبار الدالّة على المقام، فكان الباعث على جمعها من سائر الأبواب .

ثمّ ليعلم أنّ قاعدة نجاسة القليل قد استثنى الأصحاب منها أموراً، بعضها محلّ وفاق كماء الاستنجاء وماء المطر بشروط، وبعضها محلّ كلام كماء الحّمّاء وماء الغسالة، وسمعت الكلام في الأوّل، وتسمع الكلام في الثاني إن شاء الله ^(١) .

وأنت خبير أنّ هذه الشبهة المقرّرة في غسل الأخبات قد ألجأت الكاشاني للقول بطهارة القليل جميعه، والمرتضى وابن ادريس بطهارة الوارد على النجاسة، وغيرهما غير ذلك .

قال المرتضى في الناصريّات على ما نقل عنه، بعد قول الناصر: « ولا فرق بين ورود الماء على النجاسة وورودهاعليه » ما حاصله: « إنّي لم أعرف لأصحابنا نصّاً في ذلك ولا قولاً، والذي يقوى في نفسي قبل أن يقع

التأمل لذلك، صحّة ما ذهب إليه الشافعي من الفرق بين الورودين، والوجه فيه: أنّا لو حكمنا بنجاسة القليل الوارد على النجاسة، لأدّى ذلك إلى أنّ الثوب لا يطهر من النجاسة إلّا بإيراد كرّ من الماء عليه، وذلك يشقّ، فدلّ على أنّ الماء الوارد على النجاسة لا يعتبر فيه القلّة ولا الكثرة كما تعتبر فيما ترد النجاسة عليه»^(١) انتهى .

وفي السرائر: «قال محمد بن ادريس: ما قوي في نفس السيّد صحيح مستمرّ على أصل المذهب وفتاوى الأصحاب به»^(٢) انتهى .

وربّما يؤيّد ما ذهب إليه المرتضى (رحمه الله) بأنّ أخبار القليل عدا المفهوم منها ظاهرة في غير الوارد على النجاسة، وأمّا المفهوم ففيه: أولاً: منع العموم، وثانياً: ما عرفت من أنّه لا يقتضي سوى أنّ ما دون الكرّينجسه شيء، ويكفي في مصداقه ما علمنا ثبوته ممّا كانت النجاسة واردة عليه . ويمكن أن يؤيّد أيضاً بخبر عمر بن يزيد المتقدّم^(٣) في المغتسل في مكان يبال فيه ثمّ ينزّو من الأرض على الاناء .

قلت: ومع ذلك فالذي يقوى في نفسي بطلانه؛ لأنّ الظاهر أنّ الذي دعا السيّد لتخصيص ما هو معلوم من نجاسة القليل، حتّى نقل عنه أنّه في الكتاب المذكور^(٤) نقل الإجماع عليه، إنّما هو ما ذكره من عدم طهارة الثوب... إلى آخره. وأنت خير أنّه أخصّ من الدعوى، بل اللازم منه حينئذٍ طهارة ما يستعمل في غسل الأخبث خاصّة، مع إمكان التخلّص

(١) المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة/ مسألة ٣ ص ٢١٥ .

(٢) السرائر: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨١ .

(٣) في ص ٢٦٧ .

(٤) المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة/ مسألة ١ ص ٢١٤ .

منه بغير ذلك كما وقع من بعضهم، وتسمعه إن شاء الله في الغسالة^(١).
وأما القول بعدم شمول أخبار القليل مضافاً إلى خبر عمر بن يزيد المتقدم، فنقول: قد عرفت الكلام في خصوص هذا الخبر، كما أنك عرفت أيضاً أنه يستفاد من ملاحظتها ثبوت قاعدة شاملة للمقام، كما أنه أيضاً تستفاد قاعدة أخرى من ملاحظة أخبار النجاسات أنها تنجس كل ما تلاقيه، نعم غاية ما خرج المعصوم والعالي غير الملاقي فيبقى الباقي، وأيضاً بعض إطلاقات الروايات قد يقال بشمولها لمثل المقام، فتأمل.

وأما المفهوم فقد بينا^(٢) أن التحقيق العموم فيه، وهو لا ينافي ما ذكرناه سابقاً من المناقشة؛ لأنها من وجه آخر، وكلام المرتضى لا يكون إلا على عدم العموم؛ لأنه صار ما دون الكرّ على قسمين: منه ما ينجسه كل شيء، والآخر لا ينجسه شيء.

وأما ما ذكرناه من المناقشة سابقاً فهي لا تفيده؛ وذلك لأننا نقول: إن ما دون الكرّ بجميعه ينجسه شيء من غير فرق بين الوارد وغيره، وهو متحقق في ملاقة النجاسات والمتنجس عند عدم تحقق الغسل، نعم هو لا ينجس مثلاً بالمتنجس الذي يفيد طهارة^(٣)، ولا أمتنع أن ذلك عند التأمل يرجع إلى عدم عموم المفهوم أيضاً، فتأمل.

على أننا قد قلنا بطهارة الغسالة لتعارض القاعدتين، وعدم شمول مثل

(١) سيأتي البحث مفصلاً في ص ٦٠٩.

(٢) في ص ٢٤٤.

(٣) في حاشية المعتمدة: انه يوجد في المسودة التي بخط الشيخ بعد هذه العبارة: «لأنه يستفاد من المفهوم أنه ينجس بكل شيء» وقد ضرب عليها في المبيضة. ومن هنا كانت هذه العبارة مثبتة في بعض النسخ.

هذا العموم الذي يجيء من جهة الحكمة لمثل الغسالة ونحوها، كما تسمعه إن شاء الله^(١)، فلا ينافينا إبطال كلام المرتضى بهما هنا.

مع أنّ التأمل في الأدلة يشرف الفقيه على القطع أنّه لا خصوصيّة لما في السؤال من ورود النجاسة، بل قد يدعى عموميّة الجواب، وخصوص السؤال لا يختصه.

على أنّه لو سلّمنا كون المفهوم نجاسة شيء لما دون الكرّ، فالأخبار الأخر تثبت ذلك الشيء، وتثبت النجاسة له على كلّ حال، فتأمل.

والحاصل: كيف كان يرده - بعد ما عرفت من أخصيّة الدليل من الدعوى - القاعدتان، مع إطلاق بعض الإجماعات، وإطلاق بعض الأخبار مع المفهوم، وما ذكرناه له من خبر عمر بن يزيد قد عرفت الكلام فيه عند الكلام على القول بالطهارة مطلقاً.

ثمّ إنّي لم أعلم ماذا يريد بالوارد؟ فإن كان^(٢) يريد به مجرد وقوعه مستعلياً وإن اتحد مع النجاسة واستقرّ معها في ثاني الأزمان، ولو فرضنا أنّ هناك عذرة مثلاً ثمّ وقع عليها ماء قليل من عال حتّى صارت مستقرّة في وسطه، أو يريد بالوارد إنّما هو مع عدم الاستقرار مع النجاسة في ثاني الأزمان.

فإن كان الأوّل فبطلانه واضح، بل قد يدعى صراحة بعض الأخبار المتقدّمة فيه كترك الاستفصال في آخر، نحو قوله (عليه السلام): «لا يفسد الماء إلّا ما له نفس سائلة»^(٣)، ونحوه من الفأرة^(٤) ونحوها؛ إذ

(١) في ص ٦٠٩.

(٢) الأولى بحسب السياق أن يقال بدل «فإن كان»: فهل ...

(٣) تقدم في ٢٥٥.

(٤) كذا في النسخة المعتمدة والمطبوعة، وفي بقية النسخ: «ونحوه من وقوع الفأرة ...».

لا يلزم أن يكون الماء سابقاً عليها، بل قد تكون سابقة عليه. وأيضاً فالمتجه بناءً عليه لو رأينا ميتة في ماء في إناء لكنا لم نعلم بسبق أيهما الحكم بالطهارة، وهو واضح الفساد.

وإن أراد الثاني فهو ليس كالأول في الفساد، وإن كان فاسداً في نفسه أيضاً، ولعلّ كلامه في طهارة الثوب يقضي بالأول، فإن الماء يستقرّ معه ثم ينفصل، سيما إذا غسل في إجانة ونحوها بأن صب الماء عليه، ومثله غسل الأواني ونحوها.

ويحتمل - وإن بُعد - أن يكون مراد المرتضى بعدم نجاسة الوارد إنما هو عدم نجاسة العالي بالسافل، حتى يكون لما ذكره ابن ادريس - من أن فتاوى الأصحاب به - وجه صحّة، فيرتفع الخلاف في البين.

ومثله إجماع كاشف اللثام في المطهّرات في الفرع الرابع الذي ذكره العلامة، وهو «ينبغي في الغسل ورود الماء على النجس، فلو عكس نجس الماء»^(١)، قال في كاشف اللثام في شرح قوله: «ينبغي ...» إلى آخره: «كما في الناصريّات والسرائر؛ ليقوى على إزالة النجاسة ويقهرها» إلى أن قال: «وإنما لا يفعل مع الورود للخرج والإجماع»^(٢) انتهى.

فإنّه إن لم يحمل على إرادة عدم انفعال الماء الذي ورد بعضه، الذي بسببه يصدق على مجموع الماء أنّه وارد، فيرجع^(٣) إلى عدم سريّة النجاسة من الأسفل إلى الأعلى، كان حجة لنا على عدم نجاسة الغسالة، فتأمل.

﴿ويطهر﴾ الماء القليل المتنجّس متغيّراً أو لا ﴿بالبقاء كرك﴾ فصاعداً

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩.

(٢) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٦٠.

(٣) هذا تفرع على المنفي لا النفي.

إذا زال تغيّره بذلك ﴿دفعه﴾ عرفيّة لا تدرجاً ولا دفعات .

وهنا مقدّمات لعلّ لها دخلاً في البحث :

الأولى: كلّ ما شكّ في قابليّته للطهارة فالأصل فيه عدم القابليّة، وإطلاق مادّة على طهوريّة الماء وأنّه أنزل للتطهير، بعد القول بشمولها لرفع الخبث لا يقتضيه؛ لاستصحاب النجاسة، ولأنّ كفيّة التطهير ممّا يرجع فيها إلى الشرع والفرض أنّها مفقودة، ولأنّ هذه الإطلاقات إنّما هي شاملة لأفراد المطهّر لا المطهّر، ويكفي في صدق الطاهريّة والمطهريّة وجودها في بعض أفراد المطهّر بالفتح .

اللهم إلّا أن يستند في ذلك للحكمة، سيّما في مثل قوله تعالى: « وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا »^(١)، من حيث وروده في معرض الامتنان .
الثانية: كلّ ما شكّ في اعتباره في كفيّة التطهير فالظاهر اعتباره، لاستصحاب النجاسة، والإطلاقات المتقدمة لا يحصل منها كفيّة التطهير، فتبقى على القاعدة .

والفرق بين هذه والسابقة: أنّ هذه في المقطوع في قابليّته للطهارة كالماء، لكن وقع الشكّ في كفيّة التطهير، من اعتبار الامتزاج مثلاً واستعلاء المطهّر ونحو ذلك، بخلاف تلك .

الثالثة: قد يظهر في بادئ النظر أنّ السراية على وفق الأصل؛ أي القاعدة المستفادة من الأدلّة، وذلك بعد قيام الإجماع أنّ المتنجّس ينجّس، فثل الماء المضاف المستطيل إذا وقعت فيه نجاسة في طرف منه ينجّس الطرف الآخر منه في آن وقوع النجاسة، وذلك لا لسريان عين النجاسة

(١) سورة الفرقان: الآية ٤٨ .

لمكان كونه رقيق الأجزاء فتنفذ فيه النجاسة؛ للقطع بعدمها، بل إنما ينجس لكون الجزء الأول تنجس فينجس الجزء الآخر، وهو ينجس الآخر وهكذا .

ولا يحتاج في ذلك إلى زمان؛ لحصول علّة النجاسة متقدمة على ما يحصل به ذلك وهو الاتصال، ففي الآن الواحد الحكمي يصدق عليه: كلّ واحد من أجزائه لاقى متنجساً .

ولانريد بالعلّة العلة التامة، بل المقصود أنّ العلة في النجاسة إنّما هي ملاقة المتنجس، فهو غير موقوف إلّا على حصول ملاقة عين النجاسة ولو لجزء منه؛ لأنّه في ذلك الحين كلّ واحد من أجزائه لاقى متنجساً. ومثل ذلك يقرّر في الطهارة بعد حصولها لجزء منه .

لا يقال: إنّ ذلك بعينه وارد في الجامد، كالدهن مثلاً إذا لاقى نجاسة؛ فإنّ كلّ جزء منه لاقى متنجساً .

لأنّا نقول: أنّه لم يجمّع على أنّ ملاقة المتنجس تنجس في الجامد، بل الإجماع على خلافه، بخلافه في المائع، ومرادنا بموافقة الأصل في السابق إنّما هو بعد هذا الإجماع .

وفيه: أنّه يرجع بالآخرة إلى القول بأنّه قام الإجماع على عدم السراية في الجامد دون المائع .

ومن هنا يتّجه احتمال أن يقال: إنّ السراية على خلاف الأصل، وتنجيس المائع كلّهُ بتنجيس طرف منه لعلّه للصدق عليه أنّه لاقى نجساً ولو لاقى بعض أجزائه، فما دلّ على نجاسته بمجرد الملاقة يشملهُ .

والقول بأنّه قام الإجماع على أنّه إذا لاقى متنجساً ينجس وهذا متحقق هنا، يدفعه: أنّه إن دخلت مثل هذه الملاقة لمثل هذا المتنجس تحت معقد

الإجماع، فالنجاسة فيه حينئذٍ من الإجماع لا من السراية، وإلا فهو مبني على مسألة السراية .

فالتحقيق: الرجوع إلى ما تقتضيه الأدلة الشرعية، فيتبع مضمونها في الجامد والمائع والعالي والسافل وغيرهما، مع تحكيم أصل الطهارة فيما لا يندرج تحتها .

الرابعة: لا مانع عقلاً من كون الماء الواحد بعضه طاهراً وبعضه نجساً، سيما مع سبق الوصفين لماءين ثم اختلطاً؛ لامتناع تداخل الأجسام، فتكون الأجزاء الطاهرة في علم الله باقية على الطهارة والنجسة على النجاسة، ولو ارتمس فيه مرتمس ارتفعت جنابته باشتمال الماء الطاهر عليه وإن كان ينجس حين يخرج. بل ولا شرعاً، اللهم إلا أن يدعى الإجماع .

وقد يناقش فيه بأنه لازم للقول باشتراط الامتزاج؛ إذ أول جزء من الطاهر إذا لاقى أول جزء من النجس، لا ريب في صيرورة هذين المتلاقيين ماءً واحداً، مع أنه لا يقول بالطهارة إلا بعد الامتزاج، فيلزمه أن يكون ما قبله بعضه طاهر وبعضه نجس، وكذلك يلزم بناءً على اشتراط الاستعلاء في الكرّ المطهر. وجعل ما ذكرنا إلزاماً لهم ليس بأولى من جعله إنكاراً لهذه الدعوى، مع أن فيهم الفضلاء الذين يبعد عدم تنبهم لمثل ذلك، فتأمل .

إذا عرفت هذا فنقول: لا كلام في حصول الطهارة بما ذكره المصنف، بل نقل الإجماع عليه بعضهم^(١)، وكأن ذلك منهم مبني إتماً على عدم

(١) منهم: العلامة في المختلف: الطهارة/ الماء القليل ص ٣، والخوانساري في مشارق الشمس:

الطهارة/ الماء القليل ص ١٩١، والبحراني في الحقائق: الطهارة/ القليل الراكد ج ١

اشتراط الامتزاج في مثل هذا الطريق من التطهير، أو أنه متى أُلقي الكرّ دفعة عرْفية تحقّق الامتزاج. وهو متّجه مع قلة المطهّر أو الاكتفاء بامتزاج البعض .

إنّما الكلام في أنّه لا يطهر إلّا بهذا إذا كان التطهير بالماء المحقون، أو أنّه يحصل بدون ذلك ؟ قد يظهر من المصنّف وغيره^(١) الأوّل؛ لأنّ عبارات الفقهاء كالقيود، ويستفاد منها حينئذٍ أمور ثلاثة: الأوّل: الإلقاء، والثاني: أنّ يكون كرّاً، والثالث: أن يكون دفعة. وفي الكلّ خلاف .

أمّا الأوّل - أي اشتراط الإلقاء - فهو مشعر باشتراط كون المطهّر مستعليّاً، وكذا ما في الروضة من « أنّ المشهور اشتراط طهر القليل بالكرّ وقوعه عليه دفعة »^(٢)، وما في التذكرة: « إنّنا نشترط في المطهّر وقوع كرّ دفعة »^(٣)، إلى غير ذلك ممّا وقع من الأصحاب ممّا يشعر به .

لكن أظنّ أنّ مراد من وقعت منه مثل هذه العبارة إنّما هو في مقابلة الشيخ^(٤) المكتفي بالتطهير ولو بالنبع من تحت، أو أمر آخر لا مدخلية له فيما نحن فيه، وإلّا فلا أظنّ أحداً ينازع في الطهارة مع مساواة المطهّر، بل عن الروض^(٥) الاتفاق على حصول الطهارة بذلك، ولعلّه كذلك؛ فإنّ دعوى عدم حصولها - فيما لو كان حوضان مثلاً مفصول بينهما بفاصل، وكان

(١) كالعلامة في القواعد: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٥، والنهاية: الطهارة/ تطهير القليل ج ١ ص ٢٥٧، والكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٣٣ .

(٢) الروضة البهية: الطهارة/ في المياه ج ١ ص ٣٢ .

(٣) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٣ .

(٤) المبسوط: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٧ .

(٥) روض الجنان: الطهارة/ ما تحصل به ص ١٣٦ .

أحدهما طاهراً والآخر نجساً، ثم رفع الفاصل بينهما بحيث صاراً حوضاً واحداً - ممّا لا يصغى إليها، وكذا لو أُلقي الماء القليل في الكرّ.

ولعلّ ما وقع من المحقّق^(١) (رحمه الله) من عدم طهارة أحد الغديرين بالغدير الطاهر الآخر الكرّ إذا وصل بينهما بساقية، مبنيّ على عدم حصول الامتزاج كما فهمه منه بعضهم^(٢)، ويشعر به تعليله بتمييز الطاهر عن النجس، وبأن النجس لو غلب الطاهر لنجّسه، فليسبق على حاله إذا لم يغلب، لا لعدم حصول الاستعلاء.

وربّما يشير إلى ما ذكرنا - من إرادة ذلك في مقابل الشيخ - أنّ العلامة (رحمه الله) في التذكرة ذكر العبارة السابقة في الردّ على الشافعي، حيث اكتفى بالتطهير بالنبع من تحت. وكذا ما في القواعد: «وإنّما يطهر بإلقاء الكرّ عليه دفعة، ولا يطهر بإتمامه كرّاً ولا بالنبع من تحت»^(٣).
والحاصل: من أعطى التأمل في كلامهم علم أنّهم يكتفون بمجرد المساواة.

لا يقال: إنّ اشتراطهم للدفعة يقضي بالاستعلاء؛ ولذلك قيل: إنّ ممّا يدلّ على اتّفاقهم على اشتراط الدفعة تصريح بعضهم بعدم طهارة أحد الغديرين الموصول بالآخر بساقية إذا كان كرّاً.

لأنّنا نقول: إنّ اشتراط الدفعة في كلامهم لعلّه لإخراج الإلقاء ليس دفعة بل تدريجاً، كما إذا كان الكرّ في آنية ضيّقة الرأس وصبّ على النجس، فتكون الدفعة إنّما هو شرط في الإلقاء لا شرط في التطهير، يعني إذا

(١) المعتبر: الطهارة / الماء القليل ج ١ ص ٥٠.

(٢) كالشيخ حسن في المعالم: الواقف / تطهير القليل ص ١٨.

(٣) قواعد الاحكام: الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٥.

ألقى الكرّ عليه يشترط فيه أن يكون دفعة، أو لإخراج إلقائه دفعات .
ومما يرشد إلى ذلك أنّ العلامة (رحمه الله) في المنتهى في الغديرين
قال: « أمّا لو كان أحدهما أقلّ من كرّ ولاقته نجاسة فوصل بغدير بالغ كرّاً،
قال بعض الأصحاب: الأولى بقاؤه على النجاسة لأنّه ممتاز عن الطاهر، مع
أنّه لو مازجه وقهره لنجسه، وعندني فيه نظر؛ فإنّ الاتفاق واقع على أنّ
تطهير ما ينقص عن الكرّ بإلقاء كرّ عليه، ولا شك أنّ المداخلة ممتنعة،
فالمعتبر إذاً الاتصال الموجود هنا »^(١) .

وقال أيضاً بعد ذلك بورقة وصفحة تقريباً: « مسألة: الماء القليل إن
تغيّر بالنجاسة فطريق تطهيره إلقاء كرّ عليه أيضاً دفعة، فإن زال تغيّره فقد
طهر إجماعاً - إلى أن قال: - قال الشيخ في الخلاف : (يشترط في تطهير الكرّ
الورود)^(٢)، وقال في المبسوط: (لافرق بين كون الطارئ نابعاً من تحته أو
يجري إليه أو يغلب)^(٣)، فإن أراد بالنابع ما يكون نبعاً من الأرض ففيه
إشكال، من حيث إنّّه ينجس بالملاقاة فلا يكون مطهراً، وإن أراد به
ما يوصل إليه من تحته فهو حقّ »^(٤) انتهى .

ولاريب أنّ الذي يقتضيه التدبّر في جميع كلامه - من اكتفائه بمجرد
الملاقاة مع اشتراطه الدفعة، وعدم مناقشة الشيخ إلّا في النابع، وفهمه من
خلاف بعض الأصحاب في الغديرين الامتزاج، ومما نقل الإجماع عليه من
إلقاء كرّ عليه - إرادة ما ذكرنا، بل يلوح منه عدم ظهور الإلقاء في

(١) منتهى المطلب : الطهارة / ما يتطهر به من المياه ج ١ ص ٩ .

(٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٤٨ ج ١ ص ١٩٣ .

(٣) المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٧ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١١ .

الاستعلاء. نعم ربّما ظهر من نقله عن الشيخ في الخلاف أنّه مخالف في ذلك، لكنّه يهوّنه أنّا لم نجد فيه ^(١).

هذا كلّه مع التساوي، وأمّا حيث يكون من تحت، فإن كان من نبع من الأرض، فإن كان من فوّارة بحيث يكون مستعلياً على الماء النجس، فالظاهر حصول التطهير به إن كان استعلاءً بحيث لا يمسّ الماء النجس إلّا بعد نزوله، نعم يبقى إشكال الدفعة، ويأتي الكلام فيه إن شاء الله ^(٢).

نعم قد يتّجه على كلام العلامة (رحمه الله) من اشتراط الكربة في الجاري عدم التطهير، إلّا على مافهمه كاشف اللثام سابقاً في تطهر الجاري ^(٣).

وإن كان لا من فوّارة، بل إنّما ينبع ملاقياً للماء النجس فنباءً [على الاكتفاء بالاتّصال في التطهير بمثله] ^(٤) على تسليم الملازمة السابقة ^(٥)، من أنّه ليس لنا ماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس، وقلنا: لا يشترط في الجاري الكربة، يتّجه القول بالطهارة، وإلّا أمكن المناقشة فيه؛ لاستصحاب النجاسة كما عرفت سابقاً.

واحتمال توجّه المناقشة في الطهارة هنا وإن سلمت تلك المقدمة، من جهة عدم استعلاء المطهر ومساواته، في غاية الضعف؛ لأنّ هذا الشرط قد وجد في بعض عبارات المتأخرين، وكأنّه خالٍ عن السند. وكيف يتّجه لهم

(١) إلّا أنّنا ذكرنا المصدر عند نقل العلامة في المنتهى عبارته، ويحتمل سقوطها من نسخته.

(٢) في ص ٢٩٦.

(٣) في ص ٣٧٢.

(٤) كذا في المعمدة والمطبوعة، وهي ساقطة من بقية النسخ.

(٥) في ص ٢٨٨.

اشتراطه مع تسليمهم تلك المقدمة، وهي أنه ليس لنا ماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس؟ فإنه لو فرض هذا النابع امتزج بما فوقه مع كونه غير قابل للنجاسة لا محيص عن القول بالطهارة، وإلا انتقضت تلك المقدمة .

واحتمال القول بها بشرط إحراز هذا الشرط وهو الاستعلاء أو المساواة، وإلا فلا مانع من كون ماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس، فيه ما لا يخفى؛ إذ مرجعه إلى الشرط التعبدى المحض، وهو لا دليل عليه. على أنه كيف يتجه لهم ذلك مع أنه من المقطوع به أنه لو أُلقي الماء النجس في الكثير طهر به، مع أنه لا استعلاء فيه ولا مساواة؟

لا يقال: إنه بعد أن أُلقي فيه صار مساوياً له، فيطهر حينئذٍ من هذه الجهة .

لأننا نقول: كذلك أيضاً الماء النابع من تحت بعد خروجه صار مساوياً لما اتصل به؛ إذ لا نريد بالمساواة المساواة لأعلى سطح الماء، وإلا لكان لا يظهر الماء النجس إذا كان في إناء ثم كسر في قعر الحوض .

فإن قلت: هذا التطهر لما يلقى في الكثير إنما هو من جهة الاستهلاك ، فحينئذٍ لا فرق بين أن يلقى عليه الطاهر أو بالعكس .

قلت: هو مع كونه تخصيصاً لمحل النزاع من غير تخصيص، وأنه ينبغي أن يلتزموا بطهارة ما إذا كان مستهلكاً في جنب النابع، أنه لا معنى للقول بالاستهلاك في المنتجس. نعم إنما يظهر وجه الاستهلاك فيما يكون مدار النجاسة فيه الاسم لا الذات، على أننا نفرض ما أوردناه في كثير منتجس أُلقي في مثله طاهر أو يقرب منه، بحيث لا يظهر فيه استهلاك له .

وكيف كان، فلا أرى وجهاً لاشتراط استعلاء المطهر أو مساواته بعد تسليم تلك المقدمة وتحققها .

واحتمال التمسك باستصحاب النجاسة ولا إطلاق قاطع له، فيه: - مع أنه لا يصلح سنداً للمشتريين، نعم إنما يتجه لغيرهم بعد حصول الاشتراط منهم حتى يحصل الشك - أنك قد عرفت أنه لا معنى له بعد تسليم المقدمة السابقة.

ويؤيده أيضاً إطلاق قولهم: يطهر الجاري بما يخرج إليه من المادة متدافعاً، مع أن الغالب في المادة عدم العلو. وكذا ما يأتي في تطهير البئر لو تغير؛ إذ الظاهر للمتأمل في أخبارها أنها تطهر بما يتجدد من الذي يخرج منها.

هذا كله في النابع حيث يكون من ينبوع، وأما حيث يكون ترشعاً، فالظاهر ابتناء حصول التطهير به على ماتقدم^(١)، من أنه هل يدخل في الجاري أو غيره من أفراد النابع أو لا؟

ويجري جميع ما ذكرنا فيما كان الخارج من تحت وليس نبعاً من أرض، بل كان راكداً ولكن أخرج بفؤارة أو نحوها، فتأمل.

وظاهر عبارة المنتهى السابقة المشتملة على التردد في كلام الشيخ عدم اشتراط الاستعلاء والمساواة، وأما استشكله في النابع من الأرض فن جهة بنائه على النجاسة بالملاقاة ما لم يكن كراً.

ونقل في كاشف اللثام^(٢) عن المعبر^(٣) مثل عبارة المنتهى في التردد، فيكونان موافقين لما قلنا من عدم اشتراط الاستعلاء، لكن لم أعلم أن المحقق استشكل أيضاً في النابع من الأرض من تحت كما في المنتهى أو لا، فإنه

(١) في ص ١٨٦.

(٢) كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ٣٥.

(٣) المعبر: الطهارة/ تطهير القليل ج ١ ص ٥١.

على تقديره مشكل لعدم اشتراطه الكربة، فتأمل .

وعن نهاية الأحكام: «إنّه لو نبع من تحت فإن كان على التدرج لم يطهره، وإلاّ طهره»^(١). ولعلّ هذا الكلام منه (رحمه الله) ليس خلافاً لما ذكرنا، بل هو من جهة اشتراط الدفعة .

وكذا ما في التذكرة: «لو نبع الماء من تحته لم يطهر وإن أزال التغير خلافاً للشافعي؛ لأننا نشترط في المطهر وقوعه كراً دفعة»^(٢)؛ إذ لعله أيضاً من جهة اشتراط الكربة، وقوله: «وقوعه» ليس صريحاً في ذلك، بل ولا ظاهراً عند التأمل الدقيق. وقد سمعت^(٣) مانقله في المنتهى عن المبسوط من عدم الفرق بين المستعلي وغيره .

وقال في الذكرى: «وطهر القليل بمطهر الكثير ممازجاً، فلو وصل بكرّ مماسة لم يطهر؛ للتمييز المقتضي لاختصاص كلٍّ بحكمه. ولو كان الملاقاة بعد الاتصال ولو بساقية لم ينجس القليل مع مساواة السطحين أو علو الكثير كماء الحمام، ولو نبع الكثير من تحته كالفؤارة فامتزج طهره؛ لصيرورتها ماءً واحداً، أمّا لو كان ترشحاً لم يطهر؛ لعدم الكثرة الفعلية»^(٤) انتهى . ويظهر للمتأمل فيها موافقته لما ذكرنا، وقوله: «كالفؤارة» ليس نصّاً في الاستعلاء، فتأمل .

وأما اشتراط الكربة، فكأنّه لا خلاف فيه بناءً على القول بأنّه ينجس بالملاقاة. والقول بطهارة الماء القليل بإتمامه كراً ليس خلافاً فيما نحن فيه؛

(١) نهاية الأحكام : الطهارة / تطهير القليل ج ١ ص ٢٥٧ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٣ .

(٣) في ص ٢٩١ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ٩ .

لأنه لا يقول: إنّ المطهر أقلّ من كَرٍّ، بل المطهر إنّما هو بلوغه هذا الحدّ، ولذلك يقول به لو كمل بمتنجس، مع أنّه لا معنى للقول بالتطهير به .

وأما بناءً على القول بأنّ الماء القليل لا ينجس بالملاقاة، فالظاهر عدم حصول تطهير الماء المتنجس به، ولعله يلتزم أن يكون الماء الواحد بعضه طاهر وبعضه نجس. لكن يحتمل القول بالتطهر بناءً على هذا القول؛ إذ يكون حاله كحال الكرّ لا ينجس إلّا بالتغيّر، فيطهر كلّ شيء يلاقيه، بل لعله الأقوى حينئذٍ .

وأما اعتبار الدفعة، فقد وقع في كلام جملة من علمائنا، كالمصنّف والعلامة^(١) وغيرهما^(٢)، وفي الحقائق: «الظاهر أنّه المشهور بين المتأخّرين»^(٣)، ويظهر من كلام آخرين^(٤) عدم اعتبارها، وضرح به بعضهم^(٥).

والمراد بالدفعة إنّما هي العرفيّة لا الحكميّة؛ لتعذرها . واعتبارها يفيد أمرين: الأوّل: أن يلقى تمام الكرّ، فلو اتّصل به ثمّ انقطع لم يكف وإن حصل الامتزاج. الثاني: أن يكون دفعة، والمرجع فيها إلى العرف .

(١) منتهى المطلب: الطهارة/ كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١١، نهاية الاحكام: الطهارة/ تطهير القليل ج ١ ص ٢٥٧، ارشاد الاذهان: الطهارة/ ما به تحصل ج ١ ص ٢٣٦، تحرير الاحكام: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤ .

(٢) كالكاشاني في مفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ٩٥ ج ١ ص ٨٦، والبحراني في الحقائق: الطهارة/ القليل الراكذ ج ١ ص ٣٤١ .

(٣) الحقائق الناضرة: الطهارة/ القليل الراكذ ج ١ ص ٣٣٧ .

(٤) كالشيخ في المبسوط: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٧، والمصنّف في المعتبر: الطهارة/ تطهير القليل ج ١ ص ٥١ .

(٥) كالشهيد في الذكري: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ٩ .

وفي كاشف اللثام في تفسير عبارة العلامة من اعتبار الدفعة « بأن المراد بها لادفعتين ولا دفعات، بأن يلقي عليه مرة نصف كثر ثم نصف آخر»^(١) وهو تأويل بعيد جداً، فإنّ هذا المسمى يجزي عنه قوله: «إلقاء كثر»؛ إذ الظاهر منه المجتمع.

وكيف كان، فغاية ما يمكن الاستناد إليه في اعتبار الدفعة النصّ المرسل عن المحقق الثاني^(٢).

وما في المدارك من «أنا لم نثر عليه في كتب الحديث، ولا نقله ناقل في كتب الاستدلال»^(٣) غير قاصح؛ إذ عدم الوجدان لا يقضي بعدم الوجود. وعن المحقق الثاني^(٤) أيضاً نسبته إلى تصريح الأصحاب، فيكون هذا وما في الحقائق من نسبته إلى المشهورين المتأخرين على الظاهر جابرين لهذا المرسل، مع أنّ استصحاب النجاسة محكم، ولا بيان لكيفية التطهر. هذا كلّ مع التأييد بأنّ مع التدرج ينجس كلّ جزء يصل إلى الماء النجس؛ لعدم تقوي السافل بالعالي.

وعن الشيخ علي بعد أن ذكر كلام الشهيد في الذكرى^(٥) بأنّه يطهر بإلقاء كثر عليه متصل ولم يشترط الدفعة: «بأنّ فيه تسامحاً؛ لأنّه بوصول أول جزء منه إلى النجس يقتضي نقصانه عن الكثر، فلا يطهر»^(٦).

(١) كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٤.

(٢) جامع المقاصد: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٣٣.

(٣) مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٤٠.

(٤) جامع المقاصد: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٣٣.

(٥) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ٨.

(٦) جامع المقاصد: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٣٣.

واعترضه في المدارك « بأنه يكفي في الطهارة بلوغ المطهر الكرّ حال الاتصال إذا لم يتغيّر بعضه بالنجاسة وإن نقص بعد ذلك ، مع أن مجرد الاتصال لا يقتضي النقصان كما هو واضح » ^(١) .

وكأنّ كلام المحقق ينحلّ إلى أنّه لا معنى للاقتصار على الكرّ بل لابدّ من الزيادة، لا أنّه تعليل لاعتبار الدفعة .

وما في المدارك أيضاً من « أنّ تصريح الأصحاب بالدفعه ليس حجّة، مع أنّ العلامة (رحمه الله) في التحرير ^(٢) والمنتهى ^(٣) اكتفى في تطهير الغدير القليل النجس باتّصاله بالغدير البالغ كرّاً، ومقتضى ذلك الاكتفاء في طهارة القليل باتّصال الكرو وإن لم يلق كلّّه، فضلاً عن كونه دفعة » ^(٤) .

يدفعه: ما عرفت سابقاً من أنّ ذلك لا ينافي اعتبار الدفعة؛ لما قدّمنا أنّ المراد أنّه إذا كان التطهير بإلقاء الكرّ يعتبر فيه أن يكون دفعة، فحينئذٍ لا ينافي قولهم طهارة أحد الغديرين بالآخر؛ لأنّه ليس تطهيراً بالإلقاء، فلا معنى لما ذكره في المدارك . وممّا يرشد إلى هذا تنظير العلامة ^(٥) في جريان ماء الحّمّام إلى سواه، وما ذلك إلّا من جهة استعلاء المادّة وعدم حصول الدفعة .

والتحقيق الذي لا ينبغي المحيص عنه إلّا لدليل خاصّ تعبدي، هو أن

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٤٠ .

(٢) تحرير الاحكام : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٤ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / ما يتطهر به من المياه ج ١ ص ٩ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٤٠ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / ما يتطهر به من المياه ج ١ ص ٦ ، تذكرة الفقهاء : الطهارة / في

المطلق ج ١ ص ٣ .

يقال: إِنَّهُ إِنْ قَلْنَا: إِنَّ السَّافِلَ يَتَقَوَّمُ بِالْعَالِي، وَإِنَّهُ لَيْسَ لَنَا مَاءٌ وَاحِدٌ بَعْضُهُ طَاهِرٌ وَبَعْضُهُ نَجَسٌ، لِأَبَدٍ مِنَ الْإِلْتِزَامِ بَعْدَ اشْتِرَاطِ الدَّفْعَةِ، بَلْ وَلَا إِقَاءَ تَمَامِ الْكَرِّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا أُلْقِيَ الْكَرُّ تَدْرِيجاً مِنْ عُلُوِّ السَّافِلِ حِينَئِذٍ مَتَقَوَّمٌ بِالْعَالِي كَمَا هُوَ الْفَرَضُ، فَإِذَا اتَّصَلَ أَوْ امْتَزَجَ - عَلَى اخْتِلَافِ الرَّأْيَيْنِ - بِالْمَاءِ النَجَسِ، فَلَا رَيْبَ فِي صَيْرُورَةِ الْقَدْرِ الَّذِي اتَّصَلَ مَعَ الْمَتَّصِلِ بِهِ مَاءً وَاحِداً.

وإِنْ قَلْنَا: إِنَّ الْعَالِي مَعَ الْمَاءِ النَجَسِ غَيْرُ مَتَّحِدٍ، فَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَطْهَرَ النَجَسُ، أَوْ يَنْجَسَ الطَّاهِرُ، أَوْ يَبْقَى كُلُّهُ عَلَى حَكْمِهِ. أَمَّا الْأَوَّلُ فَهُوَ الْمَقْصُودُ، وَأَمَّا الثَّانِي فَفَاسِدٌ؛ لَمَا عَرَفْتَ مِنْ تَقْوِي السَّافِلِ بِالْعَالِي، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا مَاءً وَاحِدٌ بَعْضُهُ طَاهِرٌ وَبَعْضُهُ نَجَسٌ.

وَأَمَّا احْتِمَالُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّهَا تَطْهَرُ الْأَجْزَاءُ الْمَلَاقِيَةُ دُونَ الْبَاقِي، فَفِيهِ: أَوَّلًا: أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَطَهَارَةِ بَعْضِ الْمَاءِ النَجَسِ دُونَ بَعْضٍ مَعَ تَوَافُقِ الصِّفَاتِ. وَثَانِيًا: أَنَّهُ إِذَا طَهَرَتْ تِلْكَ الْأَجْزَاءُ فَقَدْ تَقَوَّتْ بِمَا لَاقَتْ - وَإِلَّا لَنَجَسَتْ مَا بَعْدَهَا - فَتَطْهَرُ غَيْرُهَا وَهَكَذَا، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى زَمَانٍ؛ لِحَصُولِ الْإِتِّصَالِ سَابِقًا، هَذَا إِنْ قَلْنَا: إِنَّ السَّرَايَةَ فِي الطَّهَارَةِ عَلَى مَقْتَضَى الْأَصْلِ.

وَالثَّالِثُ: بَعْدَ تَسْلِيمِ تِلْكَ الْمَقْدَمَةِ، وَهِيَ أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا مَاءً وَاحِدٌ... إِلَى آخِرِهِ، لَا مَعْنَى لِلْقَوْلِ بِطَهَارَةِ الْأَجْزَاءِ الْمَلَاقِيَةِ فَقَطْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا شَكَّ فِي أَنَّ هَذِهِ الْأَجْزَاءَ الَّتِي طَهَرَتْ مَعَ غَيْرِهَا مَاءً وَاحِدًا، وَلَا مَعْنَى لَكُونَ بَعْضُهُ طَاهِرًا وَبَعْضُهُ نَجَسًا، وَهَكَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْبَاقِي. هَذَا.

وَلَكِنْ قَدْ عَرَفْتَ ^(١) الْمُنَاقَشَةَ فِي هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ، وَأَنَّهُ لَمْ نَعْرِفْ مُسْتَنْدَهَا مِنْ

إجماع أو غيره، إلا أنه لا يلزم من ذلك اشتراط الدفعة، بل أقصاه اشتراط وقوع تمام الكر ولو تدريجياً؛ لأنّ النجاسة مستصحبة، ولا يحصل اليقين برفعها إلا بذلك .

وما يقال: إنّ مثل ذلك أيضاً يقرّر في اشتراط الدفعة حينئذٍ، يدفعه: أنّه لا شكّ بالنسبة إليها عند التأمل حتّى يتمسك بالاستصحاب. وما في كلام المحقّق الثاني. من نسبته إلى الأصحاب مع النصّ لم نتحقّقه، بل الظاهر خلافه؛ ولذلك نسبه في كاشف اللثام^(١) إلى بعض المتأخّرين .

بل قد يناقش في اشتراط وقوع تمام الكر فضلاً عنها؛ لما يستفاد من النظر في أخبار الحّمّام^(٢)، من حصول الطهارة لما في الحياض بما يخرج من المادّة من غير اشتراط ذلك، لكن هل يخصّ بالحّمّام أو يسري إلى غيره؟ ولعلّ القول بالتعدّي لا يخلو من قوّة. ومنه يعلم عدم اشتراط الدفعة أيضاً . لكنّ الظاهر أنّه بناءً على وقوعه تماماً يعتبر فيه أن يقع من غير أن يقطع الماء النجس عمود الماء الواقع، ومتى شكّ في الانقطاع فلا استصحاب قاضٍ بعدمه، فتأمل .

هذا كلّ بناءً على المختار من تقويم السافل بالعالي، وإلا فقد يتّجه حينئذٍ اعتبار الدفعة .

وأما بناءً على ما يظهر من بعضهم^(٣) من الفرق بين تقويم السافل العالي

(١) كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٤ .

(٢) الكافي: انظر باب ماء الحمام ج ٣ ص ١٤ ، وسائل الشيعة: انظر باب ٧ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ١١٠ .

(٣) كالعلامة في التذكرة: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤ ، والشهيد في الذكري: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ٩ .

وبين تقوّم السافل بالعالي، فنع الأول وأجاز الثاني. والفرق بينهما: أنّ الأول يكون الكرّ فيه مجموع السافل والعالي وهو ممنوع، والثاني ماء قليل سافل متقوم بكرّاً عالٍ، وحينئذٍ يشترط فيه أن يكون العالي كرّاً فصاعداً، ومتى نقص لا يتقوم السافل به .

وكأنّ وجهه تسرية ماء الحّمّام إلى غيره بعد أن فهم من أخباره هذا المعنى؛ لتقوم مافي الحياض بما في المادّة، والغالب أنّ مافي المادّة يزيد على كرّ دائماً، فحينئذٍ يقتصر على تقوّم السافل بالعالي إذا كان كرّاً فصاعداً، بخلاف تقوّم السافل للعالي فإنّه لا دليل عليه .

فالظاهر^(١) أنّه على هذا المذهب يشترط في المطهّر أن يكون زائداً على الكرّ، حتّى يكون هذا الواقع الملاقي متقوماً بذلك العالي الذي هو كرّ، وكأنّ كلام المحقّق الثاني المتقدّم مبنيّ على ذلك، فتأمّله. وحينئذٍ يكون كلام صاحب المدارك في الاعتراض عليه لا يخلو من تأمل .

وأما الامتزاج، فقد اعتبره جماعة^(٢) ونسب إلى الأشهر، وهو الذي يظهر من المحقّق في المعتبر، والعلامة في التذكرة، والشهيد في الذكري .

قال في الأوّل: « الغديران الطاهران إذا وصل بينهما بساقية صارا كالماء الواحد، فلو وقع في أحدهما نجاسة لم ينجس ولو نقص كلّ واحد منهما عن الكرّ، إذا كان مجموعهما كرّاً فصاعداً»، ثمّ قال: « الثالث: لو نقص الغدير فنجس، فوصل بغدير فيه كرّ، ففي طهارته تردّد، والأشبه بقاؤه على

(١) جواب قوله: « وأما بناء على ما يظهر من بعضهم... » .

(٢) منهم: السبزواري في كفاية الاحكام: الطهارة/ الماء الواقف ص ١٠، والبحراني في

الحدائق: الطهارة/ القليل الراكد ج ١ ص ٣٣٦ .

النجاسة؛ لأنّه ممتاز عن الطاهر»^(١).

وفي التذكرة: «لو وصل بين الغديرين بساقية اتّحدا إن اعتدل الماء، وإلاّ في حقّ السافل، فلو نقص الأعلى عن الكرّ انفعل بالملاقاة، فلو كان أحدهما نجساً فالأقرب بقاؤه على حكمه مع الاتّصال، وانتقاله إلى الطهارة مع الممازجة؛ لأنّ النجس لو غلب الطاهر نجّسه مع الممازجة، فمع التمييز يبقى على النجاسة»^(٢).

وفي الذكرى: «وطهر القليل بمطهر الكثير ممزوجاً، فلو وصل بكرّ مماسة لم يطهر؛ للتمييز المقتضي لاختصاص كلّ بحكمه، ولو كان الملاقاة بعد الاتّصال ولو بساقية لم ينجس القليل مع مساواة السطحين أو علوّ الكثير»^(٣).

وقد ناقشهم بعض المتأخّرين^(٤) بحصول التدافع بين الحكّمين؛ فإنّه متى كان وصلّ الغديرين بساقية قاضياً باتّحادهما في القسم الأوّل يلزمهم الاعتراف به في القسم الثاني؛ إذ الموجب لذلك كونها ماء، والنجاسة لا تخرجه عن المائيّة الموجبة للاتّحاد في الصورة الأولى.

قلت: لعلّ كلامهم هنا مؤيد لما ذكرنا سابقاً من المناقشة في تلك الملازمة، أي بين الوحدة وحصول الطهارة، وأنّه لا مانع من كون الماء الواحد بعضه طاهراً وبعضه نجساً.

فإن قلت: تعليلهم بالتمييز قاضٍ بعدم الوحدة، فيحصل التدافع حينئذٍ.

(١) المعتبر: الطهارة/ الماء القليل ج ١ ص ٥٠.

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤.

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ٩.

(٤) كالبحراني في الحدائق: الطهارة/ القليل الراكذ ج ١ ص ٣٣٤.

قلت: هو غير قاضٍ بذلك، بل مقصودهم عدم حصول الامتزاج وأنهما متميزان، وإن كان الرائي غير العالم بحالهما يحسبها ماءً واحداً غير متميز أحدهما عن الآخر، فليس المقصود من هذا التعليل عدم حصول الاتحاد. ومما يؤيد ذلك أنَّ الشهيد الثاني نقل عنه في الروض^(١) أنه صرح بالاتحاد، ومع ذلك حكم بعدم حصول الطهارة؛ لكون الامتزاج شرطاً ولم يحصل.

وكأنَّ مستندهم في ذلك الاستصحاب، والتميز المقتضي لاختصاص كلٍّ بحكمه.

وقد يستدلُّ لهم أيضاً بأنه حيث يكون طاهراً ووصل، دخل تحت قوله (عليه السلام): «إذا كان الماء قدر كَرَّ...»^(٢) إلى آخره، بخلاف ما إذا كان نجساً؛ لاشتراط كون ذلك الماء طاهراً، وإلا لم يكن وجه لقوله: «لم ينجسه شيء». نعم على رواية «لم يحمل خبثاً»^(٣) ربّما يكون داخلاً، لكن لانقول بمقتضاها كما ستعرف عند قوله: «ولا يطهر بإتمامه كَرّاً»^(٤).

وبأنَّ المعروف من الماء المطهّر حيث يطهّر أن يداخل المطهّر ويتخلّل في أجزائه، ويجري عليه حيث يكون جسماً قابلاً لذلك، وإلا فلا معنى للقول بطهارة الطرف البعيد المتناهي في البعد بمجرد ملاقاته لأوّل أجزاء الطرف الآخر.

(١) روض الجنان: الطهارة/ ما تحصل به ص ١٣٨.

(٢) تقدم في ص ٢٤٢.

(٣) تقدمت في ص ٢٧٤.

(٤) في ص ٣١١.

والقول بأن الأجزاء الملاقية طهرت بالملاقاة وهي طهرت غيرها للملاقاة والامتزاج وهكذا، خيال حكيم لا يصلح أن يكون مستنداً للحكم الشرعي من غير دليل، على أنه مبني على السرية، وهي مخالفة للأصل في وجهه .

وكأنه لذلك ظهر من بعض المتأخرين ^(١) أنه لا يحصل الطهارة إلا مع استهلاك الماء النجس في الماء الطاهر وضمحلالة، بأن يكون الماء الكثير أوسع سطحاً من الماء القليل ونحو ذلك . فالمدار حينئذ حصول الامتزاج على وجه يستهلك الماء النجس في جنب الماء الطاهر وضمحل .

وربما أيد هذا الوجه بما نقل عن صاحب المعالم من التحقيق بأنه « لما دل النص والإجماع على أن وقوع النجاسة في الكثير لا تمنع من استعماله ولا تؤثر فيه تنجيساً وإن كثرت ما لم يتغير بها لاستهلاكها فيه وضمحلها في جنبه، فبدل مفهوم الموافقة على أن الماء النجس بهذه المثابة، فإذا وقع الماء عليه وصار مستهلكاً فيه بحيث شاعت أجزاءه ولم يتميز وجب الحكم بطهارته ^(٢) .

والظاهر أن مراده بالاستهلاك امتزاج الجميع بالجميع، لا من جهة القلة والكثرة .

ويتوجه على ما ذكره هذا المتأخر أنه إن أراد بالاستهلاك من جهة القلة والكثرة؛ بمعنى أنه لابد وأن المظهر أكثر من المظهر - بالفتح - بحيث يستهلك في جنبه، كما يقضي به استدلاله عليه بالحديث المشهور « إن الماء يطهر ولا

(١) كالকাশاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٩٥ ج ١ ص ٨٥ ، والبحراني في الخدائق :

الطهارة / القليل الراكذ ج ١ ص ٣٣٦ .

(٢) معالم الدين : في الواقف / تطهير القليل ص ٢٠ .

يطهر»^(١)، بالحمل على أن المراد أنه ليس صورة يطهر فيها إلا بالاستهلاك والاضمحلال، وحينئذ يكون كالمعدوم، فيتجه قوله: «لا يطهر».

ففيه: أنه مخالف للإجماع الذي ستسمعه من المحقق الثاني في رده القول بالامتزاج. وقال في كشف اللثام: «لا خلاف في طهر الزائد على الكرّ أضعافاً كثيرة بإلقاء كرّ عليه وإن استهلكه»^(٢).

وفي المختلف: «إنّ الاتفاق واقع على أنّ تطهير مانقص عن الكرّ بإلقاء كرّ عليه دفعة»^(٣) وهو بإطلاقه شامل للنقصان الذي لا يستهلك بإلقاء الكرّ، بأن كان ناقصاً قليلاً، على أنه يحتمل أن يريد بالنقصان عن الكرّ من باب المثال لتحقيق النجاسة، وإلا فلا تفاوت.

وإن أراد بالاستهلاك حصول الامتزاج أي الجميع بالجميع فله وجه، بل يمكن حمل كلام القائلين باشتراط الامتزاج عليه؛ فإنّ الظاهر من التأمل في كلامهم أنّ امتزاج بعض الأجزاء مع بعض لا يكفي في تطهير الجميع. ومما يرشد إلى ذلك قوله في كشف اللثام في تحرير محل النزاع: «وهل يعتبر الممازجة واختلاط أكثر الأجزاء بالأكثر أو الكلّ بالكلّ؟ اعتبرها في التذكرة كالمعتبر، ونحوهما الذكري»^(٤)، وهو ظاهر فيما ذكرنا.

لكن عن المحقق الثاني أنه قال في إلزام القائلين بالامتزاج: «إن أريد به امتزاج مجموع الأجزاء بالمجموع لم يتحقق الحكم بالطهارة؛ لعدم العلم بذلك، بل ربّما علم عدمه، وإن أريد به البعض لم يكن المطهر للبعض

(١) تقدم في ٢٦٩.

(٢) كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٤.

(٣) مختلف الشيعة: الطهارة/ الماء القليل ص ٣.

(٤) كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٤.

الآخر الامتزاج بل مجرد الاتصال، وحينئذٍ فيلزم إمّا القول بعدم طهارته، وهو باطل قطعاً؛ للإجماع على أنّه ليس وراء الامتزاج المذكور شرط آخر لطهر الجميع، أو القول بالاكْتفاء بمجرد الاتصال، وحينئذٍ فيلزم القول به مطلقاً»^(١).

وفيه: أنّه يراد الأول، قوله: «لم يتحقّق الحكم بالطهارة» قلت: إن أراد به دائماً فهو ممنوع؛ فإنّه في غالب الأوقات يحصل العلم بالامتزاج، كما إذا كان النجس قليلاً، أو كان ذا صفات قد اضمحلت ونحو ذلك، وإن أراد أنّه يتفق في بعض الأوقات عدم حصول العلم أو العلم بالعدم، ففيه: أنّه لا مانع من التزام عدم الطهارة حينئذٍ، وكيف لا! وهو ثمرة المسألة. أو يراد الثاني لكن الأكثر بالأكثر، قوله: «لم يكن المطهر للبغض الآخر الامتزاج...» إلى آخره، فيه: أنّ مسألة التطهير تتبع الدليل الشرعي، ولعلّه الإجماع في المقام كما ادّعاه، وكيف يقاس هذا على ما لم يحصل الامتزاج بالمرّة؟ فإنّه قد يكون لهذا الامتزاج مدخلية، لاسيّما إن قلنا: الأكثر بالأكثر.

ولذلك عدل عن هذا التقرير في كاشف اللثام، ويظهر منه أنّ امتزاج البعض كافٍ في طهارة البعض الممتزج، بل يظهر منه دعوى الإجماع، وهو لا يخلو من نظر، فقال: «إنّه مع الاتصال لا بدّ من اختلاط شيء من الأجزاء، فأما أن ينجس الطاهر أو يطهر النجس أو يبقيان على ما كانا عليه، والأوّل والثالث خلاف ما أجمع عليه فتعيّن الثاني، وإذا طهر ما

(١) لم نجد ذلك في كتبه - المطبوعة والمخطوطة - التي بأيدينا كجامع المقاصد وحاشية الالفية وحاشية الارشاد وحاشية الشرائع وفوائد القواعد، ونقله عنه في الحدائق الناضرة: الطهارة / كيفية تطهير القليل ج ١ ص ٣٣٤ - ٣٣٥.

اختلط من الأجزاء طهر الباقي؛ إذ ليس لنا ماء واحد في سطح واحد تختلف أجزاؤه طهارة ونجاسة بلا تغيير.

وأيضاً لا خلاف في طهر الزائد على الكرّ أضعافاً كثيرة بإلقاء كرّ عليه وإن استهلكه، وربّما كانت نسبة ما يقع فيه الاختلاط منه ومن أجزاء النجس إلى مجموع أجزائه كنسبة ما يقع فيه الاختلاط بين القليل والكثير عند أول الاتصال، فإنّما أن يقال هنا: إنّهُ يطهر الأجزاء المختلطة ثمّ هي تطهر ما جاورها وهكذا إلى أن يطهر الجميع، فكذا فيما فيه المسألة، وإنّما أن لا يحكم بالطهارة إلّا إذا اختلط الكرّ الطاهر بجميع أجزاء النجس، ويحكم ببقائه على الطهارة وبقاء الأجزاء الغير المختلطة من النجس على النجاسة إلى تمام الاختلاط، وقد عرفت أنّه ليس لنا ماء واحد في سطح واحد تختلف أجزاؤه من غير تغيير.

وأيضاً فالماء جسم لطيف سيّال تسري فيه الطهارة سريعاً كما تسري فيه النجاسة، ولا دليل على الفرق بينهما»^(١). وفيه: أنّه مبنيّ على تلك المقدّمة التي قد عرفت المناقشة فيها سابقاً^(٢)، وإنّهُ لم يقم عليها دليل.

وأيضاً لا مانع من التزام أن يقال في تطهير الكرّ الملقى على الأكرار: يشترط أن يمتزج بما طهره وهما معاً يمتزجان بغيرهما - بشرط أن لا يقطع النجس عمود الماء - وهكذا إلى أن يستوعب الماء، فليس الممتزج الكرّ وحده، بل هو وما طهره بالامتزاج وهكذا، ولا ينفع الامتزاج السابق قبل حصول الطهارة؛ لأنّه امتزاج نجس.

(١) كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٤.

(٢) في ص ٢٨٨.

والقول: إنه يحصل حين امتزاج البعض الأول الامتزاج للجميع فيحصل الطهارة في غاية الضعف؛ لأن الامتزاج أمر عرفي، ولا ريب أن هذا الماء الآن في هذا المكان غير ممتزج بالآخر قطعاً. ودعوى امتزاج كلّ بالقرب منه مغالطة واضحة.

على أننا نقول: إن الاعتبار الامتزاج بالمعنى الذي ذكرنا، ولا يلزم منه القول بما ذكر، فلا وجه لإلزامهم بما يقطع بعدم إرادتهم له من ذكر الامتزاج.

وقوله أخيراً: «لا دليل على الفرق»، فيه: أن الدليل واضح، أما النجاسة فللأدلة^(١) التي دلّت على أن الماء القليل ينجس بالملاقاة، وليس النجاسة فيه للسراية حتى يورد عليه أن الطهارة مثله.

ومما ذكرنا ظهر لك متمسك القائلين بالطهارة بمجرد الاتصال، كالعلامة في المنتهى^(٢) وعن التحرير^(٣) ونهاية الأحكام^(٤).

والقول بعدم حصول الطهارة إلا بالامتزاج، إما امتزاج الكرّ نفسه، أو هو وما طهره بأن يمتزج حتى يمتزج الجميع، لا يخلو من قوة؛ لما عرفت من الاستصحاب وغيره. وما يقال من أن الاستصحاب يقطعه العموم، فيه: ما قد عرفت من أنه لا عموم، وعلى تقديره فهو لا يفيد كيفية التطهر.

واحتمال أخذ ذلك من قوله (عليه السلام): «ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً»^(٥)؛ فإنه يفيد التطهير بمجرد الاتصال، يدفعه: - مع أنه

(١) تقدم الإشارة إليها في ص ٢٣٩ فما بعدها.

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ ما يتطهر به من المياه ج ١ ص ٩.

(٣) تحرير الاحكام: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤.

(٤) نهاية الاحكام: الطهارة/ في القليل ج ١ ص ٢٣٢.

(٥) تقدم في ص ٢١٨.

لا دليل على التعدية، واحتمال إرادة الدفع لا الرفع - أنه لا ظهور فيه فيما يدعون، والله أعلم بحقيقة الحال .

وأما المقدمة السابقة فقد سمعت المناقشة فيها، فإن ثبتت بإجماع ونحوه قلنا به وإلا فلا، اللهم إلا أن يدعى استفادته من نحو قوله (صلى الله عليه وآله): «إذا بلغ الماء قدر كرم يحمل خبثاً»^(١)، فتأمل .

ثم إنه قد يقال: إن اشتراط الامتزاج الواقع في كلام الجماعة ونسب إلى الأشهر، إنما هو في غير التطهير بإلقاء الكرّ عليه دفعة، وأما فيه فلا يشترط شيء من ذلك؛ لاطلاق الإجماعات المنقولة مع نفي الخلاف عن حصول الطهارة بإلقاء الكرّ عليه دفعة، ولم يذكروا شرطاً آخر. وما وقع من مثل المحقق والعلامة (رحمهما الله) في اشتراط الامتزاج إنما هو في غير ذلك، كمسألة الغديرين ونحوهما. ودعوى التلازم بين المسألتين ممنوعة .

وبذلك تعرف ما في كلام كاشف اللثام المتقدم، من أنه «لا خلاف في طهارة الزائد على الكرّ أضعافاً بإلقاء كرّ...» إلى آخره؛ للفرق بينهما، من عدم اشتراط الامتزاج هنا تمسكاً بإطلاق الدليل وهو الإجماع المنقول، بخلاف غيره .

اللهم إلا أن ينزل كلامهم فيه على ما إذا حصل الامتزاج بذلك، كما إذا كان الماء الملقى عليه كرّ قليلاً [كما هو ظاهر المتن]^(٢) لا فيما إذا كان أكراراً كما هو المفروض في كلام كاشف اللثام، فتأمل جيداً، فإنه نافع جداً في أصل النزاع في المسألة، بل وفي تحقيقها أيضاً؛ وذلك لصيرورة المدار حينئذٍ على وصول الكرّ المطهر مجتمعاً للماء على وجه لا يقطع عموده

(١) تقدم في ص ٢٧٤.

(٢) الزيادة من المطبوعة فقط .

الماء المتنجس ثم يترج معه ولو بالتموج، فيطهر حينئذ كل ما لاقاه كذلك حتى يستوعب الماء لو فرض كثيراً.

ولا فرق في وصول الكرّ المزبور على الوجه المذكور بين أحواله بالنسبة إلى المساواة والاستعلاء وغيرهما مع فرض اجتماع ما ذكرناه، بل الظاهر عدم الحاجة إلى القائه جميعه لو فرض حصول الطهر به مقدار ما يكون كرّاً قبل إتمامه، فإنّ ذلك كافٍ إذا أريد تطهير الباقي لو كان، بأن يوجه مع غيره حتى يحصل الامتزاج.

ولعلّ الدفعة والإلقاء للكرّ ونحو ذلك في كلامهم إنّها هو لإرادة الاطمئنان بحصول الحال الذي ذكرناه، سيّما على القول بعدم الاكتفاء بأصالة بقاءه مجتمعاً حتى يحصل الامتزاج في تطهير المتنجس الذي هو على مقتضى أصالة البقاء على النجاسة حتى يعلم حصول الطهر على الوجه المزبور. كلّ ذلك بعد البناء على منع السراية في التطهير كما قيل بها في التنجيس، ومنع دعوى أن ليس لنا ماء واحد في سطح واحد بعضه طاهر وبعضه نجس بغير التغير، ومنع استفادة كيفية التطهر للفرض من نحو إطلاق «طهور» ونحوه، وبعد الإجماع على عدم اعتبار أمرزائد على الامتزاج بعد العلم بقبوله للتطهير، ويكفي في تحقق الامتزاج - باعتبار كون الماء جسماً سيّالاً - اختلاطه بالمطهر على الوجه المزبور، ثم به وبالذي طهره ولو بالتموج لو فرض كثرة الماء النجس، والله العالم.

هذا كلّه في إلقاء الكرّ، وأمّا إذا كان تطهيره باتّصاله بالجاري، فهل يعتبر الامتزاج والاستعلاء ونحو ذلك أو لا؟ قد يظهر من التأمل في جميع ما تقدّم حكم ذلك، ومثله ماء المطر، وربّما يقوى هنا عدم اعتبار الامتزاج؛ لظاهر الأدلّة؛ كقوله (عليه السلام): «كلّ شيء رآه ماء المطر فقد

طهر»^(١) وغيره: ولا فرق بين الجاري غير المطروين المطر، بل لعله هو أقوى منه كما يومئ إليه التشبيه به.

﴿و﴾ كيف كان ف﴿لا﴾ يطهر بإتمامه ﴿ب﴾ نجاسة أو بمتنجس مثله أو طاهر ﴿كرراً﴾ على الأظهر ﴿كما﴾ في المعتبر^(٢) والتحرير^(٣) والمختلف^(٤) والمنتهى^(٥) والقواعد^(٦) والذكرى^(٧) وكشف اللثام^(٨) وغيرها^(٩) ونسبه المحقق الثاني^(١٠) إلى المتأخرين، وهو المنقول^(١١) عن ابن الجنيد والشيخ في الخلاف^(١٢)، وعن المبسوط^(١٣) أنه تردّد.

وقيل: يطهر بالإتمام كما عن المرتضى^(١٤) وابن البراج^(١٥) وسلار^(١٦)،

(١) الكافي: باب ماء الحمام... ح ٣ ج ٣ ص ١٣، وسائل الشيعة: باب ٦ من ابواب الماء المطلق ح ٥ ج ١ ص ١٠٩.

(٢) المعتبر: الطهارة/ تطهير القليل ج ١ ص ٥١.

(٣) تحرير الاحكام: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤.

(٤) مختلف الشيعة: الطهارة/ الماء القليل ص ٣.

(٥) منتهى المطلب: الطهارة/ كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١١.

(٦) قواعد الأحكام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٥.

(٧) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ٩.

(٨) كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٤.

(٩) كنهاية الاحكام: الطهارة/ تطهير القليل ج ١ ص ٢٥٧، والبيان: الطهارة/ في المطلق ص ٤٤.

(١٠) جامع المقاصد: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٣٤.

(١١) نقله عنه العلامة في المختلف: الطهارة/ الماء القليل ص ٣.

(١٢) الخلاف: الطهارة/ مسألة ١٤٩ ج ١ ص ١٩٤.

(١٣) المبسوط: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٧.

(١٤) المسائل الرسية (ضمن رسائل المرتضى): المسألة السابعة عشر ج ٢ ص ٣٦١.

(١٥) المهذب: الطهارة/ مياه الآبار ج ١ ص ٢٣.

(١٦) المراسم: الطهارة/ ما يتطهر به ص ٣٦.

ويحيى بن سعيد ^(١)، ونسبه المحقق الثاني ^(٢) إلى أكثر المحققين، وهو مختار ابن ادريس ^(٣)، ونسبه في السرائر ^(٤) إلى المحققين .

وهو بين قائلٍ بعدم الفرق بين كون المتمم طاهراً أو متنجساً، وهو الظاهر من السرائر ^(٥)، لكنّه اشترط فيها كون الزيادة يطلق عليها اسم الماء، وقائلٍ باشتراط كون الإتمام بطاهر. ولم نقف على من اكتفى بالإتمام بالبول ونحوه، وإن اقتضاه نقل الخلاف في هذه المسألة على لسان بعضهم وماتسمعه من أدلتهم .

وكيف كان، فالأقوى ما ذهب إليه المصنف؛ للاستصحاب وإطلاق كثير من أدلة القليل ^(٦) الشاملة لصورة الإتمام بكراً، والنهي ^(٧) عن استعمال غسالة الحمام مع أنّها غالباً تبلغ أكراراً، مع شمول مادّة ^(٨) على النجاسة بالتغيّر لما كانت النجاسة مغيّرة للقليل ثمّ زال بالإتمام بكراً. وممّا يرشد إلى ذلك أيضاً أنّ ابن ادريس الذي حكم هنا بالطهارة

(١) الجامع للشرائع: الطهارة/ في المياه ص ١٨ .

(٢) جامع المقاصد: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٣٣ .

(٣) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٦٣ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المتقدمة في ص ٢٤١ فما بعد .

(٧) كما في الخبر الذي رواه الكليني عن بعض اصحابنا، عن ابن جهمور، عن محمد بن القاسم، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: « قال: لا تغتسل من البئر التي تجتمع فيها غسالة الحمام ... » .

الكافي: باب ماء الحمام ... ج ١ ص ١٤، وسائل الشيعة: انظر باب ١١ من ابواب

الماء المضاف ج ١ ص ١٥٨ .

(٨) تقدّمت في ص ١٩٢ .

بالإتمام بكرّاً لما تسمعه من الأدلة، قال ^(١) بعدم طهارة الكرّ المتغير بزوال تغييره، فتأمل؛ فإنه قد يفرّق بينها .

كلّ هذا مضافاً إلى الاستبعاد، سيّما على القول بالإتمام بالماء النجس، وأبعد منه الإتمام بعين النجاسة إذا استهلكت وصارت ماءً، بل يكاد يقطع المتأمل في مذاق الشرع بعدمه .

وأقصى ما يستدلّ به للقول بالطهارة: الأصل براءة وطهارة، والعموم، والإطلاق في المياه الشامل للمقام، والعلم بخروج غير هذا الفرد لا يقضي بخروجه منه .

وما رواه في السرائر ^(٢) من قول الرسول مدّعياً أنّه المجمع عليه بين المخالف والمؤلف: «إذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً» ^(٣)، وما فيها أيضاً: «إنّ إجماع أصحابنا على هذه المسألة إلّا من عرف اسمه ونسبه» ^(٤) انتهى .

وبأنّه لو لم يحكم بالطهارة بذلك لم يحكم بطهارة الماء الذي وجد فيه نجاسة إذا لم يعلم كونها قبل الكرية وبعدها، وبأنّ الكثرة إن كانت مانعة من قبول الماء الانفعال فلا فرق في ذلك بين سبقها ولحقها .

وفي الكلّ نظره، أمّا الأوّل والثاني فلا يعارض الاستصحاب لكونه خاصّاً، مع عدم جريان أصل البراءة في بعض صور المسألة، كالوضوء والغسل في وجهه، فتأمل ولا حظ ما ذكرناه في الماء القليل .

(١) السرائر: الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٦٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ٦٣ .

(٣) سبق في ص ٢٧٤ .

(٤) السرائر: الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٦٦ .

مع أنَّ إطلاقات المياه إن أراد بها الخصم مثل قوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): «... إِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ فامسسه جلدك» ^(١)، وقوله تعالى: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً» ^(٢) ونحو ذلك، فهي لا تدلّ على المقام؛ للقطع باشتراطها بالطهارة الغير المعلوم تحقّقها هنا؛ إذ من المسلّم عندنا وعند الخصم خروج النجس، إنّما الكلام في كون هذا منه أو لا، فلا يمكن إثباته بذلك، وهي غير مساقاة لبيانه، فيكون الاستدلال بها من قبيل الاستدلال على طهارة صيد الكلاب بقوله تعالى: «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ» ^(٣)، وهو باطل كما بيّن في محله.

وأما ما في السرائر من الرواية فقد أنكرها جماعة منهم المحقّق في المعتمد؛ فإنّه قال: «إنا لم نروه مُسنّداً، والذي رواه مرسلاً المرتضى (رحمه الله) والشيخ أبو جعفر الطوسي (رحمه الله) وآحاد ممّن جاء بعده، والمرسل لا يُعمل به، وكتب الحديث عن الأئمة خالية عنه أصلاً، وأما المخالفون فلا أعرف به عاملاً سوى ما يحكى عن ابن حي، وهو زيديّ منقطع المذهب. وما رأيت أعجب ممّن يدّعي إجماع المؤلف والمخالف فيما لا يوجد إلّا نادراً، فإذن الرواية ساقطة» ^(٤) انتهى.

والظاهر منهم تسليم دلالتها، وأنّها فرق بينها وبين الوارد من طرقنا كما صرّح به بعضهم، وهي «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَدْرَ كَرٍّ لَمْ يَنْجَسْهُ شَيْءٌ» ^(٥)؛ لظهورها في عدم القبول بعد كونه كراً، ولا ملازمة بينها.

(١) سنن البيهقي: باب فرض الغسل ج ١ ص ١٧٩.

(٢) سورة النساء: الآية ٤٣، وسورة المائدة: الآية ٦.

(٣) سورة المائدة: الآية ٤.

(٤) المعتمد: الطهارة/ تطهير القليل ج ١ ص ٥٢-٥٣.

(٥) تقدم في ص ٢٤٢.

ومن هنا تتجّه المناقشة فيقوى كلام ابن ادريس؛ وذلك لأنّ الرواية وإن كانت مرسلة إلّا أنّها قد رواها من لا يطعن في روايته كالمرتضى^(١) مع العمل بها، وهو لا يعمل بأخبار الآحاد، والشيخ في الخلاف، فإنّه قال في الماء المستعمل في الكبرى إذا بلغ كراً بعد أن ذكر عدم جواز استعماله وإن بلغ للاستصحاب، قال: «ويمكن أن يقال: إذا بلغ كراً جاز استعماله؛ لظاهر الأخبار والآيات المتناولة لطهارة الماء، وما نقص عنه أخرجناه بدليل، وبقولهم (عليهم السلام): (إذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً)»^(٢) انتهى.

فإنّ الظاهر من قوله: «وبقولهم (عليهم السلام) ...» إلى آخره أنّه معطوف على قوله: «لظاهر الأخبار»، مع أنّ ابن ادريس لا ينبغي الطعن في نقله، وعدم الوجدان لا يقضي بعدم الوجود.

وأيضاً فقد نقل هو إجماع أصحابنا إلّا ممّن عرف نسبه على طهارة القليل بإتمامه كراً، فيكون جابراً للرواية أيضاً. ولا ريب في أنّ ذلك كلّه يسوّغ العمل بمثل هذه الرواية، مع أنّه لا معارض لها حقيقة إلّا الاستصحاب، ومثله لا يعارض مثلاً.

فالمّتجّه حينئذٍ المناقشة في دلالتها، بأن يقال: إنّ الظاهر منها أنّ المراد بها أنّه لم يحمل خبثاً مبتدأ، والمراد ببلوغه ليس بعد تحمّل الخبث، فيكون معناها هو معنى الرواية المشهورة أنّه «إذا كان الماء قدر كراً لم ينبّجسه شيء».

(١) الانتصار: الطهارة/ في الكر ص ٨، المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية):

الطهارة/ مسألة ٢ ص ٢١٤.

(٢) الخلاف: الطهارة/ مسألة ١٢٧ ج ١ ص ١٧٣-١٧٤.

ومن هنا احتمل بعضهم أنّ توهم ابن ادريس في نقله إجماع المؤلف والمخالف على الرواية السابقة تحيّلُهُ أنّهما بمعنى واحد. قلت: وهو الظاهر سبباً ومعنى، فتأمل.

وأما الإجماع المنقول فهو بناءً منه على أنّ خروج معلوم النسب غير قادح، وهو لا يتم على طريقتنا.

مع أنّه ردّه في المعتبر «بأنّنا لم نقف على هذا في شيء من كُتب الأصحاب، ولو وجد كان نادراً، بل ذكره المرتضى وبعده اثنان أو ثلاثة ممّن تابعه، ودعوى مثل هذا إجماعاً غلط؛ إذ لسنا بدعوى المائة نعلم دخول المعصوم (عليه السلام) فيهم، فكيف بفتوى الثلاثة والأربعة؟!» (١).

والشاهد في الذكرى «بأنّه لا إجماع؛ لخلاف ابن الجنيد والشيخ في الخلاف، مع نقله الخلاف عن الأصحاب في المبسوط»، وقال فيها أيضاً: «وخلاف الشيخ في المبسوط بطهريّة المستعمل إذا بلغ كراً على التنزّل؛ لبنائه على ماسبق من التردد، وبناءه في الخلاف على ذلك أيضاً» (٢).

قلت: قد سمعت عبارة الخلاف، والذي نقله في السرائر عن الشيخ في المستعمل خالٍ عن البناء المذكور، بل هو ظاهر فيما ادّعاه، والله أعلم.

وأما الاستدلال بالملازميتين السابقتين، ففي الأولى منها: أنّه لا مانع من الحكم بالطهارة للأصل أو بالاجماع ونحو ذلك، مع أنّ الالتزام به ليس من المنكرات، فلا يحكم عليه بالطهارة ولا بالنجاسة، فهو لا ينجس الطاهر ولا يطهر النجس، فيكون حال المشكوك في كربيته إذا لاقته النجاسة على وجه قويٍّ؛ لأنّه كما أنّ الكربيّة شرط وقد شكّ فيها، فكذلك الطهارة

(١) المعتبر: الطهارة/ تطهير القليل ج ١ ص ٥٣.

(٢) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ٩.

شرط وقد شكّ فيها، مع إمكان الفرق بينهما بأنّ الشرط عدم العلم بالنجاسة قبل البلوغ لا الطهارة .

والحاصل: إنّ تمّ هذا الفرق ارتفعت الملازمة، وإلّا كان الالتزام به غير منكر، فتأمل .

وأما الملازمة الثانية: فمع كونها قياساً ومع الفارق في كثير من صور المسألة، قد دلّت الأدلّة على أحدهما دون الآخر، فيبقى الاستصحاب فيه محكّماً .

وأنت خير أنّ الذي يقتضيه ماسمعت من الأدلّة عدم الفرق بين كون المتمم ماءً طاهراً أو نجساً أو نجاسة كالبول ونحوه، ولا بين كون النجاسة مغيرة للماء القليل ثمّ زالت، وبين كون نجاسته بالملاقاة من دون تغيير، فتأمل .

﴿وما كان﴾ من المحقون مجتمعاً مقدار ﴿كر﴾^(١) فصاعداً لا ينجس ﴿بشيء من النجاسات؛ للأصل، بل الأصول، والإجماع المحصل﴾^(٢) والمنقول^(٣)، والسنة^(٤) التي كادت تكون متواترة. وما يأتي^(٥) من خلاف

(١) من المحتمل أن تكون نسخة الشرائع التي لديه «مقدار كر» وإلّا فالصحيح «كرّاً».

(٢) ممّن قال بذلك: 'المفيد في المنفعة: الطهارة/المياه واحكامها ص ٦٤، والشيخ في المبسوط: الطهارة/المياه واحكامها ج ١ ص ٦، وابن حزة في الوسيلة: الصلاة/احكام المياه ص ٧٣، والعلامة في القواعد: الطهارة/في المطلق ج ١ ص ٤.

(٣) نقل الإجماع العلامة في التذكرة: الطهارة/في المطلق ج ١ ص ٣، والمنتهى: الطهارة/ما يتطهر به من المياه ج ١ ص ٦.

(٤) كما في الخبر الذي تقدم مراراً «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء» وراجع: الكافي: باب الماء الذي لا ينجسه شيء ج ٣ ص ٢، والاستبصار: الطهارة/باب ١ ج ١ ص ٦، ووسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ١١٧.

(٥) في ص ٣٦٦.

المفيد وسلار ليس في أصل حكم الكرّ، وإنّما خلافاً في خصوص الحياض والأواني .

﴿إِلَّا أَنْ تَغَيَّرَ النِّجَاسَةُ﴾ ﴿دُونَ الْمُتَنَجِّسِ﴾ ﴿أَجْدَ أَوْصَافِهِ﴾ ﴿مِنَ اللَّوْنِ أَوْ الطَّعْمِ أَوْ الرَّائِحَةِ﴾، فإنّه ينجس المتغيّر وغيره أيضاً إن لم يكن مقدار كرّ أو مستعليّاً على المتغيّر استعلاءً معتدّاً به. ودليله الإجماع^(١) والأخبار، وقد تقدّم في الجاري^(٢) ككثير من الأبحاث، فراجع وتأمل .

نعم بقي الكلام هنا في مسألة أغفلها المتقدّمون وتعرّض لها بعض المتأخّرين^(٣)، وهي اعتبار تساوي السطوح وعدمه .

لكن ليعلم (أولاً) أنّ النجاسة لا تسري من الأسفل إلى الأعلى إجماعاً^(٤)؛ من غير فرق بين قلة العالي وكثرته، ولا بين علوّ التسّم والانحدار الذي يقرب منه، أمّا إذا كان انحداراً بحيث يتحقّق به الجريان لكتّه غير ظاهر تمام الظهور للحسّ - كما في بعض الأنهار الصغار التي يجري بها الماء لا عن مادة، فإنّ الناظر لا يكاد يظهر له اختلاف سطوحها وإن كانت هي كذلك، ولعلّه من ذلك ما لو انكفت آنية مثل الابريق ونحوه في أرض

(١) ممّن قال بذلك : الشيخ في النهاية : الطهارة / المياه واحكامها ص ٣ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٦٢ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / المياه ص ١٨ ، والعلامة في التحرير : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٤ .

(٢) في ص ١٩١ و ١٩٢ .

(٣) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / ما تحصل به ص ١٣٥ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٤٤ ، والبحراني في الحدائق : الطهارة / الراكد الكر ج ١ ص ٢٢٨ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / في المياه ج ١ ص ٣ .

(٤) كما في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٤٥ ، ومشارق الشمس : الطهارة / في المياه ص ٢٠١ .

نجسة، من حيث اعتبار علوّها مثلاً وعدمه - فلم أر تنقيحاً لذلك في كلامهم .

نعم قد يظهر من بعضهم^(١) جريان الحكم على مثل ذلك ، وأنه مندرج في عدم نجاسة الأعلى بالأسفل . ويؤيده: أنّ السراية على خلاف الأصل، مضافاً إلى أصل الطهارة وعمومها ونحو ذلك ممّا يدلّ عليها، ولكن مع هذا والمسألة محتاجة إلى التأمل، وهي سيّالة في الماء وغيره من المايعات .

وليعلم (ثانياً) أنّه متى شكّ في شمول إطلاقات الكرّ لفرد من الأفراد، وشكّ في شمول إطلاقات القليل، فلم يعلم دخوله في أيّ القاعدتين، فالظاهر أنّ الأصل يقضي بالطهارة وعدم تنجسه بالملاقاة، نعم لا يرفع الخبث به بأن يوضع المتنجّس فيه كما يوضع في الجاري والكثير، وإن كان لا يحكم عليه بالنجاسة بمثل ذلك بل يحكم عليه بالطهارة، فيؤخذ منه ماء ويرفع به الخبث على نحو ما يرفع بالقليل، ولا مانع من رفع الحدث به لكونه ماءً طاهراً، وكلّ ما كان كذلك يجري عليه الحكم .

وكأنّ السبب في ذلك أنّ احتمال الكرّية فيه كافية^(٢) في حفظ طهارته وعدم نجاسته بملاقاة النجاسة، ولكن لا يكفي ذلك في الأحكام المتعلقة بالكرّ المعلوم أنّه كرّ، كالتطهّر به من الأخباث بوضع المتنجّس في وسطه ونحو ذلك، فليست أحكام الكرّ موافقة للأصل من جميع الوجوه، وستسمع في آخر البحث احتمال جواز التطهير به من الخبث على نحو الكرّ، فتأمل .

فنقول: قد أطلق كثير من الأصحاب ككثير من الأخبار، أنّ مقدار

(١) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٤٤ .

(٢) لعل الأولى : كاف .

الكرّ من الماء لا ينجس بملاقاة النجاسة، من غير تعرّض لشيء من كون سطوح الماء متساوية أو مختلفة، وعلى تقدير الاختلاف فهل على طريق التسنّم أو الانحدار، وليس في الأخبار ما يمكن أن يتصيّد منه بعض أحكام هذه المسألة غير أخبار الحّمّام بناءً على اشتراط الكربة في المادّة، فإنّه يستفاد منها حينئذٍ أنّ السافل يتقوّم بالكثير العالي، وبناءً على الاكتفاء بكربة المجموع يستفاد منه حينئذٍ أنّ السافل والعالي إذا كانا مقدار كرّ من الماء يكفي ذلك في عدم قبول النجاسة، لكن يبقى الأمر دائراً في أنّ كلّاً من السافل والعالي يتقوّم بالآخر، أو أنّه يخصّ ذلك بالسافل دون العالي. هذا كلّه إن قلنا بجريان حكم ماء الحّمّام على غيره من المياه، وفيه بحث تقدّم في ماء الحّمّام.

وكيف كان، فالعمدة هو استظهار شمول قوله (عليه السلام): «إذا كان الماء قدر كرّ لم ينجسه شيء»^(١) وعدم شموله، وهو مبنيّ على معرفة وحدة الماء وتعدّده. والظاهر أنّ كثيراً من أبحاث المسألة مختصة بالماء؛ للحوقها له من حيث المائّة دون المائعيّة^(٢).

(١) تقدم في ص ٢٤١.

(٢) كمسألة تقوّي السافل بالعالي وبالعكس، فإنّها لا تجري في غير الماء، نعم قد يبحث عنه بالنسبة إلى اختلاف السطوح في باقي المائعات من جهة الطهارة والنجاسة، وهي ليست مبنية على التعدّد والوحدة، بل هي مبنية على الملاقة وعدمها، وذلك كما لو فرضنا حوضاً من ماء وآخر من دهن وكان أحدهما نجساً ووصل بينهما بثقب ضعيف جداً فإنّه لا ريب في تحقق النجاسة في الآخر وإن لم يحصل اتّحاد.

وكذلك بالنسبة للسفل والعلو، واحتمال القول: إنّ السفل والعلو يجعلهما بمنزلة ما إذا كانا في إناعين متعدّدين فنجاسة أحدهما لا تسري بالنسبة إلى الآخر في غاية البعد، بل قد يدعى الإجماع على خلافه، نعم المستثنى ما عرفت من عدم سريّة النجاسة من السافل إلى

وعلى كلّ حال فنقول: ينبغي القطع بفساد القول بأنّ مطلق اختلاف السطوح كيف كان انحداراً أو تسنّماً سبب لاختلاف حكم المائين، بحيث يكون السافل ماءً مستقلاًّ تلحقه أحكامه لنفسه والعالي كذلك؛ إذ لا ريب في شمول قوله (عليه السلام): «إذا كان الماء قدر كرّ...» إلى آخره لكثير من هذه الأفراد، سيّما إذا كان العلوّ علوّ انحدار لا تسنّم، فيتقوى السافل بالعالي وبالعكس في مثل ذلك.

نعم هناك بعض أفراد يشكّ في تقوي كلّ منهما بالآخر، كما لو كان حوض فيه ماء ناقص عن كرّ، وكان إبريق مثلاً فيه ماء، فصبّ من علوّ على ذلك الحوض بحيث اتّصل به، وكان العلوّ علوّ تسنّم، وكان ما يصبّ منه ثقب ضيق، فثل هذا يتقوّم كلّ منهما بالآخر، أو لا يتقوّم شيء منهما، أو يتقوّم السافل بالعالي دون العكس؟ وجوه.

ومن جملة الأفراد: التي هي محلّ شكّ لا من جهة العلوّ والسفل بل من جهة الاتصال، كالحوضين اللذين ثقب ما بينهما وكان في غاية الضيق، فثل ذلك يصيرها من جملة أفراد الكرّ.

ولعلّ مثل هذه الأفراد ونحوها بقاؤها على ما تقدّم من القاعدة أولى من إدخالها تحت أفراد الكرّ، أو إدخالها تحت قاعدة القليل.

وينبغي التعرّض لبعض كلمات الأصحاب في المقام، فنقول:

قال في التذكرة: «لو وصل بين الغديرين بساقية اتّحدا إن اعتدل الماء، وإلاّ ففي حقّ السافل، فلو نقص الأعلى عن كرّ انفعّل بالملاقاة، ولو كان أحدهما نجساً فالأقرب بقاؤه على حكمه مع الاتصال، وانتقاله إلى

الطهارة مع المازجة»^(١).

وقال في الذكرى: «وطهر القليل بمطهر الكثير مازجاً، فلو وصل بكرّ مماسة لم يطهر؛ للتمييز المقتضي لاختصاص كلٍّ بحكمه، ولو كان الملاقاة بعد الاتصال ولو بساقية لم ينجس القليل مع مساواة السطحين أو علوّ الكثير»^(٢).

وقال في الدروس: «لو كان الجاري لا عن مادة ولا قته النجاسة لم ينجس ما فوقها مطلقاً، ولا ماتحتها إن كان جميعه كراً فصاعداً إلا مع التغير»، ثم قال: «لو اتصل الواقف بالجاري اتّحداً مع مساواة سطحيهما، أو كون الجاري أعلى لا العكس، ويكفي في العلوّ فوران الجاري من تحت الواقف»^(٣).

وقال العلامة (رحمه الله) في القواعد: «لو اتصل الواقف القليل بالجاري لم ينجس بالملاقاة، ولو تغير بعضه بها اختصّ المتغير منه بالتنجيس»^(٤).

وقال المحقق الثاني في شرح ذلك: «يشترط في هذا الحكم علوّ الجاري، أو مساواة السطح، أو فوران الجاري من تحت القليل إذا كان الجاري أسفل؛ لانتفاء تقويمه بدون ذلك»^(٥).

وقال هذا المحقق بعد قول العلامة (رحمه الله): «وماء الحّمّام

(١) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤.

(٢) ذكرى الشيعة: المستعمل الاختياري ص ٩.

(٣) الدروس: الطهارة/ الماء الجاري ص ١٥.

(٤) قواعد الاحكام: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤.

(٥) جامع المقاصد: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ١١٥.

كالجاري إن كانت له مادة هي كرّ فصاعداً»^(١): «اشتراط الكرّية في المادة إنّما هو مع عدم استواء السطوح، بأن يكون المادة أعلى أو أسفل، لكن مع اشتراط القاهرة بفوران ونحوه في هذا القسم، أمّا مع استواء السطوح فيكفي بلوغ المجموع كرّاً، كالغديرين إذا وصل بينهما بساقية»^(٢).

قلت: ويظهر من الشهيد^(٣) الثاني وبعض من تأخّر عنه^(٤) عدم اشتراط شيء من استواء السطوح، فيتقوى السافل بالعالى والعالى بالسافل. ويؤيده إطلاق النصّ والفتوى: أمّا النصّ فقولوه (عليه السلام): «إذا كان الماء قدر كرّ لم ينجسه شيء». وأمّا الفتوى فإنّه أولاً قد ذكروا حكم الكرّ من غير تقييد، وذكروا مسألة الغديرين وأنّه لو وصل بينهما بساقية اتّحدا ولم يقيّدوا أيضاً، وذكروا مسألة اتّصال القليل الواقف بالجاري وأنّه يتّحد معه من غير تقييد بالاستواء ونحوه، وذكروا أيضاً في نجاسة الجاري أنّه ينجس متى تغيّر، ولو قطع التغيّر عمود الماء لم ينجس ما فوق المتغيّر مطلقاً، ونجس ماتحته إن لم يبلغ كرّاً، فإنّه لولا تقوى الأعلى بالأسفل لنجس ماتحته سواء كان كرّاً أو لا؛ لتحقيق النجاسة في الملاصق للمتغيّر، والمفروض أنّه لا يتقوى بما تحته على فرض السفّل، فتأمل.

وتفصيل الحال يحصل في البحث في جملة من المسائل، تظهر ممّا نقلناه عنهم سابقاً:

-
- (١) قواعد الاحكام : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٤ .
 - (٢) جامع المقاصد : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ١١٢ .
 - (٣) روض الجنان : الطهارة / ما تحصل به ص ١٣٥ .
 - (٤) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٤٤ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / في المياه ج ١ ص ٣ .

الأولى: الأقوى تقوي السافل بالعالى وبالعكس إذا كان المجموع كراً، من غير فرق بين التسلمي والانحداري، ما لم يكن العلوفاحشاً مع ضعف الاتصال، كما لو اتصل من علو المنارة بنحو ثقب الابرة ونحوها، مع احتمال القول به، كما سمعته من إطلاق النص والفتوى، المؤيد بموافقة الأصل في كثير من الأحكام، ولحكمهم بالاتحاد بالنسبة للسافل، وهو لازم للعكس كما ستعرف.

خلافاً لما يظهر من عبارة التذكرة المتقدمة من تقوي السافل بالعالى دون العكس، لكن لم يعلم تقويه به إذا كان العالى كراً فيكون من المسألة الثانية، أو تقويه به إذا كان العالى متمماً لكرية السافل فيكون ممّا نحن فيه، وقوله: «فلو نقص الأعلى عن كراً» لا دلالة فيه على شيء من ذلك. ولما يظهر من عبارة الشهيد والمحقق الثاني التي قدّمناهما سابقاً، من أنّ السافل ينعصم بالعالى الكراً، ولا ينعصم به إذا كان العالى متمماً لكريته، فتأمل.

فيتحصّل حينئذٍ أنّ الاحتمالات فيما نحن فيه ثلاثة، بل لعلّها أقوال: الأول: عدم تقوي أحدهما بالآخر، من غير فرق بين الانحدار والتسّم. وهذا لم أعثر عليه لأحد قبل الشهيد والمحقق الثاني، فإنّ عبارتهما التي نقلناها عنها ظاهرة في ذلك، لكنّها ليست ظاهرة في عدم الفرق بين العلوّ الانحداري والتسّمى. نعم ربّما ظهر من بعض متأخري المتأخّرين^(١) ذلك، وتعرف ممّا يأتي إن شاء الله مستندهم. وهذا القول ممّا يقطع المتأمل فيما قدّمنا سابقاً وفيما يأتي ممّا لاحقاً بفساده.

(١) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٤٤، والطباطبائي في رياض المسائل: الطهارة/ في المياه ج ١ ص ٣.

الثاني: تقوّي السافل بالعالِي دون العكس، وهذا قد تعطيه إطلاق عبارة التذكرة، ولم أقف على مصرّح به بالخصوص في كلام من تقدّم من الأصحاب.

الثالث: تقوّي كلّ منها بالآخر، وهو المختار كما ذهب إليه جماعة من متأخري المتأخّرين^(١)، نعم ينبغي تخصيصه ببعض الأفراد التي هي محلّ شكّ. وعلى تقدير الفرق بين العلوّ الانحداري والتسّمي تكون الاحتمالات أربعة. وعلى تقدير هذا الفرق مع ارتكاب التفصيل المتقدّم من الفرق بين السافل والعالِي تزداد الاحتمالات.

قلت: الظاهر التلازم بين تقوّي السافل بالعالِي والعكس؛ لأنّ مبنى التقوّي وحدة الماء، والدخول تحت إطلاق قوله (عليه السلام): «إذا بلغ الماء قدر كَرٍّ».

ودعوى أنّ ذلك يتحقّق بالنسبة للسافل دون العالِي كما ترى. فما سمعته من العلّامة (رحمه الله) في التذكرة لا يخلو من إشكال، بل نقول: إنّ ما تسمعه في المسألة الثانية من تقوّي السافل بالكرّ العالِي - وكأنّه مجمع عليه كما عن شارح الدروس^(٢) - يلزم منه الحكم في مسألتنا؛ لأنّ كربة العالِي لا دخل لها في وحدة الماء؛ إذ متى كان السافل يتقوّي بالعالِي الكرّ ونحوه لا تحاده معه تقوّي بالعالِي وإن لم يكن كذلك؛ لما عرفت أنّ كربة العالِي لا مدخلة لها في الوحدة.

اللّهم إلّا أن يقال: إنّ مبنى ذلك ليس الوحدة، بل لعلّهم أخذوه من حكم الحماّم وأخبار المادّة، فيقتصر حينئذٍ عليه. لكنّ ذلك بعيد، كما

(١) كما تقدم في ص ٣٢٣.

(٢) مشارق الشمس: الطهارة/ في المياه ص ٢٠٢.

يقضي به اختلاف كلمتهم في الحَمَامِ واتفاقها هنا، على أنَّ الحكم والموضوع في الحَمَامِ غير منقَّح حتى يكون باعثاً لا تفاقهم، هذا. وتسمع فيما يأتي إيضاحاً لذلك .

فصار الحاصل: أنَّ ظاهر اتفاقهم في المسألة الثانية الآتية يلزم منه القول بتقوي السافل بالعالي وإن لم يكن كراً، فإذا ثبت ذلك لزم منه أنَّ العالي أيضاً يتقوى بالسافل إذا كان مجموعهما كراً؛ لأنَّ وحدة الماء إن تحققت لتحقق فيها، وإلا فلا .

المسألة الثانية: تقوي السافل بالعالي الجاري وما في حكمه، وكأنَّ الحكم في ذلك إجماعي كما عرفت، فتوقف العلامة في التذكرة^(١) والمنتهى^(٢) في باب الحَمَامِ - بعد اختيار اشتراط الكرية في مادة الحَمَامِ - في إلحاق الخوض الصغير المتصل بمادة هي كَرَبَاء الحَمَامِ، لا وجه له، ومن هنا جزم في التذكرة بما سمعت به. والظاهر إلحاق ما كان بالفوران من تحت بالعالي، لاستيلائه حينئذٍ كاستيلاء العالي .

المسألة الثالثة: عكس الثانية، ويظهر من جملة منهم^(٣) عدم تقوي العالي به، بل ينجس بملاقاة النجاسة. وهو مشكل بعد الحكم بالاتحاد في المسألة الثانية، إلا على ما سمعت من احتمال أخذ الحكم هنا من حكم الحَمَامِ لا من وحدة الماء، وهو بعيد، بل ممتنع في نحو عبارة الدروس^(٤) والبيان^(٥)

(١) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٣ .

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ ما يطهر به من المياه ج ١ ص ٦ .

(٣) كالعلامة في التذكرة: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤ ، والكركي في جامع المقاصد :

الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ١١٥ .

(٤) التي تقدمت في ص ٣٢٢ . (٥) البيان: الطهارة/ في المطلق ص ٤٤ .

وغيرهما^(١)؛ لصراحتها بتحقيق الاتحاد مع استعلاء الكثير واتصال القليل السافل به، ولو كان قد أخذه من حكم الحّمّام لم يكن معنى للاستناد للاتحاد، فراجع وتأمل .

مع أنّه يلزم من عدم تقوية الأسفل للأعلى أن ينجس كلّ ما كان تحت النجاسة من الماء المنحدر وإن كان نهراً عظيماً ما لم يحصل مقدار كرّ مستوي السطوح بالعرض، وهو مستبعد بل باطل .

وأيضاً قد صرّحوا بأنّه إن تغيّر بعض الجاري نجس المتغيّر خاصّة دون ما فوقه وما تحته، إلّا أن ينقص ما تحته عن الكر ويستوعب التغيّر عمود الماء، فينجس حينئذٍ ما تحت المتغيّر، هذا على القول بعدم اشتراط الكرّة، وأمّا على القول بذلك فيشترط في عدم نجاسة ما فوق المتغيّر إمّا استعلاؤه أو كرّته، وإلّا نجس .

وهذا التفصيل يشعر بتقويّ العالي بالسافل، وإلّا لم يكن معنى للحكم بطهارة ماتحت المتغيّر مع استيعاب التغيّر عمود الماء إذا كان مقدار كرّ، بل ينبغي الحكم بالنجاسة وإن بلغ أكراراً؛ لأنّ الفرض أنّه غير مستوي السطوح.

لا يقال: إنّ ذلك لم يقع في كلام الجميع حتّى يستشهد به .

لأنّا نقول: قد وقع في كلام جملة من المتأخّرين^(٢)، بل وقع تصريحاً في كلام هذا القائل بعدم تقويّ العالي بالسافل، بل قد يقال: إنّّه لا خلاف فيه، على أنّه قد وقع في كلام مثل المحقّق^(٣) والعلامة^(٤) (رحمهما الله)

(١) كجامع المقاصد: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ١١٥ .

(٢) كما سبق في ص ٣٢٢ .

(٣) المتعبّر: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٤١ .

(٤) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٣، قواعد الاحكام: الطهارة/ في المطلق ج ١

وغيرهما ^(١) أنه لو تغير الجاري اختص المتغير بالتنجيس دون غيره، وإطلاقه شاهد لمثل ما نحن فيه قطعاً، فتأمل جيداً.

لا يقال: مقتضى ما ذكرت من حصول الاتحاد على كل حال، فلم لم تكتف بالطهّر بذلك؟ فيطهر العالي النجس باتصاله بالكرّ السافل مثلاً. لأننا نقول: إن مدار التطهير ليس على حصول الاتحاد والتعدد، بل يشترط فيه شروطاً غير ذلك، منها: استعلاء المطهر أو مساواته، فلعل عدم حصول الطهارة لذلك، ومنها: اشتراط الامتزاج على ما ذكره كثير منهم ^(٢)، ويلزم منه عدم طهارة الماء النجس العالي سيما إذا كان متستماً، فإن عدم حصول الامتزاج في مثل ذلك ظاهر إن أريد الامتزاج بالجميع.

لا يقال: لو كان التقوي يحصل في كل منها لحصول الاتحاد، للزم حصول التنجيس بملاقاة النجاسة مع القلة؛ لكونها ماءً واحداً قليلاً لا في نجاسة، واللازم باطل؛ لعدم سراية النجاسة من الأسفل إلى الأعلى، فالملزوم مثله.

لأننا نقول: خروج ذلك بالإجماع لا يقضي بعدم الاتحاد، وإلا لو قضى بذلك لكان اللازم منه عدم سراية النجاسة من العالي إلى السافل، مع حصول النجاسة إجماعاً كما في سائر المائعات، فلو كان عدم سراية

ص ٤، تحرير الاحكام: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤.

(١) كالشهيد في البيان: الطهارة/ في المطلق ص ٤٤، والسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٣٣، والبحراني في الحقائق: الطهارة/ المطلق الجاري ج ١ ص ١٩٧.

(٢) كالسبزواري في كفاية الاحكام: الطهارة/ الماء الواقف ص ١٠، والبحراني في الحقائق: الطهارة/ القليل الراكد ج ١ ص ٣٣٦.

النجاسة من الأسفل إلى العالي دليلاً على عدم الاتحاد وعدم شمول قوله (عليه السلام): «إذا كان الماء...» إلى آخره ونحوه له، لأمكن معارضته بأنّ سرايته^(١) من العالي إلى السافل دليل على الاتحاد، وإلا لما حصل نجاسة السافل بنجاسة العالي.

على أنّك قد عرفت سابقاً أنّ مسألة النجاسة ليست مبنية على الاتحاد والتعدد، بل المدار فيها على مطلق الملاقاة مع كون الملاقى -بافتح -متصلاً بعضه ببعض.

لا يقال: إنّ الأخبار الواردة في حكم الكرّ اشتراطاً وكميّة ظاهر أكثرها كون الماء مجتمعاً وكونه واحداً وكثيراً، وشمولها لكثير من أفراد المقام محلّ نظر بل منع، وكيف لا؟ مع أنّه لا عموم لغوي فيها، بل عمومها إنّما هو من جهة الحكمة ونحوها، ولا ريب أنّ حملها على الأفراد المعهودة المتعارفة سيّما مع تقدّم السؤال عن بعضها يكفي في بيان وجه الحكمة.

مع أنّها هي بنفسها ظاهرة في المياه المجتمعة المتقاربة الأجزاء، كقوله (عليه السلام) في خبر اسماعيل بن جابر حين سأله عن الماء الذي لا ينجسه شيء، فقال: «ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعت»^(٢)، ونحوها من الأخبار الدالّة على المساحة^(٣)، وكذلك مثل خبر صفوان المتضمّن للسؤال عن الحياض التي بين مكّة والمدينة، حيث سأله: «وكم قدر الماء؟

(١) لعل الاولى: سرايتها.

(٢) تقدم في ص ٢٤٦.

(٣) الكافي: باب الماء الذي لا ينجسه شيء ح ٤ و ٥ و ٧ ج ٣ ص ٢ و ٣، الاستبصار: الطهارة/باب ٢ ح ٢ و ٣ ج ١ ص ١٠، وسائل الشيعة: انظر باب ١٠ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ١٢١.

قال: قلت إلى نصف الساق ...» ^(١) إلى آخره .

مع أن الكرّ- الذي وقع تحديد الماء الذي لا ينفعل به - عبارة عن مكيال مخصوص يكال به الطعام .

وأيضاً فإن اجتماع الأجزاء يورث قوّة على قهر النجاسة لتوزّعها على الأجزاء، بخلاف ما لم يكن كذلك .

هذا مع أنه المتيقّن من الأدلّة المعلوم قطعاً، وما عداه في محلّ الشكّ ؛ لعدم ظهور الدليل عليه، والتمسك بأصالة الطهارة لا يجدي، وكيف يصحّ ذلك ! مع أن الشارع قسّم الماء إلى شيئين يمتنع خلوّ الواقع من واحد منها، وهما إما الكرّ أو دون الكرّ، فلا يمكن الحكم بكونه فرداً من هذه الكلّية أو من هذه الكلّية إلّا بالعلم أو ما يقوم مقامه، وليس عندنا عموم يقضي بأنّ ماشكّ في كرّيته شرعاً فهو كرّ .

لأننا نقول: لا يخفى على من لاحظ الأخبار الواردة في الكرّ أنّ أكثرها على خلاف تلك الدعوى، وما اشتمل منها على السؤال عن بعض الأشياء المخصوصة لا ظهور فيه بالتخصيص بوجه من الوجوه، وكثير منها إنّما هو ابتداء خطاب، مع أنه في مقام ضرب القاعدة وإعطاء القانون، مع اشتمالها على لفظ الماء الذي هو حقيقة في الطبيعة أينما وجدت، وليس عمومته من جهة الحكمة .

مع أن أخبار تحديد الكرّ- سيّما أخبار المساحة- المفهوم منها إرادة الضرب وإرادة التقدير، وهو كالصرّيح في عدم اعتبار هذا الاجتماع، وإلّا لم تكن فائدة عظيمة في إناطة الحكم على الضرب، وإرجاع الأمر إلى

التقدير بالوزن وجعله مقداراً، من غير ملاحظة كيفية من الكيفيات .
على أنّ الاختصارَ على ما يدعى ظهوره من هذه الأخبار من كون الماء مجتمعاً في مثل حوضٍ أو مصنعٍ خلافُ الإجماع .

وأيضاً فالتأمل في أخبار القليل^(١) يكاد يحصل القطع منه بعدم شمولها لمثل هذا الفرد؛ فإنّ أكثرها متعلّق في حكم الإناء وشبهه، وعمدتها في العموم المفهوم، وفي شموله لمثل المقام محلّ نظر بل منع .

وكيف يسوغ للفقيه أن يدرج هذا الفرد تحت أخبار القليل، ولا يدرجه تحت أخبار الكرّ المبنية على التقدير والضرب ونحوهما، الظاهرة في الشمول لجميع الأفراد، وإنّ ما ذكر في بعضها من السؤال عن الحياض ونحوها لا دلالة فيه على التخصيص، بل هو ظاهر في كون المقصود معرفة حكم هذا الموضوع وأنّه مورد لا شرط؛ ولذلك أجابه الامام (عليه السلام) بما يشمل المسؤول عنه وغيره .

وأيضاً فإنّ التنجيس لمثل هذا الماء من دون قطع بكونه من أفراد القليل، ولا ظنّ اجتهادي يقوم مقام القطع، ممّا لا ينبغي أن يرتكب، ودعوى القطع أو الظنّ في المقام ممنوعة، بل أقصى ما يقال بعد التسليم والتنزل: إنّ المقام محلّ شكّ، ولا ريب أنّ الأصول والعمومات تقضي بطهارته وعدم نجاسته بشيء من النجاسات .

وعدم إفادة الأصل والعمومات جميع أحكام الكرّية - التي منها التطهر بمثل هذا الماء من الخبث على نحو التطهر بالكر - غير قادح بعد الموافقة في جميع الأحكام إلّا هذا، مع أنّ العمدة من أحكام الكرّ إنّما هو عدم تنجيسه

(١) الاستبصار: الطهارة/ انظر باب ١٠ ج ١ ص ٢٠، وسائل الشيعة: انظر باب ٨ من ابواب

بشيء من ملاقة النجاسة، وهو ثابت بالأصل والعموم .

كلّ ذا مع أنّك قد عرفت أنّهم صرّحوا بالاتّحاد في حقّ السافل، وبعضهم أطلق ذلك كالعلامة في التذكرة، وبعضهم قيّد ذلك بما إذا كان العالي كثيراً، وعلى كلّ حال قلنا: إنّهُ يلزم الاتّحاد في حقّ العالي؛ إذ لا معنى للتفرقة .

وما يقال: إنّ ذلك ليس مبنيّاً على الاتّحاد والتعدد، بل الحكم فيه مأخوذ من أخبار المادّة وأخبار الحّمّام .

فيه: - مع ما عرفت سابقاً - أنّ شمول المادّة لمثل ذلك محلّ منع، بل هي ظاهرة في الماء الذي أصله منها مع تجدّده منها آناً فآناً، وإطلاق المادّة على مادّة الحّمّام مبنيّ على الاستعارة الظاهرة في الاقتصار على الحّمّام، بل احتمال الاختصاص كافٍ، على أنّك قد عرفت احتمال عدم اشتراط الكربة في الحّمّام، فلا إشكال حينئذٍ في اختصاص الحكم به .

وأيضاً قد عرفت أنّ بعضهم هنا أطلق تقوّم السافل بالعالي وإن كانت الكربة من المجموع دون العكس، ولو كان البناء على الأخذ من ماء الحّمّام لكان ينبغي الاقتصار على الكرّبل الأكرار، كما يدعون أنّه الغالب في مادّة الحّمّام .

وأيضاً على تقدير تسليم ذلك، فليس في أخبار الحّمّام ولا غيرها من أخبار المادّة ما يقضي باختصاص التقوّم بالسافل، نعم هو بالنسبة إليه متحقّق، وأمّا العكس فنقول: لا ريب في ظهور أخبار الحّمّام في عصمة المادّة لنفسها؛ لأنّها إذا عصمت غيرها فلتعصم نفسها بطريق أولى، ولا تقييد في كونها مستوية السطوح أو مختلفتها، فيثبت المطلوب .

لا يقال: إنّ المادّة تصيّر الماء بحكم الجاري، وقد عرفت أنّه لا يشترط

فيه تساوي السطوح .

لأننا نقول : - بعد تسليم شمول ذلك لمادة الجاري - لانسلم جعل كل ماله مادة من الجاري؛ فإن البئر والعيون مما له مادة وليس لها حكم الجاري .

ثم إنك قد عرفت سابقاً أن بعضهم لم يشترط كرية المادة في الحمام، بل اكتفى بكرية المجموع أخذاً من حكمهم بالغديرين، وهو متجه إن لم نقل بعدم اشتراط الكرية مطلقاً كما قاله المحقق (١) .

ثم إنه على تقدير كرية مادة الحمام، فلا ريب أن ما يكون به الاتصال بالحوض مما يجري من المادة تنقص به المادة عن الكرية، وجعله متقوماً بما فوقه يثبت الاكتفاء بكرية المجموع، ويبطل اشتراط كرية العالي المتقوم به السافل .

والحاصل : أخذ هذا الحكم من أخبار المادة وأخبار الحمام مما لا ينبغي أن يرتكبه فقيه لوجوه كثيرة، وما هو إلا قياس لا نقول به، وإن قلنا بأخذه منه نقول : إن الحمام حينئذ مبني على مسألة الوحدة أيضاً وأنه لا خصوصية له، من غير حاجة إلى الروايات، لا أنه ليس يبنى عليها وحكم الحمام إنما جاء من الأخبار ويلحق به مثل ذلك كما توهمه بعضهم .

فثبت من جميع ما ذكرنا تقوم السافل بالعالي وبالعكس، سيما إذا كان السافل أصله من العالي ولم ينقطع منه، فإنه لا ريب في تحقق الوحدة . نعم هناك بعض أفراد هي محل شك، إما للعلو الفاحش فيها أو ضعف مابه الاتصال، كالثقب الضيق جداً ونحو ذلك، وقد عرفت أن مقتضى

(١) المعتبر: الطهارة/ في الجاري ج ١ ص ٤٢ .

الأصول الحكم مجريان كثير من أحكام الكرّ عليها إلّا في مسألة التطهر بها على نحو التطهر بالكثير، على أنّه يمكن القول به أيضاً؛ لأنّه ليس لنا ماء لا ينجس بملاقاة المتنجّس ومع ذلك لا يطهر المتنجّس بالغسل فيه، بل الحكم بطهارته مع وضع المتنجّس فيه وتحقيق الغسل كافٍ في الحكم بالتطهير به، فتأمّل جيّداً.

ومتّما يرشد أيضاً إلى ما اخترنا من التقوي هو أنّه من المعلوم أنّ محلّ الإشكال في مسألة التقوي إنّما هو في السائل الجاري لا في مثل المستقرّ، فإنّه لو فرضنا أنّ هناك آنية مستطيلة جدّاً ثمّ ملئت ماء فإنّه لا كلام في تقوي ما في رأسها بما في قعرها، فنقول حينئذٍ: إنّ من المستبعد أن مجرد السيلان يغيّر هذا الحكم ويذهب وحدة الماء، مثلاً: لو ثقب تلك الآنية من قعرها فأخذ الماء يسيل ووصل إلى الارض مثلاً أو لم يصل بمجرد ذلك ذهبت وحدة الماء وخرج عن مصداق «إذا كان الماء قدر كرّ...» إلى آخره بعد أن كان داخلياً، إنّ ذلك من المستبعد جدّاً، فتأمّل.

وفصل الخطاب في المسألة: أنّ الشارع لم يعتبر إلّا مقدار الكرّة في الماء، والاتّحاد والتعدّد فيه إنّما هو باعتبار أحواله ومحالّه، نعم من المعلوم عدم إرادة الماء المتفرّق في أماكن متعدّدة من الخبر؛ ضرورة عدم مصداق حينئذٍ لمفهومه، أمّا ما عدا ذلك ممّا كان الماء فيه متّصلاً ببعضه ببعض بأيّ طريق كان الاّ اتصال فهو داخل في الخبر المزبور.

وكأنّ منشأ الوهم هو تقدير شيء في الخبر على وجه يكون عنواناً في الحكم، والفرض خلّوه عنه، بل المراد منه أنّ العنوان صدق كونه كرّاً على أيّ حال كان.

﴿ وكيف كان، فإذا تنجّس المحقون الكرّ بالتغيّر، إمّا لجميعه أو

لبعضه، مع عدم كون الباقي كراً مع تساوي سطوحه، ﴿يطهر ب﴾ ما ذكرنا من تطهر القليل النجس من ﴿إلقاء كره عليه﴾ فإن تغير الكر الملقى كله أو بعضه بحيث ينجس به ﴿فكر﴾ آخر ﴿حتى يزول التغير﴾ فإن لم يتغير الكر الملقى لم يحتج إلى إلقاء كره آخر، بل يكفي الأول إذا موج فأذهب التغير.

ومثله ما لوبي من الماء المتنّجس بالتغير مقدار كره، فإنه لا يحتاج في تطهيره إلى إلقاء كره من خارج، بل يكفي الباقي مع زوال التغير؛ لأنه حينئذ يكون معه ماء واحد، فيتوجه الاستدلال حينئذ بالملازمة السابقة^(١) أو غيرها مما سمعته سابقاً.

والكلام المتقدم هناك في اشتراط الامتزاج وإلقاء الكر ومسألة الدفعة وغير ذلك من المباحث قد تتأتى هنا كلها أو بعضها، فلا حاجة إلى الإعادة. والتطهر بالجاري وماء المطر على نحو ما تقدم.

﴿ولا يطهر بزوال التغير من قبل نفسه﴾، ولا بتصفيق الرياح، ولا بوقوع أجسام طاهرة فيه تنزيل التغير عنه ﴿فضلاً عن الأجسام الساترة للتغير، أو المشكوك فيها أنها من الساترة أو المزيل.

كل ذلك إذا لم يبق منه مقدار الكر، وإلا فقد عرفت أنه إذا بقي منه هذا المقدار ثم أزيل التغير بأحد الأسباب المتقدمة طهر بمجرد زوال التغير إن اكتفينا بمجرد الاتصال، وإلا فبعد الامتزاج، ومثله لوبي مقدار الكر ثم قوي بماء قليل حتى زال التغير، وكذلك لو أزيل التغير بأحد الأسباب المتقدمة ثم ألقى عليه كره من خارج.

والحاصل: أنه لا يشترط زوال التغيير بما يطهره من الماء، كما صرح به بعضهم^(١) من غير نقل خلاف فيه، وقول المصنف وغيره: «حتى يزول التغيير» لا دلالة فيه على ذلك، بل المقصود منه انه ان كان زوال التغيير بالقاء الكثير فليقل حتى يزول التغيير.

ولعل الاكتفاء بما ذكرنا لعموم مطهريه الماء، مع عدم ظهور اشتراط ذلك من أحد، مضافاً إلى نصهم على عدم حصول الطهارة بزوال التغيير من قبل نفسه ونحوه من دون ملاقة الكرّ، ولم يُشر أحد منهم إلى اشتراط ذلك. هذا مع ما عرفت من أنه مع الاتحاد بالكرّ تتوجّه الملازمة المتقدمة سابقاً. ولا ينافي ذلك ما تقدّم ممّا سابقاً، من أن عمومات مطهريه الماء مجملة بالنسبة إلى كيفية التطهر؛ لكون المقام بالنسبة إلى هذا الشرط ليس محلّ شك، بل قد يدعى الإجماع على حصول الطهارة بإلقاء الكرّ دفعة مع الامتزاج وإن زال التغيير بغير الماء المطهر، فتأمل.

وكيف كان، فلم ينقل عن أحد الخلاف في عدم الطهارة فيما ذكره المصنّف إلا عن يحيى بن سعيد في الجامع^(٢)، وعن العلامة في نهاية الأحكام^(٣) أنه تردّد في حصول الطهارة بزوال التغيير من قبل نفسه خاصّة، وفي المنتهى^(٤) نقل الخلاف فيه عن الشافعي وأحمد ولم ينسبه لأحد من أصحابنا.

(١) كالكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٣٥، والبحراني في الحدائق: الطهارة/ الراكد الكرج ١ ص ٢٤٥.

(٢) الجامع للشرائع: الطهارة/ في المياه ص ١٨.

(٣) نهاية الأحكام: الطهارة/ تطهير الكثير ج ١ ص ٢٥٨.

(٤) منتهى المطلب: الطهارة/ كيفية تطهير المياه ج ١ ص ١١.

نعم قال بعضهم^(١): «إنّه لازم لكلّ من قال بطهارة القليل بإتمامه كرّاً». وفيه نظر؛ إذ قد يكون مأخذ تلك المسألة الرواية السابقة^(٢) التي ادّعي إجماع المؤلف والمخالف عليها، وهي قوله (صلى الله عليه وآله): «متى بلغ الماء قدر كرّ لم يحمل خبثاً»، وعدم شمولها لمثل المقام ظاهر؛ إذ أقصى ما تنفيده أنّ بلوغ الكرّية رافع ودافع، لكنّ ذلك لا ينافي القول بأنّه إذا تنجّس الكرّ بنجاسة - المعتبرة شرعاً - لا يطهر إلّا بإلقاء كرّ. وقد يكون المأخذ الإجماع المدّعى في ذلك المقام، وهو معلوم الانتفاء هنا.

والحاصل: لا تلازم بين المسألتين، ومن هنا ذهب بعض القائلين بحصول الطهارة بالإتمام إلى عدمها في المقام، كما صرح به ابن ادريس^(٣)، وصريح المنقول عن المذهب^(٤) مع قرب ما بين المسألتين فيه. ولعلّ الباعث للقول بالتلازم اشتراك بعض الأدلة، وفيه ما لا يخفى بعد ما عرفت، وإلّا لجاء ذلك في كثير من المسائل.

وعلى كلّ حال فعمدة أدلة المشهور الاستصحاب، نعم قد يذكر غيره معه في كلام بعضهم^(٥) على جهة التأييد أو الإلزام، كالقول: إنّ النجاسة ثبتت بوارد فلا تزول إلّا بوارد، بخلاف نجاسة الخمر، فإنّها ثبتت بغير وارد فتطهر بغير وارد.

كما أنّ عمدة ما يستدلّ للمخالف هو ظهور أنّ علّة النجاسة التغير،

(١) كالحقق في المعتبر: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٤١، والسيد في مدارك الاحكام:

الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٤٦.

(٢) في ص ٢٧٤.

(٣) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٦٢.

(٤) المذهب: الطهارة/ مياه الآبار ج ١ ص ٢٣.

(٥) كالشهيد في الذكرى: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ٨.

فتى انتفت انتفى معلولها معها، وربّما أُيدَ بشمول مادّة على طهارة غير المتغيّر له. وربّما نوقش في دليل المشهور بعدم حجّية الاستصحاب، ولا يخفى فسادها كما بين في محله.

نعم قد يناقش بأنّ ما دلّ على النجاسة بالتغيير هو ممّا علّق الحكم فيه على الوصف، الظاهر في نفي الحكم من غير الموصوف، فلا يجري الاستصحاب. وقد يجاب بأنّه ليس منه، بل قد اشتمل بعضها على الشرط، كقوله عليه السلام: «كلّما غلب»^(١)، وقوله عليه السلام: «إنّ تغيّراً»^(٢) ونحوهما، وهو متحقّق الصدق وإن زال التغيير، بل يكفي في المطلوب عدم تحقّق صدق العدم، فلا يكون هناك معارض للاستصحاب المؤيّد بالمفهوم من التعليل بالمادّة في طهارة البرّ بالنزح حتّى زال التغيير وغير ذلك.

سَلَمْنَا، ولكنّه يدلّ على نفي الحكم عن فاقد الوصف، لا عمّن تلبّس به ثمّ زال عنه، ولا ينافي ذلك كونه مشعراً بالعلّة؛ لأنّه لم يعلم كونه علّة مادام موصوفاً أو هو علّة في الابتداء والاستدامة، وهو محلّ الاستصحاب. ومنه يعلم الكلام في مفهوم العلّة المصرّح به، اللهمّ إلّا أنّ يفرّق بينهما.

نعم لو دخل بعد سلب الوصف تحت موضوع آخر، كما لو زال السوم عن الغنم ثمّ دخلت تحت المعلوفة، فحينئذٍ يعارض الاستصحاب مادّة على حكم المعلوفة، وأمّا في مثل مانحن فيه فلا معارض للاستصحاب؛ لظهور أدلّة غير المتغيّر في الذي لم تلحقه صفة التغيير، فتأمل جيّداً.

(١) تقدم تمام الحديث في ص ٢٦١.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٥٠ ج ١ ص ٤٠، الاستبصار: الطهارة/ باب ١ ح ٩ ج ١ ص ٩، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب الماء المطلق ح ٣ ج ١ ص ١٠٣. وذكرنا تمام الحديث في حاشية (٥) من ص ١٩٢.

ولا ينافيه أيضاً كون المشتق حقيقة في الحال لو سلمنا أن بعض الأدلة منه؛ لأننا لم نتمسك بصدق اسم المتغير عليه، بل نقطع بعدم الصدق مع القول ببقاء الحكم للاستصحاب، وانتفاء الحكم من حيث عدم صدق المشتق لا ينافي إثباته من حيثية أخرى كالاستصحاب ونحوه؛ إذ لا معارضة بينهما. وكل ذلك محل للنظر والتأمل، فالمسألة لا تخلو من إشكال إن لم يتمسك بإطلاق بعض الأدلة، لكنه لا يحيص عن فتوى المشهور، وبها يقوى الاستصحاب على معارضة غيره، خصوصاً بعدما سمعت من الإطلاق المزبور المؤيد بالمفهوم المذكور، وبعد عدم وجود لفظ المتغير عنواناً للحكم، كي يتوهم منه دوران الحكم عليه وجوداً وعدمًا، مضافاً إلى ما سمعت على تقديره، والله العالم.

وعلى كل حال فمما تقدم تعرف ما في دليل الخصم وما في تأييده أيضاً؛ فإنه معارض بإطلاق مادّة على الاجتناب مع التغير، على أنها ظاهرة في الذي لم يتغير أصلاً، لا فيما تغير ثم زال تغييره، فتأمل.

﴿و﴾ مقدار ما يسهه ﴿الكر﴾ في ذلك الوقت، أو أن المراد بالكر ذلك وإن لم يسهه المكيال المعروف وضعاً شرعياً أو مجازاً ﴿ألف ومائتا رطل﴾ إجماعاً منقولاً^(١) بل محضلاً^(٢) وستة^(٣) ﴿بالعراقي﴾ وهو على

(١) نقله الكاشاني في مفاتيح الشرائع: الصلاة/مفتاح ٩٤ ج ١ ص ٨٥، وقال في المعتبر (ج ١ ص ٤٧): عليه عمل الاصحاب.

(٢) ممن قال بذلك: المفيد في المقنعة: الطهارة/المياه واحكامها ص ٦٤، وسلاّر في المراسم: الطهارة/ ما يتطهر به ص ٣٦، وابن حزم في الوسيلة: الصلاة/ احكام المياه ص ٧٣، والعلامة في القواعد: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤.

(٣) كما في مرسله ابن أبي عمير التي ذكرناها في حاشية (٩) من ص ٢٤٠.

المشهور^(١) مائة وثلاثون درهماً ثلثا المدني، للخبر عن الرضا (عليه السلام) كما أرسله في الذكرى^(٢)، ولعلّه خبر إبراهيم بن محمد الهمداني عن أبي الحسن (عليه السلام)^(٣) فما في التحرير في زكاة الغلات: «إنّه مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع» غفلة^(٤)، ومثله ما عن المنتهى^(٥)، مع أنّه فيه في المقام^(٦) مائة وثلاثون درهماً، كما في زكاة الفطرة في التحرير^(٧) أيضاً ﴿على الأظهر﴾ وهو المشهور^(٨) والأقوى؛ لكون المرسل ابن أبي عمير ومشايخه من أهل العراق، مع قوله فيها: «عن بعض

(١) مَن قال بذلك: العلامة في النهاية: الطهارة/ في الكثير ج ١ ص ٢٣٣، واليوسفي في كشف الرموز: الطهارة/ في المياه ج ١ ص ٤٨، وابن فهد في المهذب البارع: الطهارة/ في المياه ج ١ ص ٨٣.

(٢) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ٨.

(٣) رواه الشيخ عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن احمد، عن جعفر بن ابراهيم بن محمد الهمداني، قال: «كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام) على يد أبي: جعلت فداك إنّ أصحابنا اختلفوا في الصاع، بعضهم يقول: الفطرة بصاع المدني، وبعضهم يقول: بصاع العراقي، قال: فكتب إليّ: الصاع ستّة أرطال بالمدني وتسعة أرطال بالعراقي....».

الكافي: باب الفطرة ح ٩ ج ٤ ص ١٧٢، تهذيب الاحكام: الزكاة/ باب ٢٥ ح ١٧ ج ٤

ص ٨٣، وسائل الشيعة: باب ٧ من ابواب الفطرة ح ١ ج ٦ ص ٢٣٦.

(٤) تحرير الاحكام: الزكاة/ زكاة الغلات ج ١ ص ٦٢-٦٣.

(٥) منتهى المطلب: الزكاة/ زكاة الغلات ج ١ ص ٤٩٧.

(٦) منتهى المطلب: الطهارة/ ما يتطهر به من المياه ج ١ ص ٧.

(٧) تحرير الاحكام: الزكاة/ قدر زكاة الفطرة ج ١ ص ٧٢.

(٨) مَن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٦، وابن البراج في

المهذب: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٢١، وابن ادريس في السرائر: الطهارة/ المياه

واحكامها ج ١ ص ٦٠، والعلامة في القواعد: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤.

أصحابنا»، وظاهر الإضافة كونه من أهل العراق .

وعرف السائل في الكلام مع الحكيم العالم بعرف المخاطب مقدّم على عرف المتكلّم والبلد، على أنّه لم يعرف كونه (عليه السلام) قال ذلك وهو في المدينة، قيل ^(١): ولذلك اعتبر العراقي في الصاع .

وربّما يظهر من رواية الكلبي النسابة عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنّ الرطل في كلامه العراقي؛ فإنّه قال فيها: «...قلت: وكم يسع الشّن ^(٢) ماء؟ فقال: ما بين الأربعين إلى الثمانين إلى مافوق ذلك، فقلت: بأيّ الأبطال؟ فقال: أبطال مكيال العراق ^(٣)»؛ فإنّه أطلق الرطل وأراد به العراقي قبل أن يسأله السائل، ولولم يسأله لاعتمد على ذلك الإطلاق .

وربّما يؤيده أيضاً ما قيل: إنّ الكرّ في الأصل كان مكيال أهل العراق، وإنّهم قدّروا بالكرّ من جهة أنّ مخاطبهم كان من أهل العراق، وموافقتُهُ لصحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «... والكرّ ستمائة رطل ^(٤)»؛ لعدم القائل بضمونها، فتحمل على الأبطال المكية؛ لأنّ الرطلين العراقيّين رطل مكّي، على أنّ محمد بن مسلم طائفي كما قيل ^(٥) وهي من قرى مكة .

(١) كما في الاستبصار: الطهارة/باب ٢ ذيل ح ٦ ج ١ ص ١٢، ومختلف الشيعة: الطهارة/حدّ الكرّ ص ٤ .

(٢) الشّن: القرية الخلق . الصحاح: مادة (شن) ج ٥ ص ٢١٤٦ .

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٠ ح ١٢ ج ١ ص ٢٢٠، الاستبصار: الطهارة/باب ٦ ح ٢ ج ١ ص ١٦، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب الماء المضاف ح ٢ ج ١ ص ١٤٧ .

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٢١ ح ٢٧ ج ١ ص ٤١٤، الاستبصار: الطهارة/باب ٢ ح ٦ ج ١ ص ١١، وسائل الشيعة: باب ١١ من ابواب الماء المطلق ح ٣ ج ١ ص ١٢٤ .

(٥) الحقائق الناضرة: الطهارة/الراكد الكرج ص ٢٥٨ .

مع أنّه قد روى هذه الرواية أيضاً ابن أبي عمير، قال: روي عن عبد الله بن المغيرة يرفعه إلى أبي عبد الله (عليه السلام) «أنّ الكرّ ستمائة رطل»^(١)، مع أنّه راوي الرواية الأولى.

وربّما أيّد^(٢) مع ذلك أيضاً بأصالة البراءة، وبقوله (عليه السلام): «كلّ ماء طاهر حتّى تعلم أنّه قدر»^(٣)، وباستصحاب الطهارة وبالاحتياط، وبموافقته للصحيحة^(٤) المتضمّنة لتقدير المساحة بالأشبار الثلاثة، وبقرب القلّتين الوارد في بعض الأخبار^(٥) تقدير الكرّ بها، ومثله قوله (عليه السلام): «... نحو حبيّ هذا...»^(٦)، و«... أكثر من راوية...»^(٧)، وبأنّ الأقلّ متيقّن والزائد مشكوك فيه فيجب نفيه بالأصل، وبأنّ شرط الانفعال القلّة ولم تعلم فلا يحصل الانفعال.

وفي الأوّل: أنّ أصالة البراءة كما تكون عن وجوب اجتنابه وحرمة

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٥٨ ج ١ ص ٤٣، الاستبصار: الطهارة/ باب ٢ ح ٥

ج ١ ص ١١، وسائل الشيعة: باب ١١ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٢٤.

(٢) كما في مختلف الشيعة: الطهارة/ حد الكرّ ص ٤، ومدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق

ج ١ ص ٤٨، وكشف اللثام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٢٨.

(٣) تقدم في ص ٢٦٠.

(٤) سيأتي ذكرها في ص ٣٥٢.

(٥) تقدم في ص ٢٥٥.

(٦) الرواية عن عبد الله بن المغيرة عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وتمامها:

«الكرّ من الماء نحو حبيّ هذا، وأشار الى حبّ من تلك الحباب التي تكون بالمدينة».

الكافي: باب الماء الذي لا ينجسه شيء ح ٨ ج ٣ ص ٣، تهذيب الاحكام:

الطهارة/ باب ٣ ح ٥٧ ج ١ ص ٤٢، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب الماء المطلق ح ٧ ج ١

ص ١٢٢.

(٧) تقدم في ص ٢٥٠.

شربه، تكون أيضاً عن وجوب استعماله ووجوب إزالة النجاسة عن البدن والثوب به في بعض المقامات. اللهم إلا أن يقال: إنَّ النجاسة وإن كانت حكماً وضعياً إلا أن مرجعها إلى التكليف فيتمسك في نفسها بأصالة البراءة، بخلاف الطهارة فإنها من قبيل كون الأشياء على الإباحة، والنجاسة من قبيل الحرمة فيها، فيقال حينئذٍ: الأصل البراءة عن النجاسة، فتجب الطهارة به لعدم القول بالفصل، وليس إثباتاً للتكليف بالأصل، فليتمل جيداً.

وفي الثاني والثالث بل والأول أيضاً: أنه إن كان المراد منها الحكم بالطهارة وعدم انفعاله بالنجاسة وإن لم يحكم بالكربة منها، فقليل فيه: أنَّ المعلوم المقطوع به من الأدلة أنَّ حكم التنجيس والتطهير دائر مدار الكربة وجوداً وعدمًا، فلا معنى للحكم بطهارة هذا المقدار من الماء وعدم قابليته للنجاسة إلا بالتغير مع عدم الحكم عليه بالكربة؛ إذ لا معنى لثبوت لوازم وجود الشيء بدون وجود الملزوم.

قلت: قد ظهر لك سابقاً أن لا مانع من جريان الأصول على مقتضاها وإن لم تثبت الكربة، لكنَّ الكلام في أنها هل تقتضي جميع أحكام الكربة أو لا؟ وقد قدّمنا أنها تقتضي أكثر أحكامها، وإلا فقد يكون المتجه العمل بالأصلين، كما في التطهير بمثل ذلك من الخبث على نحو التطهير بمعلوم الكربة، فإنَّ الظاهر حينئذٍ عدم نجاسة الماء وعدم طهارة الثوب، فتأمل.

وإن كان المراد منها الحكم بالكربة، ففيه: أنه لا يثبت بمثلها؛ لأنه إن كان له وضع شرعي فيرجع حينئذٍ إلى معنى اللفظ، وهو لا يثبت بنحو ذلك، وإن كان المراد به ذلك المكيال المعروف وأنَّ ما يسعه من الماء تجري عليه الأحكام، كما يظهر من قولهم (عليهم السلام) في الروايات:

« قدر »، فكذلك لا يمكن إثبات مقدار ما يسعه بمثل هذه الأشياء؛ إذ لا معنى للقول بأن الأصل البراءة أو كل ماء طاهر أو كان طاهراً، فيكون الكرّ إنما يسع هذا المقدار.

واحتتمال القول بأن الأصل عدم سعة الأزيد معارض بأصالة عدم امتلائه بذلك، ومن هنا يظهر أنه لا معنى للقول بأنه موضوع يكتفى في إثباته بالظن.

واحتتمال القول بأن المراد بالكرّ هو ما لا يقبل النجاسة ونحوها من الأحكام، ومثل هذه يثبت بمثل هذه الأصول، وليس هو من الموضوع بل هي أحكام صرفة، في غاية الضعف؛ لمنافاته لظاهر الأخبار، كقوله (عليه السلام): « قدر كرّ »^(١) و « الكرّ ألف ومائتا رطل »^(٢) ونحو ذلك.

نعم قد يقتضي الاستصحاب ونحوه - بعد معرفة مقدار الكرّ منه في نفسه - في الماء الذي لا يعرف أنه كرّ أو لا وقد وقعت فيه نجاسة، لتحقيق مقدار الكرّة فيه، مع أنّ الذي يظهر من بعضهم عدمه أيضاً، وكأنّه لأنّ الظاهر من الأدلة أخذ الكرّة شرطاً في عدم التنجيس، وهو لا يثبت باستصحاب الطهارة ونحوها.

لكن قد عرفت سابقاً أنّ احتمال الكرّة كافٍ في بقاء استصحاب طهارته، فلا حاجة للحكم بها، ولعلّ المراد من قولهم: إنّ الاستصحاب لا يثبت الموضوع، وإلا فلا ريب في إثبات استصحاب الموضوع.

وفي الرابع: أنّ الاحتياط معارض بمثله حيث يكون موجوداً غيره.

(١) تقدم في ص ٢٤٢.

(٢) راجع حاشية (٣) من ص ٣٣٩.

وفي الخامس: أنّ المدني أقرب لرواية أبي بصير^(١) الذي^(٢) عمل بها المشهور، وهو الثلاثة ونصف .

وأما القول بأنّ الأقلّ متيقّن والزائد مشكوك فيه فيجب نفيه بالأصل، ففيه: أنّ غاية ما يمكن توجيهه أنّ الأقلّ متيقّن اعتباره واشتراطه في عدم الانفعال، والأصل إمّا عدم اشتراط الزائد أو براءة الذمّة. وفيه: أنّ الاشتراط إنّما وقع بقوله (عليه السلام): «قدر كرّ»، ولم نعلم ما كان مقدار الكرّ، فأَيّ معنى لأصالة عدم اشتراط الزائد؟ وأما أصل البراءة فلا وجه له إلّا ما ذكرناه سابقاً، وفيه ما عرفت .

وأما قوله: «إنّ شرط الانفعال القلّة»، ففيه: أنّه قد يقال: إنّ الأمر بالعكس؛ فإنّ مقتضى قوله (عليه السلام): «إذا كان الماء...» إلى آخره اشتراط عدم الانفعال بالكرّ، وهو غير معلوم، فيبقى ما دلّ على نجاسة الدم وما يلاقيه على عمومته أو إطلاقه، قصارى ما هناك خروج الكرّ وهو غير معلوم .

فالعقدة في المقام هو ما قدّمناه أولاً بضميمة الشهرة، ولعلّها تكون جابرة لدلالة المرسلة إن قلنا: إنّها تجبر الدلالة، لكنّ جبرها للدلالة بحيث تكون معيّنة لأحد معنَيي المشترك أو صرف الحقيقة ونحو ذلك محلّ تأمل؛ إذ عليه يلزم عدّها من المخصّصات والمقيّدات ونحو ذلك، ولعلّ التفصيل بأنّها حيث تعارض ظاهر دليل كعموم وإطلاق وحقيقة ونحو ذلك لا تثمر، بخلاف ما لم تعارض كتعيين أحد معنَيي المشترك كما في المقام، لا يخلو من قوّة .

(١) ستأتي في ص ٣٤٧.

(٢) لعل الأولى: التي .

ومما ذكرنا يستفاد ما يصلح مؤيداً للقول بالمدني، كما هو المنقول عن المرتضى^(١) وغيره^(٢)، فلا حاجة إلى ذكره.

﴿أو ما كان كل واحد من طوله وعمقه وعرضه ثلاثة أشبار ونصفاً﴾ أي ما بلغ تكسيه إلى اثنين وأربعين شبراً وسبعة أثمان شبر، حاصلة من ضرب ثلاثة الطول مع النصف في مثلها من العرض تبلغ اثني عشر وربعاً، وتضرب في مساحة العمق تبلغ المقدار المذكور؛ لأن الكسرمتي ضرب في غيره أخذ مقداره، فالنصف مثلاً يأخذ من الصحيح نصفه ومن نصفه ربعه.

وقيل^(٣): ما بلغ تكسيه إلى سبعة وعشرين شبراً بحذف النصف.

وقيل: ما بلغ تكسيه إلى مائة شبر، وهو المنقول عن ابن الجنيدي^(٤).

وربما ظهر من صاحب المدارك^(٥)، كما هو المنقول عن المصنف^(٦)، أنه ما بلغ إلى ستة وثلاثين شبراً.

وعن قطب الدين الراوندي^(٧): «إنه ما بلغ أبعاده إلى عشرة ونصف»، ولم يعتبر التكسير.

(١) المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة/ مسألة ٢ ص ٢١٤.

(٢) كالصديق في من لا يحضره الفقيه: باب المياه وطهرها ذيل ج ٢ ص ٦.

(٣) قال به: العلامة في المختلف: الطهارة/ حد الكر ص ٤، والشهيد الثاني في الروضة: الطهارة/ في المياه ج ١ ص ٣٤، والارديمي في مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ ما تحصل به ج ١ ص ٢٦٠-٢٦١.

(٤) نقله عنه العلامة في المختلف: الطهارة/ حد الكر ص ٣.

(٥) مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٥١.

(٦) المعتبر: الطهارة/ تقدير الكرج ج ١ ص ٤٦.

(٧) نقله عنه في المختلف: الطهارة/ حد الكر ص ٤.

وعن ابن طاووس^(١) العمل بكلّ ماروي .

والأوّل هو المشهور والأقوى؛ للإجماع المنقول كما عن الغنية^(٢)، ولرواية أبي بصير قال: « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الكرّ من الماء كم يكون قدره؟ قال: إذا كان الماء ثلاثة أشبار ونصف في مثله ثلاثة أشبار ونصف في عمقه في الأرض، فذلك الكرّ من الماء»^(٣).

وخبر الحسن بن صالح الثوري عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «إذا كان الماء في الركي كرّاً لم ينجسه شيء، قلت: وكم الكرّ؟ قال: ثلاثة أشبار ونصف عمقها في ثلاثة أشبار ونصف عرضها»^(٤) ورواه في كشف اللثام^(٥) عن الاستبصار^(٦) بذكر الأبعاد الثلاثة .

ونوقش^(٧) في الأولى بالضعف في السند والدلالة:

أمّا السند فلا شتماله على أحمد بن محمد بن يحيى وهو مجهول، وعثمان ابن عيسى وهو واقفي، وأبي بصير وهو مشترك بين الثقة والضعيف .

(١) نقله عنه في الذكرى: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ٨ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ ما به يفعل الطهارة ص ٤٨٩ .

(٣) وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب الماء المطلق ح ٦ ج ١ ص ١٢٢ .

(٤) الكافي: باب الماء الذي لا ينجسه شيء ح ٤ ج ٣ ص ٢، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب

٢١ ح ١ ج ١ ص ٤٠٨، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الماء المطلق ح ٨ ج ١ ص ١١٨ .

(٥) كشف اللثام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٢٨ .

(٦) الاستبصار: الطهارة/ باب ١٧ ح ٩ ج ١ ص ٣٣ . إلّا أنّه ذكر في حاشية الاستبصار ان هذه

العبارة غير واردة في النسخة المخطوطة بيد والد الشيخ محمد بن المشهدي صاحب المزار،

المصحّحة على نسخة الشيخ .

(٧) مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٤٩ و ٥٠، كشف اللثام: الطهارة/ الماء

المطلق ج ١ ص ٢٨ .

وأما في الدلالة: فلعدم اشتماله على الأبعاد الثلاثة، وإن كان في تعيين المتروك فيها حينئذ وجهان، فعن الروض: «إنه العمق»^(١)، وعن آخر^(٢) خلافه؛ لاستبعاد [الانقطاع]^(٣) «في عمقه»، بل هو إما حال من مثله أو نعت لثلاثة.

وفيه: أما أولاً: فلانخبار سندها بالشهرة والإجماع المنقول.

وأما ثانياً: فلأنّ الموجود في الكافي^(٤) إنّما هو أحمد بن محمد، والظاهر أنّه ابن عيسى، خصوصاً مع رواية محمد بن يحيى العطار عنه، وروايته عن عثمان بن عيسى. نعم نقل عن التهذيب^(٥) أنّه أثبت يحيى، والظاهر أنّه من قلم النساخ، أو أنّه تصحيف عيسى. ويؤيده أنّ العلامة^(٦) وغيره^(٧) لم يقطعوا في الرواية إلّا بعثمان بن عيسى، وبعضهم^(٨) بأبي بصير أيضاً. وأما عثمان بن عيسى، فعن الشيخ في العدة^(٩) أنّه نقل الإجماع على العمل بروايته، وعن الكشي^(١٠): «ذكر بعضهم أنّه ممّن أجمعت العصابة

(١) روض الجنان: الطهارة/ ما به تحصل ص ١٤٠.

(٢) كالمحدث البحراني في الحقائق: الطهارة/ الراكد البالغ كراج ١ ص ٢٦٣.

(٣) في نسخة - كما في هامش المعتمدة -: «انقطاع» فلاحظ.

(٤) الكافي: باب الماء الذي لا ينجسه شيء ح ٥ ج ٣ ص ٣.

(٥) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٥٥ ج ١ ص ٤٢.

(٦) منتهى المطلب: الطهارة/ ما يتطهر به من المياه ج ١ ص ٧، مختلف الشيعة: الطهارة/ حدّ الكر ص ٤.

(٧) كالمصنف في المعتمد: الطهارة/ تقدير الكرج ١ ص ٤٦، والمقداد في التنقيح الرائع: الطهارة/ في المياه ج ١ ص ٤١، والشهيد الثاني في روض الجنان: الطهارة/ ما به تحصل ص ١٤٠.

(٨) كالخونساري في مشارق الشموس: الطهارة/ تحديد الكر ص ١٩٧.

(٩) عدة الأصول: القرائن التي تدل على صحة أخبار الآحاد ج ١ ص ٣٨١.

(١٠) اختيار معرفة الرجال: ١٠٥٠ ج ٢ ص ٨٣١.

على تصحيح ما يصح عنه»، وأيضاً نقل^(١) أنه تاب ورجع من الوقف، على أن الظاهر أنه ثقة مع وقفه فيكون الخبر موثقاً، وهو حجة كما تبين في الأصول^(٢).

وأما أبو بصير فالظاهر أنه ليث المرادي، بقرينة رواية ابن مسكان عنه، فإن الظاهر أن المراد منه عبد الله وهو يروي عن ليث، مضافاً إلى أن عبد الله من أصحاب الإجماع، فلا يلتفت إلى ما بعده على وجه بعد تنقيح حال عثمان، ولعله لمعلومية حال أبي بصير عند العلامة لم يطعن في سند الرواية في المنتهى إلا بعثمان بن عيسى، على أنه ذكر الأستاذ الأكبر في حاشيته على المدارك^(٣) أن أبا بصير مشترك بين ثلاثة كلهم ثقات. وعلى كل حال فلا ينبغي الطعن في سند الرواية.

وأما ما في الدلالة فقد يدفع مضافاً إلى الانحياز بالشهرة وغيرها، إما بدعوى أن هذا متعارف في ذكر الأبعاد الثلاثة بذكر البعض وقياس الباقي عليه، أو يقال: إن قوله (عليه السلام): «في مثله» بيان للعرض والطول، ويكون قوله: «ثلاثة» بياناً للعمق، ويشهد له ما عثرت عليه في نسخة مرقوة على المجلسي الكبير مصححة: «في ثلاثة أشبار ونصف في عمقه». واحتمل البهائي^(٤) اشتمالها على الأبعاد الثلاثة بجعل الضمير في «عمقه» إلى المقدار في الأرض، أي في عمق ذلك المقدار في الأرض، وهو بعيد، هذا.

(١) اختيار معرفة الرجال: ١١١٧ ج ٢ ص ٨٦٠، التحرير الطائوسي: ج ٢ ص ٤٢٣.

(٢) عدة الأصول: ج ١ ص ٣٥٠.

(٣) حاشية المدارك: الطهارة/ بحث الكر ص ١٧.

(٤) الحبل المتين: الطهارة/ تقدير الكثير ص ١٠٨.

ولكن قال المولى الأكبر في حاشية المدارك : « في دلالتها على المشهور نظر، من حيث عدم اشتمالها على الأبعاد الثلاثة، وليس هو من قبيل قولهم : (ثلاثة في ثلاثة)؛ لشيوع الإطلاق وإرادة الضرب في الأبعاد الثلاثة؛ لوجود الفارق، وهو عدم ذكر شيء من الأبعاد بالخصوص في المثال، بخلاف الرواية حيث صرح ببعد العمق، فيكون البعد الآخر هو القطر، ويكون ظاهراً في الدوري، ويؤيده أن الكرّ مكيال للعراق والمعهود منه الدوري، وكذا رواية ابن حيّ الواردة في الركي إذ لا قائل بتفاوت الكرّة، فيكون الحاصل منها كون الكرّ ثلاثة وثلاثين شبراً ونصفاً وثماناً ونصف ثمن، ولا قائل به بخصوصه، مع أن الشيخ^(١) حمل رواية ابن حيّ على التقيّة، فيترجح حمل هذه الرواية أيضاً على التقيّة، فتبقى رواية اسماعيل بن جابر سالمة عن المعارض^(٢) انتهى .

وقد سبقه إلى احتمال ذلك في الخبر المجلسي^(٣) (رحمه الله)، معترفاً بخروجه حينئذٍ عن سائر المذاهب؛ لأنّه يبلغ ثلاثة وثلاثين شبراً وخمسة أثمان شبر ونصف ثمن شبر .

وفيه : - بعد منع حصر الشائع فيما ذكر، وابتناؤه على أن المحذوف غير العمق - أنّه مبنيّ على ما لا يعرفه إلّا الخواصّ من علماء الهيئة، من ضرب نصف القطر وهو واحد وثلاثة أرباع في نصف الدائرة وهو خمسة وربع؛ لأنّ القطر ثلث الدائرة؛ فيكون مجموع الدائرة عشرة ونصف؛ إذ المفروض أن

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢١ ذيل ح ١ ج ١ ص ٤٠٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٧ ذيل ح ٩ ج ١ ص ٣٣ .

(٢) حاشية المدارك : الطهارة / بحث الكرّ ص ١٧ .

(٣) مرآة العقول : الطهارة / الماء الذي لا ينجسه شيء ج ١٣ ص ١٢ .

القطر ثلاثة ونصف، ثم يضرب الحاصل من ذلك في ثلاثة ونصف العَق، فيبلغ حينئذ ما ذكره تقريباً لا تحقيقاً؛ إذ التحقيق أنها تبلغ اثنين وثلاثين وثماناً وربع ثمن .

وتنزيل الروايات على مثل ذلك ممّا تمجّه الأفهام المستقيمة، وكيف يخاطب بذلك الحكيم من هو معلوم أنّه عن هذه المطالب بمعزل؟ على أنّه آتٍ في رواية اسماعيل بن جابر .

ودعوى أنّ ذلك متعارف في الأبعاد الثلاثة كما ادّعاء مسلم في غير المعلوم منه الدوري، وأمّا فيه فيرجع تقديره إلى القطر، والفرض أنّ الكر معلوم منه الدوري كما ذكر، فتأمل .

وأما ما ذكره من حمل الشيخ رواية الحسن على التقيّة فهو ليس لما ذكره، بل لمخالفة حكم البرّ لحكم الغدير مع أنّه اشترط الكرّة فيها، فن هذه الجهة حملها على التقيّة كما فهم منه في الوسائل^(١) .

وكيف كان، فالذي يقتضيه النظر العمل برواية أبي بصير؛ لانخبارها بالشهرة والإجماع، وخبر الحسن بن صالح، لا سيّما على ما تقدّم نقله عن الاستبصار، ولعلّه ترك الطول فيها - على ما في الكافي وعن التهذيب - للعلم به حينئذٍ من ذكر العرض؛ لأنّه إمّا أن يكون مساوياً لها أو أزيد، والزيادة منتفية عنه بالإجماع لعدم الاعتداد بالمخالف .

وربّما يؤيّده أيضاً ما نقل عن المقنع أنّه قال: «روي أنّ الكرّ ذراعان وشبر في ذراعين وشبر»^(٢)، فإنّه يمكن أن يراد بالذراع هنا عظم الذراع،

(١) وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الماء المطلق ذيل ح ٨ ج ١ ص ١١٩ .

(٢) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة/ ما يقع في البرّ ص ٤، وسائل الشيعة: باب ١٠

من ابواب الماء المطلق ح ٣ ج ١ ص ١٢٢ .

وهو يزيد عن الشبر يسيراً، فيكون في عشرة ونصف .

ومستند الثاني خبر اسماعيل بن جابر، قال: « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الماء الذي لا ينجسه شيء، فقال: كره، فقلت: وما الكره؟ قال: ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار »^(١).

وعن المجالس أنه قال: « روي: الكره هو ما يكون ثلاثة أشبار طولاً في ثلاثة أشبار عرضاً في ثلاثة أشبار عمقاً »^(٢).

وربما أتيد بالاحتياط، وأصالة الطهارة، والقرب إلى « نحو حبي هذا »، و« قلتين »، و« أكثر من رواية » ولما اخترناه من الوزن .

وقد عرفت سابقاً أنّ الاحتياط معارض بمثله وأنّ الأصول لا تجري على الأظهر.

فالعمدة من الدليل إنّما هو ما تقدّم من الأخبار، وقد وصفت الرواية الأولى بالصحة في جملة من المصنفات، بل عن البهائي: « أنها توصف بالصحة من زمن العلامة إلى زماننا هذا »^(٣).

وربما نوقش^(٤) فيها بأنّ هذه الرواية وإن رواها الشيخ عن عبد الله بن سنان، لكنّه رواها أيضاً عن ابن سنان، إلّا أنّه في المقام الظاهر أنّه محمّد؛ لروايته هذه الرواية أيضاً عن محمّد بن سنان عن اسماعيل بن جابر، ومن المستبعد كونها معاً رويها هذه الرواية، مع أنّه نقل عن الشيخ حسن في

(١) الكافي: باب الماء الذي لا ينجسه شيء ج ٧ ص ٣، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٥٤ ج ١ ص ٤١، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الماء المطلق ج ٧ ص ١١٨.

(٢) أمالي الصدوق: المجلس الثالث والتسعون ص ٥١٤، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب الماء المطلق ج ٢ ص ١٢٢.

(٣) مشرق الشمسين: عدم انفعال الماء البالغ كراً ص ٣٤٩.

(٤) مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٥٠.

المنتقى^(١) أنّ الذي تقتضيه مراعاة الطبقات إنّما هو محمد؛ لأنّه هو البرقي في طبقة واحدة، وأيضاً هو الذي تناسب روايته عن الصادق (عليه السلام) بواسطة، بخلاف عبد الله فإنّه من أصحابه، مع أنّ الموجود في الكافي إنّما هو ابن سنان من غير تعيين، على أنّ رواية البرقي عن عبد الله من غير واسطة مستبعدة؛ لكونه من أصحاب الرضا (عليه السلام)، وعبد الله من أصحاب الصادق (عليه السلام).

وعن البهائي إنكار ذلك كلّه وأنّه «لا استبعاد في شيء ممّا ذكر؛ فإنّ البرقي وإن لم يدرك الصادق (عليه السلام) لكنّه أدرك أصحاب الصادق (عليه السلام)، كما يقضي به كثير من الأخبار؛ لروايته عن داود بن أبي يزيد^(٢) قتل الأسد في الحرم، وعن ثعلبة بن ميمون^(٣) حديث الاستمنا باليد، وعن زرعة^(٤) حديث صلاة الأسير، وأيضاً فالشيخ عدّ البرقي من أصحاب الكاظم (عليه السلام).

وأما الواسطة بينه وبين الصادق (عليه السلام) فإنّه قد وجد في الروايات كتوسط عمر بن يزيد^(٥) في دعاء آخر سجدة من نافلة المغرب،

(١) منتقى الجمال: المقدمة / الفائدة السادسة ج ١ ص ٣٦.

(٢) تهذيب الاحكام: الحج / باب ٢٥ ح ١٨٨ ج ٥ ص ٣٣٦، الاستبصار: الحج / باب ١٣٤ ح ٢ ج ٢ ص ٢٠٨، وسائل الشيعة: باب ٣٩ من ابواب كفارات الصيد ح ١ ج ٩ ص ٢٣٤.

(٣) تهذيب الاحكام: الحدود / باب ٤ ح ١٧ ج ١٠ ص ٦٤، الاستبصار: الحدود / باب ١٢٩ ح ٣ ج ٤ ص ٢٢٦، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب نكاح البهائم ح ٣ ج ١٨ ص ٥٧٥.

(٤) الكافي: باب صلاة الخوف ح ٤ ج ٣ ص ٤٥٧، تهذيب الاحكام: الصلاة / باب ٢٩ صلاة الخوف ح ١ ج ٣ ص ٢٩٩، وسائل الشيعة: باب ٥ من ابواب صلاة الخوف والمطاردة ح ٢ ج ٥ ص ٤٨٨.

(٥) تهذيب الاحكام: الصلاة / باب ٨ كيفية الصلاة وصفّها ح ١٩٩ ج ٢ ص ١١٥، وسائل

وتوسّط حفص الأعور^(١) في تكبيرات الافتتاح، وقد يتوسّط شخص بعينه بين كلّ من محمّد وعبد الله وبين الصادق (عليه السلام)، كما سحاق بن عمار^(٢)، فإنّه متوسّط بين محمّد وبينه (عليه السلام) في سجدة الشكر، وهو بعينه أيضاً متوسّط بين عبد الله وبينه (عليه السلام) في طواف الوداع^(٣)، ولعلّ روايتنا في المقام من ذلك «^(٤) انتهى .

لكنّ الإنصاف أنّه محمّد، وكأنّ البهائي لم يعثر في شيء من الروايات على رواية البرقي عن عبد الله ولذلك لم يذكره، مع أنّه العمدة في المقام، ومن المستبعد أنّه شافهه ولم ينقل عنه إلّا هذه الرواية .

وقد صرّح الاستاذ^(٥) في حاشية المدارك بأنّ الظاهر أنّه محمّد، لكنّه ذكر أنّه حقّق في الرجال أنّه ثقة. ولعلّه لحسن ظنّه (رحمه الله) عوّل على ما نقل عن المفيد (رحمه الله) في إرشاده^(٦) أنّه من خاصّة الكاظم (عليه السلام) وثقاته، وأهل الورع والعلم والفقّه من شيعة، وممّن روى النصّ على الرضا (عليه السلام)، وللبحث فيه مقام آخر.

الشيعة : باب ٤٦ من ابواب صلاة الجمعة ح ٣ ج ٥ ص ٧٧ .

(١) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٨ كيفية الصلاة وصفها ح ١١ ج ٢ ص ٦٧ ، وسائل الشيعة :

باب ٧ من ابواب تكبيرة الاحرام ح ١ ج ٤ ص ٧٢١ .

(٢) علل الشرائع : باب ٥٠ ح ٢ ج ١ ص ٥٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب سجدي الشكر ح ٤ ج ٤ ص ١٠٧٥ .

(٣) الكافي : باب طواف النساء ح ٣ ج ٤ ص ٥١٣ ، تهذيب الاحكام : الحج / باب ١٨ ح ١٦ ج ٥ ص ٢٥٣ .

(٤) مشرق الشمسين : عدم انفعال الماء البالغ كراً ص ٣٥٠ .

(٥) حاشية المدارك : الطهارة / بحث الكر ص ١٧ .

(٦) الارشاد : باب الامام علي بن موسى ص ٣٠٤ .

وكيف كان، فلا شهرة تجبر الرواية ولا ما أرسله في المجالس، على أنّ التعارض بينها وبين رواية المشهور- بناءً على اعتبار مفهوم العدد- تعارض الإطلاق والتقييد، ولعلّك في التأمل فيما ذكرنا من الوزن تستفيد رجحان المشهور زيادة على ذلك، فتأمل .

وأما الثالث - وهو مذهب ابن الجنيّد - فلم نقف له على مأخذ، وما أبعد ما ذهب إليه هنا وما ذهب إليه في الوزن من أنّه ألف ومائتا رطل، وما ذهب إليه أيضاً من القلّتين، ويضعفه غاية الضعف إعراض الأصحاب عنه .

ومستند الرابع صحيحة اسماعيل بن جابر، قال: « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الماء الذي لا ينجّسه شيء؟ قال: ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعة »^(١) .

وفي المدارك^(٢): أنّها أصحّ رواية وقف عليها وبلغ تكسيره حينئذٍ إلى ستة وثلاثين شبراً؛ لأنّ المراد بالذراع القدمان كما يظهر من أخبار المواقيت^(٣)، والقدم شبر، وهو مبنيّ على أنّ المراد بالسعة كلّ من جهتي

(١) تقدمت في ص ٢٤٦ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٥١ .

(٣) منها : ما رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن زرارة، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال : « سألت عن وقت الظهر، فقال : ذراع من زوال الشمس ، ووقت العصر ذراع من وقت الظهر، فذلك أربعة اقدم من زوال الشمس ... » .

تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٤ أوقات الصلاة ح ٦ ج ٢ ص ١٩ ، الاستبصار : الصلاة / باب ١٤٧ ح ٢٦ ج ١ ص ٢٥٠ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب المواقيت ح ٣ و ٤ ج ٣ ص ١٠٣ .

الطول والعرض، فيكون كلّ منها ذراع وشبر^(١)، فتضرب الثلاثة في الثلاثة تبلغ تسعة، فتضرب في أربعة العمق فتبلغ المقدار المذكور.

وفيه: أنّ هذه الرواية قد أعرض عنها الأصحاب، قال في المنتهى بعد ذكر هذه الصحيحة: «وتأولها الشيخ على احتمال بلوغ الأبطال، وهو حسن؛ لأنّه لم يعتبر أحد من أصحابنا هذا المقدار»^(٢) انتهى. وهو كذلك.

ويؤيد حمل الشيخ على ذلك ما نقل عن محمد أمين أنّه «قد اعتبرنا الكرّ وزناً ومساحةً في المدينة المنورة، فوجدنا رواية ألف ومائتا رطل مع الحمل على العراقي قريبة غاية القرب من هذه الصحيحة»^(٣) انتهى.

وينقدح من ذلك إشكال من نسبة الوزن والمساحة بناءً على المشهور، يأتي التعرّض له إن شاء الله تعالى.

ويحتمل في الرواية أن يراد بالسعة مجموع الطول والعرض، فتكون لا قائل بها. ومثله أيضاً إن قرئ «وشبر» بالرفع، أي ذراعان عمقه في ذراع طوله وشبر سعته.

ويحتمل حملها على أنّ المراد بالسعة إنّما هو العرض ويكون الطول محذوفاً، فيحصل من ضرب العرض في العمق اثنا عشر، وقد يزداد القدم شيئاً يسيراً على الشبر مقدار ربع، ومقدار الطول ثلاثة ونصف؛ لأنّ الغالب زيادة الطول على العرض، ولما دلّ على أنّه ثلاثة ونصف، فيوافق حينئذٍ مذهب المشهور.

وربّما احتمل تنزيلها على ما يوافق الثلاثة بالتقرير المتقدّم سابقاً في

(١) الصحيح ذراعاً وشبراً.

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ ما يتطهر به من المياه ج ١ ص ٧.

(٣) نقله عنه البحراني في الحقائق الناضرة: الطهارة/ الراكد البالغ كراً ج ١ ص ٢٧٦.

رواية أبي بصير؛ من حمل قوله: « ذراع وشبر سعتة » على تقدير القطر؛ لكون الكر مدوراً لا يعرف عرضه من طوله، فإذا أردنا معرفة ذلك ضربنا نصف القطر وهو شبر ونصف، في نصف الدائرة وهو أربعة ونصف؛ لكون القطر ثلثها كما هو مقرر في محله، يحصل منه ستة وثلاثة أرباع، فتضرب في أربعة العمق، فيحصل سبعة وعشرون .

وأنت خبير ببعد مثل ذلك في الأخبار؛ لتوقفه على المهارة في فنه، المعلوم خلوة مثل اسماعيل بن جابر عنه، وإلا لذكر في ترجمته. والأولى حملها على ما تقدم أو طرحها .

ومستند الخامس - أي مذهب الراوندي - دليل المشهور من رواية أبي بصير ونحوها، إلا أنه فهم منها أن « في » ليست للضرب بل بمعنى « مع »، فتبلغ عشرة ونصفاً .

وهو قد يكون كالمشهور، كما إذا كان كل من أبعاده الثلاثة ثلاثة ونصفاً، وقد يقرب منه، كما لو فرض طوله ثلاثة أشبار وعرضه ثلاثة وعمقه أربعة ونصف، فإن مساحته حينئذ أربعون شبراً ونصف، وقد يكون بعيداً عنه جداً كما لو فرض طوله ستة وعرضه أربعة وعمقه نصف شبر؛ فإن مساحته اثنا عشر شبراً، وأبعد منه ما لو فرض طوله تسعة أشبار وعرضه شبر واحد وعمقه نصف شبر، فعلى كلامه يكون مثل ذلك كراً، وتبلغ مساحته على تقدير الضرب أربعة أشبار ونصف .

ولمكان هذا الاختلاف بينه وبين المشهور يحتمل تنزيل كلامه على ما بلغ عشرة ونصفاً مع تساوي الأبعاد الثلاثة في المقدار، وهو عين مذهب المشهور، وإن أبيت فهو فاسد؛ لظهور الأخبار في إرادة الضرب، بل الإجماع المركب، على أنه يلزمه عليه اختلاف مقدار الكر، فتارة ما يملأ قرية أو جرة،

وأخرى ما يملأ حباً وراوية وأكثر، وهو من المستبعد جداً .

ومستند السادس وهو العمل بكلّ ما روي لاختلاف الأخبار، قيل^(١):

ومرجعه إلى مختار القميين، وحمل الزائد على النذب .

وقد يقال: إنّ الكرّ عنده اسم لما بلغ سبعة وعشرين إلى الستة وثلاثين ومنها إلى رواية المشهور، ومتى ما حصل نقصان في الأربعين مثلاً رجع إلى الفرد الآخر، فيكون عنده أكرار لا كرّ واحد حتّى يحمل الزائد على النذب، أخذاً بظاهر ما دلّ على أنّ الكرّ سبعة وعشرين^(٢) وستة وثلاثين وثلاثة وأربعين^(٣)، فيكون الكرّ عبارة عن الثلاثة، ومثله يجري في السابق أي كلام الراوندي، إلّا أنّه من قبيل المشترك المعنوي، وما نحن فيه من قبيل المشترك اللفظي بين الثلاثة، وإن كان بالنسبة إلى أفرادها بحسب الزيادة والنقصان أيضاً مشترك معنوي^(٤) .

وكيف كان ففساده لا يحتاج إلى بيان؛ لظهور اتحاد معنى الكرّ، وأي فائدة في بيان الفرد العالي مع حصوله بالفرد الأدنى؟ سيّما في بيان المقدار الذي تدور الطهارة والنجاسة على وجوده وعدمه .

مع أنّه إن أراد أنّ هذه المعاني وضع لها شرعاً، ففيه: - مع أنّ أصالة عدم التعدّد تقضي بعدمه - أنّ الكرّ ليس له في الشرع بحسب الظاهر حقيقة شرعية، ولذا ما ذكر يوماً في لسان المشرّعة أنّ الكرّ لغّة كذا وشرعاً كذا،

(١) كما في ذخيرة المعاد: الطهارة/ ما تحصل به ص ١٢٣، والحبل المتين: الطهارة/ تقدير الكثير من الراكد ص ١٠٩، والحداثق الناضرة: الطهارة/ الراكد البالغ كراج ص ٢٧٤ .

(٢) الصحيح: وعشرون .

(٣) الصحيح: وثلاثون وأربعون .

(٤) الصحيح: مشتركاً معنوياً .

مع أنّ طريقتنا لضبط الحقيقة الشرعيّة إنّما هو التشريعيّة، وإنّ أراد لغةً فهو معلوم العدم، وإنّ أراد المجاز فهو - مع بُعد بل منعه - لا يتصوّر فيه هذا الابتداء والانتهاء .

وأما على الوجه الأوّل من إرادة النذب، ففيه: - مع بُعد استفادة النذب من مثلها ممّا ذكر في بيان التقدير، بل امتناعه؛ إذ لا إشعار فيها باستحباب ذلك للمستعمل ولا يتصوّر غيره - أنّه ليس عملاً بكلّ ما روي، بل هو إخراج لها عن ظاهرها، هذا مع أنّه يمكن ادّعاء الإجماع على خلافه .

وهذا القول كاحتمال حمل الأخبار على الكرّ الترتيبي، فأقصاه مثلاً تقدير المشهور، ثمّ من بعده الصحيحة المذكورة، ثمّ من بعده كرّ القميين، بمعنى أنّه مع وجود الفرد العالي لا يجوز استعمال الأدنى منه ... وهكذا؛ لاستلزامه إمّا المنع من استعمال الأدنى مع كونه كرّاً، أو أنّه ليس كرّاً وبعد انعدام الأعلى يكون كرّاً. واحتمال إرادة الترتيب بالمعنى الذي ذكرنا في كلام ابن طاووس قد عرفت مافيه .

ومثلها احتمال القول: إنّ هذا تسامح في تقدير الكرّ؛ إذ كيف يعقل

التسامح مع هذا التفاوت؟

نعم هنا بحث آخر: وهو أنّ التحديد بالأشبار أو الوزن - على المشهور وغيره - هل هو على التحقيق أو التقريب، فتقوى نقص منه قليل لا يقدح في كونه كرّاً؟ الظاهر الأوّل؛ لتعليق الحكم فيه على هذا المقدار، فلا تسامح فيه. ودعوى احتمال الصدق مع النقصان، يدفعه: أنّه من المسامحات العرفيّة لا من الحقائق .

لا يقال: إنّ هذا التقريب ربّما يكون وجه جمع بين رواية أبي بصير التي

هي دليل المشهور، وبين صحيحة اسماعيل بن جابر .
لأننا نقول: عل تقدير التقريب لا يتسامح في مثل هذا المقدار؛ فإن
التفاوت سبعة أشبار إلا ثمن .

ومثل الاحتمال المتقدم سابقاً احتمال القول بأن هذا الاختلاف في
الأخبار من جهة اختلاف المياه في الصفاء وعدمه، فإذا كان الماء صافياً
ليس فيه شيء يكون مقدار الكر سبعة وعشرين، بخلاف غيره فيقدر
بالتقديرين الآخرين؛ للاختلاف شدة وضعفاً. وأنت خير أن ذلك كله
تصرف من غير إذن المالك .

ثم إنه لو كان هناك ما اختبر بالوزن فبلغ المقدار المعلوم ولكنه بالمساحة
لا يبلغ وبالعكس، فهل تجري عليه أحكام الكرية أو لا؟ والظاهر أن
المساحة على المشهور تزيد على الوزن في المشهور، فما معنى هذا التقدير؟
وما يصنع بالزيادة، على الاستحباب أو غيره؟

والتحقيق في المقام أن يقال: قد علمت أن الكر مكيال معروف، إلا
أنه لما كان غير موجود في كل وقت، أو لأنه خشي أن يجهل حاله مع
احتياج الناس لمعرفة الكر؛ لكثرة أسفارهم وعوارضهم، بل هم محتاجون
إلى ذلك في الحضر، أراد الشارع ضبطه بالوزن لكونه الأصل، وبالمساحة
تسهيلاً للخلق .

والظاهر أنه مبني تقديره بهما على التقريب لا على التحقيق، وإن كان
بعد تقدير التقريب بذلك صار تحقيقاً لا ينقص منه شيء، فيكون تحقيقاً في
تقريب، فلا يقدر هذا التفاوت بينهما، وحينئذ يكون عدمها علامة على
عدم الكر، كما أن وجود أحدهما دليل عليها، وأن خاصية الوزن لما نقص
عنه بالوزن والمساحة للمساحة، لا المساحة للوزن ولا العكس، فيكون

مفهوم كل من الروایتين معارض^(١) بالأخرى فيسقطان ، فيبقى منظوقهما سالماً ويكفي في تحقّق الكرّ وجود أحدهما .

وبعبارة أخرى: هنا كرّان : وزني ومساحي ، فلا ينافي نقصان أحدهما عن الآخر ؛ إذ مانقص في الوزن وبلغ في المساحة كرّ مساحي لا وزني وبالعكس ، فإنّ أحدهما غير الآخر ، فليس الزيادة محمولة على الاستحباب .

لكن قد يشكّل بأنّه لا داعي إلى هذا التقدير المختلف ، بعد علمه بنقص الوزن عن المساحة دائماً ، مع القدرة على ضابط بغير ذلك منطبق عليه .

ويدفع أولاً : بأنّ دعوى علم النبيّ والأئمة (عليهم السلام) بذلك ممنوعة ، ولا غضاضة ؛ لأنّ علمهم (عليهم السلام) ليس كعلم الخالق (عزّ وجلّ) ، فقد يكون قدّروه بأذهانهم الشريفة وأجرى الله الحكم عليه^(٢) .

(١) الصحيح : معارضاً .

(٢) كتب الحجة المحقق السيد عبد الرزاق الموسوي المقرّم في مقدمة كتابه (مقتل الحسين عليه السلام) فصلاً ضافياً عن سعة علم الامام المنصوب من المولى سبحانه علماً للعباد وعن إقدام الأئمة (عليهم السلام) على ما فيه الهلكة . قال لقد دلت الآثار المتواترة معنى على أن الله تعالى منح الامام الحجة الذي أقامه مناراً يهتدى به الى السبيل بعد انقضاء أمد الرسالة قوة قدسية عبر عنها في الحديث (بعمود نور) يستعلم به الامام ما يقع في الكون من حوادث وملاحم وما تكنه جوائح البشر من خير وشر حتى كأنّ الأشياء كلها حاضرة لديه على حدّ تعبير أبي عبد الله (عليه السلام) كما في مختصر البصائر ص ١٠١ إقداراً من لدن حكيم عليم تعالى شأنه .

ولا غلوفيه كما يتوهمه من لا فقه له باسرار الاحاديث الواردة عنهم (عليهم السلام) ولم يبصر ما تحلّت به هذه الشخصيات المتحدّة مع الحقيقة (الاحمدية) المتكوّنة من الشعاع

الأقدس تعالت نورانيته ، فإنّ المغالات في شخص عبارة عن إثبات صفة له إما أن يحيلها العقل أو لعدم القابلية لها . والعقل لا يمنع الكرم الالهي ، وهذه الذوات المطهرة بنص الذكر المجيد (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً) قابلة لتحمل الفيض الاقدس بتمام معانيه والشح منزه عنه (المبدأ الأعلى) جلّت عظمتها فالتقى مبدأ فياض وذوات قابلة للافاضة ، إذن لا بدع في كل ما ورد في حقهم (عليهم السلام) من العلم بالمغيبات والوقوف على أعمال العباد وما يحدث في البلدان من خير وشر منحة من مفيض النعم عزّ شأنه على من (فتح بهم الوجود وهم يختم) اللهم إلا اشياء استأثرت بها وحده سبحانه .

فالغيب المدعى فيهم غير المختص بالباري تعالى ، فإنه فيه ذاتي وفي النبي والأئمة من ابنائه مجعول من الله تعالى ، فبواسطة فيضه ولطفه كانوا يتمكنون من استعمال خواص الطبائع والحوادث وما كان ويكون وهو كائن .

ويشهد له ان أبا جعفر الجواد عليه السلام لما أخبر ام الفضل بنت المأمون حيناً أدخلت عليه بما فاجأها مما يعتري النساء عند العادة قالت له لا يعلم الغيب إلا الله تعالى ، فقال عليه السلام وأنا أعلمه من علم الله تعالى .

فالأئمة عليهم السلام محتاجون في جميع الآنات الى الفضل الالهي بتمكينهم من الوقوف على ما كان ويكون بحيث لولا دوام الاتصال وتتابع الفيوضات لنفد ما عندهم كما نص عليه أبو عبد الله عليه السلام ، فإنه قال : لولا أنا زداد في كل ليلة جمعة لنفد ما عندنا ، ومراده عليه السلام التعريف بأنّ علمهم مجعول من الباري تعالى وأنهم في حاجة الى هذه المنحة المباركة ، والتخصيص بليلة الجمعة من جهة بركتها بنزول الألطاف الرحمانية فيها من أول الليل على العكس من سائر الليالي ، والى هذا يرجع قول أبي الحسن الرضا عليه السلام ببسط لنا العلم فنعلم ويقبض عنا فلا نعلم .

وهل يشك من يقرأ في سورة الجن الآية ٢٦ (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول) أنّ من كان من ربه تعالى قاب قوسين أو أدنى هو الرسول المرتضى حيث لم يفضل له أحد من الخلق مهما ترقى الى مستوى الفضائل واستقى من منبع الوحي ، وفي ذلك يقول أبو جعفر عليه السلام كان والله محمد (ص) ممن ارتضاه الله تعالى .

ولم يبعد الله سبحانه الخلفاء من آل الرسول عن هذه المنزلة بعد اشتقاقهم من النور المحمدي ، وحازوا جميع ما حبا الله به جدهم الأعظم من المآثر التي لا يدانيها أحد إلا النبوة والأزواج على حد تعبير أبي عبد الله الصادق كما في المختصر ص ٢٠ .

ولمّا نفى عمرو بن هذاب عن الأئمة عليهم السلام علم الغيب استناداً الى ظاهر هذه الآية قال له ابو الحسن الرضا عليه السلام ان رسول الله هو المرتضى عند الله تعالى ونحن ورثة ذلك الرسول الذي اطلعه الله على الغيب فعلمنا ما كان ويكون الى يوم القيامة .

ومن لم يفقه المراد من علم الغيب المدعى لهذه الشخصيات نخب العوالم وسر الكائنات ولا أدرك كنههم تأخذه الحيرة في الايمان بسعة العلم لهم فيتسارع الى إنكار ما حباهم المولى سبحانه به ، وإذا كان سليمان يفقه منطق الطير وكلام النملة إقداراً له من المهيم تعالى شأنه وتمكيناً له على ذلك فلا يفوت هذا العلم عمن حاز أرقى صفات الجلال والجمال وتخطى الى أعلى مستوى الفضائل .

وإنكار الصادق عليه السلام اطلاعه على هذا العلم مدعياً بانه لما هم بضرب جاريته وهربت منه لم يعلم بها في أي بيوت الدار-لا يكون حجة للمنكرين بعد جهالة رواة الحديث كما في مرآة العقول ، وحضور المجلس من لا قابلية له على تحمل غامض علمهم كداود الرقي ويحيى البزاز، فيكون غرضه من النفي تثبيت عقيدتهم وعدم تزلزلهم ، ويؤيده ان سدير الراوي لهذا الحديث دخل عليه في وقت آخر وذكر له استغراب ما سمعه منه من نفي العلم بالغيب فطمنه أبو عبد الله عليه السلام بانه يعلم ما هو أرقى منه وهو العلم بالكتاب كله ، وما حواه من فنون المعارف وأسرار الكائنات .

مع أنه يحتمل أن يريد من نفي العلم بمكان الجارية (الرؤية بالبصر) فقله عليه السلام : (ما علمت) أي ما رأيته بعيني في أي بيت دخلت والتورية في كلامهم جارية لمصالح يعرفونها . وإلا فن يقول في صفة علمه : لم يفتني ما سبقتي ولم يعزب عني ما غاب عني ، لا يخفى عليه أمر الجارية .

كما أن ما ورود عنهم عليهم السلام من أن الامام عليه السلام إذا أراد أن يعلم شيئاً أعلمه الله لا دلالة فيه على تحديد علمهم بوقت خاص ، بل الحديث يدل على أن أعمال تلك القوة القدسية الثابتة لديهم منذ الولادة موقوف على ارادتهم المتوقفة على وجود المصلحة في إبراز

الحقائق المستورة وإظهار ما عندهم من مكنون العلم ، على ان هذا المضمون ورد في أحاديث ثلاثة ردها المجلسي في مرآة العقول بضعف بعض رجالها وجهالة الآخرين .

وحكاية الكتاب المجيد عن النبي صَلَّى الله عليه وآله (لو كنت أعلم الغيب لا سكتشرت من الخيز) لا تفيد إلّا كونه مفترقاً إلى الله تعالى في العلم بالمغيبات وأنه لم يكن عالماً به من تلقاء نفسه ، وهذا لا ريب فيه فان المعتقد أن الله تعالى هو المتلطف على النبي والأئمة من أبنائه بالملكة القدسية التي تمكنوا بواسطتها من استكشاف ما في الكون ، واردة النبي المطلق باطلة لانه لا ريب في إخباره ببعض الغيبات ، مع أن السياق يقتضي أن يراد من النبي العلم بالساعة لأن السؤال كان عنها .

فالمحصل مما ذكرناه أن الله تعالى بمنه ولطفه أفاض على نبيه الأقدس صَلَّى الله عليه وآله وخلفائه المعصومين ملكة نورية تمكنوا بواسطتها من استعلام ما يقع من الحوادث وما في الكائنات من الخواص وأسرار الموجودات وما يحدث من خير وشر ، ولا غلوفيه بعد قابليتهم لتحمل هذا الفيض المبارك ، وعدم الشح في عطاء الرب سبحانه (يهب ما يشاء لمن يشاء) وصارح الأئمة عليهم السلام بهذه الحبة الإلهية .

وأنه غير بعيد فيمن تجرد للطاعة وعجنت طينته بماء النزاهة من الاولياء والصدّيقين فضلاً عن قبضهم الباري عزّ شأنه أمناء شرعه وأعلام لعباده .

وقد اعترف الشيخ المفيد في المقالات ص ٧٧ بان الله سبحانه أكرم الأئمة من آل محمد عليهم السلام بمعرفة ضمائر العباد وما يكون قبل كونه لطفاً منه سبحانه لهذه الذوات القدسية ، وان لم يجب ذلك عقلاً لكنه وجب لهم بالسمع .

وذكر الطبرسي في مجمع البيان عند قوله تعالى في سورة الأنعام الآية ٥٠ (لا أعلم الغيب) إنه لم يعلم الغيب من تلقاء نفسه وانما يعلم ما يعلمه الله به وفي مرآة العقول ج ١ ص ١٨٧ ان الجمع بين الآيات والروايات انهم عليهم السلام لا يعلمون الغيب من تلقاء انفسهم بغير تعليمه بوحى أو الهام ، وإلّا فظاهر أن عمدة معاجز الأنبياء والاوصياء من هذا القبيل . وعلى ضوء الاحاديث المتكثرة مشى المحقق الآشتياني في حاشيته على رسائل الشيخ الأنصاري ج ٢ ص ٦٠ فسجل اعتقاده بما ارتثناه .

ولم يتباعد العلامة الألوسي عما قررناه من تمكين المولى سبحانه الخلفاء المعصومين من

الوقوف على المغيبات ، فانه قال في تفسيره (روح المعاني) ج ٢٠ ص ١١ عند قوله تعالى في سورة النمل الآية ٦٥ (قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب إلا الله) لعل الحق أن علم الغيب المنفي عن غيره جلّ وعلا هو ما كان للشخص بذاته أي بلا واسطة في ثبوته له ، وما وقع للخواص ليس من هذا العلم المنفي في شيء ، وانما هو من الواجب عز وجل إفاضة منه عليهم بوجه من الوجوه ، فلا يقال انهم علموا الغيب بذلك المعنى فانه كفر ، بل يقال انهم أظهروا واطلعوا على الغيب .

ويقول ابن حجر في الفتاوى الحديثية ص ٢٢٣ إعلام الله تعالى للأنبياء والأولياء ببعض الغيوب ممكن لا يستلزم محالاً بوجه ، وإنكار وقوعه عناد ، لانهم علموا باعلام الله واطلاعه لهم ، وقد صرح النووي في فتاويه به فقال لا يعلم ذلك استقلاً ، وانما هو باعلام الله لهم . ويحكي عبد القادر العيدروس في النور السافر في أعيان القرن العاشر ص ٨٥ أن النيسابوري صاحب التفسير يقول امتناع الكرامة من الأولياء إما لان الله ليس أهلاً لأن يعطي المؤمن ما يريد ، وإما لأن المؤمن ليس أهلاً لذلك ، وكل منها بعيد ، فان توفيق المؤمن لمعرفته لمن أشرف المواهب منه تعالى لعبده ، وإذا لم يبخل الفياض بالأشرف فلأن لا يبخل بالأدون أولى .

وهؤلاء وان لم يوافقوا الشيعة على ما يعتقدونه في أئمتهم عليهم السلام من القدرة على العلم بالحوادث الكائنة والتي تكون ، لا اعتقادهم أن هذه السعة مختصة بالباري جل شأنه . ولكنّ الملاك الذي قرروه لمعرفة الأنبياء والأولياء ببعض الغيب وهو تمكين المولى سبحانه لهم من الوقوف على المغيبات تفيد ما تعتقده الشيعة من سعة العلم ، فان الميزان للوقوف على الغيب إذا كان باقدار الله تعالى فن الجائز أن تكون تلك القوة النورية بالغة أقصى مداها حتى كأن الأشياء كلها حاضرة لديهم على حد تعبير الامام الصادق عليه السلام اللهم إلا ما استأثر به الله وحده فانه لا وقوف لأحد عليه مهما ترقى الى فوق ذروة الكمال .

وعلى هذا الذي سجلناه من سعة علم الامام الشامل لجميع الحوادث وأسرار الكائنات وخواص الطبائع حبة من مفيض النعم تعالت نعمائهما يتجلى انه عليه السلام لم يفته العلم فيما يجد الكر من المساحة المطابقة تحقيقاً للوزن ، والأخبار الحاكية عنه تحديدتهما مع ما يشاهد فيها من الاختلاف فبعد غض النظر عما يقال في بعضها يكون العلاج إما بحمل الزائد على كونه

وثانياً: بأنه لا يمكن ضبط مساحة تنطبق على الوزن دائماً أو بالعكس ؛
لاختلاف المياه ثقلًا وخفّةً دائماً ، ومن اختبر ذلك وجد ما قلنا ، فتارةً يزيد
الوزن وأخرى بالعكس ، فقد يكون الشارع أخذ مقداراً جامعاً وهو هذا
التقدير، والله أعلم بحقيقة الحال .

والحوالة في الأشبار على المعتاد ، ولا يقدر هذا الاختلاف اليسير في
تفاوت الأشبار المعتادة ، ولعلّه لذلك ارتكب القول بالتقريب قائله .

وفيه : أنّه لا يقضي بالتقريب في أصل المقدار - أي الثلاثة الأشبار
ونصف - بحيث يتسامح بالناقص عنها بالشبر المعتاد ، على أنّ المراد
بالتحقيق الذي ذكرناه إنّما هو أنّه لا ينقص عن أقلّ أفراد المعتاد .

ويحتمل القول : إنّهُ بقدر الشبر المعتاد بتقدير لا يزيد ولا ينقص ،
فيكون تحقيقاً في تقريب كأصل المقدار ، إلّا أنّه بعيدٌ كاحتمال القول : إنّ
المعتاد لا يزيد ولا ينقص تحقيقاً .

﴿ ويستوي في هذا الحكم ﴾ أي عدم نجاسة الكرّ وغيرها من
الأحكام ﴿ مياه الغدران والأواني والحياض على الأظهر ﴾ بل لا ظهور
في غيره ، على ما هو المشهور^(١) شهرة كادت تكون إجماعاً ، بل هي كذلك ،

علامة على وجود الحد قبله ، وذلك في صورة زيادة الوزن على المساحة بمقدار يتسامح فيه ،
وصورة زيادة المساحة على الوزن بمقدار يتسامح فيه ، وهذا نظير ما ورد عنهم عليهم السلام من
تحديد حد الترخّص بخفاء الأذان والجدران مع أنّها لا يتطابقان دائماً ، فيكون خفاء الجدران
علامة على وجود الحد قبله ، وإما بترجيح ما يفيد كون المساحة سبعة وعشرين شبراً فإنها تتفق
مع الوزن دائماً على الأبطال العراقية كما جرّبه بعض الأعلام .

(١) ممّن قال بذلك : العلامة في القواعد : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٥ ، والتحرير :
الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٤ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / في المطلق ج ١
ص ١١٧ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٥٢ .

ولذا أطلقه بعضهم^(١) على عدم نجاسة الكرّ؛ إذ لم ينقل الخلاف فيه إلا عن المفيد في المقنعة^(٢) وسلاّر في المراسم^(٣)، حيث ذهباً إلى نجاسة ما في الحياض والأواني وإن كان كثيراً، مع أنّ عبارة المقنعة غير صريحة في ذلك، بل تحتل الحمل على إرادة ما كان دون الكرّ، كما لعلّه يظهر من الشيخ في التهذيب^(٤)، فإنّه لم يتعرّض في شرحه لهذه العبارة إلى كون ذلك مذهباً للمفيد، بل ظاهره عند شرح قول المفيد: «والمياه إذا كانت في آنية محصورة فوق فيها نجاسة لم يتوصّأ منها ووجب إهراقها»^(٥)، أنّه فهم منه أنّ مراده مع القلّة؛ لأنّه قال: «يدلّ على ذلك ما قدّمنا ذكره من أنّ الماء متى نقص عن الكرّ فإنّه ينجس بما يحلّه من النجاسات...»^(٦) إلى آخره.

لكنّ التأمّل الصادق في عبارة المقنعة وما اشتملت عليه من التفصيل يمنع من احتمال غير ذلك فيها، بل قد يستفاد منها تخصيص الغدير والقلب بحكم الكرّ ونجاسة ما عداهما وإن لم يكن حوضاً أو آنية. وعن ظاهر الشيخ في النهاية^(٧) موافقة المفيد في خصوص الأواني. وكيف كان فلا ريب في ضعفه؛ ولذلك نسبّه بعضهم^(٨) إلى الشذوذ،

(١) كالعلامة في المنتهى: الطهارة/ ما يتطهر به من المياه ج ١ ص ٦، والتذكرة: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٣.

(٢) المقنعة: الطهارة/ المياه واحكامها ص ٦٤.

(٣) المراسم: الطهارة/ ما يتطهر به ص ٣٦.

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٠ ج ١ ص ٢١٧-٢١٨.

(٥) المقنعة: الطهارة/ المياه واحكامها ص ٦٥.

(٦) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٠ ج ١ ص ٢٢٩.

(٧) النهاية: الطهارة/ المياه واحكامها ص ٤.

(٨) كالطبائبي في رياض المسائل: الطهارة/ في المياه ج ١ ص ٣.

بل عن آخر^(١) أنه لا وجه له ؛ للأصل ، وعمومات الطهارة ؛ لموافقتها لأكثر أحكام الكرّة ، بل جميعها على وجه ، وإطلاق مادّة على حكم الكرّ ، بل يكاد يقطع الناظر في أخبار الكرّ وفيما ورد منها بالضبط بالضرب والوزن أنه لخصوصية لمحالّ الماء .

مضافاً إلى قوله (عليه السلام) : « نحو حبّتي هذا »^(٢) ، وقوله : « لا تشرب من سؤر الكلب إلّا أن يكون حوضاً كبيراً يستقي منه »^(٣) ، وقول رسول الله (صلّى الله عليه وآله) : « لما سئل أن حياضنا هذه تردها الكلاب والبهايم : « لها ما أخذت أفواهها ولكم سائر ذلك »^(٤) ، وقول أبي عبد الله (عليه السلام) : « لما سئل عن الحياض التي بين مكة والمدينة أنها تردها الكلاب إلى أن قال (عليه السلام) : « وكم قدر الماء ؟ فقيل : إلى نصف الساق وإلى الركبة ، فقال : توضّأ منه »^(٥) هذا مع إطلاق الإجماعات على عدم نجاسة الكرّ ، إلى غير ذلك : والمناقشة في بعض ما ذكرنا من الأدلة لا تورث شكّاً في أصل الدعوى .

وأقصى ما استدلّ به للمفيد عموم النهي^(٦) عن استعمال الأواني بعد مباشرة النجاسة ، والتعارض بينها وبين بعض ما عرفت تعارض العموم من وجه .

(١) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٥٢ .

(٢) تقدم في ص ٣٤٢ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٣٣ ج ١ ص ٢٢٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩ ح ٦

ج ١ ص ٢٠ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الماء المطلق ح ٣ ج ١ ص ١١٧ .

(٤) تقدم في ص ٣٦٥ .

(٥) تقدم في ص ٢٤٦ وص ٣٢٦ .

(٦) وسائل الشيعة : انظر باب ٨ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ١١٢ .

وفيه : أنه بعد تسليم ذلك ، وكونه أخصّ من الدعوى ، مرجوحة بالنسبة إلى تلك من وجوه عديدة ، مع أنّ الأصل والعمومات كافية في ذلك .

﴿وأما﴾ القسم الثالث أي :

﴿ماء البئر﴾

وهي كما عن الشهيد : « مجمع ماء نابع لا يتعدّاهَا غالباً ولا يخرج عن مسماها عرفاً »^(١) ومن المعلوم أنّ المقصود من هذا التعريف ضبط المعنى العرفي ، وإلا فلا حقيقة له شرعية قطعاً ، بل ولا متشعبة ، بل ولا لغوية تنافي المعنى العرفي ، فالذي ينبغي أن يوكل معناه إلى العرف ، كما في غيره من الألفاظ التي بهذه المثابة .

لكن لما شاع إطلاق اسم البئر على ما ليس كذلك ، كما في آبار المشهد الغروي (على مشرقه السلام) وآبار أهل الشام ونحو ذلك ، أراد (رحمه الله) ضبطه العرف حتّى لا يقع الاشتباه ، فقال : « مجمع ماء نابع ... » إلى آخره ، إذ ليست الآبار المتقدمة كذلك ، بل يجري الماء إليها من عيون خارجة عنها .

إلا أنّ قوله (رحمه الله) : « لا يتعدّاهَا غالباً » لا يخلو من إجمال ؛ لأنّه إن أراد بالغالب بحسب الأزمان ورد عليه أنّه ينبغي حينئذ أن تجري على المتعدي حال التعدي ولو نادراً أحكام البئر ؛ إذ يصدق عليه أنّه لا يتعدّاهَا غالباً ، وإن أراد بحسب أفراد البئر ورد عليه مثل الأوّل بالنسبة للفرد النادر .

(١) غاية المراد : الطهارة / ذيل قول المصنف : « ماء البئر » ص ١٠ .

فإن قلت : إنّ ذلك كلّهُ يدفعه قوله : « ولا يخرج عن مسماها عرفاً » . قلت : هو مغني حينئذٍ عن قوله : « لا يتعدّاها ... » إلى آخره . لكن قد يكون مقصوده أنّ التعدي إذا كان نادراً لا يخرجها عن البريّة حال عدم التعدي ، بخلاف ما لو كان التعدي هو الغالب وعدم التعدي هو النادر ؛ فإنّه لا يلحقها أحكام البئر ، ومثله إذا كانا متساويين ؛ لأنّ الأصل عدم تعلّق أحكام البئر ، فما لم يعلم برئيته لا يحكم بتعلّق الأحكام عليه . إلّا أنّه - مع أنّه كيف يعرف المتعدي غالباً من غيره في الآبار المجهولة الحال ، وتنقيح ذلك بالأصول لا يخلو من إشكال - لا يخفى مافيه من الإجمال الذي لا يناسب التعريف .

بل قيل ^(١) : قوله : « ولا يخرج عن مسماها عرفاً » كذلك أيضاً ؛ لأنّ العرف الواقع لا يظهر أيّ عرف هو ، أعرف زمانه أم زمان غيره ؟ وعلى الثاني فيراد الأعمّ أو الأعمّ منه ومن الخاص ؟ مع أنّه يشكل إرادة عرف غيره (صلى الله عليه وآله) ، وإلّا لزم تغيير الحكم بتغيير التسمية ، فيثبت في العين حكم البئر لو سمّيت باسمه ، وبطلانه ظاهر .

وفيه : أنّ العرف إذا أطلق ظاهر في إرادة العرف العام ، وبه ثبت الحقيقة اللغويّة إنّ لم يعلم بمغايرتها ، ويقدم على اللغويّة إنّ علم ثبوتها على الأصحّ ^(٢) . على أنّ ما ذكره هذا المعارض من التشقيق كلّهُ لا محلّ له في

(١) كما في جامع المقاصد : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ١٢٠ .

(٢) لحصول الظنّ بعدم حدوث هذا المعنى العرفي العام بعدهم (صلوات الله عليهم) ؛ بحيث تطابق أهل العرف العام على ذلك وحصل مثل هذا التغير في مثل هذه المدة ، وبذلك ينقطع أصالة تأخر الحادث الذي هو مستند تقديم اللغويّة ، ولتحقيق ذلك مقام آخر ، (منه رحمه الله) .

المقام ؛ إذ ليس للبئر في زمانه معنى غير ما عندنا ، لا عرفاً عاماً ولا خاصاً .
وكأن الذي حداه إلى ذلك هو إطلاق لفظ البئر على مثل آبار المشهد
الغروي والشامات في لسان أهل العرف ، وهو غير العرف العام السابق ،
فأراد ان ينبّه على أنّه ليس المدار إلا على زمانه (صلى الله عليه وآله) .
لكنك تعلم أنّ هذا الإطلاق لم يكن عند عامة أهل العرف العام ، بل
كان إطلاق من أطلق إنّها كان لمشاركته للبئر من جهة الحفر ووصوله إلى
حدّ النبع ونحو ذلك ممّا يشارك بها البئر النابع ، وقد يشير إلى ذلك قولهم :
بئر جار وبئر نبع ، فتأمل .

والحاصل : أنّ الذي ينبغي النظر إلى حال العرف في مثل هذا
الزمان ، فما يعلم حدوثه لا يلتفت إليه ، وما لم يعلم تعلّق به الحكم ؛ لأنّه
به يستكشف العرف السابق ، وثبتت اللغة إن لم يعلم مغايرتها ، وإلاّ قدّم
عليها على الأصحّ ، فثل الإطلاق في هذا الوقت على مثل آبار المشهد
الغروي وغيره ممّا علم حدوثه لا يلتفت إليه ولا يتعلّق به حكم ، وأمّا
غيره فيبقى على القاعدة . واحتمال المناقشة في حدوث هذا الإطلاق بأنّه قد
يكون البئر سابقاً لما هو أعمّ ممّا ذكره المعرف لا وجه له ؛ لاعتبار النبع فيه
قطعاً .

نعم قد يقال : إنّ الذي يقتضيه المنقول عن كثير من أهل اللغة^(١) من
تفسير النبع بأنّه الخارج من عيون ، بل قد يقتضيه التعليل^(٢) بأنّ له مادّة ،

(١) تقدم ذلك في ص ١٨٦ .

(٢) كما في الخبر الذي رواه الشيخ عن المفيد ، عن أبي القاسم جعفر بن محمّد ، عن أبيه ، عن
سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمّد ، عن محمّد بن اسماعيل بن بزيع ، قال : « كتبت إلى
رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا (عليه السلام) ، فقال : ماء البئر واسع لا يفسده

عدم دخول البئر الذي ^(١) يكون ماؤها رشيحاً ؛ لعدم تبادر ذلك من المادّة ، ومثل ذلك فيما يكون مادّته من الثمد ، مع أنّ الأصل عدم تعلّق أحكام البئر ، بل ينبغي القطع به بالنسبة إلى الثمد ؛ لعدم النبع فيه لغةً وعرفاً . لكنّ الأقوى جريان حكم البئر على الرشيحيّة ؛ لإطلاق اسم البئر عرفاً فيقدّم على اللغة ، مع أنّ المنقول عن صاحب الصحاح ^(٢) تفسير النبع بمطلق الخروج ، وقد تقدّم لنا في الجاري ما يظهر منه ترجيح ذلك .

وهل يشترط في اسم البئر دوام النبع ، بمعنى أنّه لا ينقطع عنها النبع ، كما قد يشعر به التعليل بالمادّة ، أو لا ؟ وجهان ، والظاهر دوران الحكم مدار استعدادها للنبع ، فتوقفه على إخراج بعض مائها لا يقدح في صدق اسم البئر .

ولو كان لها وقتان تنقطع في أحدهما دون الآخر ، فالظاهر دوران الحكم مداره وجوداً وعدمًا . ولو شكّ فيها في هذا الحال لم يبعد التمسك بأصالة عدم الانقطاع إن لم يعلم أنّ لها حالتين ، وأمّا بعد العلم لكن لا يعلم أنّ هذا الحال أيّهما ، فمع سبق العلم بمحصول أحدهما لم يبعد التمسك باستصحابه ، وأمّا مع عدم العلم فيحتمل عدم جريان أحكام البئر ؛ لأنّ

شيء ، إلّا أن يتغيّر ريحه أو طعمه ، فينزع منه حتّى يذهب الريح ويطيب طعمه ؛ لأنّ له مادّة » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ج ٧ ص ١٣٤ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٧ ج ٨ ص ٣٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ح ٦ و ٧ ج ١ ص ١٢٦ و ١٢٧ .

(١) لعلّ الأولى : التي .

(٢) تقدم في ص ١٨٧ ، وقلنا هناك : إنّ صاحب الصحاح أيضاً فسّره بالخروج من عين .

الشك في الشرط شك في المشروط ، ويحتمل القول بالجريان لصدق اسم البئر عليها ، فتأمل .

وينبغي القطع بخروج الحفر التي تحفر قرب الماء فيكون فيه ^(١) ماء ؛ لعدم صدق اسم البئر ، كما أنه ينبغي القطع بخروج العيون لذلك .
وأيضاً قد يستفاد من قوله في التعريف : « لا يتعداها » أن البئر متى أجريت بتصوير نهر لها ولو في باطن الأرض تخرج عن مسمى البئر . وهو كذلك ؛ لدخولها تحت الجاري ، نعم يشترط أن يكون جرياناً معتداً به .
واحتمال عدم منافاة صدق الجاري للبئر مدفوع بظهورها من جعل البئر قسيماً للجاري ، وتخصيصه بأحكام له على حدة .

والآبار المتواصلة إن تحقق فيها الجريان جرى عليها حكم الجاري ، وإلا كانت آباراً متعددة لابتراً واحداً إن لم تتحد من سافل ، وأما لو كانت من سافل شيئاً واحداً واختلف الحفر إليها من خارج ، فهل هي بئر واحد أو آبار متعددة ؟ وجهان ، وعلى الثاني فهل نزحها بنزح الماء جميعه ، أو يكفي مقدار ماء بئر ؟ لا يبعد الأول ، كما أنه لا يبعد ذلك على الأول أيضاً ؛ لاستصحاب النجاسة حتى ينزح الجميع .

ولو اتصلت بماء جار وإن ركد عندها ، فالظاهر عدم إجراء حكم البئر عليها اقتصاراً على المتيقن ؛ لأصالة العدم ، بل وكذا الواقف الكرّ على إشكال .
وكيف كان ﴿ فإنه ينجس بتغيره ﴾ لوناً أو طعماً أو رائحة حساً ﴿ بالنجاسة ﴾ وفي المتنجس مامر ﴿ إجماعاً ﴾ مع كون التغير مستوعباً لجميع الماء ، أو خصوص المتغير إن لم يقطع التغير عمود الماء ، وإلا فالمتغير

(١) لعل الأولى : فيها .

والسافل إن لم يكن مقدار كَرّ، على ما استسمع من مذهب المتأخرين من أن حكم البئر حكم الجاري بالنسبة للطهارة والنجاسة .

﴿وهل ينجس بالملاقاة﴾ لأَيّ نجاسة وإن كانت أكراراً؟ ﴿فيه تردد، والأظهر التنجيس﴾ للإجماع المنقول في كلام جماعة من الفحول ^(١) عليه، بل في السرائر ^(٢) وعن غيرها ^(٣) نفي الخلاف فيه، مع التصريح بأنه لا فرق بين قلة الماء وكثرته، مضافاً إلى الإجماعات في مقدار النزع، لكن قد يقال: إنها مساقاة لغير ذلك، ولهذا ربّما تقع من القائل بعدم التنجيس .

نعم يمكن الاستدلال عليه أيضاً بالعمومات أو الإطلاقات الدالة على نجاسة ما تلاقىه هذه النجاسات، ومادل ^(٤) على نجاسة القليل متمماً بنعدم القول بالفصل أو ضعفه .

وبقوله في مكاتبة محمد بن اسماعيل بن بزيع في الصحيح، قال: « كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن البئر تكون في المنزل للوضوء، فيقطر فيها قطرات من بول أو دم، أو يسقط فيها شيء من عذرة كالبعرة ونحوها، ما الذي يطهرها حتى يحلّ الوضوء منها للصلاة؟ فوقّع (عليه السلام) بخطه في كتابي ينزع منها دلاء » ^(٥) .

(١) كالمترضى في الانتصار: الطهارة/ في ماء البئر ص ١١، وابن زهرة في الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ ما به يفعل الطهارة ص ٤٨٩ .

(٢) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٦٩ .

(٣) كما في تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ج ١ ص ٢٤٠ .

(٤) تقدمت الدالة في ص ٢٣٩ .

(٥) الكافي: باب البئر وما يقع فيها ج ١ ص ٣، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ج ١ ص ٣٦

وهو في قوّة قوله : يطهرها نزح دلاء منها ؛ لوجوب تطابق الجواب السؤال، وهو قاضٍ بالنجاسة قبل النزع .

وبما رواه عليّ بن يقطين في الصحيح عن أبي الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام)، قال: « سألته عن البئر يقع فيها الدجاجة والحمامة أو الفأرة أو الكلب أو الهرة، فقال: يمجّزك أن تنزع منها دلاء؛ فإنّ ذلك يطهرها إن شاء الله »^(١).

وبقول أبي عبد الله (عليه السلام): « إذا أتيت البئر وأنت جنب، فلم تجد دلوّاً ولا شيئاً تغرف به فتيّم بالصعيد؛ فإنّ ربّ الماء ربّ الصعيد، ولا تقع [في البئر]^(٢) ولا تفسد على القوم ماءهم »^(٣)؛ فإنّ جواز التيمّم مشروط بفقد الماء الطاهر، مع ظهور إرادة النجاسة من لفظ الإفساد كما اعترف به الخصم، ولولا أنّه يقبل النجاسة لم يفسد.

وربّما استدلّ عليه أيضاً بحسنة زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير، قالوا: « قلنا: بئر يتوضأ منها يجري البول من تحتها أينجّسها؟ قالوا: فقال: إن كانت في أعلى الوادي والوادي يجري فيه البول من تحتها وكان مابينهما قدر ثلاثة أذرع أو أربعة أذرع لم ينجس ذلك، وإن كان أقلّ من ذلك نجّسها، وإن

ج ١ ص ٢٤٤، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ح ٢١ ج ١ ص ١٣٠.

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ح ١٧ ج ١ ص ٢٣٧، الاستبصار: الطهارة/ باب ٢٠ ح ٥ ج ١ ص ٣٧، وسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٣٤. وقوله: « أو الفأرة » ليس في الوسائل.

(٢) الزيادة من المصدر والمطبوعة.

(٣) الكافي: باب الوقت الذي يوجب التيمّم ح ٩ ج ٣ ص ٦٥، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٨ ح ٩ ج ١ ص ١٨٥، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ح ٢٢ ج ١ ص ١٣٠.

كانت البئر في أسفل الوادي ويمرّ الماء عليها وكان بين البئر وبينه تسعة أذرع لم ينجسها ، وما كان أقلّ من ذلك فلا تتوضأ منه ... »^(١) .

كما أنّه قد يستدلّ عليه بأخبار وجوب النزع ، التي قيل^(٢) في حقّها : إنّها متواترة . واحتمال الوجوب التعبدي بعيد .

كلّ ذلك مع الشهرة العظيمة على النجاسة ، حتّى نقل جماعة منهم السيّدان^(٣) نقل الإجماع عليه بين القدماء ، وأخرى منهم الشيخ^(٤) والحلي^(٥) نفت الخلاف عنه ، مع قرب عهدهم وبُعد خفاء هذا الحكم على كثرة دورانه عليهم ، مع أنّ المتأخّرين وإن خالفوا في ذلك لكنّهم لم يذكروا دليلاً يحتمل خفاؤه على المتقدّمين ، بل العمدة عندهم على أخبار خرجت من أيديهم ومع ذلك أعرضوا عنها ، وما ذاك إلّا لأُمور عندهم .

وقيل بالطهارة وعدم حصول النجاسة إلّا بالتغيّر من دون فرق بين القليل والكثير ، وهو المنقول عن ابن أبي عقيل^(٦) ، وقيل^(٧) : إنّ المنقول عن الشيخ الحسين بن عبيد الله الغضائري ، والشيخ مفيد الدين بن الجهم ،

(١) الكافي : باب البئر تكون الى جنب البالوعة ح ٢ ج ٣ ص ٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

٢١ ح ١٢ ج ١ ص ٤١٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٤٤ وفي المصدر : « يجري البول قريباً منها اينجسها » .

(٢) كما في المعتبر : الطهارة / ماء البئر ج ١ ص ٥٦ .

(٣) و(٤) و(٥) كما سبق في هامش (١) و(٢) و(٣) من ص ٣٧٤ .

(٦) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / ماء البئر ص ٤ .

(٧) كما في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٥٤ ، وكشف اللثام : الطهارة / ماء البئر ج ١ ص ٣٠ .

وإليه ذهب العلامة^(١) وأكثر المتأخرين عنه^(٢) كما في الذخيرة^(٣)، وهو الأقوى؛ للأصل، وقوله (عليه السلام): «كلّ ماء طاهر حتّى تعلم أنّه قدر»^(٤).

وقول الرضا (عليه السلام) في صحيح محمد بن اسماعيل بن بزيع: «ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلّا أن يتغيّر»^(٥)، وأخرى مثلها^(٦).
وصحيحته الأخرى عنه (عليه السلام)، قال: «ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلّا أن يتغيّر ريحه أو طعمه، فينزع حتّى يذهب الريح ويطيب طعمه؛ لأنّ له مادّة»^(٧).

ووجه الدلالة فيه من وجوه: فإنّه (عليه السلام) قد حكم بالسعة لماء البئر، ومعناها عدم قبول النجاسة؛ إذ هو اللائق لبئانه، مع ظهوره في أنّ ماء البئر وإن كان قليلاً واسع لكونه ماء بئر.

(١) منتهى المطلب: الطهارة/ ما يتطهر به من المياه ج ١ ص ١٠، مختلف الشيعة: الطهارة/ ماء البئر ص ٤، نهاية الاحكام: الطهارة/ ماء البئر ج ١ ص ٢٣٥، تذكرة الفقهاء: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤.

(٢) كوله في ايضاح الفوائد: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ١٧، والكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ١٢٢، والسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٥٥، والكاشاني في مفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ٩٣ ج ١ ص ٨٤.

(٣) ذخيرة المعاد: الطهارة/ ما تحصل به ص ١٢٧.

(٤) تقدم في ص ٢٦٠.

(٥) الكافي: باب البئر وما يقع فيها ج ٢ ص ٣، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢١ ح ٦ ج ١ ص ٤٠٩، وسائل الشيعة: باب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ١ ص ١٢٥.

(٦) الذي ورد بهذا النص من دون اضافة هي رواية ابن بزيع السابقة فقط، نعم ورد هذا النص مع الزيادة الموجودة في الصحيحة الآتية ضمن روايتين.

(٧) تقدمت في ص ٢١٨.

وأيضاً لم يكتف بذلك حتى أردفه بقوله (عليه السلام) : « لا يفسده شيء » ، و« شيء » نكرة في سياق النفي تفيد العموم ، على أن الاستثناء منه قرينة على إرادة الاستيعاب . ولا ريب أن المراد بالإفساد الاجتناب من جهة النجاسة ؛ لأنه لبيانه (عليه السلام) غير ذلك مما يرى ويعرفه كل أحد ، على أنه لا معنى للاستثناء حينئذٍ .

ثم إنه (عليه السلام) لم يكتف بذلك حتى ذكر الاستثناء ، فلا يبقى السامع في وجل من جهة غلبة التخصيص ، وهذا الاستثناء من العام يصيره بمنزلة النص ، لا سيما إذا ذكر الفرد الظاهر المعلوم الحال ؛ فإنه يفيد أنه لا خارج منه إلا هذا الفرد الذي يعلمه كل أحد ، ولو كان ثم هناك فرد خفي لكان هو اللائق بالبيان .

ثم إنه (عليه السلام) لم يكتف بذلك حتى بين أن تطهيره غير محتاج إلى مطهر خارجي كما في غيره ، بل تطهره إنما هو بنزحه حتى يذهب الريح ويطيب الطعم .

ثم إنه (عليه السلام) لم يكتف بذلك كله حتى أنه ذكر الاستدلال على ذلك بكونه له مادة ، وهو على كل حال إن كان تعليلاً للأول أو الثاني فيه دلالة على المطلوب . فهذه الرواية مع اشتغالها على المؤكدات الكثيرة لا ينبغي المناقشة في دلالتها .

وأيضاً اكتفاؤه (عليه السلام) في الطهارة بالنزح المذهب للتغير وإن لم يبلغ المقدّر قاضٍ بذلك ؛ إذ على تقدير النجاسة يجب استيفاءه مع التغير بطريق أولى ، كذا قيل ^(١) .

(١) كما في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٥٥ ، وذخيرة المعاد : الطهارة / ما تحصل به ص ١٢٧ ، والحدائق الناضرة : الطهارة / حكم البُرج ١ ص ٣٥٤ .

ولا يخلو من تأمل ؛ لأنه راجع في الحقيقة إلى تعارض مادلّ على التقدير ولو نزع الجميع مع هذه الرواية المكتفية بزوال التغير، ولعلّ التعارض بينهما من وجه ، أو يقال بتحكيم مادلّ على التقدير لخصوصه على وجه . وكيف كان، فلا ينافي القول بالنجاسة ولا دلالة فيه على الطهارة .

وما في الاستبصار من « أنّ المراد بالرواية أنّه لا يفسده شيء إفساداً لا يجوز الانتفاع بشيء منه إلّا بعد نزع جميعه إلّا ما يغيّره ، فأما إذا لم يتغيّر فإنّه ينزع منه مقدار وينتفع بالباقي »^(١) غريب :

أما أولاً : ففيه : أنّه لا معنى لتخصيص التغير بالإفساد الذي لا يجوز الانتفاع بشيء منه إلّا بعد نزع جميعه ، فإنّ صبّ الخمر والمني وأحد الدماء الثلاثة والبعير وغيرها كلّها من ذلك القبيل ، كما أنّه قد يجوز الانتفاع بشيء منه بدون نزع الجميع مع التغير ، في صورة لا يتوقف زوال التغير على نزع الجميع بمقتضى هذه الرواية .

وأما ثانياً : فإنّ هذا التقدير والإضمار المشتمل على التخصيص الذي ماله إلى الألفاظ الغير القابل لأن يخاطب به من أراد تفهيم السامع ، ممّا لا يجوز ارتكابه من غير دليل وقرينة عليه . نعم ربّما يرتكب في مثل بعض الأخبار التي أعرض عنها الأصحاب وقوي فيها المعارض إخراجاً عن صورة المخالفة ، لا في مثل ما نحن فيه ، وقد عرفت أنّ الرواية قد اشتملت على ضروب من الدلالة ، والطعن^(٢) فيها بالمكاتبة ضعيفٌ لحجّة المكاتبة ، ولذلك أسنده إلى الامام (عليه السلام) فقال : « قال » ، والظاهر أنّ مراده الامام (عليه السلام) ، على أنّه نقلت بطريقتين : أحدهما فيه :

(١) الاستبصار: الطهارة/ باب ١٧ ذيل ح ٨ ج ١ ص ٣٣ .

(٢) كما في المعتبر: الطهارة/ ماء البئر ج ١ ص ٥٦ .

« كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا (عليه السلام) ... » إلى آخره ، فقد يكون هذا الراوي سمع ذلك تارةً مشافهةً وأخرى مكاتبةً . وما يقال : إنّ هذه الرواية عامة ، ومادلّ على النجاسة بالأشياء الخاصة خاصّ فيقدّم عليه ، في غاية الضعف :

أما أولاً : فإنّه على القول بالنجاسة يكون التخصيص مستغرقاً للعام ؛ إذ لا شيء من النجاسات لا تنجّسه على مختارهم .

وثانياً : أنّه إن قصد بما دلّ على النجاسة أخبار النزع ففيه : أنّه لا دلالة فيه ؛ إذ ليس منحصراً وجهه في ذلك ؛ لاحتمال التعبد كما يدّعيه بعضهم^(١) ، واحتمال أن يكون ذلك لطيب الماء وزوال النفرة الحاصلة من وقوع تلك الأعيان ، وإن أراد غيرها ممّا قدّمنا ذكره في أدلة النجاسة ، ففيه : أنّ شرط التخصيص المقاومة ، وهي مفقودة لوجه لعلّك تسمع بعضها إن شاء الله تعالى .

وما يقال أيضاً : إنّ ظاهر الرواية متروك ؛ لحصول النجاسة بالتغير اللوني . ففيه : أنّه - على تقدير تسليم أنّ ما في الرواية لا يدلّ عليه - لا يخرجها عن الحجّة كما هو مقرّر في محله .

وصحيحة عليّ بن جعفر (عليه السلام) ، قال : « سألت عن بئر ماء وقع فيه زبيل^(٢) [من]^(٣) عذرة يابسة أو رطبة ، أو زبيل من سرقين ، أ يصلح الوضوء منها ؟ قال : لا بأس »^(٤) ، ووجه الدلالة واضح .

(١) كالعلامة في المنتهى : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٢ .

(٢) الزبيل : المكنل . مجمع البحرين : ج ٥ ص ٣٨٦ مادة (زبل) .

(٣) الزيادة من المصدر والمطبوعة .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ٤٠ ج ١ ص ٢٤٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٢٢

وما يقال: إنّ العذرة والسارقين أعمّ من النجس، وبأنّ السؤال وقع عن الزبيل المشتمل عليهما، ووقوعه في البئر لا يستلزم إصابتها الماء، وإنّما المتحقّق إصابة الزبيل خاصّة، وبإمكان أن يراد لا بأس بعد نزح الخمسين.

ففيه: - بعد إمكان الاستدلال على تقديره بترك الاستفصال - أنّ العذرة لغةً وعرفاً فضلة الانسان كما صرّح به بعضهم^(١)، وظهور إرادته بالخصوص هنا لمقابلته بالسارقين، وعن منتقى الجمان: «إنّه ذكر جماعة من أهل اللغة أنّ العذرة الغائط، وعن نهاية ابن الأثير: إنّها الغائط الذي يليه الانسان، سمّيت بذلك لأنّهم كانوا يلقونها في أفنية الدور»^(٢).

بل في المدارك^(٣) وغيرها^(٤): «إنّ السارقين وإن كان أعمّ من النجس إلّا أنّ المراد به هنا النجس؛ لأنّ الفقيه لا يسأل عن الطاهر». لكن قد يقال: إنّهُ لا مانع من سؤال الفقيه عن ذلك لا من جهة الطهارة والنجاسة، بل لاحتمال أن يكون ماء الوضوء له خصوصيّة، فتأمل.

ووقوع الزبيل في البئر يستلزم وصول مافيه إليها عادة، ولا سيّما مع كون العذرة رطبة والرطوبة أعمّ من اللينة، مع أنّه لا يناسب حال مثل عليّ بن

ح ٣ ج ١ ص ٤٢، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ح ٨ ج ١ ص ١٢٧.

(١) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٥٨، والبحراني في الخدائق: الطهارة/ حكم البئر ج ١ ص ٣٥٤، والخونساري في مشارق الشموس: الطهارة/ ماء البئر ص ٢١٨.

(٢) منتقى الجمان: باب ماء البئر ج ١ ص ٥٦.

(٣) مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٥٨.

(٤) كروض الجنان: الطهارة/ ما به تحصل ص ١٤٤، وذخيرة المعاد: الطهارة/ ما به تحصل ص ١٢٧.

جعفر السؤال عنه .

وأما احتماله بعد النزع في المدارك : « إِنَّهُ مُمْتَنِعٌ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ ، بَلِ الْأَلْغَازُ الْمُنَافِي لِلْحِكْمَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ » (١) .

وفيه: أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ ، وَقَدْ يَكُونُ وَقْتُ السُّؤَالِ لَيْسَ وَقْتًا لِلْحَاجَةِ ، أَوْ كَانَ السَّائِلُ عَالِمًا بِذَلِكَ ، أَوْ كَانَتْ قَرَائِنُ حَالِيَّةٍ أَوْ مَقَالِيَّةٍ قَدْ انْعَدَمَتْ مِنْ جِهَةِ تَقْطِيعِ الْأَخْبَارِ .

نعم ينبغي الجواب بأنَّ أخبار النزع لادلالة فيها على النجاسة ، وليس الحمل على ذلك أولى من حمل تلك على الكراهة واستحباب النزع ، على أَنَّ الْأَخْبَارَ الْمُتَقَدِّمَةَ هِيَ أَرْجَحُ ؛ لِمُوَافَقَتِهَا لِلْأُصُولِ وَالْعُمُومَاتِ وَسَهُولَةِ الْمَلَّةِ وَسِمَاحَتِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَتَأْمَلْ جَيِّدًا .

وصحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « سَمِعْتُهُ يَقُولُ : لَا يَغْسِلُ الثَّوْبَ وَلَا تَعَادُ الصَّلَاةُ مِمَّا وَقَعَ فِي الْبُرْءِ إِلَّا أَنْ يَنْتَنَ ، فَإِنْ انْتَنَ غَسَلَ الثَّوْبَ وَأَعَادَ الصَّلَاةَ ... » (٢) .

وما يقال (٣) من المناقشة في السند من اشتراك حماد بين الثقة والضعيف ، وبأنَّ لفظ البريق على النابذة والمحقوق مأوفا لا عن نبع ، فقد يكون السؤال هنا عن الثانية ، فهو في غاية الضعف :

أما الأولى : فلأنَّ حماد إذا أُطْلِقَ فَالْمُتَبَادَرُ مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ الْفَرْدُ الْكَامِلُ الْمَشْهُورُ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ ابْنُ عَيْسَى ، أَوْ يُقَالُ : إِنَّهُ يَبْقَى دَائِرًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَمَادٍ

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٥٨ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ج ١ ص ٢٣٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٧ ج ١ ص ٣٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ج ١٠ ص ١٢٧ .

(٣) كما في المعتمد : الطهارة / ماء البرج ج ١ ص ٥٧ .

ابن عثمان الناب، وكلّ منها في غاية الوثاقة، على أنّه يمكن تعيين الأول برواية الحسين بن سعيد عنه، وروايته عن معاوية بن عمّار. وأما الثانية: فقد عرفت ممّا تقدّم بطلانها، وأنّ البئر حقيقة في الناب^(١).

وصحيحته الأخرى عن الصادق (عليه السلام) « في الفارة تقع في البئر، فيتوضّأ الرجل منها ويصلي وهو لا يعلم، أيعيد الصلاة ويغسل ثوبه؟ قال: لا يعيد الصلاة ولا يغسل ثوبه »^(٢).

وهو ظاهر في كون الفارة ميّنة في البئر، وكون الاستعمال إنّما وقع بعد وقوعها؛ لعطف الوضوء بالفاء المفيد للترتيب، فلا معنى للقول بأنّ عدم الإعادة لعدم العلم بالوقوع سابقاً، فقد تكون إنّما وقعت بعد، على أنّ ترك الاستفصال كافٍ.

وصحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) « في البئر تقع فيها الميتة، فقال: إنّ كان لها ريح ينزح منها عشرون دلوّاً »^(٣). والظاهر أنّ المفهوم هنا أنّه إنّ لم يكن له ريح لم ينزح له شيء، ولذلك

(١) والظاهر أنّ مدار هذه التأويلات المخالفة للظاهر غايةً ونهايةً هو أنّه لمّا ترجّح عندهم أخبار النجاسة وطرحوا أخبار الطهارة، أرادوا أن يذكروا لها محامل ولو في غاية الضعف إخراجاً لها عن صورة المخالفة، وإلاّ ما كان ليخفى عليهم (رحمهم الله) ضعف هذه التأويلات وخروجها عن الظاهر خروجاً تمجّها الطباع. نعم يتّجه عليهم أنّه لا معنى لترجيح تلك الروايات، بل الترجيح في جانب هذه الروايات لما ستسمع إن شاء الله، (منه رحمه الله).

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ح ٢ ج ١ ص ٢٣٣، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ح ٩ ج ١ ص ١٢٧.

(٣) من لا يحضره الفقيه: باب المياه وطهرها ح ٣٤ ج ١ ص ٢١، وسائل الشيعة: باب ٢٢ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٤٢.

قنع السائل وسكت عن الاستفهام عنه مع أنه أحد شقيّ السؤال، وكيف يرضى الامام (عليه السلام) بعدم الجواب عن ذلك مع حاجة السائل إليه وإن غفل؟!!

وموثقة أبان بن عثمان - أوصحيحته كما قيل^(١) - عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سئل عن الفارة تقع في البئر لا يعلم بها إلا بعد أن يتوضأ منها، أيعاد الوضوء؟ فقال: لا»^(٢) وهو ظاهر في سبقها على الاستعمال وإن تأخر العلم بذلك.

وموثقة أبي أسامة وأبي يوسف يعقوب بن عثيم عن أبي عبد الله (عليه السلام)، «قال: إذا وقع في البئر الطير والدجاجة والفارة فانزع منها سبع دلاء، قلنا: فما تقول في صلاتنا ووضوئنا وما أصاب ثيابنا؟ فقال: لا بأس به»^(٣).

وموثقة أبي بصير، قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): بئريستقى منها ويتوضأ به وغسل منها الثياب وعجن به، ثم علم أنه كان فيها ميت، قال: لا بأس، ولا يغسل الثوب ولا تعاد منه الصلاة»^(٤).

ورواية محمد بن القاسم عن أبي الحسن (عليه السلام) «عن البئر يكون بينها وبين الكنيف خمسة أذرع أو أقل أو أكثر، يتوضأ منها؟ قال:

(١) كما في الحقائق الناضرة: الطهارة/ حكم البئر ج ١ ص ٣٥٦.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ح ٣ ج ١ ص ٢٣٣، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٧ ح ٣ ج ١ ص ٣١، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ح ١١ ج ١ ص ١٢٧.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ح ٥ ج ١ ص ٢٣٣، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٧ ح ٥ ج ١ ص ٣١، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ح ١٢ ج ١ ص ١٢٨.

(٤) الكافي: باب البئر وما يقع فيها ح ١٢ ج ٣ ص ٧، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ح ٨ ج ١ ص ٢٣٤، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ح ٥ ج ١ ص ١٢٦.

ليس يكره من قرب ولا بعد، يتوضأ منها ويغتسل ما لم يتغير الماء»^(١).
وما رواه في الفقيه مرسلًا عن الصادق (عليه السلام) «قال: كانت في المدينة بئر وسط مزيلة، فكانت الريح تهب فتلقي فيها القذر، وكان النبي (صلى الله عليه وآله) يتوضأ منها»^(٢).

إلى غير ذلك من الأخبار وهي كثيرة، مثل قوله (عليه السلام) في صحيح جعفر بن بشر «عن الفارة تقع في البئر، فقال: إذا خرجت فلا بأس، وإن تفسخت فسبع دلاء. وسئل عن الفارة تقع في البئر، فلا يعلم أحد إلا بعد ما يتوضأ منها، أيعيد الوضوء وصلاته ويغسل ما أصابه؟ فقال: لا، فقد استقى أهل الدار ورشوا»^(٣). وربما يظهر من العلة أن تنجيس البئر بالملاقاة ربما يكون سبباً للخرج المنفي.

وأنت خبير أن الترجيح لهذه الأخبار؛ لكثرتها وصحة أسانيدها وصراحة دلالة بعضها، مع مخالفتها للعامة، وموافقتها للأصول وعمومات الطهارة، وموافقتها لسهولة الحنيفية وسماحتها وأنه لا حرج فيها، مضافاً إلى ما يظهر من أخبار النزع من الأمر بدلاء ودلاء يسيرة ونحو ذلك مما يدل على المسامحة، وكذا الاختلاف الفاحش في مقادير النزع، والجمع بين الطاهر والنجس، وورود الأمر بالنزع للأمور الطاهرة، وورود التخيير بين

(١) الكافي: باب البئر تكون إلى جنب البالوعة ح ٤ ج ٣ ص ٨، تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٢١ ح ١٣ ج ١ ص ٤١١، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ح ٤ ج ١ ص ١٢٦.
(٢) من لا يحضره الفقيه: باب المياه وطهرها ح ٣٣ ج ١ ص ٢١، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ح ٢٠ ج ١ ص ١٣٠.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١١ ح ٤ ج ١ ص ٢٣٣، الاستبصار: الطهارة/باب ١٧ ح ٤ ج ١ ص ٣١، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ح ١٣ ج ١ ص ١٢٨، وهي عن جعفر بن بشر عن أبي عبيدة عن أبي عبد الله (عليه السلام).

القليل والكثير، وعدم انضباط الدلو، مع اشتمال روايات النزع على ما لا يقولون به حتى لم تسلم رواية من ذلك، ثم الحكم بنجاسة الدلو والرشا وما يسقط منه ثم الطهارة.

على أنه من المستبعد جداً أن مقدار الكرّ من مائها الخارج عنها لا ينجس بالملاقاة، وماؤها وإن بلغ ألف كرّ ينجس بمجرد الملاقاة مع اعتصامه بالمادة دونه، مع أنه فيه من الحرج ما لا يخفى. وأغرب من ذلك طهارته لو كان كرّاً مع انقطاع النبع وخروجه عن مستى البئر، ونجاسته لو كان ألف كرّ مع دوام النبع الذي يزداد به الكمال لا النقص.

كلّ ذلك مع خلوّ الأخبار عن كيفية النزع بحيث يسلم الدلو من النقوب^(١) مع أنه في الغالب لا يسلم من ذلك.

وبعض هذه المؤيّدات وإن أمكن دفعها^(٢)، مثل نجاسة ما يتقاطر من الدلو مع الدلو، بأن يقال بعدم نجاسة البئر المنزوحة بذلك؛ لما يظهر من الروايات بحصول الطهارة بمجرد النزع المقدّر، مع أنه في العادة يستحيل سلامته من ذلك، وينبغي أن يستثنى من قولهم بنجاسة البئر مطلقاً، والظاهر أيضاً حصول الطهارة للدلو والجل وما يتعلّق بالنازع وحواشي البئر ونحو ذلك من اللوازم العرفيّة بتمام النزع.

نعم يبقى كلام في أنّ النازح تطهر ثيابه ونحوها أو خصوص ما يباشر به؟ وهل يعتبر استمراره على النزع إلى التمام أو لا؟ فن جاء في الأثناء حكمه حكم النازح في الابتداء، ونحو ذلك من الأحكام الكثيرة والفروع المهمّة بناءً على التنجيس، مع أنه ليس في الأخبار لها عين وأثر، حتى أنّ

(١) كذا في المعتمدة والمطبوعة، وفي بقية النسخ: «من النقوب والزروف».

(٢) الأولى أن يقال: يمكن دفعها، وإلا فالعبارة ناقصة.

ما ذكرنا من طهارة الدلو والحبل والنازع وحواشي البئر ونحو ذلك مجرد استظهار، ليس في الأخبار له تعرض، بل هو شك في شك، وكل ذلك دليل على عدم التنجيس، وإلا لما ترك في هذه الأخبار على كثرتها بيان مثل هذه الأمور المهمة .

وكيف كان، فلا ينبغي الشك في أن الترجيح لأخبار الطهارة، فوجب حينئذٍ طرح تلك الأخبار، أو حملها على خلاف ظاهرها، فنقول: أمّا مكاتبة ابن بزيع فعلى أن المراد من الطهارة مطلق النظافة والنزاهة^(١)، وهو بعيد؛ لأنّ مثل ذلك لا ينحصر الرجوع فيه إلى الامام (عليه السلام) بحيث لا يعرفه أحد سواه، حتى يكتب له من بلاد إلى بلاد .

نعم يحتمل أن يقال: إنها إنّما تدلّ على القول بأنّ النزع تعبّد، وذلك لأنّه قال فيها: « ما الذي يطهرها حتى يحلّ الوضوء منها للصلاة »، وكأنّ قوله: « حتى » إشارة إلى ذلك؛ لأنّ المعنى حينئذٍ: ما الذي يطهرها طهارة تحلّ الوضوء منها للصلاة، فيكون كأنّ أصل وجود الطهارة عنده محقق، لكن إشكاله في الطهارة التي يترتب عليها مثل الوضوء .

أو يقال: إنّ ذلك في كلام السائل لا في كلامه (عليه السلام)، وكما يمكن تقديره في كلام الامام بأن يقال: يطهرها نزع دلاء، كذلك يمكن أن يقال: إنّّه لمّا سئل عن هذه الأشياء قال: ينزع منها دلاء، وأضرب عن قول السائل: يطهرها، فيكون حينئذٍ هذا الخبر كالأخبار الأخر الآمرة بالنزع .

(١) كما في مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٦٠ .

ومما يؤيد أنّ هذه الرواية ليست على ظاهرها، هو أنّ محمّد بن اسماعيل بن بزيع - راوي هذه الرواية - قد روى تلك الرواية الواضحة الدلالة التي لا تقبل التأويل، وهي قوله: «ماء البئر واسع لا يفسده شيء، إلّا أن يتغيّر طعمه أو ريحه، فينزع حتّى يذهب الريح ويطيب طعمه؛ لأنّ له مادة»، مع أنّه لم يظهر منه التوقف في الحكم من جهة التناقض والتعارض.

وأما الرواية الثانية وهي قوله: «يجزبك أن تنزع منها دلاء؛ فإنّ ذلك يطهرها إن شاء الله»، فقد احتمل^(١) فيها أيضاً حمل الطهارة على المعنى اللغوي، وربّما أيد هنا بأنّ «دلاء» أقلّه ثلاثة، مع أنّه من جملة المسؤول عنه الكلب والهرّة، والفتوى عندهم في ذلك أربعون دلوّاً.

ولا يبعد حمل هذه الرواية والتي قبلها على إرادة الطهارة ممّا يكره استعماله؛ وذلك لأنّه لمّا كان النجس يحرم استعماله وهذا يكره استعماله شارك النجس في ذلك، فصحّ إطلاق لفظ الطهارة عليه، ولفظ الحلّ الذي ليس معه الكراهة.

وأما الرواية الثالثة، فأولاً: أنّ الأمر بالتيمّم لا دلالة فيه على التنجيس بالاغتسال؛ فإنّه لا ينحصر وجهه في ذلك؛ إذ قد يكون البئر كانت مملوكة، أو كان في الاغتسال فيها عسرو حرج ومشقّة. وربّما يؤيد ذلك ما في رواية الحسين بن أبي العلاء، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يمرّ بالركية وليس معه إناء، قال: ليس عليه أن ينزل الركبة إنّ ربّ الماء هو ربّ الصعيد، فليتيّم»^(٢).

(١) المصدر السابق.

(٢) الكافي: باب الوقت الذي يوجب التيمّم ح ٧ ج ٣ ص ٦٤، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب

مع أنّه لا تعرّض فيه للنجاسة، وقوله: « لا تفسد على القوم ماءهم » لادلالة فيه على ذلك ، فقد يكون المراد من جهة خوف الهلاك فيها، أو أنّه يهيج ما كان كامناً فيها من الأوساخ، بل غير بعيد أنّها على فرض كونها مباحة وكانت مستقي للناس، وكان بالاغتسال فيها يهيج بعض ما كان كامناً فيها، أن لا يسوغ له الاغتسال فيها؛ لكون ذلك حقّاً مشتركاً، فيجوز له استعماله ما لم يدخل في ذلك فيه ضرر على غيره، لاسيّما إذا كان المقصود منها الاستقاء، على أنّه قد يكون المراد من جهة وجوب النزح لا من جهة النجاسة، على أنّه لم يعلم أنّه كانت على بدنه نجاسة .

فإن قلت: إنّ الإفساد كما ورد في هذه الرواية وجد في روايات التنجيس، فأيتّ معنى لحملكم هناك له على النجاسة بخلافه هنا ؟ قلت: هو مع أنّه في نفسه هناك ظاهر في ذلك ، قد يشعر به الاستثناء ووقوع « شيء » في سياق النبي، بخلافه هنا .

على أنّه كيف يسوغ لفقهاء الاجتراء على طرح تلك الأخبار الكثيرة الصحيحة الصريحة، المخالفة للعامة، الموافقة للأصول، المرجّحة بما سمعته من المرجّحات، بمثل هذه الإشعارات التي لا يجترى منها على أن يقطع بها أضعف الأصول؟!

وأما الرواية الرابعة فلا دلالة فيها، وسيأتي التعرّض لها إن شاء الله عند التباعد بين البرّ والبالوعة .

نعم أقوى شيء لهم الإجماعات المنقولة، وهي - مع كون المخالف موجوداً ومن القدماء أيضاً، وإطباق متأخري المتأخرين على ذلك ، مع مخالفتها لما

سمعت من الأخبار- يضعف الظن بها؛ لقوة الأخبار عليها من وجوه، [على أن العلامة في المنتهى^(١) يظهر منه المناقشة في نسبته إلى الأكثر فضلاً عن الإجماع، فتأمل] ^(٢).

ولا استبعاد في خفاء هذا الحكم على المتقدمين وظهوره لغيرهم؛ لأن مثله غير عزيز، فكم من حكم خفي عليهم وظهر لغيرهم في الأصول والفروع، وربما سمعت أن المرتضى^(٣) وغيره^(٤) قد ادعى الإجماع على عدم جواز العمل بأخبار الآحاد الذي لا ينبغي الشك في بطلانه.

وأما أخبار النزع فلا دلالة في شيء منها على النجاسة، بل هي إن حملت على ظاهرها من الوجوب اتجه مذهب العلامة، وإن حملناها على الاستحباب كما يدعيه المشهور فلا إشكال حينئذٍ، وستسمع تحقيق الحال فيها إن شاء الله. ولا حاجة إلى بيان فساد باقي المؤيدات التي ذكرناها للقول بالنجاسة، هذا.

ونقل عن البصري^(٥) التفصيل في حكم البرئين أن يكون كراً أو لا. وقال بعضهم^(٦): إنه لازم للعلامة؛ لاشتراطه الكرية في الجاري، وليست البرأولى منه.

(١) منتهى المطلب: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ١١.

(٢) كذا في المعتمدة والمطبوعة، وفي بقية النسخ بدل العبارة: «على أنه كيف يدعى الإجماع مع أن العلامة في المنتهى يظهر منه المناقشة في نسبته إلى الأكثر».

(٣) الذريعة: ج ٢ ص ٥٢٨-٥٢٩، ورسائله: المجموعة الثالثة ص ٣٠٩.

(٤) كابن ادریس في السرائر: ج ١ ص ٨٢، وما يظهر من الطبرسي في تفسيره: ج ٩ ص ١٩٩.

(٥) نقله عنه الشهيد في الذكرى: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ٩.

(٦) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٥٥.

وفيه: أنه قد يكون للبئر حكم بالخصوص؛ فإن لها أحكاماً كثيرة قد اختصت بها سواء كان مأوها قليلاً أو كثيراً لمكان الأخبار؛ ولذا حكم المشهور بعدم نجاسة الكرّ، مع قولهم: إن البئر إذا بلغت مائة كرتنجس بالملاقاة.

وكيف كان، فمستنده بعد عموم مادّة^(١) على اشتراط الكرّ في الماء، رواية الحسن بن صالح الثوري عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «إذا كان الماء في الركي كراً لم ينجسه شيء...»^(٢).

وما عن الفقه الرضوي حيث قال (عليه السلام): «كلّ بئر عمق مائها ثلاثة أشبار ونصف في مثلها فسيبيلها سبيل الجاري، إلّا أن يتغيّر لونها وطعمها ورائحتها»^(٣).

وفي رواية أبي بصير «عن البئر يقع فيه زبيل عذرة يابسة أو رطبة، فقال: لا بأس به إذا كان فيها ماء كثير»^(٤).

وفيه: - بعد إمكان دعوى الإجماع المركّب وتواتر الأخبار على خلافه؛ فإن أخبار الطرفين حجة عليه - أنّ بين ما دلّ على اشتراط الكرية في الماء

(١) كقوله (عليه السلام): «إذا كان الماء قدر كرت لم ينجسه شيء» المتقدم في ص ١٠٦ س قبل الأخير وانظر الكافي: باب الماء الذي لا ينجسه شيء ج ٣ ص ٢، والاستبصار: الطهارة/باب ١ ج ١ ص ٦، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ١١٧.

(٢) تقدم في ص ٣٤٧.

(٣) فقه الرضا: باب ٥ ص ٩١، مستدرک الوسائل: باب ١٣ من ابواب الماء المطلق ح ٣ ج ١ ص ٢٠١.

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٢١ ح ٣١ ج ١ ص ٤١٦، الاستبصار: الطهارة/باب ٢٢ ح ٢ ج ١ ص ٤٢، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ح ١٥ ج ١ ص ١٢٨ والرواية عن عمار.

وبين أدلة المقام عموماً من وجه، والترجيح لهذه من وجوه كثيرة.

ورواية الحسن بن صالح الثوري - مع أنها ضعيفة السند به؛ إذ قال الشيخ: «إنه زيدي بترتي متروك الحديث فيما يختص به»^(١)، وموافقة للعامة، ودالتها بالمفهوم - محتمة لأن يراد بالركي المصانع التي ليست آباراً، وهو وإن كان بعيداً إلا أنه لا مانع منه بعد مخالفته لما سمعته، أو أن المراد به أنه وإن انقطع نبعها كما يتفق في بعض الأحيان.

ومثله جارٍ في عبارة الفقه الرضوي، على أن دلالة أضعف من رواية الحسن. وأما رواية أبي بصير فلعل المراد باشتراط الكثير من جهة خوف حصول التغير، وهو قريب جداً.

وكيف كان، فلا ينبغي الإشكال في عدم الركون لهذا المذهب لو صحت روايته وتعددت بعد إعراض الأصحاب، فكيف وهي بهذه المكانة من الضعف في السند والقصور في الدلالة؟!

إذا عرفت ذلك فنقول: إنه على تقدير الطهارة، فهل النزع واجب تعبدي أو مستحب؟ المشهور الثاني، وإليه ذهب العلامة في جملة من كتبه^(٢)، ويظهر منه في المنتهى^(٣) الأول، وربما نقل عن الشيخ في كتابيه^(٤) أيضاً، لكن كلامه في الاستبصار غير صريح في ذلك، بل ولا

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢١ ذيل ح ١ ج ١ ص ٤٠٨، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٧ ذيل ح ٩ ج ١ ص ٣٣.

(٢) كتنكرة الفقهاء: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤، ونهاية الاحكام: الطهارة/ تطهير ماء البئر ج ١ ص ٢٥٩-٢٦٠، وارشاد الاذهان: الطهارة/ ما تحصل به ج ١ ص ٢٣٧.

(٣) منتهى المطلب: الطهارة/ كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٢.

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ج ١ ص ٢٣٢، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٧ ذيل

ظاهر، وفي كشف اللثام: «إِنَّ كلامه في التهذيب صريح في النجاسة» (١).

وعلى كل حال فهو يحتمل وجوهاً:

أحدها: أن يراد بالوجوب التعبدي أنه واجب في ذمته وليس شرطاً في الاستعمال عبادة كان أو غيره. والظاهر أنه على هذا الوجه يكون الاستعمال موجباً له في الذمة، وإلا فلا معنى للقول بالوجوب في نفسه، كما أن الظاهر كونه من الكفائي يراد منه نفس الوجود في الخارج ولو حصل من غير مكلف. وهذا الوجه وإن احتمله بعض محققي المتأخرين لكنته في غاية الضعف، على أنه قال في المنتهى: «لم نسوّج الاستعمال قبله» (٢).

الثاني: أن الاستعمال سواء كان عبادة أو غيره مشروط بالنزع شرعاً، وهو لا ينافي القول بالطهارة. وتظهر الثمرة مثلاً فيما لو أصاب ثيابه منه شيء، فالظاهر صحة الصلاة به، نعم لا يصح الوضوء به، ولا يجوز شربه، ولا تحصل الطهارة من الخبث به، فيكون كماء الاستنجاء حينئذٍ.

الثالث: أن يفرق بين الاستعمالات، فما كان منها عبادة لم يصح، لحصول النهي المقتضي للفساد، دون ما لم يكن كذلك كغسل النجاسة، فترفع به وإن فعل حراماً باستعماله كما لو شربه، لكن ليس حرمة شرب ماء النجس، بل هي حرمة أخرى.

إلا أن الذي يظهر من العلامة (رحمه الله) إنها هو الثاني؛ لقوله في

ح ٦ ج ١ ص ٣٢.

(١) كشف اللثام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٣٠.

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ١١.

الجواب عن مكاتبة ابن بزيق التي هي دليل القائلين بالنجاسة : « وتقريره (عليه السلام) لقول السائل : (حتّى يحلّ الوضوء منها) بعد تسليمه ليس فيه دلالة على التنجيس ، فإنّا نقول بموجبه ؛ حيث أوجبنا النزع ولم نسوّغ الاستعمال قبله » ، وقوله أيضاً في هذه الرواية : « وخامسها : يحمل المطهر هنا على ما أذن في استعماله ، وذلك إنّما يكون بعد النزع لمشاركته للنجس ، جمعاً بين الأدلة »^(١) انتهى ؛ لإطلاق عدم تسويغ الاستعمال قبل النزع سواء كان عبادة أو غيرها . مع احتمال أن يقال : إنّهُ أراد بالاستعمال الذي تضمّنته الرواية وهو العبادي لا مطلقاً .

وقد يقال : إنّ الذي يناسب الجمع به بين الروايات الثالث ؛ لتضمّن كثير منها عدم إعادة غسل الثياب والوضوء والصلاة مع حصول النجاسة قبل العلم ؛ وهو إنّما يتمّ به لعدم النهي دون الثاني .

مع احتمال تنزيل هذه الروايات على حصول العلم بوجود النجاسة بعد الاستعمال من دون علم بسبقها ، فعدم إعادة الغسل والوضوء لذلك لا لما تقدّم ، فيتّجه حينئذٍ حمله على الثاني .

وهذا الوجه الأخير هو الظاهر من الشيخ في الاستبصار^(٢) ؛ لذكره الخبر الشاهد على الجمع ، وهو مشتمل على التصريح بهذا المعنى ، فلتلحظ عبارته .

وكيف كان ، فستنده في الطهارة هو ما عرفت من أدلتها ، وفي الوجوب أوامر النزع وهو حقيقة في الوجوب ، والمراد به الشرطي ؛ للقطع بعدم

(١) المصدر السابق .

(٢) الاستبصار : الطهارة / باب ١٧ ج ١ ص ٣٢ ، والخبر هو خبر اسحاق بن عمار ، أي حديث ٧ من الباب .

الوجوب الأصلي .

وكأنّ الذي دعاه إلى ذلك هو مراعاة العمل بجميع الأخبار؛ لعدم المناقاة بينها؛ إذ ما دلّ على الطهارة لا يقتضي نفي النزع، وما دلّ على النزع لا يقتضي نفي الطهارة، فيعمل حينئذٍ بالأخبار جميعاً، فيقال: إنّه طاهر ومع ذلك يجب نزحه . نعم يظهر من الأخبار توقّف الاستعمال على النزع، وهو لا ينافي الطهارة .

وفيه : - مع إمكان ادعاء الإجماع المركّب على خلافه، وظهور بعض أخبار الطهارة في نفيه، وكونه نوعاً من الإفساد المنفي بقوله: « لا يفسده شيء »، وظهور قوله: « لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلاة ممّا وقع في البئر إلّا أن ينتن » في العلم والعمد، القاضي بفساد كلامه على بعض الوجوه، وكون الأصل في كلّ طاهر أن يرفع الحدث والخبث، وعدم استثناء مثل ماء البئر في كلام الأصحاب^(١) في المقامات الأخر، مع كثرة تعرّضهم لذلك في المقامات المختلفة - أنّ أخبار النزع مختلفة اختلافاً لا يصلح لأن يكون معه سنداً لهذا الحكم المخالف للأصل، بل للأصول والعمومات، كما اعترف به (رحمه الله) في ردّ القائلين بالنجاسة .

قال: « وأمّا ثالثاً: فلأنّ الأخبار اضطربت في تقدير النزع، فتارةً دلّت على التضييق في التقديرات المختلفة، وتارةً دلّت على الإطلاق، وذلك ممّا لا يمكن أن يجعله الشارع طريقاً إلى التطهير »^(٢) .

قلت: هو بعينه وارد عليه؛ لأنّه لا فرق بين المنع من استعماله من

(١) كذا في المعتمدة والمطبوعة، وفي بقية النسخ: « وعدم استثناء مثل ماء البئر في كتاب أو سنة ولا في كلام الاصحاب » .

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ١٠-١١ .

جهة النجاسة أو من جهة أخرى . وكيف يكون مثل هذا الاختلاف مانعاً من الحمل على الأول ؟ مع إمكان ادعاء ظهورها فيه ؛ لتضمنها غالباً السؤال عن النجاسات ، ومقارنة الجواب عن ذلك بالنزح الظاهر في كون ذلك تطهيراً ، كما هو الشأن في جميع الأوامر التي استفادوا منها نجاسة النجاسات عند الأمر بغسل الثوب مثلاً إذا مسسته ونحو ذلك ، ولا يكون مانعاً من الحمل على ما يقول .

على أنها قد تضمنت النزح للظاهر وغيره ، ويلزمه أن يقول بوجوبه له ، بخلاف القائلين بالنجاسة .

وكيف يمكن دعوى حملها على الوجوب ؟ مع ورودها في مثل الفارة^(١) ففي بعضها خمس دلاء ، وفي آخر دلاء ، وفي آخر ثلاث دلاء ، وفي آخر كلها ، وفي الكلب^(٢) خمس دلاء ، وفي آخر سبع دلاء ، وفي آخر نزح الجميع ، وفي آخر نزح دلاء ، وفي آخر عشرون أو ثلاثون أو أربعون ، وفي بول الصبي^(٣) ففي بعضها دلو واحد ، وفي آخر سبع دلاء ، وفي آخر كله ، مع أن غاية ما ينزح لبول الرجل أربعون دلواً ، وفي الستور^(٤) فنها دلاء ، وفي آخر عشرون أو ثلاثون أو أربعون ، وفي آخر ثلاثين أو أربعين ، وفي آخر خمس

(١) الاستبصار: الطهارة/ انظر باب ٢١ ج ١ ص ٣٩ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٩ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ١٣٧ .

(٢) الاستبصار: الطهارة/ انظر باب ٢٠ ج ١ ص ٣٦ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٧ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ١٣٤ .

(٣) الاستبصار: الطهارة/ انظر باب ١٨ ج ١ ص ٣٣ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٦ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ١٣٣ .

(٤) الاستبصار: الطهارة/ انظر باب ٢٠ ج ١ ص ٣٦ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٧ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ١٣٤ .

دلاء ، وفي آخر سبع دلاء ، وفي الخنزير^(١) فنها دلاء ، وفي آخر البئر كلّها ، مع أنّه لا يكاد يسلم خبر عن تضمّنه لما لا يقولون به .
والحاصل : الناظر بعين الإنصاف لا يكاد يخفى عليه ذلك ، فتأمّل ، والله أعلم بحقيقة الحال .

﴿وطريق تطهيره﴾

أي لا طريق غيره كما عن المعتبر^(٢) ؛ لاستصحاب النجاسة ، والمعلوم من الأدلّة النزح ، ولما يظهر من بعض الأخبار من الحصر ، كقوله : « ما الذي يطهرها حتّى يحلّ... »^(٣) إلى آخره ؛ لأنّه في قوّة قوله : الذي يطهرها نزح دلاء ، ولأنّه لا عموم في المطهّرات الأخر بحيث يشمل المقام ، ولظواهر الأوامر بالنزح ، وحملها على التخيير مجاز .

وقيل^(٤) بطهارتها بغيره من المطهّرات ، من إلقاء الكرّ واتّصاله أو امتزاجه بالكثير أو الجاري ، نعم هو يختصّ عن غيره بالنزح ، ونسب إلى الأكثر^(٥) .

وفي الذكرى^(٦) وعن الدروس^(٧) طهارتها بالامتزاج بالجاري والكثير ،

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة/باب ١١ ح ٣٠ ج ١ ص ٢٤٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٧ من

ابواب الماء المطلق ٥ و ٨ ج ١ ص ١٣٥ .

(٢) المعتبر : الطهارة / تطهير البئر ج ١ ص ٧٩ .

(٣) تقدم في ص ٣٧٤ .

(٤) كما في التنقيح الرائع : الطهارة / في المياه ج ١ ص ٤٦ .

(٥) كما في الحقائق الناضرة : الطهارة / حكم البئر ج ١ ص ٣٧٧ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١٠ .

(٧) الدروس : الطهارة / في البئر ص ١٥ .

وقال : « أمّا لو ورد عليها من فوق فالأقوى أنّه لا يكفي ؛ لعدم الاتحاد في المسمّى » .

وعن البيان : « إنّها تطهر بمطهر غيره وبالنزح » ^(١) .

وعن نهاية الأحكام ^(٢) التوقّف في الطهارة بإلقاء الكرّ .

وفي المنتهى : « لو سبق إليها نهر من الماء الجاري وصارت متصلة به ، فالأولى على التنجيس الحكم بالطهارة ؛ لأنّ المتصل بالجاري كأحد أجزائه ، فيخرج عنه حكم البرّ » ^(٣) انتهى .

والتحقيق : أنّه إن سلّمت المقدّمة السابقة ، وهي أنّه ليس لنا ماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس ، قوي القول بالطهارة مطلقاً ، ويكون التنبيه على النزح لكونه الفرد الأخفّ الأخفى التي تختصّ به ، ومسألة السافل والعالي تتأتّى هنا ، ولا تتأتّى هنا مسألة الإتمام كرّاً .

وما يظهر من الشهيد (رحمه الله) من عدم الطهارة بالوارد من فوق لعلّه بناءً منه على عدم الاتحاد بذلك كما يقضي به تعليله ، ولا ينافيه ما تقدّم سابقاً من تقوم السافل بالعالي إذا كان كثيراً ؛ إذ لعلّه يفرّق بين الدفع والرفع ، أو يدعي الخصوصية في البرّ وإن كان ضعيفاً جداً .

على أنّه يشكل بأنّه لا معنى لإنكار الاتحاد مع الواقع من الجاري في البرّ والتزام تنجيسه ، وإلاّ لحكم بنجاسة الجاري إذا وقع من فوق على أرض نجسة أو ماء نجس ، فتأمل .

وإن لم تسلّم تلك المقدّمة أمكن القول بالطهارة في خصوص ما إذا

(١) البيان : الطهارة / في المطلق ص ٤٥ .

(٢) نهاية الاحكام : الطهارة / تطهير ماء البرّ ج ١ ص ٢٥٩ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٨ .

خرجت عن اسم البئر ودخلت في اسم الجاري الذي يطهر بعضه بعضاً ، بل يمكن القول بالطهارة مطلقاً حتى بإلقاء الكرّ ؛ لعموم مطهّرية الماء ولو لقوله تعالى : « وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا »^(١) المراد منه كما عرفت الطاهر في نفسه المطهر لغيره وغير ذلك . ويكفي في كيفة المطهّرية معلومية عدم اعتبار الزيادة على الامتزاج ، هذا .

وعن المعالم الاستدلال على الطهارة بشيء آخر ، قال : « أمّا على ما اخترناه من اشتراط الامتزاج بالمعنى الذي حقّقناه فواضح ؛ فإنّ ماء البئر والحال هذه يصير مستهلكاً مع المطهر ، فلو كان عين النجاسة لم يكن له حكم فكيف وهو متنجّس ؟ ولا ريب أنّه أخف . وأمّا على الاكتفاء بمجرد الاتصال ، فلاّ نّ دليلهم على تقدير عامّيته^(٢) لا يختصّ بشيء دون شيء ؛ إذ مرجعه إلى عموم مطهّرية الماء ، فيدخل ماء البئر تحت ذلك العموم ، والأمر بالنزح لا ينافيه ؛ لكونه مبنياً على الغالب من عدم التمكن من التطهير بغيره ، ولو أمكن في بعض الموارد فلا ريب أنّ النزح أسهل منه في الأغلب أيضاً »^(٣) انتهى .

وفيه : أنّه لم يتّضح لنا مراده بالاستهلاك ، وكيف ! وقد تكون البئر أكراراً والملقى كرّ واحد ، والقياس على عين النجاسة قياس باطل ؛ لظهور أنّ عين النجاسة مدار التنجيس فيها بقاء اسمها ، وهو قد يزول ويستهلك بخلافه هنا .

فإن قلت : مدار النجاسة هنا أيضاً على كونه ماء بئر ، فتى زال عنه

(١) سورة الفرقان : الآية ٤٨ .

(٢) في المصدر : « تماميته » .

(٣) معالم الدين : في البئر / عدم انحصار تطهيره بالنزح ص ٨٣ .

هذا الوصف بممازجته للمطهر الغير القابل للنجاسة زال عنه النجاسة .
قلت : هذا حقّ ، وقد أشرنا إليه سابقاً ، لكنّ الكلام في خروجها عن ذلك دائماً بمجردّه .

فإن قلت : لا يكاد يخفى أنّه مع إلقاء الكرّ وممازجته لا يصدق عليه أنّه ماء بتر فقط ، والمعلوم من التنجيس إنّما هو إذا كان مجرداً عن غيره .
قلت : بناءً على ذلك لو أُلقي كرّ في البئر قبل التنجيس لم تقبل النجاسة حينئذٍ ، وتسقط جميع أحكامها من النزع وغيره ، وهو بعيد . نعم هو متّجه فيما إذا وصلت بجارٍ ؛ فإنّ الظاهر سقوط أحكام البئر ، ومثله فيما لو وصلت براكد كثير لم يغلب عليه اسمها وكون مائه ماءها ؛ لأنّ الأصل عدم أحكام البئر ، والمعلوم من الأدلة غير هذا الفرد ، فتأمّل .

والظاهر أنّه بحكم الجاري الغيث إنّ قلنا بالمقدمة السابقة ، وهي ليس لنا ماء واحد ، بل وإن لم نقل ؛ لقوله (عليه السلام) : « كلّ شيء يراه ماء المطر فقد طهر »^(١) ، وما في رواية كردويه^(٢) من النزع لماء الغيث لا ينفيه ؛ لظهوره في استصحاب عين النجاسة .

وهل يطهر جميع مائها بإجرائها لدخولها تحت اسم الجاري ، أو الباقي عند المنبع بعد انفصال ما كان يجب نزحه ؛ لكون هذا الإجراء بمنزلة النزع ، أو أنّه لا يطهر شيء منها إلّا بالنزع ؛ للشكّ في دخوله تحت اسم الجاري وكون هذا الجريان بمنزلة النزع ، واستصحاب النجاسة محكم ؟ أوجه ، أقواها الأخير ، وبعده في القوّة الأوّل .

وكيف كان ، فتطهر ﴿بـنـزح جميعه﴾ من غير مسامحة ، ولعلّ بعض

(١) تقدم في ص ٣١١ .

(٢) يأتي نصّها في ص ٤٨٨ .

الأشياء اليسيرة جداً لا تقدر ؛ لعدم انفكاكها عرفاً .

ولو ذهب جميع الماء لا بالنزح فالأقوى حصول الطهارة ، واحتمال التعبد في خصوص النزح في غاية الضعف ، وإن كان هو الظاهر من بعض مطاوي كلماتهم ، وبه صرح في المنتهى ^(١) فيما لو نزل المقدر بدلو واحد واسع ، وكأن إشكالهم في مسألة الغور- أي لو غار ماؤها ثم نبع الماء- ليس من جهة الغور الذي هو غير نزح ، بل من جهة احتمال كون هذا الماء هو ذلك الماء .

وفيه : أنه على تقدير تسليم بقاء نجاسته لو كان هو ، أنه يحتمل أن يكون هو وغيره والأصل الطهارة .

وفي كاشف اللثام : « إنه لا ينجس بأرض البئر ، فإنها تطهر بالغور كما تطهر بالنزح كلاً أو بعضاً فإنه كالنصف ، واحتمل بعضهم قصر طهارة الأرض على النزح فينجس بها المتجدد » ^(٢) انتهى . وقد عرفت أن الأقوى الأول .

﴿ إن وقع أي صار ﴿ فيها مسكر ﴾ ويظهر من بعضهم ^(٣) أنه المانع بالأصالة وآخر ^(٤) بدونها ، وعلى الأمرين يخرج الجامد بالأصل وإن كان مسكراً ، وبالعارض على الثاني لا الأول ، والحكم في الطاهر منها ظاهر ؛ إذ

(١) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٨ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٤١ .

(٣) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٣٨ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٤٧ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء

المطلق ج ١ ص ٦٢ .

(٤) كالشهيد الأول في للمعة : الطهارة / في المياه ج ١ ص ٣٥ .

كونه كاغتسال الجنب بعيد .

وكيف كان فلم نعر على رواية تضمّنت نزع الجميع للمسكر، نعم هي في الخمرة كثيرة .

منها : قوله (عليه السلام) في خبر عبد الله بن سنان : « ... فإن مات فيها قرد أو صبّ فيها خمر نزع الماء كلّهُ » ^(١) .

ومنها : قوله (عليه السلام) في صحيح معاوية بن عمّار : « في البئر يبول فيها الصبيّ أو يصبّ فيها بول أو خمر، فقال : ينزع الماء كلّهُ » ^(٢) .

ومنها : قوله (عليه السلام) أيضاً فيما رواه الحلبي : « ... وإن مات فيها بغير أو صبّ فيها خمر فلتنزع » ^(٣) ، وفي الوسائل : « إنّه رواه الشيخ ^(٤) بإسناده عن محمّد بن يعقوب ، وزاد فيه (فلينزع الماء كلّهُ) » ^(٥) .

فالحاق مطلق المسكر به إمّا لشمول لفظ الخمر له لكونه لما يخمر العقل ، وفيه ما لا يخفى ، أو لما عن الكاظم (عليه السلام) : « ما كان عاقبته عاقبة الخمر فهو خمر » ^(٦) وأبي جعفر (عليه السلام) « قال

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ٢٦ ج ١ ص ٢٤١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٩ ح ٣ ج ١ ص ٣٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من أبواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٣١ . وفيها جميعاً : « مات فيها ثور أو صبّ ... » .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ٢٧ ج ١ ص ٢٤١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٩ ح ٤ ج ١ ص ٣٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الماء المطلق ح ٤ ج ١ ص ١٣٢ .

(٣) الكافي : باب البئر وما يقع فيها ح ٧ ج ٣ ص ٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الماء المطلق ح ٦ ج ١ ص ١٣٢ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ٢٥ ج ١ ص ٢٤٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٩ ح ٢ ج ١ ص ٣٤ .

(٥) وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الماء المطلق ذيل ح ٦ ج ١ ص ١٣٣ .

(٦) الكافي : باب الخمر إنّها حرّمت لفعلها ... ح ٢ ج ٦ ص ٤١٢ ، تهذيب الاحكام : الصيد

رسول الله (صلى الله عليه وآله) : كل مسكر خمر^(١) أو غير ذلك .
لكن في كاشف اللثام : « إِنَّ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ لَا يَفِيدُ دَخُولَهَا فِي إِطْلَاقِ
الْخَمْرِ »^(٢) .

قلت : يمكن أن يقال : إنها وإن لم تفد ذلك لكنها تفيد المشاركة في
الحكم ، سيما بعد الانحجار بالإجماع المنقول في السرائر^(٣) وعن الغنية^(٤) ،
قال في الأول : « فالتفق عليه الخمر قليله وكثيره وكل مسكر » ، فيندفع
حينئذ احتمال اختصاصها بالحرمة لأنها المتبادرة .

نعم قد يقال : إن ما ذكرته من الأخبار لا تشمل القليل منه ؛ لتضمنها
لفظ الصب وهو لا يصدق على القطرة ، ولعله من هنا نقل عن الصدوق أنه
قال : « في القطرة من الخمر عشرون دلواً »^(٥) .

ولقول الصادق (عليه السلام) في خبر زرارة : « بئر قطرت فيها قطرة
دم أو خمر ، قال : الدم والخمر والميت ولحم الخنزير في ذلك كله واحد ،
ينزح منه عشرون دلواً ، فإن غلب الريح نزحه حتى تطيب »^(٦) ، وقواه في

والذبايح / باب ٢ ح ٢٢١ ج ٩ ص ١١٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب الاشارة المحرمة
ح ١ ج ١٧ ص ٢٧٣ .

(١) الكافي : باب ان رسول الله حرم كل مسكر ح ٣ ج ٦ ص ٤٠٨ ، تهذيب الاحكام : الصيد
والذبايح / باب ٢ ح ٢١٧ ج ٩ ص ١١١ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الاشارة المحرمة
ح ٥ ج ١٧ ص ٢٦٠ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ٣٦ .

(٣) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٧٠ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(٥) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / ما يقع في البئر ص ٤ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ٢٨ ج ١ ص ٢٤١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٩

الذخيرة .

لكن هي - مع قصور سندها ولا جابر، واشتمالها على غير المفتي به ، ومعارضتها بما رواه الشيخ عن الحسين بن سعيد عن محمد بن زياد عن كردويه ، قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن البريقع فيها قطرة دم أو نبيذ مسكر أو بول أو خمر، قال : ينزح منها ثلاثون دلواً »^(٢) - قاصرة عن معارضة صريح الإجماع المتقدم في السرائر، المعتضد بظاهرة عن الغنية . بل قد يظهر من الشيخ في التهذيب أنها معارضة بالروايات المتقدمة أيضاً ؛ لأنه قال بعد ذكر هذين الروایتين : « هما خبر واحد ، فلا يمكن لأجله دفع هذه الأخبار كلها »^(٣) .

ولعله فهم من لفظ الصبّ مطلق الوقوع ، فاللازم حينئذٍ طرحها كالخبر الثاني ؛ إذ لم يعمل به أحد فيما أعلم ، إلا ما نقله في كاشف اللثام : « إنه احتمل في المعتبر العمل به وبخبر العشرين بالحمل على التفاضل »^(٤) انتهى .

وهو - مع أنني لم أجده فيه - احتمال في غير محله ؛ لخروج الخبر عن الحجّة عندنا بإعراض الأصحاب ، بل المتّجه بعد التسليم حينئذٍ إدخاله فيما لا نصّ فيه .

ح ٦ ج ١ ص ٣٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الماء المطلق ح ٣ ج ١ ص ١٣٢ .

(١) ذخيرة المعاد : الطهارة / ما به تحصل ص ١٢٩ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ٢٩ ج ١ ص ٢٤١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٩ ح ٥ ج ١ ص ٣٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٣٢ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ج ١ ص ٢٤٢ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٦ .

﴿أَوْفَقَّاعٌ﴾ كما في كتب الشيخ^(١) ومن بعده^(٢) على ما في كاشف اللثام^(٣)، كمامدارك : « ذكره الشيخ ومن تأخّر عنه »^(٤)، بل عن الغنية^(٥) الإجماع عليه ، وهو الحجّة مع ما في الروايات من أنّه « ... خمرة مجهولة ... »^(٦)، وأنّه « خمرة استصغرها الناس »^(٧)، ممّا يظهر من الدخول في الخمر ولو في الحكم .

فما وقع في المدارك من المناقشة فيه ، من « أنّ الإطلاق أعمّ من الحقيقة »^(٨) ليس في محله ، نعم قد يتوجّه عليه ما ذكرنا إن ثبت التبادر في وجه الاستعارة .

وفي المدارك : « ولا يلحق به العصير العنبي بعد اشتداده وقبل ذهاب ثلثيه قطعاً ، تمسكاً بمقتضى الأصل السالم عن المعارض »^(٩) . قلت : لكنّه

(١) المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ١١ ، النهاية : الطهارة / المياه واحكامها ص ٦ ، الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : احكام المياه ص ١٧٠ .

(٢) كالقاضي في المذهب : الطهارة / مياه الآبار ج ١ ص ٢١ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / احكام البئر ص ١٩ ، وابن حزة في الوسيلة : الصلاة / احكام المياه ص ٧٤ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٦ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٦٤ .

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(٦) الكافي : باب الرجل يصلي بالشوب وهو غير طاهر ح ١٥ ج ٣ ص ٤٠٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١١٥ ج ١ ص ٢٨٢ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب النجاسات

ح ٥ ج ٢ ص ١٠٥٥ .

(٧) الكافي : باب الفقاع ج ٦ ص ٤٢٣ ، تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٢٧٥ ج ٩ ص ١٢٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٨ من ابواب الأشربة المحرّمة ح ١ ج ١٧ ص ٢٩٢ . وفي الأولين : « هي خميرة » .

(٨) مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٦٤ . (٩) المصدر السابق : ص ٦٥ .

يدخل في غير المنصوص حينئذٍ .

والفقاع كرمّان هذا الذي يشرب ، سمّي بذلك لما يرتفع في رأسه من الزبد كما عن القاموس ^(١) ، وعن المرتضى في الانتصار: «إنّ الشراب المتخذ من الشعير» ^(٢) .

﴿أو مني﴾ قليلاً كان أو كثيراً من انسان أو غير انسان ممّا له نفس سائلة ، وقيل باختصاصه بالانسان ؛ لكونه المتبادر منه .

واعترف جماعة ^(٣) بعدم العثور على نصّ فيه . قلت : لكن قد يحتجّ عليه بالإجماع المنقول في السرائر ^(٤) وعن الغنية ^(٥) ، بل في الأوّل ^(٦) دعواه على المني من سائر الحيوان مأكول اللحم وغير مأكول اللحم ، فتخصيصه بالانسان حينئذٍ ضعيف .

إلا أنّه لعلّ المراد بما لا نصّ فيه في كلامهم عدم ورود خبر فيه بالخصوص أو بالعموم ، فلا يكفي الإجماع المنقول في إخراج عنه حينئذٍ ، وإلا لاكتفي بالاستصحاب ونحوه ، والأمر سهل ؛ إذ لا مشاحة في الاصطلاح .

﴿أو أحد الدماء الثلاثة﴾ : الحيض والنفاس والاستحاضة ﴿على قول مشهور﴾ بل قد سمعت نقل الإجماع عليه في المني ، ومثله في

(١) القاموس المحيط : مادة (فقع) ج ٣ ص ٦٤ .

(٢) الانتصار : كتاب الاشارة ص ١٩٩ .

(٣) منهم : المحقق الكرّكي في جامع المقاصد : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٣٨ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٤٧ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٦٥ .

(٤) و (٦) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٧٠ .

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

السرائر^(١) وعن الغنية^(٢) هنا ، وربما أدخله بعضهم^(٣) بما لا نص فيه فأوجب نزح الجميع للقاعدة ، ويمكن تأييده بغلظ النجاسة فيه ، ولذلك لا يعنى عن قليله في الصلاة .

وربما ظهر من بعضهم التوقف فيه ؛ للأخبار^(٤) الدالة على حكم مطلق الدم الشامل لما نحن فيه .

وفيه : أنه يجب الخروج عنه بالإجماعين المنقولين ، سيما مع اعتضادهما بالقاعدة وغلظ النجاسة ، على أنه لا إطلاق ظاهر الشمول لها ؛ إذ الموجود في صحيح عليّ بن جعفر (عليه السلام) السؤال « عن رجل ذبح شاة فاضطربت ، ف وقعت في بئر ماء وأوداجها تشخب دمًا ، هل يتوضأ من تلك البئر ؟ قال : ينزح منها ما بين الثلاثين والأربعين دلوًا ثم يتوضأ منها... »^(٥) .

وهي كما ترى لا إطلاق فيها ، كصحيحه الآخر قال : « ... سألته عن رجل ذبح دجاجة أو حمامة ف وقعت في بئر ، هل يصلح أن يتوضأ منها ؟ قال : ينزح منها دلاء يسيرة ثم يتوضأ منها... »^(٦) .

نعم قد يستدل بترك الاستفصال في مكاتبة محمد بن اسماعيل بن بزيع المتقدمة^(٧) « عن البئر يكون في المنزل للوضوء ، فتقطر فيها قطرات من

(١) السرائر : الطهارة / المياه وأحكامها ج ١ ص ٧٠ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(٣) كالعلامة في المختلف : الطهارة / ماء البئر ص ٦ .

(٤) سيأتي ذكرها عن قريب .

(٥) الكافي : باب البئر وما يقع فيها ح ٨ ج ٣ ص ٦ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢١ ح ٧ ج ١

ص ٤٠٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٤١ .

(٦) في ص ٣٧٣ .

(٧) المصدر السابق .

بول أو دم...» إلى آخره . لكنّه - مع اقتصاره على القطرات - غير ظاهر في شموله لأحد الدماء الثلاثة ؛ لعدم تبادرها ، وبُعد تحقّق فرض وقوع شيء منها حتّى يسأل عنه .

وفي خبر زرارة : « سألتّه عن بثر قطر فيها قطرة من دم أو خمر ، فقال (عليه السلام) : الدم والخمر والميت ولحم الخنزير في ذلك كلّه واحد ، ينزح منه عشرون دلوّاً »^(١) وهو - مع الغضّ عن سنده ، واشتماله على ما أعرض عنه أكثر الأصحاب ، وعدم تبادر الثلاثة منه - مقيّد بما سمعت من الإجماع وغيره .

وقد يلحق - على إشكال - بالدماء الثلاثة دم نجس العين للمقاعدة المتقدمة مع عدم ظهور المخرج عنها .

﴿أو مات فيها بغير﴾ إجماعاً كما في السرائر^(٢) وعن الغنية^(٣) وفي المدارك : « إنّّه مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفاً »^(٤) وهو الحجّة ، مضافاً إلى صحيح الحلبي قال : «... وإن مات فيها بغير أو صبّ فيها خمر فلينزح »^(٥) ، وفي خبر عبد الله بن سنان : «... فإن مات فيها ثور أو نحوه نزح الماء كلّّه »^(٦) .

لكنّ الظاهر من العبارة والرواية تخصيص هذا الحكم بما إذا مات

(١) مضى في ص ٤٠٦ .

(٢) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٧٠ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٦٦ .

(٥) تقدم في ص ٤٠٢ .

(٦) تقدم في ص ٤٠٢ .

فيها ، فلا تشمل ما لو كان ميتاً خارجاً عنها ثم وقع فيها ، والقول بالشمول لا يخلو من قوة .

وبما سمعت من الأدلة يخصّ عموم أو إطلاق ما في بعض الروايات^(١) من الحكم على الدابة ممّا ينافي ما ذكرنا .

وما في خبر عمرو بن سعيد بن هلال قال : «...حتى إذا بلغت الحمار والجمل ، فقال : كرم من ماء...»^(٢) فهو- مع الضعف في سنده ، وعدم بيان كون الجمل مات فيها - محتمل لأن يراد بالتقدير للحمار لا لهما ؛ لمعلومية حكم البعر ، ولا يصلح لمعارضة ما سمعت من الإجماع ، بل قد يدعى تحصيله على خلافه .

وفي كاشف اللثام : «إنّ البعر كالانسان يشمل الذكر والأنثى باتّفاق أئمة اللغة»^(٣) انتهى ، لكن عن الأزهري «إنّ هذا كلام العرب ولا يعرفه إلّا خواص أهل العلم باللغة»^(٤) انتهى .

وقيل^(٥) : إنّ من كلام أئمة اللسان أنّ البعر في الابل كالانسان ، والناقة كالمرأة . قلت : ولعلّ العرف المقدّم على اللغة عند التعارض يقضي باختصاصه بالذكر ، سيّما على ما سمعته من الأزهري .

لكن في السرائر بعد نقل الاتفاق على البعر ، قال : «سواء كان ذكراً

(١) كما في صحيح الفضلاء وخبر البقباق الآتين في ص ٤٢٢ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ١٠ ج ١ ص ٢٣٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٩ ح ١ ج ١ ص ٣٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الماء المطلق ح ٥ ج ١ ص ١٣٢ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٦ .

(٤) تهذيب اللغة : المقدمة ج ١ ص ٤-٥ .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٦ .

أو أنثى»^(١)، إلا أنه قد يظهر من الاستدلال على ذلك بكونه اسم جنس كالإنسان، والجمل كالرجل، والناقة كالمراة، أنه اجتهد منه ليس أخذاً بالإجماع.

وهل يشمل الكبير والصغير؟ صرح في المنتهى^(٢) والذكرى^(٣) وعن المعبر^(٤) ووصايا التذكرة^(٥) والقواعد^(٦) بالشمول، وفي كاشف اللثام: «إنه قد يظهر من فقه اللغة للثعالبي وعن العين أنه البازل، وعن الصحاح وتهذيب اللغة والمحيط إنما يقال لما أجدع»^(٧) ولا يبعد القول بعدم شموله في العرف للصغير.

والظاهر قصر الحكم على الأهلي دون الوحشي، مع احتمال له، فتأمل. وأما الثور فالصحيح أنه ينزح له الجميع وفقاً لبعضهم^(٨)، بل في الذخيرة: «قيل: إنه مذهب أكثر الأصحاب»^(٩) وهو المنقول عن الصدوق^(١٠) أيضاً؛ للاستصحاب وصحيح ابن سنان المتقدم «فإن مات

(١) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٧٠.

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٣.

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١١.

(٤) المعبر: الطهارة/ ماء البئر ج ١ ص ٦٣.

(٥) تذكرة الفقهاء: الوصايا/ الوصية بالاعيان النجسة ج ٢ ص ٤٨٥.

(٦) قواعد الاحكام: الوصايا/ الموصى به ج ١ ص ٢٩٩.

(٧) كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٦.

(٨) كالمحقق الكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٣٨، والشهيد

الثاني في روض الجنان: الطهارة/ ما به تحصل ص ١٤٧، والسيد في مدارك الاحكام:

الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٦٦.

(٩) ذخيرة المعاد: الطهارة/ ما به تحصل ص ١٢٩.

(١٠) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة/ المياه واحكامها ص ٤٨.

فيها ثور أو نحوه نزح الماء كله»، وبه يقيّد إطلاق الدابة في بعض الأخبار ممّا ينافي ذلك .

ويمكن إلحاق البقرة به لقوله فيه : «أو نحوه» واحتمال إرادة غيرها وإلا لقال : البقر، يدفعه : - مع عدم اعتبار مثل ذلك في الأخبار لعدم انحصار التعبير، واحتمال النقل بالمعنى - أنّه قد يكون أراد الأعمّ من البقر وإن لم يظهر لدينا .

نعم الظاهر قصر الحكم على الكبير؛ لعدم تناول الصحيح له ، كما أنّ الظاهر قصر الحكم على الأهلّي دون الوحشي مع احتماله لاسيّما بعد قوله : «أو نحوه» وقال في السرائر: «ينزح للبقر وحشية أو اهليّة مقدار كرّ»^(١) . وعن الشيخين وأتباعهما أنّه لم يذكره^(٢)، لكنّهم أوجبوا نزح كرّ للبقرة، وعن صاحب الصحاح^(٣) إطلاق المبقرة على الثور، وهو مخالف لما عليه العرف الآن، وفي الذخيرة: «إنّ الشيخين وإن لم يذكرّا حكم الثور بالخصوص لكنّه داخل في عموم كلامهما، حيث ذكرّا نزح كرّ للحمار والبقرة وأشباههما»^(٤) .

والأقوى ما ذكرنا؛ لعدم دليل معتبر على ما قالوه، لا أقلّ يكون ممّا لا نصّ فيه، لكن سترسم فيما يأتي أنّ المشهور خلافه عند البحث عن الدابة . وعن القاضي^(٥) أنّه ممّا ينزح له الجميع أيضاً عرق الإبل الجلّالة

(١) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٧٢ .

(٢) نقل ذلك عنهم العلامة في المختلف : الطهارة / ماء البئر ص ٨ .

(٣) الصحاح : مادة (بقر) ج ٢ ص ٥٩٤ .

(٤) ذخيرة المعاد : الطهارة / ما به تحصل ص ١٢٩ .

(٥) المهذب : الطهارة / مياه الآبار ج ١ ص ٢١ .

وعرق الجنب من الحرام، وعن الحلبي^(١) أنه ينزح لروث مالا يوكل لحمه وبوله عدا بول الرجل والصبي، وعن البصري^(٢) لخروج الكلب والخنزير حيتين، وعن بعضهم^(٣) الفيل .

ولم نقف في جميع ذلك على دليل بالخصوص، نعم يمكن إدخال الخنزير في « نحوه » والفيل في وجهه، نعم في رواية أبي بصير^(٤) الأمر به لسقوط الكلب، وكذا في موثقة عمّار^(٥)، وهي معارضة بأخبار أخر تستمعها إن شاء الله .

﴿ فَإِنْ تَعَذَّرَ ﴾ أَوْ تَعَسَّرَ ﴿ اسْتِعَابَ مَائِهَا ﴾ لَغَلَبَتِهِ وَكَثْرَتِهِ فِي نَفْسِهِ وَ لَا تَصَالُ مَاءَ آخِرِهِ أَوْ لِتَجَدُّدِ النَّبْعِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ النَّصِّ وَالْفَتْوَى، عَلَى تَأَمُّلٍ فِي الْبَعْضِ ﴿ تَرَاوَحَ عَلَيْهَا ﴾ مِنَ التَّفَاعُلِ؛ لِأَنَّ كُلَّ اثْنَيْنِ يَزِيحَانِ صَاحِبَيْهِمَا ﴿ أَرْبَعَةً ﴾ فَصَاعِدًا لَا أَقْلَ ﴿ رَجَالًا ﴾ لَا نِسَاءً وَلَا صَبِيَّانَ وَلَا خَنَاثًا، ﴿ كُلَّ اثْنَيْنِ ﴾ دَفْعَةً، لَا وَاحِدًا وَاحِدًا وَلَا ثَلَاثَةً ﴿ دَفْعَةً ﴾، يَوْمًا ﴿ أَيَّ يَوْمٍ صِيَامَ ﴾، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْفَجْرِ بِقَلِيلٍ لِلْمَقْدَمَةِ ﴿ إِلَى ﴾ جُزْءٍ بَعْدَ دُخُولِ ﴿ اللَّيْلِ ﴾ لَهَا؛ لِلْإِجْمَاعِ الْمَنْقُولِ عَنِ الْغَنِيَّةِ^(٦) مُؤَيَّدًا بِمَا فِي الْمُنْتَهَى^(٧)

(١) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثاني من شروطها ص ١٣٠ .

(٢) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١٠ .

(٣) نقله الشهيد في الدروس (الطهارة / في المياه ص ١٥) عن ابن البراج، وعبارته هكذا : « ... وموت البعير فيها وكل ما كان جسمه مقدار جسمه أو أكثر » المذهب : الطهارة / مياه

الآبارج ١ ص ٢١ .

(٤) تأني في ص ٤٤٧ .

(٥) تأني في ص ٤٤٦ .

(٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٢ .

من أنه لا يعرف فيه مخالفاً بين القائلين بالتنجيس، وفي حاشية المدارك :
« بل والقائلون بالطهارة حاكمون به »^(١).

وخبر عمار وفيه أنه « سئل الصادق (عليه السلام) عن برئقع فيها كلب أو فارة أو خنزير، قال: ينزف كلّها، فإن غلب عليه الماء فلينزف يوماً إلى الليل، ثمّ يقام عليها قوم يتراوحن اثنين اثنين، فينظفون يوماً إلى الليل وقد طهرت »^(٢).

وقوله (عليه السلام): « ثمّ » إمّا أن تقرأ بفتح الثاء أو يقدر « قال » بعدها، بل عن بعض النسخ وجودها بعدها، أو هي للترتيب الذكري، أو أنّ المعنى كما في كشف اللثام: « فإن غلب الماء حتّى يعسر نزح الكلّ فلينزف إلى الليل حتّى ينزف، ثمّ إن غلب حتّى لا ينزف وإن نزح إلى الليل أقيم عليها قوم يتراوحن »^(٣)، وهو كما ترى.

وقد يقوى في الظنّ أنّها من زيادات عمار، كما يشهد له تتبع رواياته وما قيل^(٤) في حقه، وما يشاهد من أحوال بعض الناس من اعتياد الإتيان ببعض الألفاظ في غير محلّها؛ لعدم القدرة على إبراز الكلام متّصلاً.

وعلى كلّ حال فلا ينبغي التوقّف فيها من هذه الجهة، كما أنّه لا وجه له فيها من عدم القائل بوجوب نزح الجميع لما في الرواية، على أنّه خاصّ لا ينبغي التعدّي عنه إلى غير المذكور؛ إذ ذلك غير مخرج لها عن الحجّية،

(١) حاشية المدارك (للبيهقي): الطهارة/منزوحات البرّص ١٩.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٢ ح ١١٩ ج ١ ص ٢٨٤، وسائل الشيعة: باب ٢٣ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٤٣.

(٣) كشف اللثام: الطهارة/تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٦.

(٤) راجع الحدائق الناضرة: الطهارة/في النجاسات ج ٥ ص ٢٣٥.

وخصوص المورد لا يخصص الوارد، وحملها الشيخ^(١) على إرادة التغيير بالمذكورات، ويتعدى حينئذٍ منه إلى غيره بطريق أولى، أو لعدم القول بالفصل.

وكذا لا معنى للمناقشة فيها من جهة السند؛ إذ ذلك بعد تسليمه غير قادح هنا، بعد الانحياز بما عرفت من محكي الإجماع الذي يشهد له التتبع لكلمات الأصحاب في المقام، مضافاً إلى ما عن الشيخ^(٢) من دعوى الإجماع على العمل في روايات عمّار.

وبعد تأييده أيضاً بما رواه في كاشف اللثام مرسلاً عن الرضا (عليه السلام) «فإن تغير الماء وجب أن ينزح الماء، فإن كان كثيراً وصعب نزحه فالواجب عليه أن يكتري أربعة رجال يستقون منها على التراوح من الغدوة إلى الليل»^(٣)، بل قال فيه: «إنّ الخبرين وإن ضعفا سنداً إلّا أنّه لم يعرف من الأصحاب خلافاً»^(٤) في العمل بهما.

وربّما يستفاد من هذه الرواية أنّ المراد باليوم يوم الأجير؛ لقوله (عليه السلام): «يكتري»، والذي صرح به ابن ادریس إنّما هو يوم الصوم، قال: «ولا ينافي ذلك ما في بعض كتب أصحابنا: (من الغدوة إلى العشيّة)؛ لأنّ أوّل الغدوة أوّل النهار بلا خلاف بين أهل اللغة

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١١ (ضمن ح ٣٠) ج ١ ص ٢٤٢، الاستبصار:

الطهارة/باب ٢٠ ذيل ح ٨ ج ١ ص ٣٨.

(٢) عدة الأصول: ذكر القرائن التي تدل على صحة اخبار الآحاد ج ١ ص ٣٨١.

(٣) كشف اللثام: الطهارة/تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٦، مستدرک الوسائل: باب ٢٢ من

ابواب الماء المطلق ح ٤ ج ١ ص ٢٠٧.

(٤) الصحيح: خلاف.

العزنية»^(١).

وكأنه أراد ببعض أصحابنا الصدوق^(٢) والسيد^(٣) على ما نقل عنهم^(٤)؛ لقولهم: «من الغدوة إلى الليل»، أو الشيخ^(٥) وابن حمزة^(٦) على ما نقل عنها؛ لقولهما: «من الغدوة إلى العشيّة» أو «العشاء»، ولعله الظاهر؛ لقوله فيما نقله: «إلى العشيّة»، وعن الاصباح: «إنه من الغدوة إلى الرواح»^(٧).

والمناقول عن اللغويين^(٨) أنّ الغدوة ما بين صلاة الغداة إلى طلوع الشمس، ولعله ينافي ما ذكره وإن تبعه عليه كثير من المتأخرين^(٩). بل في المنتهى: «ولو تعدّرنزح الجميع تراوح أربعة رجال مثنى من طلوع الفجر إلى الغروب، ولم أعرف فيه مخالفاً من القائلين بالتنجيس»^(١٠) انتهى. لكن قد يريد نفي الخلاف عن أصل الحكم لأنّه بصدد بيانه.

(١) السرائر: الطهارة/المياه واحكامها ج ١ ص ٧٠.

(٢) من لا يحضره الفقيه: باب المياه وطهرها ذيل ح ٢٤ ج ١ ص ١٩.

(٣) نقله عنه المصنف في المعتبر: تطهير البئر ج ١ ص ٦٠، والشهيد في الذكري: الطهارة/المستعمل الاختياري ص ١٠.

(٤) لعل الأولى: عنها.

(٥) المبسوط: الطهارة/المياه واحكامها ج ١ ص ١١، النهاية: الطهارة/المياه واحكامها ص ٦.

(٦) الوسيلة: الصلاة/احكام المياه ص ٧٤.

(٧) اصباح الشيعة (ضمن سلسلة الينايع الفقهية): في المياه ج ٢ ص ٣.

(٨) الصحاح: مادة (غدا) ج ٦ ص ٢٤٤٤.

(٩) كالمقداد في التنقيح الرائع: الطهارة/في المياه ج ١ ص ٤٩.

(١٠) منتهى المطلب: الطهارة/كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٢.

وفي الذكرى: « إِنَّ الظاهر أَنَّهُم أرادوا يوم الصوم، فليكن من طلوع الفجر إلى غروب الشمس؛ لأنَّه المفهوم من اليوم مع تحديده بالليل »^(١). ولا يبعد اتِّباعهم في ذلك لاستصحاب النجاسة، ولا جابر للرواية في المقام.

ويظهر من بعض المتأخِّرين^(٢) أَنَّهُ لا مناقشة في الآخر، والظاهر كذلك، وإن وقع في بعض عبارات بعض من تقدَّم « العشيَّة » و « العشاء » و « الرواح » فلعلَّ المراد بها ما في الروايات من التحديد بالليل، ويؤيِّد ذلك نقل جماعة الإجماع^(٣) على العمل بمضمون رواية عمَّار، وقد قال فيها: « إلى الليل ».

والظاهر البناء فيه على التحقيق لا على المسامحة العرفيَّة، فيجب حينئذٍ إدخال الجزئين من الليل للمقدِّمة، وتهيئة الآلات خارجه، نعم قد يقال: إِنَّه لا يقدح مثل إرسال الدلو وانتظاره لأنَّه يمتلئ بعد طلوع الفجر؛ لأنَّه يعدُّ مثل ذلك اشتغالاً في النزف، فتأمل.

وهل يكفي التقدير بالنسبة للزمان والعدد أو أحدهما أو لا يكتفي، فيجب الاقتصار على اليوم دون الليل والملفَّق منهما، والأربعة فصاعداً دون ما عداهما، وتراوح الاثنين فالأثنين دون الثلاثة فالثلاثة والواحد فالواحد، وأن يكونوا رجالاً فلا يجزى الصبيان ولا النساء ولا الحنثاء؟
والتحقيق: أخذ كلِّ ما يحتمل فيه أنَّ له دخلاً في التطهير، من زيادة القوَّة وعدم البطء ونحو ذلك دون الباقي؛ للعلم أَنَّهُ ليس المدار على التبعّد

(١) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١٠.

(٢) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٦٨.

(٣) سبق ذكره في أول المسألة.

المحض ، وبذلك ينقطع استصحاب النجاسة ، فحينئذٍ يكتفى بالنساء والصبيان إذا كانا مثل الرجال في المقدار والكيفية ، بل ويكتفى في الاثنين إذا قاما مقام الأربعة في المخرج والإخراج في جميع اليوم ، بل والواحد ، بل يكتفى بالدواب إذا كانت كذلك .

ويكتفى بالليل والمطلق على تقدير الاجتزاء بمقدار اليوم من الليل ، فهل يؤخذ الأطول من الأيام أو الأقصر أو الوسط ؟ وجوه ، ويحتمل قوياً أخذ يوم الليل ، فتأمل .

ولا يكتفى بما يخرج الواحد أو الاثنان في نصف النهار مثلاً مقدار ما يخرج الأربعة في جميع النهار لسعة الدلو وزيادة القوة ؛ لاحتمال أن يكون في هذه الكيفية في التطهير مدخلية .

ويظهر من المنتهى ^(١) الاجتزاء بالصبيان والنساء مع الاقتصار على مدلول الرواية ؛ لصدق القوم عليهم .

وفيه نظر ؛ لأنّ الظاهر أنّ القوم خاصّ بالذكور كما عن الصحاح : « إِنَّ الْقَوْمَ الرِّجَالُ دُونَ النِّسَاءِ » ^(٢) ، وعن ابن الأثير : « إِنَّ الْقَوْمَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ قَامَ فَوْصَفَ بِهِ ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ ؛ وَلِذَا قَابِلَهُنَّ بِهِ » ^(٣) يعني في قوله تعالى : « لَا يَسْخَرُونَ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ » ^(٤) ، وعن صاحب الكشاف : « الْقَوْمُ الرِّجَالُ خَاصَّةٌ ؛ لِأَنَّهُمُ الْقَوَامُ بِأُمُورِ النِّسَاءِ » ^(٥) ، وفي قول زهير : « أَقَوْمُ آلِ

(١) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٢-١٣ .

(٢) الصحاح : مادة (قوم) ج ٥ ص ٢٠١٦ .

(٣) النهاية : مادة (قوم) ج ٤ ص ١٢٤ .

(٤) سورة الحجرات : الآية ١١ .

(٥) تفسير الكشاف : ذيل آية ١١ من سورة الحجرات ج ٤ ص ٣٦٧ .

حصن أم نساء»^(١).

وينبغي القطع بالاجتزاء بما فوق الأربعة إذا لم يحصل بقاء بسبب ذلك ، مع احتمال له وإن حصل ؛ لمصدق^(٢) القوم عليهم ، وما في الخبر المتقدم « يكتري أربعة رجال » بيان للأقل ، وليس المقصود منه الحصر ، وينبغي القطع بالاجتزاء إذا تراوحت ثلاثة فثلاثة إذا لم يحصل بذلك خلل من جهة البطء .

والظاهر في كيفية التراوح أن الاثنين يتجاوزان الدلو ويرميانه إلى أن يتعبا فيقوم الآخران ، كما صرح بذلك ابن ادريس في السرائر^(٣) ، لكن عن الشهيد الثاني : « إن كفيته أن يكون أحدهما فوق البئر يتح^(٤) بالدلو والآخر فيها يليه »^(٥) ، ولم نعر له على مأخذ ، والأحوط اختيار ما ينزح به من الماء أكثر ؛ للاستصحاب .

ولو تراوح عليها ثمانية فصاعداً على أن يكون كل اثنين في جانب ، فهل يكتفى بنصف النهار لقيامهم مقام الأربعة جميع النهار؟ وجهان مبنيان على احتمال المدخلة في التطهير ، والاستصحاب لحكم النجاسة .

وإن لم يمكن تراوح الاثنين عليها دفعة لضيق المسلك ونحو ذلك ، فهل يجتزى بالواحد فالواحد أو تكون غير قابلة للتطهير؟ والأقوى أنه إن كان

(١) نقله عنه في العين : ج ٥ ص ٢٣١ . وصدر البيت : « وما أدري وسوف أخال أدري »

شعر زهير بن أبي سلمى ص ١٣٦ .

(٢) كذا في المعمدة والمطبوعة ، وفي بقية النسخ : « لصدق » .

(٣) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٧٠ .

(٤) الماتح : المستقي ، تقول : متح الماء يمتحه متحاً : إذا نزع . الصحاح : ج ١ ص ٤٠٣ مادة (متح) .

(٥) روض الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٤٨ .

الواحد فالواحد يقوم مقام الاثنين فالظاهر الطهارة وإلا فلا، مع احتمال أخذ مقدار يوم أيضاً من الليل وتطهر بذلك .

وهل يعتبر في التراوح أن يكون التوزيع على السهولة فلا يقدح التفاوت، أو لا بدّ من كونه على السوية ؟ لا يبعد الثاني؛ لأنّه الظاهر من اكتراء الأربعة ، بل ربّما يدعى ظهوره من قوله (عليه السلام): «يتراوحن»، ويحتمل الأول لكن بشرط أن لا يكون التفاوت مورثاً لقلّة النزع من جهة فتور أهل النوبة لزيادة زمانهم .

وهل يعتبر تكرار التراوح مكرراً، أو يكفي ولو بقسمة النهار نصفين ؟ لعلّ الظاهر أن المدار على عدم حصول التعب المورث للتهاون في النزع . وذكر بعضهم ^(١) أنّه يستثنى لهم الصلاة جماعة والأكل مجتمعين، وربّما تأمل في الثاني لإمكان حصوله عند التراوح، بخلاف الأول .

وللنظر فيها مجال، لأنّ استحباب الجماعة لا يقضي بجوازه ^(٢) هنا بعد ظهور الدليل في استيعاب اليوم، وإلا لجازت النوافل والأذكار ونحو ذلك من المستحبّات التي قبل الصلاة وبعدها وفيها. وإن كان المدار على أنّ ذلك غير قادح في اليوم عرفاً، ففيه: أنّ ذلك من المسامحات العرفيّة، واغتفاره في يوم الأجير لا يقضي باغتفاره هنا، على أنّ ظاهرهم سابقاً أنّه ليس كيوم الأجير، ولذلك كان المبدأ من أول الفجر والمنتهى الليل، فحينئذٍ يصلي كلّ منهم في نوبة راحته .

والظاهر أنّه يستثنى لهم قضاء حوائجهم من الغائط، بحيث لا يزيد على

(١) كالشهيد في الذكرى : الطهارة/ المستعمل الاختباري ص ١٠ ، والكركي في جامع المقاصد :

الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٣٩ .

(٢) لعل الأولى : بجوازها .

مقدار الضرورة بشرط استقامة المزاج .

ولو حدث لهم تعطيل في الأثناء من انقطاع حبل أو شقّ دلو بحيث يحتاج إلى الإصلاح، فإن كان زماناً يسيراً يقطع بعدم التعطيل فيه من جهة التطهير لم يقدر ولا قدر، ولا يثمر أخذ شيء من الليل عوضه؛ لفوات الموالاة المحتمل دخولها في التطهير .

ولو تغير حال البئر في أثناء التراوح بعدم الغلبة للماء، احتمل الاكتفاء بإتمام التراوح وإن لم يحصل به الاستيعاب، وإيجاب نزح الجميع لاستصحاب النجاسة، ولعله الأقوى .

ولو انعكس الأمر في أثناء التراوح لنزح الجميع، اكتفي بإتمامه يوماً إن كان جامعاً للشرائط؛ لعدم مدخلية النية في ذلك، فاحتمال تجديده غيره حينئذ بعيد، فتأمل، وكلام الأصحاب في المقام في غاية الاضطراب، والفروع في المقام لا تنتهي، وكأنّ ذلك كلّ قرينة الاستحباب، فلنقتصر على هذا المقدار .

﴿ ونزح كرّ ﴾ كلّ على مذهبه فيه ﴿ إن مات فيها دابة أو حمار أو بقرة ﴾ كما في القواعد^(١) واللمعة^(٢) وعن مصباح السيّد^(٣) والنهاية^(٤)، وزيادة « ما أشبهها » عن الوسيلة^(٥) والاصباح^(٦)، وعن المهذب: « للخيل

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٦ .

(٢) اللمعة دمشقية : الطهارة / في المياه ص ٣٦ .

(٣) نقله عنه في كشف اللثام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٦ .

(٤) نهاية الاحكام : الطهارة / المياه واحكامها ص ٦ .

(٥) الوسيلة : الصلاة / احكام المياه ص ٧٤ .

(٦) نقله عنه في كشف اللثام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٦ .

والبغال والحمير وما أشبهها في الجسم»^(١)، وعن الكافي^(٢) «ونحوه»، وعن الجامع: «للخيل والبغال والحمير والبقر»^(٣)، وعن الغنية: «للخيل وشبهها»^(٤) وحكى الإجماع عليه، ولعلّ المراد بما أشبهها الوحشي والبقرة والبغال والحمير.

وفي السرائر: «الخيل والبغال والحمير أهلية كانت أو غير أهلية، والبقرة وحشية كانت أو غير وحشية، أو ما مثلها في مقدار الجسم»^(٥)، وعن النافع^(٦) الحمار والبغل والفرس، ونسبة البقرة إلى الثلاثة، وعن الصدوق^(٧) الاختصار على الحمار، وفي الذكرى: «الحمار والبغل والفرس والبقرة وشبهها»^(٨).

والأقوى الاختصار على الخيل والبغال والحمير، ولا يبعد حمل الدابة في عبارة المصنّف ونحوه على الخيل؛ للقطع بعدم إرادة كلّ ما يدبّ على الأرض لكونه معنىً مهجوراً، على أنّ عطفه الحمار والبقرة عليه ينافيه، ولا ذات القوائم الأربع ولا المركوب، فيستعين حملها على الخيل؛ للإجماع المتقدّم عن الغنية، وقول الباقر (عليه السلام) في خبر عمرو بن سعيد بن هلال حين بلغ في السؤال إلى الحمار والجمال: فقال: «كّر من ماء»^(٩)، وعن

(١) المذهب: الطهارة/ مياه الآبار ج ١ ص ٢١.

(٢) الكافي في الفقه: الصلاة/ الفصل الثاني من شروطها ص ١٣٠.

(٣) الجامع للشرائع: الطهارة/ احكام البئر ص ١٩.

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠.

(٥) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٧٢.

(٦) المختصر النافع: الطهارة/ في المطلق ص ٢، إلّا أنّه نسب الفرس والبقرة الى الثلاثة.

(٧) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة/ في المياه ص ٤٨.

(٨) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١٠. (٩) تقدم في ص ٤٠٧.

المعتبر^(١) وموضع من التهذيب^(٢) زيادة البغل، وهو الحجة فيه لعدم التنافي بينهما .

وفي المنتهى: « أنَّ أصحابنا عملوا فيها بالحمار »^(٣)، ولذلك قال في الذكرى: « الثالث: كَرَّ للحمار والبغل في الأظهر عن الباقر (عليه السلام)، وليس في بعض الروايات البغل »^(٤)، وعدم عمل الأصحاب بما تضمنته بالنسبة للجمل لا يخرجها عن الحجية كما توهمه في المدارك^(٥)، وقصور السند منجبر بالشهرة .

وفي الذكرى^(٦) جعل المستند في الفرس والبقرة الشهرة، وهو مبني على أصل لا نقول به، ولذا حكى عن المعتمد^(٧) إدخال الفرس والبقرة فيما لانص فيه . ولا ينافيه كما في كشف اللثام صحيح الفضلاء عن الصادقين (عليهما السلام) « في البر تقع فيها الدابة والفارة والكلب والطير فيموت، قال: يخرج ثم ينزح من البر دلاء، ثم اشرب وتوضأ »^(٨)، ونحوه خبر

(١) المعتمد: الطهارة/ تطهير البرج ١ ص ٦٠ .

(٢) نسب اليه في كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٦، إلا أنه قال في مفتاح الكرامة (ج ١ ص ١٠٩ تطهير المياه النجسة): إنَّ الاستاذ في شرح المفاتيح وحاشية المدارك قال: في بعض النسخ ورد « البغل » بعنوان النسخة . راجع تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ج ١ ص ٢٣٥ .

(٣) منتهى المطلب: الطهارة/ كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٣ .

(٤) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١٠ .

(٥) مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٧٥ .

(٦) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١٠ .

(٧) المعتمد: الطهارة/ تطهير البرج ١ ص ٦٢ .

(٨) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ج ١ ص ٢٣٦، الاستبصار: الطهارة/ باب ٢٠

البقباق عن الصادق (عليه السلام) ^(١)؛ لإجمال الدلاء، فلا يتيقن الطهارة إلا بنزع الكل، ولا قرينة في الاقتران بما اقترن بها على شيء، ولا جهة لأن يقال: الأصل عدم الزيادة على أقل ما يدخل في الدلاء، وهو عشرة أو أحد عشر أو ثلاثة، فإن الأصل بقاء النجاسة إلا على القول بالتعبد ^(٢)، انتهى .
وفيه: أنها ظاهران في المنافاة له؛ لإطلاق لفظ الدلاء فيها الصادق في الأقل، بناءً على عدم الفرق بين جمع القلة والكثرة، وهو الأصح، وإلا كان التقدير بضمونه، فدعوى الإجمال لا معنى لها، كما أنه لا معنى للتمسك بالأصل بعد مجيء الإطلاق.

فإن قلت: نحن نقطع بعدم إرادة الإطلاق من حيث هو؛ للإجماع على عدم الاكتفاء به لشيء مما سئل عنه، بل المراد به مقدار مخصوص، لكن لما كان المقدار المخصوص مختلفاً بالنسبة للمسؤول عنه جاء بالقدر الجامع بين الجميع وهو نزع دلاء، وترك البيان إما لأنه يبينه ولم ينقل إلينا، أو أنه كانوا عالمين به، أو لم يكن وقت حاجة، أو نحو ذلك .

قلت: الكلام في دلالة الرواية في حد ذاتها من غير نظر إلى كلام الأصحاب، ولا ريب في دلالتها، وأيضاً هي وإن كانت مجملة بالنسبة إلى المقدار لكنها تفيد أنها لا ينزع لما سئل عنه الجميع، وإلا لم يقل: «دلاء» .

فإن قلت: هو كذلك، لكن يحتمل أن يكون مقداراً يأتي على جميع ما في البر ولو بحسب الاتفاق، فلا يتيقن حصول ذلك المقدار إلا بنزع

ح ٣ ج ١ ص ٣٦، وسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب الماء المطلق ح ٥ ج ١ ص ١٣٥ .

(١) سيأتي في ص ٤٤٧ .

(٢) كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٧ .

الجميع، فإنّه يكتفى به حينئذٍ وإن لم يبلغ ذلك المقدار، فيدخل فيما لانصّ فيه بهذا المعنى لا بالمعنى المعروف، ويتّجه حينئذٍ قوله: إنّهُ لا معنى لأصل عدم الأكثر؛ لكونه مقطوعاً باستصحاب النجاسة، ولا معنى لنفي الأكثر بعد تحقّق شغل الذمّة .

قلت: مع أنّ لنا بحثاً في ذلك، أنّ إجماع الغنية والشهرة المنقولة بل والمحصّلة يكفيان في بيان ذلك المحمل .

ومّا تقدم يظهر لك ما في مناقشة المدارك ^(١) للمعتبر بأنّه لا معنى لجعله للفرس ممّا لانصّ فيه؛ لدخوله تحت اسم الدابة إن قلنا: إنّها لكلّ ما يدب على الأرض أو ذات القوائم الأربع أو لكلّ ما يركب؛ إذ قد عرفت أنّ جعلها من غير المنصوص لما ذكرنا من جهة إجمال خبر الدلاء، لا من جهة ما ذكر.

وفي المنتهى: «وأما البقرة والفرس فقد قال الشيخ والسيد المرتضى والمفيد بمساواتهما للحمار بالكرّ، ولم نقف في ذلك على حديث إلّا ما روى الشيخ - وذكر صحيح الفضلاء المتقدّم، ثمّ قال بعده: - قال صاحب الصحاح: (الدابة لكلّ ما يدبّ على الأرض، والدابة اسم لكلّ ما يركب)، فنقول: لا معنى لحملة على الأوّل وإلّا لعمّ، وهو باطل لما يأتي، فيجب حملة على الثاني، فنقول: الألف واللام في الدابة ليست للعهد؛ لعدم سبق معهود ترجع إليه، فإما أن يكون للعموم كما ذهب إليه الجبائان، أو لتعريف الماهيّة على المذهب الحقّ، وعلى التقديرين يلزم العموم في كلّ مركوب، أمّا الأوّل فظاهر، وأمّا الثاني فلأنّه تعليق الحكم على الماهيّة

(١) المعتبر: الطهارة / تطهير البئرج ١ ص ٦٩ .

يستدعي ثبوته في جميع صور وجودها وإلا لم يكن علة، هذا خلف، وإذا ثبت فيه دخل فيه الحمار والفرس والبغل والابل والبقر نادراً، غير أن الابل والثور خرجا بما دل بمنطوقه على نزع الجميع، فيكون الحكم ثابتاً في الباقي .
فإن قلت: يلزم التسوية بين ما عدده الامام .

قلت: خرج ما استثنى لدليل منفصل، فيبقى الباقي لعدم المعارض، وأيضاً التسوية حاصلة من حيث الحكم بوجوب نزع الدلاء وإن افرقت بالقلة والكثرة، وذلك شيء لم يتعرضا له (عليهما السلام) .

إلا أن لقايل أن يقول: إن ما ذكرتموه لا يدل على بلوغ الكرية، ويمكن التمثل بأن يحمل الدلاء على ما يبلغ الكرّ جمعاً بين المطلق والمقيّد، خصوصاً مع الإتيان بصيغة جمع الكثرة .

لا يقال: إن حُمل الجمع على الكثرة استحالة لإرادة القلة منه، وإلا لزم الجمع بين إرادتي الحقيقة والمجاز، وإن حمل على القلة فكذلك .

لأننا نقول: لا نسلم استحالة الثاني، سلّمناه لكن إن حمل على معناه المجازي وهو مطلق الجمع لم يلزم ما ذكرتم، على أن لنا في كون الصيغ المذكورة حقائق أو مجازات في الكثرة نظراً .

وبعض المتأخّرين استدلّ بهذه الرواية على وجوب النزع للحمار دون الفرس والبقرة، وألحقها بما لم يرد فيه نصّ، وقد روى مثل هذه الرواية البقباق عن أبي عبد الله (عليه السلام) « انتهى »^(١) . ونقلناه برقمته لما فيه من الفوائد العظيمة الجليلة، النافعة في المقامات المتعدّدة .

واعترضه في المدارك بثمانية وجوه، ويمكن للناظر أن يجعل في كلّ من

(١) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٣ .

الثمانية ثمانية من النظر.

قال فيها: «الأول: مقتضى كلامه (رحمه الله) أن الدابة حقيقة فيما يركب حيث حمل النص عليه، وهو غير واضح، وكلام الجوهري لا يدل عليه؛ فإن الإطلاق أعم من الحقيقة والمجاز، وقد صرح بعض محقق أهل اللغة بأن أكثر اللغات مجازات، مع ما قد اشتهر أن الدابة منقولة إلى ذات القوائم الأربع من الخيل والبغال والحمير، وذكر جماعة أنها مختصة بالفرس، سلمنا أنها حقيقة فيما يركب، لكن البقر إنما يركب نادراً كما اعترف به، والألفاظ إنما تحمل على المعنى المتعارف لا النادر الغير المشهور»^(١) انتهى .

وفيه: أنه مبني على ما هو الظاهر من كلام الجوهري من ذكره المعنيين للدابة، مع التصريح بقوله في الثاني: «اسم»، ولم يكتف بعطفه على الأول؛ إذ لم يعهد إطلاق لفظ الاسم على المعنى المجازي، كأن يقال: الأسد اسم للرجل الشجاع، على أن هذا سد لباب التمسك بقول اللغوي من دون ثبوت من خارج، وفيه ما لا يخفى .

وأيضاً العلامة (رحمه الله) حمله على الثاني بعد أن استدل على نفي الأول، فلوفرضنا أن المعنى الثاني مجاز لكن ربما يظهر من صاحب الصحاح^(٢) أنه مجاز معروف مشهور، فلا يبعد حمله مع تعذر الأول على الثاني .

على أنه نقل عن القاموس أنه قال: «الدابة ما دب من الحيوان وغلب على ما يركب»^(٣)، وهو ظاهر في كونه حقيقة عرفية، لا أقل من كونه مجازاً

(١) مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٧١ .

(٢) الصحاح: مادة (دب) ج ١ ص ١٢٤ .

(٣) القاموس المحيط: مادة (دب) ج ١ ص ٦٤ .

مشهوراً، فبعد انتفاء إرادة الأول يتعين إرادة الثاني، ومن ذلك ظهر لك ما في قوله: « إِنَّ الإِطْلَاقَ أَعَمُّ مِنَ الْحَقِيقَةِ »، فإنه ليس من باب الإِطْلَاق .

وقوله: « مع أنه قد اشتهر أن الدابة » فيه: أنه ممنوع أولاً، وثانياً: قد يكون معنى حادث^(١) لا يحمل عليه الخطابات الشرعية، ولذلك لم يذكره أهل اللغة. وأيضاً قد يكون رأي مثل العلامة (رحمه الله) تقديم اللغة على العرف كما ذهب إليه المعترض، بل نقل أنه مذهب كثير من الفقهاء، ولا عيب فيه عليه .

قوله: « لكن البقر إنما يركب نادراً » فيه: أن قوله في الصحاح: « إنها اسم لكل ما يركب » قد يدعى عمومته حتى للفرد النادر؛ لوقوعه في سياق كل، كالدابة فإنها اسم لكل ما يدب على الأرض لا ما يدب متعارفاً .

وقال: « الثاني: قوله في الاستدلال على إفادة المعرف باللام العموم على التقدير الثاني: (إن تعليق الحكم على الماهية يستدعي وجوده في جميع صور وجودها وإلا لم يكن علة) قلنا: تعليق الحكم على الماهية لا يقتضي كونها علة فيه، على أنه لو تم ما ذكره لاقتضى إفادة المعرف المحلى بلام الجنس العموم مطلقاً، وهو لا يقول به »^(٢) انتهى .

وفيه: أن ما أشار إليه العلامة (رحمه الله) هو التحقيق في إفادة المعرف باللام العموم، وذلك لأنه قد تبين في الأصول فساد مذهب الجبائين وغيرهم، وأن الحق كون الألف واللام للتعريف والإشارة إلى مدخولها، فحيث يكون مدخولها اسم جنس كانت لتعريف الجنس، وحينئذ في وجه

(١) الصحيح: حادثاً .

(٢) مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٧١ .

استفادة العموم على هذا التقدير خلاف، فمنهم من ذكر دليل الحكمة، وقد ذكرنا فسادَه في الأصول، ومنهم من ذكر هذا الطريق^(١) وهو التحقيق، وذلك حيث يكون متعلقاً لحكم شرعي يرجع في الحقيقة إلى وصف الطبيعة من حيث هي هي .

مثلاً: إذا قال الشارع: «البيع حلال» كان وصف الحلية لاحقاً لطبيعة البيع، فتي وجدت وجد وصفها معها وإلا لم يكن وصفاً للطبيعة، فيستفاد عموم الحلية لجميع أنواع البيع، ولا يكفي في كونه وصفاً للطبيعة وجوده في بعض البيع؛ لأنّ ذلك يكون في الحقيقة وصفاً للفرد دون الطبيعة .

فإن قلت: إنّ ما قضت به الأدلة من تحريم بعض أنواع البيع ينافي كون الحلية وصفاً للطبيعة .

قلت: قد يقال: أولاً: أنّ ما ذكرنا مدلول ظاهري لا ينافيه التخصيص، وثانياً: أنّ ما قضت به الأدلة ليس أنّ طبيعة البيع حرام، إنّما التحريم للفرد، وهو لا ينافي حكم الطبيعة، وذلك من قبيل أن يقال: الرجل خير من المرأة، الذي لا ينافيه وجود أفراد من النساء خيراً من الرجال، فلا ريب في كون ذلك هو التحقيق في استفادة العموم، نعم هو لا يجري في كلّ مقام؛ إذ من المقطوع به أنّ السيّد إذا قال لعبده: بع أو أوجد البيع ونحو ذلك لا يجب عليه استغراق جميع أفراد البيع .

والفرق بينهما: أنّ هذا أمر يحصل امتثاله بالواحد، وليس وصفاً لاحقاً للطبيعة من حيث هي هي يدور مدارها وجوداً وعدماً، ومن هذه الجهة لم

(١) قوانين الأصول : ص ٢١٧-٢١٨ .

يقول العلامة (رحمه الله) بالعموم في الجميع ، بل في بعض دون بعض .
ولا يخفى أنَّ مانحن فيه من قوله (عليه السلام) في الجواب عن الدابة
حيث تقع في البئر: « ينزح دلاء » من الأول؛ فإنه في قوّة أن يقول: نزح
دلاء للدابة، فحيث توجد هذه الطبيعة يوجد هذا التقدير لها، وإلا لم يكن
تقديراً لهذه الطبيعة، والتقدير كالتوصيف، وليس المقصود من هذا الأمر
التكليف ليتحقق الامتثال بالواحد، بل هو من قبيل اغسل ثوبك من البول
مثلاً، فإنه ظاهر في أنَّ طبيعة البول موجبة لذلك، فحيث توجد يوجد هذا
الحكم، وكأنَّ هذا المعنى هو مراد العلامة بالعلية، أي المناط الذي يوجد
بوجودها الشيء، فتأمل .

ثم قال: « الثالث: قوله: (إنَّ الابل والثور خرجا بما دلَّ بمنطوقه على نزح
الجميع، فيكون الحكم ثابتاً في الباقي) قلنا: الذي دلَّ بمنطوقه على حكم
الثور دلَّ بمنطوقه على حكم مثله، فإن اقتضى الإخراج في أحدهما اقتضاه
في الآخر وإلا فلا » ^(١) انتهى .

قلت: محل الكلام الآن في الفرس والبقر، أمّا الأولى فليس نحوه قطعاً،
وأمّا الثاني فللعلامة أن يقول كذلك، ولذلك لم يعمل به أحد في ذلك
المقام، وأيضاً لو أراد ذلك لقال: البقر، وعلى كلّ حال فنحوه من قبيل
المجملات؛ لأنّا لانعلم ما المراد به، مع احتمال أن يراد به الثور الوحشي .

« الرابع: قوله: (خرج ما استثنى بدليل منفصل، فيبقى الباقي لعدم
المعارض) قلنا: الاستثناء والإخراج بدليل إنما يكون من الألفاظ العامة أو
ما في حكمها؛ لأنَّ إطلاق اللفظ وإرادة بعض مدلوله معنى مجازي يصار إليه

بالقرينة، والأمر المتعددة المدلول على كلّ منها بالمطابقة إذا تعلق بها حكم واحد، ثبت ذلك الحكم لكلّ منها على انفراده نصّاً، فإذا وجد ما ينافي ذلك في بعض المدلولات تعارض الخبران، ويصار إلى الترجيح، لامتناع العمل بهما»^(١) انتهى .

قلت: أمّا مناقشة الأولى^(٢) فهي مناقشة لفظيّة؛ لأنّ محصلها أنّه كيف يطلق لفظ الاستثناء على مثل ذلك مع أنّه قد يطلق عليه، لاسيّما بعد وضوح القرينة كما هنا، وقوله: «والأمر المتعددة...» إلى آخره لا ينافي ما ذكره العلامة؛ إذ مراده أنّه خرج باعتبار رجحان المعارض، على أنّه يمكن صحّة الاستثناء هنا في الجواب، بأن يقال: ينزح دلاء إلّا للكلب مثلاً فينزع له أربعون، وأيضاً فالحكم هنا ليس متعلّقاً بكلّ واحد بانفراده نصّاً، والمطابقة بين السؤال والجواب لا تقتضي أزيد من الظهور، فلا يمنع من الاستثناء متّصلاً ومنفصلاً .

قال: «الخامس: قوله: (وأيضاً المساواة حاصلة من حيث الحكم بوجوب نزح الدلاء) قلنا: هذا الخيال واضح الفساد؛ فإنّه لا يكاد يفهم من هذا الإطلاق إلّا تساوي الأمور المذكورة في قدر النزح، فلو كانت مختلفة في ذلك لزم الإغراء بالجهل والخطاب بما له ظاهر مع إرادة خلاف ظاهره، وقد ثبت امتناعه في الأصول»^(٣) انتهى .

وفيه: أنّ مدار الجمع بين الأخبار إنّما هو حمل ماله ظاهر على خلاف ظاهره بعد ترجيح المعارض، فقصوده بهذا التساوي أنّه بعد دلالة الأدلة

(١) مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٧٢ .

(٢) كذا في النسخ، والصحيح إمّا: «مناقشته الأولى» أو «المناقشة الأولى» .

(٣) مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٧٢ .

على حكم تلك الأفراد وكانت مختلفة، يعلم من ذلك أن مقصود الامام (عليه السلام) بالجواب إنما هو القدر المشترك بين الجميع، وكان تأخير البيان لمقام آخر، أو كانوا عالمين بذلك، وليس فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة؛ لعدم العلم بكونه وقت حاجته.

قال: «السادس: قوله: (ويمكن التمحل بأن يحمل الدلاء على ما يبلغ الكر، جمعاً بين المطلق والمقيّد) قلنا: هذا التمحل واضح الفساد أيضاً، فإن إطلاق لفظ الدلاء وإرادة الكثرة من غير زيادة ولا نقصان يكاد أن يلحق بالهذر والهذيان إلى سادات الأنعام وأبواب الملك العلّام (عليهم أفضل الصلاة والسلام)، ومع ذلك كلّه فالمقيّد الذي ادّعاه غير موجود، ولو ثبت وجوده لكان فيه غنية عن هذه التمحلات الواهية والتكلفات الباردة»^(١) انتهى.

وأنت خبير بأن مثل هذا الكلام لا يناسب في جنب مثل العلامة آية الله في العالمين مع اعترافه بأنّه تمحل، وكأنّ ما ذكره هذا المعترض هو وجه التمحل.

على أنّه يمكن أن يقال: إنّ العلامة أراد بالمقيّد رواية عمرو بن سعيد ابن هلال^(٢) الواردة في الحمار؛ وذلك لأنّه لما كان الحمار والبغل وغيرهما داخلة في لفظ الدابة في صحيحة الفضلاء، ثمّ إنّّه بيّن مقدار الدلاء في فرد من أفراد الدابة، فله أن يقول: إنّ هذا الحكم بيان للدلاء التي هي حكم الدابة، لا سيّما مع القطع بعدم إرادة الإطلاق للإجماع، والحمل على تخصيص لفظ الدابة ليس بأولى ممّا ذكرنا، بل هو أولى، على أنّ المشهور

(١) المصدر السابق.

(٢) المقدمة في ص ٤٠٩.

شهرة كادت تكون إجماعاً، بل سمعت ما في الغنية من الإجماع على الخيل وشبهها، أنّ الكريزنج لجميعها، فبمعونة ذلك يتّجه ماتقدم .

أو يمكن فهم التقييد منها بطريق آخر، بأن يقال: إنّ قوله: « حتى بلغت الحمار... » إلى آخره يراد به أنّي بلغت لهذا ونحوه في الجسم من الحيوان، فيدخل فيه الفرس والبقرة .

وكيف كان فلا ينبغي إساءة الأدب مع مثل العلامة مع اعترافه بالتحل وإمكان توجيهه بما ذكرنا، هذا كلّ مع أنّ عبارة المعترض لا تخلو من مناقشة واضحة للمتأمل، كوضوح فساد ما بقي له من الاعتراضين .

﴿ وينزح سبعين ﴾ دلواً ﴿ إن مات فيها ﴾ أي بعد أن وقع فيها، والمراد به ما يشمل القتل وغيره، ما صدق عليه ﴿ إنسان ﴾ سواء كان كبيراً أو صغيراً رجلاً أو امرأة، نعم مقتضى تقييد المصنّف بالموت فيها أنّه لا يدخل في هذا الحكم الميت خارجاً عنها، بل ولا السقط الذي لم تحلّ الحياة بعد تمام ما يصدق هذا اللفظ معه إن قلنا بنجاسته .

لكن قد يظهر من بعض المتأخرين كالفاضل الهندي دخول الأول، حيث قال: « ينزح سبعين دلواً لموت الانسان فيها، أو وقوع ميت فيه لم يغسل ولم يقدّم الغسل إن وجب قتله فقتل لذلك وإن يمم أو كان شهيداً إن نجسناه خلافاً للمشهور »^(١) انتهى .

وفيه: أنّ خبر عمّار المعمول به بين الأصحاب في المقام الذي هو مستند الحكم، قال فيه: « ... وما سوى ذلك ممّا يقع في بئر الماء فيموت، فأكثره الإنسان ينزح منها سبعون دلواً... »^(٢)، وهو ظاهر في قصر الحكم على

(١) كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٧ .

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ج ١ ص ٢٣٤، وسائل الشيعة: باب ٢١ من ابواب

الموت فيها، نعم قد يقال بوجوب نزح السبعين لتحقيق سنده .
وكيف كان، فستند الحكم خبر عمّار الساباطي، المنجبر بما عن
الغنية^(١) والمنتهى^(٢) من الإجماع، بل عن المعتبر: «إنّ روايتها ثقات، وهي
معمول عليها بين الأصحاب»^(٣)، كما في الذكرى: «للمخبر المقبول بين
الأصحاب عن الصادق (عليه السلام)»^(٤)، مع ما في المدارك^(٥) من
نسبته إلى الأصحاب أيضاً .

وما في بعض الأخبار كخبر زرارة^(٦) من وجوب نزح العشرين دلوّاً،
وحسن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) «في الميتة تقع في البئر:
إذا كان له ريح نزح منها عشرون دلوّاً...»^(٧) لا يعارض ما ذكرنا؛
لإعراض الأصحاب عنها، كما عن المنتهى: «إنّ أصحابنا لم تعمل
بالعشرين»^(٨)، فيكون الاستدلال بهما ساقطاً .

ويحتمل العمل بهما في ميّت الانسان الخارج عن البئر؛ لأنّه من قبيل
التعميم والتخصيص إن كان المفهوم من قوله في خبر عمّار: «فيموت فيها»

الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٤١ .

(١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة/ ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٣ .

(٣) المعتبر: الطهارة/ تطهير البئر ج ١ ص ٦٢ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١٠ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٧٥ .

(٦) تقدم في ص ٤٠٣ .

(٧) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١١ ح ٣٤ ج ١ ص ٢٤٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من

ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٤٢ .

(٨) منتهى المطلب : الطهارة/ كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٣ .

تقييداً، إن لم يثبت إجماع على عدم ذلك .

وظاهر النصّ والفتوى عدم الفرق بين المسلم والكافر، وخالف في ذلك ابن ادريس وهو المنقول عن أبي علي ^(١) فأوجب نزح الجميع، وقد أطال ابن ادريس في الاستناد لذلك، وحاصله: أنّ الكافر إذا باشر الماء وهو حيّ وصعد يجب له نزح الجميع؛ لكونه ممّا لا نصّ فيه، ويظهر منه نفي الخلاف فيه، فكيف إذا كان بعد نزوله إليها ومباشرته لمائها بجسمه وهو حيّ وقد وجب نزح جميعها، فإذا مات بعد ذلك ينزح له سبعون دلوّاً وقد طهرت؟ وهل هذا إلّا تفصيل ^(٢) من قائله وقلة تأمل، أتراه عند موته انقلب وطهر، ولا خلاف بيننا أنّ الموت ينجس الطاهر ويزيد النجس نجاسة ^(٣).

ويمكن تقريره بوجه آخر: وهو أنّه قد ثبت نزح الجميع له في حال الحياة لكونه ممّا لا نصّ فيه، فيثبت هنا؛ لأنّ الفرض موته في البرّ، فيكون قد لاقاها وهو حيّ ثمّ مات، والموت إن لم يزد له ينقصه، فتأمل. وبهذا القياس يخصّ عموم الرواية الشاملة للكافر والمسلم.

وفيه: أولاً: أنّ أحكام النجاسة تعبديّة لا يعرف حكمها إلّا الله، فلا يمكن أن ينقح العقل بعنوان القطع المساواة فضلاً عن الأولويّة.

وثانياً: أنّا نمنع ما ذكره من وجوب نزح الجميع هنا للحيّ وإن قلنا بوجوبه لما لا نصّ فيه؛ لأنّه على تقدير تسليم ما ادّعاه من الأولويّة يعلم ممّا ذكر في الروايات من تقدير الانسان الشامل لهما بالسبعين أنّ الحيّ لا يزيد

(١) نقله عنه الشهيد في الذكرى: الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١٠.

(٢) في المصدر: «تغليل».

(٣) السرائر: الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٧٣.

على ذلك ؛ إذ ببيان حكم الأشد يظهر حكم الأضعف .

وما ذكره من دعوى الإجماع إن أراد به على ما لانص فيه فسلم، وإن أراد به في خصوص المقام فممنوع؛ لأن المراد بما لانص فيه أن لا يعلم حكمه من الأخبار بوجه من الوجوه، ونحن الآن وإن لم نعلم حكمه بالخصوص لكننا نعلم أنه لا يتجاوز السبعين؛ للأولية التي ادعاها .

على أن ظاهر الرواية موت الانسان في البر، فعلى تقدير شموله للكافر يكون ظاهراً في ملاقاته له حياً ثم مات، ومع ذلك اكتفي فيه بالسبعين، فبدون موته كذلك بطريق أولى قطعاً .

وأما ثالثاً: فلأننا إن سلمنا له وجوب نزح الجميع في الحي، فإننا هو من جهة فقد النص المظهر لحكمه، فهو حينئذ حكم ظاهري من باب المقدمة، لا أنه حكم شرعي واقعي، فلا يستفاد منه أولوية تعارض النص، ولعل هذا عند التأمل يرجع إلى ما سبق .

ومما ذكرنا يمكن تحصيل الحكم السابق، وهو حكم الميت الخارج عنها مثلاً؛ لأنه وإن كان ممّا لا نص فيه بناءً على عدم شمول النص له، إلا أنه ينزح له سبعون لا الجميع؛ للقطع بأن الموت في البر إما أنه أشد أو مساو للموت في الخارج عنها، فلا ينبغي أن يتجاوز السبعين، فيتجه ما ذكره الفاضل الهندي (رحمه الله) سابقاً، فتأمل . وهذه قاعدة تنفك في كثير ممّا يأتي ومضى .

فما عن المحقق الثاني^(١) والشهيد في روض الجنان^(٢)، من الاكتفاء بالسبعين في الكافر إن وقع في الماء ميتاً لعموم النص، وأوجبا نزح الجميع

(١) جامع المقاصد : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٤٠ .

(٢) روض الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٤٩ .

إن وقع حياً ثم مات؛ لثبوت ذلك قبل الموت والموت لا يزيله، ممّا لا وجه له؛ لكون مورد النصّ موت الانسان في البئر، وهو ظاهر في ملاقاته للماء حياً، فإن سلّم شموله للكافر وجب الاكتفاء فيه بالسبعين مطلقاً، وإلا فالجميع كذلك، وأمّا التفصيل فلا وجه له.

ومع ذلك كلّه فلنائل أن يقول في تأييد كلام ابن ادريس: أمّا أولاً: أن المعروف بالألف واللام لا يفيد الاستغراق، وثانياً: المتبادر منه المسلم، وثالثاً: أن ظاهر الرواية أن نزح السبعين لمكان الموت، فلا ينافي نزح غير هذا المقدار لمكان نجاسة أخرى، ولو اقتضى ذلك لاقتضى في جميع التقادير؛ إذ قد ورد^(١) أيضاً في النزح للجنب مثلاً مقدار مخصوص، مع أنه لا يسوغ أن تقول: إنه شامل لما كان مستحباً للمني وغيره أولاً، واحتمال القول بالتداخل ضعيف، بل في السرائر: «إنه لا أحد من أصحابنا يقدم فيقول: ينزح سبع دلاء لارتماس الجنب أيّ جنب كان سواء كان كافراً أو مسلماً محقاً»^(٢).

وفيه - مع أن ابن ادريس سلّم العموم - أن التحقيق إفادته للعموم على الطريقة السابقة، ودعوى التبادر في المسلم ممنوعة، كما لا يخفى على من له خبرة في غير هذا المقام، وأمّا الثالث فإننا وإن لم نقل بالتداخل لظهور الحيثية كما يأتي، لكن الظاهر في المقام دخول النجاسة الكفرية؛ وذلك لأنّه بعد أن فهم العموم من هذا اللفظ صار بمنزلة المصرّح به، فكأنه قال:

(١) سيأتي التعرض لها في ص ٤٧٤، وراجع: تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١١ ح ٣٣-٣٥ ج ١ ص ٢٤٤، وسائل الشيعة: انظر باب ٢٢ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ١٤٢.

(٢) السرائر: الطهارة/المياه واحكامها ج ١ ص ٧٤.

الكافر إذا وقع فيها ومات ينزح له سبعون .

والفرق بين هذا وما ذكره: أنّ تلك أحوال خارجة عن مسمى اللفظ لم يسق اللفظ لشمولها قطعاً، بخلافه هنا؛ فإنه قد أتى باللفظ لشمول أفرادها، والفرض أنّ فيها ما كان نجس العين ولم يذكر له حكماً بالخصوص، وما ذكره ابن ادريس من عدم شمول الجنب للمسلم والكافر لعلّه حق، إمّا لأن المتبادر فيه هنا المسلم بقرينة الارتماس ونحوها بخلاف ما نحن فيه، أو لغير ذلك .

﴿و﴾ تطهر ﴿بنزح﴾ خمسين إن وقع ﴿أي صار﴾ فيها ﴿ولو بغير وقوع تنقيحاً للمناط﴾ عذرة ﴿والمراد بها فضلة الآدمي كما عن الغربيين﴾^(١) ومهذب الأسماء^(٢) وتهذيب اللغة^(٣)، ولعلّها سمّيت بذلك لأنّهم كانوا يلقونها في العذرات أي الأفنية، وما عن المعتبر: «إنّها والخرء مترادفان يعمّان فضلة كلّ حيوان»^(٤) ضعيف، وإطلاق الشيخ في التهذيب^(٥) كما قيل^(٦) لا يقضي بالوضع .

وفي السرائر: «وينزح لعذرة ابن آدم الرطوبة أو اليابسة المذابة المتقطعة خمسون دلوّاً، فإن كانت يابسة غير مذابة ولا مقطّعة فعشر دلاء بغير

(١) نقله عنه في كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) تهذيب اللغة: مادة (عذر) ج ٢ ص ٣١١ .

(٤) المعتبر: الطهارة/ في النجاسات ج ١ ص ٤١١ .

(٥) تهذيب الاحكام: المكاسب/ باب ٩٣ ذيل ح ٢٠١ ج ٦ ص ٣٧٢ .

(٦) كما في ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١١، وكشف اللثام:

الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٧ .

خلاف»^(١) انتهى . ومنه يظهر وجه قول المصنف: ﴿فذابت﴾ من غير فرق بين كونها رطبة أو يابسة ولكن بقيت فذابت أو ذاب بعضها؛ لعدم الفرق بين قليلها وكثيرها. وهل مثل الذوبان وقوع اليابسة أجزاء دقاقاً؟ وجهان. والمراد بالذوبان صيرورتها أجزاء دقاقاً، ولعلّه يرجع إليه التقطع كما عن ظاهر السيّد^(٢) (رحمه الله)، بل يرشد إلى ذلك جمعه في السرائر بينها . وعن صريح المهذب^(٣) والكافي^(٤) والغنية^(٥) والجامع^(٦) الاكتفاء بالتقطع أو الرطوبة، ولعلّ ذكر التقطع يغني عن الرطوبة لملازمتها للتقطع، وإلا فبدونه لا ينزح .

كما أنّه لا يبعد أن يراد بالتقييد بالرطوبة فقط كما في القواعد^(٧) واللمعة^(٨) وعن النهاية^(٩) والمبسوط^(١٠) والمراسم^(١١) والوسيلة^(١٢) والاصباح^(١٣) ما يشمل اليابسة التي تتربط في الماء فذابت، ويؤيده

-
- (١) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٧٩ .
 (٢) نقله المصنف في المعبر عن مصباحه ، المعبر: الطهارة/ تطهير البئرج ١ ص ٦٥ .
 (٣) المهذب : الطهارة/ مياه الآبار ج ١ ص ٢٢ .
 (٤) الكافي في الفقه : الصلاة/ الفصل الثاني من شروطها ص ١٣٠ .
 (٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة/ ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .
 (٦) الجامع للشرائع : الطهارة/ احكام البئر ص ١٩ .
 (٧) قواعد الاحكام : الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٦ .
 (٨) اللمعة الدمشقية : الطهارة/ في المياه ص ٣٧ .
 (٩) نهاية الاحكام : الطهارة/ المياه واحكامها ص ٧ .
 (١٠) المبسوط : الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ١٢ .
 (١١) المراسم : الطهارة/ ما يتطهر به ص ٣٥ .
 (١٢) الوسيلة : الصلاة/ احكام المياه ص ٧٥ .
 (١٣) اصباح الشيعة : (ضمن سلسلة النبايع الفقهية) : في المياه ج ٢ ص ٣ .

اشتمال رواية أبي بصير التي هي المستند في المقام على ذلك كما ستسمعه .
ومقتضى إطلاق النصّ والفتوى عدم الفرق بين صغير الانسان وكبيره
والمسلم والكافر وغيرهم .

وكيف كان، فالحكم بتحتّم الخمسين هو المشهور كما في الذكرى ^(١)
وكشف اللثام ^(٢) ، وهو كذلك ، ولعلّه يشمل نفي الخلاف المتقدّم في عبارة
السرائر .

وفي المعتبر: « إنّي لم أقف له على شاهد » ^(٣) ، قلت: شاهده رواية أبي
بصير « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن العذرة تقع في البئر؟ قال:
تنزع منه عشر دلاء، فإن ذابت فأربعون أو خمسون » ^(٤) ؛ لاحتمال أن
يكون من كلام الراوي، أو لعدم معقوليّة التخيير بين الأقلّ والأكثر سيّما
مقام التطهير؛ إذ احتمال رجوع التشخيص إلى نيّة المكلف في غاية البعد
هنا، فن هنا يتعيّن إرادة الخمسين؛ لاستصحاب النجاسة وعدم حصول
اليقين إلّا بذلك .

ولعلّ ما ذكرنا مراد العلامة في المختلف حيث قال: « ويمكن أن يقال:
إيجاب أحدهما يستلزم إيجاب الأكثر؛ لأنّه مع الأقلّ غير متيقّن البراءة،
وإنما يعلم الخروج عن العهدة بفعل الأكثر » ^(٥) فلا معنى للإيراد ^(٦) عليه

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١٠ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٧ .

(٣) المعتبر : الطهارة / تطهير البئر ج ١ ص ٦٥ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ٣٣ ج ١ ص ٢٤٤ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٢٢

ح ١ ج ١ ص ٤١ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٤٠ .

(٥) مختلف الشيعة : الطهارة / ماء البئر ص ٨ .

(٦) كما في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٧٨ .

حينئذٍ بآئه غير مستقيم؛ فإنَّ التخيير بين الأقلِّ والأكثر يقتضي عدم وجوب الزائد عيناً، وإلاَّ لم يكن للتخيير معنى، فيجب أن يحصل يقين البراءة بالأقلِّ ويكون الزائد مستحبّاً؛ لما عرفت أن ليس مبنى كلامه التخيير، بل قد تكون هذه العبارة عنده من المجمل لمصلحة اقتضاها المقام، فيكون حينئذٍ التكليف الظاهري وجوب الخمسين.

وقد عرفت أنَّ الرواية منجبرة بالشهرة بين الأصحاب، بل الظاهر الإجماع على العمل بمضمونها، فلا يقدر ما في سندها من عبد الله بن بحر^(١)، واشتراك أبي بصير، مع أنَّ لنا كلاماً في اشتراك أبي بصير قد تقدّم سابقاً^(٢).

كما أنَّه لا يعارضها صحيحة عليّ بن جعفر (عليه السلام) سأله فيها «عن بئر ماء وقع فيها زبيل من عذرة رطبة أو يابسة، يصلح الوضوء؟ قال: لا بأس»^(٣)، ولا صحيحة ابن بزيع^(٤) الدالة على الاكتفاء في طهارة البئر من وقوع العذرة فيها بنزح دلاء بعد إطلاقها وتقييدها.

✽ والمروي ✽ عن الصادق (عليه السلام) «أربعون أو خمسون» وممراده رواية أبي بصير المتقدمة، وعن الصدوق أنَّه قال: «تطهر بأربعين إلى خمسين»^(٥)، وفيه: - مع مخالفته لمنطوق الرواية - إشكال التخيير بين الأقلِّ والأكثر.

(١) الخلاصة: ص ٢٣٨، رجال ابن داود: رقم ٢٥٥ ص ٤٦٧.

(٢) في ص ٣٤٩.

(٣) تقدمت في ص ٣٧٩.

(٤) تقدمت في ص ٣٧٤.

(٥) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة/ في المياه ص ٤٨.

﴿أو كثير الدم كذبح الشاة﴾ أي ينزح له خمسون، والمرجع في الكثرة إلى العرف، وحدها ابن ادریس بأنَّ أقلَّها ما كان كذبح شاة، ثم نسب ذلك إلى رواية أصحابنا^(١)، والأولى ما ذكرنا. ولعلَّ مراده بالرواية صحيحة عليّ بن جعفر (عليه السلام) الآتية، ولا دلالة فيها على ما ذكر. والظاهر أنَّ مدار الكثرة بالنسبة إلى الدم نفسه؛ لأنَّه هو المتبادر من الفتوى، فما قيل^(٢): إنَّ مدارها هنا بحسب الماء قلَّة وكثرة، فقد يكون الدم كثيراً بالنسبة إلى بئر لقلَّته، قليلاً بالنسبة إلى أخرى لسعتها، لا وجه له، إلَّا وجه اعتباري لا يصلح لأن يكون مستنداً لحكم شرعي .

وكيف كان، فما ذكره هو المشهور كما في الذكرى^(٣) وكشف اللثام^(٤)، وعن الغنية^(٥) الإجماع عليه .

وفي السرائر: « وينزح لسائر الدماء النجسة من سائر الحيوان - سواء كان مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم، نجس العين أو غير نجس العين، ما عدا دم الحيض والاستحاضة والنفاس - إذا كان الدم كثيراً، فحدَّ أقلَّ الكثير دم شاة خمسون دلواً، والقليل منه وحده ما نقص من دم شاة، فإنَّ أكثر القليل عشر دلاء، بغير خلاف إلَّا من شيخنا المفيد في مقنناته^(٦)، فإنَّه

(١) السرائر: الطهارة/المياه واحكامها ج ١ ص ٧٩ .

(٢) كما في التنقيح الرائع: الطهارة/ في المياه ج ١ ص ٥١، وروض الجنان: الطهارة/ ما به تحصل ص ١٥٠، واحتمله الشهيد في الذكرى بعد أن نقله عن الراوندي، الذكرى: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١١ .

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١٠ .

(٤) كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٧ .

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(٦) المقننة: الطهارة/ تطهير المياه من النجاسات ص ٦٧ .

ذهب إلى أنّ لكثير الدم عشر دلاء، والقليل خمس دلاء، والأحوط الأول وعليه العمل»^(١) انتهى .

وقد فهم منها في كشف اللثام نفي الخلاف عمّا نحن فيه، وهو محتمل، بل لعلّه الظاهر.

وعن المرتضى: «إنّ للدم ما بين دلو إلى عشرين»^(٢)، وعن الصدوق: «إنّه ينزح في دم ذبح الشاة من ثلاثين إلى أربعين»^(٣)، وهو خيرة المعبر^(٤) والمنتهى^(٥) وعن المختلف^(٦)، واستحسنه في الذكرى^(٧)، وفي كاشف اللثام: «إنّه أقرب»^(٨).

والأقوى الأول؛ للإجماع المنقول عن الغنية المعتضد بنفي الخلاف والشبهة التي سمعت نقلها، فهو أرجح من صحيحة عليّ بن جعفر عن أخيه موسى (عليهما السلام) «في رجل ذبح شاة، فوقع في برّ وأوداجها تشخب دمًا، قال: ينزح منها ما بين ثلاثين إلى أربعين...»^(٩). على أنّ

(١) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٧٩.

(٢) قاله في المصباح كما نقله عنه المصنف في المعبر: الطهارة/ تطهير البئر ج ١ ص ٦٥، والعلامة في المختلف: الطهارة/ ماء البئر ص ٦.

(٣) استفاده منه في كشف اللثام لروايته في الفقيه صحيحة علي بن جعفر، من لا يحضره الفقيه: باب المياه وطهرها ج ٢٩ ص ١ ص ٢٠.

(٤) المعبر: الطهارة/ تطهير البئر ج ١ ص ٦٥.

(٥) منتهى المطلب: الطهارة/ كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٤.

(٦) مختلف الشيعة: الطهارة/ ماء البئر ص ٦-٧.

(٧) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١٠.

(٨) كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٧.

(٩) تقدمت في ص ٤٠٧.

قوله: « ما بين ثلاثين ... » إلى آخره محتمل وجهين: الأول: التخيير، والثاني: تمام ما بينهما .

لا يقال: حينئذٍ يكتفى بالعشرة كما قاله المفيد .

لأننا نقول: إضافة البيّنة إلى الثلاثين ملحوظة، ولا تحصل إلا بإحراز الثلاثين .

ومع الغض عن الأرجحية وإعراض الأصحاب عنها مع أنها بمنظر منهم يحصل الشك من تصادم الحجّتين، والاحتياط لازم هنا؛ لشغل الذمة واستصحاب النجاسة، ولا قائل بالزيادة على الخمسين، فتكون هي طريق اليقين .

وأما ما ذكره المفيد فلا دليل عليه، سوى ما استسمعه في القليل من الدم .

وأما ما ذكره المرتضى فقد يستدل له بخبر زرارة، قال: « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): بئر قطر فيها قطرة دم أو خمر، قال: الدم والخمر والميتة ولحم الخنزير في ذلك سواء، ينزح منه عشرون دلوّاً... »^(١) .

وهو - مع أنّه لا دلالة فيه على ما ذهب إليه من الواحد إلى العشرين، ومشتمل على ما لا نقول به - مطلق مقيّد بما سمعت، على أنّه محتاج إلى جابر، وهو مفقود .

ومقتضى ما سمعته من ابن ادريس وإطلاق غيره أنّه لا فرق بين دم نجس العين وغيره، واستظهر بعضهم^(٢) العدم جوداً على الرواية، بل يظهر

(١) تقدم في ص ٤٠٨ .

(٢) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٧٩، واحتمله قوياً في جامع

المقاصد: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٤١ .

منه الإشكال في غير دم الشاة. وقد عرفت عدم انحصار الدليل في الرواية، بل هو ما تقدم الشامل للجميع، وغلظ النجاسة لا يصلح لأن يكون مقيداً للإطلاق.

﴿والمروي﴾ في صحيح عليّ بن جعفر: «ما بين ثلاثين إلى أربعين» لا ﴿من ثلاثين إلى أربعين﴾ فكان الأنسب أن يذكر نفس المتن. واحتمال ترادف العبارتين فيه كلام.

﴿و﴾ يطهر ﴿بنزح أربعين إن مات فيها ثعلب أو أرنب أو خنزير أو سنور أو كلب وشبهه﴾ كما في السرائر بزيادة الشاة والغزال وابن آوى وابن عرس، قال: «وما أشبه ذلك في مقدار الجسم على التقريب»^(١). والظاهر منه إرادة ما أشبه كلّ واحد منها في مقدار الجسم، ولعلّه تحمل عليه عبارة المصنّف، لكنّه بعيد فيها؛ لظهورها في إرادة شبه الكلب، بل لعلّه الأولى؛ لكونه المذكور في الرواية التي هي مستند الحكم، فينبغي الاقتصار عليه. لكن في المعتبر اقتصر على الكلب وشبهه، قال: «ونريد بشبه الخنزير والغزال»^(٢). وأمّا السنور ففي أوّل كلامه اختار الأربعين، لكنّه في الأخير قال: «ولو عمل بالأقلّ جوازاً وبهذه استظهاراً جاز»^(٣)، وأشار بهذه إلى الأربعين.

وفي القواعد^(٤) والتحرير^(٥) مثل ما ذكر المصنّف، لكن من دون قوله:

(١) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٧٦.

(٢) المعتبر: الطهارة/ تطهير البئرج ١ ص ٦٧.

(٣) المصدر السابق: ص ٦٩.

(٤) قواعد الاحكام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٦.

(٥) تحرير الاحكام: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤.

« وشبهه » .

وفي الذكرى: « الكلب وشبهه والستور »^(١)، ثم إنه بعد ذلك أدخل، في الشبه الثعلب والأرنب والشاة، كما عن المقنعة أيضاً مع زيادة الشاة والغزال، لكتته قال بعد ذكر الثعلب: « وشبهه في قدر جسمه »^(٢) .
وقال في كشف اللثام: « يعني شبه كل واحد منها، ونحوه في النهاية^(٣) والمبسوط^(٤) والمراسم^(٥)، وكذا الوسيلة^(٦) والمهذب^(٧) والاصباح^(٨) بزيادة النص على ابن آوى وابن عرس^(٩)، واقتصر ابن سعيد^(١٠) على الشاة وشبهها »^(١١) .

وكيف كان، فالظاهر أن ما ذكره المصنف هو المشهور، بل ويظهر من السرائر^(١٢) أن نزح الأربعين للكلب من المسلّمات .

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ٩ .

(٢) المقنعة : الطهارة / تطهير المياه من النجاسات ص ٦٦ .

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / المياه واحكامها ص ٦ .

(٤) المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ١١ .

(٥) المراسم : الطهارة / ما يتطهر به ص ٣٥ .

(٦) الوسيلة : الصلاة / احكام المياه ص ٧٥ .

(٧) المهذب : الطهارة / مياه الآبار ج ١ ص ٢٢ .

(٨) اصباح الشيعة (ضمن سلسلة الينايع الفقهيّة) : في المياه ج ٢ ص ٤ .

(٩) هنا يوجد سقط عمّا هو موجود في كشف اللثام حيث قال : « ... والاصباح بزيادة النص على الارنب ، ونحوها السرائر بزيادة النص على ابن آوى وابن عرس » وهو الموافق للاصباح والسرائر، فراجع .

(١٠) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام البئر ص ١٩ .

(١١) كشف اللثام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٧ .

(١٢) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٧٦-٧٧ .

والذي يصلح سنداً في المقام قول أبي الحسن (عليه السلام) في رواية عليّ: «... والستور عشرون أو ثلاثون أو أربعون دلواً والكلب وشبهه» ^(١)، كالمروي في المعتبر عن الحسين بن سعيد في كتابه عن القاسم عن عليّ عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «سألت عن الستور، فقال: أربعون دلواً والكلب وشبهه» ^(٢)، وقول أبي عبد الله (عليه السلام) في رواية سماعة: «... وإن كانت ستوراً أو أكبر منها نزحت منها ثلاثين أو أربعين دلواً...» ^(٣).

وأما رواية أبي مريم قال: «حدثنا جعفر قال: كان أبو جعفر (عليه السلام) يقول: إذا مات الكلب في البرّ نزحت...» ^(٤)، وعمر الساباطي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «سئل عن برّيق فيها كلب أو فارة أو خنزير، قال: تنزح كلّها» ^(٥)، ورواها في كشف اللثام ^(٦) بدل ينزح: «ينزف».

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١١ ح ١١ ج ١ ص ٢٣٥، الاستبصار: الطهارة/باب ٢٠ ح ١ ج ١ ص ٣٦، وسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب الماء المطلق ح ٣ ج ١ ص ١٣٤، وفيها جميعاً: عن أبي عبد الله.

(٢) المعتبر: الطهارة/تطهير البرّ ج ١ ص ٦٦.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١١ ح ١٢ ج ١ ص ٢٣٦، الاستبصار: الطهارة/باب ٢٠ ح ٢ ج ١ ص ٣٦، وسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب الماء المطلق ح ٤ ج ١ ص ١٣٥.

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١١ ح ١٨ ج ١ ص ٢٣٧، الاستبصار: الطهارة/باب ٢٠ ح ٧ ج ١ ص ٣٨، وسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٣٤.

(٥) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١١ ح ٣٠ ج ١ ص ٢٤٢، الاستبصار: الطهارة/باب ٢٠ ح ٨ ج ١ ص ٣٨، وسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب الماء المطلق ح ٨ ج ١ ص ١٣٥.

(٦) كشف اللثام: الطهارة/تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٧.

فمع الغصّ عمّا في سنديهما، ومعارضتهما لقوله (عليه السلام) في خبر عمّار: «... إنّ أكبر ذلك الانسان ينزع سبعون دلوّاً...»^(١) لم أر أحداً عمل بهما، فهما معرّض عنهما بين الأصحاب، مع عدم صراحة الأولى في نزع الجميع، والثانية في موت الكلب، فوجب حملهما على التغيير، أو حمل الأولى على نزع الأربعين، والثانية على رفع «كلّ» بينزع، أو نصبه على الظرفيّة، أو رفعه على الابتداء وحذف الخبر، أي كلّها كذلك.

والأولى حملها على الاستحباب كما يؤيده خبر أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «... فإن سقط فيها كلب فقدرت أن تنزع ماءها فافعل...»^(٢).

وأما رواية ابن يقطين في الكلب والهرة، فقال: «... يجزيك أن تنزع دلاء، فإنّ ذلك يطهرها إن شاء الله»^(٣)، كصحيحة الفضلاء في الكلب والخنزير وغيرهما «... يخرج ثمّ ينزع من البرّ دلاء ثمّ اشرب...»^(٤)، ورواية البقباق في الكلب - وذكر غيره - قال: «... يخرج ثمّ ينزع من البرّ دلاء ثمّ يشرب ويتوضّأ»^(٥)، فقد تقدّم لك سابقاً^(٦) في صحيحة الفضلاء. أنّ المراد بالدلاء قدر مخصوص للإجماع لا الإطلاق، فحينئذ يكون ذلك من

(١) تقدم في ص ٤٣٣.

(٢) الكافي: باب البرّ وما يقع فيها ح ٦ ج ٣ ص ٦، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٠ ح ٤٩ ج ١ ص ٢٣٠، وسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب الماء المطلق ح ١١ ج ١ ص ١٣٦.

(٣) تقدمت في ص ٣٧٥.

(٤) تقدمت في ص ٤٢٢.

(٥) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ح ١٦ ج ١ ص ٢٣٧، الاستبصار: الطهارة/ باب ٢٠ ح ٤ ج ١ ص ٣٧، وسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب الماء المطلق ح ٦ ج ١ ص ١٣٥.

(٦) في ص ٤٢٣.

باب المجمل والمبَيّن، بل لو سلّمنا كونه من باب المطلق فالتفصيل المتقدّم حاكم عليه، وضعف السند بعد انجباره بالشهرة غير قادح في صلاحيّته التقييد، فتأمل، على أنّ الأولى غير صريحة في الموت.

وأما الصحيح « في السّور والدجاجة والكلب والطير، قال: إذا لم يتفسّخ أو يتغيّر طعم الماء فيكفيك خمس دلاء، وإنّ تغيّر الماء فخذ منه حتّى يذهب الريح »^(١) فقد قال الشهيد في الذّكرى: « إنّّه نادر ولا يعارض المشهور »^(٢)، وعن الشيخ^(٣) حملة في الكلب على خروجه حيّاً. وكيف كان فلم نعثر على عامل به من القدماء وغيرهم، فطرحة أو تأويله متّجه.

وحديث زرارة المتقدّم سابقاً^(٤) لا منافاة فيه؛ لتضمّنه لحم الخنزير، وهو غير ما نحن فيه.

وأما خبر عمرو بن سعيد بن هلال سأله عمّا يقع في البرّما بين الفارة والسّور إلى الشاة، فقال (عليه السلام): « كلّ ذلك نقول: سبع دلاء... »^(٥) فلا جابر له في المقام، وإنّ حكي عن الفقيه أنّه قال: « وإن وقع فيها سّور نزع منها سبع دلاء »^(٦)، لكن ما عنه في المقنع أنّه

(١) الكافي: باب البرّوما يقع فيها ح ٣ ج ٣ ص ٥، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ح ١٥ ج ١ ص ٢٣٧، وسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب الماء المطلق ح ٧ ج ١ ص ١٣٥.

(٢) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١١.

(٣) الاستبصار: الطهارة/ باب ٢٠ ذيل ح ٦ ج ١ ص ٣٨.

(٤) في ص ٢١٠ س ٨-١٠.

(٥) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ح ١٠ ج ١ ص ٢٣٥، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٩ ح ١ ج ١ ص ٣٤، وسائل الشيعة: باب ١٥ من ابواب الماء المطلق ح ٥ ج ١ ص ١٣٢.

(٦) من لا يحضره الفقيه: باب المياه وطهرها ذيل ح ٢٢ ج ١ ص ١٧.

قال: « في الستور من ثلاثين إلى أربعين، وروي سبع دلاء »^(١) ظاهر في الإعراض عنها .

نعم يبقى الكلام في دلالة ما ذكرنا من الرواية على المختار، فنقول: أمّا دلالتها على الستور والكلب فواضحة ، وأمّا الثعلب والأرنب والخنزير فليس في الروايات تعرض لها بالخصوص ، نعم قد سمعت قوله (عليه السلام): « والكلب وشبهه » ، وقوله (عليه السلام): « ستوراً أو أكبر منها » .

وعن الشيخ: « إنّه يريد بشبهه في قدر جسمه ، وهذا تدخل فيه الشاة والغزال والثعلب والخنزير وكلّ ما ذكر »^(٢) يعني المفيد في المقنعة ، والظاهر دخول الأرنب في قوله: « ستوراً أو أكبر منها » ، وقد تقدّم لك الزيادة والنقيصة في كلامهم ، وكأنّه لإجمال الشبه والأكبر في الروايتين .

والأولى الرجوع في الشبه إلى العرف ، وليس المدار فيه على مقدار الجسم فقط ، والظاهر دخول ابن آوى فيه ، وأمّا ابن عرس فقد سمعت^(٣) أنّه ذكره بعضهم ، ولكن لا يخلو من إشكال ، كما أنّ دخول الشاة في شبه الكلب لا يخلو من إشكال ، سيّما بعد قول جعفر عن أبيه (عليهما السلام) في خبر اسحاق بن عمّار: « ... وإذا كانت شاة وما أشبهها فتسعة أو عشرة »^(٤) ، وفي خبر عمرو بن سعيد: « سبع دلاء »^(٥) ، لكن لا يبعد

(١) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة/ ما يقع في البئر ص ٤ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١١ ذيل ح ١١ ج ١ ص ٢٣٦ .

(٣) في ص ٤٤٤ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١١ ح ١٤ ج ١ ص ٢٣٧ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ٢٠ ح ٩ ج ١ ص ٣٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب الماء المطلق ح ٣ ج ١ ص ١٣٧ .

(٥) تقدم في ص ٤٤٨ .

الأول؛ لإنجبار ضعف الدلالة بالشهرة على تقدير تحققها ، والاحتياط ، وكأنه بالأربعين متيقن لعدم القائل بالزيادة .

وأما قوله في الرواية: « عشرون أو ثلاثون أو أربعون » فيحتمل أن يكون من الراوي ، بل قد سمعت أنه ليس في رواية المحقق ترديد ، وأيضاً قد بينا عدم جواز التخيير بين الأقل والأكثر ، فيحتمل أن يكون الإمام قصد الإجمال ، وحينئذٍ فالاحتياط لازم لما ذكره المشهور .

وعن الهداية^(١) والمقنع^(٢): « في الكلب والسنور من ثلاثين إلى أربعين » ، ولعله للترديد الذي في رواية سماعة ، وإلا فالرواية الأخرى وردت بين العشرين والثلاثين والأربعين ، وحينئذٍ يدخلون الكلب في الأكبر من السنور ، وقد يكون عمل بالروایتين مع طرح قوله: « عشرين » ، والأولى ما قدمنا .

والظاهر عدم الفرق بين الصغير والكبير في ذلك بعد صدق الاسم ، ولا بين الذكر والأنثى ؛ لظهور إرادة اسم الجنس . وهل يعتبر الموت في البئر أو الأعم ؟ لا يبعد الثاني ، وتعرف قوته مما تقدم لنا سابقاً في موت الانسان . ﴿ وكذا يطهر بنزح الأربعين ﴾ لبول الرجل ﴿ كما في المعبر^(٣) والقواعد^(٤) والتحرير^(٥) والسرائر^(٦) مع تفسيره بأنه الذكر البالغ ، وعن

(١) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / في المياه ص ٤٨ .

(٢) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / ما يقع في البئر ص ٤ .

(٣) المعبر : الطهارة / تطهير البئر ج ١ ص ٦٧ .

(٤) قواعد الاحكام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٦ .

(٥) تحرير الاحكام : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٤ .

(٦) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٧٨ .

الغنية^(١) الإجماع عليه ، وفي كاشف اللثام: «إنّه لا خلاف فيه»^(٢) ، وفي الذكرى^(٣) نسبته للشهرة ، وفي المعتبر^(٤) نسبته إلى الخمسة وأتباعهم ، بل نسبه في أثناء كلامه إلى الأصحاب ، وفي السرائر: «إنّ الأخبار متواترة من الأئمة الطاهرين (عليهم السلام) بأنّه ينزح لبول الإنسان أربعون دلوّاً»^(٥).

ومع ذلك كلّه ففيه رواية عليّ بن أبي حمزة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «... قلت: بول الرجل ، قال: ينزح منه أربعون دلوّاً»^(٦). وما في سند هذه الرواية من عليّ بن أبي حمزة^(٧) ، وأنّه واقفي قد أكل أموال الكاظم (عليه السلام) ظلماً وعدواناً منجبر بما سمعت ، مع أنّه نقل عن الشيخ^(٨) الإجماع على العمل بروايته .

وفي المعتبر: «لا يقال: إنّ عليّاً واقفي؛ لأنّا نقول: تغيّره إنّما هو في موت موسى (عليه السلام) ، فلا يقدر فيما قبله»^(٩). ولعلّ غرضه أنّ عمل الأصحاب بروايته هنا - مع عدم اتّفاقه على العمل برواية مثله - قد يكون

(١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(٢) كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٧ .

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١١ .

(٤) المعتبر: الطهارة/ تطهير البئر ج ١ ص ٦٧ .

(٥) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٧٨ .

(٦) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ح ٣١ ج ١ ص ٢٤٣ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٨

ح ٢ ج ١ ص ٣٤ ، وسائل الشيعة: باب ١٦ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٣٣ .

(٧) الخلاصة: ص ٢٣١ ، رجال ابن داود: ص ٤٧٨ .

(٨) عدة الأصول: القرائن التي تدل على صحة اخبار الآحاد ج ١ ص ٣٨١ .

(٩) المعتبر: الطهارة/ تطهير البئر ج ١ ص ٦٨ .

لاطلاعهم على تأدية الرواية قبل الوقف ، فلا يرد عليه أنَّ العبرة في حال الأداء لا التحمّل ^(١) ، فتأمل .

وكيف كان ، فلا ينبغي الإشكال في العمل بهذه الرواية هنا ، وفي المنتهى : « عليّ بن أبي حمزة لا يعول على روايته ، غير أنَّ الأصحاب قبلوها » ^(٢) .

وأما رواية معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله (عليه السلام) « في البئر يبول فيها الصبيّ أو يصبّ فيها بول أو خمر ، قال : ينزح الماء كلّهُ » ^(٣) فهي مع صحّة سندها قد أعرض عنها الأصحاب ، فلا مانع من حملها على التغير أو الاستحباب أو غير ذلك ، كرواية كردويه « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن البئر يقع فيها قطرة دم أو نبيذ مسكر أو بول أو خمر ، قال : ينزح ثلاثون دلوّاً » ^(٤) ؛ إذ هي - مع عدم التصريح فيها بأنّ البول بول الرجل ، واشتمالها على ما لا نقول به - لا سبيل للعمل بها لعدم الجابر لها ؛ لجهالة كردويه كما عن مختلف الفاضل ^(٥) .

وأما صحيحة ابن بزيع عن الصادق (عليه السلام) « ... في القطرات من بول أو دم ، قال : ينزح دلاء » ^(٦) فهي - مع عدم التنصيص فيها على بول الرجل - لا معارضة فيها ؛ لحمل الدلاء على ما تبلغ الأربعين .

(١) هذا الايراد للسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٨٢ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٥ .

(٣) تقدمت في ص ٤٠١ .

(٤) تقدمت في ص ٤٠٤ .

(٥) مختلف الشيعة : الطهارة / ماء البئر ص ٦ .

(٦) تقدمت في ص ٣٧٤ ، والرواية عن الرضا (عليه السلام) كما تقدم .

ومن العجيب ما في المنتهى بعد ذكر الروايات: « والأقرب عندي الأخذ برواية محمد بن بزيع لسلامة سندها ، وبحمل الدلاء على رواية كردويه فإنها لا بأس بها »^(١) انتهى . قلت : رواية علي بن أبي حمزة التي نقل عن الأصحاب قبولها أولى من رواية كردويه ، مع أنه نسبها في المعتبر^(٢) إلى الشذوذ .

إذا عرفت ذلك ، فلا ريب أن العمل بالمشهور أولى ، مع تأييده بالاحتياط الواجب الاتباع في المقام على تقدير النجاسة أو الوجوب التعبدي .

والظاهر عدم الفرق بين بول المسلم والكافر ، وما يقال من الفرق بالغلظ بمباشرته بدن الكافر لا يصلح لأن يكون مدركاً للحكم الشرعي . وأحق ابن ادريس^(٣) بالرجل المرأة مع نصه على عدم الفرق بين الصغيرة والكبيرة ، ووافقه على ذلك العلامة في التحرير^(٤) ، بل عن الغنية^(٥) والمهذب^(٦) والاصباح^(٧) والاشارة^(٨) ذلك أيضاً ، ولعله لا يخلو من قوة ؛ لما سمعت من النقل المتواتر عن الأئمة (عليهم السلام) وكفى بمثله ناقلاً لذلك ، وعدم الوجدان مع اتحاد الزمان واتحاد المرجع لا يدل

(١) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٥ .

(٢) المعتبر : الطهارة / تطهير البئر ج ١ ص ٦٨ .

(٣) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٧٨ .

(٤) تحرير الاحكام : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٥ .

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(٦) المهذب : الطهارة / مياه الآبار ج ١ ص ٢٢ .

(٧) اصباح الشيعة (ضمن سلسلة الينايع الفقهية) : في المياه ج ٢ ص ٤ .

(٨) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / كيفية التطهير من النجاسات ص ١٢٠ .

على عدم الوجود ، فكيف إذا لم يكن كذلك ؟

فما في المعتبر: « لا ريب أنه وهم »^(١) في غير محله ، كما أن ما في المنتهى من « أن ابن ادریس لم یفرق بینهما من مأخذ آخر ، قال : (لأنها إنسان والحكم معلق عليه معروفاً باللام الدال على العموم) ومقدماته كلها فاسدة ، نعم لافرق في المرأة بين الصغيرة والكبيرة في وجوب الأربعين »^(٢) لا يخلو من نظر؛ إذ قد عرفت أن مقدماته صحيحة . وكأن قول العلامة (رحمه الله) : « نعم ... » إلى آخره يريد به على تقدير الإلحاق .

وفي المعتبر^(٣) العمل برواية كردويه في بول المرأة ، وعلى ما عرفت من مختار المنتهى تتجه المساواة بين الرجل والمرأة ، وقد عرفت أن رواية كردويه لا جابر له ، فالأقوى حينئذ العمل بما قاله ابن ادریس .

ولا فرق بحسب الظاهر بين قليل البول وكثيره ، وبين صبه فيها أو البول فيها ، وتستسمع حكم بول الصبي .

﴿و﴾ تطهر ﴿ب﴾ نزع عشرة للعذرة الجامدة ﴿التي لم تبق في البئر حتى تقطعت أو تقطع بعضها ، وهو أولى من التعبير باليابسة﴾^(٤) ؛ لأن الحكم ليس دائراً مدارها لما عرفت ، ولكون مستند الحكم ما في خبر أبي بصير من نزع عشرة للعذرة ، فإن ذابت فأربعون أو خمسون^(٥) كرواية علي بن أبي

(١) المعتبر : الطهارة / تطهير البئر ج ١ ص ٦٨ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٥ .

(٣) المعتبر : الطهارة / تطهير البئر ج ١ ص ٦٨ .

(٤) عبّر بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ١٢ ، وسألف في المراسم :

الطهارة / ما يتطهر به ص ٣٥ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام المياه ص ٧٥ ،

والعلامة في القواعد : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٦ .

(٥) تقدم في ص ٤٣٩ .

حمزة^(١)، إذ المراد حينئذٍ نزح عشرة للعذرة الغير المذابة، كما هو مقتضى الفهم العرفي من هذه العبارة، مع ما في السرائر: «فإن كانت غير مذابة ولا متقلّعة فعشر دلاء بغير خلاف»^(٢)، وما عن الغنية^(٣) من الإجماع عليه.

وبذلك كلّهُ تقيّد رواية عمّار^(٤)، وصحيحة عليّ بن جعفر (عليه السلام)^(٥)، المتضمّنة لنفي البأس عن الوضوء في البئر بعد وقوع الزنبيل من العذرة اليابسة أو الرطبة.

﴿و﴾ كذا ينزح عشر ﴿لقليل الدم﴾ غير الدماء الثلاثة، والمراد بالقلّة في نفسه لا بالنظر للبئر على الأصحّ، وما في السرائر من حدّ أكثر القليل بأنّه ما نقص من دم شاة، ونسبته فيها إلى رواية أصحابنا لم نتحقّقه كما عرفت سابقاً^(٦). ﴿كدم الطير والرعاف اليسير﴾ وغيرهما من القطرة والقطرتين، وفي السرائر^(٧) نفي الخلاف فيه إلّا من المفيد^(٨) فخمس، وعن الغنية^(٩): الإجماع عليه.

(١) الكافي: باب البئر وما يقع فيها ح ١١ ج ٣ ص ٧، وسائل الشيعة: باب ٢٠ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٤٠.

(٢) السرائر: الطهارة/المياه واحكامها ج ١ ص ٧٩.

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠.

(٤) تقدّمت في ص ٣٩١، وقلنا هناك: إنّهُ قال: «عن أبي بصير» بدلاً عن «عمّار».

(٥) تقدّمت في ص ٣٨٠.

(٦) في ص ٤٤١.

(٧) السرائر: الطهارة/المياه واحكامها ج ١ ص ٧٩.

(٨) المقنعة: الطهارة/ تطهير المياه من النجاسات ص ٦٧.

(٩) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠.

لكن في صحيح عليّ بن جعفر (عليه السلام) بعد أن سأله عن وقوع الشاة المذبوحة التي تشخب أوداجها دماً في البئر، فقال: ينزح منها ما بين الثلاثين إلى الأربعين، قال: «وسألته عن رجل ذبح حمامة أو دجاجة فوقعت في بئر، هل يصلح أن يتوضأ منها؟ قال: ينزح منها ﴿١﴾ دلاء يسيرة...» (١).

وفي رواية عمّار الساباطي قال: «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل ذبح طيراً فوقع بدمه في البئر، فقال (عليه السلام): ينزح دلاء...» (٢).

وفي صحيح ابن بزيع «في البئر تقطر فيها قطرات من بول أو دم، فقال: ينزح منها دلاء» (٣).

إلا أنه ينبغي تنزيلها على العشر، فالمطلق في هذه الأخبار منزل على المقيد؛ لإجماع الغنية المعتضد بنفي الخلاف من ابن ادريس والشهرة في كشف اللثام، وفيه أيضاً: «أنهم حملوا مطلق الخبرين على العشر؛ لأنه أكثر عدد يميّز بالجمع، ولأنّ قيد اليسيرة قد يصلح قرينة على إرادة معنى جمع القلة» (٤) قلت: هذا التوجيه منقول عن الشيخ (٥).

واعترضه في المعتبر: «بأننا لا نسلم أنه إذا جرّد عن الإضافة كانت

(١) تقدم في ص ٤٠٧.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ح ٩ ج ١ ص ٢٣٤، وسائل الشيعة: باب ٢١ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٤١.

(٣) تقدم في ص ٣٧٤.

(٤) كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٨.

(٥) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ذيل ح ٣٦ ج ١ ص ٢٤٥.

حاله كذا؛ إذ لا يعلم من قوله: «عندي دراهم» أنه لم يخبر عن زيادة عن عشرة، ولا إذا قال: «أعطه دراهم» يعلم أنه لم يرد أكثر من عشرة؛ فإنّ دعوى ذلك باطلة»^(١).

واعترض المعتبر في المنتهى «بأنّ الإضافة هنا وإن جرّدت لفظاً لكنّها مقدّرة، وإلّا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة»، ثمّ قال: «إذا عرفت هذا فنقول: لا بدّ من إضمار عدد يضاف إليه، فيحمل على العشرة التي هي أقلّ ما يصلح إضافته إلى هذا الجمع أخذاً بالمتيقّن، وحوالة على الأصل من براءة الذمة»^(٢).

واعترض المنتهى في المدارك «بأنّه لا يلزم من عدم تقدير الإضافة هنا تأخير البيان عن وقت الحاجة، وإنّما يلزم لو لم يكن له معنى بدون التقدير، والحال أنّ له معنى كسائر صيغ الجمع، ولو سلّم وجوب التقدير لم يتعيّن العشرة، وقوله: (إنّ أقلّ ما يصلح ...) إلى آخره ممنوع، وإنّما أقلّه ثلاثة، فيحمل عليها لأصالة البراءة من الزائد»^(٣).

والتحقيق أن يقال: إنّ من المعلوم أنّ العدد من ثلاثة إلى عشرة ممّيزه جمع مجرور، وما زاد عليه مفرد منصوب كما هو مقرر في محله، وأنّ التحقيق عدم الفرق بين جمع القلّة والكثرة، بل الجمع يصدق على ثلاثة فصاعداً، وأنّ ما ذكره بعض أهل العربيّة^(٤) - من الفرق بينهما بأنّ جمع الكثرة لما زاد على العشرة بخلاف جمع القلّة - وهم بشهادة العرف والاستقراء، كما هو

(١) المعتبر: الطهارة/ تطهير البُرج ١ ص ٦٦.

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٤.

(٣) مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٨٤.

(٤) كابن عقيل في شرحه على الالفية: ج ٢ ص ٤٥٢، وابن النازم في شرحه عليها: ص ٣٠٢.

المذكور في محله .

وكيف كان ، فالتكلم بالجمع تارة يقصد منه مجرد مصداقه ، فيحصل الامتثال بسمّاه ولا يُقصد منه عدد مخصوص ؛ إذ ليس هو داخلاً في ماهيته وحقيقته ، وأخرى يلاحظ مقداراً مخصوصاً من العدد ، وهذا تارة يحصل التصريح به إمّا يجعله مميّزاً لذلك المقدار من العدد المراد أو بغيره ، وتارة يعلم المراد منه ذلك لكنّه لم يعلم خصوص العدد المراد .

ولا إشكال في جميع ما تقدّم ، إنّما الكلام في الأخير ، فنقول حينئذٍ : إمّا أن تحصل قرينة دالة على ذلك المقدار أو لا ، ولا إشكال فيما إذا حصلت ، ومع عدم حصولها فهل مجرد قابلية التمييز لنوع خاصّ دون غيره قرينة على إرادة ذلك العدد منه دون الآخر أو لا ؟ الظاهر الأوّل .

فإن قلت : إرادة العدد منه لا تقضي بتقدير العدد قبله بحيث يقع مميّزاً له ، بل قد يكون حينئذٍ يقدّر بعده أو قبله ما يفيد ذلك ، مثلاً إذا قال : « أعط زيداً دراهم » وعلمنا إرادة العدد منه ، فقد يكون المراد منه حينئذٍ دراهم تبلغ مائة أو خمسين أو نحو ذلك ، وإن لم يصلح لأن يكون مثل هذا اللفظ مميّزاً له .

قلت : إنّ ذلك محتمل ، لكن يرجح الأوّل بما يقتضيه المقام من قلة الإضمار وجريانه مجرى الأعداد ونحوهما .

إذا عرفت ذلك فنقول هنا : أمّا إرادة مطلق الدلاء من غير إرادة عدد مخصوص بحيث يحصل الامتثال بأقلّ ما يصدق عليه ، فقطوع بعدمه بالإجماع من الأصحاب ، ولذلك لم يعترض به المحقق (رحمه الله) على الشيخ ، فلا كلام حينئذٍ في إرادة العدد المخصوص ، إنّما الكلام في تشخيصه .

وملاحظة كلامهم (عليهم السلام) في بيان المنزوحات من العشرين والثلاثين والأربعين وغير ذلك ، تقضي بأن لفظ الدلاء الواقع في كلامهم في هذا المقام مقصود منه التميز، كما في غيره مما صرح بالتمييز فيه ، وحينئذٍ ينحصر ذلك في الثلاثة إلى العشرة؛ لعدم صلاحيته لتمييز غيره ، واحتمال أن يقال: إنه قد يراد مثلاً عشرون وخمسة دلاء أو مائة وعشر دلاء ونحو ذلك ضعيف؛ لاشتماله على حذف عدد وتمييزه من غير قرينة .

فإن قلت: تعين العشرة حينئذٍ لا معنى له .

قلت: تعين العشرة ليس بقرينة تدلّ عليها بالخصوص ، بل إنما هو لباب المقدمة الواجب امتثاله في المقام على تقدير النجاسة أو الوجوب التعبدية ، على أنه يمكن دعوى القرينة الدالة عليها بالخصوص بأن يقال: إن الرواية قد اشتملت سؤالها على العذرة وقليل الدم ، وكان الجواب عنها بهذا اللفظ ، والفرض أنه علم إرادة العشرة في الأول بقرينة الأخبار^(١) الأخر الدالة على ذلك ، فيقوى الظن إرادة ذلك بالنسبة للقليل من الدم .

وكأن مراد المحقق (رحمه الله) من المثال الذي ضربه في ردّ كلام الشيخ هو أن مميّز العدد إن جيء معه بالعدد فلا إشكال ، وإن لم يُجأ به فلا يعلم إرادة مقدار منه وإن كان مقصود المتكلم إرادة الخاص منه ، وكونه لا يصلح لأن يقع تمييزاً لغيره لا يكون قرينته ، فإن القائل إذا قال: «عندي دراهم» لا ينكر عليه في تفسيره لذلك بالزائد على العشرة ، واستوضح ذلك في باب الإقرار .

قلت: هو كلام جيد متّجه ، إلا أن مقصود الشيخ أنه باعتبار استقراء

(١) كخبر أبي بصير المتقدم في ص ٤٣٩ .

الأخبار الواردة في نزح البئر يستفاد قصد جعله مميّزاً جاريّاً مجرى تمييز العدد ، فإن تمّ ذلك كان الحقّ مع الشيخ ، وإلاّ كان الحقّ مع المحقّق ، والظاهر تمامه ، ومثله يلتزم في باب الاقرار حيث يعلم من قصد المقرّ جعل ما ذكر تمييزاً مصطلحاً ، كما فرّعوا على ذلك فروعاً كثيرة من جهة الإعراب والجمعيّة والإفراد ونحوهما ، فثلاً إذا قال القائل : « له عليّ درهماً » بالإفراد والنصب يلتزم بأحد عشر؛ لأنّه أقلّ عدد يصلح لأن يكون هذا مميّزاً له ، فلاحظ وتأمل .

إلاّ أنّه قد عرفت من ذلك أنّه ليس مقصود المحقّق الإطلاق من حيث هو ، فلا يتّجه ردّ صاحب المدارك على العلامة ، وكذلك قول العلامة في رده : « إنّ فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة » ؛ لعدم العلم بها فضلاً عن التأخير عنها ، والأصول لا تفيد ذلك ، على أنّه وارد عليه نفسه ؛ لصلاحيّة كون هذا الجمع مميّزاً للثلاثة إلى العشرة ، وتعيين ذلك بالمقدمة ليس بأولى من ارتكاب شيء آخر لأجل المقدّمة يوافق قول المحقّق (رحمه الله) من نزح الجميع أو غيره ، وكأنّ مراد العلامة بالأقلّ الأكثر ، كما عن بعض نسخ المنتهى . وقد عرفت أنّ أصالة البراءة لا يمكن التمسك بها هنا لوجوب الاحتياط فلا يرد حينئذٍ عليه ما في المدارك ، بل قد يظهر من المنتهى ^(١) تعيين إرادة العشرة هنا من وجه آخر ، وهو أنّ لفظ « دلاء » جمع كثرة ، وأقلّ أفراده العشرة ، فيحصل الامتثال ، كما لعلّه ظاهر المحكي عنه في المختلف ^(٢) ، وإنّ عبرت بأنّ أقلّ أفراد ما زاد على العشرة ، فإنّ مقصوده العشرة فما زاد .

لكن فيه : - مع ما عرفت من أنّه لا فرق بين جمع القلّة والكثرة في

(١) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٤ .

(٢) مختلف الشيعة : الطهارة / ماء البئر ص ٦ .

ذلك - أنه موقوف على كون العشرة من أفرادها ، فإنّ الظاهر على ما في بالي من عبارة المصرح بالفرق أنّ العشرة منتهى أفراد جمع القلة ، وأنه لا يصدق عليها جمع الكثرة ، وأنّ بينها تبايناً لا عموماً وخصوصاً من وجه ، على أنّ في كون دلاء جمع كثرة كلاماً ، وإن أمكن تأييده بقوله : «يسيرة» ، فتأمل .

وأما ما نقل عن المفيد من الخمس دلاء ، فلم نعثر له على شاهد كما اعترف به بعضهم^(١) ، وقد يكون أخذه من جهة أنّ دلاء جمع قلة ومنتهى أفراد العشرة ، وقد قيده الامام (عليه السلام) باليسيرة في ذلك ، والمتيقن من اليسيرة بالنسبة إلى ذلك النصف وهو الخمس .

لكنه كما ترى شكّ في شكّ ، كالحكي عن المرتضى^(٢) (رحمه الله) من أنّه ينزح للدم من دلو واحد إلى العشرين من غير تفصيل ؛ إذ هو على احتماله إلّا على وجه ضعيف جدّاً لم نعرف له مستنداً ، ولا يوافقه قول الصادق (عليه السلام) في خبر زرارة في القطرة من الدم : «ينزح عشرون»^(٣) .

ولم كان كون هذه الرواية مخالفة لما عليه الأصحاب أمكن حملها على الاستحباب ، وإن لم نعثر على قائل به ، نعم نقل عن المقنع أنّه قال : « وإن قطر في البئر قطرات من دم فاستق منها عشر أدلو» ، ثم « إن وقع في البئر قطرة من بول أو دم أو خمر أو ميتة أو لحم خزير فانزح منها عشرين دلواً »^(٤) ، وهو مضمون خبر زرارة^(٥) .

(١) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٨ .

(٢) في المصباح كما حكاه عنه المصنف في المعتبر : الطهارة / تطهير البئر ج ١ ص ٦٥ .

(٣) تقدم في ص ٤٠٣ .

(٤) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / ما يقع في البئر ص ٤ .

(٥) ذكرنا مصدره في الحاشية (٦) من ص ٤٠٣ .

ولو وقع في البر قطرات متفرقة في أوقات مختلفة بحيث يبلغ مجموعها حد الكثرة ، فالظاهر انقلاب الحكم لا تعدد وجوب نزح ما للقليل ، مع احتماله قوياً ، بل هو الأقوى في النظر ، وكأنّ الأصحاب فهموا وجوب نزح هذا المقدار للدم القليل ، فعبروا به وجعلوه عنواناً للحكم ، مع خلو الأخبار عن هذا اللفظ ، إنّما هو من القطرات وذبح الطير والحمامة ونحو ذلك ، فتأمل .

﴿و﴾ يطهر ﴿ب﴾ نزح سبع لموت الطير ﴿ك﴾ كما عن الثلاثة ^(١) وأتباعهم ^(٢) ، بل في الذكرى ^(٣) نسبته للشهرة ، وينبغي تقييده بغير العصفور؛ إذ هو وشبهه على وجه يأتي ، ومن هنا فسّر الطير هنا بالحمامة والنعام وما بينهما كما في القواعد ^(٤) وغيرها ^(٥) ، وفي السرائر ^(٦) استثناء العصفور وما في قدر جسمه وما شاكله تقريباً في الجسميّة ، وفي كاشف اللثام : « إنّ غيرهم - أي غير ابن ادریس والمحقق والعلامة - اقتصروا على

(١) المفيد في المنفعة : الطهارة / تطهير المياه من النجاسات ص ٦٦ ، ونقله عن المرتضى العلامة في المنتهى : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٥ ، والشيخ في المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ١١ ، ونهاية الاحكام : الطهارة / المياه واحكامها ص ٧ .
(٢) كسلا في المراسم : الطهارة / ما يتطهر به ص ٣٦ ، وأبي الصلاح في الكافي : الصلاة / الفصل الثاني من شروطها ص ١٣٠ ، وابن البراج في المهذب : الطهارة / مياه الآبار ج ١ ص ٢٢ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١١ .

(٤) قواعد الاحكام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٦ .

(٥) كنهاية الاحكام : الطهارة / تطهير ماء البرج ج ١ ص ٢٥٩ ، وارشاد الاذهان : الطهارة / ما به تحصل ج ١ ص ٢٣٧ ، وتحرير الاحكام : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٥ .

(٦) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٧٧ .

الدجاجة والحمامة كالصدوق ، أو بزيادة ما أشبههما كالشيخين ، وغيرهما ، وعليه حكى الإجماع في الغنية «^(١) انتهى .

قلت: لا يبعد إرادة التعميم ، فيكون الحجة إجماع الغنية مع قول الصادق (عليه السلام) في خبر يعقوب بن عثيم: « إذا وقع في البئر الطير والدجاجة والفأرة فانزح منها سبع دلاء... »^(٢) .

ومضمر سماعة قال: « سألته عن الفأرة تقع في البئر والطير، قال (عليه السلام) : إن أدركته قبل أن ينتن نزح منها سبع دلاء... »^(٣) .

وخبر علي بن أبي حمزة قال : « ... وسألته عن الطير والدجاجة تقع في البئر قال (عليه السلام) : سبع دلاء... »^(٤) .

وفي كشف اللثام: « عن الرضا (عليه السلام) إذا سقط في البئر فأرة أو طائر أو ستور وما أشبه ذلك ، فمات فيها ولم يتفسخ ، نزح منه سبع دلاء من دلاء هجر ، والدلو أربعون رطلاً ، وإذا تفسخ نزح منها عشرون دلواً»^(٥). والظاهر أنه نقل ذلك عن الفقه الرضوي^(٦)، وهو صالح للتأييد. فهذه الأخبار مع انجبارها بما سمعت مع الاستصحاب مستند الحكم في

(١) كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٨ .

(٢) تقدم في ص ٣٨٤ .

(٣) الاستبصار : الطهارة/ باب ٢١ ح ٤ ج ١ ص ٣٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٣٦ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١١ ح ١١ ج ١ ص ٢٣٥ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ٢٠ ح ١ ج ١ ص ٣٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٣٦ .

(٥) كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٨ ، مستدرک الوسائل : باب ١٧ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ٢٠٤ .

(٦) فقه الرضا : باب ٥ ص ٩٢ .

المقام ، ولفظ الدلاء في بعض الأخبار يراد منها ذلك ، وما في صحيح أبي أسامة^(١) من نزح الخمس للدجاجة والطيور لم نعثر على عامل به .
قال في المعبر بعد أن ذكر ما دلّ على السبع وصحيح أبي أسامة :
« والأولى يعضدها العمل ، فهي أولى وإن ضعف سندها ، ولا أستبعد هنا العمل برواية أبي أسامة ؛ لرجحانها بسلامة السند ، لكنتي لم أربها عاملاً »^(٢) .

قلت : بل العمل على خلافها ، كخبر اسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) : « إِنَّ عَلِيّاً (عليه السلام) كان يقول : الدجاجة ومثلها يموت في البرّ ينزح منها دلوان أو ثلاثة ، وإذا كانت شاة وما أشبهها فتسعة أو عشرة »^(٣) لم يعمل به أحد من الأصحاب فيما أعلم ، وما ذكره في الاستبصار^(٤) من الجمع بينه وبين أخبار السبع تارة بالتفسيخ وعدمه ، وأخرى بالجواز والفضل ليس عاملاً ، بل هو مجرد جمع بين الأخبار ، مع أنّه نسبه^(٥) عند التكلّم على الشاة إلى الشذوذ ، فوجب حينئذٍ طرحه .

لكن قد يقال : إنّ في الدجاجة ، والأصحاب ذكروا الطائر ، وفي دخولها تحت اسم الطير إشكال ، بل في الأخبار عطفها على الطير ، وهو قاضٍ بعدمه ، فلا مانع من الجمع بين الروايات بالنسبة للدجاجة بالفضل والاستحباب ، إلّا أنّ الذي يظهر من الأصحاب في المقام دخولها تحت

(١) تقدم في ص ٤٤٨ . (٢) المعبر : الطهارة / تطهير البئرج ١ ص ٧٠ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ١٤ ج ١ ص ٢٣٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٢٣

ح ٢ ج ١ ص ٤٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب الماء المطلق ح ٣ ج ١ ص ١٣٧ .

(٤) الاستبصار : الطهارة / باب ٢٣ ذيل ح ٢ ج ١ ص ٤٤ .

(٥) الاستبصار : الطهارة / باب ٢٠ ذيل ح ٩ ج ١ ص ٣٨ .

اسم الطائر، وكيف كان فالعمل على ما ذكرنا .

والظاهر دخول أفراخ الطير تحت اسم الطير وإن لم يطرب بال فعل ، وأما أفراخ الدجاجة ، فإن كان مستند الحكم تضمن الأخبار للدجاجة فالظاهر عدم الدخول ، وإن كان المستند الدخول تحت اسم الطير فلا يبعد الدخول . ولا فرق في الطير بين أن يكون مأكول اللحم وغيره للإطلاق .

﴿والفأرة إذا تفسّخت﴾ كما في السرائر^(١) والمعتبر^(٢) والقواعد^(٣) وعن المقنعة^(٤) والكافي^(٥) والمراسم^(٦) والوسيلة^(٧) والجامع^(٨) والغنية^(٩) والصدوق^(١٠) والشيخ^(١١) والقاضي^(١٢) ، وعن الغنية^(١٣) الإجماع عليه ، وعن مصباح السيّد: « في الفأرة سبع وروي^(١٤) ثلاث »^(١٥) وعن المقنع:

(١) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٧٧ .

(٢) المعتبر: الطهارة/ تطهير البئر ج ١ ص ٧١-٧٢ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٦ .

(٤) المقنعة : الطهارة/ تطهير المياه من النجاسات ص ٦٦ .

(٥) الكافي في الفقه : الصلاة/ الفصل الثاني من شروطها ص ١٣٠ .

(٦) المراسم : الطهارة/ ما يتطهر به ص ٣٦ .

(٧) الوسيلة : الصلاة/ احكام المياه ص ٧٥ .

(٨) الجامع للشرائع : الطهارة/ احكام البئر ص ١٩ .

(٩) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة/ ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(١٠) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة/ ما يقع في البئر ص ٤ .

(١١) المبسوط: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ١٢ ، والنهاية: الطهارة/ المياه واحكامها ص ٧ .

(١٢) المذهب : الطهارة/ مياه الآبار ج ١ ص ٢٢ .

(١٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة/ ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(١٤) كما في صحيحة معاوية بن عمار الآتية في ص ٢٥٧ س ٨-٩ .

(١٥) نقله عنه في المعتبر: الطهارة/ تطهير البئر ج ١ ص ٧١ .

« إن وقعت فيها فأرة فانزح منها دلوّاً واحداً ، وأكثر ما روي ^(١) في الفأرة إذا تفسّخت سبع دلاء » ^(٢) . وفيه : أنه روي أزيد من ذلك ، كما لعلك تسمعه إن شاء الله تعالى .

وكيف كان ، فالحجّة الإجماع المحكي المعتضد بالشهرة ، بل يمكن دعوى تحصيله في حال التفسّخ ، وما عن المقنع - مع أنه غير صريح في المخالفة - غير قادح فيه ، نعم محلّ البحث في اشتراط ذلك القاضي بالعدم عند العدم ، وقد عرفت أنه المشهور ، بل عن الغنية الإجماع عليه .

مضافاً إلى خبر أبي عيينة أنه (عليه السلام) سئل عنها ، فقال : « إذا خرجت [كلاً] ^(٣) فلا بأس ، وإن تفسّخت فسبع دلاء... » ^(٤) .

وخبر أبي سعيد المكاربي « إذا وقعت الفأرة في البرّ فتفسّخت فانزح منها سبع دلاء » ^(٥) . قيل ^(٦) : كذا في الاستبصار ^(٧) وأكثر نسخ التهذيب ^(٨) ، وفي بعضها والمعتبر : « فتسلّخت » ^(٩) ، والظاهر أنه من أفراد .

(١) سيأتي التعرض لها في اثناء الاستدلال .

(٢) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / ما يقع في البرّص ؛ .

(٣) الزيادة من المعتمدة والمطبوعة .

(٤) تقدم في ص ٣٨٥ ، ولا توجد كلمة « كلاً » في المصدر .

(٥) وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٣٧ .

(٦) كما في كشف اللثام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ح ١ ص ٣٨ .

(٧) متن الاستبصار : « فتسلّخت » ، نعم في الهامش اثبت « فتفسّخت » من نسخة « ب » .

الاستبصار : الطهارة / باب ٢١ ح ٥ ج ١ ص ٣٩ .

(٨) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ٢٢ ج ١ ص ٢٣٩ ، وفيه : « فتسلّخت » .

(٩) المعتبر : الطهارة / تطهير البرّج ح ١ ص ٧٢ ، وفيه : « فتفسّخت » .

وخبر أبي بصير «... أمّا الفأرة وأشباهها فينزع منها سبع دلاء...» ^(١) ومثله غيره ^(٢) ، مع قوله (عليه السلام) في صحيح الشحّام: «ما تفسخ أو تغيّر طعم الماء فيكفيك خمس دلاء...» ^(٣) .
وأما ما في خبر عمّار «عن بريقع فيها كلب أو فأرة أو خنزير، قال: فينزع كلّها» ^(٤) ، وخبر أبي خديجة عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال: «سئل عن الفأرة تقع في البئر، قال: إذا ماتت ولم تنتن فأربعين دلوّاً، وإذا تفسّخت فيه وننتت نزع الماء كلّ» ^(٥) فهما لم نعر على أحد من أصحابنا عمل بهما، فيحمل الأوّل على وجوه، منها الحمل على التغيّر أو الفضل .

وعن الشيخ أنّه قال في خبر أبي خديجة: «هذا محمول على الاستحباب؛ لأنّ الوجوب في هذا المقدار لم يعتبره أحد من أصحابنا» ^(٦) ولذلك قال في الذكرى: «في السبع تمام الاحتياط» ^(٧) ، وكأنّه لعدم

(١) الكافي: باب البئر وما يقع فيها ح ٦ ج ٣ ص ٦ ، وسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب الماء المطلق ح ١١ ج ١ ص ١٣٦ .

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١١ ح ١١ ج ١ ص ٢٣٥ ، الاستبصار: الطهارة/باب ٢١ ح ٣ ج ١ ص ٣٩ ، وسائل الشيعة: باب ١٨ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٣٦ .

(٣) تقدّم في ص ٤٤٨ ، وفي الكافي: «ما لم يتفسخ» وفي التهذيب: «فاذا لم يتفسخ» .
(٤) تقدّم في ص ٤٤٦ .

(٥) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١١ ح ٢٣ ج ١ ص ٢٣٩ ، الاستبصار: الطهارة/باب ٢١ ح ٦ ج ١ ص ٤٠ ، وسائل الشيعة: باب ١٩ من ابواب الماء المطلق ح ٤ ج ١ ص ١٣٨ . وفيها جميعاً: «وإذا انتفخت فيه...» .

(٦) الاستبصار: الطهارة/باب ٢١ ذيل ح ٦ ج ١ ص ٤٠ .
(٧) ذكرى الشيعة: الطهارة/المستعمل الاختياري ص ١١ .

القائل بالزائد لا لعدم الرواية .

ومن ذلك تعرف الوجه أيضاً في المنقول عن مسائل عليّ بن جعفر (عليه السلام) أنّه سأل أخاه «... عن فأرة وقعت في بئر فأخرجت وقد تقطعت ، هل يصلح الوضوء من مائها ؟ قال : تنزع منها عشرون دلوّاً إذا تقطعت ثمّ يتوضأ ...» ^(١) ، ومثله ما نقلناه سابقاً ^(٢) عن كشف اللثام عن الرضا (عليه السلام) . ولا يبعد حملهما على الاستحباب باختلاف مراتبه قوّة وضعفاً .

ومما قدّمنا ظهر لك متمسك المرتضى (رحمه الله) من الأخبار المطلقة بنزع السبع ، وقد عرفت أنّها منزلة على المقيّد .

وفي المعتبر بعد أن ذكر بعض الأخبار المتضمّنة للثلاث مطلقاً والبعض المتضمّن للسبع كذلك ، قال : « فتحمل روايات الثلاث على عدم التفسّخ ، والسبع عليه » ، واستشهد لذلك برواية أبي أسامة وأبي سعيد المكاربي ، ثمّ قال : « وضعف أبي سعيد لا يمنع من العمل بروايته على هذا الوجه ؛ لأنّها تجري مجرى الأمانة الدالة على الفرق وإن لم يكن حجة في نفسها » ^(٣) انتهى .

وأشار بذلك إلى مسألة ينبغي أن تدوّن في الأصول ، وهي أنّ شاهد الجمع يشترط فيه أن يكون معتبراً في نفسه ، أو لا يشترط فيه ذلك لأنّه من قبيل القرائن ؟ بل قد يقال : إنّ الشهرة قد تكون صالحة للجمع . والأقوى في النظر الأوّل ؛ لأنّ شاهده حاكم على الدليلين معاً ، فهو أولى باشتراط

(١) مسائل علي بن جعفر : ح ٤٢٣ ص ١٩٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب الماء المطلق

ح ١٤١ ج ١ ص ١٣٩ .

(٢) المعتبر : الطهارة / تطهير البئر ج ١ ص ٧٢ .

(٣) في ص ٤٦٣ .

كونه معتبراً من الحاكم على الدليل الواحد من المطلق أو العام .
وأما إطلاق المقنع من نزح الدلو الواحد ، فلم نعثر له على شاهد على
كثرة أخبار المقام ، بل هي على خلافه كما عرفت .

﴿ أو انتفخت ﴾ كما في القواعد^(١) ، وفي السرائر : « إنَّ حدَّ التفسخ
الانتفاخ »^(٢) ، وغلظه المحقق في المعتبر^(٣) ، وهو كذلك ؛ لظهور تبادل الفرق
بينهما ، وما يقال - من أنَّ الانتفاخ يوجب تفرق الأجزاء وإن لم تتقطع في
الحس - فيه ما لا يخفى ، على أنَّ الاعتبار قد يفرق أيضاً بين المنتفخة
بلا تفسخ ظاهر والمتفسخة من^(٤) جهة تأثير النجاسة .

وكيف كان ، فعطف الانتفاخ على التفسخ هو المنقول عن المقنعة^(٥)
والكافي^(٦) والمراسم^(٧) والوسيلة^(٨) والغنية^(٩) والجامع^(١٠) ، وعن
الغنية^(١١) الإجماع عليه .

وفي المعتبر أنه « لم نقف له على شاهد »^(١٢) ، وقد عرفت أنه ليس في

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٦ .

(٢) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٧٧ .

(٣) المعتبر : الطهارة / تطهير البئر ج ١ ص ٧١ .

(٤) متعلق بقوله : « يفرق » .

(٥) المقنعة : الطهارة / تطهير المياه من النجاسات ص ٦٦ .

(٦) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثاني من شروطها ص ١٣٠ .

(٧) المراسم : الطهارة / ما يتطهر به ص ٣٦ .

(٨) الوسيلة : الصلاة / احكام المياه ص ٧٥ .

(٩) و(١١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(١٠) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام البئر ص ١٩ .

(١٢) المعتبر : الطهارة / تطهير البئر ج ١ ص ٧٢ .

الأخبار الانتفاخ إلا في خبر أبي خديجة ، فإن فيه : « وإذا انتفخت فيه وقد ننت نزع الماء كله » ، وهو دالّ على خلاف المقصود .

نعم يمكن التمسك له بإطلاق ما دلّ على السبع ، والذي علم خروجه غير المتفسّخ والمتنفّخ ، ومفهوم ما دلّ على عدم نزع السبع عند عدم التفسّخ لا يتوى على تقييد مثل هذا المطلق بعد انجباره بفتوى من عرفت وإجماع الغنية ، مع تأييده بالاستصحاب ؛ إذ الظاهر أنّه على تقدير عدم السبع ينزع له الأقلّ لا الجميع ؛ لكونه ليس أولى من التفسّخ ، فالاحتياط حينئذٍ مع السبع .

والظاهر أنّ المراد بالفأرة ما يشمل الجرذ ولو كان كبيراً . والمتبادر من الفأرة كونها تامة الخلقة ، فلو كان نصفها باقياً على الترابيّة كما عن بعض مشاهديه لم يدخل ، لكن لا يبعد القول بنزع السبع له أيضاً للاحتياط . والظاهر أنّ المراد بالتفسّخ من حيث البقاء في الماء حتّى تفسّخت ، فلو كان التفسّخ لا من حيث ذلك لم يدخل في الحكم .

﴿وبول الصبيّ الذي لم يبلغ﴾ مع كونه يأكل الطعام مستغنياً عن اللبن والرضاع ، كما قيّد به في السرائر ^(١) ، ولعلّه هو الظاهر من المصنّف ، بقرينة تقييده الآتي فيما ينزع له دلو واحد الذي منه بول الصبي ؛ فإنّه (رحمه الله) قيّده بالذي لم يتغذّ بالطعام ، وكذا القواعد ^(٢) ؛ فإنّه وإن أطلق لفظ الصبيّ هنا إلّا أنّه قيّده فيما يأتي بالدلو الواحد بالرضيع قبل اغتذائه بالطعام ، وفي التحرير ^(٣) ذكر كما ذكر المصنّف هنا وفيما يأتي .

(١) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٧٨ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٦ .

(٣) تحرير الاحكام : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٥ .

وكيف كان ، فستند الحكم ما رواه منصور بن حازم عن عدة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: ينزح سبع دلاء إذا بال فيها الصبي أو وقعت فيها فأرة أو نحوها»^(١). ولعلّ قصور سندها ومنتها منجبر بالشهرة بين الأصحاب .

وصحيحة معاوية بن عمار^(٢) الدالة على نزح الماء كله لبول الصبي أو صب البول أو الخمر، معرض عنها بين الأصحاب في المقام ، مع ما فيها من مخالفة ما دلّ على نزح الأربعين للرجل ، فلا يبعد حملها على التغير أو نوع من الاستحباب .

وما نقل عن المرتضى^(٣) من نزح الثلاث لبول الصبي إذا أكل الطعام ، ونحوه عن ابن بابويه^(٤) ، لم نقف له على شاهد ، مع مخالفته للاستصحاب والروايات ، وفي المعبر: «إنّ في رواية ثلاث»^(٥) لم نعرّ عليها ، بل في السرائر بعد ذكر المختار ونقل ما ذهب إليه المرتضى وابن بابويه ، قال : «والأوّل أحوط ، وعليه العمل والإجماع»^(٦). ولولا احتمال إرادته بالإجماع هنا ما به يحصل يقين الطهارة لأمكن جعله حجة مستقلة ، لكن لا بأس بجعله مؤيداً للعمل بالرواية .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١١ ح ٣٢ ج ١ ص ٢٤٣ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٨

ح ١ ج ١ ص ٣٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٣٣ .

(٢) تقدمت في ص ٤٠٢ .

(٣) في المصباح كما نقله عنه المصنف في المعبر: الطهارة/ تطهير البئر ج ١ ص ٧٢ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب المياه وطهرها ذيل ح ٢٢ ج ١ ص ١٧ ، والمقنع (ضمن الجوامع

الفقهية) : الطهارة/ ما يقع في البئر ص ٤ .

(٥) المعبر: الطهارة/ تطهير البئر ج ١ ص ٧٢ .

(٦) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٧٨ .

وأما رواية علي بن أبي حمزة، قال: «سألته عن بول الصبيّ العظيم يقع في البئر، فقال: دلو واحد...»^(١) فكذلك معرض عنها بين الأصحاب، فلا مانع من حملها على ما إذا لم يتغذّ بالطعام. وما نقله في الوسائل بعد ذكر هذه الرواية وذكر حمل الشيخ لها المتقدم، قال: «وقال غيره: إنّ الأقلّ يجزي والأكثر أفضل»^(٢) لم نتحققه.

وليس في الروايات ما يشمل الصبيّة، فينبغي الاقتصار على الصبيّ. ولا فرق بين المسلم والكافر؛ لإطلاق النصّ والفتوى، وأما الخنثى المشكل فالظاهر إلحاقه بالصبيّة.

بقي شيء: وهو أنّ الصبيّ إذا كان غذاؤه بالطعام والرضاع، كما يتفق في كثير من الأطفال، فهل يلحق بما نحن فيه أو لا؟ لم أعر على ما يدلّ على أحدهما. ويمكن أن يقال بمنع الفرض؛ وذلك لأنّه متى تغدّى بالطعام صار مستغنياً عن اللبن، وما يرى من ملازمة الأطفال للرضاع وإن تغدّوا إنّما ذلك للعادة، وإلا فقد صار مستغنياً عن الرضاع، وفيه تأمل، ولا يبعد القول بأنّ حكم السبع لاستصحاب النجاسة.

﴿ولاغتسال الجنب﴾ لا مطلق مباشرته كما عن بعضهم^(٣)، واختاره في المدارك^(٤)، ولا لخصوص ارتماسه كما اختاره في السرائر^(٥)،

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ح ٣١ ج ١ ص ٢٤٣، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٨ ح ٢ ج ١ ص ٣٤، وسائل الشيعة: باب ١٦ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٣٣.

(٢) وسائل الشيعة: باب ١٦ من ابواب الماء المطلق ذيل ح ٧ ج ١ ص ١٣٤.

(٣) كالمفيد في المقنعة: الطهارة/ تطهير المياه من النجاسات ص ٦٧، والعلامة في المختلف: الطهارة/ ماء البئر ص ١٠، والكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٤٣.

(٤) مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٨٨.

(٥) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٧٩.

نعم لا فرق في الجنب بين الرجل والمرأة، ولا بين كونه محدثاً بغير الجنابة معها أو لا، ولا يلحق به غيره من أقسام الأحداث الكبر، بل يعتبر فيه أن لا يكون في بدنه نجاسة أخرى عينية؛ لأنّ الظاهر من الأخبار كون هذا الحكم للجنب من حيث كونه جنباً، بل الظاهر منها كونه ممّن يكون طاهر البدن، فتى كان كافراً لم يشملته الحكم كما لا يخفى على المتأمل، ولا ينافيه ما قدّمناه في موت الانسان من عدم الفرق بين المسلم والكافر؛ لتفاوت المقامين في الظهور.

لكن توقّف العلامة في المنتهى في الشرط المذكور، قال فيه بعد أن نقل عن السرائر^(١) اشتراط خلوّ بدن الجنب من نجاسة عينية: « هذا بناءً منه على أنّ المني يوجب نزع الجميع، ونحن لمّا لم يقم عندنا دلالة على وجوب النزع للمني لا جرم توقّفنا في هذا الاشتراط »^(٢).

وفيه: أنّه لا معنى للتوقّف في ذلك مع كون النصوص واردة بمجرد دخول الجنب في البئر للاغتسال، وليس من لوازم الجنابة النجاسة، خصوصاً مع اشتها وجوب نزع الجميع للمني بين الأصحاب، كذا قيل.

قلت: الظاهر أنّ العلامة فهم من ابن ادريس أنّ المراد بالنجاسة التي يشترط خلوّ بدن الجنب عنها إنّما هي المني، كما يقضي به صريح كلامه، ولعلّه لظهور ذلك من الجنب، وحينئذٍ توقّفه في محلّه؛ لأنّ النزع عنده تعبدي لا لنجاسة البئر، ولم يقم عنده دليل على نزع مقدّر للمني، فلا معنى للاشتراط حينئذٍ، ولا ريب في أنّه يشترط عنده خلوّ بدن الجنب من نجاسة لها مقدّر معلوم عنده، ولذلك جعل مورد الكلام المني، أمّا على القول بكون

(١) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٧٩.

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٥.

النزح [للجنب]^(١) فلا شبهة في اشتراط خلوّ بدن الجنب من النجاسة حينئذٍ ، سواء كان منصوصة أو غير منصوصة ؛ لظهور الأدلة في أنّ هذا الحكم للجنب من حيث الجنابة .

وكيف كان ، فالأقوى ما اختاره المصنّف ، ويدلّ عليه ما رواه أبو بصير ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجنب يدخل البئر فيغتسل منها ، قال : ينزح منها سبع دلاء ... »^(٢) ؛ فإنّ ظاهر قوله : « يغتسل منها » أنّه ليس ارتماساً ، ولو لم يكن ظاهراً في ذلك فترك الاستفصال كافٍ في إفادة المطلوب .

وفي صحيح ابن مسلم : « ... إذا دخل الجنب البئر نزح منها سبع دلاء »^(٣) .

وفي خبر الحلبي : « وإن وقع فيها جنب فانزح منها سبع دلاء ... »^(٤) . وفي رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « إن سقط في البئر دابة صغيرة أو نزل فيها جنب فانزح منها سبع دلاء ... »^(٥) .

ولمكان التعليق في هذه الأخبار على الدخول والنزول والوقوع الشامل

(١) كذا في المعتمدة والمطبوعة ، وفي بقية النسخ : « للنجاسة ونحو ذلك » ولعله أولى .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ٣٣ ج ١ ص ٢٤٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب الماء المطلق ح ٤ ج ١ ص ١٤٢ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ٣٤ ج ١ ص ٢٤٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٤٢ .

(٤) الكافي : باب البئر وما يقع فيها ح ٧ ج ٣ ص ٦ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ٢٥ ج ١ ص ٢٤٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الماء المطلق ح ٦ ج ١ ص ١٣٢ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ٢٦ ج ١ ص ٢٤١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٩

لحالتى الاغتسال وعدمه ذهب بعضهم^(١) إلى تعميم الحكم ، وما أبعد ما بينه وبين ابن ادريس^(٢) من تخصيص الحكم بالارتماس ، محتجاً بأن الحكم مخالف للأصول، ولولا الإجماع لما قلنا بالارتماس في ذلك ، فيقتصر عليه .
والأولى ما ذكرنا ؛ لظهور هذه الأخبار بقرينة شاهد الحال في إرادة الاغتسال ، بل لعلّ خبر أبي بصير يكون قرينة على ذلك ، على أنّ لفظ الوقوع يراد منه الاغتسال ، كما يظهر من خبر ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « إذا أتيت البئر وأنت جنب ، فلم تجد دلواً ولا شيئاً تغرف به فتيّم بالصعيد ، فإنّ ربّ الماء ربّ الصعيد ، ولا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ماءهم »^(٣) ؛ فإنّ الظاهر من قوله (عليه السلام) : « ولا تقع في البئر » أنّ المراد لا تغتسل ، وإن احتمل غيره كما تقدّم ، هذا .
مع أنّ الأصول والضوابط قاضية بالعدم ، والمتيقّن من الأدلة ما ذكرنا ، على أنّ نفس نزول الجنب في البئر لا يفيد تنجيساً ولا سلب طهوريّة ؛ إذ ليس هو أسوأ حالاً من الماء القليل والماء المضاف ، فتأمّل .
وهل هذا النزح لسلب الطهوريّة ، أم لنجاسة البئر ، أم تعبّد شرعي ؟
نقل في المدارك^(٤) عن المعبر^(٥) والمختلف^(٦) الأوّل ، وصرّح في المسالك^(٧)

ح ٣ ج ١ ص ٣٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٣١ .

(١) كما اشرنا إليه في حاشية (٣) و(٤) من ص ٤٧٢ .

(٢) كما سبق في ص ٤٧٢ .

(٣) تقدم في ص ٣٧٥ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٨٨ .

(٥) المعبر : الطهارة / تطهير البئر ج ١ ص ٧٠-٧١ .

(٦) مختلف الشيعة : الطهارة / ماء البئر ص ١٠ .

(٧) مسالك الافهام : الطهارة / منزوحات البئر ج ١ ص ٢ .

بالثاني ، ويلوح من بعضهم ^(١) الثالث .

وكأنّ الأوّل مبنيّ على أنّ المستعمل في الكبرى يسلب الطهوريّة ، وما يقال ^(٢) : إنّ المصنّف صرّح في نكت النهاية ^(٣) بأنّ الماء الذي ينفع بالاستعمال - عند من قال به - إنّما هو القليل غير الجاري ، فلا معنى للحكم بزوال الطهوريّة . فيه : أنّه لعلّ مقصود المصنّف بالحصر إنّما هو إخراج الجاري ، وإلاّ فالبرّ أسوأ حالاً من القليل بمراتب .

وأما الثاني فربّما يحتجّ عليه بالأمر بالنزع الظاهر في النجاسة ، وبقوله (عليه السلام) : « لا تقع في البرّ ولا تفسد على القوم ماءهم » .

وفيه : أنّ الأمر بالنزع بمجرّده لا يدلّ على ذلك ، وليس هو كالأمر بالغسل الذي يستفاد منه التنجيس في غير المقام ، وعلى تقدير كونه مثله فيحتاج في فهم ذلك منه إلى شهرة تقرب للإجماع أو إجماع كما في الغسل ، فكيف والشهرة المركّبة بل البسيطة على خلافه ؟!

ونسبته - أي النجاسة - في جامع المقاصد ^(٤) إلى ظاهر كلام القوم فيه منع ؛ لأنّهم وإنّ ذكروه مع النجاسات لكن مقصودهم في ذلك ذكر النزع لا النجاسة .

ومّا يرشد إلى ذلك أنّ العلامة في المنتهى قال : « والعجب أنّ ابن إدريس القائل بطهارة المستعمل حكمها هنا بنجاسة البرّ ، ولم يوجد في

(١) كالعلامة في المنتهى : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٥ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / ما به تحصل ص ١٣٥ .

(٢) كما في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٨٩ .

(٣) نكت النهاية (ضمن كتاب النهاية) : الطهارة / باب الجنابة ج ١ ص ٢٣٢ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٤٣ .

الأحاديث شيء يدلّ عليه ولا لفظ أصحابنا»^(١)، فلم يلتفت إلى هذا الاقتران في كلام الأصحاب. وعدم استبعاد ذلك من جهة أنّ البئر لها أحكام كثيرة تنفرد بها عن غيرها لا يكون مقتضياً للقول به، نعم هو كذلك بعد صراحة الدليل به.

وأما قوله (عليه السلام): «لا تفسد على القوم ماءهم» فهو كما يحتمل ذلك يحتمل من جهة سلب الطهوريّة، أو من جهة تعلق وجوب النزح، أو من جهة إثارة ما فيها، أو من جهة خوف الموت فيها فيفسد عليهم ماءهم، وإذا قام الاحتمال بطل الاستدلال.

والأقوى القول بالتعبد الشرعي وإن قلنا بنجاسة البئر بغير ذلك، وإن كان القول بسلب الطهوريّة بناءً على القول به في المستعمل في الكبرى لا يخلو من قرب وقوة، لكن لما كان المختار عندنا عدم ذلك تعيّن القول بالتعبد الشرعي. واحتمال القول باختصاص ذلك في البئر لا يخلو من وجه لو وجد له مقتضى، ومجرد الأمر بالنزح لا يقتضيه؛ إذ لعلّه من جهة النفرة. فبناءً على المختار يختص حينئذٍ وجوبه بالجنب خاصّة ولا يتعدى إلى غيره لعدم الدليل، واحتمال اللاحاق قياس لا نقول به، وكذلك على القول بالتنجيس. وأما على القول بسلب الطهوريّة، فإن كان القول بذلك في خصوص البئر دون غيره كما احتملناه تعيّن الاقتصار حينئذٍ، وإلاّ أتجه القول بالتعدية لغير الجنبات من الأحداث.

وحينئذٍ هل يكفي بالمقدّر للجنب، أو لابدّ من نزح الجميع؟ الأقوى الثاني لكونه من غير المنصوص، فيكون حاله كحال غير المنصوص من

(١) منتهى المطلب: الطهارة/ كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٩.

النجاسات ، واحتمال القول بالاكتفاء للمقدّر للجنب له وجه ، لكن لا يجتري عليه المتورّع في دينه ، والظاهر ارتفاع الحدث بهذا الاغتسال ، سواء كان اغتساله بالارتماس أو غيره ، أمّا على ما اخترناه من كون النزع تعبدياً فواضح ، وأمّا على القول بكون النزع لسلب الطهوريّة ، وقلنا: إنّ البئر كغيره في ذلك ، وكان الغسل بالارتماس فكذلك أيضاً؛ إذ لا يصير مستعملاً في الكبرى حتّى يتمّ الغسل ، فإذا تمّ سلبت الطهوريّة .

وأما إن كان الغسل ترتيبياً ، فلا كلام في صحّة غسل الجزء الذي غسله قبل وصول ماء الغسل إلى البئر ، وأمّا بعد وصوله وقلنا: إنّ هذا الخليط غير قادم ، وغسل الجزء الثاني حتّى اعتقد أنّ الماء الغير المستعمل أولاً قد جرى عليه ، فلا إشكال في الصحّة أيضاً .

وأما إذا قلنا بكون مثل هذا الخليط قادحاً فيحتمل القول في خصوص المقام بعدم القدح؛ لما يفهم من ترك التعرّض في الروايات لفساد الغسل الذي هو أولى بالبيان من وجوب مقدار النزع ، لا سيّما في رواية أبي بصير المتضمّن سؤالها لخصوص السؤال عن الاغتسال الظاهر في الترتيبي كما تقدّم .

وما يقال : إنّ منهيّ عن الغسل لقوله (عليه السلام) : « لا تقع في البئر » ، والنهي يقتضي الفساد ، ففيه : - مع أنّه محتمل لغير ذلك - أنّ مقتضى التعليل بالإفساد بناءً على أنّ المراد سلب الطهوريّة صحّة الغسل حتّى يتحقّق الإفساد .

والحاصل : الإفساد إنّما يكون من جهة النجاسة ، وقد بيّنا فساده ، أو يكون من جهة سلب الطهوريّة ، وقد عرفت أنّ ذلك قاضٍ بالصحّة ، أو يراد به بعض ما ذكرنا من الإثارة ونحوها ، وحينئذٍ يكون بمقتضى التعليل

به أن يكون هو المنهي عنه حقيقة ، وهو أمر خارج عن الغسل لا يقتضي فساد الغسل ، بل مقتضى التعليل أن يكون الغسل صحيحاً ، وإلا لعلل بعدم رفع الحدث به .

وأما على القول بأنّ النزح للنجاسة ، فإن قلنا: إنّ الموجب للنجاسة تمام الغسل ، فحينئذٍ صحّ غسله وإن تنجّس بدنه بعد ذلك ، فيكون المرتمس حينئذٍ ارتماساً واحدة يرتفع حدثه وينجس بدنه ، وإن قلنا: إنّ النجاسة تحصل بمجرد وصول ماء الغسل أتجه القول بالفساد حينئذٍ ، لكنّ الأوّل هو الأقوى .

وفي المدارك : « إنّ الحقّ أنّ إجراء هذه الأخبار على ظاهرها مشكل ، فيجب حملها على نجاسة بدن الجنب ، أو على التقية لموافقتها لمذهب بعض العامة ، أو على أنّ الغرض من ذلك مجرد التنظيف من ثوران الحمأة التي نشأت من نزول الجنب إلى البئر ، وزوال النفرة الحاصلة من ذلك ، وهذا أقرب ، والله أعلم »^(١) انتهى .

وأنت خير بأنّ الحمل الأوّل في غاية البعد؛ لتترك الاستفصال عن النجاسة لاختلاف مقاديرها ، فكيف يكتفى بالسبع ؟ والثاني أبعد؛ لتظافر الأخبار وفتوى الأصحاب بضمونها ، على أنّ جميع أخبار النزح أو أكثرها مختلفة إلا هذا ، فإنّها كلّها اتفقت على السبع ، نعم الأقرب ماقرّبه بناء على التحقيق السابق من كون البئر كالجارى ، والله أعلم .

﴿ولووقوع الكلب وخروجه حيّاً﴾ كما في المعتبر^(٢) والمنتهى^(٣)

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٩١ .

(٢) المعتبر : الطهارة / تطهير البئر ج ١ ص ٧١ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٥ .

والتحرير^(١) والذكرى^(٢) وظاهر المختلف^(٣) وعن الشيخ في المبسوط^(٤) والقاضي^(٥) وابن حمزة^(٦)، وعن النهاية^(٧) والقاضي^(٨) نسبته للرواية، وفي الذكرى^(٩) نسبته للشهرة.

ويدلّ عليه صحيح أبي مریم، قال: «حدّثنا جعفر قال: كان أبو جعفر (عليه السلام) يقول: إذا مات الكلب في البرّ نزلت، وقال (عليه السلام): إذا وقع فيها ثم خرج منها حيّاً نزع منها سبع دلاء»^(١٠). واشتمال هذه الصحيحة على ما لا نقول به من نزع الجميع لموت الكلب لا يخرجها عن الحجّة في المقام، أو محمولة على ضرب ممّا نقول به بقرينة غيرها من الأخبار.

وما في صحيحة أبي أسامة^(١١) من الاكتفاء بالخمس لوقوع الكلب والسنور والدجاجة والطير إذا لم يتغير طعم الماء أو تتفسخ - مع أنّا لم نعرف عاملاً به في المقام، ومع ظهوره في الموت - مطلقاً مقيّداً بما ذكرنا، وكونه

(١) تحرير الاحكام: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٥.

(٢) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١١.

(٣) مختلف الشيعة: الطهارة/ ماء البرّ ص ٩-١٠.

(٤) المبسوط: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ١١.

(٥) المذهب: الطهارة/ مياه الآبار ج ١ ص ٢٢.

(٦) الوسيلة: الصلاة/ احكام المياه ص ٧٥.

(٧) النهاية: الطهارة/ المياه واحكامها ص ٦-٧.

(٨) المذهب: الطهارة/ مياه الآبار ج ١ ص ٢٢.

(٩) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١١.

(١٠) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ح ١٨ ج ١ ص ٢٣٧، الاستبصار: الطهارة/ باب ٢٠

ح ٧ ج ١ ص ٣٨، وسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٣٤.

(١١) تقدمت في ص ٤٤٨.

بالموت لم ينزح له خمس دلاء فلا يبقى للمطلق فرد يحمل عليه لا يعين الأول؛ إذ ليس أولى من العكس .

فالتحقيق: أنه حينئذٍ مطلق بالنسبة إلى واحد معارض بالنسبة إلى الآخر، ويرجح حينئذٍ بالشهرة وغيرها ، وبعبارة أخرى: إنّ المقيدين معاً معارضان له مرجحان عليه ، فتأمل . وعلى ما ذكرنا يحمل إطلاق لفظ الدلاء الموجود في بعض المعتمدة^(١) .

وقال ابن إدريس: «إنه يجب نزح الأربعين لكونه ممّا لا نصّ فيه ، ومع نزح الأربعين للموت فللحيّ بطريق أولى»^(٢) . وهو متّجه على أصله من عدم العمل بأخبار الآحاد .

ولا فرق في الكلب بين كونه سلوكياً وغيره للإطلاق ، ولا بين الوقوع والنزول ، بل مطلق المباشرة ، إلغاءً لخصوصيّة الوقوع ، ولأنّ الظاهر منه التمام ، فالإكتفاء به لمطلق المباشرة يمكن أن يكون أولى ، ويدخل فيما ذكرنا الولوغ .

﴿و﴾ يطهر ﴿بنزح خمس لذرق الدجاج الجلال﴾ كما في السرائر^(٣) والتحرير^(٤) ، وعن الشيخ في جملة من كتبه^(٥) إطلاق لفظ الدجاج ، ولعلّه بناءً منه على نجاسته ، ويأتي^(٦) ضعفه إن شاء الله تعالى ،

(١) كما في رواية ابن يقطين المتقدمة في ص ٤٤٧ .

(٢) السرائر: الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٧٦-٧٧ .

(٣) المصدر السابق : ص ٧٩ .

(٤) تحرير الاحكام : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٥ .

(٥) المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ١٢ ، النهاية : الطهارة / المياه واحكامها ص ٧ .

(٦) في ج ٥ ص ٤٩٠ .

ولذلك قيّد المصنّف وابن إدريس بالجلال ، وهو المنقول عن سَلار^(١) والمفيد^(٢) .

وكيف كان ، فلم نعثّر على دليل له بالخصوص كما اعترف به جماعة^(٣) من أصحابنا ، واحتمالُ الإلحاق بعذرة الانسان الرطبة فيجب خمس ، أو الجامدة فيجب عشرة بعيدٌ ، فجعله من غير المنصوص متّجه ، وتحصيل الأولوية في المقام بالنسبة إلى بعض النجاسات في غاية الإشكال . واحتمل في الذكرى^(٤) نزح الثلاثين لرواية كردويه^(٥) ، وكأنّه لكونها عنده تفيد حكم غير المنصوص بالخصوص ، ويأتي ضعفه ، فالمتّجه حينئذٍ ما ذكرنا .

﴿وينزح ثلاث لموت الحيّة﴾ كما في المقنعة^(٦) والسرائر^(٧) والتحرير^(٨) والمنتهى^(٩) وظاهر المعتبر^(١٠) وكذا المختلف^(١١) ، وعن الشيخ في

(١) المراسم : الطهارة / ما يتطهر به ص ٣٦ .

(٢) المقنعة : الطهارة / تطهير المياه من النجاسات ص ٦٨ (على نسخة) .

(٣) منهم : الشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٥٤ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٩٢ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٩ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١١ .

(٥) الآتية في ص ٤٨٩ .

(٦) المقنعة : الطهارة / تطهير المياه من النجاسات ص ٦٧ .

(٧) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٨٣ .

(٨) تحرير الاحكام : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٥ .

(٩) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٦ .

(١٠) المعتبر : الطهارة / تطهير البئر ج ١ ص ٧٤ .

(١١) مختلف الشيعة : الطهارة / ماء البئر ص ٩ .

المبسوط^(١) والنهاية^(٢) وأبي الصلاح^(٣) وسَلَّار^(٤) وابن البرَّاج^(٥) ، بل نسبه في الذكرى^(٦) إلى المشهور، وفي السرائر^(٧) نفي الخلاف فيه .

ولم نعثَر له على دليل بالخصوص كما اعترف به بعضهم^(٨) ، والإحالة^(٩) على الفأرة والدجاجة لكونها لا تريد على قدر الدجاجة ، وقد روي^(١٠) أنها دلوان أو ثلاثة ، مأخُذ ضعيف جداً .

وفي المعتبر: «إنَّه يمكن الاستدلال عليه بقول الصادق (عليه السلام) في خبر الحلبي (قال (عليه السلام): إذا سقط في البئر حيوان صغير فمات فيها فانزع منه دلاء ...)^(١١) ، فينزل على الثلاث لأنَّه أقلّ محتملاته »^(١٢) .

(١) المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ١٢ .

(٢) نهاية الاحكام : الطهارة / المياه واحكامها ص ٧ .

(٣) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثاني من شروطها ص ١٣٠ .

(٤) المراسم : الطهارة / ما يتطهر به ص ٣٦ .

(٥) المهذب : الطهارة / مياه الآبار ج ١ ص ٢٢ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١١ .

(٧) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٨٣ .

(٨) كالعلامة في المنتهى : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٦ ، والسيد في

مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٩٣ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام :

الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٩ .

(٩) كما صنع العلامة في المختلف : الطهارة / ماء البئر ص ٩ .

(١٠) كما في خبر اسحاق بن عمار المتقدم في ص ٤٦٤ .

(١١) الكافي : باب البئر وما يقع فيها ج ٧ ص ٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ٢٥

ج ١ ص ٢٤٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الماء المطلق ج ٦ ص ١٣٢ .

(١٢) المعتبر : الطهارة / تطهير البئر ج ١ ص ٧٥ .

وهو كما ترى ، مع أنّه في رواية ابن سنان: « للدابة الصغيرة سبع »^(١) وعن عليّ بن بابويه أنّه أوجب لها سبعاً كما في المختلف^(٢) ، والمنقول عن رسالته في المعتبر^(٣) أنّه أوجب دلوّاً واحداً للحية ، كما أنّه في المنتهى^(٤) نقل عنه أيضاً ذلك .

وعلى كلّ حال فيمكن القول بالمشهور أخذاً بظاهر الخبر المتقدّم؛ لانجباره بالشهرة ونفي الخلاف في السرائر، وقد عرفت أنّه لم ينقل عن أحد الخلاف فيه إلّا ما عرفته في المختلف عن ابن بابويه ، مع أنّ المنقول عنه في المعتبر والمنتهى خلاف ذلك ، بل الاكتفاء بدلو واحد ، فيمكن تحصيل الإجماع ، وإلّا فالإكتفاء بالسبع مراعاة لما نقله في المختلف ، واحتمال كونه من غير المنصوص لكن لا ينزح الجميع ، لما ورد^(٥) أنّ أكثرنا يقع في البرّ الإنسان وينزح له سبعون ، لا يخلو من وجه .

وأحقّ المفيد^(٦) بالحية الوزغة ، كما عن الشيخ^(٧) إلحاقها أيضاً مع العقرب ، وعن أبي الصلاح^(٨) إلحاق العقرب حسب وفي الوزغة دلو واحد .

والحقّ عدم إلحاق شيء؛ لعدم نجاستها لكونها لانفس لها ، ولا دليل

(١) المقدمة في ص ٤٧٤ .

(٢) مختلف الشيعة : الطهارة / ماء البرّ ص ٩ .

(٣) المعتبر : الطهارة / تطهير البرّ ج ١ ص ٧٤ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٦ .

(٥) كما في رواية عمار المقدمة في ص ٤٣٢ .

(٦) المقنعة : الطهارة / تطهير المياه من النجاسات ص ٦٧ .

(٧) المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ١٢ ، النهاية : الطهارة / المياه واحكامها ص ٧ .

(٨) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثاني من شروطها ص ١٣٠ .

معتبر على التعبد إلا في الوزغ^(١)، وهو مع إمكان معارضته بغيره يمكن حمله على الاستحباب، ولعله لدفع السمية، وعليه يحمل ما ورد في العقرب^(٢)؛ ترجيحاً لما دلّ^(٣) على أنه ما لا دم له لا يفسد، فيمكن حمل ماورد على الاستحباب كما تسمعه في الفأرة.

﴿والفأرة﴾ إذا لم تتفسخ أو تنتفخ على وجه تقدّم سابقاً، كما في المقنعة^(٤) والسرائر^(٥) والتحرير^(٦) والمعتبر^(٧) والذكرى^(٨) وظاهر المختلف^(٩)؛ لصحیحة معاوية بن عمار: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفأرة والوزغة تقع في البئر، قال: ينزح منها

(١) كما في صحیحة معاوية بن عمار الآتية عن قريب .

(٢) كما في خبر منال الآتي في ص ٥٠٦ .

(٣) كالحبر الذي رواه الشيخ عن المفيد، عن محمد بن علي، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن ادريس، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عن عمار الساباطي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سئل عن الخنفساء والذباب والجراد والنملة وما أشبه ذلك يموت في البئر والزيت والسمن وشبهه، قال: كل ما ليس له دم فلا بأس به» .

تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١١ ح ٤٨ و ٤٩ و ٥١ و ٥٢ ج ١ ص ٢٣٠-٢٣١، الاستبصار: الطهارة/ انظر باب ١٣ ج ١ ص ٢٦، وسائل الشيعة: انظر باب ١٠ من ابواب الأسأرج ١ ص ١٧٣ .

(٤) المقنعة: الطهارة/ تطهير المياه من النجاسات ص ٦٦ .

(٥) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٧٧ .

(٦) تحرير الاحكام: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٥ .

(٧) المعتبر: الطهارة/ تطهير البئر ج ١ ص ٧١ .

(٨) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١١ .

(٩) مختلف الشيعة: الطهارة/ ماء البئر ص ٧ .

ثلاث» ^(١). وفي التهذيب عن الحسين عن فضالة عن ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) مثله ^(٢).

وما في بعض الأخبار ^(٣) من إيجاب السبع محمول على التفسخ، والشاهد خبر أبي سعيد المكاربي، وقد تقدّم الكلام فيه سابقاً ^(٤)، ولهذا الإطلاق نقل عن بعضهم ^(٥) وجوب السبع مطلقاً.

وعن ابن بابويه: «إنّه ينزح لها دلو واحد، فإن تفسّخت فسبع» ^(٦)، ولم نعرف له دليلاً عليه ^(٧)، وتقدّم جملة من الكلام سابقاً، فلاحظ وتأمل.

﴿وتطهر﴾ بنزح دلو لموت العصفور وشبهه ﴿تقدّم البحث سابقاً﴾

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١١ ح ١٩ ج ١ ص ٢٣٨، الاستبصار: الطهارة/باب ٢١ ح ١ ج ١ ص ٣٩، وسائل الشيعة: باب ١٩ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٣٧.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١١ ح ٢٠ ج ١ ص ٢٣٨.

(٣) كالحبر الذي رواه الشيخ عن المفيد، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن علي، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفأرة تقع في البئر، قال: سبع دلاء...».

تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١١ ح ١١ ج ١ ص ٢٣٥، الاستبصار: الطهارة/باب

٢٠ ح ١ ج ١ ص ٣٦، وسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب الماء المطلق ح ٣ ج ١ ص ١٣٤.

(٤) في ص ٤٦٦.

(٥) هذ القول للمرتضى في مصباحه، كما نقله عنه المصنف في المعبر: الطهارة/تطهير البئر ح ١ ص ٧١، والعلامة في المختلف: الطهارة/ماء البئر ص ٧.

(٦) من لا يحضره الفقيه: باب المياه وطهرها ذيل ح ٢٢ ج ١ ص ١٧.

(٧) لعلّ مستنده ما أرسله كاشف اللثام عن الصادق (عليه السلام) وقد استقى غلامه من بئر فخرج في الدلو فأرتان، فقال (عليه السلام): أرقه، وفي الثاني فأرة فقال (عليه السلام): أرقه، ولم يخرج في الثالث فقال: صبّه في الاناء. (منه رحمه الله).

في شبه العصفور وما المراد به عند البحث على موت الطير. وأمّا العصفور فينزع له دلو، كما في المقنعة ^(١) والمعتبر ^(٢) والسرائر ^(٣) والتحرير ^(٤) والذكرى ^(٥) وظاهر المنتهى ^(٦)؛ لقول الصادق (عليه السلام) في خبر عمّار: «... إنّ أقلّ ما يقع في البئر فيموت فيه العصفور ينزع منها دلو واحد...» ^(٧) وفي المعتبر: «إنّ عمّاراً مشهود له بالثقة بالنقل، منضمّاً لقبول الأصحاب لروايته هذه» ^(٨). وفي المنتهى: «إنّ عمّاراً فطحي، والأصحاب قبلوا روايته وشهدوا له بالثقة» ^(٩) انتهى. فيكون ذلك محرّجاً له ممّا دلّ على حكم الطير.

وأما إلحاق الشبه به وإن ظهر من جملة من الأصحاب لكنّا لم نعثر على ما يقتضيه، والاعتبار بنفسه لا يعتمد عليه، ولاحظ ما قدّمناه في الطير، وتأمّل.

﴿وبول الصبي الذي لم يتغذّ بالطعام﴾ كما في المقنعة ^(١٠)

(١) المقنعة: الطهارة/ تطهير المياه من النجاسات ص ٦٧.

(٢) المعتبر: الطهارة/ تطهير البئر ج ١ ص ٧٣.

(٣) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٧٧.

(٤) تحرير الاحكام: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٥.

(٥) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١١.

(٦) منتهى المطلب: الطهارة/ كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٦.

(٧) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ح ٩ ج ١ ص ٢٣٤، وسائل الشيعة: باب ٢١ من ابواب

الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٤١، نقلاً بالمضمون.

(٨) المعتبر: الطهارة/ تطهير البئر ج ١ ص ٧٣.

(٩) منتهى المطلب: الطهارة/ كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٦.

(١٠) المقنعة: الطهارة/ تطهير المياه من النجاسات ص ٦٧.

والسرائر^(١) والتحرير^(٢) والذكرى^(٣) وغيرها^(٤)، وعن أبي الصلاح^(٥) وابن زهرة^(٦) إيجاب الثلاث. واحتج الشيخ لما في المقنعة بخبر علي بن أبي حمزة قال: «سألته عن بول الصبي الفطيم، قال: دلو واحد...»^(٧).

وكأن الاستدلال بها مبني على إرادة غير المتغذي من الفطيم؛ لعدم العامل بها في غير ذلك، أو يتم بالأولوية فيه، لكن مشكل بعدم العمل بالمنطوق، فكيف يكون الأولى منه حجة.

وإيجاب نزح الجميع لموت^(٨) الصبي من غير تفصيل لم نعثر على عامل به، وما عن أبي الصلاح وابن زهرة ليس في الأخبار ما يدل عليه، وإطلاق السبع في بعض كما تقدم سابقاً ليس له جابر في المقام، فتأمل جيداً. وفي ماء المطر وفيه البول والعذرة وخرء الكلاب ثلاثون دلواً كما في التحرير^(٩) والذكرى^(١٠) وظاهر المنتهى^(١١)؛ ولخبر كردويه

(١) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٧٨.

(٢) تحرير الاحكام: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٥.

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١١.

(٤) كالمبسوط: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ١٢، والمهذب: الطهارة/ مياه الآبار ج ١ ص ٢٢، والوسيلة: الصلاة/ احكام المياه ص ٧٥، ونهاية الاحكام: الطهارة/ تطهير ماء البئر ج ١ ص ٢٦٠.

(٥) الكافي في الفقه: الصلاة/ الفصل الثاني من شروطها ص ١٣٠.

(٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠.

(٧) تقدم في ص ٤٧٢. (٨) الصحيح: لبول.

(٩) تحرير الاحكام: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٤-٥.

(١٠) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١١.

(١١) منتهى المطلب: الطهارة/ كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٥.

« سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن بئر يدخلها ماء المطر فيه البول والعدرة وأبوال الدواب وأرواثها وخرء الكلاب ، قال : ينزح منها ثلاثون دلوّاً ... » ^(١) وفي الوسائل : « رواه الصدوق ^(٢) بإسناده عن كرويه » ^(٣) .

ولعله لرواية مثل هذين الشيخين العظيمين له سوغ العمل به ، وإلا فلا أعرف للعمل به جابراً لمجهولية كرويه ، ولو وجد الجابر له لأمكن الجواب عمّا أورد ^(٤) عليه بأنّ العدرة وحدها مع الذوبان ينزح لها خمسون ، فإذا انضمت إليها غيرها من البول - وقد روي صحيحاً ^(٥) أنّه ينزح له الجميع - وأبوال الدواب وأرواثها وخرء الكلاب يتضاعف النجاسة ، فكيف يكتفى بالثلاثين ؟ بجواز ^(٦) استناد التخفيف إلى مصاحبة ماء المطر . ومن نظر إلى ما ينفع به البئر وما يطهر به ، واشتغالها على جميع المتنافيات كالهَرّ والخزير ، وتفريق المتماثلات كالكلب والكافر والثور والبقرة ، يزول عنه استبعاد حكم هذه النجاسات منفردة عن ماء المطر ومصاحبته ^(٧) له .

وبجواز كون أعيان النجاسة مستهلكة فيه ثم وقع في البئر ، أو يراد

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢١ ح ١٩ ج ١ ص ٤١٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٢٢

ح ٥ ج ١ ص ٤٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب الماء المطلق ح ٣ ج ١ ص ١٤٠ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب المياه وطهرها ح ٣٥ ج ١ ص ٢٢ .

(٣) وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب الماء المطلق ذيل ح ٣ ج ١ ص ١٣٣ .

(٤) اورده السيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٩٥ .

(٥) كما في خبر معاوية بن عمار المتقدم في ص ٤٥٢ .

(٦) متعلق بقوله : « الجواب » .

(٧) في هامش المعتمدة (نسخة) ، ونسخة «ش» : « ومصاحبة » .

السؤال عنه في هذا الحال وإن لم تقع هي معه ، إلى غير ذلك .
وبناءً على عدم العمل بهذه الرواية ، فالمتجّه حينئذٍ نزع المقدّر فيما له
مقدّر إن قلنا: إنّ المتنّجّس به يدخل معه في ذلك ، وإلا فالجميع .
﴿والدلو التي ينزح بها﴾ المقدّر ﴿ما جرت العادة﴾ في ذلك الزمان
أي زمان صدور الأوامر ﴿باستعمالها﴾ في النزح عند الأمر به وغيره ، ولا
يكتفى بالانقصاص من المعتادة ، وأمّا الزائدة فعن نزح المقدّر بها كالناقص فلا
كلام في الاكتفاء به .

وهل تقوم الزيادة مقام شيء من العدد حتّى لو كانت تسع المقدّر دفعة
واحدة؟ وجهان ، منشأهما أنّه هل المفهوم من الأمر بالنزح إخراج هذا
المقدار ولو دفعة أو لا؟ لا يبعد الثاني؛ استصحاباً للنجاسة مع عدم القطع
بما ذكر ولا دلالة عرفيّة ، ومن الوجه الأوّل ينقدح جريان المسألة في أشياء
أخر ، والمدار ما تقدّم ، وقد ذكرنا في التراوح جملة من ذلك فراجع
وتأمل .

وكيف كان ، فوجه ما ذكره المصنّف هنا والمعتبر^(١) والعلامة في
التحرير^(٢) والمنتهى^(٣) حمل المطلق على المعتاد ، ولأنّه هو المتيقّن في إزالة
النجاسة ، وربّما فهم من بعض كلماتهم^(٤) أنّ المراد بالاعتقاد إنّما هو
الاعتقاد بالنسبة إلى تلك البئر صغيرة كانت أو كبيرة .

قال في المعتبر: « الدلو التي ينزح بها هي المعتادة صغيرة كانت أو

(١) المعتبر: الطهارة/ تطهير البئر ج ١ ص ٧٧ .

(٢) تحرير الاحكام: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٥ .

(٣) منتهى المطلب: الطهارة/ كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٧ .

(٤) كجامع المقاصد: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ح ١ ص ١٤٦ .

كبيرة؛ لآثته ليس للشرع فيها وضع ، فيجب أن يتقيّد بالعرف»^(١) انتهى .
وقال في المنتهى : «المعتبر من الدلو العادة؛ لعدم النصّ الدالّ على التقدير له»^(٢) انتهى .

وفي المدارك : «ينبغي أن يكون المرجع في الدلو إلى العرف العام ، فإنّه المحكّم فيما لم يثبت فيه وضع من الشارع ، ولا عبرة بما جرت العادة باستعماله في ذلك البرّ إذا كان مخالفاً له»^(٣) .

قلت: كلام من تقدّمه قد يظهر منه الإرادة بالعادة العرف العام ، ولا ينافيه قوله في المعتبر: «صغيرة أو كبيرة»؛ إذ المراد بعد تناول العرف .

وربما احتتمل القول بالاقتصار على المعتاد في ذلك الزمان بعد ثبوته للاستصحاب ، وإن لم يثبت يجب الأخذ بالمتيقّن . ولا يخفى عليك ما فيه ، كما أنّه لا يخفى عليك شدة اختلاف مقدار النزع قلة وكثرة على الأول من جهة صغر الدلو وكبره بعد صدق العرف ، فالمسألة لا تخلو من إشكال .

وفي المدارك : «نقل عن بعض المتقدّمين أنّ المراد بالدلو الهجرية ، التي وزنها ثلاثون رطلاً أو أربعون ، وهو ضعيف»^(٤) انتهى .

وكأنّ مجهولية مقدار الدلو ممّا يرشد إلى الاستحباب؛ لاختلافه باختلاف الأزمنة والأمكنة وغير ذلك .

﴿فروع ثلاثة﴾

﴿الأول : حكم صغير الحيوان حكم كبيره﴾ بعد صدق الاسم

(١) المعتبر: الطهارة/ تطهير البرّ ج ١ ص ٧٧ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة/ كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٧ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٩٦ .

(٤) المصدر السابق .

وتناول الدليل ، فلاحظ وتأمل .

﴿ الثاني: اختلاف أنواع النجاسة ﴾ كالعذرة المذابة وبول الرجل مثلاً ﴿ موجب لتضاعف النزع ﴾ تساوى المقدار أو زاد أحدهما على الآخر، نعم ينبغي تقييده بما إذا لم يكن فرض أحدهما نزع الجميع ولو كان من جهة غير المنصوص؛ لأصالة^(١) عدم تداخل الأسباب المستفادة من ظاهر الأوامر والاستصحاب .

خلافاً للمنتهى فإنه قَرَّبَ التداخل ، محتجاً بأنه بفعل الأكثر يمثل الأمرين ، فيحصل الإجزاء ، والنية غير معتبرة^(٢) . وهو مصادرة . وكون علل الشرع معرقات وعلامات فلا استحالة في اجتماعها على معلول واحد لا يقتضي ذلك ؛ لأننا وإن لم نقل : إنها علل حقيقية ، إلا أن الظاهر خبرانها مجرى العلل الحقيقية حتى يعلم خلافه .

لا يقال : لِمَ لم يكن محلّ الفرض من غير المنصوص فينزع له الجميع ؛ لكون النجاسة الحاصلة من الجميع غير النجاسة الحاصلة من كلّ واحد وحده ؟

لأننا نقول : - مع كونه واضح البطلان في المقام وغيره - مادّة على نزع المقدّر للنجاسة المخصوصة شامل لما إذا كان معها غيرها من النجاسات أو لا ، وليس مشروطاً ذلك المقدّر بما إذا لم يكن في البرّ غير تلك النجاسة ، بل هو تقدير له من حيث نفسه ، وغيره يبقى على مقتضى الدليل فيه .

فإن قلت : بناءً على القول بأنّ النزع للتطهير لا معنى للقول بعدم التداخل ؛ وذلك لأنّه على تقديره حيث ينزع لأحدهما دون الآخر يكون

(١) تعليل لأصل الحكم لا للاستدراك .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٨ .

البئر طاهراً نجساً ، مثلاً: إذا وقع في البئر بول وعذرة مذابة مثلاً ثم نزع أربعون يكون قد طهر من هذه الجهة ، وهو نجس من الجهة الثانية ، وهو غير معقول بالنسبة للطهارة والنجاسة ، ومن هنا التجأوا للقول بالتداخل في سائر النجاسات على الثوب أو على البدن ، سواء تعدّد الغسل لبعضها كالبول أو لا .

وأيضاً لو كان وقوع النجاسة متعاقباً فلا ريب في عدم تأثير الثاني النجاسة ؛ لكونه تحصيل حاصل وهو محال ، وإذا كان لم يؤثر نجاسة لا معنى لأن ينزح له ، فإنّ معنى مادلّ على وجوب النزح له ظاهر في كونه من جهة أنّه ينجس البئر ، فلا يشمل مثل ذلك .

قلت: لا مانع من ارتفاع النجاسة من جهة دون أخرى ، كارتفاع الحدث من جهة الجنابة مثلاً دون المسّ ، وما ذكره في حال النجاسات على البدن ونحوه حالها حال ما نحن فيه ، إلّا أن يدلّ دليل على خلافه ، والظاهر تحقّقه فيها دونه ، وليس المقتضي للقول بالتداخل فيها هو ما ذكره ، بل من جهة أنّهم فهموا من الأدلّة هناك أنّ المراد غسل النجاسة .

وأيضاً بعد وقوع أنواع النجاسة يكون في الحقيقة المقدّر لها مجموع التقادير ، فتكون حينئذٍ كالنجاسة المتّحدة التي لها مقدّر ، فالطهارة لا تحصل إلّا بالتام ، فلا يكون طاهراً من جهة نجساً من أخرى .

وأما ما ذكره أخيراً ففيه: أنّه نفي للتداخل من رأس ، ويقين النزح للواقع أولاً دون الأخير سواء كان المقدّر له أولاً أقلّ أو أكثر أو مساو ، وقد عرفت أنّ الدليل شامل بإطلاقه للنزح المقدّر سواء كان هناك شيء آخر واقع قبله أو لا .

فإن قلت: إذا كانت النية غير معتبرة ، فحينئذٍ بما يتشخص النزح

للمنزوح له حتى يقال: إنه ترتفع النجاسة من جهته ويبقى الآخر؟ مثلاً: إذا وقع في البئر أرنب وعلب ثم نزع منها أربعون لم يشخصها لأحدهما، ولا معنى للقول بارتفاع النجاسة من أحدهما على الإجمال؛ لإبهامه، فلا يصلح لأن يكون متعلقاً لحكم.

قلت: هذا يؤيد ما ذكرنا سابقاً من أن النجاسة المختلفة بمنزلة الواحدة التي مقدرها مجموع التقديرين، ففي المثال مثلاً صار مقدره ثمانين، فلا تطهر إلا بها، ولا نقول: إنه طهر من هذه الجهة دون الأخرى، فتأمل جيداً.

﴿وفي تضاعفه مع التماثل﴾ كالثعالب والأرانب ونحو ذلك ﴿تردد، أحوطه التضعيف﴾ لا ينبغي التردد في عدم التضعيف في التماثلات بعد فرض تناول دليلها للقليل منها والكثير، كما إذا وقع في البئر عذرة مذابة مرّات متعدّدة، فإنه لا إشكال في الاكتفاء بنزع الخمسين؛ لشمول الدليل، ومثله الدم الكثير.

لا يقال: إنه بالوقوع الأول قد اشتغلت الذمة بنزع الخمسين، والوقوع الثاني لا يخلو إما أن يشغل الذمة بالأول، أو لا يشغلها بشيء، أو يشغلها بأمر آخر غير الأول، لا معنى للأول لكونه تحصيل حاصل، ولا للثاني لشمول الدليل له، والثالث خلاف المقصود.

لأننا نقول: الدليل لما دلّ على أن العذرة المذابة ينزع لها خمسون، وكانت العذرة المذابة ماهية صادقة على القليل والكثير، وشغل الذمة بالوقوع الأول لمكان صدق الماهية وجاء الوقوع الثاني، انقلب الفرد الأول إلى الثاني وصار مصداقاً واحداً للماهية، وهكذا كلما يزداد يدخل تحت قوله: «العذرة المذابة ينزع لها خمسون»، وليس هذا إلا كتعدد النوع

الواحد من الحدث الأصغر أو الأكبر، كالبول مرّات والجنابة مرّات ، فتأمل جيّداً فإنّه دقيق .

وأما إذا لم يكن الدليل شاملاً للقليل والكثير فالظاهر عدم التداخل ؛ للاستصحاب والأصل المتقدّم .

وما يقال: النجاسة من النجس الواحد لا تتزايد؛ إذ النجاسة الكلية والبولية موجودة في كلّ جزء ، فلا تتحقّق زيادة توجب زيادة النزع .

فيه : - مع مخالفته للأصليين السابقين - أنا نمنع كون النجاسة من الجنس الواحد لا تتزايد؛ لأنّ كثرة الواقع تزيد مقدار النجاسة ، فيزيد شيوعها في الماء ، فيناسبه زيادة النزع .

نعم يمكن أن يقال: إنّنا نستظهر من الأدلّة أنّ النزع لماهيّة الكلب مثلاً ، ووقوعه منكراً في بعض الروايات ^(١) لا يراد منه مع قيد الوحدة ، بل المقصود الجنسيّة ، فيكون حاله كسائر النجاسات الواقعة على البدن أو الثوب من البول والغائط وغيرها ^(٢) .

ولعلّه لذا أو لما تقدّم تردّد المصنّف ، وإن كان الأقوى ما ذكرنا ، وعدم ظهور إرادة الوحدة من التنكير لا يقضي بظهور إرادة الجنس ، والاستصحاب محكّم .

ومع ذلك كلّّه لا يخلو القول بالاكْتفاء من قرب؛ لأنّ الاستصحاب موقوف على تحقّق المستصحب أولاً ، والكلام فيه ، وأصالة عدم التداخل فرع تعدّد الأسباب ، والكلام فيه .

وقال في جامع المقاصد بعد أن اختار عدم التداخل مطلقاً: «ويستثنى من

(١) كما في خبر أبي بصير المتقدم في ص ٤٤٧ وخبر عمار المتقدم في ص ٤٤٦ .

(٢) لعل الأولى : وغيرها .

ذلك اختلاف النجاسة الواقع بالكم ، فإنّ الدم الواقع إذا كان قليلاً فوقه بعده ما يخرج منه من القلّة إلى حدّ الكثرة وجب منزوح الأكثر خاصّة» (١) ، ومثله في المسالك (٢) .

وهو متّجه إن قلنا بحصول الكثرة بالدفعات ، لكنّه لا يخلو من نظر ، وعليه حينئذٍ لا تداخل فيما إذا وقع دم قليل ثمّ وقع دم كثير بعده ؛ لتعدّد السببين ، وكذلك العكس ، بخلافه على ما ذكرناه ، فإنّه يلزمهما ذلك .
﴿إلا أن يكون﴾ الواقع المتعدّد من المتماثل ﴿بعضاً من جملة لها مقدّر ، فلا يزيد حكم أبعاضها عن جملة﴾ لا إشكال في عدم الزيادة ، والظاهر وجوب نزح مقدار الجملة لها وإن لم تدخل تحت اسم الجملة ؛ لتوقّف يقين البراءة عليه .

وفي المدارك عن المحقّق الشيخ علي أنّه احتمل إلحاقه بغير المنصوص ؛ لعدم تناول اسم الجملة له ، ثمّ قال : « وهو إنّما يتمّ إذا كان منزوح غير المنصوص أقلّ من منزوح الجملة ؛ إذ لا يعقل زيادة حكم الجزء على الكل » (٣) . ولم أجد هذا الاحتمال في جامع المقاصد ، بل الموجود فيه ما اخترناه من وجوب نزح ما للجملة ؛ لانتفاء الدليل الدالّ على الاكتفاء بما دونه .

ولو كان في البرّ جزءان مثلاً لا يعلم أنّهما من جملة واحدة أو من متعدّدة ، فلا يخلو المتعدّد إمّا أن يقوم احتمال التغاير فيه كالكلب والأرنب مثلاً أو لا . فإن كان الأوّل فالظاهر أنّه إن علم جزء منها أنّه من جملة

(١) جامع المقاصد : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٤٧ .

(٢) مسالك الافهام : الطهارة / تطهير البرّج ١ ص ٢ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٩٨ .

خاصّة وشكّ في الآخر أنّه من تلك الجملة أو لا ، لم يبعد القول بالاكتفاء بنزح المقدّر للجملة التي علم كون الجزء منها؛ استصحاباً لطهارة البئر من الآخر، وإن لم يعلم بأحد الجزأين لم يبعد القول بنزح مقدّر الجميع المحتمل؛ استصحاباً للنجاسة ، ولأنّه كما إذا وقع حيوان في البئر فئات فيها ولم يعلم كونه كلباً أو ثعلباً ، فإنّ الظاهر وجوب نزح الجميع للمقّدمة .

وإن كان الثاني - وهو ما إذا علم كون الجزأين مثلاً جزأي كلب لكن لم يعلم كونها من كلب واحد أو كلبين - فالظاهر وجوب نزح مقدّر واحد؛ استصحاباً للحال السابق المعلوم في البئر ، فإنّه لم يعلم انتقاضه إلّا بوقوع كلب واحد ، والأصل عدم تعدّد الواقع .

واحتمال القول بالتلفيق أي تلفيق كلب من الأجزاء فينزع حينئذ المقدّر للكلب الواحد مثلاً وإن كانت الأجزاء مختلفة لا يخلو من وجه ، لكنّ الأظهر عدمه .

﴿ الثالث : إذا لم يقدر للنجاسة ﴾ حيواناً كانت أو غيره ﴿ منزوح ﴾ أي لم يعلم من الشارع له مقدّر بالخصوص بأحد الأدلة المعتمدة ، فعلاً كانت أو قولاً ظاهراً أو نصّاً ﴿ نزح جميع مائها ﴾ تحقيقاً لا يتسامح في شيء منه ، ﴿ فإن تعذر نزحها ﴾ لكثرة الماء أو غلبته لا لمانع خارجي ﴿ لم تطهر إلّا بالتراوح ﴾ وقد تقدّم كيفيته . وكأنّ الحصر إضافي؛ لما تقدّم من إمكان حصول الطهارة بغير ذلك .

وما اختاره المصنّف من وجوب نزح الجميع لفاقد النصّ هو الأقوى؛ استصحاباً للنجاسة . والقول بأنّ البئر لا تنجس إلّا بالنجاسات المذكورة في كلام الشارع التي وجب النزح لها؛ لأنّ العمدة في النجاسة أوامر النزح ، لا وجه له؛ لما علمت سابقاً أنّ البئر عند أهل هذا القول تنجس بكلّ شيء ،

والعمدة في ذلك الإجماعات المنقولة^(١) ، واستفادتهم من هذه الروايات أنّ البرّ قابلة للنجاسة بكلّ نجاسة .

لا يقال: إنّ أصالة البراءة من وجوب نزح الجميع قاضية بعكس ما ذكرتم ، كما قيل ذلك عند الشكّ من تعارض الأدلّة في وجوب الغسل من البول مثلاً مرّة أو مرتين أو أزيد .

لأنّا نقول: أوّلاً: الاستصحاب قاطع لأصل البراءة ، وبناء الفقه من أوله إلى آخره عليه ، بل الظاهر تحكيّمه على العام إذا كان - أي الاستصحاب - خاصّاً ، وقد أشار إلى ذلك بعض الفضلاء من علمائنا أنّ العام وإن كان كتاباً يحكم عليه الخاصّ وإن كان استصحاباً .

وثانياً: لا معنى لخصوص التمسك به هنا؛ إذ لا طريق آخر غيره .

والفرق بين ما ذكره وبين ما نحن فيه: أنّ ما ذكره قد تعارضت فيه الأدلّة ، فيمكن حينئذٍ أن يقال: الأصل براءة الذمّة من الزائد ، ويبقى ما دلّ على التطهير بالأقلّ سالماً ، وفي الحقيقة هذا نوع من ترجيح دليل الاتحاد من جهة الاعتضاد بأصل البراءة ، فيكون الدليل مع أصالة البراءة قاطعاً للاستصحاب ، بخلاف ما نحن فيه ، فإنّه لا أدلّة متعارضة ، وأصالة البراءة لا تثبت حكماً شرعياً حتّى يقال بالتطهير بمقدار مخصوص .

وأما الاكتفاء بالتراوح عند تعذّر نزح الجميع فللخبرين المتقدّمين^(٢) .

لا يقال: إنّ ذلك فيما قدر له الجميع لا فيما ينزح له الجميع للمقّدمة ، فإنّه لا يقطع بمحصول الطهارة إلّا بنزح الجميع وإن احتاج إلى أيّام ، وإلّا

(١) ممّن نقله: ابن زهرة في الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(٢) في ص ٤١٣ و ٤١٤ وقبل الأخير.

تعطلت البر.

لأننا نقول: أولاً: الظاهر أنه يفهم من الرويتين السابقتين قيام التراوح مقام نزح الجميع في نفسه ، ولذلك لم يقدح كون المسؤول عنه في الخبر لا ينزح له الجميع؛ لأنهم فهموا منه أن ذلك ضابط لما ينزح له الجميع حيث يعسر، كما نقلوا عليه الاتفاق سابقاً ، فتذكر وتأمل .

وثانياً: قد يدعى الأولوية في المقام؛ فإنه إذا اكتفي فيما قدر له الجميع بالتراوح فليكتف في غيره مما لم يعلم تقديره به بطريق أولى ، نعم لما كان من المحتمل نزح الجميع أوجبناه للمقدمة ، فليقم التراوح مقامه كما لو كان مقطوعاً به ، بل هو أولى^(١) .

وقيل -ونسبه في كاشف اللثام^(٢) إلى ابن حمزة^(٣) ، وإلى الشيخ في المبسوط^(٤) وإن احتاط بالجميع - بوجوب نزح الأربعين؛ لقولهم (عليهم السلام): « ينزح منها أربعون وإن صارت مبخرة »^(٥) وهي - مع عدم العلم بصدرها - لا جابر لسندها ، ومجرد ذكر الشيخ لها في المبسوط^(٦)

(١) لا يقال: إن نزح الجميع غير مقتض للقطع بجواز استعمال الماء أيضاً؛ لعدم ثبوت طهارة البر نفسه بذلك .

لأننا نقول: إن الإجماع منعقد بحسب الظاهر أنه ليس وراء نزح الجميع شيء ، وأن أرض البر تطهر تبعاً ، كما تطهر حيث يكون المقدر الجميع ، وبالجمله : حاله حال ما قدر له الجميع (منه رحمه الله) .

(٢) كشف اللثام: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٤٠ .

(٣) الوسيلة: الصلاة/ احكام المياه ص ٧٥ .

(٤) المبسوط: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ١٢ .

(٥) وسائل الشيعة: باب ٢٠ من ابواب الماء المطلق ح ٤ ج ١ ص ١٤٠ .

(٦) المبسوط: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ١٢ .

غير كافٍ؛ إذ لعلّه وهّم فيها، بل الظاهر أنّه كذلك؛ لموافقتها لرواية كردويه التي ستسمعها المتضمّنة للثلاثين.

وربّما احتجّ لهذا القول بالأخبار^(١) الدالة على طهارة البئر بالتغيّر بنزح ما يزيل التغيّر خاصّة، وعدم وجوب نزح الماء كلّّه، فإذا لم يجب نزح الجميع مع التغيّر فع عدم التغيّر بطريق أولى، فتى انتفى وجوب نزح الجميع دار الأمر بين القولين الآخرين وهما الثلاثون والأربعون، ولما كان الجزم لم يحصل بالثلاثين تعيّن الأربعون.

وفيه: منع الأولويّة أولاً، وإلّا لزم أن تحكم هذه الأخبار على سائر ما ذكر عل التقدير من الجميع وغيره، إذا كان يحصل ما يزول به التغيّر بدون التقدير، وهذا وإن ذهب إليه بعضهم فيما تسمع^(٢) إن شاء الله، لكنّ الأقوى خلافه.

وثانياً: هذه الأخبار كلّها مبنية على القول بالطهارة في الظاهر، فلا يتمسك بها في المقام، وستسمع أنّ كثيراً من القائلين بالنجاسة حكموا غيرها عليها.

وثالثاً: ما ادّعاه من الانحصار في الأقوال الثلاثة إن كان المقصود منه تحصيل الإجماع المركّب منها، ففيه: لا إجماع في المقام، ولذلك احتمل بعضهم^(٣) أنّه يقدر التغيّر ثمّ ينزح إلى زواله، وإن لم يكن المقصود منه الإجماع فلا يفيد.

ورابعاً: ما ذكره في الاستدلال لهذا القول لا يصلح لأن يكون له دليلاً

(١) كما في صحيح أبي أسامة المتقدم في ص ٤٤٨.

(٢) في ص ٥٠٧.

(٣) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ١٠٠.

في نفسه ، بل هو متمسك لنا على صحته؛ من جهة عدم العلم بدليل قائله ، وإلا فلا معنى لقوله : « لم يحصل الجزم بالثلاثين فيتعين الأربعون » ، وبعد معرفة دليل صاحبه وبطلانه لا معنى لذلك .

والحاصل : لا إشكال في أنه على تقدير نجاسة البرأ أن هناك نجاسات قدر لها الشارع نزح الجميع كالبعير وصب الخمر ، ونجاسات قدر لها الشارع دون ذلك ، فالنجاسة الغير المنصوصة يحتمل كونها من الأولى ، ويحتمل كونها من الثانية ، فاليقين لا يحصل إلا بنزح الجميع .

وما ادّعاءه من الأولوية يبطله ما دلّ على نزح الجميع لتلك مع عدم التغير . وما يقال : إن تلك خرجت بالدليل ، يدفعه : أن الأولوية هنا ليست من اللفظ ، بل في الحقيقة قطع حصل لنا من ملاحظة كلام الشارع ، وبعد فرض أنه قد ورد في الشرع خلافه بطل ذلك القطع .

وكذا ما يقال : نحن نقطع قبل وصول شيء إلينا من الشارع في ذلك ، فإذا وصل بطل القطع فيما يصل ، ويبقى غيره ؛ ضرورة أن هذا الواصل زلزل القطع من أصله في خصوص المقام .

وأظنك بما ذكرنا تكتفي عن بيان فساد احتمال القول بتقدير التغير ثم النزح لما يزوله مع كون التغير غير مضبوط ، فتأمل .

وقيل بوجوب نزح الثلاثين ، ونسب إلى العلامة (رحمه الله) في المختلف^(١) ، وفي المدارك^(٢) حكى عن الشهيد نسبته للبشرى وأنه نفى عنه البأس .

واحتج عليه برواية كردويه قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام)

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / ماء البرص ٩ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ١٠٠ .

عن بئر يدخلها ماء المطر فيه البول والعذرة وأبوال الدواب وأرواثها وخرء الكلاب ، قال : ينزح منها ثلاثون دلوّاً ولو مبخرة»^(١) . وعن الشهيد في الشرح أنّه «وُجد بخط الشيخ في الاستبصار بضمّ الميم وسكون الباء وكسر الحاء ، ومعناه المنتنة ، ويروى بفتح الميم والحاء ، ومعناه موضع النتن»^(٢) .

وفي المدارك : «إنّ الاستدلال بها عجيب ؛ إذ لا دلالة لها على المتنازع بوجه ، فإنّ موردّها نجاسات مخصوصة ، والكلام إنّما هو في غير المنصوص»^(٣) .

قلت : قد يقال : وجهه فهمهم من قوله (عليه السلام) : «ولو كانت مبخرة» أنّ الثلاثين كافية في كلّ نجاسة تقع فيها حتّى لو بلغت هذا المبلغ ، وهذه عبارة تقال في مثل هذا المقام ، فلا يراد منها خصوص ما سئل عنه .

نعم قد يناقش بأنّ فيها كردويه ، وعن العلامة في المختلف : «إنّي لم أعرف حاله ، فإن كانت الرواية صحيحة فالقول به متّجه»^(٤) انتهى . قلت : ولعلّه كذلك ؛ إذ لم يذكر بمدح ولا قدح فيما حضرنى .

واحتمال أن يقال : لا تقدح جهالة كردويه ؛ لكون الراوي عنه ابن أبي عمير ، وهو من أصحاب الإجماع ، يدفعه : أنّ الأقوى خلاف ذلك عندنا في أصحاب الإجماع ، كما هو مبين في محله .

(١) تقدمت في ص ٤٨٨ .

(٢) غاية المراد : الطهارة / ذيل قول المصنف : «ووقع نجاسة لم يرد فيها نص» ص ١٣ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ١٠٠ .

(٤) مختلف الشيعة : الطهارة / ماء البئر ص ٩ ، وفيه : «فإن كان ثقة فالحديث صحيح» .

فهذه الرواية - مع ما في سندها ، بل وما سمعته في دلالتها ، وإعراض أكثر الأصحاب عنها - لا تصلح لأن تكون قاطعة لما ذكرنا ، كإعراضهم عما يستفاد من خبر عمار الساباطي لما سأله عن المذبح ، فقال (عليه السلام) : « ينزح منه دلاء ، هذا إذا كان ذكياً فهو هكذا ، وما سوى ذلك مما يقع في البرثيموت فيه فأكثره الإنسان ينزح منها سبعون دلواً ، وأقله العصفور ينزح منها دلو واحد ، وما سوى ذلك فيما بين هذين »^(١) من عدم تجاوز السبعين لكل حيوان بينهما ، بل يكون خارجاً عن المسألة ؛ لأن الكلام في غير المنصوص ، فالأقوى حينئذٍ نزح الجميع .

ثم إن هذه الأقوال لا تجري على القول بأن النزح للتعبد الشرعي أو للاستحباب ، مع احتمال جريان القولين الأخيرين دون الأول ؛ لاستنادهما للروايات بخلافه ، مع احتمال جريان الأول أيضاً ، بتقريب : أن استقراء ما ورد من الشارع في مقادير النزح ، حتى ما اتفق أنه سئل يوماً عن نجاسة إلّا وذكر لها مقدراً ، بل غير النجاسة كاغتسال الجنب ، يفيد أن كل نجاسة لها مقدّر ، لكن منه ما وصل ومنه ما لم يصل إلينا ، فالاحتياط حينئذٍ بناءً على الوجوب التعبدية نزح الجميع ، أو بناءً على الاستحباب إذا أريد اليقين بامثال الأمر الاستحبابي .

ودعوى أن الاستقراء إن لم يفد العلم فلا حجة فيه ؛ لكونه قياساً ، وافادته العلم ممنوعة ، يدفعها : أننا نمنع عدم حجتيه على التقدير الأول ؛ إذ الظاهر حجية مثله لاستفادته من الأدلة ، بل كثير من القواعد الشرعية مبناها على ذلك ، ولعل الحكم بنجاسته بغير المذكور المقدّر له مبني على

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١١ ح ٩ ج ١ ص ٢٣٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب

ذلك لا الإجماعات المنقولة ، لكن ومع ذا لا يخلو من إشكال ؛ لا احتياجه إلى تحرير ليس هذا محله .

❖ وإذا تغيّر أحد أوصاف مائها ❖ كلاً أو بعضاً لوناً أو طعماً أو رائحة ❖ قيل : ينزح ماؤها أجمع ❖ ونسبه في كاشف اللثام ^(١) إلى القائلين بالنجاسة عدا المفيد وبني زهرة وإدريس والبراج ❖ فإن تعذر لغزارته ❖ وهو المراد بغلبة الماء الوارد في الخبر ^(٢) لا لغيره ❖ تراوح عليها أربعة ، وهو الأولى ❖ كما عن الصدوقين ^(٣) وسلار ^(٤) وابن حمزة ^(٥) من القائلين بنزح الجميع ، وفي المعتبر ^(٦) وعن الدروس ^(٧) اختيار نزح أكثر الأمرين من المقدّر وما يزول به التغير عند تعذر نزح الجميع .

وكشف الحال يحصل بذكر أخبار الباب وفتاوى الأصحاب ، فنقول : أمّا الأخبار فنراها صحيح ابن بزيع عن الصادق (عليه السلام) قال : « ماء البئر واسع لا يفسده شيء ، إلّا أن يتغيّر ريحه أو طعمه فينزح حتّى يذهب الريح ويطيب الطعم ؛ لأنّ له مادّة » ^(٨) .

(١) كشف اللثام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٣٥ .

(٢) أي خبر عمار المتقدم في ص ٤١٣ .

(٣) أمّا علي بن بابويه فنقله عنه المصنف في المعتبر : الطهارة / تطهير البئر ج ١ ص ٧٦ ، والعلامة في

المختلف : الطهارة / ماء البئر ص ٥ ، وأمّا محمّد بن بابويه فقال في من لا يحضره الفقيه : باب

المياه وطهرها ذيل ح ٢٤ ج ١ ص ١٩ .

(٤) المراسم : الطهارة / ما يتطهر به ص ٣٥ .

(٥) الوسيلة : الصلاة / أحكام المياه ص ٧٤ .

(٦) المعتبر : الطهارة / تطهير البئر ج ١ ص ٧٦ .

(٧) الدروس : الطهارة / منزوحات البئر ص ١٥ .

(٨) تقدم في ص ٣٧٥-٣٧٧ ، والرواية عن الرضا (عليه السلام) كما ذكره هناك .

وموثقة سماعة قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفأرة تقع في البئر أو الطير، قال : إن أدرك قبل أن ينتن نزع منها سبع دلاء، وإن كانت ستوراً أو أكبر منها نزحت منها ثلاثين دلواً أو أربعين دلواً، وإن أتن حتى يوجد النتن في الماء نزحت البئر حتى يذهب النتن من الماء »^(١).

وصحيح الشحام عن أبي عبد الله (عليه السلام) : « في الستور والدجاجة والكلب والطير، قال : إذا لم يتفسخ أو يتغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء، وإن تغير الماء فخذ منه حتى يذهب الريح »^(٢).

وخبر زرارة قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : برقطرت فيها قطرة دم أو خمر، قال : الدم والخمر والميت ولحم الخنزير في ذلك كله واحد، ينزع منه عشرون دلواً، فإن غلب الريح نزحت حتى يطيب »^(٣).

وصحيح معاوية بن عمار قال : « سمعته (عليه السلام) يقول : لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلاة ممّا وقع في البئر إلا أن ينتن، فإن أتن غسل الثوب وأعاد الصلاة ونزحت البئر »^(٤).

وفي خبر أبي جديجة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « سئل عن الفأرة تقع في البئر، قال : إذا ماتت ولم تنتن فأربعين دلواً، وإذا انتفخت

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١١ ح ١٢ ج ١ ص ٢٣٦، الاستبصار: الطهارة/باب ٢٠

ح ٢ ج ١ ص ٣٦، وسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب الماء المطلق ح ٤ ج ١ ص ١٣٥.

(٢) تقدم في ص ٤٤٨.

(٣) تقدم في ص ٤٠٣.

(٤) تقدم في ص ٣٨٢.

فيه وتنت نزع الماء كله» (١).

وخبر من قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : العقر بخرج من البرميتة ، قال : استق منه عشرة دلاء ، قال : قلت : فغيرها من الجيف ، قال : الجيف كلها سواء إلا جيفة قد أجيفت ، فإن كانت جيفة قد أجيفت فاستق منها مائة دلو ، فإن غلب عليها الريح بعد مائة دلو فانزحها كلها» (٢).

وأما الأقوال : فالظاهر من القائلين بطهارة البرميتة وعدم نجاستها إلا بالتغير كما هو المختار ، وأن النزع في المقدرات مستحب ، أن تطهيرها بالنزع حتى يزول التغير ، عملاً بالأخبار الصحيحة (٣) الصريحة الظاهرة في أن حالها حال الجاري ، وقد عرفت أن طهره بزوال التغير بأي وجه يكون ، أو بما يخرج من المادة متدفعاً عليه حتى يزول التغير ، أو بتكاثر الماء عليه من خارج حتى يزول التغير ، أو بغيرها مما يزيله ، بل لوزنح حتى زال التغير وإن لم يخرج من المادة شيء فالظاهر حصول الطهارة ، عملاً بالأخبار ، والتعليل بأن له مادة لا يقتضي اشتراط تجدد الخروج ؛ إذ لعل الاتصال بها كافٍ ، فتأمل جداً .

ولا يعارض ذلك أخبار المقدرات ؛ لكونها محمولة على الاستحباب

(١) تقدم في ص ٤٦٧ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٥٠ ج ١ ص ٢٣١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٣ ح ٥ ج ١ ص ٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب الماء المطلق ح ٧ ج ١ ص ١٤٣ .

(٣) كما تقدم في صحيح ابن بزيع في ص ٢١٨ وص ٣٧٧ ، وراجع : الكافي : باب البرميتة وما يقع فيها ح ٢ ج ٣ ص ٥ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ٧ ج ١ ص ٢٣٤ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ١٢٥ .

عندهم ، بل ولا الأخبار الدالة على نزع الجميع التي قدّمناها؛ إذ هي بين غير واضح السند وبين غير واضح الدلالة ، فتلك أقوى منها من وجوه عديدة ، فوجب حملها إمّا على الاستحباب أو على أنّ التغير لم يذهب إلّا بنزع الجميع ، كما أنّه ربّما يشعر به خبر منهل ؛ فإنّ ظاهره الاكتفاء بالمائة إذا ذهب بها النتن .

وأما القائلون بالنجاسة فالظاهر أنّ أقوالهم تنتهي إلى سبعة أو ثمانية ، بعد الاتفاق على أنّه لا يطهر قبل زوال التغير .

الأول : موافقة القائلين بالطهارة ، فيكتفون بنزع ما يزيل التغير ، سواء كانت النجاسة منصوبة أو غير منصوبة ، وسواء كان نزعها نزع الجميع أو لا ، وسواء ساوى ما زال به التغير المقدّر أو زاد أو نقص ، وهو المنسوب للمفيد^(١) ، ونقل عن الشهيد اختياره في البيان^(٢) وأبي الصلاح^(٣) ، واختاره العلامة في المنتهى^(٤) ؛ للأخبار المتقدمة الدالة على حصول طهر المتغير بنزحه المزيل لتغيره ، مع عدم تفصيلها بين ما له مقدّر أو لا ، وبين ما مقدّره الجميع أو لا ، بل في بعضها السؤال عمّا له مقدّر مع الجواب عنه بأنّه إن كان لم يغيّر فكذا ، وإن غيّر فينزع حتّى يزول التغير .

وزاد في المنتهى في الاحتجاج « بأنّ العلة هي التغير بالنصّ والدوران في الطريقة^(٥) على مذهبنّا ، وقد زال ، فيزول الحكم التابع .

(١) المقنعة : الطهارة / تطهير المياه من النجاسات ص ٦٦ .

(٢) البيان : الطهارة / في المطلق ص ٤٥ .

(٣) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثاني من شروطها ص ١٣٠ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٧ .

(٥) في المصدر : « الطرفين » .

ولأنه قبل وقوع المغيّر طاهر، فكذا بعده مع زوال التغيّر، والجامع المصلحة الناشئة من الطهارة في الحالين .
وبأنّ نزح الجميع حرج وعسر فيكون منفياً .

ولأنه لو لم يكن زوال التغيّر غاية لزم إمّا خرق الإجماع ، أو الفرق بين الأمور المتساوية بمجرد التحكّم ، أو إلحاق الأمور المختلفة بعضها ببعض لمعنى غير معتبر شرعاً ، والتالي بأقسامه باطل فالمقدّم مثله ، بيان الملازمة : أنّه حينئذٍ إمّا أن لا يطهر بالنزح ، وهو خرق الإجماع ، أو يطهر ، فإنّما بنزح الجميع حالتي الضرورة والاختيار ، وهو خرق الإجماع أيضاً ، وإمّا بنزح الجميع حالة الاختيار وبالزوال حالة الضرورة والعجز ، وهو الفرق بين الأمور المتساوية ؛ ضرورة تساوي الحالين في التنجيس ، أو بالجميع في الاختيار وبالتراوح عند الضرورة ، قياساً على الأشياء المعيّنة لنزح الجميع ، وهو قياس أحد المختلفين على الآخر ؛ ضرورة عدم النصّ الدالّ على الإلحاق ، أو نزح شيء معيّن ، وهو خرق الإجماع ؛ ضرورة عدم القائل به من الأصحاب .

لا يقال : لا نسلم تساوي حالتي الاختيار والضرورة .

لأنّا نقول : نعني بالتساوي هاهنا اتّحادهما في الحكم بالتنجيس ؛ لسقوط التعليل بالمشقة والحرج في نظر الشرع ، إذ هو حوالة على وصف خفيّ مضطرب ، ومثل هذا لا يجعله الشارع مناطاً للحكم .

ولأنه يشبه الجاري بمادّته فيشبهه في الحكم ، وقد نصّ الرضا (عليه السلام) على هذه العلّة ، ولا شك أنّ الجاري يطهر بتواتر جريانه حتّى يزول التغيّر ، فكذا البئر إذا زال التغيّر بالنزح يعلم حصول الجريان

من النابع الموجب لزوال التغير»^(١).

وفيه : - مع أنّه مناف للأولوية ؛ إذ من البين أنّه إذا نزح له الجميع مثلاً مع عدم التغير ، أو غير ذلك من المقدّرات ، فعه بطريق أولى ، وكيف يعقل ذلك مع أنّ التغير هو ذلك السبب وزيادة ؟ لا أقلّ من بقاء مقتضى السبب الأوّل - أنّه مناف لمقتضى الجمع بين الأدلة ؛ لأنّه في الحقيقة حينئذٍ تخصيص لتلك الأدلة الدالة على المقدّرات بأسرها ، مع أنّ التعارض بينهما العموم من وجه ، والترجيح والاحتياط بغير ما ذكر ، ولذلك كان المشهور على خلافه .

على أنّ هذه الأخبار قد عرفت أنّ القائلين بالنجاسة قد عرضوا عن بعض ما تضمّنته من عدم التنجيس بغير التغير ، وذلك ممّا يراعى عند الترجيح بين الأخبار .

وما يقال من إنكار الأولوية ، ومن أنّ أخبار التقادير مبنية على عدم التغير ، لا وجه له ؛ لمكان ظهور الأولوية ظهوراً لا يكاد ينكر ، ولئن سلّم فلا ريب في تناول قوله (عليه السلام) : موت البعير مثلاً ينزح له كذا لما نحن فيه وغيره ، مع أنّ التغير ببقائه ميّتاً في البئر لا يرفع السبب الأوّل ؛ إذ هو إن لم تكن^(٢) مؤثراً زائداً على التقدير فلا أقلّ من أن لا يؤثر .

ولا معنى لقوله : « إنّ أخبار التقدير مبنية على عدم التغير » ؛ لعدم دلالة تلك الأخبار على الاشتراط المذكور بوجه من الوجوه ، نعم هي دالة على أنّ هذا المقدار من النزح واجب وإن لم يحصل التغير ، لا أنّه مأخوذ فيها عدم التغير .

(٢) لعلّ الأولى : يكن .

(١) المصدر السابق .

وما يقال : إنّ بعض الأسئلة قد اشتملت عمّا له مقدّر، مع اشتمال الجواب أنّه إنّ لم يتغيّر البئر بها فكذا ، وإنّ تغيّر فانزح حتى يذهب الريح ويطيب الطعم ، ففيه : كون المقصود منه أنّه مع التغير لا يكتفى بالمقدّر، بل لابدّ من زواله وإن استوفيته ، فيكون إشارة إلى نزح أكثر الأمرين ، ولعلّ ذلك من جهة غلبة احتياج ما ذكر في السؤال في زوال التغير إلى أزيد من المقدّر، كما يومىء إليه قوله (عليه السلام) : « ... إذا لم يتغيّر طعم الماء فيكفيك خمس دلاء ، وإنّ تغيّر فخذ منه حتى يذهب الريح » ^(١) ؛ لظهوره في أنّه إذا كان كذلك فلا يكفيك خمس دلاء ، بل لابدّ من النزح حتى يذهب الريح وإن بلغ المائة .

والإنصاف أنّ الأخبار غير ظاهرة فيما كان زوال التغير محتاجاً إلى أنقص من المقدّر، بل إنّ لم تكن دالة على العدم فلا أقلّ من عدم الدلالة ، فلا شاهد بها حينئذٍ ، على أنّها معارضة بأخبار نزح الجميع وغيرها .
وأما ما ذكره في المنتهى في الأول : أنّ دعوى العلة التغيّر محلّ منع ، بل العلة في النجاسة حاصلة قبله ، وكأنّ ذلك منه مبنيّ على القول بطهارة البئر وعدم نجاستها إلّا بالتغيّر، والكلام ليس فيه . بل قد يقال : إنّ استصحاب النجاسة محكّم وإن كان منشؤها التغير، ويكون حاله كحال الماء المحقّقون البالغ كراً إذا زال التغير من قبل نفسه ، فإنّ الأصحّ بقاء النجاسة للاستصحاب ، وإن كان فيه بحث ليس هذا محلّه .

وفي الثاني : أنّه قياس لا نقول به ، وكأنّه ذكره (رحمه الله) على لسان العامة ، أو أنّه اشتباه منه أنّه ليس بقياس ، أو يكون المراد منه أنّه عين

الأول لكن بتقرير آخر، أو غير ذلك .

وفي الثالث : منع أنه عسر و حرج ، ولذلك جاء التعبد به في كثير من مواضع النزع ، وأيضاً لو سلمنا كونه عسراً و حرجاً فلا يقضي بصحة ما ادعاه ، فإنّ هناك قولاً آخر وهو القول بأكثر الأمرين ، بل هو الأقوى كما ستسمع إن شاء الله .

وفي الرابع : - مع كونه غير جارٍ فيما قويناه من الأكثر - أنه لا تساوي عقلاً ولا شرعاً ولا عرفاً ، ولعلّ القائل بذلك مستند إلى أخبار زوال التغير بنفسها ، إلّا أنه خرّج حالة الاختيار بدليل ، فبقيت حالة الاضطرار داخلة .

وقوله : « إنّ القول بالتراوح عند الاضطرار قياس أحد المختلفين ... » إلى آخره ، فيه : ما عرفت أنّه ظاهر أخبار التراوح مع فهم الأصحاب جريانه في كلّ ما ينزح له الجميع وتعدّر لغلبته ، ولذلك أجروه فيما لا نصّ فيه بناءً على أنّه ينزح له الجميع ، فتأمّل .

وفي الخامس : أنّه لا تشبيه أولاً ، وقوله : « لأنّ له مادّة » لا يقضي بذلك ، غايته استفادة المادّة للجاري وللبرّ منه ، وأين ذلك ممّا ذكر . وثانياً : أنّه مبنيّ على القول بطهارة البرّ إلّا بالتغير ، وفرض كلامنا على تقدير النجاسة ، فتأمّل .

الثاني من الأقوال : وجوب نزع أكثر الأمرين من المقدّر وما يزول به التغير ، هذا في المنصوص الذي نصّه غير نزع الجميع ، وأمّا فيه وفيما لا نصّ فيه فينزع الجميع ، ومع التعدّر فالتراوح ، كما عن ابني إدريس ^(١) وزهرة ^(٢)

(١) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٧٢ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

والعلامة في المختلف^(١) والشهيد الثاني في الروض^(٢).

وهو الأقوى جمعاً بين الأدلة ؛ ضرورة عدم البحث فيه حيث يتساوى المقدّر وما به يزول التغير، أو إذا زاد ما زال به التغير، إنّما الكلام فيما إذا زاد المقدّر، والمتّجه وجوبه ؛ لشمول دليله له المعتضد بالأصل ، وحصول التغير لا يرفعه . وما دلّ على الاكتفاء بالنزح حتّى يزول التغير لا يقضي بطهارة البئر من كلّ جهة ، بل إنّ قضى فهو بالمفهوم المعارض بما دلّ على وجوب المقدّر الظاهر في توقّف الطهارة عليه .

بل ينبغي أن يجب تمام المقدّر بعد زوال التغير كما يظهر من بعضهم^(٣) ، لولا ما يظهر من الأخبار أنّ المقصود زوال التغير على أيّ وجه يكون ولو باستيفاء المقدّر، فإنّ قوله : « انزح حتّى يزول التغير » يصدق على نازح المقدّر أنّه نزح حتّى زال التغير، والنية غير معتبرة ، فيتّجه حينئذٍ دعوى دخول الأقلّ هنا في الأكثر ؛ لأنّه ينحلّ عند التأمل إلى أنّ موت الكلب في البئر مثلاً انزح له أربعين ، وإنّ تغيّرت البئر فأزل التغير بنزح كائناً ما كان ، فإنّ أزلت التغير بنزح المقدّر امتثلتها قطعاً ، لكن لما كان في الغالب أنّ التغير يحتاج إلى نزح أزيد من التقدير علّق الحكم على زواله ، فتأمّل .

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / ماء البئر ص ٥ ، قال : « وتفصيل ابن ادريس حسن على مذهبه ، لكن لا دليل قوياً عليه » واستوجه قول المفيد .

(٢) روض الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٤٣ .

(٣) نسبه في المعالم (في البئر / لو تغيّر ماء البئر ص ٨٧-٨٨) الى بعض معاصريه ، ونسبه في المختصر (الطهارة / منزوحات البئر ص ٣٩-٤٠) الى المعتبر حيث قال : « حتّى يزول التغير ويستوفى المقدّر » .

وأما وجوب نزح الجميع فيما لا نصّ فيه ، فلأنّ له مقدراً قطعاً قبل حصول التغير ، وذلك المقدّر غير معلوم ، فأوجبنا من باب المقدمة نزح الجميع ، ولا يعارضه أخبار التغير ؛ لما عرفت أنّها لا تنافي وجوب المقدّر الحاصل قبل التغير .

وأما أنّه يقوم التراوح مقام نزح الجميع فلما عرفت سابقاً .
 الثالث : نزح ما يزيل التغير أولاً ثمّ نزح المقدّر تماماً إن كانت النجاسة ممّا لها مقدّر ، وإلاّ فالجميع ، فإن تعذّر فالتراوح . وكأنّ مستنده أنّها أسباب ، والأصل عدم تداخلها بالنسبة إلى نزح الجميع .
 وفيه : ما عرفت من فهم التداخل في خصوص المقام .

الرابع : الاكتفاء بأكثر الأمرين فيما له مقدّر ، وفي غير المنصوص يرجع إلى زوال التغير . وكأنّ مستنده في الأول ما تقدّم ، وفي الثاني أخبار التغير غير معارضة ؛ لأنّ الفرض أنّه ليس له مقدّر منصوص ، فتبقى حينئذٍ بغير معارض ، واستحسنه في الحقائق ^(١) .

وقد عرفت ما فيه من أنّه قبل حصول التغير لا بدّ أن يكون لها مقدّر لا يرتفع بحصول التغير ، ففي الفرض يحتمل استيفاء المقدّر ، ويمكن العدم ؛ لاحتمال أنّه أكثر ممّا زال به التغير ، فن باب المقدمة يجب نزح الجميع ، فتأمل .

الخامس : وجوب نزح الجميع ، ولعلّه المشهور بين القائلين بالتنجيس ؛ لصحيحة معاوية بن عمّار وخبري أبي خديجة ومنهال ، لا أقلّ من تعارض الروايات وتساقطها ، فيبقى الاستصحاب ونحوه ممّا يقضي بنزح الجميع من

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / حكم البئر ج ١ ص ٣٦٨ .

غير معارض ، وروايات التقدير لا تشمل التغير ، وإلا لا كفي بها وإن لم يزل ، وهو باطل بالإجماع ، بل قد يقال : النجاسة المغيرة لها مقدر في الشرع لا نعرفه ، فبعد ، تعارض تلك الروايات وتساقطها وجب نزح الجميع للمقدمة ، وإذا ثبت ذلك فيما له مقدر ثبت فيما ليس له مقدر بطريق أولى .

وفيه : أنّ تلك الأخبار أقوى دلالة وسنداً وأكثر عدداً ، بل خبر منها ظاهر في الاكتفاء بالمائة ، وخبر أبي خديجة وإن كان ظاهراً لكنته ضعيف السند ، والآخر وإن كان نقى السند لكنته غير ظاهر الدلالة ؛ لاحتماله إرادة نزح حتى يذهب الريح ، لا أقل من أن تكون من العام والخاص ، فإذا كان كذلك وجب حمل رواية أبي خديجة على ضرب من الاستحباب ، أو أنه إذا لم يزل التغير ينزح الماء كله ونحو ذلك .

ثم اعلم أنّ أهل هذا القول اختلفوا عند التعذر ، فما بين قائل يرجع إلى التراوح ؛ ما عرفت ، وهو الأقوى على تقدير القول بنزح الجميع .

وما بين قائل إلى زوال التغير ؛ للجمع بين مادّة على نزح الجميع وما دلّ على النزح حتى يزول التغير ، بحمل الأوّل على صورة الاختيار ، والثانية على التعذر ، ومقتضاه أنّه لا فرق في حال التعذر بين النجاسة التي لها مقدر أو لا . وفيه ما لا يخفى من تحكّم تلك الأخبار أولاً ، ومن حمل هذه الأخبار على التعذر ثانياً ، ومن عدم مراعاة أكثر الأمرين في حال التعذر ثالثاً ، وغير ذلك .

وما بين قائل بمراعاة أكثر الأمرين . وفيه : ما تقدّم ، إلّا الثالث .

فتكون الأقوال حينئذٍ سبعة ، وقد عرفت الأقوى منها ، والله أعلم .

وكلّها يمكن جريانها على القول بالوجوب التعبدي ، وأمّا على القول بالطهارة واستحباب النزح فبعضها ، فلا يجري جميعها وإن أمكن ذلك في

بعضها ، كما هو ظاهر بأدنى تأمل .

ولو زال التغير لنفسه وقلنا بالنجاسة فيحتمل أن يقال بوجوب نزح الجميع ؛ لاستصحاب النجاسة ، وذهاب ما قدر الشارع لبناء الطهارة بزواله ، ويحتمل القول بأنه يرجع إلى حاله قبل التغير ، فإن كانت النجاسة منصوصة وجب مقدرها ، وإلا فالجميع ، ولعله الأقوى ، ويحتمل القول بتقدير التغير ونزح ما يزيله تقديراً ، وينقذ حينئذ مراعاة أكثر الأمرين وغيره ، ووجه الكل واضح .

وفي كاشف اللثام : «إنه على تقدير وجوب نزح الجميع هنا فإن تعذر النزف فلا تراوح هنا ، بل ينزح ما يعلم به نزح الجميع ولو في أيام ، ووجهه واضح»^(١) انتهى . قلت : هو غير واضح بعد ما سمعت من قيام التراوح عندهم مقام نزح الجميع ، كما تقدم .

فروع

الأول : هل يعتبر فيما قدر فيه النزح تعدد ذلك النزح ، فلو نزح مقدار ذلك العدد بألة تسعه دفعة أو دفعتين سواء كانت تلك الآلة دلواً أو غيره ؟ وجهان ، أقواهما عدم الاكتفاء ؛ للأصل ، مع احتمال أن هذه الكيفية لها تأثير ، فيجب مراعاتها .

ومثل ذلك لو كانت آلة صغيرة تسع نصف دلو ، فهل يكتفى بنزح المقدّر فيها حتى يبلغ المقدّر ولو بالتكرير أو لا ؟ ولو ذهب مقدار المقدّر بغير النزح ، بل إما بغور أو غيره ، فالظاهر عدم

(١) كشف اللثام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٤١ .

الاجزاء أيضاً ؛ لما ذكرنا .

هذا كله فيما لم يكن المقدّر فيه نزح الجميع ، وأما فيه فيحتمل قوتاً عدم العبرة بكيفية النزح وبخصوص الدلو ، بل المقصود إذهاب الجميع بأيّ طريق يكون حتّى لو غار ماؤها .

ولا يحكم بنجاسة العائد ولا تنجّسه بأرض البئر لطهارتها بالتبع ، وقد تقدّم إشارة إلى ذلك سابقاً ، نعم ربّما يعتبر كثير من ذلك في التراوح كما تقدّم .

الثاني : هل يطهر آلات النزح وحواشي البئر وأرض البئر ونحو ذلك من الأشياء اللازمة ، لا مطلق الأشياء الخارجة عن البئر كالخشب الواقع مثلاً ونحو ذلك ؟ لا يبعد القول بالطهارة ؛ لحصول العسر والخرج بدونه ، مع أنّه لم يؤمر في شيء من الأخبار بتطهير شيء من ذلك .

قال في المنتهى : « الخامس : لا ينجس جوانب البئر بما يصيبها من المنزوح للمشقة المنفّية ، وهو أحد وجهي الشافعية ، والآخري نجس ، فيغسل لو أريد تطهيرها ، وليس بجيّد ؛ للضرر وعدم إمكان التطهير - ثمّ قال :- السادس : لا يجب غسل الدلو بعد الانتهاء ؛ لعدم الدليل الدالّ على ذلك ، ولأنّه حكم شرعي فكان يجب على الشرع بيانه ، ولأنّه يستحبّ زيادة النزح في البعض ، ولو كان نجساً لتعدّت نجاسته إلى الماء » (١) انتهى .

وقد استفيد منه طهارة الدلو وحواشي البئر ، والأقوى ما سمعت من طهارتها وطهارة غيرهما من الحبل وثياب النازح وبدنه ونحو ذلك ؛ لما

(١) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٨ .

سمعت وغيره ، والله أعلم .

الثالث : هل يجب إخراج عين النجاسة أولاً ثم ينزح المقدّر أو التراوح ، أو لا يتفاوت بين إخراجها أولاً أو في الأثناء أو في الآخر ؟ الأقوى الأول ، وذلك لأنّه ما دامت في البئر هي مؤثّرة ذلك المقدّر ، فيقع ذلك النزح عبثاً ، وفي كاشف اللثام : « نقل الاتفاق عليه في المنتهى »^(١) والموجود فيه : « النزح إنّما يجب بعد إخراج عين النجاسة ، وهو متفق عليه بين القائلين بالتنجيس »^(٢) .

وكيف كان ، فقد عرفت أنّ الأقوى وجوب إخراج عين النجاسة أولاً ، فلو كانت النجاسة مثلاً شعر نجس العين فإنّه يجب النزح حتّى يعلم أنّه ليس فيها شيء منه ، ولو تعذّر لم ينفع التراوح وبقيت معطّلة . ويحتمل أن يقال : يمكن التمسك بأصالة عدم زيادتها على ما خرج ، فينزح حينئذ المقدّر وتطهر البئر ، وايضاً مقتضى الأخبار حصول الطهارة باستيفاء المقدّر مطلقاً ، غاية ما قيّدت تلك الإطلاقات بما لم يكن شيء من النجاسة خارجاً قبل النزح ، فيبقى الباقي داخلياً .

وفيه : أنّ استصحاب النجاسة وأصالة عدم استيعاب ما فيها من النجاسة قاضية^(٣) ببقاء النجاسة ، وما ذكرته من الإطلاق إنّما هو مقيّد بعدم الوجود لا بعدم الوجدان .

والظاهر أنّ هذا نوع فرع لا يخصّ القائلين بالنجاسة ، بل القائلين بالتعبّد أيضاً ، يأتي الكلام فيه على تأمل . وربّما ظهر من بعضهم أنّه يمكن

(١) كشف اللثام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٤١ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٨ .

(٣) لعل الأولى : قاضيان .

القول بوجوب إخراج النجاسة أولاً على القول بالطهارة ، وفيه : أنه لا معنى له ، بل ينزح حتى يزول التغير ، فلا يقدر حينئذ بقاء النجاسة .
ومثل ما ذكرنا في الشعر النجس يجري في سائر النجاسات إلا المستهلكة ، وعن الشهيد في الذكرى أنه ألحق بالشعر النجس شعر طاهر العين ؛ لمجاورته النجس مع الرطوبة ، واحتمل هو أيضاً عدم طهارته في أصله ^(١) ، فتأمل .

فظهر ممّا ذكرنا أنه لا يحتسب شيء ممّا يخرج به النجاسة من العدد ؛ لوجوب إخراج عين النجاسة سابقاً ، واحتمل في كاشف اللثام ^(٢) الاجتزاء بإخراج عين النجاسة في أول دلو واحتساب تلك الدلو من العدد ؛ لإطلاق النصوص والفتاوى . والظاهر أن مقصوده استغراق أول دلو عين النجاسة كلّها ، لا فيما إذا بقي في البرّشيء .

لكن قد عرفت أن الفتاوى مقيّدة بما نقله عن المنتهى ، وأمّا الأخبار فهي مع ظهورها في أن مقدّرها بعد إخراج عين النجاسة قد صرح به بعضها ، كرواية البقباق قال : « قال أبو عبد الله (عليه السلام) : في البرّ يقع فيها الدابة أو الفأرة أو الكلب أو الطير فيموت ، قال : يخرج ثم ينزح من البرّ دلاء... » ^(٣) ، بل قد يقال : إنّ الاستصحاب والنص والفتوى قاضية بعدم الاحتساب .

وما في خبر عليّ بن حديد عن بعض أصحابنا قال : « كنت مع أبي

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١١ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٤١ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ج ١٦ ص ١٦٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٢٠ ج ٤ ص ٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب الماء المطلق ح ٦ ج ١ ص ١٣٥ .

عبد الله (عليه السلام) في طريق مكة ، فصرنا إلى بئر فاستقى غلام أبي عبد الله (عليه السلام) دلواً ، فخرج فيه فأرتان ، فقال (عليه السلام) : أرقه ، فأستقى آخر ، فخرج فيه فأرة ، فقال (عليه السلام) : أرقه ، فاستقى الثالث ، فلم يخرج فيه شيء ، فقال : صبّه في الإناء ، فصبّه في الإناء»^(١) يجب حمله - على القول بالنجاسة - على حياة الفئران .

الرابع : لا عبرة بما يتساقط من الدلو حال النزع ولو كان أخيراً ، وينبغي استثناء ذلك ممّا ينجس البئر ، بل قد يقال : إنّها لا تطهر إلّا بعد خروج الدلو من حاشيتها لا بانفصالها عنها ، فحينئذ لا يقدح ما يتساقط من الدلو الأخير ؛ لبقائها على النجاسة حكماً ، [لأنّا نقول]^(٢) وإن كان الظاهر طهارتها بانفصاله لتحقيق العدد بذلك ، فيكون الدلو معدن النجس ، والبئر معدن الطاهر ، نعم لا يقدح ما يتساقط منه ؛ للمشقة والعسر والخرج ولظواهر الأخبار .

وعليه حينئذٍ لو وقع في الأثناء بتمامه فيها أو نصفه فإنّه حينئذٍ ينبغي نزع المقدّر ؛ لأنّ ذلك فرعه ، فلا يزيد عليه ، ومثله يجري في التراوح ، مع احتمال القول بوجوب نزع الجميع كما يظهر من المنتهى^(٣) ؛ لكونه من النجاسة الغير المنصوصة ، والمسألة سيّالة في كلّ تنجّس بما له مقدّر ، وربّما يكون في رواية المطر^(٤) إشارة إلى شيء آخر ، فتأمّل .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ٢٤ ج ١ ص ٢٣٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٢١

ح ٧ ج ١ ص ٤٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ح ١٤ ج ١ ص ١٢٨ .

(٢) الظاهر زيادتها .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٨ .

(٤) التي سبقت في ص ٤٨٨ .

بل يحتمل قوياً الاجتزاء بإعادة نزحه ؛ لأنه بوقوعه رجوع إلى الحال الأول الذي قبل إخراجهِ ، وإن كان لو وقع في بئر أخرى لأوجبنا له المقدّر أو نزح الجميع .

هذا كلّهُ لو وقع الدلو الأخير ، أمّا لو صبّ الأول أو الوسط ، فهل لا حكم لذلك بل يرجع إلى أنّك لم تخرجه ، أو أنّه من قبيل تنجّس البئر بنجاسة جديدة أخرى ؟ الأقوى في النفس الأول ، والأوفق بالضوابط الثاني ، وحينئذٍ يجب إمّا نزح الجميع أو مقدّر تلك النجاسة .

الخامس : لا تجب النية في النزح على القول بالنجاسة ، ولا يشترط وقوعه من مباشر مكلف ، بل يصحّ من كلّ أحد ؛ لأنّه من قبيل غسل النجاسة ، كما أنّ الظاهر بناءً على القول بالتعبّد أو الاستحباب الاكتفاء بمجرد حصوله في الخارج ، فلا يحتاج إلى التجدّد إذا وقع ممّن لا يصحّ منه ذلك لو كان عبادة ، نعم لهم كلام في التراوح قد تقدّم (١) .

❖ ويستحبّ أن يكون بين البئر ❖ أو مطلق العين على وجه ❖ والبالوعة ❖ وهي مجمع نجاسات نفاذة كما يظهر من رواية الكنيف (٢) لا خصوص ماء النزح ❖ خمس أذرع ❖ بالذراع الهاشمية التي حدّت بها المسافة ❖ إن كانت الأرض صلبة ❖ جبلاً ❖ أو كانت البئر فوق البالوعة ❖ قراراً ، ❖ وإن لم يكن كذلك ❖ بأن كانت البالوعة فوق البئر قراراً أو مساوية أو كانت الأرض سهلة رخوة ❖ فسبع ❖ كما في المعتبر (٣) والمنتهى (٤)

(١) في ص ٤١٧ .

(٢) الآتية في ص ٥٢٥ .

(٣) المعتبر : الطهارة / تطهير البئر ج ١ ص ٧٩ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٩ .

والقواعد^(١) والتحرير^(٢) وغيرها^(٣)، بل في جامع المقاصد^(٤) والمدارك^(٥) وكشف اللثام^(٦) : «إنَّه المشهور بين الأصحاب» .

فتكون حينئذٍ الصور ستة ؛ لأنَّ الأرض إما سهلة أو صلبة ، وعلى كلِّ منها فالبئر إما أعلى قراراً من البالوعة أو بالعكس أو متساويان ، فحيث تكون الأرض صلبة فالصور الثلاث خمس ، وإذا كانت سهلة فإن كانت البئر أعلى قراراً فخمس أيضاً ، والصورتان الباقيتان سبع .

وفي الإرشاد : « يستحبّ تباعد البئر عن البالوعة بسبع أذرع إن كانت الأرض سهلة أو كانت البالوعة فوقها ، وإلاّ فخمس »^(٧) . ولا ريب في مخالفة هذه العبارة للمشهور ؛ إذ على ظاهرها تنعكس صور المسألة ، فتكون أربعة للسبع ، وصورتان للخمس ، هذا إن جعلنا لفظ «أو» على ظاهرها ، وإن قلنا : إنّ المراد منه الواو كما عن بعض النسخ كان الخلاف في صورة التساوي ، فإنّه عليه تكون داخلة في الخمس ، وعلى كلام المشهور داخلة في السبع . وعن التلخيص : « يستحبّ تباعد البئر عن البالوعة بسبع أذرع مع الرخاوة والتحتيّة ، وإلاّ فخمس »^(٨) ، وهي كنسخة الإرشاد الأخيرة .

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٧ .

(٢) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٥ .

(٣) كالمختصر النافع : الطهارة / في المطلق ص ٣ ، وتذكرة الفقهاء : الطهارة / في المطلق ج ١

ص ٤ ، وذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١٢ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ١٥٦ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ١٠٢ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٤٥ .

(٧) ارشاد الاذهان : الطهارة / ما به تحصل ج ١ ص ٢٣٨ .

(٨) تلخيص المرام : الطهارة / منزوحات البئر ص ٨ (مخطوط) .

وفي السرائر: «يستحب أن يكون بين البئر التي يستقى منها وبين البالوعة سبعة أذرع إذا كانت البئر تحت البالوعة وكانت الأرض سهلة، وخمسة أذرع إذا كانت فوقها والأرض أيضاً سهلة، فإن كانت الأرض صلبة فليكن بينها وبين البئر خمسة أذرع من جميع جوانبها»^(١).

وظاهره أيضاً عدم دخول صورة التساوي، إلا أنه على عبارة الارشاد يكون داخلة في الخمس، وعلى ظاهره تكون مسكوتاً عنها، ولعل ذلك لندرة التساوي، أو لم يستظهر الدليل عليها كما ستسمع.

وعن الصدوق أنه اقتصر في الفقيه^(٢) والمقنع^(٣) على اعتبار الصلابة والرخاوة، فجعل الخمس مع الأولى، والسبع مع الثانية، بل عن المقنع أنه ذكر خبر الديلمي الآتي وأفتى به قبل ما ذكرناه عنه من اعتبار الصلابة والرخاوة.

وظاهره حينئذٍ الفرق بين البالوعة والكنيف؛ لتضمن خبر الديلمي الكنيف، وما ذكره من اعتبار الصلابة والرخاوة في البالوعة، وإن احتمل أنه لا يفرق بينهما، إلا أنه اعتبر الصلابة والرخاوة، ثم اعتبر فوقية الجهة كما في خبر الديلمي، بل لعله الأقوى؛ لما عن الفقيه من جعل موضوع المسألة البالوعة والكنيف من غير فرق بينهما.

والمعروف من نقل الخلاف في المسألة عن ابن الجنيد في المختصر الأحمدي، قال ما صورته: «لا أستحب الطهارة من بئر يكون بئر النجاسة التي يستقرّ فيها من أعلاها في مجرى الوادي، إلا إذا كان بينها في الأرض

(١) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٩٤.

(٢) من لا يحضره الفقيه: باب المياه وطهرها ذيل ح ٢٢ ج ١ ص ١٨.

(٣) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة/ ما يقع في البئر ص ٤.

الرخوة اثنا عشر ذراعاً ، وفي الأرض الصلبة سبع أذرع ، فإن كان تحتها والنظيفة أعلاها فلا بأس ، وإن كانت محاذيتها في سمت القبلة فإذا كان بينها سبعة أذرع فلا بأس ، تسليماً لما رواه ابن يحيى عن سليمان^(١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «^(٢) انتهى .

وكلامه ظاهر في اعتبار الاثني عشر بشرطين : الأول : علو البالوعة الكائنة في مجرى الوادي ، والثاني : كون الأرض رخوة ، وأما حيث تكون البئر أعلى فلا بأس ، وإذا كانت الأرض صلبة فسبع ، وكذلك في صورة المحاذاة في سمت القبلة ، فإنه يكتفى بالسبع حتى لو كانت الأرض رخوة ، والمراد بالعلو في كلامه علو الجهة لا علو القرار ، مع احتمال إرادته ، لكنّه بعيد ، سيما بعد الاستناد إلى خبر الديلمي ، كما ستسمع إن شاء الله .

وكيف كان ، فحجة المشهور : الجمع بين قول الصادق (عليه السلام) في مرسله قدامة بن أبي يزيد الجمّاز^(٣) قال : « سألته كم أدنى ما يكون بين البئر - بئر الماء - والبالوعة ؟ فقال : إن كان سهلاً فسبع أذرع ، وإن كان جبلاً فخمس أذرع ، ثم قال : إنّ الماء يجري إلى القبلة إلى يمين ، ويجري عن يمين القبلة إلى يسار القبلة ، ويجري عن يسار القبلة إلى يمين القبلة ، ولا يجري من يمين القبلة إلى دبر القبلة »^(٤) .

(١) ستأتي روايته في ص ٥٢٥ .

(٢) نقله عنه الشيخ حسن في المعالم : في البئر / استحباب تباعد البئر عن البالوعة ص ١٠٦ .

(٣) هكذا في الوسائل ، وأما في الكافي والتهذيب فورد « الحمّار » ، وأما في الاستبصار فورد « الجمّال » .

(٤) الكافي : باب البئر تكون الى جنب البالوعة ح ٣ ج ٣ ص ٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

٢١ ح ١٠ ج ١ ص ٤١٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٤٥

وفيهما جميعاً : « ولا يجري من القبلة الى دبر القبلة » .

وقول الصادق (عليه السلام) في خبر الحسن بن رباط : « سألته عن البالوعة تكون فوق البئر، قال : إذا كانت فوق البئر فسبعة أذرع، وإذا كانت أسفل من البئر فخمسة أذرع من كل ناحية، وذلك كثير»^(١).

ووجه الاستدلال أنّ في كلّ من الروایتين إطلاقاً من وجه وتقيداً من آخر، فجمع بينهما بحمل مطلقهما على مقيدهما، بمعنى أنّ مورد السبعة في الرواية الأولى مقيدة بمورد الخمسة في الرواية الثانية، والسبعة التي في الرواية الثانية مقيدة بالخمسة التي في الرواية الأولى.

ولا يخفى عدم جريان مثل ذلك على القواعد، بل الاستفادة من مجموع الروایتين أنّ السبعة لها سببان : السهولة وفوقية البالوعة، والخمسة أيضاً لها سببان : الجبلية وأسفلية البالوعة، ويحصل التعارض عند تعارض الأسباب، كما إذا كانت الأرض سهلة والبالوعة أسفل من البئر، فلا بدّ من مرجح خارجي حينئذٍ، وكذلك لو كانت الأرض جبلاً والبالوعة فوق البئر، ولعلّه بالنسبة إلينا تكفي الشهرة في المرجح، فيكون تحكّم كلّ منهما على الآخر بمعونتها، وبالنسبة إليهم لا نعلم المرجح، ولعلّه دليل خارجي، أو أنّ سهولة الأرض لا تؤثر مع أسفلية البالوعة، كما أنّه لا يؤثر علوّها عليه مع جبلية الأرض.

وعلى كلّ حال فصورة التساوي يمكن دخولها تحت قوله : « إن كانت الأرض سهلة فسبع » ؛ لأنّها غاية ما قيّدت بما لم تكن البئر فوق البالوعة، فتبقى الصورتان داخليتين، وهما صورة فوقية البالوعة وتساوي القرار، وهو الذي حكم به المشهور، وأمّا الجبلية في الرواية الأولى فهي غير مقيدة

(١) الكافي : باب البئر تكون الى جنب البالوعة ح ١ ج ٣ ص ٧، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

٢١ ح ٩ ج ١ ص ٤١٠، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب الماء المطلق ح ٣ ج ١ ص ١٤٥.

بشيء، فلا معنى حينئذٍ للإشكال في صورة التساوي بعد تسليم ما ذكره من الجمع، نعم تتجّه المناقشة في هذا الجمع بعدم جريانه على القواعد. والظاهر أنّ المراد بالفوقية في الرواية فوقية القرار؛ لأنّها هي المتبادر من لفظ فوق لا فوقية الجهة، وهو الذي فهمه كثير منهم، وحلوا عليه كلامهم، فإنّ فيه لفظ فوق كما في الأخبار، وليس له تعرّض لفوقية القرار أو فوقية الجهة.

حجّة ابن الجنيد: ما أشار إليها في كلامه من رواية سليمان الديلمي، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن البئر إلى جنبها الكنيف، فقال لي: إنّ مجرى العيون كلّها مع مهبّ الشمال، فإذا كانت البئر النظيفة فوق الشمال والكنيف أسفل منها لم يضرّها إذا كان بينهما أذرع، وإن كان الكنيف فوق النظيفة فلا أقلّ من اثني عشر ذراعاً، وإن كانت تجاهها بجذاء القبلة وهما مستويان في مهبّ الشمال فسبعة أذرع»^(١).

ومن المعلوم أنّ هذه الرواية - مع ضعف سندها وعدم الجابر - لا تقي بجميع ما ادّعاء أولاً من كون الاثني عشر مشروطاً بأمرين: السهولة والعلوّ مع اكتفاء الرواية بالثاني، على أنّ دعواه الاكتفاء مع الصلابة بسبع ولم يذكر في الرواية. ولعلّه لم يأخذ جميع ما ذكر من هذه الرواية، بل أخذ الصلابة والرخاوة من الأخبار الأخر، وعلوّ الجهة من هذه الرواية، وجمع بينهما بما ذكر، وقد عرفت سابقاً أنّ الصدوق نقل عنه أنّه عمل بهذه الرواية أيضاً.

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٢١ ح ١١ ج ١ ص ٤١٠، وسائل الشيعة: باب ٢٤ من ابواب الماء المطلق ح ٦ ج ١ ص ١٤٥.

وفي جامع المقاصد كما عن جماعة من الأصحاب^(١) اعتبار الجهة عند تساوي القرار، لمكان هذه الرواية . قال في جامع المقاصد : « وطريق الجمع حل ما دلّ على الزيادة على المبالغة في الاستحاب ، وحينئذٍ فيعتبر الفوقية والتحتية باعتبار المجرى ، فإنّ جهة الشمال فوق بالنسبة إلى ما يقابلها كما دلّت عليه هذه الرواية ، وأنما يظهر أثر ذلك مع التساوي في القرار، ويضمّ إلى الفوقية والتحتية باعتبار القرار وإلى صلاية الأرض ورخاوتها ، فيحصل أربع وعشرون صورة »^(٢) انتهى .

وكيفية الانتهاء واضحة ؛ لما علمت سابقاً أنّ الصور المتقدمة ست ، وفي المقام صور أربعة ؛ لأنّ البئر والبالوعة إمّا أن يكون امتدادهما بين الشمال والجنوب ، وله صورتان : كون البئر في الشمال وعكسه ، أو يكون بين المشرق والمغرب ، وله أيضاً صورتان : كون البئر في المشرق وعكسه ، ومعلوم ان ضرب الستة في الأربع تبلغ أربعاً وعشرين صورة ، في سبع عشر منها يكتفى بالخمس ، وهو صورة الصلاية بأسرها ، وهي اثنا عشر ، ويضاف إليها صورة فوقية قرار البئر في الأرض السهلة ، ولها أربع بالنسبة إلى الجهة ، فتكون ستة عشر ، ويضاف صورة تساوي القرارين مع علو البئر في الجهة ، فإنّه بمنزلة علو القرار ، فتكمل حينئذٍ سبعة عشر ، والباقية سبع لها سبع .

وأنت خير أنّه لا مخالفة بين هذه الصور كلّها وبين إطلاق الصور الست المتقدمة إلّا في صورة واحدة ، وهي تساوي القرارين وكانت الأرض سهلة والبئر أعلى جهة ؛ فإنّه على الأوّل كان بينهما سبع ، وعلى الثاني يكون بينهما خمس ، تنزيلاً لعلو الجهة منزلة علو القرار ، ومن المعلوم أنّ رواية

(١) منهم : الشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٥٦ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ١٥٧ .

الدليمي وإن أفادت أنّ مهبّ الشمال فوق ، لكنها لم تفد تقديره بهذا التقدير ، وكأنّ هذا القائل استفاد منها مجرد كون مهبّ الشمال فوق ، ثمّ أدخله في رواية ابن رباط ، فجعل الفوق فيها شاملاً لفوقية القرار وفوقية الجهة ، ثمّ جمع الجمع المتقدّم ذكره سابقاً بينها وبين رواية الجمار .

إذا عرفت ذلك فلا معنى للتأمل كما عن بعضهم^(١) ، بأنّ الاعتبار يقضي بأن يكون السبع إمّا في ثمان أو ست ؛ لأنّ فوقية القرار إمّا أن تعارض فوقية الجهة ويصير بمنزلة المتساويين أو لا ، فإن كان الأوّل فالأوّل ، وإن كان الثاني فالثاني ، وأمّا اعتبار الجهة في البرّ دون البالوعة فتحكم .

لأنّا نقول : أمّا على الأوّل يلزم الأوّل فحقّ ؛ لأنّه يضاف حينئذٍ إلى السبع صورة فوقية البرّ قراراً وفوقية البالوعة جهةً ، فإنّه قد ذكرنا أنّ في هذه خمساً ، وعلى كلام المعارض ينبغي السبع لتعارضهما ، فتكون متساوية ، ولها سبع .

وأما على الثاني يلزم الثاني فغير مسلّم ؛ فإنّا نختار عند تعارضهما تقديم فوقية القرار مع سهولة الأرض ، أخذاً بإطلاق رواية ابن رباط المتقدمة ، ولا يلزم منه السبّ ؛ لأنّ السبع إنّما هي صورة تساوي القرارين ، ومعها ثلاث : كون البالوعة في جهة الشمال أو المشرق أو المغرب ، وخرجت صورة واحدة ، وهي إذا كانت البرّ في مهبّ الشمال ، فإنّها حينئذٍ تكون بمنزلة علوّ القرار ، وفي هذه الصور الثلاث لا تعارض ، وصور^(٢) فوقية قرار البالوعة وتحتّها أربع ، والتعارض حينئذٍ في صورة واحدة وهي فيما إذا كانت

(١) كالخونساري في مشارق الشمس : الطهارة/ في البرّ ص ٢٤٧ .

(٢) معطوف على قوله : « صورة » في قوله : « لان السبع إنّما هي صورة تساوي القرارين » .

مع ذلك البر في مهبّ الشمال ، وقد قدّمنا أنّه يقدّم فوقيّة القرار كما هو الفرض على التقدير الثاني ؛ للإطلاق المتقدّم ، وليس هناك اعتبار جهة في البر دون البالوعة حتّى يكون تحكّماً كما ادّعاء المعترض ، فلا وجه لهذا الإشكال .

كما أنّه لا وجه للإشكال^(١) في أصل الحكم ، من أنّه لا معنى للاستناد في إلحاق الجهة برواية الديلمي ؛ لأنّهم لم يعملوا بها فيما دلّت عليه من الأحكام ، فكيف يتمّ لهم الاستناد إليها في خصوصيّة هذا الحكم ؟ لما عرفت سابقاً أنّه لم يعمل بشيء ، نعم قد استفيد منها أنّ جهة الشمال فوق بالنسبة إلى غيرها ، وإلا فلا عمل بشيء من تقديرها ، وهذا المعنى كما يمكن استفادته منها يمكن استفادته من غيرها ، كرواية أبي يزيد الجمار . بل يمكن معرفته من قواعد أخر عندهم ؛ وذلك لأنّ الأرض كروية واقعة في الماء ، قدر منها داخل وقدر منها خارج ، وربّما قالوا : إنّ ثلثها داخل وثلثها خارج ، ووسطه قبة الخارج محاذي للقطب الشمالي ، وكلّ عنصر يميل إلى مركزه ، ومركز الماء هو البحر الذي فيه الأرض ، فالماء الذي في الأرض يميل بالطبع إلى الجنوب من كلّ جانب من الأرض ، والشمال من الأرض فوق جنوبها ؛ لأنّ ابتداء الأرض الخارج من الجنوب متصل بالبحر ، فكلّها يتحرّك المتحرّك من جنوب الأرض إلى شماله يصعد إلى أن ينتهي إلى محاذي القطب الشمالي ، وإذا تحرّك منه إلى الجنوب ينزل ؛ لما قلنا من أنّ الأرض كروية .

فظهر بما ذكر أنّ الشمال فوق بالنسبة إلى الجنوب ، فإذا كانت البر في

(١) اورده البحراني في الحقائق : الطهارة / حكم البرج ١ ص ٣٩٠ .

جهة الشمال مال الماء بالطبع إلى جهة الجنوب ، ولا يصعد من الجنوب إلى الشمال إلّا بقاسر يقصره ، فلذلك اكتفينا بالخمسة ، بخلاف العكس ، فاحتجنا إلى الزيادة .

وربما يشير إلى ما ذكرنا قول الصادق (عليه السلام) في رواية ابن يزيد المتقدمة^(١) : « يجري الماء إلى القبلة إلى يمين ، ويجري عن يمين القبلة إلى يسار القبلة ، ويجري عن يسار القبلة إلى يمين القبلة ، ولا يجري من القبلة إلى دبر القبلة » ، وذلك لأنّ قبلة الراوي قبلة العراق ، وهي جهة الجنوب لهم ، فلا يجري الماء من الجنوب إلى دبر القبلة أي إلى الشمال ؛ لأنّه دبر القبلة بالنسبة إلى مستقبل القبلة .

وفي كشف اللثام بعد أن ذكر هذه الرواية مؤيدة للحكم بأنّ جهة الشمال فوق بالنسبة إلى الجنوب : « الظاهر أنّ المراد بالقبلة قبلة بلد الإمام ونحوه من البلاد الشماليّة ، ويعضده الاعتبار ؛ لكون معظم المعمورة في الشمال ، وانغمار الجنوبي من الأرض في الماء ، حتّى لم ير العمارة في الجنوبي من قبل بطليموس »^(٢) انتهى . ولا منافاة فيه لما ذكرنا .

لا يقال : إنّ لا معنى لجميع ما ذكرتم ؛ لكون البئر والبالوعة معاً في البلاد الشماليّة ، فأيّ معنى لكون البئر في مهبّ الشمال دون البالوعة وبالعكس ؟

لأنّا نقول : المراد به إنّما هو القرب إلى ناحية الشمال وعدمه ، فتأقّل . نعم قد يشكل المقام بأنّه مع حصول الفوقيّتين - أي الجهة والقرار - لا معنى للاقتصار على السبع الحاصل لأحدهما لو كان ؛ لأنّه يزداد مظنة

(١) في ص ٥٢٣ ، وقد سبق انه ابن أبي يزيد .

(٢) كشف اللثام / الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٤٥ .

وصول ماء البالوعة إلى البئر، وكذلك لا معنى للخمس مع الفوقيّتين في البئر، فإنّه يبعد مظنة وصول ماء البالوعة إليها. ومن هنا يمكن حمل الرواية على ذلك، فيكون ذكر الاثني عشر مع علوّ قرار البالوعة وجهتها، ويكون الاكتفاء بالأذرع في كلامه مع علوّ قرار البئر والجهة أيضاً، فتكفي ولو ثلاثاً، ومع الاستواء فيها اكتفي بالسبع.

بل لا يبعد في نظري القاصر أنّه يستفاد من ملاحظة رواية قدامة ورواية ابن رباط ورواية الديلمي وصحيحة الفضلاء، قالوا: «قلنا له: بئر يتوضأ منها، يجري البول قريباً منها أينجسها؟ فقال: إن كانت البئر في أعلى الوادي، والوادي يجري فيه البول من تحتها، فكان بينهما قدر ثلاثة أذرع، لم ينجس ذلك بشيء، وإن كان أقلّ من ذلك نجسها. قال: وإن كانت البئر في أسفل الوادي ويمرّ الماء عليها، وكان بين البئر وبينه تسعة أذرع لم ينجسها، وما كان أقلّ من ذلك فلا يتوضأ منه، قال زرارة: فقلت له: فإن كان مجرى البول يلاقيها^(١) وكان لا يثبت على الأرض؟ فقال: ما لم يكن له قرار فليس به بأس، فإن استقرّ منه قليل فإنّه لا يثقب^(٢) الأرض ولا قعر له حتّى يبلغ البئر، وليس على البئر منه بأس، فيتوضأ منه، إنّما ذلك إذا استنقع كله»^(٣).

ومما رواه الحميري في قرب الاسناد عن محمد بن خالد الطيالسي عن

(١) في الوسائل: «يلصقها»، وفي الكافي والتهذيب: «يلزقها».

(٢) كذا في المصدر ونسخة «ش» والظاهر من نسخة الاصل - كما ذكر ذلك في حاشية المعتمدة - وفي بقية النسخ: «لا يثبت».

(٣) الكافي: باب البئر تكون الى جنب البالوعة ح ٢ ج ٣ ص ٧، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢١ ح ١٢ ج ١ ص ٤١٠، وسائل الشيعة: باب ٢٤ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٤٤.

العلاء عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « سألته عن بئر يتوضأ منها القوم وإلى جانبها البالوعة ، قال : إن كان بينهما عشرة أذرع وكان البئر التي يستقون منها ممّا يلي الوادي فلا بأس »^(١) .

أنّ^(٢) الأمر يختلف باختلاف الآبار والبوايع من قرب القرار وعدمه والجهة وعدمها باختلاف الأراضي ، والمدار على الاطمئنان بعدم وصول ماء البالوعة إلى البئر ، وقد يحصل ذلك بالثلاثة أذرع ، وقد لا يحصل بالعشرين ؛ لكثرة ماء البالوعة وشدة نفوذه ، فالمدار حينئذٍ عليه ، ولا بدّ من ملاحظة جميع ما له دخل في ذلك ، من قرب القرار وعدمه وشدة النفوذ وعدمه والجهة وغير ذلك ، فتأمل جيّداً .

ومن هنا أمكن أن يدعى في صحيحة الفضلاء أنّ التقدير بالثلاثة أذرع والتسعة لمكان اجتماع الجهتين ، بل قد يدعى أنّه متّجه على مذكروا ؛ وذلك لأنّ فوقية الجهة لها ذراعان ، ولذا رجعت صورة التساوي معها إلى الخمسة مع أنّها سبعة ، فعلم من ذلك أنّ الموظف لها ذراعان ، فحيث تجتمع مع مقتضي السبعة ينبغي أن تجعل تسعة ، وحيث تجتمع مع مقتضي الخمسة ينبغي أن يجعل ثلاثة ؛ لزيادة السبعة في الأوّل ذراعان ، ونقصان الثاني كذلك .

لا يقال : إنّ رواية الفضلاء لا تدلّ على علو الجهة ؛ لأنّ أعلى الوادي لا يلزم أن يكون في مهبّ الشمال .

لأنّا نقول : الظاهر أنّ المراد ذلك في آبار مكّة ، وأعلى الوادي فيها مهبّ الشمال .

(١) قرب الاسناد : ص ١٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب الماء المطلق ح ٨ ج ١ ص ١٤٦ .

(٢) متعلق بقوله : « يستفاد » في قوله : « أنّه يستفاد من ملاحظة رواية قدامة ... » .

نعم لا بأس بالرجوع لما قدره المشهور عند عدم معرفة حال الأرض بالوجه المتقدمه ؛ حتى يحصل الاطمئنان النفسي .

وهل علو القرار يكفي في الحكم بالخمسة ولو قليلاً ، فيكون مبنياً على التحقيق ، أو لا ؟ الظاهر أن المدار على صدق ذلك عليه عرفاً .

﴿ولا يحكم بنجاسة ماء﴾ البر ﴿بمجرد قرب البالوعة ، سواء قلنا : إنها لا تنجس إلا بالتغير أو بالملاقاة ؛ للأصل والإجماع منقولاً^(١) بل ومحصلاً^(٢) .

ويدل عليه مضافاً إلى ذلك خبر محمد بن القاسم عن أبي الحسن (عليه السلام) « في البر يكون بينها وبين الكنيف خمسة أذرع وأقل وأكثر ، يتوضأ منها ؟ قال : ليس يكره من قرب ولا من بُعد ، يتوضأ منها ويغتسل ما لم يتغير الماء »^(٣) . وبهذه الرواية تحمل الأخبار الأول على الاستحباب .

وما تقدم في صحيحة الفضلاء - من الدلالة على التنجيس بعدة وجوه ، من المنطوق والمفهوم على رواية الكافي^(٤) ، وبالمفهوم فقط على رواية غيره - لابد من تأويله ؛ لما علمت من الإجماع على عدم التنجيس بذلك .

(١) نقله العلامة في المنتهى : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٩ .

(٢) ممن قال به : ابن ادريس في السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٩٥ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / احكام البر ص ٢١ ، والمصنف في النافع : الطهارة / في المطلق ص ٣ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٧ .

(٣) تقدم في ص ٣٨٤ .

(٤) ذكرنا المصدر عند التعرض للرواية ، وأما كون دلالتها بالمنطوق فلائن فيها زيادة : « وإن كان أقل من ذلك ينجسها » وهذه العبارة غير موجودة في التهذيب والاستبصار .

ويظهر من بعض^(١) حمل النهي عن الوضوء فيها على الكراهة ، وهو مشكل مع حصول التباعد المذكور عند المشهور ؛ وذلك لأنه بعد حصول القدر المستحب كيف يكون مكروهاً ؟! نعم لو أردنا بقوله فيها : « وما كان أقلّ من ذلك فلا تتوضأ منها » أي أقلّ حتى من القدر المستحب ، أمكن أن يدعى ذلك ، مع ما فيه من أنّ الظاهر منهم أنّ هذا التباعد استحبابي ، وأنه لا كراهة في عدمه ، كما يفهم ذلك من نصّهم على الاستحباب ، وعدم تعرّضهم للكراهة .

ثمّ على تقدير الكراهة ، فهل يشمل سائر الاستعمالات ، أو يخصّ الوضوء ؟ لا يبعد الثاني ، وثبوت البأس في آخر الرواية لا يقضي بخلافه عند التأمل فيها .

﴿إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ وَصُولُ مَاءِ الْبَالُوعَةِ إِلَيْهَا﴾ فتنجس حينئذٍ بالملاقاة إن قلنا به ، وإلا فبالتغيّر . وفي كشف اللثام : « إنّ من اكتفى بالظنّ نجسها مع ظنّ الاتصال »^(٢) .

أمّا لو تغيّرت البئر تغيّراً يصلح أن يكون مستنداً للبالوعة فالمتّجه الطهارة ، ومجرّد الصلاحية والمجاورة ما لم تفد العلم لا توجب التنجيس . واحتياط المصنّف في المعتبر بالتطهير هنا^(٣) ، كما أنّه احتياط أيضاً بالعمل بصحيحة الفضلاء^(٤) ؛ لكونها أصحّ أخبار الباب ، لكن قد عرفت أنّ الإجماع على خلافها .

(١) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ١٠٦ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٤٥ .

(٣) المعتبر : الطهارة / تطهير البئر ج ١ ص ٨٠ .

(٤) المصدر السابق .

﴿ثم إذا حكم بنجاسة الماء﴾ بئراً كان أو غيره ﴿لم يجز استعماله في الطهارة مطلقاً﴾ حدثاً وخبثاً عند الضرورة وعدمها . وهل المراد بعدم الجواز الإثم أو عدم الاعتداد ؟ صرح العلامة في القواعد ^(١) بالأول ، وعنه في نهاية الأحكام ^(٢) تفسير الحرمة بعدم الاعتداد .

ولا يبعد القول بالأول في خصوص الطهارة الحديثة ؛ أما حيث يكون تشريعاً فواضح ، وأما حيث لا تشريع - كما إذا كان عالماً بالفساد وليس من ذوي الأتباع ، وقلنا بعدم حصول التشريع في ذلك - فللنواهي الكثيرة عن الوضوء بالماء القذر ، المفيد حرمة ذاتية المستلزمة للفساد ، بل هو الظاهر منهم في مسألة الإناعين ، بناءً على جريانها على القاعدة ، إذ لو كان الحرمة فيه تشريعية لأمكن القول بالاحتياط ، وعنده يسقط التشريع ، ويكون كاشتباه المطلق بالمضاف . وأما الطهارة الخبيثة فالأظهر العدم ، وإن أمكن للمدعي أن يدعيه أخذاً بحقيقة النهي .

وفي كاشف اللثام : « إن استعماله في صورة الطهارة أو الإزالة مع اعتقاد أنها لا يحصلان به لا إثم فيه ، وليس استعمالاً له فيها » ^(٣) انتهى . قلت : لا أثر للاعتقاد في المقام ، بل معنى قوله (عليه السلام) : « لا تتوضأ بالقذر » أي لا تأت بغسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين بعنوان الوضوء ، فإنه يحرم عليك ولا يحصل الأثر ، ولا دخل للاعتقاد ، فتأمل . نعم لا بأس بالوقوع لا بعنوان الوضوء .

﴿و﴾ كذا ﴿لا﴾ يجوز ﴿في الأكل والشرب﴾ دون غيرهما من إزالة

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٦ .

(٢) نهاية الاحكام : الطهارة / حكم الماء النجس ج ١ ص ٢٤٦ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٤٢ .

الأوساخ واللطوخات ونحو ذلك ﴿إلا عند الضرورة﴾ والمدار على تحققها ، ومنها العسر والحرج والتقية ونحو ذلك .

﴿ولو اشتبه الإناء النجس بالطاهر﴾

﴿وجب الامتناع عنهما﴾ في الشرب والطهارة وغيرهما ممّا يشترط فيه طهارة الماء مع فرض الانحصار، إجماعاً محصلاً^(١) ومنقولاً في الخلاف^(٢) والمعتبر^(٣) وغيرهما^(٤)، كما عن الغنية^(٥) والتذكرة^(٦) ونهاية الأحكام^(٧)، ﴿وبغير خلاف كما في السرائر^(٨)، فحينئذٍ ﴿إن لم يجد غيرهما تيمّم﴾ كالنجس المعين .

ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك خبر سماعة عن الصادق (عليه السلام) : « في رجل معه إناءان ، وقع في أحدهما قدر ولا يدري أيّهما هو ، وليس يقدر على ماء غيرهما ، قال : يهرقهما ويتيمّم »^(٩) .

(١) ممّن قال بذلك : المفيد في المقنعة : الطهارة/ تطهير المياه من النجاسات ص ٦٩ ، والشيخ في

المبسوط : الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٨ ، وابن البراج في المذهب : الطهارة/ العلم

الاجمالي في الاواني ج ١ ص ٢٩ ، والعلامة في القواعد : الطهارة/ احكام المياه ج ١ ص ٦ .

(٢) الخلاف : الطهارة/ مسألة ١٥٣ ج ١ ص ١٩٧ .

(٣) المعتبر : الطهارة/ الشبهة المحصورة ج ١ ص ١٠٣ .

(٤) كمختلف الشيعة : الطهارة/ في المضاف والاسار ص ١٦ ، وجمع الفائدة والبرهان :

الطهارة/ ما به تحصل ج ١ ص ٢٨١ .

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة/ ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٠ .

(٧) نهاية الاحكام : الطهارة/ المشتبه بالنجس ج ١ ص ٢٤٨ .

(٨) السرائر : الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٨٥ .

(٩) الكافي : باب الوضوء من سؤر الدواب ج ٦ ص ٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب

وموثقة عمّار عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « سئل عن رجل معه إناءان فيهما ماء ، وقع في أحدهما قدر لا يدري أيّهما هو ، وليس يقدر على ماء غيره ، قال : يهريقهما جميعاً ويتيمّم » ^(١) . ونسبهما في المعتبر ^(٢) إلى عمل الأصحاب ، وفي المنتهى : « إنّ الأصحاب تلقّت هذين الحديثين بالقبول » ^(٣) .

واستدلّ له مع ذلك كلّه في المعتبر « بأنّ يقين الطهارة معارض بيقين النجاسة ، ولا رجحان ، فيتحقّق المنع » ^(٤) وعن المختلف الاستدلال له أيضاً « بأنّ اجتناب النجس واجب ، ولا يتمّ إلّا باجتنابها ، وما لا يتمّ الواجب إلّا به واجب » ^(٥) .

وهذا منها قاضٍ بجريان الحكم فيهما على القاعدة من غير احتياج إلى دليل خاصّ ، فيكون الدليل حينئذٍ مؤكّداً ، وربّما ظهر من غيرهما ^(٦) خلافه .

فكان المهمّ حينئذٍ تنقيح القاعدة لينتفع بها في غير المقام ، فنقول :

١١ ح ٤٤ ج ١ ص ٢٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١١٣ .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ٤٣ ج ١ ص ٢٤٨ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الماء المطلق ح ١٤ ج ١ ص ١١٦ .

(٢) المعتبر : الطهارة / الشبهة المحصورة ج ١ ص ١٠٤ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / الاسأر والاولاوي ج ١ ص ٣٠ .

(٤) المعتبر : الطهارة / الشبهة المحصورة ج ١ ص ١٠٣ .

(٥) نقله عنه السيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ١٠٧ ، والعلامة لم يستدلّ بذلك كما اعترف به في الحقائق ، نعم ذكر في مسألة الاشتباه بالمضاف (ص ١٦) أن ما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجب .

(٦) كالبحراني في الحقائق : الطهارة / الماء المشتبه ج ١ ص ٥٠٣ .

الإناء الطاهر إمّا أن يشتهه بإناء معلوم النجاسة سابقاً ، أو يشتهه بالنجس من جهة عدم العلم بوقوع النجاسة في أيّهما ، ومقتضى إطلاق النصّ والفتوى عدم الفرق بين ما يكون معلوم النجاسة واشتهه ، أو وقع الاشتباه من غير سبق علم بالنجاسة ، وعلى كلّ تقدير فالاجتناب فيها على القاعدة .

أمّا الأوّل فتقرير القاعدة فيه على وجهين ، وإن كان مآلها إلى واحد : الأوّل : أن يقال : إنّ التكليف باجتناب الإناء النجس قد تحقّق قطعاً ؛ لكون الفرض معلوميته سابقاً ، فاستصحاب بقاء التكليف [حينئذٍ]^(١) به قاضٍ بوجوده الآن ، ولا طريق لامثاله إلّا باجتنابها معاً ، فهو حينئذٍ من قبيل قول الشارع : « لا تضرب أحد الشخصين » وكان معيّناً عنده غير معيّن عند السامع .

الثاني : أن يقال : إنّ الشارع كلّفنا باجتناب النجس ، والفرض أنّ أحدهما نجس ، فنحن مكلفون باجتنابه الآن ، ففي الحقيقة صار التكليف باجتناب فرد واحد منها معيّن غير معلوم عندنا ، فيجب حينئذٍ اجتنابها ؛ لأنّه لا طريق لامثال هذا الخطاب إلّا اجتنابها . لا يقال : إنّ أصل البراءة يعارض ما ذكرت .

لأنّا نقول : إنّ أريد به التمسك بالبراءة عنها جميعاً بتقريب ردّه إلى شبهة الحكم ، فيقال : إنّ هذا موضوع جديد لا نعرف حكمه عند الشارع ، ففيه : أنّه يرجع إلى دعوى أنّ الاشتباه العارضي للشخص مسقط للتكليف الناشئ عن صفة لاحقة للعين لم يعلم اضمحلالها بالاشتباه ، وهو موقوف

(١) غير موجودة في « ش » و « هـ » وفي هامش المعتمدة أنّها غير موجودة في المسودة التي كتبها المصنف .

على دليل غير أصل البراءة ؛ لانقطاعه بما دلّ على بقاء التكليف الأوّل من الاستصحاب وغيره .

وما يقال من أنّا نمنع حرمة ونجاسته ما لم نعلم حرمة ونجاسته ؛ إذ اتّصاف الأعيان بالحلّ والحرمة والطهارة والنجاسة إنّما يرجع إلى ملاحظة فعل المكلف ، وإن كانت الحكمة الباعثة للحكم كامنة في تلك الأعيان ، فالأعيان وإن اتّصفت بذاتها من جهة تلك الحكمة بالحرام والنجس مثلاً من دون تقييد بالعلم والجهل ، ولكنّ اتّصافها بهما من جهة ملاحظة إضافة فعل المكلف إليها لا يكون إلّا في صورة العلم .

يدفعه : أنّه على تقدير تسليمه ، إن أُريد بالعلم العلم بالخصوص فدعوى توقّف الاتّصاف بالحرمة بالنسبة إلى فعل المكلف عليه ممنوعة ، وإن أُريد ولو إجمالاً مع إمكان الامتنال فهو مسلم ، والمقام منه .

وما يقال بالمعارضة بالمشبهة الغير المحصور فضعيف ؛ إذ قد عرفت أنّه لا مانع منه بعد قيام الدليل عليه ، وقد قام فيه من جهة أدلّة العسر والخرج القاضية بعدم مشروعية ما كان فيه ذلك ، وحينئذ يسقط الحكم التكليفي ، ويبقى الحكم الوضعي من الفساد ونحوه ، مع احتمال القول بسقوطه ، لكنّه بعيد .

وإن^(١) أُريد بأصل البراءة إنّما هو البراءة عن واحد منها ، فللمكلف أن يختار أيّهما شاء ، ففيه : أنّه لا معنى له بعد ما عرفت من بقاء التكليف بالفرد الغير المعيّن عند المكلف ؛ للاستصحاب أو شمول الدليل ، مع أنّ براءة الذمّة في واحد منها كانت منتقضة ؛ إذ الفرض أنّه نجس معلوم سابقاً إن أُريد بالأصل فيها بمعنى الاستصحاب ، وإن أُريد به القاعدة أو الظاهر

(١) معطوف على قوله في الصفحة السابقة : « إن أُريد به التمسك بالبراءة عنها ... » .

فهما لا يعارضان ما ذكرنا من بقاء التكليف .

وما يقال : إنا نتمسك بالاستصحاب أي استصحاب الطهارة ؛ إذ الفرض أنَّ أحدهما طاهر ، يدفعه : أنه لا معنى للاستصحاب في خصوص المقام ؛ لأنه إن أُريد به استصحاب طهارته على الإجمال فهو حق ولا يفيد ، بل هو غير محتاج إليه ، وإن أُريد به التمسك في خصوص كل واحد منهما فهو لا معنى له ؛ لعدم معرفة حصول الأمر المستصحب فيه حتى يُستصحب .

فإن قلت : أي مانع من الاستصحاب مع كون الاناء الذي كنت تعلم نجاسته سابقاً مسبوقاً أيضاً بطهارة ؟ فللمتمسك حينئذ أن يقول في طهارة كل واحد منهما إن هذا كان طاهراً ، ولم أعلم الآن فيه بالنجاسة ، فليكن باقياً على الطهارة الأولى .

قلت : لا يخفى^١ على من لاحظ أدلة الاستصحاب وموارده ، أنَّ محله الشيء الذي يعلم حاله سابقاً إلى آن حصول الشك ، فيتمسك فيه حينئذ باستصحاب تلك الحالة المعلومة وقت الشك ، وهذا المعنى مفقود ؛ وذلك لأنَّ الفرض أنَّ الحال الأول الذي كان قبل حصول الاشتباه غير معلوم لنا في كل واحد منهما ، ومعرفة الحال الذي قبل الحال السابق على الاشتباه غير مفيد بعد تخلل هذه الفترة ، فلا يسوغ حينئذ أن يقال : هذا كان طاهراً ؛ لأنه إن أُريد به الكون قبل عروض الاشتباه فهو لا معنى له ؛ إذ ليس معلوماً أنه طاهر ، وإن أُريد به الزمان السابق على ذلك فلا معنى لاستصحابه كما عرفت .

فإن قلت : إن قوله (عليه السلام) : « لا تنقض اليقين إلا بيقين مثله »^(١) شامل لمحل النزاع ، فإنك نقضت اليقين وإن كان سابقاً بغير

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ١١ ج ١ ص ٨ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب نواقض الوضوء ح ١ ج ١ ص ١٧٤ ، وفيه : « وإنما تنقضه بيقين آخر » .

اليقين .

قلت : لا يخفى^١ أنّ معنى الحديث أنك لا تنقض اليقين الذي لولا عروض هذا الشكّ لبقى على هذا المتيقّن ، وفيما نحن فيه ليس كذلك ؛ فإنّه لولا هذا الاشتباه لم يعلم كونه على هذا اليقين ؛ إذ قد يكون هو النجس .
والحاصل : أنّ المعنى أنّ تيقّن الطهارة مثلاً إلى حصول الشكّ لا تنقضه بالشكّ ، بل ابق على مقتضى اليقين الأوّل إلى أن يجيئك يقين مثله ينقضه .

لا يقال : إنّ ما ذكرت ليس أولى من أن يقال : إنّ معنى الرواية أنّه لا ينقض حكم اليقين الأوّل بسبب الشكّ ، بل هذا أولى ؛ إذ ليس المراد نقض اليقين نفسه ، بل المراد نقض حكمه ؛ ضرورة أنّ اليقين نفسه يرتفع بالشكّ .

لأنّا نقول : إنّ هذا أيضاً لا ينافي ما ذكرنا ؛ وذلك لأنّا لا نريد بعدم نقض اليقين عدم ارتفاع نفس اليقين ، بل هو قد ارتفع قطعاً ، بل نريد عدم نقض الأحكام التي تترتب على الموضوع بسببه ، لكن المعنى أنك لا تنقض أحكام اليقين بكلّ ما يزيل اليقين ، إلّا بالزيل الذي هو اليقين بالنقيض ، وأمّا باقي المزيلات له فلا تنقض أحكامه بها ، وهو ظاهر في أنّه لولا هذا المزيل لكان باقياً ؛ لأنّ الفرض أنّ نقضه إنّما كان به ، وهذا المعنى مفقود فيما نحن فيه ؛ لأنّه على تقدير فرض نفي الاشتباه لم يعلم أنّه الطاهر .

على أنّه ربّما يدعى ظهور قوله (عليه السلام) : « لا تنقض اليقين أبداً بالشكّ » فيما شكّ في زوال وصفه نفسه ، لا فيما إذا اشتبه بالزائل ، فتأمّل جداً جيّداً .

على أنّا إن قلنا مجريان الاستصحاب فيما ذكرنا - من بقاء التكليف

باجتناب النجس هنا ؛ أي حال الاشتباه - فهو قاطع للاستصحاب المذكور؛ لأنّ الخطاب بالمحمل مع تيسر الامتثال يقبّحون أهل العرف معه تناول أحدهما ، ويعدّونه في قسم العصاة ، وإلا فكلّ مقدّمة لواجب هي مباح في نفسها أو مندوبة أو مكروهة أو غير ذلك ، فلوفرضنا أنّ المقدّمة يعارضها استصحاب أو الإباحة نفسها لم تبق مقدّمة لواجب نقول بوجودها . ومن هنا تعرف أنّ القسم الثاني - وهو الذي تقع في أحدهما النجاسة ولم يعلم في أيّهما - وإن قلنا بجريان الاستصحاب فيه لكن باب المقدّمة فيه فيقطعه ؛ لكونها من قسم الخطابات ، نعم لا يتمّ ذلك إلا على القول بعدم الوجوب ، فلا مقدّمة حينئذٍ ، لكن قد عرفت ما فيه وما في الاستدلال عليه بأصالة البراءة ونحوها . ومن المعلوم عدم جريان ما ذكرنا من الاستصحاب فيما لو كان أحد الاناءين بولاً والآخر ماء .

فإن قلت : نحن لا نتمسك في شيء من ذلك بالاستصحاب ولا بأصل البراءة ، بل نتمسك فيما يرجع إلى الطهارة والنجاسة بقوله (عليه السلام) : « ... كلّ شيء نظيف حتّى تعلم أنّه قذر ... » ^(١) ، وقوله (عليه السلام) : « كلّ ماء طاهر حتّى تعلم أنّه نجس » ^(٢) ، وفيما يرجع إلى الحلّ والحرمه بقوله (عليه السلام) : « كلّ شيء يكون فيه حلال وحرام فهو حلال حتّى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه ... » ^(٣) .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١١٩ ج ١ ص ٢٨٤ ، وسائل الشيعة : باب ٣٧ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٥٤ .

(٢) تقدم في ص ٣٧٧ ، وفيه : « قذر » بدل « نجس » .

(٣) الكافي : باب نوادر كتاب المعيشة ح ٣٩ ج ٥ ص ٣١٣ ، من لا يحضره الفقيه : باب الحلّ والحرام من لحوم الدواب ح ٤٢٠٨ ج ٣ ص ٣٤١ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب ما

قلت : هو - مع كونه ليس جارياً في سائر الأشياء مثل الأنكحة ونحوها ممّا لا تجري فيه هذه العمومات ، ومنافٍ لما قد عرفت أنّ لفظ الحرام والنجس يراد بها الواقع ؛ لعدم دخول العلم في مفهوم اللفظ ، ولترتب الفساد ونحوه عليه - فيه : أنا نمنع شمولها لمثل المقام ، وذلك لظهور قوله (عليه السلام) : « كلّ شيء يكون فيه حلال وحرام ... » إلى آخره في إرادة أنّ الشيء الكلّي الذي يكون منه حلال وحرام ، بمعنى أنّه لا تحصل الحرمة بمجرد الاحتمال ، وهو في الشبهة الغير المحصورة .

ويكشف عن ذلك قوله (عليه السلام) في رواية مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « كلّ شيء هلك حلال حتّى تعلم أنّه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك ، وذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته وهو سرقة ، ومملوك عندك وهو حرّ قد باع نفسه ، أو خدع فبيع قهراً ، أو امرأة تحتك وهي أختك أو رضيعتك ، والأشياء كلّها على هذا حتّى يستبين لك غير ذلك ، أو تقوم به البيّنة » (١) .

فانظر كيف كشف (عليه السلام) أصل المراد بقول : « كلّ شيء ... » إلى آخره ، فيكون مراده حينئذٍ بيان أنّه لا معنى لحرمة الأشياء بمجرد الاحتمال ، لا أنّه إن كان هناك عبدان أحدهما تعلم أنّه حرّ والآخر مملوك ، أو أنّ امرأتين أحدهما أجنبيّة والأخرى أختك فهو حلال أيضاً .

ومنها : رواية عبد الله بن سليمان ، قال : « سألت أبا جعفر

يكتسب به ح ١ ج ١٣ ص ٥٩ .

(١) الكافي : باب نواذر كتاب المعيشة ح ٤٠ ج ٥ ص ٣١٣ ، تهذيب الاحكام : التجارات / باب

٢١ ح ٩ ج ٧ ص ٢٢٦ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب ما يكتسب به ح ٤ ج ١٢ ص ٦٠ .

(عليه السلام) عن الجبن ، فقال : سألتني عن طعام يعجبني ، ثم أعطى الغلام درهماً ، فقال : يا غلام ابتع لنا جبناً ، ثم دعا بالغداء فتغدينا ، وأتى الجبن فأكلنا ، فلمّا فرغنا قلت : ما تقول في الجبن ؟ قال : أو لم ترني أكله ؟ قلت : ولكن أحبّ أن أسمعك منك ، فقال : سأخبرك عن الجبن وغيره ، كلّ ما كان فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتّى تعرف الحرام بعينه فتدعه « (١) .

فإنّه ظاهر في إرادة حكم الجبن وغيره ممّا مثله ، ومقصوده بكون مثل الجبن فيه حلال أنّه يكون منه حلال ومنه حرام ، لا أنّ المقصود منه أنّه إذا كان جبنان أحدهما تعلم حرمة والآخر حليته فهو حلال ... إلى آخره ، كلّاً بل هو ظاهر فيما ذكرنا .

ومثل ذلك رواية ضريس ، قال : « سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن السمن والجبن في أرض المشركين والروم أناكله ؟ فقال : ما علمت أنّه خلطه الحرام فلا تأكل ، وما لم تعلم فكله حتّى تعلم أنّه حرام » (٢) .

وما نقل عن كتاب المحاسن عن أبي الجارود ، قال : « سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الجبن ، فقلت : أخبرني من رأى أنّه يجعل فيه الميتة ، فقال : من أجل أنّه كان واحد يجعل فيه الميتة حرم جميع ما في الأرض ؟! فما علمت منه أنّه ميتة فلا تأكله ، وما لم تعلم فاشتره وبعه وكُله ، والله إنّي لأعترض السوق فأشتري منه اللحم والسمن والجبن ، والله ما أظنّ

(١) المحاسن : باب ٧٥ ح ٥٩٦ ص ٤٩٥ ، الكافي : باب الجبن ح ١ ج ٦ ص ٣٣٩ ، وسائل الشيعة : باب ٦١ من ابواب الاطعمة المباحة ح ١٧ ص ٩٠ .

(٢) تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٧١ ج ٩ ص ٧٩ ، وسائل الشيعة : باب ٦٤ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ١ ج ١٦ ص ٤٠٣ .

كلّهم يستون هذه البرّة وهذا السودان»^(١).

بل جميع هذه الروايات ظاهرة في المأخوذ من يد المسلمين ، والمُشتري من أسواقهم ، والشبه الغير المحصورة ونحو ذلك ، فأين هذه الأخبار والاستدلال على نحو المقام ؟!

والظاهر أنّ روايات الطهارة خارجة هذا المخرج ؛ أي بمعنى أنّ الشيء لا ينجس بمجرد احتمال النجاسة ، وهذا كلام يقال مع عدم حضور الشبهة المحصورة في الذهن وخطورها بالبال ، بل المقصود أنّ الأشياء كلّها على الطهارة حتّى تعرف عروض النجاسة .

على أنّه قد يدعى أنّ مثل ذلك في الشبهة المحصورة نوع من العلم ، فإنّه يقال : عالم بالنجس وعالم بالحرام ، بل يقال : إنّ عالم بعينه وإنّه لم يدعه . على أنّا لنا كلاماً في قوله (عليه السلام) : « كلّ شيء طاهر حتّى تعلم أنّه قدر » في أنّه هل المراد منها شبهة الحكم أو مستصحب الطهارة ؟ وعليها لا تنافي المطلوب ؛ لعدم الشبهة في الحكم في المقام على الأوّل ، ولا تزيد على الاستصحاب على التقدير الثاني ، وقد عرفت عدم جريانه في بعض الصور على وجهه ، وإنّه لا يعارض باب المقدّمة .

ودعوى ظهور الرواية في مشتبه الموضوع الذي عين مقامنا كالإناءين ونحوهما فيها ما لا يخفى^١ ، واحتمال شمولها للجميع لا يخلو من إشكال ؛ من جهة أنّه حينئذٍ يراد بالعلم بالنسبة إلى مشتبه الحكم وصول الدليل المعتر شرعاً ، وفي غيره اليقين أو ما يقوم مقامه ، وإرادة القدر المشترك مجاز محتاج إلى قرينة .

(١) المحاسن : باب ٧٥ ح ٥٩٧ ص ٤٩٥ ، وسائل الشيعة : باب ٦١ من ابواب الاطعمة المباحة

ولنا أيضاً في قوله (عليه السلام) : « كل شيء يكون فيه حلال وحرام » كلام ليس هذا محل ذكره .

ويمكن أن يقال : إنَّ جريان الاستصحاب والعمومات في كل منها معارض مجريانه في الآخر، والعمل به فيها معاً مقطوع بعدمه ، والقول بالتخيير أي تخيير المكلف في واحد منها لا دليل عليه ، وليس ذلك من قبيل تعارض الروايات .

وبتقرير آخر: بأنَّهما معاً مصداق دليل الاستصحاب ، وهو لا تنقض اليقين ، مع القطع بالبطلان في واحد ، ولا دليل أيضاً على التخيير ، وكذا العمومات ، فإنَّه لا شك في صدقها على كل واحد منها في كل آن حكيم ، مع القطع ببطلانها في واحد ، والقول بالتخيير المذكور سابقاً لا دليل عليه .
وكأنَّ ما ذكرنا هو الذي أشار إليه المحقق (رحمه الله) في المعتبر بقوله في الاستدلال على المطلوب « بأنَّ يقين الطهارة معارض بيقين النجاسة ، ولا رجحان ، فيتحقَّق المنع »^(١) ، وقد يظهر ما ذكرنا من غير المحقق (رحمه الله) .

والحاصل : أنَّه لا معنى للتمسك بالعموم والاستصحاب ؛ للقطع بالبطلان في واحد ، وهو غير معيّن ، والقول بالتخيير لا دليل عليه ، والقول بجواز استعمالهما تدريجاً ربَّما يقطع بعدمه ، ولذلك لم يلتزمه المخالف في المقام ، فتأمل جدّاً جيّداً ، والله أعلم .

وفصل المقام أنا نقول : إنَّه من جميع ما ذكرنا ، ومن النظر في كلام الأصحاب في هذه المسألة ، وفي مسألة الثوين اللذين اشتبه الطاهر منها

بالآخر، وفي محلّ السجود إذا اشتبه الطاهر منه بالنجس، يكاد يقطع الناظر في كلامهم أنه لا إشكال عندهم في جريان هذه القاعدة، وعدم الالتفات لهذه العمومات؛ فإنّ الشيخ (رحمه الله) في الخلاف^(١) في مسألة الثوبين قرّر أنّ القاعدة تقتضي وجوب الصلاة، ويظهر منه أنّ مسألة الإناءين خرجت عن قاعدة وجوب الوضوء بهما مع التكرير بالإجماع، وابن إدريس في السرائر^(٢) في مسألة الثوبين لما لم يلتفت إلى الأخبار الواردة^(٣) بنى على الصلاة عرياناً، ولم يتمسك بجواز الصلاة في أحد الثوبين، تمسكاً بهذه العمومات، ومثله المنقول عن ابن سعيّد^(٤)، وكذلك العلامة^(٥) والمحقق^(٦) في كثير من المقامات.

والحاصل: أنّنا لم نسمع أحداً تأمّل في هذه القاعدة من أصحابنا، بل يقرّرونها، ويذكرون الأخبار الخاصّة حيث تكون مؤيّدّة لها، وإن وقع لهم كلام في كفيّة تقريرها، ولكنهم مشتركون في الإضراب عن هذه

(١) الخلاف: الصلاة/ مسألة ٢٢٤ ج ١ ص ٤٨١.

(٢) السرائر: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٤-١٨٥.

(٣) منها: ما رواه الشيخ بإسناده عن سعد، عن علي بن اسماعيل، عن صفوان بن يحيى، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «كتبته إليه أسأله عن رجل كان معه ثوبان، فأصاب أحدهما بول ولم يدر أيّهما هو، وحضرت الصلاة وخاف فوثها، وليس عنده ماء، كيف يصنع؟ قال: يصليّ فيها جميعاً».

تهذيب الاحكام: الصلاة/ باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٩٥ ج ٢ ص ٢٢٥،

وسائل الشيعة: باب ٦٤ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٨٢.

(٤) الجامع للشرائع: الطهارة/ باب الانجاس ص ٢٤.

(٥) منتهى المطلب: الطهارة/ الاسأر والاواني، واحكام النجاسات ج ١ ص ٢٩-٣٠ و ١٨١.

(٦) المعتبر: الطهارة/ الشبهة المحصورة واحكام النجاسات ج ١ ص ١٠٣ و ٤٣٧-٤٣٨.

العمومات في الطهارة والحلّ والحرمة ، بل عن بعضهم الالتجاء إلى أخبار القرعة^(١) [دونها]^(٢) ، مع كونها بمرأى منهم ومسمع بحيث لا يكاد تخفى على أطفالهم فضلاً عن علمائهم ، بل لم [يذكروا أحداً من العامة احتمالاً]^(٣) فضلاً عن الخاصة ، بل أوجبوا التحري ونحوه ، إلى أن ظهر مولانا المقدّس الأردبيلي (رحمه الله) فأظهر هذا الشك^(٤) ، كما هي عادته في كثير من المقامات ، وتبعه عليه بعض المتأخّرين^(٥) في بعض المقامات ، وخالف نفسه فيها في آخر^(٦) .

ولا يمكن الدعوى على الأصحاب أنّهم خالفوا هذه العمومات في مقامات خاصّة لأدلة فيها ، وكيف ؟ مع أنّهم ينادون بها ويصرّحون في مقام الأخبار وغيرها ، ولذلك يتعدّون عن غير مورد الأخبار كما في مسألة الإناءين ، فإنّه ما ورد فيها إلّا قولهم (عليهم السلام) في خصوص بعض الروايات التي لا يعمل عليها بعضهم من جهة ما في سندها ، وكونها أخبار

(١) منها : ما رواه الشيخ باسناده عن محمّد بن أحمد بن يحيى ، عن موسى بن عمر ، عن علي بن عثمان ، عن محمّد بن حكيم ، قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن شيء ، فقال لي : كلّ مجهول ففيه القرعة ، قلت له : إنّ القرعة تخطي وتصيب ، فقال : كلّ ما حكم الله به فليس بمخطئ » .

تهذيب الاحكام : القضايا والاحكام / باب ٩٠ ح ١٥ و ٢٤ ج ٦ ص ٢٣٨ و ٢٤٠ ، من لا يحضره الفقيه : انظر باب الحكم بالقرعة ج ٣ ص ٨٩ .

(٢) كذا في المعتمدة والمطبوعة ، وفي بقية النسخ بدلها : « وأعرضوا عن هذه العمومات » .

(٣) كذا في المعتمدة والمطبوعة ، وفي بقية النسخ بدلها : « يذكروه احتمالاً ، بل ولا أحداً من العامة » .

(٤) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / ما به تحصل ج ١ ص ٢٨٢ .

(٥) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ١٠٧-١٠٨ .

(٦) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / ما يتبع الطهارة ج ١ ص ٣٤٠ .

آحادٍ عند آخرين : « إنه يهريقهما ويتيمم » ، ومع ذلك تعدّوا إلى سائر الاستعمالات ، وكيف يدعى عليهم ذلك وقد عرفت أنّ بعضهم يترك العمل بالأخبار الخاصّة ويلتجئ إليها ، كابن إدريس في حكم الثوبين ونحوه؟! والحاصل : السارد لكلام الأصحاب وأخبار الأئمّة (عليهم السلام) ؛ فإنّه ما اتفق أنّهم سئلوا يوماً عن المحصور وأجابوا بما يوافق هذه العمومات ، يكاد يقف على مرتبة القطع بعدم جريانها في الشبهة المحصورة ، مع أنّ بعض متأخري المتأخرين كصاحب الحقائق^(١) جعل ذلك قاعدة مستفادة من تتبع الروايات ، لا أقلّ من أن يكون جميع ما ذكرنا يورث الشكّ في إرادة هذا الفرد من هذه العمومات ، فتبقى القاعدة سليمة ، فتكون هذه الأخبار جعلت النجس ما علم نجاسته في غير المقام ، ولا ضرر في ذلك .

والحاصل : المناقشة في هذا الحكم لا سيّما إذا كان من جهة أصل البراءة ونحوه يكاد يكون من الخرافات ، والله أعلم وهناك أمورٌ أخرى وقرائن تقضي بما ذكرنا لا يتحمّلها المقام .

بقي هنا فوائد :

منها : أنّه ينبغي أن يعلم أنّه لا إشكال في وجوب المقدّمة حيث تكون مباحة أو مكروهة أو مندوبة ، وأمّا حيث تكون محرّمة وواجبة - أي يتعارض فيه مقدّمة الواجب ومقدّمة الحرام ، كما في مقامنا ونحوه من الشبهة المحصورة ، مع عدم وجود غيرها ، فإنّه من حيث النهي عن الوضوء بالماء النجس يجب اجتناب الفردين ، ومن حيث وجوب الوضوء بالماء الطاهر يجب الوضوء بهما معاً ، ومثل ذلك الماء المشتبه بالمضاف والثوب المشتبه

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / الماء المشتبه ج ١ ص ٥٠٣ .

بالنجس - فالظاهر أنّ المحرّم إن كانت حرمة من جهة التشريع ، كما إذا حكم بها من عدم الأمر بها ، أو من جهة نهي عُلم فيه إرادة التشريع ، أو نحو ذلك ، فالذي يقتضيه النظر الحكم بالوجوب ؛ لارتفاع الحرمة حينئذٍ بسبب ارتفاع منشئها ؛ إذ تصوّر التشريع فيما جيّ به لاحتمال تحقق إرادة السيّد غير معقول ، وكيف ؟ مع أنّ أكثر مقامات الاحتياط الذي أمر به في السّنة وشهد العقل بحُسنه من هذا القبيل .

وأما إذا كانت الحرمة ذاتيّة فالمتّجه فيه عكس الأوّل ، فتقدّم مراعاة الحرمة على الوجوب ، كما في نظائره ممّا تعارض فيه الواجب والمحرّم ، ويشهد له التّتبّع للأخبار وكلام الأصحاب ، بل قد ينتهي به ذلك إلى القطع بما قلنا ، لكنّ الظاهر أنّ ذلك من حيث الحرمة والوجوب ، وإلّا فقد يعرض للواجب من الجهات ما يوجب مراعاته .

ولعلّ ما ذكره الأصحاب من حرمة استعمال الإناءين الطاهر أحدهما ، ووجوب الوضوء بالإناءين المضاف أحدهما ؛ لكون الأوّل حرمة ذاتيّة والآخر تشريعيّة ، ومثله وجوب الصلاة بالثوبين ؛ لكون الحرمة فيه تشريعيّة ، نعم ربّما يقع كلام بينهم في بعض الأشياء ، وكأنّه ينحلّ إلى النزاع في حرمة تشريعيّة أو ذاتيّة ، فن استظهر الأوّل قدّم مراعاة الواجب ، ومن استظهر الثاني قدّم مراعاة المحرّم .

وقد سلف لك أنّ الأصل في كلّ منهيّ عنه أن يكون محرّماً ذاتيّاً لا تشريعياً حتّى يعلم ، وربّما تدخل مسألة الوضوء في ذلك ؛ لوجود النهي في الأخبار عن الوضوء بالماء القذر ، وإن كان للنظر فيه مجال .

وأما ما يقال من وجوب مراعاة جهة الحرمة على كلّ حال إذا كان الواجب من العبادات ؛ لعدم التمكن منه ؛ لأنّ الجزم بالنيّة واجب ، ومعه

لا جزم ، والمرددة ليست نيّة ، ومن هنا قال بعضهم ^(١) في مثل الصلاة بالثوبين : إنّ لا يجوز ، وينتقل فرضه للصلاة عرياناً ، وينبغي أن يلتزم به بالنسبة للماء المشتبه بالمضاف ونحوه .

ففيه : - مع أنّ مثل ذلك جائز للاحتياط - أنّه متمكّن من الجزم بالنيّة ؛ لوجوبها عليه ، وإن كان أحدهما أصليّاً والآخر مقدّمة ، فإنّه وصف لا دخل له بالنسبة للجزم ، ودعوى وجوب الجزم بخصوص المكلف به ممنوعة ؛ إذ لا دليل يقتضيه ، بل الدليل يقتضي عدمه .

ومنها : أنّه لو انكفى أحد الإناءين ، فهل يتغيّر الحكم الأوّل أو لا ؟ والظاهر أنّ الحكم عندهم كالأوّل ، ولم أثر على وجود مخالف من أصحابنا ، ولا نقل عن أحد منهم ، نعم نقل عن بعض العامة ^(٢) أنّه جوّز الطهارة لأصل الطهارة ، وردّه في كاشف اللثام « بأنّه لو تمّ لجاز بأيّهما أريد » ^(٣) انتهى .

ويمكن أن يقال بالفرق بين المقامين ؛ وذلك لحصول المكلف به باجتنابه يقيناً في الأوّل ، فيجب الاجتناب للمقدّمة ، بخلاف الثاني ، فإنّه لا يقين في حصول المكلف به .

لا يقال : إنّ مكلف باجتناب النجس في الواقع ، ولا يقطع بامثال هذا التكليف إلّا باجتناب هذا الفرد .

قلت : لو تمّ لوجب اجتناب جميع ما احتمل حرمة ، ووجب الإتيان بجميع ما احتمل وجوبه ؛ لأنّ كلّ إنسان مكلف بأن يأتي بالواجب

(١) كابني ادريس وسعيد على ما سبق في ص ٢٩٧ س ١٩ وأخير .

(٢) المجموع : ج ١ ص ١٨٥ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٤٣ .

ويجتنب المحرم ، ولا يتم ذلك إلا بإتيان جميع ما احتمل ذلك ، وهو واضح الفساد ، نعم إن الذي نوجبه من باب المقدمة إنما هو بعد شغل الذمة يقيناً بفرد الكلّي ، لا التكليف بنفس الكلّي الذي يحتمل أن يكون هذا فرداً له .

وما يقال : إن ما ذكرت خرج بالدليل الدالّ على أن المراد بفعل الواجب أي ما بلغكم وجوبه ، وباجتناب المحرم أي ما بلغكم حرمة ، بخلاف ما نحن فيه .

لأننا نقول : - مع الغض عمّا فيه - لو سلّم ذلك في الأحكام لم يسلم في الموضوع ، كالجنب المحتمل حرمة ، والعبد المحتمل حرّيته ونحو ذلك .
فإن قلت : إن ذلك كلّه يرجع إلى الشبهة الغير المحصورة ، وهي غير واجبة الاجتناب ، بخلاف ما نحن فيه .

قلت : أيضاً نقول هنا ، فإنّه بانكفاء أحد الإناءين رجع الموجود إلى كونه شبهة غير محصورة ؛ لأوّله إلى كونه نجساً أو غير نجس ، فلا فرق بينه وبين الجنب المحتمل حرمة .

فإن قلت : هذا الإناء بنفسه كان واجب الاجتناب إمّا للمقدمة أو للأصل ، فما الذي أزال هذا الوجوب ؟

قلت : الذي أزاله هو زوال ما أوجبه ، وهو اليقين بحصول المكلف به الشخصي ، وقد زال ، فزال ذلك التكليف تبعاً له .

فإن قلت : كلام الأصحاب متفق على خلاف ما ذكرت .

قلت : لعلمهم أخذوا ذلك من ظاهر أخبار المقام الآمرة بالإراقة الشاملة للإراقة الدفعية والتدريجية .

وبعد ذلك كلّه فالإنصاف أنّه فرق بين ذلك وبين ما ذكرنا من أقسام

الشبهة الغير المحصورة ؛ وذلك لدوران الجنب الخاصّ بينه وبين سائر الأفراد منه ، بخلاف ما نحن فيه ، فإنّه دائرين أن يكون هذا النجس أو الذي انكفى ، فهو وإن لم يعلم وجود المكلف به شخصاً ، لكنّ التكليف بالكلّي موجود ، ولا يحصل اليقين بامثاله إلّا بذلك ، ولا عسر ولا حرج فيه ، فيشكّ أيضاً في شمول الأدلّة له أيضاً ، كما ذكرنا سابقاً .

ومن هنا ينقدح طريق آخر في تقرير المقدّمة غير الطريقتين السابقتين ، بأن نقول : إنّ الشارع كلّفه باجتناّب النجس منها ، وكان مبهماً بالنسبة إليه ، ولا يتمّ اليقين بامثال هذا التكليف إلّا باجتناّب الباقي منها ، ولعلّه يرشد إلى ذلك الأخبار^(١) الأمرّة بوجوب غسل الثوب جميعه عند العلم بحصول النجاسة فيه وعدم العلم بمكانها خصوصاً ، فإنّها لم تكف بغسل بعضٍ يحتمل كونه هو النجس ، مع أنّه بذلك ينقطع باب المقدّمة ، فتأمل جيّداً جيّداً .

ولعلّك بما ذكرنا ينكشف لك الكلام فيما لو اشتبه أحد الإناءين المشتبهين بمتيقّن الطهارة ، فإنّه صرّح العلامة في المنتهى^(٢) بوجوب

(١) منها : ما رواه الشيخ عن المفيد ، عن احمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن العلاء ، عن محمّد ، عن احدهما (عليهما السلام) ، قال : « سألت عن المذي يصيب الثوب ، فقال : ينضحه بالماء إن شاء ، وقال في المني الذي يصيب الثوب : فإن عرفت مكانه فاغسله ، وإن خفي عليك فاغسله كلّهُ » .

الكافي : انظر باب المني والمذي يصيبان الثوب ج ٣ ص ٥٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١٠ و ١٢ و ١٥ و ١٦ و ٧١ ج ١ ص ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٦٧ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٧ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٠٥ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / الاسرار والاواني ج ١ ص ٣٠ .

الاجتناب فيه . وما عن صاحب المعالم من الاعتراض عليه من « أن ذلك خارج عن النصّ ومحلّ الوفاق ، فلا بدّ له من دليل »^(١) فيه ما لا يخفى^١ بعد ماسمعت ما تقدّم ، وكأنّنه هذا الكلام منه بناءً على أنّ مسألة الإناءين خارجة بالنصّ لا من المقدّمة ، فلذلك اعترض بما سمعت ، وقد عرفت ما فيه .

ولعلّه يقرب ممّا ذكرنا من المسألة أيضاً ما لولاق أحد الإناءين شيئاً آخر كالثوب أو البدن ، والمشهور بين الأصحاب الحكم بطهارة الملاق ؛ لاستصحاب طهارته . وعن العلامة في المختلف^(٢) وجوب اجتنابه ، وربّما بناه بعض المتأخّرين^(٣) على أنّه يظهر من الأدلّة أنّ المحصور يعامل معاملة النجس ، وهو بعيد .

نعم لعلّ ما ذكره (رحمه الله) مبنيّ على ما تقدّمت الإشارة ممّا إليه من جريان المقدّمة فيه ، وذلك لأنّه يكون حينئذٍ مكلفاً باجتناب النجس ، وهو دائر بين أن يكون هذا الإناء والثوب ، أو الإناء الآخر والثوب ، أو هذا الإناء وحده ، أو الآخر وحده ، فيجب ترك الجميع من باب المقدّمة ، وبذلك ينقطع الاستصحاب ، كما انقطع الاستصحاب في غيره ؛ إذ لا معنى للقول بخصوص الحكم فيما إذا كان الاشتباه في الإناءات أي في متحد النوع دون غيره ، فإنّ من اليقين جريان المقدّمة فيما لو وقعت في الإناء أو الثوب أو البدن ونحو ذلك ، ولصاحب الحقائق^(٤) في المقام كلام واضح

(١) معالم الدين : في المشتبه / حكم ما لو انكفأ أحد الاناءين ثم اشبهه بآخر طاهر ص ١٦٢ .

(٢) ذكر ذلك في المنتهى لا المختلف ، راجع منتهى المطلب : الطهارة / في الاسأرج ١ ص ٣٠ .

(٣) كالبحراني في الحقائق : الطهارة / الماء المشتبه ج ١ ص ٥١٣ .

(٤) المصدر السابق : ص ٥١٣-٥١٤ .

الفساد ، فراجع وتأمل .

نعم لقائل أن يقول - وهو الأقوى في النظر-: إنك قد عرفت أن العمومات شاملة لجميع ذلك كله ، وبها انقطعت القاعدة ، قصارى ما هناك أنه وقع لنا الشك في شمولها للشبهة المحصورة التي يقع الاشتباه فيه^(١) من حيث وقوع النجاسة ، لا من أجل ما عرفت من إعراض الأصحاب عن التمسك بتلك العمومات فيها في مقامات متعددة من غير نظر لخصوص الأخبار ، بل ربّما أعرض عن الأخبار الخاصة وبني عليها ، كما سمعت عن ابن إدريس وغيره في الشوبين ، وعرفت أنهم تعدّوا لغير موارد الأخبار الخاصة بكثير ، فلذلك حكمنا هذه القاعدة على تلك العمومات ، فينبغي أن تقتصر على ما حصل لنا الشك فيه خاصّة ، وهو ما عرفت من نفس أفراد الشبهة المحصورة ، لا ما لاقاها من الأجسام الطاهرة ؛ لأنّا لم نعر على كلام لغير العلامة (رحمه الله) ممّن تقدّمه يقتضي وجوب الاجتناب ، بل المعروف بين المتأخّرين^(٢) والذي عليه مشايخ عصرنا ومن قاربه إنّما هو العدم ، فتبقى العمومات سالمة عمّا يقتضي الشك في تناولها لذلك ، سيّما مع معرفتيه من مذاق الشرع بالنسبة للطهارة والنجاسة .

أو يقال : إنّ اليقين الإجمالي لا يرفع الاستصحاب المنقح موضوعه كما في الفرض ، بخلافه في الانعائين اللذين لا ترجيح لأحدهما على الآخر في جريان الاستصحاب ، لما عرفته سابقاً ، وتوهم أنّ الاشتباه الذي كان في الانعائين يلحق الملاقي لأحدهما واضح الفساد ، ولعلّ هذا أقوى من الأوّل

(١) لعلّ الأولى : فيها .

(٢) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ١٠٨ ، والخراساني في ذخيرة

المعاد : الطهارة / ما به تحصل ص ١٣٨ .

في الاستدلال ، بل يمكن كونه هو مبني كلام الأصحاب ، والله العالم ، وهو الذي أفتي به وأعمل عليه إن شاء الله .

وقد يقال في التخلص عن وجوب اجتناب الملاقي للمشتبه برجوعه إلى الشبهة الغير المحصورة ، ويكون حاله حال محتمل النجاسة ، فإنه لا إشكال في عدم وجوب اجتنابه ، وإن كان التكليف بالنجس لا يتم إلا به ، لكن لما كانت أفراد النجس غير محصورة لم يجب اجتناب المحتمل ، وهذا كذلك أيضاً ؛ فإن إصابة المشتبه له صيرته محتمل النجاسة ، وكون هذا الاحتمال إنما نشأ من إصابة متنجس يجب اجتنابه للمقدمة لا يصير الملاقي كذلك ، وكيف ! مع أنه لو صدر الاحتمال من وجوب المجتنب على اليقين لما وجب الاجتناب ، فهذا أولى .

مثلاً : لو كان الإناءان النجس منها معلوم ، ووقعت قطرة لا تعلمها من أي الإناءين ، فإنه لا شك في عدم نجاسة الثوب بها ، وهو معنى قوله (عليه السلام) : « ما أبالي أبولُ أصابني أم ماء إذا كنت لا أدري »^(١) . وما يقال من أن اجتناب النجس لا يتم إلا بذلك ، فيه : أنه جارٍ في محتمل التنجس بنجاسة خاصة معلومة ، كالبول المخصوص ونحوه ، فتأمل .

فإن قلت : إنه بناءً على ما ذكرت أولاً من وجوب الاجتناب ، ينبغي أن تلتزم في مثل ما إذا وقع الشك في إصابة النجاسة البدن مثلاً ، أو الأرض بمعنى قطعة منها وإن كانت متكثرة الأجزاء إذا لوحظ كل جزء منها ، مع أن الأخبار تنادي بفساد ذلك ، وكيف يمكن دعوى أنه عند الشك في إصابة النجاسة له يجب عليه تطهير ثيابه أو بدنه ، واجتناب تلك

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٢٢ ج ١ ص ٢٥٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٩

ح ١ ص ١٨٠ ، وسائل الشيعية : باب ٣٧ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠٥٤ .

القطعة من السجود عليها ونحو ذلك ؟!

قلت : ربّما التزم به بعضهم ، ولكنّ الإنصاف أنّه مستبعد ، نعم يمكن النزاع في أنّ هذا من الشبهة المحصورة أو لا ، وهو مبنيّ على تحقيقها ، أو يقال كما تقدّم سابقاً من عدم حصول الشكّ بالنسبة للعمومات في مثل ذلك ، فتبقى شاملة ، فتأمل .

ومنها : أنّ الظاهر أنّه لا تجب الإراقة في جواز التيمّم ، ولا ينافي ذلك ظاهر الآية^(١) المتضمّن لاشتراط التيمّم بعدم وجدان الماء ؛ لأنّ المراد منه عدم التمكن من استعماله ولو شرعاً ، والأمر في الخبرين بالإراقة لعلّه كناية عن عدم جواز الاستعمال ، بل هو الظاهر منه ، فما عن المقنعة^(٢) والنهاية^(٣) وظاهر الصدوقين^(٤) - من اشتراط جواز التيمّم بالإراقة حتى يتحقق شرط التيمّم وهو فقدان الماء - ضعيف ، لما عرفت ، بل قد تحرم الإراقة عند خوف العطش ونحوه .

ولا يخفى عليك أنّه بعد ما عرفت من حرمة استعمال الإناءين لا إشكال في عدم صحّة الوضوء بهما ، وإن كرّر ذلك بحيث تطهر بأحدهما أولاً ، ثمّ غسل أعضائه بالآخر وتطهر به ثانياً ، فما عن العلامة^(٥) من

(١) أي قوله تعالى : « فلم تجدوا ماء فتيمّموا صعيداً طيباً » سورة النساء : الآية ٤٣ ، وسورة المائدة : الآية ٦ .

(٢) المقنعة : الطهارة / تطهير المياه من النجاسات ص ٦٩ .

(٣) النهاية : الطهارة / المياه واحكامها ص ٦ .

(٤) أمّا علي بن بابويه فنقله عنه في كشف اللثام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٤٣ ، وأمّا ابنه فقال له في من لا يحضره الفقيه : باب المياه وطهرها ذيل ح ٣ ج ١ ص ٧ ، والمقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / باب التيمّم ص ٤-٣ .

(٥) نهاية الاحكام : الطهارة / المشتبه بالمضاف ج ١ ص ٢٥١ .

احتمال وجوب ذلك عليه تحصيلاً للطهارة اليقينية عجيب في المقام ؛ لما عرفت من الأخبار والإجماع ، وإن سلّمنا إمكانه من جهة القاعدة بناءً على أنّ الوضوء بالماء النجس حرّمته تشريعية لا ذاتية .

لا يقال : إنّ حرمة الاستعمال للمقدمة لا يقضي بفساد الوضوء ؛ لكونها حرمة خارجية عنه .

لأنّا نقول : بعد تعليق الحرمة باستعمالها ، وإن كان واحد منها بالأصل والآخر للمقدمة ، لا يتمكّن من نية القرية ، نعم قد يقال بالصحة في صورة يتصوّر وقوعها كنسيان الاشتباه ونحوه ، مع إمكان منعه ؛ لظهور الروايات في انقلاب التكليف ، وأنّه كالمضطرّ باستعمال الماء ، وإن كان الأقوى الأوّل .

ولو غسل بهما تدريجاً نجاسة ، فقد يتخيّل في بادي النظر بقاء تلك النجاسة ؛ للاستصحاب مع الشكّ في المزيل .

وفيه : أنا نقطع بزوال تلك النجاسة ؛ لأنّه إمّا أن يكون الأوّل طاهراً ، وقد زالت به حينئذٍ ، أو الثاني فيزول ما كان من النجاسة الأولى وما جاء من جهة الاناء ، والتمسك باستصحاب مطلق النجاسة معارض بمثله بالنسبة للطهارة ، كأن يقال : إنّ النجاسة قد زالت يقيناً ولا نعلم عودها ، كما في كلّ استصحاب للجنس مع عدم معرفة الشخص ، فالمتّجه حينئذٍ عدم الحكم بأحدهما من جهته ، كما لو تيقّن الطهارة والحدث وشكّ في السابق منها مع حفظه للحالة السابقة على ذلك .

وكذا الحكم فيما لو أصاب أحدهما شيئاً وغسله بالثاني ثمّ غسله بالأوّل ، أو غسل شيئاً طاهراً بهما على وجه التكرار بحيث يرتفع اليقين بالنجاسة الحاصلة بملاقاة كلّ منهما مع اشتمال الغسل على شرائط التطهير .

إِلَّا أَنَّ التَّحْقِيقَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا : أَنَّهُ لَا أَصْلَ وَلَا عَمُومَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ
بِالنِّسْبَةِ لِلْحَدَثِ وَالطَّهَارَةِ ، فَاتَّجَهَ وَجُوبَ تَجْدِيدُهَا لِكُلِّ مَا كَانَتْ شَرْطاً
فِيهِ ، دُونَ مَا كَانَ الْحَدَثُ مَانِعاً مِنْهُ ، بِخِلَافِهِ هُنَا ؛ لِلْعُمُومَاتِ الْقَاضِيَةِ
بِطَهَارَةِ كُلِّ مَا لَا يَعْلَمُ نَجَاسَتَهُ ، كَقَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَام) : « كُلُّ شَيْءٍ لَكَ
طَاهِرٌ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهُ قَذَرٌ » ^(١) وَنَحْوِهِ ، فَاتَّجَهَ حِينَئِذٍ الْحُكْمُ بِالطَّهَارَةِ مِنْ
الْخُبْثِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا .

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ بِاعْتِبَارِ اعْتَوَارِ الطَّهَارَةِ وَالنَّجَاسَةِ عَلَيْهِ يَكُونُ مِنْ
قَبِيلِ الشَّبَهَةِ الْمَحْصُورَةِ بِالنَّظَرِ لِلْوَقْتَيْنِ ، فَيَجِبُ اجْتِنَابُهُ مِنْ بَابِ الْمَقْدَمَةِ ،
فَيَكُونُ حِينَئِذٍ كَالْحَيَوَانِ الَّذِي اعْتَرَاهُ الْجَلَلُ وَضَدُّهُ وَلَمْ يَعْلَمْ الْآنَ اتِّصَافَهُ
بِأَيِّهِمَا ، لَكِنَّهُ كَمَا تَرَى ؛ إِذْ عَدَّ مِثْلَ ذَلِكَ مِنَ الشَّبَهَةِ الْمَحْصُورَةِ فِيهِ مَا
لَا يَخْفَى ، بَلْ هُوَ أَشْبَهُ شَيْءٍ [بِالشَّيْءِ الْمُتَّحِدِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ حَلَّهُ وَلَا حَرَمَتَهُ
وَلَا طَهَارَتَهُ وَلَا نَجَاسَتَهُ ، كَالْجَبَنِ وَاللَّبَنِ] ^(٢) وَنَحْوَهُمَا ، فَتَأَمَّلْ جَيِّدًا .

وَيَتَفَرَّعُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا : أَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ ثَوْبٌ نَجَسَ لَا غَيْرَ ، وَلَيْسَ
عِنْدَهُ إِلَّا إِنَاءٌ مُشْتَبِهٌ ، أَمَكُنَ الْقَوْلُ بِوَجُوبِ غَسَلِهِ فِيهَا حَتَّى يَكُونَ غَيْرَ مَعْلُومٍ
النَّجَاسَةُ ، فَيَنْدَرِجُ تَحْتَ الْعُمُومَاتِ السَّابِقَةِ ، وَيُحْكَمُ بِطَهَارَتِهِ ، وَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ
حِينَئِذٍ الدُّخُولُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ السَّيِّدُ شَيْخُ
مَشَايخُنَا فِي مَنْظُومَتِهِ ^(٣) ، فَقَالَ فِي الْإِنْعَائِينَ الْمُشْتَبِهِينَ :

وَلَوْ تَعَاقَبَا عَلَى رَفْعِ الْحَدَثِ لَمْ يَرْتَفِعْ وَلَيْسَ هَكَذَا الْخُبْثُ

(١) مستدرک الوسائل : باب ٣٠ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ٥٨٣ .

(٢) كذا في المعتمدة والمطبوعة ، وفي بقية النسخ : « باللحم المتحد الذي لا يعلم أنه مذكى أو ميتة
والجن كذلك » .

(٣) الذرة النجفية : الطهارة / في المشتبه ص ٨ .

ومنها : أنه لو انكفي أحد الإناءين المشتبه أحدهما بالمضاف ، فهل ينتقل فرضه إلى التيمم أو يجب عليه الوضوء والتيمم ؟ الأقوى الثاني ، تحصيلاً لليقين ، واحتمل الأول ؛ لأنه يصدق عليه أنه غير واجد للماء . وفيه : أنه ممنوع ، بل لا يحكم عليه بكونه واحداً ولا غير واحد .

فإن قلت : عدم علمه بكونه ماءً يكفي في عدم وجدانه .

قلت : هو أول البحث ، وله مزيد بحث ذكرناه في التيمم .

وفي المدارك : « قد يقال : إن الماء الذي يجب استعماله في الطهارة إن كان هو ما علم كونه ماءً مطلقاً ، فالمتجه الاجتزاء بالتيمم كما هو الظاهر ، وإن كان هو ما لم يعلم كونه مضافاً اكتفي بالوضوء ، فالجمع بين الطهارتين غير واضح » (١) .

وفيه : أن هناك قسماً ثالثاً ، وهو وجوب الوضوء بما كان ماءً واقعاً ، ولما كان هذا غير معلوم المائية حصل عندنا يقين بالخطاب بالطهارة ، ولا نعلم أنها مائية أو ترابية ، وقد عرفت أنه ليس مجرد عدم العلم بالمائية يكفي في الامتثال للتيمم ، فلا بد من الإتيان بهما جميعاً تحصيلاً ليقين البراءة .

ومثل ذلك الصلاة بالشوب المشتبه بعد تلف أحدهما ، فإنه يجمع بين الصلاة فيه وعارياً ، مع احتمال تعيين كونه عارياً ، واحتمال الاكتفاء بالصلاة في الشوب الواحد ؛ لأصالة الطهارة ، كما ذكرناه في مسألة انكفاء أحد الإناءين ، ولا يحتمل ذلك في المشتبه بالمضاف ؛ للشك في كونه ماءً .

نعم نظير مسألتنا ما لو اشتبه ما يؤكل بما لا يؤكل لحمه ثم تلف أحدهما ، فإن الظاهر أنه إما أن يتعين الصلاة عارياً كاحتمال تعيين

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ١٠٩ .

التيّم ، أو فيه وعارياً كالتيّم والوضوء به ، وهو الأقوى كما عرفت .
ومنها : لو كان الإناء مشتبهاً بالمغصوب لو تطهر بهما ، فالظاهر كما عرفت
عدم حصول الطهارة ، نعم لو غسل بأحدهما النجاسة ارتفعت ؛ لعدم
اشتراطها بالقربة .

ومنها : لو اشتبه المضاف بالملق [وكان عنده ماء مطلق غيرهما لا يكفي
للوضوء مثلاً ، ولكن يمكن مزجه بمضاف] ^(١) بحيث لا يخرج المطلق عن
الإطلاق ، فالظاهر وجوب المزج ؛ لأنّه حينئذ يكون متمكناً من ماء غير
مشتبه ، ومعه لا يجوز الوضوء التريدي ؛ لأنّه إنّما جاز من جهة الاحتياط
لعدم التمكن من غيره .

ويحتمل العدم ، بناءً على ما نقل عن الشيخ ^(٢) (رحمه الله) في مسألة
التيّم ، من أنّه لو وجد عنده ماء مطلق قليل وماء مضاف ، وأمكن تكثيره
بالمضاف بحيث لا يخرج عن الإطلاق ، لم يجب عليه المزج ویتيمّم ، وإن
كان لو مزج لوجب عليه الوضوء ، لأصالة البراءة ، ولأنّه يصدق عليه أنّه
غير واجد للماء وإن أردنا به عدم التمكن ؛ لظهور أنّ المراد عدم التمكن من
الماء الموجود في الخارج ، لا عدم التمكن من إيجاد حقيقة الماء ، ولظهور عدم
وجوب تكميل القليل بما لا يخرج عن المائيّة من أبوال الدوابّ ونحوها .

لكنّ الأقوى - مع احتمال الفرق بين المقامين - خلاف ما ذكره الشيخ
(رحمه الله) في مسألة التيّم ؛ للأوامر المطلقة بالوضوء والغسل ، نعم قيّدت
بالعقل بصورة عدم التمكن عقلاً أو شرعاً ، ولا ريب أنّ العقل هنا حاكم

(١) كذا في المعتمدة والمطبوعة ، وفي بقية النسخ بدل هذه العبارة : « وأمكن المزج » .

(٢) المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٩-١٠ .

بالتمكن ، وما تقدّم من الاستبعاد بالنسبة إلى أبوال الدوابّ لعلّه من جهة بُعد الفرض ؛ لأنّ القليل منه لا يفيد ، والكثير منه يخرج عن الإطلاق ، أو يقال : إنّ ذلك يعدّ من غير المتمكن عرفاً بخلاف الأوّل ، فتأمل جيّداً ، فإنّ كلام الشيخ (رحمه الله) لا يخلو من وجه .

الطرف ﴿الثاني﴾ : في المضاف ﴿﴾

﴿وهو كل ماء﴾ يحتاج في صدق لفظ الماء عليه إلى قيد ، أو ما يصح سلب اسم الماء عنه ، ومنه الذي ﴿اعتصر من جسم ، أو مزج به مزجاً يسلبه إطلاق الاسم﴾ أو صعد .

ولا يخفى أن التعريف في كلام المصنف لفظي ، فلا يقدر فيه كونه أعم من وجه وأخص من آخر ، ولعله (رحمه الله) أراد ما ذكرنا من التعريف ؛ لذكره سابقاً في تعريف المطلق ما يستفاد منه تعريف المضاف ، وأن ما ذكره هنا من قبيل المثال .

وكيف كان ، فلا فرق في ذلك بين الإطلاق الحملي وغيره ، نعم هو مع الإشارة يكون قرينة ، وإلا فالمدار على صحة السلب وعدمها ، لكن مع العلم بالحال لا مع الجهل ، وإلا فقد يحكم الجاهل بالمضاف العادم للأوصاف بأنه ماء مطلق .

وكأن المصنف أشار بقوله : « سلبه إطلاق الاسم » إلى أنه إن لم يسلبه الإطلاق بل كان يطلق عليه لا يدخل بذلك تحت المضاف ، وتصح الطهارتان به ، وهو كذلك ، كما سيصرح به فيما يأتي ، بل لا خلاف فيه

عندنا على الظاهر، نعم نقل عن بعض العامة^(١) أنه لا تجوز الطهارة به حينئذٍ إلا بعد طرح مقدار ما مزجه من المضاف ، ولا وجه له ، كما أنه لا فرق بحسب الظاهر فيما ذكرنا من مسلوب الاسم وعدمه بين قلّة الممزوج وكثرته ومساواته ؛ لكون المدار على صدق الاسم .

نعم لو مزج المطلق ماء مضاف مسلوب الصفات ، فعن الشيخ (رحمه الله) : « إِنْ كَانَ الْمَطْلُوقُ أَكْثَرَ صَحَّ الْوَضُوءُ بِهِ مَثَلًا ، وَإِنْ كَانَ الْمَضَافُ أَكْثَرَ لَمْ يَصَحَّ ، وَإِنْ تَسَاوَيَا فَالْجَوَازُ أَيْضًا لِلْأَصْلِ »^(٢) ، وعن ابن البرّاج^(٣) المنع للاحتياط .

وعن العلامة^(٤) (رحمه الله) خلاف قوليهما ، ومراعاة الصدق من غير نظر للقلّة والكثرة ، لكنّه جعل الدليل على الإطلاق تقدير الصفات في المسلوب ، فإن كان بحيث لو كانت موجودة لسلبت إطلاق اسم الماء لم يَصَحَّ التَطَهُّرُ بِهِ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَرَبَّمَا نَقَلَ عَنْهُ^(٥) تقدير الوسط من الصفات دون الصفات التي كانت فيه قبل السلب ، وعن الشهيد في الذكرى^(٦) الجزم به .

والأقوى مراعاة الصدق من غير اعتبار ذلك ؛ لدخوله به تحت الإطلاقات ، ودعوى توقف الصدق عليه ممنوعة على ما هو المشاهد ، ومع

(١) المجموع : ج ١ ص ١٠٠ .

(٢) المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٨ .

(٣) المهذب : الطهارة / الماء المضاف ج ١ ص ٢٥ .

(٤) مختلف الشيعة : الطهارة / المضاف والاسار ص ١٤ .

(٥) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ٧ .

(٦) المصدر السابق .

الشك يرجع إلى استصحاب الموضوع أو الحكم ، كما ستعرفه إن شاء الله .
ودعوى أن القاهر في الحقيقة الكمية ، ولكنّ الدليل على ذلك الصفات ،
فحيث لا توجد تقدّر ، كما ترى ؛ إذ لعلّ القاهر الكمية مع الصفات .

بل يمكن القول بجريان الأحكام على المضاف نفسه من غير ممازجته لو
سلبت جميع خواصه ، بحيث صار أهل العرف بعد الوقوف على حاله يطلقون
عليه لفظ الماء من غير احتياج إلى إضافة ، اللهم إلا أن يمنع انقلاب
المضاف مطلقاً بغير الامتزاج المهلك له ، فإنّ المعتصر من جسم أو المصعد
منه مضاف دائماً ، لا يكون مطلقاً أصلاً .

وعلى كلّ حال ، فقد ظهر لك ممّا ذكرنا ما في توجيه القول بالتقدير ،
بأنّ الإخراج عن الاسم سالب للطهورية ، وهذا الممازج لا يخرج عن
الاسم بسبب الموافقة في الأوصاف ، فنعتبره بغيره ليحصل ما طلبناه ، كما
يقدر ذلك في حكومات الجراح .

وبأنّ الحكم لما كان دائراً على بقاء اسم الماء مطلقاً ، وهو إنّما يعلم
بالأوصاف ، وجب تقدير بقائها قطعاً ، كما يقدر الحرّ عبداً في الحكومة .

وأما تقدير الوسط لأنّه بعد زوال تلك الأوصاف صارت هي وغيرها
على حدّ سواء ، فيجب رعاية الوسط لأنّه الأغلب والمتبادر عند الإطلاق ،
وإنّما صار الزائد لا ينظر إليه بعد الزوال ؛ لأنّه لو كان المضاف في غاية
أوصافه فنقصت مخالفته لم يعتبر ذلك في القدر الناقص ، فكذا لو زالت
رأساً .

ولا يخفى عليك ما في ذلك كلّّه ، أمّا الأول : فلائّه لا يلزم من كون
الممازج غير منخرج بسبب الموافقة أنّا نعتبره بغيره ، وأين مسألة الحكومات
من المقام ؟ لكون الأحكام هنا تابعة لموضوع قد تحقق لغةً وعرفاً .

وأما الثاني : ففيه : أننا نمنع أنه إنما يعلم بالأوصاف ، بل قد يعلم بدونها ، وهو الصديق كما في محلّ النزاع .

ومنه تعرف ما في وجه تقدير الوسط من الأغلبية ، مع أنّ الأغلبية إنما تعتبر بعد وجود الفرد على حالة لم تعرف ، وأما مثل المقام فلا مدخلية لها قطعاً ، وكيف يمكن دعوى تقدير الوسط فيما إذا كان في السابق دون الوسط ؟! ضرورة كون المتّجه حينئذٍ تقدير الصفات التي كانت فيه سابقاً ، ومع التفاوت فالتأخّر أقرب حينئذٍ .

نعم قد يتّجه ذلك في فاقد الصفات دون سالبها ، لكن مع ملاحظة الصنف ، وإلاّ فمع فرض عدم وجود صفات للصنف يمتنع التقدير ؛ إذ احتمال تقدير الانتقال إلى نوع آخر ونحوه بعيد ، بل ممنوع .

ثمّ إنّ كما يراعى الوسط في الصفات ينبغي أن يراعى الوسط في الماء كما في الذكرى^(١) ، مع احتمال العدم ؛ لكون المنقلب إنّما هو خصوص هذا الماء ، فلا وجه لفرض أنّه ماء آخر ، والجميع كما ترى . وقد مرّ^(٢) نظير المسألة في الملاقي للنجاسة المسلوقة الأوصاف أو الفاقدة أو الموافقة للماء ، فلاحظ وتأمل ، فإنّه قد يكون المقام أوضح فساداً من ذلك ، والله العالم .

ولو امتزج المطلق بالمضاف بحيث لا يصدق عليه اسم المطلق ولا اسم المضاف ، ولم يعلم استهلاك أحدهما بالآخر ، فالظاهر عدم جواز استعماله في كلّ ما اشترط بالمائية ، كالطهارة من الأحداث والأخبار .

ويحتمل أن يقال : إنّ بهذا الامتزاج لم يخرج كلّ منها عن حقيقته ؛ لعدم تداخل الأجسام ، فللمجنب حينئذٍ أن يرتمس فيه ، ويرتفع عنه

(١) المصدر السابق .

(٢) في ص ١٩٦-١٩٧ .

الحدث ، وكذلك الوضوء ، إلا أنه يشكل من جهة المسح ؛ لمخلوطية الماء بغيره .

والحاصل : كل ما يقطع فيه مجريان الأجسام المائية عليه يجري عليه حكمه ، إلا أن يمنع مانع خارجي ، وربما يؤيده أن الأصل عدم خروج المطلق عن إطلاقه ، كما أن الأصل عدم خروج المضاف عن كونه مضافاً . ولا ريب أن الأول أقوى ، بناءً على خروج الماء بالامتزاج المزبور عن الماء المطلق أو عن الحكم ، ولو بصيرته موضوعاً خارجاً عن كل منهما ، فهو وإن لم يكن ماء ورد مثلاً لكنه بحكمه ، باعتبار عدم الحكم عليه بكونه ماءً مطلقاً ، نعم لو قلنا ببقاء كل منهما على حاله إلا أن الامتزاج أفاد الاشتباه اتجه ما ذكره ، فتأمل جيداً .

وأما حيث يكون الممزوج بالمطلق غير المانع من الأجسام مثلاً ، بحيث يقع الشك في كون المطلق هل خرج عن إطلاقه أولاً ، فالظاهر من بعضهم جريان الاستصحاب ، وجريان جميع الأحكام عليه ، وفيه تأمل ؛ إذ المدار على الإطلاق العرفي ، والفرض فقده ، واحتمال إثباته بالاستصحاب ، كأن يقال : إنه كان يطلق عليه سابقاً فليطلق عليه الآن ، فيه : - مع الشك في شمول أدلة الاستصحاب لمثله - أنا نمنع تحقق الإطلاق العرفي من جهته ، وهو المدار هنا .

بل قد يقال : إن ذلك إثبات للموضوع بالاستصحاب ؛ لرجوع الحال إلى الشك في أنه بعدما امتزج بما امتزج هل هو فرد لحقيقة الماء أولاً ، والاستصحاب لا يثبت مثل ذلك . ودعوى استصحاب الأحكام من غير ملاحظة الموضوع فيها ما لا يخفى ؛ وذلك لكون الأحكام تابعة له وجوداً وعدمًا ، وتسمع لهذا تنمة إن شاء الله تعالى في المطهرات .

ولكنّ الإنصاف عدم خلوّ القول باستصحاب الحكم من قوّة ، بل يمكن القول باستصحاب الموضوع نفسه ، ولا ينافي ذلك الشكّ في الصدق العرفي ؛ ضرورة استنباط الحكم في الاستصحاب وضعاً متأخراً عن إطلاق اللفظ ، والتبعية وجوداً وعدمّاً لا تنافي ثبوت الحكم من جهة الاستصحاب الذي محلّه الشكّ ؛ إذ هو المفروض ، لا العدم الذي هو السلب عرفاً ، فتأمل جيّداً .

﴿و﴾ على كلّ حال ف﴿هو طاهر﴾ بعد طهارة أصله من غير خلاف لكن لا يزيل حدثاً ﴿أكبر أو أصغر اختياراً واضطراً﴾ إجماعاً ﴿كما في التحرير﴾^(١) وعن الغنية^(٢) والتذكرة^(٣) ونهاية الأحكام^(٤) .

خلافاً للصدوق^(٥) كما نقل عنه ، فإنّه أجاز الوضوء بماء الورد وغسل الجنابة ، ولعلّه الذي أشار إليه في الخلاف^(٦) عن بعض أصحاب الحديث من جواز الوضوء بماء الورد ، ثمّ يحتمل أنّه يتسرّى إلى غيرهما تنقيحاً للمناط ، كما يحتمل أنّه يقتصر عليهما ؛ لظاهر الرواية^(٧) التي هي دليله . وللمنقول عن ابن أبي عقيل ؛ فإنّه ظاهر في جواز مطلق المضاف في مطلق الطهارة عند عدم غيره ؛ لقوله : « ما سقط في الماء ممّا ليس بنجس

(١) تحرير الاحكام : الطهارة / المضاف والاسارج ١ ص ٥ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٥ .

(٤) نهاية الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٣٦ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب المياه وطهرها ذيل ح ٣ ج ١ ص ٦ ، الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / في المياه ص ٤٨ .

(٦) الخلاف : الطهارة / مسألة ٥ ج ١ ص ٥٥ .

(٧) ستأتي في ص ٥٧١ .

ولا محرّم ، فغيّر لونه أو طعمه أو رائحته حتّى أضيف إليه ، مثل ماء الورد وماء الزعفران وماء الخلق^(١) وماء الحمّص وماء العصف^(٢) ، فلا يجوز استعماله عند وجود غيره ، وجاز في حال الضرورة عند عدم غيره^(٣) .

وكيف كان ، فقد سمعت الإجماع في كلام المصنّف وغيره ، وفي الذكرى : « إنّ قول الصدوق يدفعه سبق الإجماع وتأخّره ، ومعارضة الأقوى^(٤) » ، وفي السرائر : « ولا يرفع به نجاسة حكميّة بغير خلاف بين المحصّلين ، وفي إزالة النجاسة العينيّة به خلاف^(٥) » ونقل خلاف المرتضى . والظاهر أنّ مراده بالنجاسة الحكميّة رفع الحدث ، بقرينة ما ذكره بعده ، وعن المبسوط^(٦) نفي الخلاف في عدم رفعه الحدث .

وهذه الإجماعات كما هي حجة على الصدوق ، كذلك إطلاقها حجة على ابن أبي عقيل .

وفي المعتبر بعد أنّ ذكر خلاف الصدوق في ماء الورد ودليله وإبطاله ، قال : « فرع : لا يجوز الوضوء بالنبيذ » ثمّ ذكر خلاف أبي حنيفة فيه ، ثمّ أخذ في الاستدلال عليه ، وقال بعد ذلك : « وعن الصادق (عليه السلام) (....) إنّما هو الماء والصعيد^(٧) » ، واتفق الناس جميعاً أنّه لا يجوز الوضوء

(١) الخلق : طيب مركب يتخذ من الزعفران وغيره من أنواع الطيب والغالب عليه الصفرة أو الحمرة . مجمع البحرين : ج ٥ ص ١٥٧ مادة (خلق) .

(٢) العُصف : بضم العين ، نبت يصبغ به . مجمع البحرين : ج ٣ ص ٤٠٨ مادة (عصف) .

(٣) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / المضاف والاسّار ص ١٠ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ٧ .

(٥) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٥٩ .

(٦) المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٥ .

(٧) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ١٤ ج ١ ص ١٨٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥ ح ١

بغيره من المايعات»^(١) .

والظاهر أنّ مرجع الضمير إنّما هو النبيذ ، لكّته في الذكرى^(٢) نقل عنه هذه العبارة بإبدال ضمير « غيره » بماء الورد ، ومثله في المدارك^(٣) ، ولعلّهما عثرا على غير ما عثرنا عليه ، أو يكون فهما منه ذلك ؛ لكونه في معرض الردّ على أبي حنيفة .

ويدلّ على ما ذكرنا : - مضافاً إلى ما تقدّم ، وإلى الاستصحاب ، وقاعدة الشكّ في الشرط في وجه - قول الصادق (عليه السلام) في خبر أبي بصير بعد أن سأله عن الوضوء باللبن ، قال : « ... لا ، إنّما هو الماء والصعيد » .

وفي خبر عبد الله بن المغيرة عن بعض الصادقين : « إذا كان الرجل لا يقدر على الماء وهو يقدر على اللبن فلا يتوضأً باللبن ، إنّما هو الماء والتميم ... »^(٤) . والظاهر أنّ المراد ببعض الصادقين أحد الأئمة (عليهم السلام) ، ويؤيّده أنّه في كشف اللثام^(٥) أسنده إلى قولهم (عليهم السلام) .

كلّ ذلك مع ظاهر قوله تعالى : « فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا »^(٦) .

ج ١ ص ١٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الماء المضاف ج ١ ص ١٤٦ .

(١) المعتبر : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٨٢ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ٧ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١١٢ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ج ١١ ص ٢١٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٦

ج ١ ص ١٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الماء المضاف ج ١ ص ١٤٧ .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٣٠ .

(٦) سورة النساء : الآية ٤٣ ، وسورة المائدة : الآية ٦ .

وربما استدلل عليه بقوله تعالى : « وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا »^(١) ؛
لكونه في معرض الامتنان ، ولو كان يحصل ذلك بغيره لكان ينبغي
الامتنان بالأعم .

وفيه : أنه لعلّ التخصيص لكونه أكثر وجوداً وأعم^(٢) ؛ لمكان قصر
الجواز بغيره على تقديره في أحوال مخصوصة ، على أنه قد يقال : إن جواز
ذلك بالمضاف لاشتماله على الماء ، فلا ينافي الامتنان .

وكذا استدلل بكثير من الأخبار^(٣) الواردة في كيفية الغسل ؛ لاشتمالها
على الغسل بالماء ، فيكون وجوبه متعيناً .

وقول أبي جعفر (عليه السلام) في صحيحة زرارة : « إذا مسّ جلدك
الماء فحسبك »^(٤) .

وقوله (عليه السلام) في صحيحة زرارة : « الجنب إذا جرى عليه الماء
من جسده قليله وكثيره فقد أجزأه »^(٥) .

(١) سورة الفرقان : الآية ٤٨ .

(٢) في « م » و « هـ » : « وأعم نفعاً » .

(٣) منها : ما رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن شعيب ، عن أبي بصير ،
قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن غسل الجنابة ، فقال : تصبّ على يدك الماء
فتغسل كفّيك ، ثمّ تدخل يدك فتغسل فرجك ، ثمّ تمضمض وتستنشق ، وتصبّ الماء على
رأسك ثلاث مرّات ، وتغسل وجهك وتفيض على جسّدك الماء » .

تهذيب الاحكام : باب ٦ ح ٥٣ و ٥٥ ج ١ ص ١٣١ و ١٣٢ ، وسائل الشيعة : انظر باب
٢٦ من ابواب الجنابة ج ١ ص ٥٠٢ .

(٤) الكافي : باب مقدار الماء الذي يجزي للوضوء ج ٧ ص ٢٢ ، تهذيب الاحكام :
الطهارة / باب ٦ ح ٧٢ ج ١ ص ١٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ٥٢ من ابواب الوضوء ج ٣
ص ٣٤١ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٦ ح ٧١ ج ١ ص ١٣٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٧٣ ح ٩

وقول أحدهما (عليها السلام) في صحيحة ابن مسلم: «... فما جرى عليه الماء فقد طهره»^(١).

ولا يخفى ما فيه، لكن لمكان كونه تأييداً لا استدلالاً كان الأمر سهلاً.

هذا مع أننا لم نقف للصدوق على دليل غير قول أبي الحسن (عليه السلام) في خبر يونس: «قلت له: الرجل يغتسل بماء الورد ويتوضأ به للصلاة، قال: لا بأس بذلك»^(٢).

وهو - مع مخالفته لما تقدم، وعن ابن الوليد: «إنه لا يعتمد على حديث محمد بن عيسى عن يونس»^(٣) - قال الشيخ في التهذيب: «إنه خبر شاذ شديد الشذوذ وإن تكرر في الكتب والأصول، فإنها أصله يونس عن أبي الحسن (عليه السلام) ولم يروه غيره، وقد أجمعت العصابة على ترك العمل بظاهره»^(٤) انتهى.

فإذا كان هذا حال الخبر وجب طرحه، أو تأويله بإرادة الماء الذي وقع فيه الورد ولم يسلبه الإطلاق، أو كان مجاوراً للورد، أو يراد بالتوضؤ التحسن والتطيب للصلاة، لكنه ينفيه قوله: «يغتسل»، ويمكن أن يراد به الاغتسال لذلك أيضاً، ويحتمل أن يقال: الورد بكسر الواو، أي ما

ج ١ ص ١٢٣، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب الجنابة ح ٣ ج ١ ص ٥١١.

(١) الكافي: باب صفة الغسل والوضوء ح ١ ج ٣ ص ٤٣، تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٦

ح ٥٦ ج ١ ص ١٣٢، وسائل الشيعة: باب ٢٦ من ابواب الجنابة ح ١ ج ١ ص ٥٠٢.

(٢) الكافي: باب نواذر الطهارة ح ١٢ ج ٣ ص ٧٣، تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٠ ح ١٠

ج ١ ص ٢١٨، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب الماء المضاف ح ١ ج ١ ص ١٤٨.

(٣) رجال النجاشي: رقم ٨٩٦ ص ٣٣٣.

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٠ ذيل ح ١٠ ج ١ ص ٢١٩.

يورد منه الدواب ، وهو مظنة للسؤال ؛ لاحتمال أنّ الوضوء يحتاج إلى ماء خالٍ عن ذلك ، والأمر سهل .

والظاهر أنّه يخصّ هذا الحكم بماء الورد ، لا مطلق المائعات ، ولا مطلق المضاف ، بل قد يقال : مراده بماء الورد المصعّد به لا المعتصر ؛ ولذلك قال في المنتهى بعد أن ذكر خلاف ابن بابويه وغيره : « فرع : المضاف إذا اعتصر من جسم كماء الورد ، أو خالطه فغيّر اسمه كالمرق ، أو طبخ فيه كماء الباقل المغلي ، لم يجز الوضوء به ولا الغسل في قول عامة أهل العلم ، إلّا ما حكى عن ابن أبي ليلى والأصمّ في المياه المعتصرة ، وللشافعية وجه في ماء الباقل المغلي إلّا النبيذ ، فإنّا قد بينّا الخلاف فيه » ^(١) انتهى ، فتأمّل جيّداً .

ولم نعث لابن أبي عقيل على مستند ، ولعلّه الرواية المتقدمة تنزيلاً له على الاضطراب ، وفيه ما لا يخفى . ولعلّه يستند إلى ما رواه عبد الله بن المغيرة عن بعض الصادقين فإنّ فيه : « ... إن لم يقدر على الماء وكان نبيذاً ، فإنّي سمعت حريزاً يذكر في حديث أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) قد توضّأ بنبيذ ولم يقدر على الماء » ^(٢) .

وفيه :- مع ظهوره في التقيّة - أنّه لم يعلم من المراد ببعض الصادقين ، وعلى تقدير تسليم كونه أحد الأئمة (عليهم السلام) فلم يظهر منه ما يدلّ على الجواز ، بل ظاهر نسبته إلى حديث ذكره حريز عدمه ؛ لأنّ الحديث يطلق على الصدق والكذب ، ولعلّه أشار بالحديث إلى ما رواه بعض عن

(١) منتهى المطلب : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٠ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ١١ ج ١ ص ٢١٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٦ ح ١

ج ١ ص ١٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الماء المضاف ح ١ ج ١ ص ١٤٧ .

النبي^(١) (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) أَنَّهُ تَوَضَّأَ بِالنَّبِيذِ ، عَلَى أَنَّهُ قَالَ الشَّيْخُ : « وَأَجْمَعَتِ الْعَصَابَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالنَّبِيذِ »^(٢) ، مُضَافاً إِلَى نَجَاسَةِ النَّبِيذِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَاءِ الْمُضَافِ ، بَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ أُخْرَى .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِالنَّبِيذِ الْمَاءُ الَّذِي يَنْبِذُ فِيهِ بَعْضُ التَّمِيرَاتِ وَلَمْ تَغَيَّرْ اسْمُهُ ، كَمَا وَرَدَ^(٣) أَنَّهُ حَلَالٌ بِهَذَا الْمَعْنَى ، وَأَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) بِذَلِكَ لَمَّا شَكُّوا إِلَيْهِ فِسَادَ طِبَائِعِهِمْ بِأَنْ يَنْبِذُوا ، وَكَانَ يَضَعُونَ الْكَفَّ مِنَ التَّمْرِ فَيَلْقَوُهُ فِي الشَّنِّ^(٤) الَّذِي يَسْعُ مَا بَيْنَ الْأَرْبَعِينَ إِلَى الثَّمَانِينَ رَطْلاً مِنْ أَرْطَالِ الْعِرَاقِ ، فَكَانَ شَرِبُهُمْ مِنْهُ وَطَهَرُهُمْ مِنْهُ .

﴿ وَلَا ﴾ يَزِيلُ ﴿ خَبِثًا عَلَى الْأَظْهَرِ ﴾ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا كَمَا فِي الْخِلَافِ^(٥) ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ نَقْلاً^(٦) وَتَحْصِيلاً^(٧) شَهْرَةً كَادَتْ تَبْلُغُ الْإِجْمَاعَ ،

(١) رَوَاهُ الصَّدُوقُ ، قَالَ : « لَا بَأْسَ بِالتَّوَضُّؤِ بِالنَّبِيذِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) قَدْ تَوَضَّأَ بِهِ ، وَكَانَ ذَلِكَ مَاءً قَدْ نَبَذَتْ فِيهِ تَمِيرَاتٌ ، وَكَانَ صَافِياً فَوْقَهَا ، فَتَوَضَّأَ بِهِ » .

مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهَ : بَابُ الْمِيَاهِ وَطَهَرُهَا ذِيلُ ح ٢٠ ج ١ ص ١٥ ، وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ : بَابُ ٢ مِنْ ابْوَابِ الْمَاءِ الْمُضَافِ ح ٣ ج ١ ص ١٤٨ .

(٢) تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ : الطَّهَارَةُ / بَابُ ١٠ ذِيلُ ح ١١ ج ١ ص ٢١٩ .

(٣) تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ : الطَّهَارَةُ / بَابُ ١٠ ح ١٢ ج ١ ص ٢٢٠ ، الْإِسْتَبْصَارُ : الطَّهَارَةُ / بَابُ ٦ ح ٢ ج ١ ص ١٦ ، وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ : بَابُ ٢ مِنْ ابْوَابِ الْمَاءِ الْمُضَافِ ح ٢ ج ١ ص ١٤٧ .

(٤) الشَّنُّ : الْقَرِيَةُ الْخُلُقُ . مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ : ج ٦ ص ٢٧٢ مَادَّةُ (شَنْ) .

(٥) الْخِلَافُ : الطَّهَارَةُ / مَسْأَلَةٌ ٨ ج ١ ص ٥٩ .

(٦) نَقَلْتُ الشَّهْرَةَ فِي مُخْتَلَفِ الشَّيْعَةِ : الطَّهَارَةُ / الْمُضَافُ وَالْإِسَارُ ص ١٠ ، وَمِفْتَاحُ الشَّرَائِعِ : الصَّلَاةُ / مِفْتَاحُ ٨٧ ج ١ ص ٧٧ ، وَالْحَدَائِقُ النَّاضِرَةُ : الطَّهَارَةُ / فِي الْمُضَافِ ج ١ ص ٣٩٩ .

(٧) مَمَّنْ قَالَ بِذَلِكَ : الشَّيْخُ فِي الْمَبْسُوطِ : الطَّهَارَةُ / الْمِيَاهُ وَاحِكَا مَهَا ج ١ ص ٥ ، وَابْنُ حُمَزَةَ فِي الْوَسِيلَةِ : الصَّلَاةُ / أَحْكَامُ الْمِيَاهِ ص ٧٦ ، وَابْنُ أَدْرِيسَ فِي السَّرَائِرِ : الطَّهَارَةُ / الْمِيَاهُ وَاحِكَا مَهَا ج ١ ص ٥٩ ، وَابْنُ سَعِيدٍ فِي الْجَامِعِ لِلشَّرَائِعِ : الطَّهَارَةُ / فِي الْمِيَاهِ ص ١٨ .

بل هي إجماع ؛ لمعلومية نسب المخالف^(١) إن اعتبرناه ، وانقراض خلافهما ؛ للاستصحاب ، وتقييد الغسل بالماء في بعض النجاسات ، كقوله (عليه السلام) : « ... لا يجزي من البول إلّا الماء »^(٢) .

وقوله (عليه السلام) في فضل الكلب : « ... اغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء »^(٣) .

وقوله (عليه السلام) في الرجل الذي أجنب في ثوبه وليس معه ثوب آخر غيره ، قال : « يصلّي فيه ، وإذا وجد الماء غسله »^(٤) .

وقوله (عليه السلام) في بول الصبي : « ... يصبّ عليه الماء قليلاً ثم يعصره »^(٥) ، وفي آخر : « يصبّ عليه الماء... »^(٦) .

(١) المخالف هو المفيد في المسائل الخلافية كما نقله عنه في المعتبر: الطهارة/ في المضاف ج ١ ص ٨٢ ، والمرضى في الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة/ مسألة ٢٢ ص ٢١٩ .

(٢) الرواية عن بريد بن معاوية ، عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال : « يجزي من الغائط المسح بالاحجار ، ولا يجزي من البول إلّا الماء » .

تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٣ ح ٨٦ ج ١ ص ٥٠ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ٣١ ح ٢١ ج ١ ص ٥٧ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب احكام الخلوة ح ٦ ج ١ ص ٢٢٣ .

(٣) تقدم في ص ١٠٩ س ٩-١٣ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ح ١٥٥ ج ١ ص ٦٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٢ ح ٨٦ ج ١ ص ٢٧١ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب النجاسات ح ١١ ج ٢ ص ١٠٣٩ .

(٥) الكافي : باب البول يصيب الثوب أو الجسد ح ١ ج ٣ ص ٥٥ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٢ ح ١ ج ١ ص ٢٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٠٢ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٢ ح ٢ ج ١ ص ٢٤٩ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٠٤ ح ٢ ج ١ ص ١٧٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٠٣ .

وقوله (عليه السلام) فيمن أصاب ثوباً نصفه دم أو كَلَّه ، قال : « إن وجد ماءً غسله ، وإن لم يجد ماءً صَلَّى فيه ... » ^(١) .

وفي آخر: « في رجل ليس عليه إلّا ثوب ، ولا تحلّ الصلاة فيه ، وليس يجد ماءً يغسله ، كيف يصنع ؟ قال : يتيمّم ويصلي ، فإذا أصاب ماءً غسله ... » ^(٢) .

إلى غير ذلك من الأخبار، وهي كثيرة في أماكن متفرقة ، ويتّم الاستدلال بها بعدم القول بالفصل ، فيجب حينئذٍ حمل مطلق الأمر بالغسل الوارد في كثير من الأخبار عليها .

وما يقال : إنّه لا منافاة ؛ لكون الغسل بالماء أحد الأفراد ، ولا مفهوم ، يدفعه : أنّ المنافاة متحقّقة من غير حاجة إلى مراعاة المفهوم ، بل يحكم بذلك وإن كان المقيّد لقباً ، نعم [إنكار] ^(٣) ذلك في العامّ والخاصّ متّجه ، فإنّه لا يحصل التنافي فيه إلّا باختلاف حكميّ العامّ والخاصّ بالأمر والنهي ونحوه ، ولذا لا يحكم بالتخصيص في نحو قوله : « أكرم الرجال أكرم زيداً » بخلافه في المطلق والمقيّد ؛ لا تحاد المأمور به في الثاني دون الأوّل ، فتأمل جيّداً .

هذا مع ما في بعضها من الحصر ، كقوله (عليه السلام) : « لا يجزي

(١) من لا يحضره الفقيه : باب ما يصلي فيه وما لا يصلي ح ٧٥٥ ج ١ ص ٢٤٨ ، تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٩٢ ج ٢ ص ٢٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠٦٧ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٠ ح ١٧ ج ١ ص ٤٠٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠١ ح ٦٦ ج ١ ص ١٦٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب النجاسات ح ٨ ج ٢ ص ١٠٦٧ .

(٣) في المعتمدة والمطبوعة : « إن كان » ، وفي بقية النسخ ما اثبتناه ، وهو الصحيح .

فيه إلّا الماء» ، ومفهوم الشرط في آخر ونحوهما .

بل لا حاجة إلى دعوى الإطلاق والتقيد ، بناءً على أنّ الغسل حقيقة شرعية في استعمال الماء ، كما أدّعه في الذكرى^(١) ، لكنّه في غاية البعد ، كدعوى الحقيقة اللغوية ؛ لصدق العرف على الغسل مثلاً بما ورد أنّه غسل حقيقة ، وعدم صحّة السلب .

نعم يتّجه أن يقال : إنّ الغسل بالماء هو المتعارف الشائع المتبادر إلى الذهن عند الأمر به ، كما اعترف به الخصم ، كما ستسمع إن شاء الله ، بل قد يقال : إنّّه في بعض المائعات لا يعدّ الإزالة بها غسلًا لغّةً وعرفاً وشرعاً ، والفرض أنّ دعوى المرتضى^(٢) عامّة في سائر المائعات ، كما نقل الشيخ في الخلاف^(٣) عنه ذلك ، ويقتضيه دليله .

على أنّ هذه المطلقات في كثير من المقامات ما سقت لبيان ما يغسل به ، والمطلق ليس حجةً إلّا فيما سيق له .

وقد يستدلّ على المطلوب أيضاً بالإجماع على نجاسة سائر المائعات بملاقة النجاسة ، فتنجس حينئذٍ بملاقاتها للثوب ، ولم يثبت هنا كون الانفصال مثلاً قاضياً بطهارة ما بقي منها على الثوب ، والماء خرج بالإجماع ونحوه .

وبذلك كلّه اتّضح صحّة المختار ، فلا حاجة لأن يؤيّد^(٤) بوقوع لفظ الماء في الكتاب العزيز في معرض الامتنان القاضي بأنّه غير موجود في غير

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ٧ .

(٢) راجع حاشية (١) من ص ٥٧٤ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ٨ ج ١ ص ٥٩ .

(٤) كما وقع من العلامة في المختلف : الطهارة / المضاف والاسّار ص ١٠ .

الماء ، ويقولوه (عليه السلام) : « الماء يطهّر ولا يطهّر »^(١) ، وبأنّه إن لم يرفع الحدث فلا يرفع الخبث بطريق أولى . إذ في الأوّل ما عرفت ، وفي الثاني : أنّه لا يقتضي ذكره ولا تعريفه في المقام الحصر ، وفي الثالث : أنّه لا أولويّة ، وعند عدمها يكون قياساً ، على أنّه ستسمع الفارق في كلام المرتضى .

وعن المرتضى^(٢) الاحتجاج لقوله بالإجماع ، والمفيد^(٣) بالرواية عن الأئمة (عليهم السلام) ، وإطلاق الأمر بالغسل في كثير من الأخبار ، وقوله تعالى : « وَتَيَابَكَ فَطَهَّرْ »^(٤) ، وبأنّ الغرض من التطهير إزالة العين وهو حاصل بالمائعات ، أمّا الصغرى فلرواية حكم بن الحكيم الصيرفي قال للمصادق (عليه السلام) : « إني أبول فلا أصيب الماء ، وقد أصاب يدي شيء من البول فأمسحه بالحائط والتراب ، ثم تعرق يدي فأمسّ وجهي أو بعض جسدي ، أو تصيب ثوبي ، قال : لا بأس »^(٥) ، ورواية غياث بن إبراهيم : « لا بأس أن يغسل الدم بالبصاق »^(٦) ، وأمّا الكبرى فوجدانيّة ، بل رواية غياث صالحة لأن تكون دليلاً مستقلاً ؛ إذ البصاق من جملة

(١) تقدم في ص ٢٦٩ و ٣٠٤ .

(٢) المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / مسألة ٢٢ ص ٢١٩ .

(٣) قاله في مسائل الخلاف كما نقله عنه مشارق الشموس : الطهارة / في المضاف ص ٢٦٠ .

(٤) سورة المدثر : الآية ٤ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ح ١٥٨ ج ١ ص ٦٩ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة / باب ١٢ ح ٧ ج ١ ص ٢٥٠ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢

ص ١٠٠٥ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٢ ح ٢٣ ج ١ ص ٤٢٥ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب

الماء المضاف ح ١ ج ١ ص ١٤٩ .

المائعات ، مع عدم القول بالفصل بينه وبين غيره .

وعن المرتضى (رحمه الله)^(١) نفسه الاعتراض على الاستدلال بالآية

وأوامر الغسل ، بالمنع من تناول الطهارة للغسل بغير الماء ، وبانصراف إطلاق الأمر بالغسل إلى ما يغسل به في العادة ، ثم الجواب بأن تطهير الثوب ليس بأكثر من إزالة النجاسة عنه ، وقد زالت بغير الماء مشاهدة ؛ لأنّ الثوب لا يلحقه عبادة ، وبأنّه لو كان كذلك لوجب المنع من غسل الثوب بماء الكبريت والنفط ، ولما جاز ذلك إجماعاً علمنا عدم الاشتراط بالعادة ، وأنّ المراد بالغسل ما يتناوله اسمه حقيقة .

وفي الكلّ نظر :

أمّا الأول : ففيه : - بعد ما عرفت من إمكان دعوى الإجماع المحصل على خلافه ، مضافاً إلى نقل الشيخ أنّ الأكثر على خلافه ، بل من زمن المرتضى إلى يومنا هذا لم يوافقه عليه أحد عدا ما ستسمع من صاحب المفاتيح ، ولم ينقل عن أحد ممّن تقدّمه عدا المفيد ، ولذا قيل^(٢) : إنّّه لو ادّعي الإجماع على خلاف دعواه أمكن إن أريد به إجماع أكثر الفقهاء ؛ إذ لم يوافقه على ما ذهب إليه أحد ممّن وصل إلينا خلافه - أنّه غير ثابت النقل ، بل الذي حكى عنها^(٣) أنّهما أضافا القول بالجواز إلى مذهبنا ، مع تعليل المرتضى له « بأنّ من أصلنا العمل بدليل العقل ما لم يثبت الناقل ، وليس في الأدلّة العقلية^(٤) ما يمنع من استعمال المائعات في الإزالة ، ولا ما

(١) المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / مسألة ٢٢ ص ٢١٩ .

(٢) كما في مختلف الشيعة : الطهارة / المضاف والاسرار ص ١١ .

(٣) المسائل المصرية (ضمن كتاب النهاية) : مسألة ٢ ج ٣ ص ٢٢ .

(٤) العبارة المنقولة عن المرتضى هكذا : « وليس في الأدلّة النقلية » .

يوجبها ، ونحن نعلم أنه لا فرق بين الماء والخلّ في الإزالة ، بل ربّما كان غير الماء أبلغ ، فحكمنا حينئذٍ بدليل العقل « ، وهو غير صريح في دعوى الإجماع ، بل لو ادّعاه لكان هذا الكلام قرينة على إرادته بهذا المعنى الذي ذكره في بيانه .

وأما ما ذكره المفيد من الرواية عن الأئمة (عليهم السلام) فهو - مع احتمال إرادة الإطلاقات التي استدلت بها المرتضى ، أو رواية البصاق ونحوه - رواية مرسلة لا جابر لها إن ألحقنا مثل ذلك بالمراسيل ، واحتمال جبرها بإجماع المرتضى قد عرفت ما فيه ، ومن هنا نقل عن المحقق أنه قال : « نمنع دعواه ، ونطالبه بنقل ما ادّعاه » ^(١) .

وأما الثاني : ففيه : - بعد تسليم كون الغسل شاملاً لسائر المائعات - أنه يحكم عليه ما سمعت من المقيّدات ، بل شيوعه وتبادره إلى الذهن عند الأمر بالغسل كافٍ في تقييده ؛ لانصراف المطلق إلى الشائع .

وما وقع من بعضهم ^(٢) في المقام من المناقشة في تحكيم المقيّدات ، من جهة أنه ليس أولى من حمل الأمر في المقيّد على الندب ، وهو مجاز راجح ، قد تبين فساده في الأصول ^(٣) بما لا مزيد عليه ، والفهم العرفي كافٍ في رده ، كالمناقشة الواقعة من المرتضى المتقدمة سابقاً في هدم القاعدة الثانية ، بأنّه لو تمّ لاقتضى عدم الغسل بماء الكبريت وهو باطل إجماعاً ؛ إذ ما استفاده من الإجماع على جواز الغسل بالماء المذكور من بطلان هذه القاعدة ليس أولى من جعل ذلك الجواز للإجماع ، وتبقى القاعدة على حالها .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق : ص ١٩ .

(٣) مفاتيح الأصول : ص ١٩٩ .

هذا إن سلمنا أنَّ الندرة التي ادَّعاهَا في مثل ماء الكبريت كالندرة في المقام من كونها ندرة إطلاق ، مع إمكان منعه بكون الأولى ندرة وجود بخلاف الثانية ، فتأمل .

وأما الثالث : فهو - مع احتمال أن يراد بالتطهير التشمير ، كما تضمَّنته بعض الأخبار^(١) ، أو التقصير كما اشتمل عليه آخر^(٢) ، وأن يراد طهرها عن أن تكون مغصوبة أو محرَّمة ، أو المراد نفسك فظهر من الرذائل ، وعن ابن عباس أنه قال : فطهر : أي لا تلبسها على معصية ولا غدره^(٣) ، وفي أخرى عنه أيضاً : «من لبسها على معصية كما قال سلامة بن غيلان الثقفي : وإني بحمد الله لا ثوب فاجر لبست ولا من غدره أتقتع^(٤)»

(١) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله تبارك وتعالى : وثيابك فطهر ، قال : فشمّر . الكافي : باب تشمير الثياب ح ١ و ٤ ج ٦ ص ٤٥٥ و ٤٥٦ ، مجمع البيان : ذيل آية ٤ من سورة المدثر ج ٩ - ١٠ ص ٣٨٥ .

(٢) كما في الخبر الذي رواه الكليني عن عدّة من اصحابنا ، عن احمد بن محمد بن خالد ، عن محمد بن علي ، عن رجل ، عن سلمة بنّاع القلانسي ، قال : « كنت عند أبي جعفر (عليه السلام) إذ دخل عليه أبو عبد الله (عليه السلام) ، فقال ابو جعفر (عليه السلام) : يا بني ألا تطهر قيصك ؟ فذهب ، فظننا أنّ ثوبه قد أصابه شيء ، فرجع فقال : إنّه هكذا ، فقلنا : جعلنا الله فداك ما لقميصه ؟ قال : كان قيصه طويلاً وأمرته أن يقصر ، إن الله (عزّ وجل) يقول : وثيابك فطهر .»

الكافي : باب تشمير الثياب ح ١٠ ج ٦ ص ٤٥٧ ، مجمع البيان : ذيل آية ٤ من سورة المدثر ج ٩ - ١٠ ص ٣٨٥ .

(٣) الدر المنثور : ذيل آية ٤ من سورة المدثر ج ٦ ص ٢٨١ ، تفسير الطبري : ذيل آية ٤ من سورة المدثر ج ٢٩ ص ٩١ .

(٤) مجمع البيان : ذيل آية ٤ من سورة المدثر ج ٩ - ١٠ ص ٣٨٥ ، التبيان : ذيل آية ٤ من سورة المدثر ج ١٠ ص ١٧٢ .

وليس ما ذكرنا ممّا تضمّنته الأخبار من البطون الذي لا يمنع من إرادة الظاهر، بل هو مجاز قرينته الأخبار، كما لا يخفى على من لاحظها - لا وجه له إن قلنا بالحقيقة الشرعيّة؛ لعدم العلم بحصول المعنى الشرعي، وكذلك إن قلنا بالمجاز الشرعي، والظاهر من هذا اللفظ في هذا المقام عدم خلوه عن أحدهما.

وما قال (رحمه الله) - من أنّه تطهير الثوب ليس بأزيد من إزالة النجاسة عنه، وقد زالت حسّاً بغير الماء، لأنّ الثوب لا يلحقه عبادة - لا معنى له؛ لأنّ الكلام في أنّ هذا الزوال الحسّي زوال شرعي أو لا، ولا تلازم بينهما، وكون الثوب لا يلحقه عبادة غير قاضٍ بما ذكر؛ لعدم الفرق بين العبادة وغيرها بالنسبة إلى ما ذكرنا عند الشكّ في حصول المعنى الشرعي الحقيقي أو المجازي.

نعم يتّجه استدلاله إن أراد بالتطهير المعنى اللغوي، وما ورد من الشارع من اشتراط الاستعلاء ونحوه إنّما هي شرائط خارجيّة عن المعنى، ويكون المأمور به حينئذٍ مطلق التنظيف، فما ثبت اشتراطه من دليل كورود الماء على النجاسة ونحوه قلنا به، وإلاّ فلا. فلا يتّجه الإيراد عليه بما ذكرنا سابقاً، ولا الإيراد كما وقع من بعض^(١) بأنّه قد اشترط (رحمه الله) ورود الماء على النجس، وهو ينافي قوله بحصول الطهارة على أيّ وجه، بل ولا ما وقع للمصنّف^(٢) والعلامة في المختلف^(٣) والذخيرة^(٤) من الجواب عن الآية

(١) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ في المضاف ج ١ ص ١١٣.

(٢) المسائل المصرية (ضمن كتاب النهاية): مسألة ٢ ج ٣ ص ١٩-٢٠.

(٣) مختلف الشيعة: الطهارة/ المضاف والاسآر ص ١١.

(٤) ذخيرة المعاد: الطهارة/ ما به تحصل ص ١١٣.

أيضاً ، والتعرض لنقله يفضي إلى طول من غير فائدة ، فراجع وتأمل .
فالصواب في الجواب إِمَّا المنع من كون الطهارة بالمعنى اللغوي ، أو
يقال : إنها مطلقة تقيّد بما ذكرنا من المقيّدات السابقة .

وأما الرابع : فبالمنع عن إرادة ذلك على أيّ حال وبأي شيء حصل ،
وما ذكره من رواية حكم وغيث سنداً لصغره لا معنى له ، أمّا الأول
فلكونه مطروحاً عندنا وعنده ، فلا معنى لاستفادة ذلك منه ؛ على أنّه لا
دلالة فيه على طهارة اليد ، بل عدم نجاسة الوجه أو بعض الجسد
بالمُتَنَجِّس ، على أنّ نفي البأس لا يدلّ على الطهارة من غير جابر ، فتأمل .
فتحمل الرواية على إرادة أنّ المرور ليس حال العرق .

وأما خبر غياث - فمع ما قيل ^(١) : أنّه بتري ضعيف الرواية لا يغفل بما
يتفرّد به ، ولم يعلم من المرتضى (رحمه الله) شمول المائع حتّى للبصاق ،
ومعارض بما دلّ ^(٢) على أنّ البصاق لا يزيل إلّا الدم ، فلا يكون حينئذٍ
سنداً للصغرى ، وقد يكون الدم طاهراً ، أو يراد الاستعانة بالبصاق على
غسله ، ومن هنا تعرف الجواب عنها إنّ أخذت دليلاً - لا ينبغي أن تسطر
في جنب ما ذكرنا .

(١) كما في المعتبر: الطهارة/ في المضاف ج ١ ص ٨٤ .

(٢) منها : ما رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن العباس ، عن عبد الله بن
المغيرة ، عن غياث ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، عن أبيه ، قال : « لا يغسل بالبزاق
شيء غير الدم » .

الكافي : باب الثوب يصيبه الدم ح ٨ ج ٣ ص ٥٩ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢٢
ح ١٢ ج ١ ص ٤٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب الماء المضاف ح ١ و ٣ ج ١ ص ١٤٨
١٤٩٠ .

وفي المقام كلام لصاحب المفاتيح ، محصّله « المشهور اشتراط الإطلاق في الإزالة ، خلافاً للسيد للمفيد ، بل جوز السيد تطهير الأجسام الصقيلة بالمسح بحيث يزول العين ، لزوال العلة ، ولا يخلو من قوة ؛ إذ غاية ما يستفاد من الشرع وجوب اجتناب أعيان النجاسات ، أما وجوب غسلها بالماء عن كلّ جسم فلا ، فما علم زوال النجاسة عنه قطعاً حكم بتطهره ، إلّا ما خرج بدليل يقتضي اشتراط الماء ، كالثوب والبدن ، ومن هنا يظهر طهارة البواطن بزوال العين ، وكذا أعضاء الحيوان المتنجّسة غير الآدمي ، كما يستفاد من الصحاح »^(١) انتهى .

وفيه : - مع كونه أعمّ من كلام المرتضى من وجه ، بل من وجهين - أنه إن أراد أنّ مثل الأجسام الصقيلة لا تنجس بملاقاة النجاسة ولو مع الرطوبة كما يظهر من تعليقه ، فهو مخالف للإجماع بل الضرورة من الدين ، ولكثير من الأخبار ، منها ما دلّ^(٢) على اشتراط عدم التنجيس بالجفاف ، وتطهير الأواني الشامل للصقيل ، ودعوى خروجها بالدليل ليس بأولى من القول بأنّه يستفاد من تتبّع الأدلة على كثرتها منضمّة إلى فهم الأصحاب أنّ هذه النجاسات تنجّس ما لاقاها صقيلاً وغيره مع الرطوبة .

وإن أراد أنّها - أي الأجسام - تنجس لكن لا يجب الغسل لعدم

(١) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٨٧ ج ١ ص ٧٧ .

(٢) منها : ما رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حمّاد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، قال : « كنت مع أبي جعفر (عليه السلام) إذ مرّ على عذرة يابسة ، فوطئ عليها فأصاب ثوبه ، فقلت : جعلت فداك قد وطئت على عذرة فأصاب ثوبك ، فقال : أليس هي يابسة ؟ فقلت : بلى ، فقال : لا بأس ... » .

الكافي : باب الرجل يطأ على العذرة ح ٢ و ٤ ج ٣ ص ٣٨ و ٣٩ ، وسائل الشيعة : باب

٢٦ من ابواب النجاسات ح ٨ و ١١ و ١٤ و ١٦ ج ٢ ص ١٠٣٥ و ١٠٣٦ .

الدليل ، وما دلّ على وجوب اجتناب أعيان النجاسة لا يقتضيه ، ففيه :
أنّ معنى الحكم بالنجاسة ثبوت أحكام شرعية لا طريق للعقل في رفعها .

ودعوى أنّ الطهارة الشرعية عبارة عن النظافة العرفية فرية بيّنة ؛ إذ
المستفاد من تعفير الاناء والصبّ مرتين وغير ذلك خلافه .

ولقد أجاد المرتضى في جوابه لما سئل عن بيع نجس العين ونجس
الحكم « بأنّ الأعيان ليست نجسة ؛ لأنّها عبارة عن جواهر مركّبة ، وهي
متماثلة ، فلو نجس بعضها لنجس سائرهما ، وانتفى الفرق بين الخنزير وغيره ،
وقد علم خلافه ، وإنّما التنجّس حكم شرعي ، ولا يقال : نجس العين إلّا
على المجاز دون الحقيقة » ^(١) انتهى .

على أنّ الاستصحاب بالنسبة للطهارة والنجاسة كأنّه إجماعي ، بل هو
كذلك .

وأيضاً حكمه بالتنجّس ليس مستنداً لدليل دالّ على أنّ كل نجاسة
عينية إذا لاقت نجّست ما تلاقيه ، بل مستنده الأمر بالغسل في كثير من
المقامات القاضي بالتنجّس ، فهو إن كان شاملاً للمقام اقتضى وجوب
الغسل له أيضاً ، وإلّا فلا تنجّس ولو كان مفروقاً في بحر منها .

مع أنّ إيجاب المسح من أين يستفاد ؟ إذ كثير من نجاسة النجاسات
إنّما استفيدت من الأمر بالغسل لما يلاقيها ، فإن كان شاملاً للمقام اقتضى
وجوب الغسل ، وإلّا فلا نجاسة .

على أنّ استفادة ما ذكره من القاعدة - أي حصول الطهارة بزوال

(١) رسائل المرتضى : مسائل شتى / مسألة ٦ ج ٤ ص ٣٢٩ .

العين - ممّا دلّ على حكم البواطن^(١) وأعضاء الحيوان غير الآدمي^(٢) ، ليس بأولى من استفادة القاعدة - أي وجوب الغسل بالماء - من الأخبار المتكررة بغسل الثوب والبدن والأواني ، الذي يقطع الانسان بملاحظتها عدم قصد الخصوصية في المسؤول عنه ، بل هذا أولى وأولى من وجوه ، وإلا فسائر النجاسات ما سئل عنها جميعها في ملاقاته للثوب ، ولا عنها جميعها بالنسبة للبدن ، بل بعضها في الثوب وبعضها في البدن وبعضها في غيرهما ، لكن لمكان القطع بعدم إرادة الخصوصية قلنا في الجميع .

والحاصل : المعلوم من الأخبار وضرورة المذهب بل ضرورة الدين أنّ النجاسة حكم شرعي فيه ، وكذلك الطهارة ، ولا دخل للزوال الحسي ونحوه ، وخصوص الحكم بالحيوان وعدم التنجيس بالنسبة للبواطن لا يقضي بما ذكر من هدم ذلك الأساس .

﴿ومتى لا قته﴾ أي المضاف ﴿النجاسة﴾ أو المتنجس ﴿نجس قليله وكثيره ، ولم يجز استعماله في أكل ولا شرب﴾ إجماعاً منقولاً^(٣) نقلاً

(١) منها : ما رواه الكليني عن احمد بن ادريس ، عن محمد بن احمد ، عن احمد بن الحسن بن علي ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار الساباطي ، قال : « سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل يسيل من انفه الدم ، هل عليه أن يغسل باطنه يعني جوف الانف ؟ فقال : إنّما عليه أن يغسل ما ظهر منه » .

الكافي : باب الثوب يصيبه الدم ح ٥ ج ٣ ص ٥٩ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٦٦ ج ١ ص ٤٥ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٢٤ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٣١ .

(٢) كما في موثقتي عمار المتقدمتين في ص ٢٥٠-٢٥١ .

(٣) نقل الإجماع : المصنف في الاعتبار : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٨٤ ، والعلامة في المنتهى : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٢ ، والشهيد في الذكرى : الطهارة / المستعمل الاختياري

يستفاد منه التحصيل ، وفي الأخبار دلالة عليه في الجملة ، كرواية السكوني^(١) التي أمر فيها بإهراق المرق للفأرة ، وبرواية ابن آدم^(٢) كذلك للقطرة من النبيذ والخمر المسكر .

والعمدة الإجماع السابق ، بل بإطلاقه يستغنى عن تقرير السراية في المقام ، على أنه قد تقدّم^(٣) أنّ الحقّ كونها على خلاف الأصل ، ولعلّه لذا قال في المدارك : « أمّا النجاسة مع تساوي السطوح أو علوّ النجس فلا كلام ، وأمّا مع علوّ الطاهر وسفل النجس فلا ينجس العالي قطعاً للأصل »^(٤) .

(١) رواها الشيخ عن محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) : « أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) سُئل عن قدر طبخت وإذا في القدر فأرة ، قال يهراق مرقها ، ويغسل اللحم ويؤكل » .

تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ١٠٠ ج ٩ ص ٨٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١ ح ٥ ج ١ ص ٢٥ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب الماء المضاف ح ٣ ج ١ ص ١٥٠ .

(٢) رواها الشيخ بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن يعقوب بن يزيد ، عن الحسن بن المبارك ، عن زكريا بن آدم ، قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن قطرة خمر أو نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير وورق كثير ، قال : يهراق المرق أو يطعمه أهل الذمة أو الكلب ، واللحم اغسله وكله ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١٠٧ ج ١ ص ٢٧٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب النجاسات ح ٨ ج ٢ ص ١٠٥٦ .

(٣) في ص ٢٨٥ .

(٤) هذه العبارة بهذا النص غير موجودة في المدارك لا في مسألتنا - التي هي المضاف - ولا في مسألة تقوي العالي بالسافل ، نعم ذكر في المقام : « أنّ النجاسة لا تسري مع اختلاف السطوح الى الأعلى قطعاً » وما نقله في مفتاح الكرامة عنه هذا المقدار أيضاً . راجع مدارك الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١١٤ .

قلت : لكن لم نعثر في كلامهم على إجماع أو غيره من الأدلة ما يقيد لهم ما هنا من الإجماعات ، والأصل لا يعارضها ، وما ذكر من القطع لم نتحققه ، هذا إن قلنا : إنّ السراية على خلاف الأصل ، وإلا فتكون هي مع الإجماعات حجة .

نعم في بالي أنّ بعضهم^(١) عند الكلام على نجاسة الماء أطلق كون السافل لا ينجس العالي ، مدّعياً عليه الإجماع ، لكن لم يعلم منه أنّ ذلك في غير الماء أو هو خاصّ به لمكان العسر والخرج فيه ، على أنّ بين الإطلاقين عموماً من وجه ، إلا أنّ المغروس في الذهن هو ما ذكر من عدم نجاسة العالي بالسافل .

ولقد نظرت ما حضرني من بعض الكتب فلم أعر على إجماع أو غيره في خصوص المقام ، إلا في منظومة العلامة الطباطبائي حيث قال في المضاف^(٢) :

وينجس القليل والكثير منه ولا يشترط التغير

إن نجساً لاقى عدا جارٍ^(٣) علا على الملاقي باتّفاق من خلا

فإنّ ظاهر قوله : «باتّفاق من خلا» الشمول للمستثنى والمستثنى

منه ، وفي المصابيح^(٤) له أيضاً نقل الإجماع على عدم نجاسة العالي بالسافل في ماء الورد ونحوه ، ولعلّهم أوكلوه إلى ما ذكرنا عنهم في الماء ، فتأمل .

(١) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٤٥ .

(٢) الدرة النجفية : الطهارة / الماء المضاف ص ٦ .

(٣) في المصدر : ما قد .

(٤) المصابيح في الفقه : الطهارة / عدم نجاسة المستعلي بالأسفل ص ٢٣ (مخطوط) .

وكيف كان ، فطريق تطهير المضاف قد اختلفت فيه عبارات الأصحاب ، فالمنقول عن الشيخ في المبسوط «أنّه لا يطهر إلّا أن يختلط بما زاد على الكرّ من الماء الطاهر المطلق ، ولم يسلبه إطلاق اسم الماء ، ولا غير أحد أوصافه ، فإن سلبه أو غير أحد أوصافه لم يجز استعماله ، وإن لم يغيّره ولم يسلبه جاز استعماله فيما يستعمل فيه المياه المطلقة»^(١) .

وفي التحرير : «ويطهر بإلقاء كرّ من المطلق فيما زاد عليه دفعة ، بشرط أن لا يسلبه الإطلاق ، ولا يغيّر أحد أوصافه»^(٢) وعن بعض نسخه : «وإن تغيّر أحد أوصافه» .

ومن الواضح وجود الخلاف بينه وبين الشيخ عليها ، دون النسخة الأولى ، فلا فرق إلّا في اشتراط زيادة الكرّ ، ولعلّها وقعت منه (رحمه الله) لا على سبيل الشرطيّة ، ولذلك نقل عنه في الذكرى قال : «وطهره في المبسوط بأغلبية كثير المطلق عليه وزوال أوصافه ، لتزول التسمية التي هي متعلّق النجاسة»^(٣) انتهى .

كما أنّه لعلّ الشيخ حيث لم يكن في عبارته الإلقاء ، بل كان الاختلاط ، وهو يحصل بالإلقاء دفعة وبغيره ، فأمكن إرادته الإلقاء التدريجي مع كون الماء مستعلياً ، فيشترط هنا الزيادة على الكرّ حتّى يتقوّم ما جرى منه واتّصل بالمضاف بالكرّ ، كما وقع من العلامة^(٤) في التطهير بمادّة الحمّام .

(١) المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٥ .

(٢) تحرير الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٥ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ٨ .

(٤) كما في تحرير الاحكام : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٤ .

لكن فيه : أنه لا وجه له معه هنا ؛ لأنه إن كان يقول باتّحاد الماءين - أي ما في الساقية مع العالي - فلا يحتاج حينئذٍ إلى اشتراط الزيادة ، وإن كان لا يقول باتّحادها معه فلا تثمر له اشتراط الزيادة ؛ إذ كلّ ما يلاقي المضاف ينجس به حتّى ينقص العالي عن الكرّ.

بل قد يقال : إنّ اشتراطها في الحّمّام له وجه بخلافه هنا ؛ لكون المطهر هناك لا يشترط فيه أن يقع من المادّة مقدار كرّ ، بل إذا اتّصل ما في الحياض بما في المادّة أو امتزج يطهر وإن لم يقع من المادّة مقدار كرّ ، فالمطهر له حينئذٍ إنّما هو ما جرى من المادّة لا تّصاله بكرّ ، فلم يكن متّصلاً بكرّ لم يحصل التطهير ؛ لكون الملاقي ليس كرّاً ولا هو متّصل بكرّ ، بخلافه هنا ، فإنّه على ظاهر كلام الشيخ لابدّ وأن يختلط به مقدار الكرّ.

نعم يحتمل أن يكون وجهه أنّه لو اختلط به مقدار الكرّ في الفرض السابق ، فأوّل الاتّصال قد يغلب المضاف عليه فينجس ، فينقص الكرّ فلا يطهر ، لكن إذا كان زائداً فإنّه إن غلب إنّما يغلب على الزيادة ، فيبقى الكرّ سالماً ، وليس حاله كحال ما إذا ألقي الكرّ على الماء النجس الغير المتغيّر ، فإنّه يطهر بمجرد الاتّصال بناءً على عدم اشتراط الامتزاج ، فيتّجه حينئذٍ هنا الاشتراط .

إلا أنّه قد يناقش فيه أيضاً بأنّه متّجه مع العلم بالغلبة المذكورة ، وإلا فاستصحاب بقائه محكّم ، والاحتمال غير قادح ، فإنّه قد يكون بأوّل آتات الاتّصال يغلب الماء على الجزء الملاقي . وبما ذكرنا تعرف استناد الشيخ في اشتراط الزيادة إن أراد ذلك .

وأما على النسخة الثانية من التحرير - أي اشتراط عدم مسلوية الإطلاق فقط وإن تغيّر أحد أوصافه بأوصاف المتنجّس - فهو مختاره في

بعض كتبه كالمنتهى^(١) والقواعد^(٢) ، وتبعه عليه جماعة^(٣) ، أي في حصول تطهير المضاف بحيث يكون طاهراً مطهراً ، وإلا فسمع أنه (رحمه الله) لا يشترط بقاء الإطلاقيّة بالنسبة للطهارة وإن كان لا يرفع حدثاً ولا خبثاً .

وكأنهم فهموا من عبارة الشيخ (رحمه الله) إرادة تغيير الماء بأحد أوصاف المضاف ، وأوردوا عليه أن الذي ثبت من الأدلة نجاسة الكر بتغيره بأحد أوصاف النجاسة لا المتنجس ، فيبقى حينئذٍ على طهارته وإن تغير بأحد أوصاف المضاف . لكن لعلّ مستند الشيخ (رحمه الله) عموم قوله (عليه السلام) : « ...إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه »^(٤) ، وللمسألة مقام آخر .

إلا أن عبارة الشيخ (رحمه الله) هنا غير صريحة بذلك ؛ إذ قد يريد بالتغيير التغيير بأحد أوصاف النجاسة ، لبقائها في المضاف كالدّم ، أو أنه يريد أنه بدون أن تذهب أوصاف المضاف بالمرّة لم يحصل استهلاكه بالماء المطلق ، ومدار التطهير عليه ، كما ستعرف إن شاء الله . وقد أشار إلى ذلك الشهيد في الذكرى كما سمعت ما نقله عنه .

وحينئذٍ يرجع إلى نزاع في موضوع ، وهو أنه هل يبقى الماء المطلق على إطلاقه ويستهلك المضاف فيه وإن بقي أحد أوصاف المضاف في المطلق ؟ فالجماعة يقولون بالبقاء ، والشيخ يمنعه ، لكن عبارته تنافي ذلك ؛ لأنّ ظاهر عطف التغيير بـ « أو » يقضي ببقاء الأول ، وهو عدم سلب

(١) منتهى المطلب : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٢ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / في المضاف ، وفي تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٥ و ٦ .

(٣) كالخونساري في مشارق الشمس : الطهارة / بحث المضاف ص ٢٥٨ .

(٤) المتقدم في ص ١٩١ .

الإطلاقيّة ، فيكون ما أشار إليه الشهيد (رحمه الله) بنقله عن المبسوط كما تقدّم لا يخلو من تأمل .

وكيف كان ، فإن أراد الشيخ بتغيّر أحد الأوصاف أوصاف المضاف لا النجاسة ، ومع ذلك يقول بتحقيق بقاء الإطلاقيّة ، فالظاهر أنّ الأرجح خلافه ؛ لما ذكر في محله من أنّ الكرّ لا ينجس إلّا إذا تغيّر بأحد أوصاف النجاسة ، وإن لم يرد ذلك فرحباً بالوفاق .

نعم إنّما الخلاف مع العلامة في القواعد^(١) والمنتهى^(٢) ، بل قيل^(٣) : إنّهُ في سائر كتبه ، حيث قال : « إذا اختلط مقدار الكرّ بالمضاف وسلبه الإطلاق تحصل الطهارة ، وتذهب الطهوريّة » .

ولعلّ كلامه يرجع إلى القول بطهارة المضاف بملاقة المطلق الكثير للمضاف وإن بقي المضاف على إضافته ، كما يرشد إلى ذلك نقله عنه في الذكرى^(٤) أنّه قال بالطهارة بمجرد الاتصال وإن بقي الاسم ، إلّا أنّه يحتمل أن لا يكون مراده كذلك ، بل يقول : لا بدّ من الامتزاج ، ولا يكفي بمجرد اتصال الماء به .

وفيه : أنّه لا بدّ حينئذٍ من تخصيصه بما إذا أُلقي المضاف على الكرّ ، وإن نافاه ظاهر إحدى عبارتيه في القواعد^(٥) ، وإلّا فلا يتّجه فيما إذا أُلقي الكرّ على المضاف ؛ لنجاسة إنائه وهو ينجس الماء ، ولا معنى للقول بطهارة

(١) و(٢) راجع حاشية (١) و(٢) من ص ٥٩٠ .

(٣) كما في جامع المقاصد : الطهارة/ في المضاف ج ١ ص ١٢٥ ، إلّا أنّه في نهاية الاحكام قرب عدم طهارته ، راجعه : الطهارة/ في المضاف ج ١ ص ٢٣٧ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ٨ .

(٥) قواعد الاحكام : الطهارة/ في المضاف ج ١ ص ٥ .

الاناء ؛ لعدم ملاقة المطلق له ، إذ الفرض أنه صار مضافاً .
 واحتمال القول : إنّ الكرّ بعد اتّصاله بالمضاف طهر المضاف وآنيته
 واضح الفساد ، كالتمسك بأنّ الكثير إنّما ينجس إذا تغيّر بلون النجاسة مثلاً
 لا بالمتنجس ، والفرض العدم ، نعم هو متّجه فيما إذا بقي الكثير على مائيته ،
 لا فيما خرج عنها ، فإنّه ينجس حينئذٍ بكلّ ما يلاقيه .
 وكذا التمسك باستصحاب الطهارة ؛ إذ هو - مع معارضته باستصحاب
 النجاسة - لا معنى له مع تغيّر الموضوع ؛ لكونه كان مطلقاً والآن مضاف ،
 فيدخل حينئذٍ تحت أحكام المضاف .

والقول^(١) بأنّ نجاسة المضاف إنّما جاءت من الإجماع ، وهي في المقام
 مفقودة^(٢) لا معنى له ؛ لما بيّنا في الأصول من صحّة الاستصحاب في الحكم
 الحاصل من الإجماع ، وليس الإجماع إلّا أحد الأدلة الكاشفة عن الحكم
 الواقعي ، كما بيّن في محله ، فلا حاجة إلى تكلف الجواب بعدم انحصار
 دليل النجاسة في الإجماع ، لوجود أخبار في المقام ؛ فإنّ فيه : أنّه ليس
 هناك أخبار صالحة للدلالة في تمام المدعى من غير حاجة إلى الإجماع ، كما
 لا يخفى على من لاحظها . ولصاحب الذخيرة^(٣) مناقشة واهية في المقام
 متضمّنة لعدم جريان الاستصحاب ، ذكرناها في الأصول وأجبنا عنها .

وبما ذكرنا من الاستصحاب ينقطع أصالة الطهارة ، فلا يقال : إنّ
 الأصل في الأشياء الطهارة ؛ لقوله (عليه السلام) : « كلّ شيء طاهر
 حتّى تعلم أنّه قدر »^(٤) ، ولم نعرف الآن نجاسة لا في المطلق الذي انقلب

(١) كما في ذخيرة المعاد : الطهارة / ما به تحصل ص ١١٥ .

(٢) لعلّ الأولى : وهو في المقام مفقود .

(٣) ذخيرة المعاد : الطهارة / ما به تحصل ص ١١٥-١١٦ .

(٤) تقدم في ص ٥٥٨ .

مضافاً ، ولا في المضاف السابق ؛ لأنّ المعلوم من نجاسته إنّما هو قبل ملاقاته للماء .

ولا معنى لردّه في الذخيرة^(١) بمنع أصالة الطهارة في كلّ شيء ، نعم الثابت من العموم إنّما هو عند الشكّ في عروض النجاسة لها ، أو كونها أحد النجاسات ، لا عند الجهل بكونها نجسة شرعاً أم لا ، إذ هو كما ترى ، بل أغرب من سابقه ، بل قد عرفت فيما تقدّم أنّه يمكن إثبات الطهارة بأصالة البراءة والإباحة ، لكون النجاسات تكليف^(٢) وإن كان لا يخلو من تأمل في غير الأكل والشرب ونحوهما ، ولقد طال بنا الكلام .

وكشف الحال في المسألة أنّا نقول : الروايات خالية عن كيفة تطهير المضاف ، فلم يبق لنا إلّا إدخاله تحت القواعد الممهّدة ، والظاهر أنّه غير قابل للتطهر ؛ لعدم ثبوت كيفة خاصة في تطهيره ، ولا يمكن جريان ما وصل إلينا من المطهّرات عليه ، حتّى بالاستحالة بممازجة دون الكرّ من الماء مثلاً ، بل والاستهلاك به ، بناءً على أنّ الاستحالة إنّما تفيد طهارة ما كانت النجاسة دائرة مدار اسمه ، كالكلب والخنزير ونحو ذلك ، فإذا استحالت إلى موضوع آخر لا يطلق عليه هذا الاسم اتّجه الحكم بطهارتها ، أمّا إذا كان لحوق وصف النجاسة ليس دائراً مدار الاسم بل مدار الذات ، وهي بالاستحالة لم تذهب ، فلا تفيد استحالة المتنجّسات طهارة ، لما عرفت . بل وعلى غيره أيضاً ، باعتبار كون الاستحالة والاستهلاك في الفرض إلى ما تنجس به من الماء والاستهلاك به ، فأقصاه انقلابه إلى ماء متنجّس كما هو واضح .

(١) ذخيرة المعاد : الطهارة / ما به تحصل ص ١١٦ .

(٢) الصحيح : « تكليفاً » أو « تكاليف » .

نعم لو فرض إمكان انقلابه إلى الماء حقيقةً بنفسه مثلاً ، وقلنا : إنَّ الاستحالة تطهر النجس والمتنجس ، أمكن دعوى طهارته ، لكن يظهر من بعضهم ^(١) أنه لا يظهر إلّا بالكثير ، ولعلّه لعدم إمكان الفرض ، أو عدم كون مثل هذا الانقلاب مطهراً ، والقياس على الخمر المنقلبة خلاً باطل ، فتأمل جيّداً .

وعلى كلّ حال فالمضاف قابل لأن ينقلب إلى جسم قابل للتطهر ، فإذا انقلب مثلاً إلى المائية ولو بامتزاجه بماء قليل أو علاج آخر ، صار حاله حال الماء يطهره ما يطهره ، وحيث يمتزج به كثير لا يحكم بطهارة المضاف حتّى يستهلكه المطلق ويكون ماءً مطلقاً ، فيطهر حينئذٍ بالكثير ، وليس هذا تطهيراً للمضاف نفسه كما هو واضح .

والظاهر أنّه لا حاجة إلى ترتّب زماني ، بل أوّل زمان زوال مضافيته زمان طهارته ؛ لكون السبب في الطهارة موجوداً ، وكان تأثيره موقوفاً على زوال المانع ، فعنده حينئذٍ تتمّ العلة ، وترتّب المعلول عليها لا يحتاج إلى زمان .

لا يقال : حال الماء المضاف كحال الماء ، فكيفيّة تطهيره كيفيّة تطهيره .

لأنّا نقول : هو - مع أنّه قياس - فيه : أنّ الفرق بينها واضح من وجهين : الأوّل : لأنّ الماء يمكن سريان الطهارة فيه باعتبار تطهير بعض الأجزاء ، وهي تطهر غيرها... وهكذا ، والثاني : لأنّ الماء من جهة اتّحاده وصيرورتها ماءً واحداً ، وقالوا : ليس لنا ماء واحد بعضه طاهر وبعضه

(١) كالشيخ في المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٥ ، والعلامة في الفوائد :

الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٦ .

نجس ، وكلّ من الوجهين لا يتأتّى بالمضاف . ولم أجد مخالفاً فيما ذكرت إلّا ما نقلناه عن العلامة (رحمه الله) ، وقد عرفت فساده بما لا مزيد عليه ، هذا . وقد وقع في الروضة كلام محتاج إلى التأمل التام ، وذلك لأنّه بعد أن قال الشهيد في اللعة : « وطهره إذا صار مطلقاً على الأصح » ، قال : « ومقابلته طهره بأغلبية الكثير المطلق عليه وزوال أوصافه ، وطهره بمطلق الاتصال به وإن بقي الاسم ، ويدفعهما : - مع أصالة بقاء النجاسة - أن المطهر لغير الماء شرط ، وصوله إلى كلّ جزء من النجس ، ومادام مضافاً لا يتصوّر وصول الماء إلى جميع أجزائه النجسة ، وإلّا لما بقي كذلك ، وسيأتي له تحقيق آخر في باب الأطعمة »^(١) انتهى .

ولا يكاد يفهم أنّه كيف يدفع ما ذكره مقابلاً أولاً ، نعم هو متّجه على الثاني منها ؛ ضرورة أنّ ما جعله أولاً مقابلاً هو قول الشيخ في المبسوط ، كما نقله الشهيد في الذكرى^(٢) ، والثاني أحد قولي العلامة^(٣) ، وما ذكره في اللعة هو القول الآخر له^(٤) أيضاً ، وقد عرفت أنّ الشيخ يشترط بقاء الاسم وذهاب أوصاف المضاف على وجه يزول اسم المضاف ، على ما سمعته ممّا حكاه عنه في الذكرى^(٥) ، وأنّه متى سلب المضاف إطلاق الاسم أو غيّر أحد أوصافه لم يجز ، فكيف يتّجه عليه الردّ بذلك ؟! نعم هو قد أخذ شرطاً زائداً على ما جعله الأصح . ولعلّ منشأ وهمه (رحمه الله)

(١) الروضة البهية : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٤٦ .

(٢) سبق في ص ٥٨٨ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٦ .

(٤) نهاية الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٣٧ .

(٥) في ص ٥٨٨ .

غفلته عن أنّ الأغلبية تقتضي بزوال الاسم ، لكنها لا تقتضي زوال الأوصاف ، فلهذا اشترط زوالها ، فتأمل ، هذا .
ولا يبعد أن يكون مراد العلامة ممّا نقلناه عنه في القواعد والمنتهى ، أنّه إذا سلب المطلق الإطلاق بعد أن سلب المطلق المضاف عن الإضافة لا عن الأوصاف ، لكن بعد ذلك قويت الصفات حتّى غلبت المطلق ، فإنّ الظاهر حينئذٍ كما يقول من سلب الطهوريّة دون الطهارة ، لحصولها سابقاً ، وليس في عبارتيه ما ينافي ما ذكرنا .

قال في القواعد ما نصّه : « فروع : لو نجس المضاف ثمّ امتزج بالمطلق الكثير فغيّر أحد أوصافه فالمطلق على طهارته ، فإن سلبه الإطلاق خرج عن كونه مطهراً لا طاهراً »^(١) ، فيراد بقوله : « فإن سلبه الإطلاق » أي بعد أن سلب المطلق المضاف الإضافة دون الأوصاف ، وهو حقّ كما يقول ، أو يراد بالضمير المستتر في « سلبه » إنّما هو التغيّر ، أي فإن سلبه التغيّر الباقي عن الإطلاق ، وهذا إنّما يكون بعد السلب الأوّل ، فتأمل .

وقال أيضاً في الفصل الرابع في تطهير المياه النجسة : « والمضاف بإلقاء كرّ دفعة وإن بقي التغيّر ، ما لم يسلبه الإطلاق ، فيخرج عن الطهوريّة »^(٢) ، ومراده بما لم يسلبه الإطلاق أي ما لم يسلبه التغيّر الباقي بعد سلب المطلق المضاف ، فإنّه يخرج حينئذٍ عن الطهوريّة دون الطهارة ، لحصولها سابقاً .

ويكاد الناظر المتأمل يقطع بأنّ هذا مراده ، فإنّ ما ذكره في غاية الاستبعاد ، بل لا يصلح أن يصدر من أطفال الشيعة ، فضلاً عن أن يصدر

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٥ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٦ .

عن آية الله، المؤيد بتأييده المسدد بتسديده، رزقنا الله رشحة من رشحات فضله .
وقال في المنتهى : « فرعان - بعد أن ذكر كيفية تطهر المضاف - :
(الأول) لو تغيّر الكثير بأحد أوصاف المضاف ، قال الشيخ : نجس
الكثير ، وليس بجيد ، لنا الأصل الطهارة ، وانفعال الكرّ بالنجس ليس
انفعالاً بالنجاسة ، والمؤثر في التنجيس إنّما هو الثاني لا الأول . (الثاني) لو
سلبه المضاف إطلاق الاسم ، فالأقوى حصول الطهارة وارتفاع
الطهوريّة » ^(١) انتهى . وليس في ذلك ظهور فيما ذكرنا .

وقد قال هو بنفسه سابقاً في أول الكتاب بعد الفراغ عن البحث في
الماء القليل : « أمّا لو تغيّر الكثير بما نجاسته عارضيّة ، كالزعفران النجس
والمسك النجس ، فإنّه لا ينجس بذلك ؛ لأنّ الملاقي يطهر بالماء ، نعم لو
سلبه إطلاق اسم الماء فإنّه ينجسه » ^(٢) .

والحاصل : الذي أظنّ - والله أعلم - أنّ مراد العلامة بعد أن خالف
الشيخ في أنّ تغيّر المطلق بأوصاف المضاف غير قادح ، لعدم زوال الاسم
بذلك ، أراد أن ينبّه على شيء ، وهو أنّه لو بقي هذا التغيّر حتّى قوي فزال
الإطلاق ، وكأنّ الضمير في عبارتي القواعد راجع إلى التغيّر ، فتأمل جيّداً .

فإن قلت : إنّ ذلك ينبغي الجزم به ، فلم قال : الأقوى ؟

قلت : هو - مع كونه في القواعد لم يقل ذلك ، بل حكم به جازماً من
غير تردد ، وإنّما ذكر ذلك في المنتهى - لعلّ وجهه احتمال القول بعدم بقاء
الطهارة ؛ لأنّ غلبة هذا التغيّر دليل على أنّ المطلق لم يكن غالباً سابقاً فلم
تحصل طهارة ، وإن كان ضعيفاً .

(١) منتهى المطلب : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٢ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / ما يطهره من المياه ج ١ ص ٩ .

فيكون بهذا التقرير لا مخالف بحمد الله ، نعم الشيخ (رحمه الله) زاد
اشتراط عدم تغير المطلق بأحد أوصاف المضاف ، وقد عرفت ما فيه ، بل
عرفت أنّ عبارته غير صريحة في ذلك .

بقي الكلام في اشتراط الدفعة والتدرج ، وقد تقدّم أنّ عبارة الشيخ في
المبسوط ليس فيها ذلك ، بل إنّما وقعت في عبارة العلامة (رحمه الله) في
بعض كتبه ^(١) ، وبعض من تأخر عنه ^(٢) ، ولعل المسألة مبنية على ما تقدّم
من اشتراطها في تطهير الماء النجس وعدمه ، مع احتمال الفرق بينهما على
بُعد ، وكمسألة الدفعة مسألة الإلقاء ، فتأمل جيّداً .

﴿ وقد ظهر ممّا ذكرناه أنّه ﴾ ﴿ لومزج طاهره ﴾ أي المضاف
﴿ بالمطلق ، اعتبر في ﴾ بقاء ﴿ رفع الحدث به ﴾ بل والخبث بل وباقى ما
يترتب على كونه ماءً مطلقاً من الأحكام ﴾ إطلاق الاسم ﴾ بعد الوقوف
على حقيقة الحال ، كما تقدّم تحقيق ذلك في المباحث السابقة .

﴿ وتكره الطهارة بماء أسخن بالشمس في آنية ﴾ كما في المعتبر ^(٣)
والنافع ^(٤) والقواعد ^(٥) والتحرير ^(٦) والارشاد ^(٧) وغيرها ^(٨) ، بل في

(١) كقواعد الاحكام : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ٦ ، وتحرير الاحكام : الطهارة / في
المضاف ج ١ ص ٥ .

(٢) كالشيخ حسن في المعالم : في الواقف / تطهير القليل ص ٢١-٢٢ .

(٣) المعتبر : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٣٩ .

(٤) المختصر النافع : الطهارة / في المضاف ص ٤ .

(٥) قواعد الاحكام : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ٥ .

(٦) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٥ .

(٧) ارشاد الازدهان : الطهارة / ما به تحصل ج ١ ص ٢٣٨ .

(٨) كنهاية الاحكام : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٢٢٦ ، والبيان : الطهارة / احكام المياه

الذخيرة: «إِنَّه مشهور بين الأصحاب»^(١)، بل في الخلاف^(٢) نقل الإجماع على كراهة الوضوء بالمسخن بالشمس إن قصد به ذلك، وفي السرائر: «إِنَّ ما أسخنه الشمس يجعل جاعل له في إناء وتعمده لذلك، فَإِنَّه مكروه في الطهارتين معاً فحسب»^(٣).

والأصل في المسألة خبر إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: «دخل رسول الله (صلى الله عليه وآله) على عائشة وقد وضعت ققمتهما^(٤) في الشمس، فقال: يا حмира ما هذا؟ قالت: أغسل رأسي وجسدي، قال: لا تعودى؛ فَإِنَّه يورث البرص»^(٥).

وفي الوسائل: «إِنَّه رواه الصدوق في المقنع^(٦) مرسلأ، ورواه في العلل^(٧) وفي عيون الأخبار^(٨) عن أبيه، عن سعد، عن محمد بن عيسى»^(٩).

ص ٤٧، وجامع المقاصد: الطهارة/ في المستعمل ج ١ ص ١٣٠.

(١) ذخيرة المعاد: الطهارة/ ما به تحصل ص ١٤٤.

(٢) الخلاف: الطهارة/ مسألة ٤ ج ١ ص ٥٤.

(٣) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٩٥.

(٤) القممة: آنية من النحاس يسخن فيها الماء. مجمع البحرين: ج ٦ ص ١٤١ مادة (قم).

(٥) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٧ ح ٦ ج ١ ص ٣٦٦، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٦

ح ٢ ج ١ ص ٣٠، وسائل الشيعة: باب ٦ من ابواب الماء المضاف ح ١ ج ١ ص ١٥٠.

(٦) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة/ باب الوضوء ص ٣.

(٧) علل الشرائع: باب ١٩٤ ح ١ ج ١ ص ٢٨١.

(٨) عيون الاخبار: باب ٣٢ ح ١٨ ج ٢ ص ٨٢.

(٩) وسائل الشيعة: باب ٦ من ابواب الماء المضاف ذيل ح ١ ج ١ ص ١٥٠.

وفي المعتبر بعد أن ذكر الرواية المتقدمة قال : « وروى الجمهور ^(١) عن عائشة أنه قال : لا تفعل ياحميرا - قال : - وطعن الحنابلة في سند الحديث ، ولا عبرة بطعنهم بعد صحة السند من طريق أهل البيت (عليهم السلام) » ^(٢) ، ولعله يريد بالصحة غير ما في لسان المتأخرين .

وما رواه اسماعيل بن أبي زياد عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : الماء الذي تسخنه الشمس لا تتوضأوا به ، ولا تغتسلوا به ، ولا تعجنوا به ؛ فإنه يورث البرص » ^(٣) .

وفي الوسائل : إنه روى الصدوق في العلل ^(٤) عن محمد بن الحسن ، عن الصفار ، عن ابراهيم بن هاشم ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن آبائه (عليهم السلام) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) مثله ^(٥) .

وعلى كل حال فلا يقدح قصور السند بعد الانجبار بما سمعت ، والتسامح في المكروه ، والحكم بالصحة من مثل المحقق . وإنما حمل النهي فيها على الكراهة لما فيها من الضعف اصطلاحاً ، والإجماع على عدم الحرمة ، والجمع بينهما وبين ما دلّ على نفي البأس عن الوضوء بالماء الذي يوضع في الشمس ، كما في رسالة محمد بن سنان ^(٦) ، وظهور التعليل في الكراهة .

(١) سنن البيهقي : باب كراهة التطهير بالماء المشمس ج ١ ص ٦ .

(٢) المعتبر : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٣٩-٤٠ .

(٣) الكافي : باب ماء الحمام ... ج ٥ ص ٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٨ ح ٣٥ ج ١ ص ٣٧٩ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الماء المضاف ح ٢ ج ١ ص ١٥٠ .

(٤) علل الشرائع : باب ١٩٤ ح ٢ ج ١ ص ٢٨١ .

(٥) وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الماء المضاف ذيل ح ٢ ج ١ ص ١٥١ .

(٦) رواها الشيخ باسناده عن سعد بن عبد الله ، عن حمزة بن يعلى ، عن محمد بن سنان ، قال :

والرواية الثانية وإن اشتملت على غير الآنية من الأنهار والمصانع وغيرها كإطلاق بعضهم^(١)، لكن يعارضها الإجماع المنقول عن التذكرة^(٢) ونهاية الأحكام^(٣) على عدم الكراهة في غيرها، فيبقى غير ذلك داخلاً فيها.

نعم لا فرق حينئذٍ بين سائر الأواني، كما أنه لا فرق في ذلك بين سائر البلدان، فما احتمله في المنتهى^(٤) من اختصاص الحكم بما يخاف منه المحذور، كالشمس في البلاد الحارة دون المعتدلة، أو فيما يشبه آنية الحديد والرصاص دون الفضة والذهب، لصفاء جوهرهما؛ لأن الشمس إذا أثرت فيهما أخرجت منها زهومة تعلو الماء، ومنها يتولد المحذور، ولأن تأثير الشمس في البلاد المعتدلة ضعيف، فلا يخاف من البرص، مخالف للإطلاق السابق، بل دعواه اختصاص الخوف بما ذكر دون غيره غير معلوم لنا، بل لعلّه لغير ذلك، هذا إن جعلنا ما في الرواية من البرص علّة، وإلا فقد يكون حكمة.

وما سمعته من الإطلاق المنجر بالشهرة، مضافاً إلى التعليل بمخافة

حدثني بعض اصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس بأن يتوضأ بالماء الذي يوضع في الشمس».

تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٧ ح ٧ ج ١ ص ٣٦٦، وسائل الشيعة: باب ٦ من ابواب الماء المضاف ح ٣ ج ١ ص ١٥١.

(١) كالشيخ في المبسوط: الطهارة/المياه واحكامها ج ١ ص ٩، والخلاف: الطهارة/مسألة ٤ ج ١ ص ٥٤، والارديلي في مجمع الفائد والبرهان: الطهارة/ما به تحصل ج ١ ص ٢٩١.

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/في المطلق ج ١ ص ٣.

(٣) نهاية الاحكام: الطهارة/في المطلق ج ١ ص ٢٢٦.

(٤) منتهى المطلب: الطهارة/ما يتطهر به من المياه ج ١ ص ٥.

البرص ، مع كون الكراهة من المتسامح فيها ، حجّتنا على الشيخ (رحمه الله) وابن ادريس المقيدين الحكم بما سمعته من القصد ، لكن لعلّ الشيخ ذكره محافظة على متن الإجماع ، وما في الرواية الأولى من ظهور القصد لا ينافي ما في الرواية الثانية .

والأقوى شمول الحكم للوضوء والغسل ، سواء كانت رافعة للحدث أو لا ؛ لصدق اسم الوضوء والاغتسال على ذلك ، بل وسائر الاستعمال مع المباشرة للبدن ؛ للتعليل مع ترك الاستفصال من رسول الله (صلى الله عليه وآله) لعائشة ، واشتمال الأخير على العجين به مع إلقاء الخصوصية والتسامح في المكروه .

فما في كلام المصنّف وغيره^(١) من تخصيص الحكم بالطهارة ، وكلام ابن ادريس^(٢) من تخصيص الحكم بالطهارتين فحسب ، وما عن الذكرى^(٣) من تخصيص الحكم بالطهارة مع العجين ، لعلّ الأقوى خلافه ، كما أنّ الظاهر أنّ إزالة الخبث من حيث كونه^(٤) إزالة من غير مباشرة للبدن لا كراهة فيها ، وإن أطلق الاستعمال عن النهاية^(٥) والمهذب^(٦)

(١) كالمبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٩ ، وقواعد الاحكام : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ٥ ، ونهاية الاحكام : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٢٢٦ .

(٢) مرّ نقل كلامه في ص ٥٩٩ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ٨ . (٤) لعلّ الأولى : كونها .

(٥) النهاية : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٩ ، إلّا أنّه قال : « ويكره استعمال الماء الذي سخّنته الشمس في الأواني في الوضوء والغسل من الجنابة » وهو ظاهر في عدم اطلاق الاستعمال ، ولذا خطأ صاحب مفتاح الكرامة الفاضل في فهمه ذلك من عبارة النهاية وقال : «إنّه لم يلحظ آخر عبارته » . راجع مفتاح الكرامة : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ٩٦ .

(٦) المهذب : الطهارة / البئر القريب من البالوعة ج ١ ص ٢٧ .

والجامع^(١) ، لكن قد يريدوا^(٢) المباشرة بالبدن .

والظاهر بقاء الكراهة وإن زالت السخونة ، وفي المنتهى : « إنه الأقرب »^(٣) ، وعن الذكرى^(٤) القطع به ، ولعلّه الظاهر من عبارة المصنّف ونحوها ، للاستصحاب ، وشمول قوله (صَلَّى الله عليه وآله) : « الماء الذي تسخنه الشمس » له . وعن بعضهم^(٥) الاحتجاج عليه بعدم اشتراط بقاء المبدأ في صدق المشتقّ ، وفيه نظر .

والمدار في التسخين وكون الشمس هي المسخنة العرف ، ولا يندرج فيه ما لو سخّنت الشمس آنية كانت فارغة ثمّ وضع فيها ماء ؛ فاكسب تسخيناً لحرارة الآنية .

وهل يشترط في الماء القلّة أو لا ؟ وجهان ، بل قيل^(٦) : قولان ، والأقوى عدم الاشتراط ، وليس لفظ الآنية موجوداً في الرواية حتّى يتبادر منه القلّة ، وإن كان القول الآخر لا يخلو من قوّة أيضاً ؛ لأنّ المتعارف تسخينه القليل ، وأنّ لفظ الآنية وإن لم يكن في الرواية لكنّ الإجماع المتقدّم على عدم الكراهة في غيرها كافٍ ، هذا .
وفي الحقائق : « إنّ الظاهر ترتّب الأثر على المداومة لا المرّة والمرتين ،

(١) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام البثر ص ٢٠ .

(٢) الأولى : يريدون .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / ما يتطهر به من المياه ج ١ ص ٥ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ٨ .

(٥) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٦١ ، والخراساني في ذخيرة

المعاد : الطهارة / ما به تحصل ص ١٤٤ .

(٦) كما في ذخيرة المعاد : الطهارة / ما به تحصل ص ١٤٤ .

ولعلّ قوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ) : (لا تعودي) من العود أو الاعتقاد إيماء إلى ذلك»^(١).

قلت : إن أراد بالأثر البرص ، وأراد عدم حصول الكراهة في المرة الواحدة والمَرَّتَيْن ، فما عرفت من كلام الأصحاب وإطلاق الرواية حجة عليه ، وما ذكره من الإيماء لا إيماء فيه ، فإنّ المراد منه لا تعودي إلى الفعل ، وكأنّ ذلك من جهة عدم العلم سابقاً .

والمراد من قوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ) : «إنّه يورث البرص» أنّه قد يورث ، وليس ذلك من الضرر المظنون أو الخوف العرفي ، وإلاّ لحرم ، بل نقول به حيث يحصل ذلك .

والبحث في المراد من الكراهة في المقام المذكور في الأصول ، وقد أشبعنا البحث فيه في رسالة لنا في اقتضاء النهي الفساد ، والله الموفق .

﴿و﴾ يكره ﴿بماء أسخن بالنار في غسل الأموات﴾ بلا خلاف أجده^(٢) ، بل في الخلاف : «عليه إجماع الفرقة وأخبارهم ، إلّا في برد لا يتمكن الغاسل من استعمال الماء البارد ، أو يكون على بدنه نجاسة لا يقلعها إلّا الماء الحارّ»^(٣) كما في المدارك : «هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب ، حكاه في المنتهى^(٤)»^(٥).

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / المياه التي يكره الوضوء بها ج ٢ ص ٤١٠ .

(٢) ممّن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / الستة عند الاحتضار ص ٥١ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ٥ .

(٣) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٧٠ ج ١ ص ٦٩٢ .

(٤) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الأموات ج ١ ص ٤٣٠ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١١٨ .

ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك قول أبي جعفر (عليه السلام) في صحيح زرارة: «لا يسخن الماء للميت، ولا يعجل له النار»^(١).

ومرسلة عبد الله بن المغيرة عنه وعن أبي عبد الله (عليهما السلام)، قال: «لا يقرب الميت ماءً حميماً»^(٢).

وقول الصادق (عليه السلام) في خبر يعقوب بن يزيد عن عده من أصحابنا: «لا يسخن للميت الماء، لا تعجل له النار...»^(٣).

وفي الوسائل: «محمد بن عليّ بن الحسين قال: (قال أبو جعفر (عليه السلام): لا يسخن الماء للميت)، وروي حديث آخر (إلا أن يكون شتاءً بارداً، فتوقي الميت ممّا توقى منه نفسك)»^(٤).

وفي كشف اللثام: «وروي عن الرضا (عليه السلام) (ولا تسخن له ماءً، إلا أن يكون ماءً بارداً جداً، فتوقي الميت ممّا توقى منه نفسك)»^(٥). والظاهر أنّ مراده الفقه الرضوي^(٦).

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٣ ح ١٠٦ ج ١ ص ٣٢٢، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٦٩٣، وليس فيها قوله: «ولا يعجل له النار» ولم نعث له على حديث بهذا النص.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٣ ح ١٠٧ ج ١ ص ٣٢٢، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب غسل الميت ج ٢ ص ٦٩٣.

(٣) الكافي: باب كراهية تجميم الكفن ح ٢ ج ٣ ص ١٤٧، تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٣ ح ١٠٥ ج ١ ص ٣٢٢، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٦٩٣.

(٤) من لا يحضره الفقيه: باب غسل الميت ح ٣٩٤ و ٣٩٥ ج ١ ص ١٤٢، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب غسل الميت ح ٤ ج ٢ ص ٦٩٤.

(٥) كشف اللثام: الطهارة/في المستعمل ج ١ ص ٣٣.

(٦) فقه الرضا: باب ٢٢ ص ١٦٧، مستدرک الوسائل: ب ١٠ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ١٧٤.

وحمل النهي للكرهية^(١) مع صحة السند في بعضها ، لما عرفت من الإجماع من الشيخ على الكراهة ، وفي المدارك : « اتفاق الأصحاب على أنه غير محرم »^(٢) ، والظاهر أنه كذلك .

فما في السرائر : « إن الماء الذي يسخن بالنار لا يكره استعماله في حال »^(٣) لا وجه له إن أراد حتى غسل الأموات . نعم هو في غير ذلك متجه ؛ إذ لا كراهة في الوضوء به ونحوه ، بل في الخلاف « إنه قال به جميع الفقهاء إلا مجاهد ، فإنه كرهه »^(٤) وفي المنتهى : « لا بأس باستعماله ، خلافاً لمجاهد ، بل يكره تغسيل الميت به »^(٥) .

وما في صحيح محمد بن مسلم : « ... ذكر أبو عبد الله (عليه السلام) أنه اضطر إليه وهو مريض ، فأتوه به مسخنًا ، فاغتسل وقال : لا بدّ من الغسل »^(٦) لا دلالة فيه على الكراهة ؛ إذ لعلّ المراد أنه اضطر إلى الغسل . وكيف كان ، فظاهر الأصحاب خصوص التسخين بالنار ، إمّا لأنهم

(١) لعلّ الأولى : على الكراهة .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١١٨ .

(٣) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٩٥ .

(٤) الخلاف : الطهارة / مسألة ٤ ج ١ ص ٥٤ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / ما يتطهر به من المياه ج ١ ص ٥ .

(٦) والحديث هكذا : قال - أي محمد بن مسلم - : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل تصيبه الجذابة في أرض باردة ، ولا يجد الماء وعسى أن يكون الماء جامداً ، فقال : يغتسل على ما كان ، حدّثه رجل أنه فعل ذلك فرض شهراً من البرد ، فقال : اغتسل على ما كان ، فانه لا بدّ من الغسل ، وذكر أبو عبد الله ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٥٠ ج ١ ص ١٩٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب

٩٦ ج ١ ص ١٦٣ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب الماء المضاف ح ٢ ج ١ ص ١٥١ .

اكتفوا عن ذكر الكراهة بالمسخن بالشمس بما تقدّم ، لكن فيه : أنّه يقضي بكراهة الغسل للأموات في الشمس ، والظاهر خلافه ؛ لظهور ما تقدّم من الأدلّة في خلافه ، مع التعليل بالبرص ، نعم قد يقال بالكراهة للمستعمل المباشر نفسه ، كما ذكرنا سابقاً ، فتأمل . أو من جهة ظهور روايات المقام في ذلك ؛ لتبادره ، ولقوله : « لا تعجل له النار » على وجه . أولاً أنّ المقصود أنّ المسخن بالنار المكروه منه ذلك من غير تعرّض لغيره .

أمّا لو كان مسخناً بغيرها فالظاهر منهم عدم الكراهة ، لكن قد يشكل بتناول بعض الروايات له ، كقوله (عليه السلام) : « لا يقرب الميت ماءً حميماً » ونحوه .

ثمّ الظاهر من قوله : « لا يقرب ماءً حميماً » مع قوله في الآخر : « لا يعجل له النار » عدم الفرق في ذلك بين الغسل وغيره من إزالة الوسخ ونحوه ، ويرشد إليه استثناء الشيخ^(١) (رحمه الله) ما إذا كان على بدنه نجاسة لا يقلعها إلّا الماء الحارّ ، ومثله ما في المهذب^(٢) من استثناء تليين الأعضاء والأصابع ، إلّا أن يريد به الغسل للتليين ، فما يظهر من المصنّف وغيره^(٣) من اختصاص الحكم بالغسل لا يخلو من تأمل . وأطلق المصنّف هنا كما في النافع^(٤) والارشاد^(٥) ، لكنّه قال في

(١) مرّ في ص ٦٠٤ .

(٢) المهذب : الطهارة / كيفية غسل الميت ج ١ ص ٥٧ .

(٣) كالشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ ، وسأّر في المراسم : الطهارة / تغسيل

الميت ص ٤٩ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ٥ .

(٤) المختصر النافع : الطهارة / في المضاف ص ٤ .

(٥) ارشاد الاذهان : الطهارة / ما به تحصل ج ١ ص ٢٣٨ .

المعتبر: « قال الشيخان: ولو خشي الغاسل من البرد جاز، وهو حسن؛ لأنّ فيه دفعاً للضرر»^(١) وفي القواعد: «إلا مع الحاجة»^(٢)، وقد عرفت ما استثناه الشيخ من إزالة النجاسة، والمهذب من تليين الأعضاء، وهو منافع لإطلاق الأخبار.

ولعل مراد الشيخ (رحمه الله) بعدم الإمكان بالنسبة إلى إزالة النجاسة التعذر حقيقة، فإنّه يتعيّن حينئذ قطعاً، نعم إذا كان الماء بارداً جداً قد سمعت ما عن أبي جعفر وعن الرضا (عليهما السلام) من قولهما: «إلا أن يكون شيئاً بارداً فتوقيه ممّا توقي نفسك».

والذي يقوى في النظر أنّه متى توقّف واجب على تسخين الماء، كدفع ضرر أو إزالة نجاسة لا تنقلع إلّا به أو نحو ذلك، ارتفعت الكراهة قطعاً، وبدونه فالكراهة باقية إلّا إذا كان الماء بارداً جداً، فإنّه وإن لم يخش الغاسل الضرر ينبغي أن يوقي الميّت ذلك، مراعاةً لحاله.

وقد يستظهر من قوله (عليه السلام): «فتوقيه ممّا توقي منه نفسك» التعدية إلى أمور أخر، كملوحة الماء وكونه آجناً وغير ذلك.

وينبغي الاقتصار على مقدار ما تندفع به شدة البرودة، ولو أمكن ارتفاعها بغير النار كوضعها في مكان حارّ كان أولى.

ويكره الاستشفاء بالحماة، وهي العيون الحارة التي تكون في الجبال التي توجد منها رائحة الكبريت، فإنّها من فوح جهنّم؛ للروايات^(٣) الدالة

(١)المعتبر: الطهارة/ في المطلق ج ١ ص ٣٩.

(٢)قواعد الاحكام/ في المستعمل ج ١ ص ٥.

(٣)الكافي: باب المياه المنهي عنها ج ١ ص ٦٣٨٩، تهذيب الاحكام: الصيد والذبائح/ باب

٢ ح ١٧٦ ج ٩ ص ١٠١، وسائل الشيعة: باب ١٢ من ابواب الماء المضاف ح ٣٢ و ج ١ ص ١٦٠.

على ذلك ، وقد صرح به ابن إدريس ^(١) ، وهو المنقول عن ابن بابويه كما في المنتهى ^(٢) والمعتبر ^(٣) ، وظاهرهما القول به أيضاً .

ولا يكره غير ذلك ، كما صرح به ابن إدريس ^(٤) أيضاً ؛ لخصوص النهي في الاستشفاء ، والتعليل بأنها من فوح جهنم لا يقتضيه ؛ لعدم الدليل على الكبرى . نعم قد يقال بالكراهة فيها في خصوص غسل الأموات ؛ لما ذكرنا سابقاً ، ولما فيها من التشأم لخصوص الميت ، لكونها من فوح جهنم ، وقد يكون قوله (عليه السلام) : « لا تعجل له النار » مشعراً بذلك .

﴿ والماء المستعمل ﴾

﴿ في غسل الأخبات ﴾ حكيم كانت أو عينية ﴿ نجس ﴾ ، سواء تغير بالنجاسة ﴿ لونا أو طعماً أو رائحة ﴾ أو لم يتغير ﴿ وهو ما انفصل بالعصر أو بنفسه من المتنجس بعد الصب عليه لتطهيره ﴾ ، كما في الروضة ^(٥) وكشف اللثام ^(٦) ، وفي المنتهى ما معناه هو المنفصل من غسالة النجاسة قبل طهارة المحل ، أو ما تحصل الطهارة بعدها ^(٧) .

(١) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٩٥ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / ما يتطهر به من المياه ج ١ ص ٥ .

(٣) المعتبر : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٤٠ .

(٤) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٩٥ .

(٥) الروضة البهية : الطهارة / كيفية غسل الثوب ج ١ ص ٦٤ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ٣٢ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٤ .

قلت : ما المراد بالانفصال ؟ هل هو كون الهواء ظرفاً له ، فلا يجري الكلام فيما لو جرى على المنتجس إلى مكان آخر متصل به غير منفصل عنه كما في البدن ، أو المراد به مطلق الانفصال عن المحلّ النجس ولو إلى مكان آخر ، فيجري البحث فيما لو تنجّس أعلى البدن ثم صبّ عليه شيء من الماء حتى جرى إلى أسفله ولم ينفصل عنه ؟

ثم إنّه على هذا التقدير فهل يحكم بنجاسة ما انتهى إليه الماء ، أو كلّ ما جرى عليه ؟ وأيضاً لو انفصل من الأسفل ، فهل يجري البحث في المكان الذي جرى عليه ماء الغسالة قبل أن ينفصل ، أو لا ؟ هذا وغيره كلامهم فيه غير منقّح ، ومقتضى ما ستمسّع من أدلّة القائلين بالنجاسة ، من كونه ماءً قليلاً لاقي نجاسة ، الحكم بنجاسة ذلك كلّّه من غير فرق بين أن ينفصل منه شيء أو لا ، ولا يخفى ما فيه من العسر والحرج .

ودعوى أنّ المراد بماء الغسالة هو المنفصل عن سائر ذلك العضولا شاهد لها ، مع اقتضاءها الطهارة في الجميع لو لم ينفصل ، كما إذا غسل موضع النجس من البدن وجرى منه إلى المكان الآخر من غير انفصال ، أمّا في محلّ النجس فلتحقّق الغسل ، وأمّا في غيره فلعدم النجاسة ؛ لأنّ ما جرى إليه ليس ماء غسالة .

واحتمال القول : إنّه إن انفصل كان الغسالة المنفصل ، وإلاّ كان ما انتهى إليه غسالة ، لم أعرف له شاهداً يقتضيه ، كاحتمال القول : إنّ المغسولات لها كميّات في الغسل متعارف ، فما جرى على المتعارف فماء غسالته المنفصل أو ما انتهى إليه دون الباقي ، وما لم يكن كذلك جرى فيه ما تقدّم ؛ إذ هي احتمالات ليس في الشرع ما يشهد لها ، وتأمل ذلك كلّّه يشهد للقول بطهارة الغسالة .

وكيف كان ، فالكلام يقع في المنفصل عن النجس المزيل لنجاسته ، أو كان بعض المزيل كما في متعدّد الغسل ، ولا كلام من أحد في النجاسة مع التغيّر ، بل نقل عليها الإجماع جماعة ، منهم المصنّف في المعتمد^(١) والعلامة في المختلف^(٢) وغيرهما^(٣) . والظاهر اختصاص الحكم بالتغيّر بالنجاسة ، فلا يدخل في البحث ما لو تغيّرت بالمتنجّس ، إلّا على ما ذهب إليه الشيخ^(٤) (رحمه الله) في نجاسة الكثير بذلك .

وظاهر الإطلاق مع الاقتصار على خروج المتغيّر حسب يقتضي عدم الفرق بين ما لو استصحب عين النجاسة أو لا ، نعم لو وقعت في مكان واستقرّت به وكان مع ذلك فيها عين نجاسة فالظاهر النجاسة ، إلّا من القائل بعدم نجاسة القليل ، أمّا لو لم تكن كذلك ، بأن كانت مثلاً في الهواء ، أو كان معها أجزاء من عين النجاسة ، فأصاب انساناً قطرة خالية عن عين النجاسة ، إلّا أنّها كانت مستحبة لها أو للمستصحب لها ، فالظاهر جريان النزاع فيها ، والمسألة محتاجة إلى التأمل .

إذا عرفت هذا فنقول : قد اختلفت كلمات أصحابنا (رضوان الله عليهم) على أقوال :

الأول : الحكم بالنجاسة مطلقاً ، من غير فرق بين المتنجّسات إناء كانت أو غيره ، ولا بين الغسلات في التعدّد والاتّحاد ، وهو الذي اختاره

(١) المعتمد : الطهارة / في الغسالة ج ١ ص ٩٠ .

(٢) مختلف الشيعة : الطهارة / المضاف والأسرار ص ١٣ .

(٣) كتذكرة الفقهاء : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٥ ، ونهاية الأحكام : الطهارة / المستعمل في

رفع الخبث ج ١ ص ٢٤٣ .

(٤) المبسوط : الطهارة / المياه وأحكامها ج ١ ص ٥ .

المصنف في سائر كتبه^(١)، والعلامة في المنتهى^(٢) والقواعد^(٣) والتحرير^(٤) والمختلف^(٥) والتذكرة^(٦)، والشهيدان في اللمعة^(٧) والروضة^(٨)، ويظهر من الكركي^(٩) الميل إليه، بل هو المحكي أيضاً عن الاصباح^(١٠) والدروس^(١١) والألفية^(١٢) وظاهر المقنع^(١٣) وغيرهم^(١٤)، بل في جامع المقاصد تارة: «إنه الأشهر بين المتأخرين»^(١٥)، وأخرى: «العمل على المشهور بين المتأخرين، وقوفاً مع الشهرة والاحتياط»^(١٦)، وعن حاشية الميسي^(١٧) نقل الشهرة عليه، وعن الروض: «إنه أشهر الأقوال،

-
- (١) كالمعتبر: الطهارة/ في الغسالة ج ١ ص ٩٠، والمختصر النافع: الطهارة/ في المضاف ص ٤.
 (٢) منتهى المطلب: الطهارة/ في المضاف ج ١ ص ٢٤.
 (٣) قواعد الاحكام: الطهارة/ في المستعمل ج ١ ص ٥.
 (٤) تحرير الاحكام: الطهارة/ احكام المياه ج ١ ص ٥.
 (٥) مختلف الشيعة: الطهارة/ المضاف والاسار ص ١٣.
 (٦) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ في المضاف ج ١ ص ٥.
 (٧) و (٨) الروضة البهية: الطهارة/ كيفية غسل الثوب ج ١ ص ٦٤.
 (٩) جامع المقاصد: الطهارة/ في المستعمل ج ١ ص ١٢٩.
 (١٠) اصباح الشيعة: (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية): في المياه ج ٢ ص ٤.
 (١١) الدروس: الطهارة/ الماء المستعمل ص ١٦.
 (١٢) الالفية: المقدمة الثانية من الفصل الأول ص ٥٠.
 (١٣) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة/ باب الوضوء ص ٣، واستظهر قوله بالنجاسة من ذكره مضمون رواية العيص بن قاسم الآتية.
 (١٤) كارشاد الازهان: الطهارة/ ما به تحصل ج ١ ص ٢٣٨، والتنقيح الرائع: الطهارة/ في المضاف ج ١ ص ٦٠.
 (١٥) جامع المقاصد: الطهارة/ في المستعمل ج ١ ص ١٢٨.
 (١٦) المصدر السابق: ص ١٢٩.
 (١٧) نقله عنه في مفتاح الكرامة: الطهارة/ في المستعمل ج ١ ص ٩٠.

خصوصاً بين المتأخرين» (١) .

وقيل : بالطهارة مطلقاً من غير فرق بين الغسلة الأولى والثانية وفي الاناء وغيره ، بل في اللوامع : « إِنَّ عَلَيْهِ المرتضى وجلّ الطبقة الأولى » (٢) ، وفي جامع المقاصد : « الأشهر بين المتقدمين أنّه غير رافع كالمستعمل في الكبرى » (٣) ، وفي الذكرى : « إِنَّ ابن حمزة والبصروي سَوِيّاً بينه وبين رافع الأكبر » (٤) وعن المبسوط (٥) أنّه قَوَاهُ ، واحتاط في الأوّل . ويظهر من المنتهى (٦) أنّ قول الشيخ في المبسوط إنّما هو في الغسلة التي تحصل الطهارة بعدها ، والظاهر أنّه وهم .

وفي مفتاح الكرامة عن كشف الالتباس : « إِنَّ عَلَيْهِ فتوى شيخ المذهب ، كالسيد والشيخ وبني ادريس وحمزة وأبي عقيل » (٧) انتهى .

والذي عثرت عليه في السرائر قال : « وَإِنْ أَصَابَهُ مِنَ الْمَاءِ الَّذِي يَغْسَلُ بِهِ الْإِنَاءَ ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْغَسْلَةِ الْأُولَى يَجِبُ غَسْلُهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْغَسْلَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّلَاثَةِ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَا يَجِبُ غَسْلُهُ سِوَاءَ كَانَ مِنَ الْغَسْلَةِ الْأُولَى أَوْ الثَّانِيَةِ ، وَمَا اخْتَرَنَاهُ هُوَ الْمَذْهَبُ .

قال السيد المرتضى في الناصريات : (قال الناصر : لا فرق بين ورود الماء على النجاسة وبين ورودها عليه ، قال السيد : وهذه المسألة لا أعرف

(١) روض الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٥٨ .

(٢) لوامع الاحكام : الطهارة / في المستعمل ص ٨٩ (مخطوط) .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ١٢٨ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ٩ .

(٥) المبسوط : الطهارة / حكم الثوب والبدن والارض إذا أصابته نجاسة ج ١ ص ٩٢ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٤ .

(٧) مفتاح الكرامة : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ٩٠ .

فيها أيضاً لأصحابنا نصّاً ولا قولاً صريحاً ، والشافعي يفرّق بين ورود الماء وورودها عليه ، فيعتبر القلّتين في ورود النجاسة على الماء ، ولا يعتبر في ورود الماء على النجاسة ، وخالفه سائر الفقهاء في هذه المسألة ، ويقوى في نفسي عاجلاً إلى أن يقع التأمل لذلك صحّة ما ذهب إليه الشافعي ، والوجه فيه أنّا لو حكمنا بنجاسة الماء القليل الوارد على النجاسة ، لأدّى ذلك إلى أنّ الثوب لا يطهر من النجاسة إلّا بإيراد كرم من الماء عليه ، وذلك يشقّ ، فدلّ على أنّ الماء إذا ورد على النجاسة لا يعتبر فيه القلّة ولا الكثرة ، كما يعتبر فيما ترد النجاسة عليه) .

قال محمّد بن إدريس (رحمه الله) : وما قوي في نفس السيّد صحيح مستمرّ على أصل المذهب ، وفتاوى الأصحاب به «^(١) .

قلت : والذي نقله عن الشافعي قد نقله العلامة في المنتهى^(٢) في المقام عنه أيضاً في أحد وجهي الشافعي ، ولا ريب في ظهور كلام السيّد في عدم نجاسة الغسالة ، لكن في كشف اللثام : «إنّه يمكن أن يقول : إنّّه عند الانفصال ماء وردت عليه النجاسة»^(٣) .

وفيه : - مع أنّه مخالف لما فهمه كثير من الأصحاب ، وللأولوية ؛ فإنّه إذا كان معه لا ينجس ، فإذا انفصل بطريق أولى ، وللمنقول عن الشافعي من طهارة ماء الغسالة لمثل ما ذكره السيّد (رحمه الله) - أنّه لا يصدق على المنفصل أنّه ماء وردت عليه النجاسة ، سيّما في مثل النجاسة الحكميّة ، نعم الذي يظهر أنّ مرادهم بالورود أنّه يرد عليها ويذهب ، لا أنّه يجتمع معها في

(١) السرائر: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٠ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة/ في المضاف ج ١ ص ٢٤ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة/ في المستعمل ج ١ ص ٣٢ .

مكان تستقرّ هي فيه ، فإنه يصدق عليه حينئذٍ في الآن الثاني أنّه ماء قليل فيه نجاسة ، فهو خارج عن النزاع .

وبما عرفت يكون ابن إدريس أيضاً موافقاً ، وحكمه في الاناء لا يكون مخالفاً ؛ إذ لعله لدليل ، أو لأنّه في الغسلة الأولى تستقرّ النجاسة الحاصلة من الولوج مع الماء ، فتكون من قبيل ما ورد عليه النجاسة ، سيّما إذا كان بطريق التعفير ، بخلاف الثانية والثالثة ، ولذلك جاء بكلام السيّد شاهداً على ذلك ، فتأمّل جيّداً .

وقيل بالتفصيل ، وهما قولان أيضاً : الأوّل : التفصيل بأنّ ماء الغسالة كالمحلّ بعدها ، بمعنى أنّ ما كان فيه غسلة واحدة فاء الغسالة فيه طاهر ، لكون المحلّ بعدها طاهر^(١) ، كما هو الفرض ، وما كان الغسل فيه متعدّداً ففاء الغسل الذي قبل الغسلة الأخيرة نجس وفيها طاهر ، لكون ما بعد الأوّل نجس^(٢) ، بخلاف الأخير . وعن نهاية الإحكام^(٣) أنّه احتمله ، ونقله في مفتاح الكرامة^(٤) عن استاذة الشريف ، بل قد يظهر من المنتهى^(٥) أنّ النزاع فيه ، أي الغسل الأخير خاصّة .

الثاني : ما يظهر من المنقول عن الشيخ في الخلاف^(٦) ، حيث إنّ حكم بطهارة غسالة إناء الولوج من غير فرق بين الأولى والثانية والثالثة ،

(١) الصحيح : طاهراً .

(٢) الصحيح : نجساً .

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / المستعمل في رفع الخبث ج ١ ص ٢٤٤ .

(٤) مفتاح الكرامة : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ٩٠ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٤ .

(٦) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٣٧ ج ١ ص ١٨١ .

وحكم^(١) بنجاسة ماء الغسالة الأولى في الثوب دون الثانية ، ولا ينافي ذلك ما ينقل عنه أنه قال : « إذا صبّ الماء على الثوب النجس وترك تحته اجانة يجتمع فيها ذلك الماء فإنّه نجس »^(٢) ؛ فإنّه لعلّه يريد من جهة اجتماع مجموع الغسلتين ، وعلى أحد الوجهين في كلام ابن ادريس يكون أيضاً مفصلاً ، لكن بغير هذا التفصيل .

بل يمكن أن يكون هناك قول آخر ، وهو أنّ القائلين بالطهارة منهم من اشترط ورود الماء على النجاسة ، وعن الشهيد في الذكرى : « إنّ له لا فرق بين ورود الماء على المتنجس وبالعكس »^(٣) . لكنك خير بأنّه ليس قولاً مستقلاً فيما نحن فيه ، بل هو راجع إلى أنّه هل يشترط في المطهّر أن يكون وارداً أو لا يشترط ، فيكفي تحقّق مطلق الغسل من غير فرق بين الوردين ، ولا دخل له فيما نحن فيه .

واحتمال القول بأنّ المشترطين هنا الورد يقولون : إنّ التطهّر يحصل بما إذا لم يكن وارداً ، لكنّ الغسالة تكون حينئذٍ نجسة ، بخلاف الأول ، فيؤول الأمر إلى أنّ اشتراط الورد إنّما هو لتطهير الماء لا لتطهير الثوب ضعيف ؛ لما عرفت أنّ الذي دعاهم إلى ذلك إنّما هو نجاسة الماء ، فلا يفيد الثوب طهارة .

ولذلك قال في المدارك : « ذكر جماعة من الأصحاب أنّ من قال بطهارة الغسالة اعتبر فيها ورود الماء على النجاسة »^(٤) وأيضاً الشهيد في

(١) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٣٥ ج ١ ص ١٧٩ .

(٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٤٠ ج ١ ص ١٨٤ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١٥ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٢٢ .

الذكرى لم يذهب إلى طهارة الغسالة ، نعم قال بعد أن اعترض على أدلة القول بالنجاسة : « فلم يبق دليل سوى الاحتياط ، ولا ريب فيه »^(١) .

نعم هناك قول آخر ، وهو الحكم بنجاسة ماء الغسالة وإن ترامت الغسلات وطهر المحل ، فيكون المحل طاهراً وما يجري عليه من الماء نجس ، وعن بعضهم^(٢) أنه نسبته إلى المصنّف والعلامة ، وكأنّ الذي أوهمه ما في المعتبر راداً على الخلاف من قوله : « والحقّ نجاستها - أي الغسلتين - طهر أم لم يطهر »^(٣) ، وما عن النهاية : « وأنّ يكون نجساً مطلقاً ، انفصل من الغسلة المطهرة أو لم ينفصل »^(٤) ، ولا ريب في عدم إرادتها ذلك ، بل مقصودهما عدم الفرق بين ماء الغسالة التي تحصل الطهارة بعدها وبين غيرها ممّا تقدّمها ، ويكون ذلك ردّاً على الشيخ .

فتنتهي الأقوال في بادئ النظر إلى ستّة : القول بالنجاسة مطلقاً إلى أن يطهر المحل ، والقول بها ولو بعد طهره ، والقول بالطهارة مطلقاً ، والتفصيل بالورود وعدمه ، والتفصيل بكون الغسلة ممّا يطهر المحلّ بعدها أولاً ، والتفصيل بين آنية الولوج وغيرها ، فلا ينجس شيء من الغسالة في الآنية ، وتنجس الأولى خاصّة من غيرها دون الثانية .

وعلى ما يحتمل في كلام ابن إدريس تكون سبعة ، بل على وجه يمكن تحصيل ثامن ، وهو ما ذهب إليه العلامة في المختلف^(٥) من كون الغسالة

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ٩ .

(٢) كابن فهد في المذهب البارع : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١١٩ .

(٣) المعتبر : الطهارة / في الغسالة ج ١ ص ٩٠ .

(٤) نهاية الاحكام : الطهارة / المستعمل في رفع الخبث ج ١ ص ٢٤٤ .

(٥) مختلف الشيعة : الطهارة / المضاف والاسأر ص ١٣-١٤ .

طاهرة ما دامت في المحلّ، فإذا انفصلت صارت نجسة، بل يمكن تحصيل تاسع، وهو ما عن بعض^(١) القائلين بالطهارة من القول بالطهورة معها أيضاً.

بل في المدارك: «إنّه اختلف القائلون بالطهارة هل ذلك على سبيل العفودون التطهير، أو يكون باقياً على الطهورة، أو يكون كرافع الأكبر؟ قال بكلّ قائل»^(٢)، فعليه حينئذٍ تكون عشرة، ويأتي تحقيق القول في ذلك إن شاء الله^(٣).

وغاية ما يمكن أن يستدلّ به للقول بالنجاسة أنّه ماء قليل لاقى نجاسة فينجس، وبما رواه في المعتبر^(٤) والمنتهى^(٥) وعن الخلاف^(٦) عن العيص ابن القاسم، قال: «سألته عن رجل أصابه قطرة من طشت فيه وضوء، فقال: إن كان من بول أو قدر فيغسل ما أصابه»^(٧). وبالحكم في كثير من الأخبار^(٨) بإهراق الماء مع إصابة المنتجس له.

(١) كالعلامة في النهاية: الطهارة/ المستعمل في رفع الخبث ج ١ ص ٢٤٤، حيث قال: «ولا يجوز رفع الحدث بماء تزال به النجاسة عند القائلين بالتنجيس».

(٢) مدارك الاحكام: الطهارة/ في المضاف ج ١ ص ١٢٢-١٢٣.

(٣) وأنت خبير بما في هذا التعداد لهذه الأقوال؛ لما عرفت أنّ الثاني ليس قولاً لأحد، كما أنّ القول بالطهارة مع عدم اشتراط الورود الذي نسب للشهيد قد عرفت ما فيه وغير ذلك، فتأمل. (منه رحمه الله).

(٤) المعتبر: الطهارة/ في الغسالة ج ١ ص ٩٠.

(٥) منتهى المطلب: الطهارة/ في المضاف ج ١ ص ٢٤.

(٦) الخلاف: الطهارة/ مسألة ١٣٥ ج ١ ص ١٧٩.

(٧) وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الماء المضاف ح ١٤ ج ١ ص ١٥٦.

(٨) تقدم في موثقة أبي بصير في ص ٢٥٢ ما يدل على ذلك، وراجع: الكافي: باب الرجل يدخل يده في الاناء قبل أن يغسلها ح ١ و ٣ ج ١١، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٤٢

وبما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال :
 « ... الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به من الجنابة لا يتوضأ به
 وأشباهه ... » ^(١) .

وربما يستدل له بالإجماع المدعى في التحرير، قال : « متى كان على
 بدن الجنب أو الحائض نجاسة عينية كان المستعمل نجساً إجماعاً » ^(٢) وفي
 المنتهى : « متى كان على جسد الجنب أو المغتسل من حيض وشبهه نجاسة
 عينية ، فالمستعمل إذا قلّ عن الكرّ نجس إجماعاً ، بل الحكم بالطهارة مع
 الخلوّ عن النجاسة العينية » ^(٣) وبالنهي ^(٤) عن استعمال غسالة الحمام .
 والكلّ لا تخلو من نظر ، أمّا الأوّل فقد أثبتوا كبراه بالمفهوم من قوله
 (عليه السلام) : « إذا كان الماء قدر كرّ لم ينجسه شيء » ^(٥) .

وفيه : أنّه لا دلالة فيه على نجاسة الماء القليل بكلّ شيء وعلى كلّ
 حال ، وكأنّهم يفهمون ذلك منه لما هو مركز في أذهانهم من نجاسة الماء
 القليل ، وإلاّ لو عرضت عليهم نظائر هذا التركيب لأنكروا على من فهم
 منها ذلك ، فإذا قال القائل مثلاً : « إذا جاءك زيد فلا تكرم أحداً » أترى
 أنّه يفهم منه أنّه إن لم يبحك زيد فأكرم كلّ أحد ؟ كلا ، إنّ مدّعي ذلك

و ٤٤ ج ١ ص ٣٨ و ٣٩ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الماء المطلق ح ٣ و ٤ و ٧ و ١١ ج ١
 ص ١١٣-١١٥ .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ١٣ ج ١ ص ٢٢١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٤
 ح ١ ج ١ ص ٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الماء المضاف ح ١٣ ج ١ ص ١٥٥ .

(٢) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٦ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٣ .

(٤) ذكرنا الرواية في حاشية (٢) من ص ٢٥٧ .

(٥) تقدم في ص ٢٤٢ .

مفتري، نعم يفهم أنه إن لم يجئ زيد فليس هذا الحكم ، وهو هنا مسلم ، فإنه إن لم يكن الماء قدر كرفليس له هذا الحكم ، وعدم هذا الحكم تارة يكون بالإيجاب الكلّي وأخرى بالجزئي ، كما اعترف به الفاضل في نظير المقام .
على أن تقدير المفهوم على حسب غيره في المقام يقتضي أن غير الكرّ ينجسه شيء ، وهو نكرة في سياق الإثبات لا تفيد العموم .

لا يقال : إنا نأخذ ذلك من الحكمة ؛ فإنه إن لم يحمل على هذا المعنى لزم اللغو في كلام الحكيم ؛ لأنّ الحمل على بعض دون بعض ترجيح من غير مرجح ، ولا عهد ، فوجب الحمل على العموم .

وفيه : - مع فساده في نفسه من وجوه مذكورة في محلّها - أنه إن حكم بذلك فإنما يحكم به بعد العلم بأنّه جاء الشارع بهذا الخطاب لإفادة ذلك ، فإنه قد يكون حينئذٍ قرينة عقلية على ذلك ، ودعوى حصوله في المقام ممنوعة ؛ إذ لعلّه جيء به لبيان عموم حكم المنطوق ، كما يظهر من بعض الأخبار^(١) المتضمنة للسؤال عن الماء الذي لا ينجسه شيء ، فقال : « كرّ... » ، ونحوها غيرها^(٢) .

ولقد أجاد المقدّس البغدادي في محصولة^(٣) ، حيث أنكر دلالة مثل الشرط الذي يراد العموم من منطوقه على المفهوم ، كقوله : « متى تأتّه تعشو إلى ضوء ناره »^(٤) و « حيث تراه تجده مشغولاً » ونحوهما ، وإن كان هو في

(١) كما في خبر اسماعيل بن جابر المتقدم في ص ٣٥٢ .

(٢) كما في رسالة ابن أبي عمير التي ذكرناها في حاشية (٩) من ص ٢٤٠ .

(٣) النسخة التي عثرنا عليها في مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - (رحمه الله) - ناقصة ليس فيها هذا المطلب .

(٤) شطرُبيتٍ للحطّية ، راجع ديوانه : ص ٥١ .

بعض المواضع لا يخلو من نظر، ومع ذلك فالشك كافٍ في المطلوب .
ومن هنا ظهر لك وجه ما وقع من بعضهم^(١) من منع كَلْيَةِ الكبرى في
المقام ، مع استدلالهم^(٢) بالمفهوم على نجاسة الماء القليل ، وذلك لأنه لا
كلام في كون هذه الأخبار دالة على التنجيس بغير التغير، فيستدل بها
حينئذٍ على المنكر لذلك كابن أبي عقيل ، وأما أن التنجيس بكل شيء
وعلى أي حال فلا دلالة فيها ، ومن هذه الجهة اتجه لهم منع كَلْيَةِ
الكبرى^(٣) .

نعم قد يقال : إنَّ المتتبع لكثير من الأخبار مضافاً إلى حكاية
الإجماعات هناك على النجاسة يستفيد قاعدة ، وهي أنَّ ماء القليل ينجس
بالملاقاة ، لكنَّ ذلك معارض بأنَّه أيضاً يستفاد من تتبع الأخبار وكثير من
الإجماعات في غير المقام قاعدة ، هي أنَّ المتنجس لا يطهر ، بل ممَّا دلَّ على
نجاسة القليل نفسه ؛ لأنَّ معناها لا ترفع حدثاً ولا تزيل خبثاً ، مضافاً إلى
ظهور كون الماء طهوراً - المراد به الطاهر في نفسه المطهر لغيره - في طهارته
حال مطهريته ، فتأمل جيِّداً فإنَّه دقيق جدّاً .

ودعوى أنَّه لم يعلم كونها شاملة لمثل المقام ليس بأولى من دعوى أنَّه لم
يعلم شمول القاعدة الأولى له ، على أنَّ القاعدة لا يلاحظ دليلها الدالّ
عليها في خصوص كلِّ مورد ، وإلَّا لم تكن لها ثمرة .

(١) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٥٨ ، والسيد في مدارك
الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٢٠ .

(٢) روض الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٤٢ ، مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق
ج ١ ص ٣٨ .

(٣) في بقية النسخ بعد هذه العبارة : ولا يخفى عليك أنَّ ما ذكرناه لا دخل له في عموم المفهوم .

فما وقع من بعض متأخري المتأخرين من منع شمول عدم تطهير المتنجس لمثل المقام ، إنّما المعلوم في المتنجس سابقاً ، لا فيما حصل التطهير به ؛ لعدم حصول الإجماع في المقام ، ليس في محله ، وليس بأولى من تقريره أيضاً في الماء القليل حرفاً بجرف ، بعد أن عرفت فساد دلالة المفهوم .

وربما يرشد إلى عدم النجاسة بالورود ما في كشف اللثام في المطهرات في شرح قول العلامة : « ينبغي في الغسل الورود ، فلو عكس نجس الماء ، ولم يطهر المحل » ^(١) قال بعد أن نسب اشتراط الورود للمرتضى وابن إدريس : « وإنّما لا ينفعل مع الورود للخرج والإجماع » ^(٢) انتهى .

اللهم إلّا أن يحمل منه ذلك على عدم نجاسة العالي بالسافل ، وفيه بُعد أو منع ، أو على أن ماء الغسالة ما انفصل من المغسول دون ما كان فيه . وقد يقال أيضاً : إنّ الماء المغسول به يتنجس بأول المباشرة ، فهو بالنسبة إلى الأجزاء الأخر متنجس سابق ، فتأمل جيداً .

ولا ينافي ما ذكرنا من القاعدة خروج أحجار الاستنجاء ، وإلّا لنافى قاعدة القليل خروج ماء الاستنجاء وغيره ، على أنّ التطهير بأحجار الاستنجاء إنّما هو [يكون المراد] ^(٣) بزوال العين بها نحوزواها مثلاً في الحيوان ، وفرق واضح بينه وبين التطهير بالماء .

ومما يرشد أيضاً إلى كون القاعدة محكمة في غاية الإحكام ، بل هي في الحقيقة بعض لوازم نجاسة القليل ، والإجماعات عليها في غير المقام أكثر من أن تحصى ، وتحصيلها من تتبع الأخبار واضح ، أنّ مثل العلامة وغيره ممن

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٦٠ .

(٣) العبارة بدونها أوضح .

أذن لهم أهل هذا الفنّ بالتحقيق لم يجسر على إنكارها بعد أن أوردتها دليلاً للمرتضى ، بل قال ^(١) : « إِنَّا نَمْنَعُ الْمُلَازِمَةَ ، فنقول بطهارة الماء في المحلّ ، ونجاسته بعد الانفصال » . ومن هنا قال المحقق الثاني : « إِنّ فيه اعترافاً بالعجز عن دفع ما استدلّ به من مكان قريب » ^(٢) ، وهو في غاية الجودة ، فإنّ القول بنجاسة القليل الملاقي للنجاسة بعد مفارقتها لا يعقل وجهه ، والتزام الطهارة حينئذٍ أولى وأولى .

إذا عرفت ذلك فالظاهر أنّ الترجيح لهذه القاعدة لوجوه ، إن لم نقل : إنّها أخصّ من قاعدة نجاسة الماء القليل ، وإلاّ كانت محكمة عليها على حسب غيرها :

منها : ما تقدّم في صدر البحث .

ومنها : عدم وجود أثر لها ها هنا فيما وصل إلينا من الأخبار بالخصوص مع عموم البلوى والبلية بها ، واشتمالها على كثير من فروعها الدقيقة ، مثل القطرات ويد المباشرونحوهما ، ولذلك قال في الذكري : « والعجب خلق كلام أكثر القدماء عن الغسالة مع عموم البلوى بها » ^(٣) .

ومنها : تأييد هذه بأصل البراءة ، وأصل الإباحة ، وأصل الطهارة واستصحابها .

ومنها : ما قد عرفت من أنّ ابن إدريس نسب ما قاله المرتضى إلى الاستمرار على أصل المذهب وفتاوى الأصحاب .

ومنها : أنّ هذه القاعدة لم يعثر على تخلفها بالنسبة إلى المياه أبداً ،

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / المضاف والاسأرس ١٣-١٤ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ١٢٨ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ٩ .

بخلاف الأولى ، فإنه قد تخلفت في بعض هو محلّ وفاق ، كالاستنجاء وماء المطر والجاري ، وآخر محلّ خلاف ، كالحمّام ونحوه .

ومنها : أنّ قاعدة المتنجّس ينجّس القاضي بتنجيس القليل به في المقام استنباطيّة ، ولم يعلم شمولها لمثل المقام ، مع تخلفها عندهم هنا ، فإنّ الماء عندهم نجس ، ولا ينجس الثوب مثلاً به ، فإن كان لم يعلم شمول القاعدة لمثل المقام فلا يعلم شمول قاعدة أنّ المتنجّس ينجّس للمقام حتّى ينجس الماء بالثوب .

ومنها : عسر التحرّز عنها في كثير من المقامات بالنسبة إلى جريانها إلى غير محلّ النجاسة ، وبالنسبة إلى مقدار المتقاطر ومقدار المتخلف ونحو ذلك ، والقول بأنّ مدار ذلك على العرف لا أثر له في الأدلّة الشرعيّة .

ولو تأمل الناظر في عمل القائلين بالنجاسة وكيفية عدم تحرّزهم عنها لقطع بأنّ عملهم مخالف لما يفتون به ، بل لو اتفق أنّ بعض الناس صبّ على فمه وبقي يهزّ رأسه لقطع ماء الغسالة المتخلف في شعر شاربه ولحيته ومنخره لعدّوه من المجانين ، بل من المخالفين لشريعة سيّد المرسلين ، بل هؤلاء الحاكمون بالنجاسة لا ينتظرون شيئاً من ذلك ، ويبقى يتقاطر على ثيابهم ، بل لعلّ المتخلف الذي يتساقط عليهم أكثر من الذي انفصل بمراتب شتى .

ومنها : ما ورد « عن الثوب يصيبه البول فينفذ إلى الجانب الآخر ، وعن الفرو وما فيه من الحشو ، قال : اغسل ما أصاب منه ، ومسّ الجانب الآخر ، فإن أصبت شيئاً منه فاغسله ، وإلّا فانضحه ... » (١) .

(١) الكافي : باب البول يصيب الثوب أو الجسد ح ٣ ج ٣ ص ٥٥ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من أبواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٠٤ .

ومنها : أنه من المستبعد جداً أنه ماء واحد المنفصل منه نجس والثاني^(١) طاهر من غير دليل يقتضيه ، بل قيل : إنه غير معقول .

ومنها : أنها مؤيدة بأخبار الاستنجاء^(٢) ؛ فإنه لم يظهر من شيء منها أن ذلك لخصوصية في الاستنجاء ، بل في بعضها : « ... أو تدري لم صار لا بأس به ؟ قلت : لا والله ، فقال : إن الماء أكثر من القدر »^(٣) ، وفي بعضها : « أستنجي ثم يقع ثوبي فيه وأنا جنب ، فقال : لا بأس به »^(٤) .

ومنها : رواية الذنوب^{(٥)(٦)} ، إلى غير ذلك من رواية عبد الله بن سنان^(٧)

- (١) الظاهر - كما في نسخة « ق » ونسخة على هامش المخطوط - : والباقي .
- (٢) الكافي : باب اختلاط ماء المطر بالبول ح ٥ ج ٣ ص ١٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٧٢ و ٧٦ و ٧٧ ج ١ ص ٨٥ و ٨٦ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٣ من ابواب الماء المضاف ج ١ ص ١٦٠ .
- (٣) وهي رواية الاحول المتقدمة في ص ٢٦٧ .
- (٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٧٦ ج ١ ص ٨٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب الماء المضاف ح ٤ ج ١ ص ١٦١ .
- (٥) الذنوب : الدلو العظيم ، لا يقال لها : « ذنوب » إلا وفيها ماء . مجمع البحرين : ج ٢ ص ٦٠ مادة (ذنب) .
- (٦) رواه مالك عن يحيى ، عن مالك ، عن يحيى بن سعيد أنه قال : « دخل أعرابي المسجد فكشف عن فرجه ليبول فصاح الناس به حتى علا الصوت ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : اتركوه ، فتركوه فبال ، ثم أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) بذنوب من ماء فصب على ذلك المكان » .
- الموطأ : باب ٣١ ح ١١١ ج ١ ص ٦٤ ، صحيح البخاري : باب قول النبي يسروا ولا تعسروا ج ٨ ص ٣٧ ، سنن البيهقي باب طهارة الارض من البول ج ٢ ص ٤٢٨ .
- (٧) رواها الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن النضر ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « سألته عن الصلاة في البيع والكنائس وبيوت المجوس ، فقال : رثن وصل » . ووجه الدلالة : « أنه لو تنجس الماء الوارد بالملاقاة لكان الرثن سبباً

وغيره^(١)، ومن صحيح ابن مسلم الوارد في غسل الثوب في المرن مرتين، وتسمعه في آخر المبحث^(٢) إن شاء الله، وتعرف أنه لا يتم إلا على القول بطهارة الغسالة، كما اعترف به في الذخيرة^(٣)؛ ضرورة أن المراد بالمرن الاناء الذي يغسل به الثياب، وبناءً على نجاسة الغسالة لا ريب في نجاسة الثوب بالاناء المباشر بماء الغسالة، بل وبما يخرج من الثوب بالغمر ونحوه، بل وبغير ذلك مما لا يمكن الالتزام به بناءً على نجاسة الغسالة، بخلاف القول بالطهارة، فلاحظ وتأمل.

ومنها: رواية الصب^(٤) في بول الصبي.

ومنها: أن ارتفاع النجاسة عن هذا الماء من غير رافع لها غير معقول إلا بدليل، والإطلاقات لا تقتضيه؛ إذ قد تكون مبنية على الطهارة. والحاصل: أنه منافع لكثير من القواعد الشرعية، كالتطهير

لزيادة المحذور» كما في الحقائق الناضرة: الطهارة/ الماء المستعمل ج ١ ص ٤٨٧.

تهذيب الاحكام: الصلاة/ باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٨٣ ج ٢ ص ٢٢٢،

وسائل الشيعة: باب ١٣ من ابواب مكان المصلي ح ٢ ج ٣ ص ٤٣٨.

(١) كرواية عمر بن يزيد المتقدمة في ص ١٢٠ س ١٥-١٦، على ما أيد بها في الحقائق الناضرة:

الطهارة/ الماء المستعمل ج ١ ص ٤٨٧.

(٢) في ص ٦٣٧.

(٣) ذخيرة المعاد: الطهارة/ ما به تحصل ص ١٤٣.

(٤) رواها الكليني عن علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي قال:

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن بول الصبي، قال: تصب عليه الماء، وإن كان قد

أكل فاغسله غسلاً، والغلام والجارية في ذلك شرع سواء».

الكافي: باب البول يصيب الثوب ح ١ ج ٦ ص ٥٥ و ٥٦، تهذيب الاحكام:

الطهارة/ باب ١٢ ح ٢ ج ١ ص ٢٤٩، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب النجاسات ح ١ و

ج ٢ ص ١٠٠٢ و ١٠٠٣.

بالمستنجس ، واختلاف أجزاء الماء طهارة ونجاسة ، وحصول الطهارة للنجس بغير مطهر ، وغير ذلك .

وربما أُيد القول بالنجاسة -مقابل تأييد الطهارة بما عرفت- بما دلّ على تعدّد الغسل ^(١) ، وإهراق الغسلة الأولى من الظروف ^(٢) .

وفيه : أنه لا إشعار بذلك في شيء منها ؛ فإنّ تعدّد الغسل ليس لإخراج الغسالة ولا الإهراق ، بل هو للتعبّد ، والإهراق إنّما هو ليغسل مرّة أخرى ، ولذلك لا نوجب التعدّد في كلّ نجاسة حكميّة كانت أو عينيّة ، وإلاّ فالثاني أيضاً ماء غسالة وهكذا ، وهو لا معنى له .

نعم قد يؤيّد القول بالنجاسة بما ورد من وجوب العصر ، فإنّه يستبعد أن يكون للتعبّد ، بل الظاهر منه إنّما هو لإخراج الغسالة .

لكن فيه أيضاً : أنّه قد يكون لإخراج عين النجاسة لا الغسالة ، وقد يكون لدخوله في مفهوم الغسل ، ويأتيك تحقيق القول فيه إن شاء الله .
وربما أُيد بالاحتياط ، وفيه : أنّ الاحتياط تارةً يكون فيه ، وأخرى بالطهارة .

لا يقال : إنّ النجاسة مؤيّدة بفتوى المشهور ، وهي أرجح من جميع ما ذكرت من المؤيّدات .

(١) كالخبر الذي رواه الشيخ عن المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن حماد بن عثمان ، عن ابن أبي يعفور ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن البول يصيب الثوب ، فقال : اغسله مرتين » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١-٣ و ٨ و ٩ ج ١ ص ٢٤٩ و ٢٥١ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٠١ .
(٢) كما في رواية عمار الآتية في ص ٦٣٤ .

لأننا نقول : لم تثبت شهرة على الإطلاق ، بل هي بين المتأخرين ، بل قد عرفت أن المنقول عن أكثر المتقدمين خلافه ، ومع ذلك فهي معروفة المستند ، ولا أقل من تصادم جميع ما ذكرنا ، ويبقى أصل الطهارة واستصحاب طهارة الملاقي وغيرهما سالماً ، ولذا اعترف في الذكرى ^(١) بأنه لم يبق دليل سوى الاحتياط ، كالمحقق الثاني حيث قال : « والعمل على المشهور بين المتأخرين ، وقوفاً مع الشهرة والاحتياط » ^(٢) ، هذا .

وأنت خير أن قضية ما ذكرنا من القاعدة تخصيص الطهارة بالغسلة التي يحصل الطهارة للمحل بها ؛ لأنها هي المورثة للمحل طهارة فلا تكون نجسة ، وأما ما تقدمها حيث تكون لا تفيد محل طهارة فلا تجري فيها القاعدة ، فيكون من قال بالطهارة مطلقاً بل طهارة مطلق الوارد وإن كان في غير مقام التطهير لهذه القاعدة غير متجه ؛ لعدم اقتضاؤها ذلك ، فتكون أخص من الدعوى ، بل يظهر من المنتهى ^(٣) أن محل النزاع فيما ذكرنا من الغسلة التي تحصل طهارة المحل بها ، فيمكن حينئذ إرجاع كلام الشيخ في الخلاف ^(٤) على ما نقل عنه من نجاسة الغسالة الأولى دون الثانية إليه .

ولعل وجه من قال بطهارة الجميع أنه الذي أفاد طهارة المحل لا الأخيرة فقط ، كما يظهر من استدلال الشيخ المنقول عنه في الخلاف ^(٥) للحكم بطهارة غسالة إناء الولوغ من غير فرق بين الأولى والثانية والثالثة ،

(١) كما سبق في ص ٦١٧ .

(٢) كما سبق في ص ٦١٢ .

(٣) كما سبق في ص ٦١٥ .

(٤) المتقدم في ص ٦١٥ .

(٥) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٣٧ ج ١ ص ١٨٢ .

مضافاً إلى ما ذكرنا من أصل الطهارة ، وتسمع إن شاء الله تمام الكلام .
وأما الدليل الثاني وهو رواية العيص فهي - مع كونها مضمرة ومقطوعة ، ورواية المعتبر له ^(١) مع حكمه بضعفها لا تورثها شيئاً ، وأما رواية المنتهى لها فمن المقطوع أنه تبع بها الشيخ ، وكون الشيخ يروي عن العيص في بعض كتبه بطريق حسن لا يقضي بروايته عنه في غيره كذلك ، واحتمال أنه أخذها من كتابه مع كونه معتمداً عنده بطريق معتبر معارض باحتمال عدمه ، مع احتمال إرادة الوضوء ما كان متعارفاً من أحوال بعض المرضى أنه يؤتى له بطشت فيبول فيه ويتغوط ويستنجي فيه ، فقد يكون إنما أمره لذلك - غير دالة على تمام المدعى حتى تنافي ما ستسمعه مما نختاره إن شاء الله ، بل قد تكون شاهداً لنا .

وأما الثالث فلأن القائل بالطهارة يشترط ورود المطهر ، بل والقائل بالنجاسة ، نعم يظهر من الشهيد في الذكرى ^(٢) خلاف ذلك ، ولعله يقول حينئذٍ بنجاسة الغسالة ، وإن ظهر منه الميل إلى الطهارة هنا ، لكن يخص ذلك بورود المطهر لا العكس ، فيحكم حينئذٍ بطهارة الأجمع ، ونجاسة الماء للأمر بالإهراق ، والتحقيق أن الورود شرط كما يأتي إن شاء الله ، على أن هذه الأخبار محتملة لأن يكون أصابها عين القدر من غير تحقق للغسل .

وأما إجماع المنتهى والتحرير فلا يدلان على تمام المطلوب ، بل هما خاصان بالنجاسة العينية ، وهما غير منافيين لما ستسمعه من المختار .
وأما رواية عبد الله بن سنان ، فهي إن لم يكن فيها إشعار بالعدم فلا

(١) لعل الأولى : لها .

(٢) كما تقدم في ص ٦١٦ .

دلالة فيها على الدعوى .

وأما النهي عن غسالة الحمّام ، ففيه : - مع معارضته ببعض الأخبار المتضمنة لنفي البأس - أن كثيراً منها نهت عن الاغتسال فيها معللة ذلك بأنّه اغتسال الجنب والناصب وولد الزنا واليهودي والنصراني ونحو ذلك ، بل قد يشعر من عدم ذكر التعليل في شيء منها بغسل النجاسات بعكس الدعوى .

وقد بان لك من جميع ما ذكرنا حجة القول بالطهارة مطلقاً ، وحجة القول بطهارة الغسلة الأخيرة التي تحصل طهارة المحلّ بعدها ، والمنقول عن الشيخ من التفصيل بطهارة غسالة إناء الولوغ لما ذكرنا من أدلة الطهارة ، ونجاسة الأولى من غسالة الثوب لخبر العيص ونحوه من أدلة النجاسة ، وطهارة الثانية للأصل ، فتأمل .

والأقوى في النظر الحكم بطهارة الغسالة مطلقاً ، من غير فرق بين الأولى والثانية ، نعم يشترط أن لا يكون الغسلة التي فيها زوال عين النجاسة ، بناءً على عدم مدخليتها بالتطهير حتّى يلتزم بطهارتها ، لما سمعته من القاعدة المنجبرة بما عرفت .

لا يقال : إنّ مقتضى ما ذكرت من القاعدة أن تخصّ الطهارة بالأخيرة فقط ، لأنّها هي التي حصلت الطهارة بها ؛ لأنّ الظاهر أنّ كلّ جزء منها سبب ، والطهارة تحصل بالمجموع .

وما يقال : إنّ النجاسة إن كانت عينية ثمّ غسلتها مرّة واحدة فإنّ الظاهر الطهارة ، مع أنّ مقتضى التقييد السابق العدم ، يدفعه : إمكان دعوى عدم حصول الطهارة حتّى تزال العين ويتعقّب غسل ولو بالاستمرار ، فحينئذٍ المطهر الغسل المتعقّب ، وذاك الذي نلتزم بطهارته ، ولعلّه لذا جعل

المنتهى^(١) محلّ النزاع الغسلة التي يحصل طهارة المحلّ بعدها دون غسلة الإزالة ، بل لعلّ إجماع التحرير والمنتهى المتقدم^(٢) شاهد على ذلك ، كما يومئ تقييدهما محلّه بالنجاسة العينية ، بل ربّما يحمل خبر العيص على ذلك أيضاً ، بل لعلّ كلام ابن إدريس المتقدم^(٣) في مسألة الولوغ يرجع إليه أيضاً ، بل وكلام الشيخ في الخلاف^(٤) في تطهير الثياب .

فحاصل الكلام بناءً على ذلك : أنّ الغسل الذي يفيد المحلّ طهارة إنّما هو المتأخّر عن إزالة النجاسة ولو بالاستمرار ، فالملتزم طهارته فقط ؛ لأنّ التطهير إنّما حصل به ، دون الغسل الذي أزال العين ، فإنّه لا مدخلية له فيه ، ولذلك لا يتوقّف زوال العين عليه ، بل يحصل بالبصاق والمضاف ونحوهما ، فلو فرض حينئذٍ غسل - أي إجراء - واحد من غير تعقّب لآخر لا باستمرار ولا بغيره ، وكان النجاسة عينية ، فالظاهر أنّنا لا نلتزم بطهارة المحلّ ، بل نقول ببقاء النجاسة إلى حصول غسل آخر ولو باستمرار الصبّ . نعم لو قلنا بالاجتزاء بما ذكرت لكان لابدّ من الالتزام بطهارة ذلك ، مع أنّه لا بأس بالتزامه إذا فرض استهلاكه لعين النجاسة ، بل وإن لم يستهلك نحو ماء الاستنجاء ، بل الظاهر لزومه لكلّ من قال بطهارة الغسالة .

لا يقال : إنّّه قد ينفصل الماء متغيّراً بلون النجاسة ، ومع ذا تحقّق اسم الغسل به ، والتزام طهارته هنا حينئذٍ خرق للإجماع ، فظهر المحلّ حينئذٍ مع

(١) كما تقدم في ص ٦١٥ .

(٢) في ص ٦١٩ .

(٣) في ص ٦١٣ .

(٤) المتقدم في ص ٦١٥ .

نجاسة غسلته .

لأننا نقول : نمنع حصول طهارة المحلّ بذلك ، بل لابدّ من تحقّق غسل آخر بعده بغيره ولو بالاستمرار ، نعم لو فرض تغييره بعد تحقّق مسمى الغسل به كان لا بأس بالتزام نجاسته وطهارة المحلّ به قبل التغيير ، فتأمل جيّداً فإنّه دقيق ، ويأتي له في غسل النجاسات تتمّة إن شاء الله تعالى .

فإن قلت : لم نلتزم بما التزم العلامة^(١) ، من الحكم بالطهارة ما دام في المحلّ فإذا انفصل نجس ؟

قلت : هو - مع كونه منافياً للاستصحاب - مستلزم لتخلف المعلول عن العلة ووجوده بدونها ؛ وذلك لأنّه عند حصول سبب النجاسة - وهي الملاقاة للمتنجّس - لا ينجس ، وعند عدمها ينجس .

ودعوى أنّ الملاقاة الأولى تؤثر تنجيساً في الحال والاستمرار ، ارتفع الأثر في الحال لمانع فيبقى الباقي ، لا يخفى ما فيها من السخافة ، كاحتمال أنّ ماء الغسالة لا يظهر أثر نجاسته إلّا إذا انفصل ، فإدام غير منفصل ليس بنجس ، فيكون حاله كحال ما في البواطن .

أمّا أولاً : فلأنّ الشيء تلاحظ طهارته ونجاسته بالنسبة إلى نفسه ، وإلّا جرى ما قال في المباشر للشوب النجس من الماء المضاف ونحوه .

وأما ثانياً : فلأنّ من جملة آثار نجاسته عدم حصول التطهير به للمغسول ، وحصوله على تقدير الطهارة عند من ذهب إلى ذلك ، بل ممّا يمكن أن يلزم به القائلون بالنجاسة أنّ الأخبار قد دلّت على حصول الطهارة بمجرد حصول الغسل المتحقّق قبل حصول الانقطاع ، فإن كان هذه الأوامر

(١) تقدم كلامه في ص ٦١٧ .

أفادت طهارة المتخلف فلتفد الطهارة قبل تحقق الانقطاع ؛ لتحقق مسمى الغسل القاضي بطهارة المغسول الذي يلزمه عندهم طهارة ما معه ، فتأمل . وأظنك تكتفي بما ذكرنا بالنسبة إلى هذه المسألة ، والله أعلم بحقيقة الحال ، وانظر إلى ما قيل ولا تنظر إلى من قال ، وطريق الاحتياط غير خفي . ثم إن هناك نزاعين آخرين ، أحدهما بين القائلين بالطهارة ، والآخر بين القائلين بالنجاسة .

أما الأول ، فقال في المدارك : « اختلف القائلون بعدم نجاسة الغسالة في أن ذلك هل هو على سبيل العفو بمعنى الطهارة دون الطهورية ، أو تكون باقية على ما كانت عليه من الطهورية ، أو يكون حكمها حكم رافع الحدث الأكبر ؟ فقال بكل قائل ، والمراد بالآخر أنه رافع للخبث دون الحدث »^(١) انتهى .

وكيف كان ، فالأقوى في النظر عدم جواز رفع الحدث به ؛ لما رواه عبد الله بن سنان^(٢) ، وللإجماع في المعتبر^(٣) والمنتهى^(٤) ، ويلحق به المبيح وإن لم يرفع حدثاً .

وأما رفع الخبث فقد اعترف به بعض القائلين بالطهارة^(٥) ؛ لعدم ما يدل على خلافه ، إذ ما عرفت من الإجماع إنما هو على رفع الحدث به ، بل قد

(١) تقدم في ص ٦١٨ .

(٢) المتقدم في ص ٦١٩ .

(٣) المعتبر : الطهارة / في الغسالة ج ١ ص ٩٠ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٤ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١١٩ ج ١ ص ٢٨٤ ، وسائل الشيعة : باب ٥٣ من

ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٧٦ .

يؤيده الاستصحاب .

لكن الأقوى في النظر العدم ؛ لاستصحاب بقاء الخبث ، وما عساه يظهر من رواية عمّار الواردة في كيفية تطهير الاناء والكوز « كيف يغسل ، وكم مرة يغسل ؟ قال : يغسل ثلاث مرّات ، يصبّ فيه الماء فيحرك فيه ، ثم يفرغ منه ، ثم يصبّ فيه ماء آخر فيحرك فيه ، ثم يفرغ ذلك الماء ، ثم يصبّ فيه ماء آخر فيحرك فيه ، ثم يفرغ منه وقد طهر... »^(١) ؛ فإن أمره (عليه السلام) بإفراغه وصبّ ماء آخر فيه غيره يشعر أنّه لا يزيل خبثاً ، وإلاّ لأمكن غسل الاناء ثلاث مرّات بذلك ، بل من غير إهراقه ، ويتحقّق الفصل بين الغسلات بالسكون بينها يسيراً ، ولا ينجس بالسكون ؛ لأنّ الفرض الطهارة .

بل قد يدعى أنّ الأوامر بصبّ الماء ونحوه لا تشمل الماء المستعمل في إزالة الأخبثات ، كما أنّه قد يقال : إنّ ذلك نوع جمع بين القاعدتين المتقدمتين ، بل قد يقال : إنّ القول برفع الخبث به دون الحدث خرق للإجماع المركّب .

ومثل هذا النزاع يجري على القول بالنجاسة أيضاً في المتخلف من الماء في الثوب والبدن ؛ ضرورة جريان الاحتمالات الثلاثة فيه ، لكن لعلّ المتّجه على مذهبهم القول بأنّه طاهر لا يرفع حدثاً ولا خبثاً ؛ وذلك لأنّ القاعدة تقضي بتنجيّسه ، لكن لمكان العسر والجرّ والمشقة التزم بالطهارة ، مضافاً إلى الأدلّة الحاكمة بها بعد الغسل ، فاللازم الاقتصار على مقدار ما تندفع به الضرورة ، وهو الطهارة دون المطهّرية ، ومنه يظهر لك

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٢ في تطهير الثياب من النجاسات ح ١١٩ ج ١ ص ٢٨٤.

كلّ من وجهي الاحتمالين الآخرين .

وأما النزاع الثاني ، وهو على تقدير القول بالنجاسة فهل هي كالمحلّ قبل الغسل ، أو قبلها ، أو يكفي فيها مطلق الغسل ؟ وجوه بل أقوال ، فعلى الأوّل يجب التعدّد فيما وجب فيه ذلك ولو كان من الأخيرة ، وعلى الثاني تنقص كلّما تنقص ، وعلى الثالث يكفي المرة الواحدة .

ولعلّ وجه الأوّل أنّه نجاسة لم يعرف لها مقدار من الشرع ، فالاستصحاب ثابت ، ولا نتيقّن الطهارة إلّا بذلك ، واحتمال الزيادة نقطع بعده ، لأنّها لا تزيد على الأصل ، ولأنّها اشتملت على النجاسة التي في المحلّ ، فلا يزيلها إلّا ما يزيلها .

والثاني أنّه لا ريب بضعف نجاسة المحلّ في الثانية والثالثة ، ومعنى ضعف النجاسة عدم تعدّد الغسل ، وأيضاً نجاسة المحلّ بعد الغسل الأوّل تنتقل إلى مثل النجاسة التي وجب بها غسل واحد ، والفرع لا يزيد على الأصل .

والثالث أصالة البراءة ، وإطلاق ما دلّ على غسل النجس ، وخبر العيص ؛ فإنّه أمره بالغسل وهو للطبيعة ، مع ترك الاستفصال واشتماله على متعدّد الغسل .

وفي الروضة : « إنّ الثاني إنّما يتمّ فيما يغسل مرتين لا لخصوص النجاسة ، أمّا المخصوص كالولوغ فلا ؛ لأنّ الغسالة لا تسمّى ولوغاً ، ومن ثمّ لو وقع لعبه في الاناء بغير اللوغ لم يوجب حكمه »^(١) انتهى . ومنه ينقذ الاعتراض على الأوّل .

(١) الروضة البهية : الطهارة/ في الغسالة ج ١ ص ٦٤ .

لا يقال عليه : أنَّ الغسل المتعدّد في سائر النجاسات معلق على اسم غير حاصل بالغسالة ، كالبول ونحوه .

لأنّا نقول : الظاهر بقريضة مثاله أنَّ مراده أنَّ تعدّد الغسل في الولوغ لمعنى ليس موجوداً في الغسالة ؛ إذ ليس هو للعباب الموجود فيها ، وإنّما هو حكم شرعي لمجرّد الولوغ ، وهو غير حاصل في الغسالة ، بخلاف البول وغيره ؛ فإنّ فيه عينيّة فيتبعها الغسالة .

والحاصل : يرجع كلامه إلى أنَّ الغسالة لمجرّد تعبّد شرعي ، لا لوجود عين نجاسة تختصّ بالاسم الذي تعبّد به الشارع ، دون النجاسة العينية ، فإنّها وإن زالت العين لكنّ الحكم مستند إليها ، بخلاف الولوغ ؛ فإنّه ليس راجعاً لمعني ، لما عرفت من أنَّ تعدّد الغسل ليس للعباب .

ويحتمل أن يريد بقوله : « إنّما يتم ... » إلى آخره أنَّ ذلك يتمّ على مذهب من يقول بوجوب الغسل مرتين في كلّ نجاسة ، لا لخصوص نجاسة ، ولا يخفى ما فيه من البعد .

وبما وجّهنا به الدليل الأوّل تعرف دفع ما عساه يورد عليه أنَّ الغسالة لم تكن داخلة تحت اسم ما ورد التعدّد فيه ؛ لما عرفت أنّه لم يأخذه من ذلك ، بل ممّا قدّمناه ، فلا يتّجه عليه ما ذكر .

نعم الظاهر أنّه إن كان المستند في النجاسة إنّما هو خبر العيص عندهم فالمتّجه الأخير ، وإلّا كان الأوّل قوياً ، وإن كان الثاني أقوى في النظر ، ومن هنا تعرف عدم اعتمادهم على خبر العيص ؛ فإنّه لم ينقل الاكتفاء بالمرّة إلّا عن صاحب المعالم^(١) ، ونقل أنّه نقله عن بعض المعاصرين ، نعم

(١) معالم الدين : في المستعمل / حكم الغسالة ص ١٢٧ .

في مفتاح الكرامة: « إِنَّهُ قَوَاهُ الْأُسْتَاذُ »^(١) ، وَإِلَّا فَعَن الرُّوضُ: « إِنَّ الشَّهِيدَ فِي جَمِيعِ كُتُبِهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ عَلَى الثَّانِي »^(٢) ، وَلَمْ يَنْقُلِ الْأَوَّلَ إِلَّا عَنِ الْعَلَامَةِ فِي نَهَايَةِ الْإِحْكَامِ^(٣) وَظَاهِرِ الْقَوَاعِدِ^(٤) وَالْإِرْشَادِ^(٥) ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرِ لِي الْإِسْتِظْهَارُ الْمَذْكُورُ ، فَلَا حَظَّ وَتَأَمَّلْ ، هَذَا .

وَفِي الْمُنْتَهَى : « إِذَا غَسَلَ الثُّوبَ مِنَ الْبَوْلِ فِي اجَانَةٍ بِأَنْ يَصُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ فَسَدَ الْمَاءُ ، وَخَرَجَ مِنَ الثَّانِيَةِ طَاهِرًا ، اتَّحَدَّتِ الْآنِيَةُ أَوْ تَعَدَّدَتْ »^(٦) ، وَاحْتَجَّ لِذَلِكَ بِوَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ قَدْ حَصَلَ الْإِمْتِثَالُ بِغَسْلِهِ مَرَّتَيْنِ ، وَإِلَّا لَمْ يَدَلَّ الْأَمْرُ عَلَى الْإِجْزَاءِ ، الثَّانِي : مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ (رَحِمَهُ اللَّهُ) فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ، قَالَ : « سَأَلْتُهُ عَنِ الثُّوبِ يَصِيبُهُ الْبَوْلُ ، قَالَ : اغْسِلْهُ مَرَّتَيْنِ فِي الْمَرْكَنِ ، فَإِنْ غَسَلْتَهُ فِي مَاءٍ جَارٍ فَرَّةً »^(٧) .

وَفِي الذَّخِيرَةِ : « إِنَّهُ قَدْ يَسْتَشْكِلُ الْحُكْمُ بِطَهَارَةِ الثُّوبِ مَعَ الْحُكْمِ بِفُسَادِ الْمَاءِ الْمُجْتَمِعِ تَحْتَهُ فِي الْاجَانَةِ ، سَيِّمًا بَعْدَ حُكْمِهِ بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ بَانْفِصَالِهِ عَنِ الْمَحَلِّ الْمَغْسُولِ ، فَإِنَّ الْمَاءَ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الْمَحَلِّ الْمَغْسُولِ يَلَاقِيهِ فِي الْآنِيَةِ ، فَيُلْزَمُ تَنْجِيسُهُ ، وَقَدْ يَتَكَلَّفُ فِي حَلِّهِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْانْفِصَالِ خُرُوجَهُ

(١) مفتاح الكرامة : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ٩٢ .

(٢) روض الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٥٩ .

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / المستعمل في رفع الخبث ج ١ ص ٢٤٤ .

(٤) قواعد الاحكام : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ٥ .

(٥) ارشاد الاذهان : الطهارة / ما به تحصل ج ١ ص ٢٣٨ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٥ .

(٧) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٤ ج ١ ص ٢٥٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب

النحاسات ج ١ ص ٢٠٢ .

عن الثوب والائناء المغسول فيه ، تنزيلاً للاتصال الحاصل باعتبار الائناء منزلة ما يكون في نفس المغسول ، للحديث المذكور- ثم قال :- ولا يخفى أن بناء هذا الخبر على طهارة الغسالة أولى من ارتكاب هذا التكلف ، فإن ذلك إنما يصح إذا ثبت دليل واضح على نجاسة الغسالة ، وقد عرفت انتفاءه^(١) . قلت : هو في غاية الجودة .

ولا فرق بناءً على نجاسة الغسالة بين سائر الغسالات ❀ عدا ماء الاستنجاء ، فإنه طاهر ❀ لا ينجس ما يلاقيه إجماعاً تحصيلاً^(٢) ومنقولاً^(٣) نصاً وظاهراً على لسان جملة من علمائنا ، ونصوصاً معتبرة مستفيضة .

منها : حسنة الأحوال « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : أخرج من الخلاء فأستنجي بالماء ، فيقع ثوبي في ذلك الماء الذي استنجيت به ، فقال : لا بأس »^(٤) .

وعن علل الصدوق أنه روى عن أبيه بسند إلى الأحوال فيه إرسال ، أنه قال لأبي عبد الله (عليه السلام) في حديث : « الرجل يستنجي فيقع ثوبه في الماء الذي استنجى به ، فقال : لا بأس ، فسكت فقال : أو تدري لم

(١) ذخيرة المعاد : الطهارة / ما به تحصل ص ١٤٣ .

(٢) ممن قال بذلك : الشيخ في النهاية : الطهارة / آداب الحدث ص ١٦ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٤ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ٥ ، والشهيد في البيان : الطهارة / احكام المياه ص ٤٦ .

(٣) ممن نقل الاجماع : الشهيد في الذكرى : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ٩ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ١٢٩ .

(٤) الكافي : باب اختلاط ماء المطر بالبول ح ٥ ج ٣ ص ١٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٧٢ ج ١ ص ٨٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب الماء المضاف ح ١ ج ١ ص ١٦٠ .

صار لا بأس به ؟ قال : قلت : لا والله ، فقال : إنّ الماء أكثر من القدر»^(١).

ومنها : خبر محمد بن النعمان عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : «قلت له : أستنجي ثم يقع ثوبي فيه وأنا جنب ، فقال : لا بأس»^(٢).
ومنها : خبر عبد الكريم بن عتبة الهاشمي قال : «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يقع ثوبه على الماء الذي استنجى به ، أينجس ذلك ثوبه ؟ فقال : لا»^(٣) ، وما في سند البعض من جبر بما سمعت .

والتعدية لغير الثوب بالتنقيح للإجماع ، إن لم نقل : إنه يفهم ذلك من مثله ، أو أنّ هذه النصوص مؤكدة لما نقول من طهارة الغسالة ، خصوصاً بعد عدم الإيحاء في شيء منها إلى اختصاص هذا الفرد بالخروج من قاعدة نجاسة القليل ، بل فيها الإيحاء إلى خلافه ، كالتعليل المزبور الجاري في أكثر أفراد الغسالة ، الذي مرجعه إلى أنّ ماء الغسل أكثر من القدر ، والفرص طهارته لأنّه ماء غسالة ، فإذا وقع الثوب فيه لم يعلم المصاحبة بشيء من أجزاء القدر .

وكيف كان ، فربّما ظهر من الذكرى وغيرها^(٤) وقوع الخلاف في أنّه

(١) تقدم في ص ٢٦٧ .

(٢) تقدم في ص ٦٢٥ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٧٧ ج ١ ص ٨٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب الماء المضاف ح ٥ ج ١ ص ١٦١ .

(٤) كمدا رك الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٢٤ ، وذخيرة المعاد : الطهارة / ما به تحصل ص ١٤٤ ، وكفاية الاحكام : الطهارة / احكام المياه ص ١١ .

على سبيل العفو أو هو طاهر، قال : « وفي المعتبر ليس في الاستنجاء تصريح بالطهارة ، إنما هو بالعفو، وتظهر الثمرة في استعماله ، ولعلّه أقرب ؛ لتيقّن البراءة بغيره »^(١) .

ولعلّه عثر على غير ما عندنا وعند صاحب المدارك والحدائق من نسخ المعتبر ، أو عثر عليه في مقام آخر ، وإلا فالوجود فيما عندنا : « وأما طهارة ماء الاستنجاء فهو مذهب الشيخين ، وقال علم الهدى في المصباح : لا بأس بما ينضح من ماء الاستنجاء على الثوب والبدن ، وكلامه صريح في العفو، وليس بصريح في الطهارة ، ويدلّ على الطهارة ما رواه الأحول ، ثم قال بعد نقلها : « ولأنّ في التفصّي عنه عسراً ، فيسوغ العفو دفعاً للعسر »^(٢) .

ولا يخفى على المتأمل في أوّل كلامه أنّه قائل بالطهارة ، ولعلّ تعليقه الأخير مبنيّ على أنّ أصل الطهارة فيه دفعاً للعسر ، وكثيراً ما يقع منهم الاستدلال بهذه العبارة لهذا المعنى ، لكن قد يكون الشهيد فهم ذلك لهذا التعليل ، أو لأنّ المحقق فهم من عبارة المرتضى المتقدمة العفوّة حتّى قال ما سمعت ، وعبارة الروايات مثلها ؛ لنفي البأس في حسنة الأحول ، وعدم التنجيس في رواية عبد الكريم بن عتبة ، فلعلّ مراده بقوله : « ويدلّ على الطهارة » ما يشمل العفو، فتأمل جيّداً .

وكيف كان ، فالظاهر وجود الخلاف في ذلك ، وإن كان في استظهاره من عبارة المرتضى إشكال ، بل يظهر من المنتهى^(٣) على وجه

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ٩ .

(٢) المعتبر : الطهارة / في الغسالة ج ١ ص ٩١ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٤ .

كصريح الشهيد^(١) وظاهر جماعة^(٢) العفو، وصريح آخرين^(٣) الطهارة .
وقد عرفت ممّا تقدم من الذكرى أنّه على تقدير العفو لا يسوغ استعماله ، بخلاف الثاني ، ولعلّه الظاهر من العفو، فلا يدخل تحت ما دلّ على اشتراط الطهارة فيه ، بل أقصاه أنّه عفي عن حكم النجاسة بالنسبة للتعجس ونحوه ، لا عن أصل النجاسة حتّى يلزمه الطهارة ، فلا يجوز التطهر به حينئذٍ من حدث أو خبث .

واحتمال أن يراد بالعفو أنّه طاهر غير مطهرّ، فيجوز استعماله على تقدير العفو في كلّ ما اشترطت الطهارة فيه ، كالأغسال المسنونة ونحوها ، نعم لا يجوز رفع الحدث والخبث خاصّة ، بل تنحصر فائدة الخلاف في رفع الخبث ، للإجماع المنقول^(٤) على عدم جواز رفع الحدث به ، في غاية الضعف ؛ لعدم ظهوره من كلام القائلين بالعفو .

فما ناقش به المحقّق الثاني الشهيد غير متوجّه ، قال : « اللازم أحد الأمرين ، إمّا عدم إطلاق المعفو عنه ، أو القول بطهارته ؛ لأنّه إن جاز مباشرته من كلّ الوجوه لزم الثاني ؛ لأنّه إذا باشره بيده ثمّ باشره ماءً قليلاً ولم يمنع من الوضوء به كان طاهراً لا محالة ، وإلّا وجب المنع من مباشرته ، نحو ماء الوضوء إذا كان قليلاً ، فلا يكون العفو مطلقاً ، وهو

(١) مرّ نقل كلامه في ص ٦٣٩ .

(٢) منهم : الشهيد في البيان : الطهارة / احكام المياه ص ٤٦ .

(٣) منهم : الكركي في جامع المقاصد : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ١٣٠ ، والخراساني في كفاية الاحكام : الطهارة / احكام المياه ص ١١ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١١ .

(٤) نقل الاجماع في الاعتبار : الطهارة / في الغسالة ج ١ ص ٢٠ ، ومنتهى المطلب : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٤ .

خلاف ما يظهر من الخبر وكلام الأصحاب»^(١).

وفيه : أنه لا مانع من تفسير العفوبائه لا ينقض طهارة ما كانت طهارته سابقة ، فيجوز الوضوء بالماء المباشر باليد التي باشرته ، ولا يقضي ذلك بكونه طاهراً مزيلاً للحدث رافعاً للخبث ، فإن كون المتنجس لا يتنجس متصور ، لا يردّه عقل بعد مجيء الشرع به .

والحاصل : أن معنى العفو يرجع إلى أنه نجس عفا الشارع عن بعض أحكامه ، وبقيت الأحكام الأخرى ، وليس في العقل ولا في الشرع ما يردّ ذلك ، نعم لو خالط بعضه ماءً قليلاً أمكن عدم جواز الوضوء به ، لا للتنجيس ، بل لعدم اليقين بتحقيق الغسل من غيره ، فإن حصل قلنا به ، كما أنّنا إن قلنا بتحقيق الاستهلاك في مثله صحّ الوضوء به أيضاً ، وإن كان لا يخلو من إشكال ؛ لعدم ثبوت استهلاك القليل مثله ، مع احتمال القول به ، كما يظهر من بعض أخبار^(٢) المستعمل في غسل الجنابة إن قلنا بعدم جواز رفع الحدث به ، فإن أراد بجواز مباشرته من كلّ وجه هذا المعنى قلنا به ، وإلا فلا .

وقوله : « إنّ ذلك ينافيه كلام الأصحاب والأخبار » واضح المنع ، كوضوح الفرق بين ما عفا الشارع عن أصل النجاسة فيه ، وبين عفو الشارع عن التنجيس به ونحوه ، والأدلة إنّما يستفاد منها الثاني .

ومع ذلك كلّه فالأقوى خلاف ما ذكر الشهيد ، وإن كان هو مقتضى الجمع - بناءً على نجاسة الغسالة - بين ما دلّ على نجاسة القليل وبين نفي

(١) جامع المقاصد : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ١٣٠ .

(٢) الكافي : باب اختلاط ماء المطر بالبول ح ٧ ج ٣ ص ١٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٧٣ و ٧٤ ج ١ ص ٨٦ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٩ من ابواب الماء المضاف ج ١ ص ١٥٣ .

البأس ونحوه عمّا لاقى ماء الاستنجاء ، ولا ينافيه الاستدلال بالعسر والخرج ونحوهما ؛ لا ارتفاع ذلك بالعموم بالمعنى المتقدم .

لكنّ ظاهر نفي البأس وعدم التنجيس الطهارة ، كما في غير المقام ، بل هو الظاهر أيضاً من إطلاق لفظ الطاهر في كلام كثير من الأصحاب ^(١) ، بل لعلّه معقد بعض الإجماعات الصريحة أو الظاهرة ، ولذلك قال في المدارك بعد أن ذكر القولين : « الأظهر الأول ؛ لأنّه المستفاد من الأخبار ، ونقل عليه الإجماع » ^(٢) ، وبذلك يخصّ ما دلّ على نجاسة القليل .

لكن قد سمعت الإجماع سابقاً في ماء الغسالة من المصنّف والعلامة أنّه لا يجوز رفع الحدث بما يزال به النجاسة ، ويدخل فيه ذلك على إشكال ، فتتخصّر الفائدة في غيره من رفع الخبث والأغسال المسنونة ووضوء الجنب والحائض ونحوها ، فما في المدارك ^(٣) من انحصار فائدة الخلاف في الأوّل لا يخلو من نظر .

وقد يستظهر من إطلاق النصّ والفتوى كما صرح به بعض ^(٤) عدم الفرق بين المخرجين ، ولا بين الطبيعي وغيره إذا كان معتاداً ، ولا بين المعتدي وغيره ما لم يتجاوز بحيث يخرج عن مستمى الاستنجاء . وما يقال من عدم شمول لفظ الاستنجاء لما يغسل به من البول ممنوع ،

(١) كالعلامة في القواعد : الطهارة/ في المستعمل ج ١ ص ٥ ، والارشاد : الطهارة/ ما به تحصل ج ١ ص ٢٣٨ ، والشهيد الثاني في الروضة : الطهارة/ في الغسالة ج ١ ص ٦٥ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة/ في المضاف ج ١ ص ١٢٤ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٢٦ .

(٤) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة/ في المستعمل ج ١ ص ١٢٩ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة/ ما به تحصل ص ١٦٠ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة/ في المضاف

كما تقضي به بعض الأخبار^(١) في غير المقام ، مع أنَّ الغالب في الاستنجاء من الغائط أن يكون معه استنجاء من البول ، وقلما ينفك عنه ، فترك التعرض له في الأخبار مشعر بالمساواة في الحكم .

نعم يختص الحكم المذكور بـ ﴿ ما لم يتغيّر بالنجاسة ﴾ على المشهور^(٢) ، بل عن بعضهم : « الظاهر أنه إجماعي »^(٣) ؛ لما دلّ^(٤) على نجاسة الماء بالتغيّر ، وليس ماء الاستنجاء أعظم من الكرّ والجاري ، بل ليس لنا ماء لا يفسد بالتغيّر ، ولذلك رجحت تلك الأدلة وإن كان بينهما عموم من وجه .

وربما ألحق بعضهم^(٥) بالتغيّر زيادة الوزن ، بل في سائر الغسلات ،

(١) كالخبر الذي رواه الشيخ عن المفيد ، عن احمد بن محمد ، عن ابيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي ، عن مروان بن عبيد ، عن نشيط بن صالح ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « سألتكم كم يجزي من الماء في الاستنجاء من البول ؟ فقال : بمثل ما على الحشفة من البلل » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٣٢ ج ١ ص ٣٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٢٩ ح ١ ج ١ ص ٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب احكام الخلوة ح ٥ و ٦ ج ١ ص ٢٤٢ .
(٢) ممّن قال بذلك : العلامة في القواعد : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ٥ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ١٢٩ ، والخراساني في كفاية الاحكام : الطهارة / احكام المياه ص ١١ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ٣٣ .

(٤) تقدمت الأدلة في ص ١٩١ ، وراجع : الاستبصار : الطهارة / باب ٣ ج ١ ص ١٢ ، ووسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ١٠٢ .

(٥) كالعلامة في النهاية : الطهارة / المستعمل في رفع الخبث ج ١ ص ٢٤٤ ، وابن فهد في المذهب البارع : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٢٢ ، والشهيد في الذكري : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ٩ .

ولعلّ المراد به وزنه قبل الاستنجاء به وبعده ، فإن كان زائداً بعد الاستنجاء فهو نجس . وهو - مع ما فيه من الحرج ، وكونه غير منضبط - منافٍ لإطلاق الأدلة .

﴿أو تلاقيه نجاسة من خارج﴾ لظهور الأدلة في أنّه لا بأس به من حيث خصوص هذه الإزالة ، كما يقضي بذلك ما اشتملت عليه من السؤال ، والجواب غير مستقلّ حتّى يتمسك بعمومه أو إطلاقه .

لكن هذا في النجاسة الخارجة ، كالأرض النجسة ونحوها ، أمّا لو استصحب نجاسة داخلية غير الغائط من دم ونحوه ، أو متنجساً كبعض ما يخرج مع الغائط ممّا ليس منه مع تنجيس المقعدة بذلك ففيه وجهان ، من غلبة ذلك مع عدم الاستفصال عنه ، ومن الاقتصار على المتيقن ، ومنع الغلبة في الأمزجة الصحيحة ، ولعلّه الأقوى .

ومن ذلك ما لو تنجّس أحد المخرجين ببعض الأشياء الطاهرة لو كانت من داخل ، كالودي الخارج بعد البول ، وبعض الرطوبات الخارجة من المعدة من مخرج الغائط بعد خروجه .

ولو تعدّى ما يخرج منها عن المحلّ مع اتّصاله بما في المحلّ ، فهل يرتفع الحكم أصلاً ، أو يكون الذي يرفع ما على المحلّ داخلياً في الحكم وغيره خارجاً ؟ الظاهر الثاني إن كان الرافع لما على المحلّ مستقلاً ؛ لدخوله في اسم الاستنجاء مع عدم سريان النجاسة .

وربّما اشترط بعضهم^(١) زيادةً على الشرطين السابقين خلوص ماء الاستنجاء عن أجزاء النجاسة المتميزة ، ولعلّه لذلك نقل عن الشيخ في

(١) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ١٢٩ ، والشهيد الثاني في روض

الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٦٠ .

الخلاف^(١) أنه فصل بين الغسلتين في الاستنجاء ، فحكم بنجاسة الأولى دون الثانية ، وللجمع بين هذه الأخبار وبين خبر العيص المتقدم .
وفيه : أنه لا دليل عليه ، بل ظاهر الأدلة خلافه ، خصوصاً مع غلبة ذلك في الاستنجاء ، كالمقول عن بعضهم^(٢) من اشتراط سبق الماء اليد ، فلو سبقت اليد تنجست ، وكانت كالنجاسة الخارجة . نعم الظاهر أنه يعنى عن نجاسة اليد من حيث كونها آلة للغسل ، وإلا فلوتنجست بما في المحل لغرض آخر كانت في معنى النجاسة الخارجة . ولوتنجست يده بإرادة الغسل ، ثم أعرض عنه لحدوث إيجاب له ، لا يبعد اللحق بماء الاستنجاء .
وفي المقام فروع لا تحفى على المتأمل ، ومنها وغيرها يمكن استفادة قوة ما ذكرناه من كون ماء الاستنجاء أحد أفراد ماء الغسالة ، فيكون أخباره مؤكدة لذلك ، لا أنه مختص بالاستثناء منها كي يتجه الاقتصار فيه على المتيقن ، فيشكل الحال في جملة من الفروع على وجه ينافي حكمة الطهارة من الحرج ونحوه ، فلاحظ وتأمل لعل الله يهديك للصواب ، والله العالم .

﴿والماء المستعمل في الوضوء طاهر ومطهر﴾.

إجماعاً محصلاً^(٣) ومنقولاً^(٤) نصاً وظاهراً ، وستة^(٥) عموماً وخصوصاً ،

(١) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٣٥ ج ١ ص ١٧٩-١٨٠ .

(٢) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ٣٣ .

(٣) ممن قال بذلك : ابن ادريس في السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٦١ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ٥ ، والشهيد في البيان : الطهارة / احكام المياه ص ٤٦-٤٧ ، والحراساني في كفاية الاحكام : الطهارة / احكام المياه ص ١١ .

(٤) نقل الاجماع في : تحرير الاحكام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٥ ، وروض الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٥٨ ، ومدارك الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٢٦ .

(٥) منها : الخبر الذي رواه الشيخ عن المفيد ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن

من غير فرق بين المبيح والرافع ، ولا بين ما يستعمل منه في الغسل والمضمضة والاستنشاق وغيرها بشرط بقاء المائيّة ، وعن أبي حنيفة^(١) الحكم بنجاسته نجاسة مغلظة ، حتّى لو كان في الثوب منه أكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلاة به ، وعن أبي يوسف^(٢) أنّه نجاسة مخففة ، فيجوز الصلاة بما تقدّم . وكلام أبي حنيفة هو الأقوى بالنسبة إليهما .

وذكر الشهيد في الذكرى أنّه « يستحبّ التنزّه عن المستعمل في الوضوء ، قاله المفيد ، ولا فرق بين الرجل والمرأة ، والنهي عن فضل وضوئها لم يثبت »^(٣) انتهى . ولعلّه لمكان كونه مستحبّاً يمكن أن يكون كما ذكر ، وإلا فلم نعر على ما يقضي بذلك ، فتأمل .

﴿وما استعمل في رفع الحدث الأكبر﴾ حقيقةً أو حكماً كغسل الاستحاضة ﴿طاهر﴾ إجماعاً بقسميه^(٤) ، وستّة^(٥) عموماً وخصوصاً .

عبد الله ، عن الحسن بن علي ، عن أحمد بن هلال ، عن الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « ... وأما الماء الذي يتوضّأ الرجل به فيغسل به وجهه ويده في شيء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره ويتوضّأ به » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ١٣ و ١٤ ج ١ ص ٢٢١ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٨ من ابواب الماء المضاف ج ١ ص ١٥٢ .

(١) و(٢) المجموع : ج ١ ص ١٥١ . (٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١٢ . (٤) متّن نقل الإجماع : المصنّف في المعتر : الطهارة / ما يرفع به الحدث الأكبر ج ١ ص ٨٦ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ٥ ، والنهاية : الطهارة / المستعمل في رفع الحدث ج ١ ص ٢٤١ .

ومتّن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ١١ ، وابن ادریس في السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٦١ ، والعلامة في التحرير : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٥ ، والشهيد في البيان : الطهارة / احكام المياه ص ٤٧ .

(٥) منها : ما رواه الشيخ عن المفيد ، عن احمد بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن

والمراد به الماء المنفصل من بدن المحدث عند الاغتسال بالماء القليل ، بل لعلّ الظاهر المراد به المنفصل عن تمام بدنه ، وإلاّ فلو وقع من عضو إلى عضو آخر ، مثل الرأس والجسد مثلاً ، لا يكون بذلك مستعملاً .

كما أنّ الظاهر أنّه إذا لم يستهلك بالماء الغير المستعمل ؛ لقول أبي عبد الله (عليه السلام) في خبر الفضيل بن يسار في الرجل الجنب يغتسل فينضح من الماء في الاناء : « لا بأس ، (مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) »^(١) ، وفي خبر شهاب بن عبد ربّه في الجنب يغتسل ، فيقطر الماء من جسده في الاناء ، فينضح الماء من الأرض فيصير في الاناء أنّه « لا بأس بهذا كلّّه »^(٢) .

ومن هنا نقل عن الصدوق أنّه مع منعه من استعمال المستعمل قال : « وإن اغتسل الجنب فنزا الماء ، فوقع من الأرض في الاناء ، أو سال من بدنه في الاناء ، فلا بأس »^(٣) ، وعن الشيخ^(٤) (رحمه الله) أنّه ذكر أكثر

أحمد بن الحسن بن علي بن فضال ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار بن موسى الساباطي ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يغتسل من الجنابة وثوبه قريب منه ، فيصيب الثوب من الماء الذي يغتسل منه ، قال : نعم ، لا بأس به » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٧٥ و ٧٨ ج ١ ص ٨٦ و ٨٧ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٩ من ابواب الماء المضاف ج ١ ص ١٥٣ .

(١) الكافي : باب اختلاط ماء المطر بالبول ح ٧ ج ٣ ص ١٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ح ٧٣ ج ١ ص ٨٦ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الماء المضاف ح ٥ ج ١ ص ١٥٣ .

(٢) الكافي : باب اختلاط ماء المطر بالبول ح ٦ ج ٣ ص ١٣ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الماء المضاف ح ٦ ج ١ ص ١٥٤ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب المياه وطهرها ذيل ح ٢٢ ج ١ ص ١٦ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٤ ج ١ ص ٨٥-٨٧ .

الروايات الدالة على ذلك ولم يتعرض لردّها ولا تأويلها ، مع أنّها مخالفة لمذهبه ، فعلم خروج مثل ذلك ، ولا معنى للقول بأنّه ليس من المستعمل ، بل هو منه قطعاً .

والقول باختصاص المستعمل بالمنفصل بعد تمام الغسل ، فيكون المنفصل من غسل العضو غير مستعمل حتّى يحصل التمام ، في غاية الضعف ، كالقول باختصاص المستعمل بما يغسل به الجزء الأخير ، لأنّه هو الذي يرتفع به الحدث ، بل عليه ترتفع فائدة النزاع حينئذٍ .

وعلى ما ذكرنا فلو نزا بعد الانفصال على البدن لا يجوز أن يكتفى بالغسل به ، بناءً على عدم جواز رفع الحدث به . ودعوى ظهور الروايتين بمقتضى التعليل في خروج ذلك عن المستعمل ممنوعة . وعدم اجتناب ما في الاناء لا يقتضيه ؛ إذ لعله للاستهلاك .

وعدم ثبوت استهلاك القليل لمثله ، يدفعه : أنّ مدار الاستهلاك على عدم صدق الاسم ، ولا ريب أنّه لا يصدق حينئذٍ عليه أنّه ماء استعمل في غسل جنابة ، على أنّه لو سلّم عدم ثبوت الاستهلاك في مثله فالمتّجه العمل بمضمون الأخبار فيه وإن لم يثبت كونه استهلاكاً .

لكن قد يقال حينئذٍ : إنّّه ليس بأولى من أن يستدلّ بهذه الأخبار على جواز استعمال المستعمل ، لا أنّه خارج عن محلّ النزاع كما ذكر ، إلّا أنّه لا يخلو الاستدلال حينئذٍ عن نظر ، كما أشار إليه كاشف اللثام ^(١) .

وكيف كان ، فبناءً على ما تقدّم لو ارتمس الجنب في ماء قليل ، وحصلت منه النية بعد اشتمال الماء على تمام بدنه صحّ غسله ، ويكون

(١) كشف اللثام : الطهارة/ في المستعمل ج ١ ص ٣٢ .

مستعملاً بالنسبة إلى غيره بعد خروجه قطعاً .

ولو ارتمس جنبان كذلك ارتفع حدثهما ، وكان مستعملاً بالنسبة إلى غيرهما .

ولو اشتبه المتقدم والتأخر فلا يبعد القول بصحة غسل كل واحد منهما في حقه ؛ للأصل . ولو تقدم أحدهما بالنية وارتفع حدثه فهل يكون مستعملاً حينه ، أو لابد من الخروج والانفصال ؟ الظاهر الأول .

ولو نوى المرتمس قبل كمال الانغماس فالظاهر أنه لا يكون مستعملاً بمجرد الملاقاة ، بل يتوقف على رفع حدثه ، أما لو اغتسل في وسطه ترتيباً فالظاهر عدم ارتفاع حدثه ، إلا إذا حصل الاستهلاك للمتساقط ، أو قطع بحصول الغسل بغير المستعمل ، فتأمل جيداً .

وعلى ما ذكرنا من كون المستعمل خاصاً بالمنفصل ، لوبقيت لمعة لم يصبها الماء جاز صرف البلل من العضو الآخر إليها ؛ لما تقدم من أنه لا يكون مستعملاً إلا بعد الانفصال عن تمام البدن .

وفي المنتهى : « الذي ينبغي على مذهب الشيخ عدم الجواز في الجنابة ، فإنه لم يشترط في المستعمل الانفصال » ^(١) .

قلت : وما نقله عنه في غاية الإجمال ، بل في بعض الوجوه يكون في نهاية الإشكال .

والظاهر اختصاص الحكم بالمستعمل في الغسل الصحيح دون الفاسد ؛ لعدم رفع الحدث به ، كما إذا كان في المكان المغصوب ونحوه . ولو غسل بعض الأعضاء ثم أعرض عن ذلك ، أو أفسده بتخلل حدث

(١) منتهى المطلب : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٤ .

أكبر أو أصغر إن قلنا به ، فهل يلحقه حكم الاستعمال أو لا ؟ وجهان ، أقواهما الثاني ؛ لأنّ شرط صحّته وتأثيره تعقّبه بغسل الباقي ، ولم يحصل .
وقد علم ممّا تقدّم أنّ فضلة الغسل لا تدخل في المستعمل ؛ فلذلك جاز أن يغتسل الرجل بفضل غسل المرأة وبالعكس ، كما روي « ... أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) اغتسل مع عائشة في إناء واحد ... » (١) .

ثمّ لا فرق في الحدث بين الجنابة ولومن زنا وغيرها ، كما هو الظاهر ممّن حرّر النزاع ، حيث لم يخصّ المسألة ، فما وقع في بعض العبارات من باب التمثيل ، نعم الظاهر قصر النزاع على من حكم بحدّثه شرعاً ، فما يغتسل به للاحتياط الغير اللازم غير داخل ، بل واللازم ، كما لو تيقّن الجنابة والاغتسال ولم يعلم السابق منها ، فإنّه يجب عليه الغسل في كلّ مشروط به ؛ إذ الظاهر أنّه لا يكفي عند القائلين بالمنع احتمال كونه مستعملاً ، بل هو من قبيل المانع ، مع احتمال ، فيكون كأصل المائيّة .

﴿ وكيف كان فـ﴾ هل يرفع الحدث به ثانياً ؟ أصغر كان أو أكبر ؟ ﴿ فيه تردّد ﴾ ينشأ من الأصل ، والعموم ، وصدق اسم الماء ، ولأنّ الطهور ما يتكرّر منه الطهارة ، ومن خبر عبد الله بن سنان « ... الماء الذي يغسل به الثوب ، أو يغتسل به من الجنابة ، لا يتوضأ به وأشباهه ... » (٢) .
وما يشعر به خبر ابن مسكان ، قال : « حدّثني صاحب لي ثقة أنّه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل ينتهي إلى الماء القليل في الطريق ،

(١) الكافي : باب الوضوء من سور الحائض ح ٢ ج ٣ ص ١٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

١٠ ح ١٦ ج ١ ص ٢٢٢ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب الاسآرح ١ ج ١ ص ١٦٨ .

(٢) تقدم في ص ٦١٩ .

فيريد أن يغتسل وليس معه إناء ، والماء في وهدة^(١) ، فإن هو اغتسل رجع غسله في الماء ، كيف يصنع ؟ قال : ينضح بكفت بين يديه ، وكفّاً من خلفه ، وكفّاً عن يمينه ، وكفّاً عن شماله ، ثمّ يغتسل^(٢) .

والمحقق^(٣) رواه من كتاب الجامع لأحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن عبد الكريم ، عن محمد بن ميسر ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) . وعن ابن إدريس أنّه نقله في آخر السرائر^(٤) من كتاب نوادر البزنطي ، عن عبد الكريم ، عن محمد بن ميسر .

وغيره من الأخبار^(٥) الأمرة بنضح أربع أكفت خلفه وأمامه ويمينه وشماله ، فإنّه حكى^(٦) في سبب ذلك قولان : (أحدهما) أنّ المراد منها رشّ الأرض لتجتمع أجزاءؤها ، فلا ينحدر ما ينفصل من بدنه إلى الماء ، (وثانيهما) أنّ المراد به بلّ جسده قبل الاغتسال ، ليتعجل قبل أن ينحدر ما ينفصل منه ويعود إلى الماء ، وعلى كلّ منها فالإشعار متّجه .

ومن النهي^(٧) عن الاغتسال بغسالة الحمام المعلّلة لذلك باغتسال

(١) الوهدة : المنخفض من الأرض . مجمع البحرين : ج ٣ ص ١٦٧ مادة (وهد) .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢١ ح ٣٧ ج ١ ص ٤١٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٤ ح ٢ ج ١ ص ٢٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب الماء المضاف ح ٢ ج ١ ص ١٥٧ .

(٣) المعتبر : الطهارة / ما يرفع به الحدث الأكبر ج ١ ص ٨٨ .

(٤) السرائر : ما استطرف من نوادر البزنطي ج ٣ ص ٥٥٥ .

(٥) الكافي : باب الماء الذي تكون فيه قلة ح ١ ج ٣ ص ٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢١ ح ٣ ج ١ ص ٤٠٨ و ٤١٦ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٠ من ابواب الماء المضاف ج ١ ص ١٥٦ .

(٦) حكاية البحراني في الحقائق : الطهارة / الماء المستعمل ج ١ ص ٤٦١ و ٤٦٤ .

(٧) كما في خبر ابن أبي يعفور الذي ذكرناه في حاشية (٥) من ص ١١٥ ، وراجع : تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٨ ح ١ ج ١ ص ٣٧٣ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١١ من ابواب

الجنب وغيره ، وقول أحدهما (عليهما السلام) في خبر محمد بن مسلم قال : « سألته عن ماء الحَمَام ، فقال : ادخله بإزار ، ولا تغتسل من ماء آخر ، إلّا أن يكون فيه جنب أو يكثر أهلُه ، فلا يدرى فيه جنب أم لا »^(١) ، لا أقلّ من استفادة الشكّ ، فيبقى استصحاب الحدث سالماً ، ولأنّ ما شكّ في شرطيته فهو شرط على وجه .

والأقوى في النظر الأوّل ، وفاقاً للسرائر^(٢) والقواعد^(٣) والمنتهى^(٤) والتحرير^(٥) والمختلف^(٦) والذكرى^(٧) والمدارك^(٨) وغيرها^(٩) ، والمنقول عن السيّد^(١٠) وسلار^(١١) وابني زهرة^(١٢) وسعيد^(١٣) . وخلافاً لما

الماء المضاف ج ١ ص ١٥٨ .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٨ ح ٣٣ ج ١ ص ٣٧٩ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب الماء المطلق ح ٥ ج ١ ص ١١١ .

(٢) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٦١ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ٥ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٢ .

(٥) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٥ .

(٦) مختلف الشيعة : الطهارة / المضاف والاسأر ص ١٢ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١٢ .

(٨) مدارك الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٢٦-١٢٧ .

(٩) كايضاح الفوائد : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ١٩ ، والبيان : الطهارة / احكام المياه ص ٤٧ ، وجامع المقاصد : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ١٢٧ ، وكفاية الاحكام : الطهارة / احكام المياه ص ١١ .

(١٠) جل العلم والعمل (ضمن رسائل المرتضى) : احكام المياه ج ٣ ص ٢٢ .

(١١) المراسم : الطهارة / ما يتطهر به ص ٣٣-٣٤ .

(١٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(١٣) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام البئر ص ٢٠ .

عن الشيخين ^(١) والصدوقين ^(٢) وابني حمزة ^(٣) والبراج ^(٤) . بل في الخلاف : « إنّ المستعمل في غسل الجنابة أكثر أصحابنا قالوا : لا يجوز استعماله في رفع الحدث » ^(٥) .

للأصل والعمومات والإطلاقات من الكتاب ^(٦) والسنة ^(٧) ، وما تشعر به الروايات المتقدمة في أول البحث على وجه ، المؤيدة بفتوى كثير من أصحابنا ، بل ظاهر غير واحد منهم ^(٨) أو صريحه الإجماع عليه في باب التيمم عند البحث على استعمال التراب المستعمل ، مع عدم دليل صالح للخروج ؛ لضعف رواية عبد الله بن سنان غاية الضعف ، مع أنّ في صدرها : « لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل » ، مع أنّها موافقة للعامة ، وما ذكره الشيخ (رحمه الله) من كونه مذهب الأكثر ، مع أنّا لم نتحققه لا

(١) المفيد في المنفعة : الطهارة / المياه واحكامها ص ٦٤ ، والطوسي في المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ١١ ، والنهاية : الطهارة / المياه واحكامها ص ٤ .

(٢) نقله عن علي بن بابويه العلامة في المختلف : الطهارة / المضاف والاسآر ص ١٢ ، وقاله محمد بن بابويه في من لا يحضره الفقيه : باب المياه وطهرها ذيل ج ١٧ ص ١٣ .

(٣) الوسيلة : الصلاة / احكام المياه ص ٧٤ .

(٤) جواهر الفقه : الطهارة / مسألة ٤ ص ٨ .

(٥) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٢٦ ج ١ ص ١٧٢ .

(٦) كقوله تعالى (في سورة المائدة : الآية ٦) : « فلم تجدوا ماءً فتيمموا » حيث علّق التيمم على عدم وجود الماء ، فينتفي مع وجوده ، وهو صادق على ما نحن فيه ، فلا يسوغ التيمم مع وجود هذا الماء . راجع الحدائق الناضرة : الطهارة / الماء المستعمل ج ١ ص ٤٤٠ هامش (١) .

(٧) كقوله (عليه السلام) : « خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه » ، وراجع : وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ٩٩ .

(٨) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٨٢ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / ما يجوز التيمم به ج ٢ ص ٢٠٣ .

يصلح لأن يكون جابراً ، سيما بعد إعراض كثير من المتأخرين عنها وجملة من القدماء .

وأما خبر ابن مسكان فلا دلالة فيه على المنع ، كباقي الأخبار المتضمنة لذلك ، مع ظهور بعضها في عدم البأس إن لم يفعل ، بل فيه ^(١) : « وإن كان في مكان واحد وهو قليل لا يكفي لغسله ، فلا عليه أن يغتسل ويرجع الماء فيه ، فإنّ ذلك يجزئه » ، وفي بعضها ^(٢) الأمر بالنضح عن اليمين وعن اليسار وبين اليدين للوضوء ، مع أنّك قد عرفت الإجماع على عدم المنع من الماء المستعمل فيه ، مضافاً إلى اشتمال بعضها على بعض الأحكام الغير المنطبقة على القواعد .

مع أنّ دعوى الحكمة فيها ما ذكر من القولين لا يخلو من نظر ، وإن أطال في بيان ذلك في الحقائق ^(٣) ، بل ابن إدريس أفسد الأول ، وقال : « إنّ شيء لا يلتفت إليه ، لأنّه إذا تندرّت الأرض كان نزول الماء أسرع » ^(٤) ، فمن هنا قد يقال بدلالتها على المطلوب ، كما استدلت ببعضها في المختلف ^(٥) ؛ لما فيها من الإشعار به ، بل لا يخفى على الناظر فيها أنّ المراد منها الاستحباب كما استظهره جماعة ^(٦) .

وأما أخبار النهي عن غسالة الحّمّام فهي - مع تضمّن كثير منها التعليل

(١) و(٢) راجع حاشية (٤) من ص ٦٥٢ .

(٣) الحقائق الناضرة : الطهارة / الماء المستعمل ج ١ ص ٤٦٤ .

(٤) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٩٤ .

(٥) مختلف الشيعة : الطهارة / المضاف والاسّار ص ١٢-١٣ .

(٦) منهم : العلامة في المنتهى : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٣ ، والخراساني في ذخيرة المعاد :

الطهارة / ما به تحصل ص ١٤٢ .

بغسالة اليهودي والنصراني والمجوسي والناصب لنا أهل البيت وهو شرهم وولد الزنا والزاني والجنب من الحرام، ومع أنّ في بعضها ضعفاً، ولذلك قال في المنتهى: «إنّه لم يصل إلينا غير حديثين ضعيفين يدلّان على ذلك»^(١) وأوردتهما، مع أنّ في الثاني منها التعليل بغسالة ولد الزنا، بل لاشتمالها على التعليل به ذهب بعضهم إلى نجاستها، بل في بعضها إشعار بالكرهية، كما في خبر عليّ بن جعفر (عليه السلام) عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) في حديث قال: «من اغتسل من الماء الذي اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلومنّ إلّا نفسه، فقلت لأبي الحسن (عليه السلام): إنّ أهل المدينة يقولون: إنّ فيه شفاء من العين، فقال: كذبوا، يغتسل فيه الجنب من الحرام والزاني والناصب الذي هو شرهما وكلّ من خلق، ثمّ يكون فيه شفاء من العين؟»^(٢) - لا تنهض على تخصيص تلك الأدلة كما هو واضح.

وأما خبر ابن مسلم فلا دلالة فيه على ما نحن فيه، على أنّه قد اشتمل على غير معلوم الحال، ودلالته في المفهوم، وهي لا تقتضي الأمر. فظهر حينئذٍ من ذلك كلّ أنّه لا شكّ، مع أنّ التحقيق عدم شرطية ما شكّ في شرطيته، على أنّ الغسل ليس من المجملات، بل هو ممّا وصل إلينا فيه البيان.

وعن الشيخ في الاستبصار^(٣) أنّه حمل بعض أدلة الجواز على الضرورة؛

(١) منتهى المطلب: الطهارة/ في المضاف ج ١ ص ٢٥.

(٢) الكافي: باب الحمام ح ٣٨ ج ٦ ص ٥٠٣، وسائل الشيعة: باب ١١ من ابواب الماء المضاف ح ٢ ج ١ ص ١٥٨.

(٣) الاستبصار: الطهارة/ باب ١٤ ذيل ح ٢ ج ١ ص ٢٨.

لظهور بعضها فيه ، ولم ينقله كثير منهم مذهباً ، ولعلّه لكون ذلك منه في مثل هذا الكتاب لا يقضي به .

وظاهر المصتف كما صرح به بعضهم^(١) أنّ النزاع في رفع الحدث به دون الخبث ، لكنّ عبارة الذكرى^(٢) قد تعطي الخلاف في ذلك .

وكيف كان ، فالظاهر الجواز كما في السرائر^(٣) والمعتبر^(٤) والمنتهى^(٥) ، بل فيه الإجماع على جواز رفع الخبث بالمستعمل في الجنابة ، كما عن فخر المحققين^(٦) ، وهو الحجة مع الأصل والعمومات ، وظهور ما ذكر من الأدلة في غيره ، بل الظاهر جواز باقي الاستعمالات به من الأغسال المسنونة وغيرها ، لما تقدّم ، وإن كان بعض الأدلة المتقدمة شاملة لذلك ، ولكنّ الظاهر من كلام الأصحاب قصر النزاع في رفع الحدث ، أو هو مع رفع الخبث ، وأمّا باقي الاستعمالات فلا .

كما أنّ الظاهر منهم كما صرح به بعضهم أنّ النزاع فيما يرفع به الحدث ، أمّا الأغسال المسنونة ونحوها فلا كلام في كونها طاهرة مطهرة ، بل في الحدائق : « نفي جملة من المتأخرين الخلاف فيها »^(٧) ، نعم نقل عن ظاهر المفيد في المقتنعة^(٨) استحباب التنزّه عنها ، ولعلّه لرواية عليّ بن جعفر

(١) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٢٨ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١٢ .

(٣) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٦١ .

(٤) المعتبر : الطهارة / ما يرفع به الحدث الأكبر ج ١ ص ٩٠ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٣ .

(٦) ايضاح الفوائد : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ١٩ .

(٧) الحدائق الناضرة : الطهارة / الماء المستعمل ج ١ ص ٤٤٩ .

(٨) المقتنعة : الطهارة / المياه واحكامها ص ٦٤-٦٥ .

(عليه السلام) المتقدمة على وجه ؛ لشمول الاغتسال فيها للواجب والمندوب ، بل قد يدعى شمولها للماء القليل والكثير ، لكن لم نعثر على قائل به ؛ إذ الظاهر أنّ النزاع مخصوص في المستعمل إذا كان قليلاً ، أما لو كان كثيراً فلا ، بل قد يظهر من بعضهم ^(١) أنّ المستعمل متى بلغ كراً ارتفع المنع منه ، وكأنّ وجهه قوله (صلى الله عليه وآله) : « متى بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً » ^(٢) ، وقد مضى الكلام فيه .

❖ والأحوط المنع ❖ غالباً ، وإلاّ فقد يكون الاحتياط في عدم المنع .

(١) كالشيخ في المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ١١ ، والعلامة في المنتهى : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢٣ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / في المستعمل ج ١ ص ١٢٨ .

(٢) تقدم في ص ٢٧٤ .

الطرف * الثالث : في الأسار*

وكأنَّ جعله قسيماً للمطلق والمضاف لاختصاصه ببعض الأحكام ،
كالمنع من سؤر مالا يؤكل لحمه ونحوه، وإن كان لا يخلو من نظر، والأمر سهل.
والأسار جمع سؤر، والمراد به لغةً الفضلة والبقية ، كما عن
القاموس^(١) ، أو البقية بعد الشرب ، كما عن الجوهري^(٢) ، ويقرب منه ما
نقله في الحدائق^(٣) عن مجمع البحرين^(٤) عن المغرب^(٥) مع زيادة : « ثم
استعير لبقية الطعام » ، ومثله أيضاً ما عن المجمع^(٦) عن الأزهري^(٧) .
وعن الفيومي في المصباح المنير : « إنَّ السؤر بالهمزة من الفأرة وغيرها
كالريق من الانسان »^(٨) .

(١) القاموس المحيط : مادة (سأر) ج ٢ ص ٤٣ .

(٢) الصحاح : مادة (سأر) ج ٢ ص ٦٧٥ .

(٣) الحدائق الناضرة : الطهارة / في الاسار ج ١ ص ٤١٧-٤١٨ .

(٤) مجمع البحرين : مادة (سأر) ج ٣ ص ٣٢٢ .

(٥) المغرب : مادة (سأر) ج ١ ص ٣٧٨ .

(٦) مجمع البحرين : مادة (سأر) ج ٣ ص ٣٢٢ .

(٧) تهذيب اللغة : مادة (سأر) ج ١٣ ص ٤٧ .

(٨) المصباح المنير : مادة (سور) ص ٤٠٠ .

وفي كشف اللثام : « إِنْهُ فِي اللُّغَةِ الْبَقِيَّةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، أَوْ مَا يَبْقِيهِ
الْمُتَنَاوِلُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ، أَوْ مِنَ الْمَاءِ خَاصَّةً ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَالْقَلَّةُ
مَفْهُومَةٌ أَيْضاً ، فَلَا يُقَالُ عَلَى مَا يَبْقَى فِي النَّهْرِ أَوْ الْبُئْرِ أَوْ الْحِيَاضِ الْكِبَارِ إِذَا
شَرِبَ مِنْهَا » (١) .

وفي المعتبر : « إِنْهُ بَقِيَّةُ الْمَشْرُوبِ » (٢) .

وأنت خير أن ما ذكره الفيومي إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَى آخَرٍ، أَوْ أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ
لِذَلِكَ ، أَوْ أَنَّ تَسْمِيَةَ بَقِيَّةِ الْمَشْرُوبِ سُوءاً لِمَا يَمَازِجُهُ مِنَ الرِّيقِ بِسَبَبِ الشَّرْبِ .
وعن مجمع البحرين بعد أن نقل عن النهاية (٣) أَنَّ سَائِرَ مَهْمُوزٍ ، وَمَعْنَاهُ
الْبَاقِي ، لِأَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ السُّؤْرِ ، وَهُوَ مَا يَبْقَى بَعْدَ الشَّرْبِ ، وَهَذَا مِمَّا
يَغْلُظُ فِيهِ النَّاسُ ، فَيُضَعُونَهُ مَوْضِعَ الْجَمِيعِ ، قَالَ : « وَقَدْ يُقَالُ فِي تَعْرِيفِهِ :
مَا يَبَاشِرُهُ جِسْمُ حَيَوَانَ ، وَمَعْنَاهُ رَوَايَةٌ ، وَلَعَلَّهُ اصْطِلَاحٌ ، وَعَلَيْهِ حَمَلَتْ
الْأَسَارَ ، كَسُّورِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَغَيْرِهِمَا » (٤) .

وكيف كان ، فَكَلَامُ أَهْلِ اللُّغَةِ لَا يَخْلُو مِنْ إِجْمَالٍ ، وَإِنْ كَانَ الْأُظْهَرُ
أَنَّهُ بَقِيَّةُ الْمَشْرُوبِ ، بَلْ مُطْلَقُ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الْفَمِّ ، إِلَّا أَنَّ الَّذِي يَنْبَغِي
الْبَحْثَ عَنْهُ هُنَا عِدَّةُ أُمُورٍ بَتَّنَقِيحِهَا يَتِمُّ الْمَطْلُوبُ :

الأوّل : المبحوث عنه هنا من جهة الطهارة والكراهة وغيرهما إِنَّمَا هُوَ
مُطْلَقُ الْمَبَاشَرَةِ لِجِسْمِ الْحَيَوَانَ بِالْفَمِّ وَبِغَيْرِهِ ، وَبِهِ صَرَّحَ فِي السَّرَائِرِ (٥)

(١) كشف اللثام : الطهارة / المضاف والاسارج ١ ص ٣٠ .

(٢) المعتبر : الطهارة / في الاسارج ١ ص ٩٣ .

(٣) النهاية : (لابن الاثير) : مادة (سَأَر) ج ٢ ص ٣٢٧ .

(٤) مجمع البحرين : مادة (سَأَر) ج ٣ ص ٣٢٢ .

(٥) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٨٥ .

والذكرى^(١)، وهو المنقول عن المذهب^(٢) للقاضي والروض^(٣) والمسالك^(٤) وغيرها^(٥)، وعن المقنعة: «إِنَّ أَسَارَ الْكُفَّارِ هُوَ مَا فَضَلَ فِي الْأَوَانِي مِمَّا شَرَبُوا مِنْهُ، أَوْ تَوَضَّأُوا بِهِ، أَوْ مَسَّوهُ بِأَيْدِيهِمْ وَأَجْسَادِهِمْ»^(٦).
 الثاني: أَنَّ ذلك مخصوص بالماء أو مطلق المائع؟ صرَّح جملة منهم^(٧) بالأوَّل، وصرَّح ابن إدريس^(٨) بالثاني، وكأنَّ وجه الأوَّل الكلام في المياه، ووجه الثاني تعميم الحكم من جهة الطهارة والنجاسة وغيرهما للجميع، ولعلَّه لذا جعله المصنَّف قسيماً للمطلق والمضاف.
 الثالث: اشتراط القلَّة في الماء، كما صرَّح به جماعة^(٩)، أي كونه أنقص من كرٍّ، دون سائر المائعات بناءً على دخولها تحت المبحث.
 الرابع: هل أنَّ ذلك معنى شرعي تحمل خطابات السنَّة عليه في غير

(١) ذكرى الشيعة: الطهارة/المستعمل الاختياري ص ١٢.

(٢) المذهب: الطهارة/أسار الحيوان ج ١ ص ٢٥.

(٣) روض الجنان: الطهارة/ما به تحصل ص ١٥٧.

(٤) مسالك الافهام: الطهارة/في المضاف ج ١ ص ٢.

(٥) كالروضة البهية: الطهارة/في الاسارج ١ ص ٤٦، وكشف اللثام: الطهارة/المضاف والاسارج ١ ص ٣٠.

(٦) المقنعة: الطهارة/في المياه واحكامها ص ٦٥.

(٧) كالشهيد الثاني في روض الجنان: الطهارة/ما به تحصل ص ١٥٧، ومسالك الافهام: الطهارة/في المضاف ج ١ ص ٢، والسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/في المضاف ج ١ ص ١٢٨.

(٨) السرائر: الطهارة/المياه واحكامها ج ١ ص ٨٥.

(٩) كالشهيد الثاني في الروضة: الطهارة/في الاسارج ١ ص ٤٦، والسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/في المضاف ج ١ ص ١٢٨، والخراساني في ذخيرة المعاد: الطهارة/ما به تحصل ص ١٤١.

المقام ، أو أنه اصطلاح من المصنّفين في خصوص المقام ؟ مقتضى تعريف جمع ^(١) له بأنه شرعاً ماء قليل باشره جسم حيوان الأول ، والأظهر العدم ، وقد يحمل قولهم : « شرعاً » أي في لسان المتشرّعة في خصوص المقام .

نعم ، يظهر من بعضهم أنّ السور هذا معناه ؛ لأنه بعد أن ذكر تقسيم الأسار بالنسبة للطهارة والنجاسة ، وما فيه الشفاء وعدمه ، قال : « والسور عبارة عمّا شرب منه الحيوان أو باشره بجسمه من المياه وسائر المائعات » ^(٢) .

وهو في غاية الإشكال إن أُريد به أنّ لفظ السور في أيّ مكان ورد يحمل على هذا المعنى ؛ لما عرفت أنّه ليس في اللغة ما يقتضيه ، ولا في العرف العام ، وإثبات الحقيقة الشرعية بعيد . نعم لا يبعد في النظر التعنيم في كلمات أصحابنا - التي هي قرينة على روايات المقام - لمطلق المباشرة لجسم الحيوان . مع احتمال التخصيص بالماء .

وربّما يرشد إليه خبر العيص بن القاسم ، حيث قال (عليه السلام) : « لا تتوضّأ من سور الحائض ، وتوضّأ من سور الجنب إذا كانت مأمونة ، ثمّ تغسل يديها قبل أن تدخلها الإناء ، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يغتسل هو وعائشة في إناء واحد ... » ^(٣) إلى آخره .

وأما في غير المقام فالأقتصار على المباشرة بالفم هو الأظهر ؛ لما سمعت

(١) كالشهيّد الثاني في المسالك : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٢ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٢ .

(٢) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٨٥ .

(٣) الكافي : باب الوضوء من سور الحائض ج ٢ ص ٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

١٠ ح ١٦ ج ١ ص ٢٢٢ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب الاسرار ج ١ ص ١٦٨ .

من كلام أهل اللغة ، بل قد يظهر من بعض الأخبار عدم اختصاصه بالماء ولا بالمائع ، كما مروى عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) « إِنَّ رسول الله (صَلَّى الله عليه وآله) نَهَى عَنْ أَكْلِ سُورِ الْفَأْرِ »^(١) ، وصحيح زرارة عنه (عليه السلام) أيضاً : « إِنَّ فِي كِتَابِ عَلِيٍّ (عليه السلام) أَنَّ الْهَرَّ سَبْعٌ وَلَا بَأْسَ بِسُورِهِ ، وَإِنِّي لَأَسْتَحِي مِنْ اللَّهِ أَنْ أَدْعَ طَعَاماً لِأَنَّ الْهَرَ أَكَلَ مِنْهُ »^(٢) .

لكن في المدارك^(٣) وعن المعالم^(٤) : « إِنَّ الْأَظْهَرَ فِي تَعْرِيفِهِ فِي خُصُوصِ الْمَقَامِ وَأَنَّ الْمُبْحُوثَ عَنْهُ فِيهِ مَاءٌ قَلِيلٌ بَاشِرُهُ فَمِ الْحَيَوَانُ » .
بل اعترض في الأول على التعريف بمطلق المباشرة لجسم حيوان « بَأَنَّهُ مَخَالَفٌ لِنَصِّ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْعَرَفِ الْعَامِ ، بَلْ وَالْخَاصِّ ، كَمَا يَظْهَرُ لِمَنْ تَتَبَعَ الْأَخْبَارَ وَكَلَامَ الْأَصْحَابِ ، وَذَكَرَ^(٥) بَعْضُهُمْ أَحْكَامَ غَيْرِ السُّورِ فِي الْمَقَامِ اسْتِطْرَاداً ، وَكَوْنِ الْغَرَضِ بَيَانِ الطَّهَارَةِ وَالنَّجَاسَةِ لَا يَقْتَضِي هَذَا التَّعْمِيمَ ؛ لِأَنَّ حَكْمَ مَا عَدَا السُّورَ يَسْتَفَادُ مِنْ مَبَاحِثِ النَّجَاسَاتِ ، وَأَيْضاً الْوَجْهَ الَّذِي لِأَجْلِهِ جَعَلَ السُّورَ قَسِيماً لِلْمَطْلُوقِ مَعَ كَوْنِهِ قِسْماً مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ وَقُوعُ الْخِلَافِ فِي نَجَاسَةِ بَعْضِهِ مِنْ طَاهِرِ الْعَيْنِ وَكَرَاهَةِ بَعْضِ آخَرٍ ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى اعْتِبَارِ مَطْلُوقِ الْمَبَاشَرَةِ ، بَلْ كَلَامُهُمْ وَدَلِيلُهُمْ

(١) من لا يحضره الفقيه : باب ذكر جُمْلٍ مِنْ مَنَاهِي النَّبِيِّ (ص) ح ٤٩٦٨ ج ٤ ص ٤ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من أبواب الأسأَر ح ٧ ج ١ ص ١٧٢ .

(٢) الكافي : باب الوضوء من سُورِ الدَّوَابِّ ح ٤ ج ٣ ص ٩ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٣٨ ج ١ ص ٢٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من أبواب الأسأَر ح ٢ ج ١ ص ١٦٤ .

(٣) مدارك الأحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٢٨ .

(٤) معالم الدين : الأسأَر / معنى السُّور ص ١٤٧ .

(٥) في المصدر : وإن ذكر .

كالصريح في أن مرادهم بالسور المعنى الذي ذكرناه خاصة»^(١). وفيه نظر من وجوه، يظهر من التأمل في كلامنا السابق وكلامهم، فتأمل. ﴿وهي كلها طاهرة عدا سور﴾ النجس منها، وهو ﴿الكلب والخنزير والكافر. وفي﴾ نجاسة ﴿سور المسوخ تردّد﴾ للتردد في نجاستها، ﴿والطهارة﴾ فيها عيناً وسوراً ﴿أظهر. ومن عدا الخوارج والغلاة من أصناف المسلمين طاهر الجسد والسور﴾.

والتأمل في كلام المصنف يرشد إلى أمرين :

الأول : أن كل ما ثبت نجاسته شرعاً فسوره إن كان فيما ينفعل بالنجاسة نجس، ودليلها - مضافاً إلى ما يقرب إلى القطع به من ملاحظة الأخبار - الإجماع محضاً^(٢) ومنقولاً^(٣). نعم ربّما وقع الخلاف في نجاسة ذي السور، كالمسوخ وولد الزنا والمجبرة والمجسّمة بل غير المؤمن والمستضعف واليهود والنصارى، ويأتي تحقيق القول في ذلك كلّ إن شاء الله في النجاسات. الثاني : أن كل ما ثبت طهارته شرعاً فسوره طاهر، وهو المشهور، بل عليه عامة من تأخر^(٤)، بل عن الغنية^(٥) والخلاف^(٦) الإجماع عليه، بل قد

(١) مدارك الأحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٢٨-١٢٩.

(٢) ممتن قال بذلك : ابن ادريس في السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٨٤-٨٥، والمصنف في المعتبر : الطهارة / في الاسارج ج ١ ص ٩٣، والعلامة في القواعد : الطهارة / المضاف والاسارج ج ١ ص ٥.

(٣) نقله في كشف اللثام : الطهارة / المضاف والاسارج ج ١ ص ٣١.

(٤) منهم : ابن فهد في المذهب البارع : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٢٢، والشهيد الأول في البيان : الطهارة / المضاف والاسارج ص ٤٦، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / ما تحصل به ص ١٥٧.

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الطهارة ص ٤٨٩.

(٦) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٤٤ ج ١ ص ١٨٧-١٨٨.

يظهر أيضاً من المنقول من عبارة الناصريّات ^(١)، بل في السرائر في باب الأطعمة والأشربة : « فأما ما حرم شرعاً فجملته من الحيوان ضربان ، طاهر ونجس ، فالنجس الكلب والخنزير ، وما عداهما كلّهُ طاهر في حال حياته ، بدلالة إجماع أصحابنا المنعقد على أنّهم أجازوا شرب سُورها والوضوء منه ، ولم يجوّزوه في الكلب والخنزير ... » ^(٢) إلى آخره . وهو الحجّة بعد الأصل والاستصحاب والعموم ، مضافاً إلى ما تسمعه من الأخبار .

وخالف في ذلك ابن إدريس في السرائر ، فحكم بنجاسة سُور ما أمكن التحرّز عنه من غير ما كُول اللحم من حيوان الحضر غير الطيور ، قال : « ولا بأس بأسار الفأر والحيات وجميع حشرات الأرض » ^(٣) .

وقد تعطي عبارة الشيخ في التهذيب ^(٤) بقريته ما عن الاستبصار ^(٥) القول بالمنع من الوضوء والشرب من سُور غير ما كُول اللحم غير السُّور والطير ، إلّا أنّه أبدل السُّور في الاستبصار بالفأرة ، مع التعليل لها بمشقة التحرّز عنها ، فقد يستفاد منه حينئذٍ التعميم لكلّ ما يشقّ التحرّز عنه .

وعن المبسوط ^(٦) والمهذب ^(٧) المنع من سُور ما لا يؤكل لحمه من حيوان الحضر غير الآدمي والطيور ، إلّا ما لا يمكن التحرّز عنه كالهرة والفأرة . قلت : يحتمل أن يراد بالمنع من السُّور الحكم بالنجاسة ، فيكون مثل

(١) المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / مسألة ٩ ص ٢١٦ .

(٢) السرائر : الأطعمة والأشربة / الأطعمة المحظورة ج ٣ ص ١١٨ .

(٣) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٨٥ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ذيل ح ٢٥ و ٣٤ و ٤١ ج ١ ص ٢٢٤ و ٢٢٦ و ٢٢٨ .

(٥) الاستبصار : الطهارة / باب ١٢ ذيل ح ١ و ٢ ج ١ ص ٢٦ .

(٦) المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ١٠ .

(٧) المهذب : الطهارة / اسار الحيوان ج ١ ص ٢٥ .

ما نقلناه عنه في السرائر، كما أنه يحتمل العكس، بل هو أقوى؛ لكون الحكم بنجاسة السور مع طهارة ذي السور كما هو الفرض من غير دليل يقتضيه - مع منافاته للقواعد المسلّمة التي لا شك فيها - لا معنى له، وما تسمعه من الدليل لا دلالة فيه على ذلك، كاحتمال جعله كوقوع الجنب في البئر، فإنه مع ما فيه قياس لا نقول به.

ولعلّ الخلاف منحصر في المبسوط والمهذب والسرائر؛ لكون عبارة التهذيب غير صريحة فيما نقلناه عنه، بل ولا ظاهرة، وكيف! وهو يورد فيه من الأخبار ما يقضي بطهارة السباع وغيرها، مع عدم ذكر لتأويل شيء منها، وأمّا الاستبصار فهو لمجرد جمع بين الأخبار.

ولا يخفى عليك ما في دعوى الثلاثة من الإجمال، بل لم نعتزلهم على ما يقضي بتخصيص ما سمعت من الأصل بل الأصول والعموم وغير ذلك، سوى قول الصادق (عليه السلام) في الموثّق بعد أن سئل عمّا تشرب منه الحمامة، فقال: «كلّ ما أكل لحمه فتوضّأ من سوره واشرب...»^(١).

وفيه: - مع أنّ جماعة من الفطحيّة في سنده، وكون دلالته بالمفهوم، بل على عموم المفهوم، وقد منعه العلامة هنا في المختلف^(٢)، واكتفى في صدق المفهوم بسلب الحكم المنطوق عن بعض أفراد المفهوم، وهو يتحقّق هنا في الكلب والخنزير، وإن كان منعه لا يخلو من منع للعرف، لكنّه لا يخلو من وجه، ومع أنّ الخارج أضعاف الداخل بمراتب كثيرة على تقدير أخذه

(١) الكافي: باب الوضوء من سور الدواب ح ٥ ج ٣ ص ٩، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٠

ح ٤٣ ج ١ ص ٢٢٨، وسائل الشيعة: باب ٤ من ابواب الاسرار ح ٢ ج ١ ص ١٦٦.

(٢) مختلف الشيعة: الطهارة/ المضاف والاسرار ص ١٢.

مستنداً لما في السرائر والمهذب والمبسوط ، بل لا دلالة فيه على النجاسة كما ادّعاه ابن إدريس ، ولا منع سائر الاستعمال على دعوى غيره ، مضافاً إلى أنّ غير المأكول من المسؤول عنه خارج وهو الطيور على دعوى التهذيب وغيره ، فكيف يراد به ضابطاً في المفهوم والمنطوق ؟ معارض بغيره ممّا هو معتضد بالشهرة العظيمة التي كادت تكون إجماعاً ، بل سمعت حكايته عن بعضهم .

وهو صحيح البقباق ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن فضل الهرة والشاة والبقرة والابل والحمار والخيول والبغال والوحش ، فلم أترك شيئاً إلّا سألته عنه ، فقال : لا بأس به ، حتّى انتهيت إلى الكلب ، فقال : رجس نجس ... » ^(١) إلى آخره .

ومرسل الوشا عن أبي عبد الله (عليه السلام) : « إنّ كان يكره سور كلّ شيء لا يؤكل لحمه » ^(٢) .

وخبر ابن مسكان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « سألت عن الوضوء ممّا ولغ فيه الكلب أو السّور ، أو شرب منه جمل أو دابة أو غير ذلك ، أيتوضأ منه أو يغتسل ؟ قال : نعم ، إلّا أن تجد غيره فتنزّه عنه » ^(٣) . واشتماله على الكلب لا يخرجّه عن التمسك بغير ذلك ، كما هو محرّر في محلّه ، مع احتمال حمل الكلب فيه على السبع غير النايح والخنزير ؛ لأنّه في الأصل لكلّ سبع عقور غلب على هذا النايح ، كما عن صاحب القاموس ^(٤) .

(١) تقدم في ص ٢٤٧ .

(٢) الكافي : باب الوضوء من سور الدواب ح ٧ ج ٣ ص ١٠ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب

الاسأرح ٢ ج ١ ص ١٦٧ .

(٣) القاموس المحيط : مادة (كلب) ج ١ ص ١٢٥ .

(٤) تقدم في ص ٢٦٢ .

مع معارضته أيضاً على دعوى التهذيب بما دلّ^(١) على نفي البأس عن
سور السباع ، بل بما دلّ^(٢) على نفي البأس عن الوضوء بما وقعت فيه الحيّة
والعظاية^(٣) والوزغ والفأرة ، وبها فيما عدا الفأرة يرد على دعواه في الاستبصار
إن لم نقل بشمول تعليله ، بل بأخبار السور أيضاً ، إلى غير ذلك ، والقصور
في السند والدلالة على تقدير وجوده منجر بما سمعت من الشهرة ، ولا يخفى
عليك إمكان الردّ ببعض ما ذكرنا أخيراً على دعوى المبسوط والمهذب ،
فالمسألة سليمة الإشكال بحمد الله ، ويأتي الكلام فيما اختلف في طهارته
ونجاسته في النجاسات إن شاء الله .

﴿ويكره سور الجلال﴾ من كلّ حيوان ، والمراد به - على ما قيل^(٤) -
المتغذي بعذرة الانسان محضاً إلى أن نبت عليه لحمه واشتدّ عظمه ،
فلا يدخل المتغذي بغيرها من النجاسات ، ولا المتنجّسات ولو بعذرة
الانسان ، بل ولا من تغذى بها وبغيرها ، ولتحقيق البحث فيه مقام آخر .
وكيف كان ، فالحكم بالطهارة لطهارة ذي السور؛ لما علمت سابقاً
من الملازمة بينهما ، مع عموم الروايات الحاكمة بطهارة سور الطيور والستور
والدوابّ والسباع ونحو ذلك من غير تفصيل فيها بين الجلال وغيره ، وقد
اشتمل بعضها على العموم اللغوي ، كقوله (عليه السلام) في خبر عمّار :

(١) كما تقدم في صحيح زرارة ص ٦٦٣ ، وراجع : تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٢٧ و ٣٧
و ٣٨ ج ١ ص ٢٢٥ و ٢٢٧ ، ووسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الاسأرح ٢-٤ ج ١ ص ١٦٤ .

(٢) كصحيح علي بن جعفر الآتي في ص ٦٩٣ .

(٣) سيأتي تفسيرها من قبل الشارح في ص ٦٩٧ .

(٤) كما في الروضة البهية : الطهارة / في الاسأرح ١ ص ٤٧ ، ومدارك الاحكام : الطهارة / في
المضاف ج ١ ص ١٣٠ .

«... كلّ شيء من الطير يتوضّأ ممّا يشرب منه ، إلّا أن ترى في منقاره دمّاً ، فإن رأيت في منقاره دمّاً فلا تتوضّأ منه ولا تشرب»^(١) ، وما سمعته من صحيحة البقباق ، فالإطلاق مع ترك الاستفصال في بعض والعموم اللغوي في آخر مع الأصل كافٍ في إثبات المطلوب .

وكون ذلك فرداً نادراً قد يقدر في الأوّل ، ولا يقدر في الثاني ، على أنّ الندرة في بعض الحيوانات ممنوعة ، كالفئران الساكنة في الخلاء ونحوها ، مع ورود الأدلّة بطهارة سُورها من غير تفصيل .

فما عن الشيخ في المبسوط^(٢) - كما في المختلف^(٣) - والمرتضى^(٤) وابن الجنيّد^(٥) ، من المنع من سُور الجلال مع الحكم بطهارة ذي السُور ، لم يصادف محله ، على أنّ الظاهر من عبارته^(٦) المحكيّة عنه - على ما في بالي - ثبوت البأس ، وهو أعمّ من المنع ، وكأنّ دليله ما قدّمناه سابقاً ، وقد عرفت ما فيه .

﴿وَكُذِّبَ مَا أَكَلَ الْجِيفُ﴾ لما تقدّم أيضاً من الأصل ، وطهارة ذي السُور ، والأخبار ، وغيرها ، فما عن النهاية^(٧) - كما في المختلف^(٨) - من المنع من سُوره لا نعرف له وجهاً ، والاستدلال عليه بالمفهوم مع أنّك قد

(١) تقدم في ص ٢٥٠ .

(٢) المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ١٠ .

(٣) مختلف الشيعة : الطهارة / المضاف والاسار ص ١٢ .

(٤) قاله في المصباح كما نقله عنه في المعتبر : الطهارة / في الاسار ج ١ ص ٩٧ .

(٥) نقله عنه في كشف اللثام : الطهارة / المضاف والاسار ج ١ ص ٣١ .

(٦) لأنّه قال : « ما يؤكل لحمه لا بأس بسُوره على كلّ حال إلّا ما كان جلاًلاً » .

(٧) النهاية : الطهارة / المياه واحكامها ص ٥ .

(٨) مختلف الشيعة : الطهارة / المضاف والاسار ص ١٢ .

عرفت ما فيه هناك لا يشمل جميع أفراد المقام ؛ فإنه قد يكون آكل الجيف مأكول اللحم ، على أنّ المفهوم ظاهر في كونه من حيث كونه غير مأكول اللحم ، لا من حيث إنه آكل الجيف ، فلا دليل على المنع .

وأضعف من ذلك ما في كشف اللثام من « أنّ كلام القاضي في المهذب يعطي نجاسة السورين ، ونجس أبو علي سور الجلال ، وفي الاصحاح نجاسة سور جلال الطيور »^(١) ؛ إذ هو كما ترى لا دليل عليه بعد طهارة ذي السور ، بل قد اعترف بعضهم^(٢) بعدم الوقوف على دليل على الكراهة ، فضلاً عن المنع .

لكن قد يقال للتسامح فيها بها في الأوّل من التفصّي عن شبهة الخلاف ، وظاهر إجماع حاشية الوسائل الذي ستسمعه ، مع انجباره بالمحكي من الشهرة^(٣) ، وما سمعت من مرسلّة الوشا « أنّه كان يكره سور كلّ شيء لا يؤكل لحمه » على فرض إرادة ما لا يؤكل لحمه ولو بالعارض ، ومثله المفهوم المتقدم الذي أخذه الشيخ سنداً للمنع ، مضافاً إلى الأمر بالغسل من عرق الابل الجلالة ، كما في خبر هشام بن سالم^(٤) .

بل قال في حاشية الوسائل مكتوباً في آخرها أنّها منه : « استدلّ علماؤنا على كراهة سور الجلالة بحديث هشام ، ودلالته بيّنة^(٥) على أنّهم

(١) كشف اللثام : الطهارة / المضاف والاسارج ١ ص ٣١ .

(٢) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٣١ ، والفاضل الهندي في

كشف اللثام : الطهارة / المضاف والاسارج ١ ص ٣١ .

(٣) حكى الشهرة في مدارك الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٣٠ .

(٤) الآتي في ص ٦٨٦ .

(٥) الصحيح - كما في المصدر - مبنية .

أجمعوا على تساوي حكم العرق والسؤر هنا ، بل في جميع الأفراد ، والفرق إحداث قول ثالث ، وأيضاً فإنّ بدن الحيوان لا يخلو أبداً من العرق إمّا رطباً وإمّا جافاً ، فيتّصل بالسؤر ، فحكمه حكمه ، وعلى كلّ حال فضعف الدلالة منجبر بأحاديث ما لا يؤكل لحمه ^(١) انتهى .

مع إمكان التأييد بالاعتبار ، سيّما إذا كانت المباشرة بالأفواه ؛ لأنّ منشأ رطوباتها من غذاء نجس .

وفي الثاني ^(٢) من بعض ما تقدّم أيضاً ، مع أنّه نسب الحكم فيه بالكرهية إلى الأصحاب كما في الحقائق ^(٣) ، ويمكن استفادته أيضاً ممّا تسمعه إن شاء الله تعالى في الحائض المتهمة ، بل قد يقال باستفادة كراهة كلّ متهم بالنجاسة منه ، والفرض هنا أنّه باشر الماء مثلاً مع عدم اعتبار فله أو منقاره ، ومثله لو اختبر لكن لم نقل بحصول الطهارة بمجرد الزوال ، أو قلنا ولكن قد يبقى أجزاء من النجاسة بحيث لا تراها العين ، فتأمل .

وممّا قدّمنا سابقاً من مرسلّة الوشا والمفهوم يمكن الحكم بكراهة سؤر كلّ ما لا يؤكل لحمه ، كما ذكره بعضهم ^(٤) ، بل نسب ^(٥) إلى جمهور الأصحاب ، بل قد يوصىء إلى كراهته الحكم بكراهة سؤر مكروه اللحم ، فتأمل .

(١) وسائل الشيعة : هامش باب ٦ من ابواب الاسآرج ١ ص ٢٣٣ (طبع مؤسسة آل البيت) .

(٢) معطوف على قوله في الصفحة السابقة : في الأول .

(٣) الحقائق الناضرة : الطهارة / في الاسآرج ١ ص ٤٣١ .

(٤) كالشاهد في البيان : الطهارة / المضاف والاسآرج ٤٦ ، والبحراني في الحقائق : الطهارة / في .

الاسآرج ١ ص ٤٣٢ .

(٥) كما في الحقائق الناضرة : الطهارة / في الاسآرج ١ ص ٤٣٢ .

نعم يمكن أن يقال باستثناء السُّتور من أكل الجيف ومما لا يؤكل لحمه ، كما في الصحيح «... إِنِّي لَأُستحي من الله أن أدع طعاماً لأنَّ الهرَّ أكل منه» ^(١) ، وللحكم بأنَّها من أهل البيت كما في الصحيح الآخر ^(٢) .

هذا كلّهُ إن أُريد بآكل الجيف ما من شأنه كما يظهر من بعض ^(٣) ، ويحتمل أن يراد به ما أكل الجيف الذي علم الآن أنَّه أكل جيفة ثمَّ شرب من الماء مثلاً ، والثاني هو الظاهر من عبارة المنتهى ^(٤) ، بل هو صريحها .

هذا كلّهُ ﴿إِذَا خلا موضع الملاقاة من عين النجاسة﴾ أو المتنجس ، وإلاَّ فينجس الماء ، لكن ظاهر المصنّف أنَّه قيد للأخير ، ويمكن عوده لهما ، وإطلاقه يقضي بالطهارة مع الخلو ولو علم بالمباشرة وإن لم يغب عن العين ، وفي المعبر ^(٥) والمنتهى ^(٦) : «إِنَّه لو أكلت الهرّة ميتة أو فأرة ثمَّ شربت ، لم ينجس الماء» ، حكيا ذلك عن الشيخ ، بل في الذكرى : «سواء غابت عن العين أو لم تغب» ^(٧) .

(١) تقدم في ص ٦٦٣ .

(٢) رواه الشيخ عن المفيد ، عن احمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد بن الحسن ، عن الحسين بن الحسن بن ابان ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الهرّة أنَّها من أهل البيت ويتوضأ من سورها .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٣٥ و ٣٧ ج ١ ص ٢٢٦ و ٢٢٧ ، وسائل الشيعة :

باب ٢ من ابواب الاسآرح ١ و ٥ ج ١ ص ١٦٤ .

(٣) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٣٠ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / الاسآر والاولاني ج ١ ص ٢٧ .

(٥) المعبر : الطهارة / في الاسآر ج ١ ص ٩٩ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / الاسآر والاولاني ج ١ ص ٢٧ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١٢ .

قال في المنتهى في المقام : « يكره سؤر ما أكل الجيف من الطير إذا خلا موضع الملاقاة من عين النجاسة ، وهو قول السيّد المرتضى » ثم استدلّ بالأخبار العامة في استعمال سؤر الطيور والسباع مع أنّها لا تنفكّ عن تناول ذلك ، إلى أن قال : « وهكذا سؤر الهرة وإن أكلت الميتة ثم شربت ، قلّ الماء أو كثر ، غابت عن العين أو لم تغب » .

ثم قال : « وعند الشافعية والحنابلة وجهان ، أحدهما مثل قولنا ، والآخر إن لم تغب فالماء نجس ، وإن غابت ثم عادت فوجهان ، أحدهما التنجيس ، استصحاباً للنجاسة ، والثاني الطهارة ، لأصالة طهارة الماء ، ويمكن أن يكون قد وردت في حال غيبوبتها في ماء كثير » ^(١) .

وظاهر كلامه أنّه ليس لنا إلّا وجه واحد وهو الطهارة بزوال العين ، وفي الحقائق : « إنّ المشهور بين الأصحاب » ^(٢) ، لكنّ المنقول عنه في النهاية ^(٣) أنّه قوى الوجه الثاني من وجهي الشافعية ، وحكم بالنجاسة مع عدم الغيبوبة ، ومعها مع احتمال الولوغ في ماء كثير بالطهارة ، بل ظاهر المنقول عنه أنّه يحكم بطهارة الماء استصحاباً له ، ولا دلالة فيه على طهارة فيها بالغيبوبة مع احتمال الطهارة ؛ لعدم التلازم بينهما .

ونقل في الحقائق ^(٤) قولاً بالنجاسة من غير فرق بين ما إذا غابت أو لم تغب ، احتمل ولوغها في ماء كثير أو لا ، ولم ينقله غيره عن أحد من أصحابنا ، ولعله أراد أحد وجهي الشافعية المتقدّم .

(١) منتهى المطلب : الطهارة / الاسأر والاولواني ج ١ ص ٢٧ .

(٢) الحقائق الناضرة : الطهارة / في الاسأر ج ١ ص ٤٣٣ .

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / في الاسأر ج ١ ص ٢٣٩ .

(٤) الحقائق الناضرة : الطهارة / في الاسأر ج ١ ص ٤٣٣ .

وفي المذهب البارع^(١) وعن جمع من المتأخرين^(٢) تعدية الحكم بالطهارة بمجرد الزوال لكل حيوان غير الآدمي ، ولكل نجاسة ومنتجس ، واستحسنه في المدارك^(٣) .

وكيف كان ، فأقصى ما يمكن أن يستدلّ به لذلك إطلاق الروايات^(٤) بل عمومها لنفي البأس عن أسرار الحيوانات الشاملة لمثل المقام ، سيما الحيوانات التي قلما تنفك عن مباشرة النجاسات كالهرة ونحوها ، مضافاً إلى قوله في خبر عمار : « ... كلّ شيء من الطير يتوضأ ممّا يشرب منه ، إلّا أن ترى في منقاره دمّاً ، فإذا رأيت في منقاره دمّاً فلا تتوضأ منه ولا تشرب »^(٥) .

وفي الوسائل : « زاد في التهذيب^(٦) : أنّه سئل عن ماء شربت منه الدجاجة ، قال : إن كان في منقارها قدر لم تتوضأ منه ولم تشرب ، وإن لم تعلم أنّ في منقارها قدرًا فتوضأ منه واشرب »^(٧) .

قلت : لم أجد هذه الزيادة في التهذيب الذي حضرنى ، وأنت خير في دلالة الأوّل على المطلوب ، فإنّه لا ريب في تناوله لما كان وزال . وكأنّ وجه دلالة الزيادة أنّ مفهوم الشرط أولاً يتناول محلّ النزاع ؛ لأنّ المراد

(١) المذهب البارع : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٢٤ .

(٢) منهم : الخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / ما به تحصل ص ١٤١ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٣٤ .

(٤) كما في صحيح البقاي المتقدم في ص ١٠٩ س ٩-١٣ ، وراجع : وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب الاسارج ١ ص ١٦٦ .

(٥) تقدم في ص ٢٥٠ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١١٩ ج ١ ص ٢٨٤ .

(٧) وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب الاسارج ٣ ج ١ ص ١٦٦ .

بالقذر عينه ، والتصريح بالمفهوم أخيراً لا ينافيه .

بل قد يظهر من قوله : « إلا أن ترى في منقاره دماً » إلى آخره ، الظاهر في أنه لولا الاستثناء كان داخلاً ، أن غيره من الأجوبة الدالة على طهارة سؤر الحيوانات شاملة لمثل ذلك ، فإذا قال (عليه السلام) مثلاً : « لا بأس بسؤر الهرة » أو « كل ما يؤكل لحمه يتوضأ من سؤره » ، مثلاً يكون شاملاً لما لو كان عليه نجاسة ، أقصى ما هناك خرج المباشرة بعين النجاسة ، فيبقى الباقي .

فلا يقال حينئذٍ : هذه الإطلاقات إنما هي مساقاة لبيان أنفس ذوات الأسرار لعوارضها ^(١) ، مع عدم تمامه في الأحوال الغالبة ، بل قد يقال : إن ذلك بالنسبة إليها تأخير البيان عن وقت الحاجة ، مضافاً إلى أن الشهرة المدعاة بل يمكن دعوى تحصيلها جارية لذلك ، كما نقل عن كثير ^(٢) ذكر حكم الهرة إذا أكلت فأرة أو ميتة ولم تغب وباشرت الماء ، مع حكمهم على الماء بالطهارة ، واحتمال أن ذلك منهم قد يكون خارجاً عما نحن فيه ، لأن حكمهم بالطهارة لعدم العلم بنجاسة الفم لا للطهارة بالزوال ، مع ضعفه لا يجري فيها كلها ، بل ولا في البعض ، فتأمل .

وفي المدارك بعد أن استحسن التعدية السابقة قال : « للأصل ، وعدم ثبوت التعبد بغسل النجاسة عنه » ^(٣) . وعن المعالم : « إنه لو فرضنا عدم

(١) فإذا قال : « لا بأس بسؤر الهرة » فلا يستفاد منه إلا طهارة ذات الهرة ، فلا بأس من حيث كونها هرة ، ولا تعرض فيه لما لو تنجست من خارج . (منه رحمه الله) .

(٢) كالشهيدي في الذكري : الطهارة / في المستعمل الاختياري ص ١٢ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / ما به تحصل ص ١٤١ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٣٤ .

دلالة الأخبار على العموم ، فلا ريب أن الحكم بتوقف الطهارة في مثلها على التطهير المعهود شرعاً منفي قطعاً ، والواسطة بين ذلك وبين زوال العين يتوقف على الدليل ، ولا دليل» (١) .

قلت : لا ريب أن النظر في أخبار النجاسات يقضي بثبوت قاعدتين ، الأولى : أنها تنجس كل ما تلاقيه ، ومثلها المتنجسات ، والثانية : أن كل متنجس لا يطهر إلا بالغسل بالماء ، بل يكفي في الثانية الاستصحاب ، ولولاها لثبت الإشكال في كثير من المقامات .

نعم قد يقال هنا - من جهة الإطلاق ، بل العموم المتقدم ، وإطلاقات الإجماعات المنقولة ، مضافاً إلى الشهرة بين الأصحاب ، والسيرة القاطعة بين المسلمين مع عموم البلوى ، بل من غسل شيئاً من الحيوانات يحكمون أنه من المجانين :- ينقدح الشك في شمول القاعدة الأولى للمقام ، فلا يحكم بنجاسة هذه النجاسات لأبدان الحيوانات ، وتكون من قبيل البواطن ، فلا تنفعل بملاقاة النجاسات ، بل إن كانت عين النجاسة موجودة كان الحكم مستنداً إليها ، وإلا فلا ، بل في الحقيقة يرجع إلى هذا قولهم : «إنها تطهر بزوال العين» عند التأمل ، وإن كان ظاهره لا يخلو من تسامح ، ولعل ما صدر من صاحب المعالم يرجع إلى الشك في شمول القاعدة الثانية ، لكنه لا يخلو من إشكال ؛ لمعارضة الأصل حينئذٍ بالاستصحاب ، ولعله لما ذكرنا أشار السيد المهدي في منظومته (٢) ، فقال :

واجعل زوال العين في الحيوان طهراً كذا بواطن الانسان

ثم الظاهر من القائلين بالاكْتفاء بالزوال من غير اشتراط للغيبة أنه لا

(١) معالم الدين : في الأسار/ لو أكلت هرة فأرة ثم ولغت في الماء ص ١٥٥ .

(٢) الدرر النجفية : التطهير بغير الماء ص ٥٤ .

إشكال عندهم في حصول الطهارة بها ، إلا أنّها ليست شرطاً ، لكن لو كانت عين نجاسة على بدن الحيوان ثم غاب وبعد ذلك باشر مائعاً ، فهل يحكم بالنجاسة ، استصحاباً لبقاء العين ، أو الطهارة ، لكون الغيبة من المطهرات ، لاحتمال المطهر ولو زوال العين الذي اكتفينا به في طهارة الحيوان ؟

قد يقال بالأول ، وظاهر التسالم هنا على الغيبة إنّها هو بعد الحكم بزوال العين ، وإن اختلف في أنّه هل يشترط الغيبة لعدم الاكتفاء بالزوال ، أو يكتفى به فلا حاجة إليها ، بل هو الظاهر من اشتراطهم الخلو من عين النجاسة بعد العلم بمباشرة لها .

ويحتمل قوياً الثاني ؛ إذ الظاهر أنّه لا إشكال عندهم في كونها من المطهرات في الحيوان ، وإن وقع الإشكال فيها في الانسان ، فحينئذٍ يكتفى باحتمال حصول الطهارة له ، كل على مذهبه فيها ، فن اكتفى بالزوال يكفي عنده احتمالاً ، ومن لا يكتفى به لابد من احتمال غيره .

وكيف كان ، فلا تلازم بين القول بالطهارة بالزوال وبين الغيبة من المطهرات ، فقد تسلّم الأولى وتمنع الثانية ، كما لعلة الظاهر من بعضهم ، وإن كان الأقوى خلافه ؛ لقيام كثير من الأدلة السابقة على الطهارة بالزوال على حصول الطهارة بالغيبة ، فتأمل جيّداً ، فإن التحقيق الثاني ؛ لأن استصحاب بقاء العين لا يقضي بثبوت الإصابة التي هي حكم من الأحكام العرفية ، فالمتجه بقاء الآخر ولو مائعاً على الطهارة التي لا يحتاج استصحابها إلى حكم آخر .

نعم لو قلنا بتنجّس الحيوان بملاقاة النجاسة ، واعتبرنا في طهارته زوال العين ، كما هو مقتضى قولهم : « تطهر بالزوال » ، اتّجه الحكم بالنجاسة

[لا]^(١) بملاقاة الحيوان الذي كان عليه نجاسة ولم يعلم زوالها ، ولعلّ هذا هو الثمرة بين قولنا بعدم قبول بدن الحيوان النجاسة كالبواطن ، وبين القول بها والطهارة بالزوال .

هذا كلّه من هذه الجهة ، وأمّا بناءً على ظهور النصوص في الحكم بالطهارة لمجرد عدم العلم بملاقاة عين النجاسة وإن كانت موجودة سابقاً ولو لاحتمال الزوال وإن لم نعتبره ، فهو موافق لما ذكرناه من أنّ التحقيق الثاني .

وعلى كلّ حال فهل المراد بالزوال ما يشمل الجفاف لمثل ما إذا كانت النجاسة من قبيل الماء وإن أفادت خشونة أو ثخناً لما كانت عليه ، أو أنّ ذلك دليل على بقاء العين ، نعم لو كانت النجاسة من قبيل الدم ونحوه فزوال العين فيه عبارة عن ذهابه ؟ وجهان .

بل للشهيد في الذكرى كلام في غير المقام قد يشعر بالخلاف في المسألة ، قال فيما لو طارت الذبابة عن النجاسة إلى الثوب أو الماء : « فعند الشيخ عفو ، واختاره الشيخ نجم الدين المحقّق في الفتاوى ؛ لعسر الاحتراز ، ولعدم الجزم ببقائها ، لجفافها في الهواء ، وهويتمّ في الثوب دون الماء »^(٢) .

إذ ظاهر قوله : « وهويتمّ ... » إلى آخره أنّه لا يكتفى بالجفاف في حصول الطهارة ، أو أنّه لا يكتفى باحتمال زواله ، وإن كان الظاهر الأوّل ، وإلّا لم يتأتّ الفرق بين الثوب والماء ، ولها وجه آخر ، فتأمل ، فإنّ التحقيق في أصل المسألة كون المدار على صدق وجود عين النجاسة مع

(١) الظاهر زيادتها .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ٩ .

الجفاف وعدمه ، فإن كان نجس الملاقي ، وإلا فلا .

وأما الخلاف في الذباب ونحوه فهو من فروع المسألة السابقة التي عرفت كون التحقيق طهارة الجسم الآخر ، من غير فرق بين الماء وغيره من المائعات وبين الثوب ونحوه ؛ للاستصحاب السالم عن معارضة غيره ، ولظاهر النصوص والسيرة والعسر والخرج وغير ذلك ، وأما الكلام في طهارة الآدمي بالغيبة فيأتي إن شاء الله في المطهرات ^(١) .

❦ والحائض ❦ المحكوم بحيضها ❦ التي لا تؤمن ❦ على المحافظة عن مباشرة النجاسة ، كما هو الظاهر من عبارة السرائر ^(٢) في الأطعمة والمنقول عن غيره ^(٣) ، لكن الأشهر ^(٤) في التقييد المتّهمة ، وإن كان ليس في الأخبار ذكر للاتّهام ، بل الموجود فيها : « إنّه لا بأس بالوضوء من فضلها إذا كانت مأمونة » كما تسمعه إن شاء الله تعالى .

ومن هنا قال في المدارك : « إنّ ما ذكره المصنّف أولى ؛ لأنّ النصّ إنّما اقتضى انتفاء الكراهة إذا كانت مأمونة ، وهو أخصّ من كونها غير متّهمة ؛ لتحقق الثاني في ضمن من لا يعلم حالها دون الأوّل - إلى أن قال :- فإنّ المتبادر من المأمونة من ظنّ تحفظها من النجاسات ، ونقيضها

(١) في ج ٦ ص ٤٧١ .

(٢) السرائر : الأطعمة والاشربة / الأطعمة المحظورة ج ٣ ص ١٢٣ .

(٣) كالمقنعة : الصيد والذبائح / الذبائح والأطعمة ص ٥٨٤ ، والمراسم : الطهارة / ما يتطهر به ص ٣٧ ، والجامع للشرائع : الطهارة / أحكام البئر ص ٢٠ ، وذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١٢ .

(٤) ذهب الى ذلك المصنّف في المعتبر : الطهارة / في الاسارج ١ ص ٩٩ ، والعلامة في النهاية : الطهارة / في الاسارج ١ ص ٢٣٩ ، والشهيد في البيان : الطهارة / المضاف والاسارج ص ٤٦ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / المضاف والاسارج ١ ص ١٢٤ .

من لم يظنّ بها ذلك ، وهو أعَمّ من المتهمة والمجهولة « (١) .

قلت : لكن قد يقال : إنّ الأمر على خلاف ما ادّعاه ؛ لعدم صدق غير المتهمة على مجهولة الحال ، بل هذه العبارة لا تقال إلا بعد اختبار حالها ومعرفته ، فيصدق عليها حينئذٍ أنّها غير متهمة وأنّها مأمونة ، كما يقال : فلان غير متهم على دينه ، أي بعد اختباره ، دون من لا يعرف حاله ولو لكونه من بلد أخرى ، كما هو واضح .

فحينئذٍ متى صدق عليها أنّها غير متهمة صدق عليها أنّها مأمونة ، ومتى صدق عليها أنّها غير مأمونة صدق عليها أنّها متهمة ، نعم هما لا يصدقان على مجهولة الحال ، وكأنّ عدم التعرّض له لآثقه قلما تحصل المساورة مع حائض مجهولة الحال ، بل الغالب عدم معرفة كونها حائضاً ، كما أنّ الغالب معرفة كونها مأمونة أو لا مع العلم بحيضها ؛ لكونها حينئذٍ زوجة مثلاً له ، فيكون أنّه لا يعرف أنّها حائض ، أو أنّه إذا عرف حيضها يعرف حالها .

فصار حاصل الردّ : إمّا بتسليم أنّ المأمونة من ظنّ تحفظها عن النجاسة ، لكننا نمنع كون المفهوم شاملاً للفردين وإن كان ذلك مقتضى النقيض ، إلا أنّ الفهم العرفي على إرادة مظنونة العدم دون مجهولة الحال ، أو يقال : إنّنا نمنع أخذ الظنّ في المأمونة ، بل المراد منها المتحفظة عن النجاسة واقعاً ، فتارةً يظنّ وتارةً يقطع ، وغير المأمونة غير المتحفظة في الواقع .

وعلى كلّ حال فجهولة الحال لا يحكم عليها بشيء وإن كان الواقع لا يخلو منها ، كما يرشد إليه قول ابن إدريس في السرائر : « إنّ المتهمة التي

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / في المصاف ج ١ ص ١٣٥-١٣٦ .

لا تتوقى من النجاسات»^(١) ، وقول أبي عبد الله (عليه السلام) : « إِنْ سؤر الحائض لا بأس أن يتوضأ منه إذا كانت تغسل يديها »^(٢) ؛ إذ لا واسطة بينها قطعاً ، مع أنه يرجع إلى المأمونة وغيرها ، فالمتجه حينئذ أنه لا يحكم على المجهولة بكراهة ولا عدمها بالخصوص .

وما يقال : إِنْ الشارع اشترط في نفي الكراهة كونها مأمونة ، يدفعه : أنه كما اشترط ذلك في المنطوق اشترط في المفهوم كونها غير مأمونة .
نعم قد يقال : إِنْ الروايات قد نعت عن الوضوء بسؤر الحائض مطلقاً ، أقصى ما هناك خرجت المأمونة عن هذا الإطلاق ، فيبقى الباقي ، مع أن فيه بحثاً ذكرناه في غير المقام ، وإن كان هو لا يخلو من قوة .

بل قد يقال بعدم الكراهة في الحكم الظاهري ؛ لأصالة البراءة ، واستصحاباً لحال الماء ، فإن احتمال المأمونية كافٍ في جريانه ، وليس من الاستصحاب المثبت ؛ إذ ليس المقصود منه اثبات المأمونية ، كما أن كون الشرط لعدم الكراهة أمراً وجودياً - وهو المأمونة - غير قادح في ذلك ، بل يكون حينئذٍ كاحتمال الكرية في حفظ طهارة ما لا يعلم حاله هل هو كَرّ أو لا ، فتأمل .

وعن بعضهم كالشيخ في المبسوط^(٣) وعلم الهدى في المصباح^(٤) أنهما

(١) السرائر: الطهارة/المياه واحكامها ج ١ ص ٦٢ .

(٢) مستطرفات السرائر: نواذر محمد بن علي بن محبوب ح ٤٣ ص ١٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ٨

من ابواب الاسآرح ٩ ج ١ ص ١٧١ .

(٣) المبسوط : الطهارة/المياه واحكامها ج ١ ص ١٠ .

(٤) نقله عنه المصنف في المعبر: الطهارة/في الاسآرح ج ١ ص ٩٩ ، والعلامة في المختلف :

الطهارة/المضاف والاسآر ص ١٢ .

أطلقا الحكم بكراهة سُور الحائض من غير تقييد ، وكأنه للأخبار^(١) المعتبرة المستفيضة الناهية عن الوضوء بسُور الحائض من غير تقييد ، وهي كثيرة .
 لكن فيه : أنها لا تعارض المقيّد كما بيّن في محله ، مثل قول أبي الحسن (عليه السلام) في خبر عليّ بن يقطين في الرجل يتوضّأ بفضل الحائض : «إذا كانت مأمونة لا بأس»^(٢) ، وقول أبي عبد الله (عليه السلام) لمّا سأله العيص بن القاسم - على ما عن رواية الشيخ له - عن سُور الحائض : «توضّأ منه ، وتوضّأ من سُور الجنب إذا كانت مأمونة ، وتغسل يديها قبل أن تدخلها الاناء ...»^(٣) إلى آخره .

والمناقشة باحتمال جعل القيد للأخير ، كما في رواية الكليني مع أنّه أضبط ، فإنّ فيها : «... لا تتوضّأ من سُور الحائض ، وتوضّأ من سُور الجنب إذا كانت مأمونة ...»^(٤) إلى آخره ، مدفوعة بأنّها غير ممكنة ؛ لاشتغالها على الأمر بالوضوء من سُور الحائض ، وبدون التقييد لا معنى له .

(١) منها : مارواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن الحسين بن أبي العلاء ، قال : «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحائض يشرب من سُورها ؟ قال : نعم ولا يتوضّأ منه» .

الكافي : باب الوضوء من سُور الحائض ح ١ و ٣ و ٤ ج ٣ ص ١٠ و ١١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ١٧ - ١٩ ج ١ ص ٢٢٢ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٨ من ابواب الاسآر ج ١ ص ١٦٩ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ١٥ ج ١ ص ٢٢١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٧ ح ١ ج ١ ص ١٦ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الاسآر ح ٥ ج ١ ص ١٧٠ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ١٦ ج ١ ص ٢٢٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٧ ح ٢ ج ١ ص ١٧ .

(٤) الكافي : باب الوضوء من سُور الحائض ح ٢ ج ٣ ص ١٠ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب الاسآر ح ١ ج ١ ص ١٦٨ .

نعم قد يقال : إنّ رواية الكليني لا ردّ بها على الشيخ والمرضى ، بل هي دليل لهما ؛ إذ هي صريحة أو كالصريحة في عدم اعتبار القيد .
وفيه : بعد التسليم أنّه لا ريب في رجحان الأول ؛ لأنّ هذه الرواية - مع أنّ الشيخ قد رواها كما سمعت - معارضة بما سمعت من خبر ابن يقطين المعتضد مع الأصل بالشهرة العظيمة بين الأصحاب ، وبما رواه عن الصادق (عليه السلام) « إنّ سؤر الحائض لا بأس أن يتوضأ منه إذا كانت تغسل يديها » ، فلا ريب أنّ الأقوى ما عليه المشهور .

لكن ظاهر الأصحاب أنّ المكروه من الحائض المتهمة مطلق السؤر الشامل للوضوء وغيره ، والأخبار لا تدلّ على ذلك ، لنهيها عن الوضوء ، بل قد اشتمل بعضها على الإذن بالشرب منه والنهي عن الوضوء به ، كما في رواية عنبة^(١) ، ورواية الحسين بن أبي العلاء^(٢) ، ورواية عليّ بن جعفر^(٣) (عليه السلام) ، ورواية أبي هلال^(٤) ، ومن هنا استشكل بعض

(١) رواها الكليني عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، ومحمد بن اسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن صفوان بن يحيى ، عن منصور بن حازم ، عن عنبة ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « اشرب من سؤر الحائض ، ولا تتوضأ منه » .

الكافي : باب الوضوء من سؤر الحائض ح ١ ج ٣ ص ١٠ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من

ابواب الاسآرح ٢ ج ١ ص ١٧٠ .

(٢) أوردناها في حاشية (١) من ص ٦٨٢ .

(٣) رواها في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) قال : « سألت عن الحائض ، قال : تشرب من سؤرها ، ولا تتوضأ منه » .

مسائل علي بن جعفر : ح ١٦٦ ص ١٤٢ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الاسآرح ٤

ج ١ ص ١٧٠ .

(٤) رواها الشيخ بإسناده عن علي بن الحسن ، عن العباس بن عامر ، عن حجاج الخشاب ، عن أبي هلال ، قال : « قال أبو عبد الله (عليه السلام) : المرأة الطامث اشرب من فضل شرايها ،

متأخري المتأخرين^(١) في ذلك .

ولعل وجهه - بعد كونه مكروهاً يتسامح فيه ، وأنه كالمُتفق عليه في المقام ، بل هو كذلك - ما يظهر من تعليق الحكم على المأمونية وجوداً وعدماً من التعليل ، خصوصاً مع كونها من الأوصاف المناسبة ، فيتعدى حينئذٍ لمطلق السؤر، مع أنه لو كان الحكم خاصاً بالوضوء مع الإذن في غيره لجاء الفساد إليه لو كانت المباشرة بأعضاء الوضوء ، واحتمال التعبد بعيد عن الفهم ، والإذن بالشرب في تلك الأخبار مع النهي عن التوضؤ به لا ينافي الكراهة فيه بعد حمل النهي عن التوضؤ على شدة الكراهية ، فهذا مع انجباره بفهم الأصحاب وكون الحكم ممّا يتسامح فيه كافٍ في إثبات المطلوب .

بل منه يمكن استفادة الكراهة لكلّ متهم بمباشرة النجاسة ، كما يظهر من أطعمة السرائر^(٢) وما عن المقنعة^(٣) ، بل عن بعضهم^(٤) التصريح به ، وهو جيّد إن لم يكن مثاراً للوسواس .

وعلى كلّ حال ، لا يبعد إلحاق المستحاضة والنفساء بها ، بل

ولا أحب أن تتوضأ منه .»

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٢٠ ج ١ ص ٢٢٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب

٧ ح ٦ ج ١ ص ١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الاسآر ح ٨ ج ١ ص ١٧١ .

(١) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٣٥ ، والخنساري في مشارق

الشموس : الطهارة / في الاسآر ص ٢٦٩ .

(٢) السرائر : الاطعمة والاشربة / الاطعمة المحظورة ج ٣ ص ١٢٣ .

(٣) المقنعة : الصيد والذبائح / الذبائح والاطعمة ص ٥٨٤ .

(٤) كالشهيد الأول في البيان : الطهارة / المضاف والاسآر ص ٤٦ ، والشهيد الثاني في الروضة :

الطهارة / في الاسآر ج ١ ص ٤٧ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / المضاف

والاسآر ج ١ ص ٣١ .

والجنب ؛ لما سمعت من خبر العيص ، سيّما على ما عن الكافي .

هذا كلّهُ بعد البناء على الكراهة ، كما هو المتّفق عليه في الظاهر ،
والعبارة المحكيّة عن المقلع^(١) ليست صريحة في الخلاف ، بل ولا ظاهرة ؛
إذ ليس فيه إلّا قوله : « لا تتوضّأ بسؤر الحائض » ، وهو غير ظاهر في
ذلك ، وإن كان النهي حقيقةً في التحريم ، لكنّ الصدوق في الغالب يعبر
عن الحكم بلفظ الرواية .

وأما المحكي عن التهذيب^(٢) والاستبصار^(٣) ، فإنّه وإن كان قد اشتمل
على قوله : « لا يجوز » الظاهر في الخلاف ، لكنّ ظاهر كلامه أنّ هذا ما
يقتضيه الجمع بين الأخبار ؛ ولذلك قال بعده من غير فاصلة : « ويجوز أن
يكون المراد بها ضرباً من الاستحباب » ، واستند في ذلك إلى رواية أبي
هلال ، لا شتمالها على قوله : « لا أحبّ أن أتوضّأ منه » ، فتأمّل . وكيف
كان فهما غير مخالفين ، وعلى تقديره فغير قادحين .

﴿ ولا منع في سؤر البغال والحمير ﴾ إجماعاً ، كما في غيرهما من
مأكول اللحم ، نعم يكره سؤر البغال والحمير ، كما هو المشهور نقلاً^(٤)
وتحصيلاً^(٥) ، كالخيل أيضاً ، وربّما زيد^(٦) الدوابّ ، بل كلّ ما يكره

(١) المقلع (ضمن الجوامع الفقهيّة) : الطهارة / الوضوء ص ٣ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ذيل ح ١٩ ج ١ ص ٢٢٢ .

(٣) الاستبصار : الطهارة / باب ٧ ذيل ح ٥ ج ١ ص ١٧ .

(٤) نقلت الشهرة في كفاية الاحكام : الطهارة / احكام المياه ص ١١ .

(٥) متّفق قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ١٠ ، والقاضي في
المهذب : الطهارة / أسرار الحيوان ج ١ ص ٢٥ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / المضاف
والاسار ج ١ ص ٥ ، والشهيد في البيان : الطهارة / المضاف والاسار ص ٤٦ .

(٦) كما في المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ١٠ ، ونهاية الاحكام : الطهارة / في الاسار

لحمه ، كما صرح به بعضهم ^(١) ويظهر من آخرين ^(٢) ؛ لتعليهم الكراهة في المقام بكراهية اللحم ، بل يستفاد منه أن ذلك من المسلمات .
وعلى كل حال ، فلعل الحكم بالكراهة لمكان التسامح في هذا الحكم ، والاحتياط الذي يحسنه العقل ، والشهرة ، مع أن السور غالباً إنما يكون بالفم ، وفضلاته تابعة للحم بالكراهة كما قيل ^(٣) ، مع إشعار مضمرة سماعة بكراهية غير الابل والبقر والغنم « سألت هل يشرب سور شيء من الدواب ويتوضأ منه ؟ فقال : أما الابل والبقر والغنم فلا بأس » ^(٤) ، وخبر ابن مسكان عن الصادق (عليه السلام) « سألت عن الوضوء ممّا ولغ الكلب فيه والسنور ، أو شرب منه جمل أو دابة أو غير ذلك ، أيتوضأ منه أو يغتسل ؟ قال : نعم ، إلا أن تجد غيره فتنزّه عنه » ^(٥) ، ولا قائل بالفصل هنا بين الوضوء وغيره .

بل قد يستفاد ممّا دلّ على كراهة سور ما لا يؤكل لحمه أن اللحم له مدخلية في السور ، كما يشعر به قوله (عليه السلام) في الابل الجلالة : « لا تأكلوا لحومها ، وإن أصابك من عرقها فاغسله » ^(٦) .

ج ١ ص ٢٤٠ ، وذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١٢ .

(١) كما في الوسيلة : الصلاة / احكام المياه ص ٧٦ ، ومنتهى المطلب : الطهارة / الاسار والاولاني

ج ١ ص ٢٥ ، وذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١٢ .

(٢) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / المضاف والاسار ج ١ ص ١٢٤ .

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / في الاسار ج ١ ص ٢٤٠ .

(٤) الكافي : باب الوضوء من سور الدواب ح ٣ ج ٣ ص ٩ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

١٠ ح ٣٩ ج ١ ص ٢٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب الاسار ج ٣ ص ١٦٧ .

(٥) تقدم في ص ٢٦٢ وص ٦٦٧ .

(٦) الكافي : باب لحوم الجلالات ح ١ ج ٦ ص ٢٥٠ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الاسار

بل قد يقال بدخول مكروه اللحم فيما لا يؤكل لحمه إن أريد به غير المأكول عادة ؛ لأنّ الغالب فيه أنّه ليس مأكولاً عادة ، مضافاً إلى ظهور أخذ مثل ذلك في الاستدلال من جملة من الأساطين في أنّه من المسلّمات .

لكن للأصل ، ونفي البأس في صحيح جميل^(١) عن الوضوء والشرب بسؤر الدوابّ والغنم والبقر ، وقول أبي عبد الله (عليه السلام) في خبر عبد الله بن سنان : « لا بأس أن يتوضّأ ممّا شرب منه ما يؤكل لحمه »^(٢) ، وما مرّ^(٣) من صحيح البقباق ، وقول الصادق (عليه السلام) في خبر عذافر : « نعم اشرب منه وتوضّأ ... »^(٤) بعد أنّ سأله عن سؤر السّتور والشاة والبقر والبعير والحمّار والفرس والبغل والسباع ، الى غير ذلك من الروايات ، بل قد يشعر قوله (عليه السلام) : « ... كلّ ما يؤكل لحمه يتوضّأ من سؤره ويشرب ... »^(٥) بعدم الكراهة ؛ لحمل المفهوم فيها على الكراهة ، لا على ما قاله

ح ١ ج ١ ص ١٦٨ .

(١) رواه الشيخ عن المفيد ، عن جعفر بن محمد ، عن ابيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن احمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ومحمد بن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن سؤر الدواب والغنم والبقر أيتوضّأ منه ويشرب ؟ فقال : لا بأس به » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٤٠ ج ١ ص ٢٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب الاسآرح ٤ ج ١ ص ١٦٧ .

(٢) الكافي : باب الوضوء من سؤر الدواب ح ١ ج ٣ ص ٩ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب الاسآرح ١ ج ١ ص ١٦٧ .

(٣) في ص ٢٤٧ وص ٦٦٧ .

(٤) تقدم في ص ٢٥٣ .

(٥) تقدم في ص ٦٦٦ .

الشيخ^(١) ، وكذلك قوله : « كان يكره سؤر كل شيء لا يؤكل لحمه »^(٢) ، مع ضعف جميع ما سمعته أولاً ، سيما مفهوم المضمرة ، مع اشتغالها على البقر الشامل للجواموس مع كراهة لحمه ، بل ولحم غيره في البقر أيضاً ، اختار بعض^(٣) المتأخرين عدم الكراهة .

بل لعله الظاهر من المقنعة ؛ لقوله : « ولا بأس بالوضوء من فضلة الخيل والبغال والحمير والابل والبقر والغنم وما شرب منه سائر الطير إلا ما أكل الجيف ، فإنه يكره الوضوء بفضلة ما شرب منه »^(٤) ، فإن استثنائه يقضي بأن مراده بنفي البأس ما يشمل المكروه ، بل قد يدعى ظهوره في نفسه بذلك ؛ لكونه من قبيل النكرة في سياق النفي ، كما هو مبني الاستدلال بما سمعت من الروايات المتضمنة لنفي البأس ، بل هو مبني الاستدلال على الكراهة أيضاً بمفهوم مضمرة سماعة المتقدمة .

إلا أنه قد يقال : إن نفي البأس ظاهري في إرادة الإذن الذي لا ينافي الكراهة ، فلا حجة حينئذ فيما سمعت من الأخبار ، بل قد يحمل كلمات بعض المتقدمين^(٥) غير المفيد على ذلك ، فإنهم اقتصروا على نفي البأس ،

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ذيل ح ٢٥ ج ١ ص ٢٢٤ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٢ ذيل ح ١ ج ١ ص ٢٦ .

(٢) تقدم في ص ٦٦٧ .

(٣) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / المضاف والاسارج ١ ص ٣١ ، وقال في مدارك الاحكام (الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٣٦) بعد أن ذكر أن بعضهم كره سؤر الدواب لكراهة لحمها : « ونحن نطالبهم باثبات الكبرى » .

(٤) المقنعة : الطهارة / المياه واحكامها ص ٦٥ .

(٥) كالصديق في الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب المياه ص ٤٨ ، والشيخ في النهاية : الطهارة / المياه واحكامها ص ٥ .

بل قد يقال : إنّ ذلك أولى ، لكون البأس في اللغة ^(١) كما قيل إنّما هو العذاب ، فلا دلالة فيه إلّا على نفي الحرمة ، وإن كان الحقّ أنّ موارد استعماله في الأخبار تختلف ، لكن على كلّ حال لا يصلح لمعارضة ما يدلّ على الكراهة ، فالأقوى الأوّل .

ومراد المصنّف بالحмир : الأهلية دون الوحشية ؛ لتبادرها ، مع عدم كراهة الوحشية كما قيل ^(٢) .

﴿ ويكره سؤر ﴾ الفأرة ﴿ كما في التحرير ^(٣) والقواعد ^(٤) والذكرى ^(٥) وعن الوسيلة ^(٦) والمهذب ^(٧) والجامع ^(٨) ، وهو الأقوى ، خلافاً لما يظهر من المقنعة ^(٩) وتهذيب ^(١٠) في باب تطهير الثياب ، كما عن النهاية ^(١١) والمبسوط ^(١٢) فيه أيضاً ، من وجوب غسل ما تلاقيه برطوبة ،

(١) الصحاح : مادة (بأس) ج ٣ ص ٩٠٦ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / المضاف والاسأرج ١ ص ١٢٤ ، مدارك الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٣٦ .

(٣) تحرير الاحكام : الطهارة / المضاف والاسأرج ١ ص ٥ .

(٤) قواعد الاحكام : الطهارة / المضاف والاسأرج ١ ص ٥ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١٢ .

(٦) الوسيلة : كتاب المباحات / احكام الاطعمة ص ٣٦٤ .

(٧) المهذب : الطهارة / أسأرج الحيوان ج ١ ص ٢٥ .

(٨) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام البئر ص ٢٠ .

(٩) المقنعة : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٧٠ .

(١٠) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ذيل ح ٤٧ ج ١ ص ٢٦١ .

(١١) النهاية : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٥٢ .

(١٢) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٧ .

ومثله المنقول عن الفقيه (١) .

مع أنَّ المحكي عن النهاية في المقام : « إذا وقعت الفأرة والحية في الاناء وشربتا منها ثم خرجتا لم يكن به بأس ، والأفضل ترك استعمالها » (٢) .
وتقدّم سابقاً (٣) كلامه في المبسوط أيضاً : « لا بأس فيما لا يمكن التحرز منه من حيوان الحضر ، مثل الهرة والفأرة والحية » .

واحتمال الفرق بين الموضعين في غاية البعد ، كاحتمال القول بوجوب الغسل خاصّة تعبدّاً ، مع أنَّ المحكي عنه في المبسوط في باب التطهير التعدي إلى غير ذلك من وجوب إراقة الماء إذا باشرته ، وإن قال بعد ذلك : « وقد رويت رخصة في استعمال ما شربت منه الفأرة في البيوت والوزغ ، أو وقعا فيه وخرجا حيّين ؛ لأنّه لا يمكن التحرز من ذلك » (٤) .

وكيف كان ، فلا ريب أنَّ الأقوى خلاف ما ذكروا ؛ للأصل ، ولقول الصادق (عليه السلام) في صحيح الأعرج عن الصادق (عليه السلام) : « في الفأرة تقع في السمن والزيت ثم تخرج منه حيّاً ، فقال : لا بأس بأكله ... » (٥) .

وقول الكاظم (عليه السلام) في صحيح عليّ بن جعفر حيث سأل

(١) من لا يحضره الفقيه : باب ما يتنجس الثوب والجسد ذيل ح ١٦٧ ج ١ ص ٧٤ .

(٢) النهاية : الطهارة / المياه واحكامها ص ٦ .

(٣) في ص ٦٦٥ .

(٤) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٧ .

(٥) الكافي : باب الفأرة تموت في الطعام والشراب ح ٤ ج ٦ ص ٢٦١ ، تهذيب الاحكام : الصيد

والذبائح / باب ٢ ح ٩٧ ج ٩ ص ٨٦ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب الاطعمة المحرمة

ح ١ ج ١٦ ص ٣٧٦ .

«... عن فأرة وقعت في حبّ دهن ، فأخرجت منه قبل أن تموت ، أنبيعه من مسلم ؟ قال : نعم ، ويدهن منه »^(١) .

إلى غير ذلك من الأخبار العامة والخاصة التي يأتي ذكرها في النجاسات إن شاء الله تعالى ، التي منها ما علّق الحكم بالاجتناب على ميّتها ، كما تسمع إن شاء الله تعالى مع بيان ضعف ما يعارضها .

وخلافاً لما يظهر من المعبر^(٢) والمنتهى^(٣) من نفي الكراهة ؛ لقول أبي عبد الله (عليه السلام) : « إنّ أبا جعفر (عليه السلام) كان يقول : لا بأس بسُور الفأرة إذا شربت من الاناء أن يشرب ويتوضّأ منه »^(٤) ، ونفي البأس في غيره أيضاً كما سمعت من الأخبار السابقة .

وهو - مع كونه موثقاً ، ومعارضاً لما ذكرناه فيما لا يؤكل لحمه ، وعدم صراحته في ذلك ؛ لما تقدّم سابقاً في نفي البأس - معارض بما رواه في الوسائل عن محمّد بن عليّ بن الحسين ، بإسناده عن شعيب بن واقد ، عن الحسين بن زيد ، عن جعفر بن محمّد عن آبائه (عليهم السلام) في حديث المناهي : « إنّ النبيّ (صلّى الله عليه وآله) نهى عن أكل سُور الفأرة »^(٥) .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة/باب ٢١ ح ٤٥ ج ١ ص ٤١٩ ، الاستبصار : الطهارة/باب ١١ ح ٤ ج ١ ص ٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الاسآر ح ١ ج ١ ص ١٧١ .

(٢) المعبر : الطهارة/في الاسآر ح ١ ص ١٠٠ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة/الاسآر والاولاني ج ١ ص ٢٧ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب المياه وطهرها ح ٢٨ ج ١ ص ٢٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/باب

٢١ ح ٤٢ ج ١ ص ٤١٩ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الاسآر ح ٢ ج ١ ص ١٧١ .

(٥) تقدم في ص ٦٦٣ .

وما يشعر به قول الكاظم (عليه السلام) : في صحيح أخيه ، قال :
 « سألته عن الفأرة والكلب إذا أكلتا من الخبز أو شمتاه ، قال : يطرح ما
 شمتاه ، ويؤكل ما بقي » ^(١) ، وقوله (عليه السلام) أيضاً في صحيح أخيه
 الآخر ، قال : « سألته عن الفأرة الرطبة قد وقعت في الماء تمشي على
 الثياب ، يصلّي فيها؟ قال : اغسل ما رأيت من أثرها ... » ^(٢) .

بناءً على تنزيل الأمر فيهما على الاستحباب ، وأن تركه مكروه ، أو أنه
 يستفاد منه في خصوص المقام ذلك ، سيّما من قوله : « يطرح » ؛ لأنه أمر
 بالترك ، وهو معنى النهي عن الفعل ، أو لأنه لا قائل بالاستحباب مع عدم
 الكراهة ، وفيه : أنه الظاهر من عبارة النهاية المتقدمة ، أو لأنّ ظاهر
 كلامهما - أي المعتبر والمنتهى - نفي الرجحان ، فلاحظ وتأمل .

كلّ ذلك مع كون الحكم ممّا يتسامح فيه ، واعتضاد ما سمعت
 بالشهرة المحكيّة ^(٣) ، مع أنّ فيه خروجاً من شبهة الخلاف ، وهو مقتضى
 الجمع بين الأخبار ، كما سمعت وتسمع إن شاء الله تعالى ، والله
 أعلم .

﴿ ولا خلاف فيما أجد في عدم المنع من سور ﴿ الحية ﴾ بالخصوص
 مع عدم الموت ، لكن قد تدخل في كلام من منع من سور ما لا يؤكل لحمه ،
 وفيه ما عرفت ، مضافاً إلى ما تسمعه بالخصوص في المقام ، نعم يكره سور

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٤٦ ج ١ ص ٢٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٦ من
 أبواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٥٢ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٤٨ ج ١ ص ٢٦١ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من
 ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٤٩ .

(٣) حكي الشهرة في مشارق الشمس : الطهارة / في الاسرار ص ٢٧٤ .

الحية ، كما في التحرير^(١) والقواعد^(٢) والارشاد^(٣) وظاهر الذكرى^(٤) وعن الدروس^(٥) والبيان^(٦) والروض^(٧) ، وهو المنقول عن الشيخ^(٨) وأتباعه^(٩) ، لكنّ عبارته المحكيّة عنه تدلّ على أفضليّة الاجتناب^(١٠) .

ويظهر من المعتبر^(١١) والمنتهى^(١٢) كصريح المدارك^(١٣) عدم الكراهة وعدم أفضليّة الاجتناب ؛ لنفي البأس في صحيح عليّ بن جعفر عن أخيه (عليهما السلام) « سألته عن العظاية والحية والوزغ يقع في الماء فلا يموت ، أيتوضأ منه للصلاة ؟ فقال : لا بأس به ... »^(١٤) .

وهو - مع عدم صراحته في ذلك كما عرفت - معارض بما تقدّم سابقاً فيما

(١) تحرير الاحكام : الطهارة / المضاف والاسارج ١ ص ٥ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / المضاف والاسارج ١ ص ٥ .

(٣) ارشاد الاذهان : الطهارة / ما به تحصل ج ١ ص ٢٣٨ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١٢ .

(٥) الدروس : الطهارة / الماء المستعمل ص ١٦ .

(٦) البيان : الطهارة / المضاف والاسارج ٤٦ .

(٧) روض الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٦٢ .

(٨) النهاية : الطهارة / المياه واحكامها ص ٦ .

(٩) كابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام المياه ص ٧٦ .

(١٠) لأنه قال : « إذا وقعت الفأرة والحية في الآنية أو شربتا منها ثم خرجا حيّاً لم يكن به بأس ، والأفضل ترك استعماله على حال » .

(١١) المعتبر : الطهارة / في الاسارج ١ ص ١٠٠ .

(١٢) منتهى المطلب : الطهارة / الاسار والاولاني ج ١ ص ٢٧ .

(١٣) مدارك الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٣٧ .

(١٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢١ ح ٤٥ ج ١ ص ٤١٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١ ح ١ ج ١ ص ٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الاسارج ١ ج ١ ص ١٧١ .

لا يؤكل لحمه ، وبما رواه أبو بصير « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن حية دخلت حباً فيه ماء وخرجت منه ، قال : إذا وجد ماء غيره فليهرقه » (١) .

ولعلّه للأمر بالإهراق عبّر الشيخ في النهاية بأفضليّة ترك الاستعمال (٢) ، لا بالكراهة ، لكن قد يقال بمعونة ما ذكرنا فيما لا يؤكل لحمه ، وفتوى من عرفت هنا : يستفاد منه الكراهة إن لم نقل بظهوره في نفسه في ذلك ، مع أنّ الحكم ممّا يتسامح به . والأمر سهل .

﴿و﴾ كذا يكره سور ﴿ما مات فيه الوزغ والعقرب﴾ ولا يمنع على المشهور بين الأصحاب نقلاً (٣) وتحصيلاً (٤) ، خلافاً لما يظهر من المقنعة (٥) في باب تطهير الثياب ، حيث أوجب غسل ما يلاقيه الوزغ برطوبة ، كما عن النهاية أيضاً فيه (٦) ، وفي المقام قال : « كلّ ما وقع في الإناء ومات فيه ممّا ليس له نفس سائلة فلا بأس باستعماله ذلك الماء ، إلّا الوزغ والعقرب خاصّة ، فإنّه يجب إهراق ما وقع فيه وغسل الإناء... » (٧) إلى آخره .

(١) الكافي : باب نوادر الطهارة ح ١٥ ج ٣ ص ٧٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢١ ح ٢١ ج ١ ص ٤١٣ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الاسرار ح ٣ ج ١ ص ١٧٢ .

(٢) كما نقلناه عنه في هامش (١٠) من الصفحة السابقة .

(٣) نقل الشهرة في مدارك الاحكام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ١٣٨ .

(٤) متّـن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٩ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٧ ، والشهيد في البيان : الطهارة / المضاف والاسرار ص ٤٦ .

(٥) المقنعة : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٧٠ .

(٦) النهاية : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٥٢ .

(٧) النهاية : الطهارة / المياه واحكامها ص ٦ .

وظاهره فيما إذا مات في الاناء الوزغ والعقرب ، لا فيما إذا خرجا حيّين ، ولعلّه يستفاد الشمول من مجموع العبارتين ، ولذا نقل عنه في المعبر^(١) والمنتهى^(٢) أنّه منع من استعمال ما وقع فيه الوزغ وإن خرج حيّاً ، كما عن الصدوق حيث قال : « إن وقع وزغ في إناء فيه ماء أهرىق ذلك الماء »^(٣) .

وكيف كان فالأقوى الأول ؛ للأصل بمعانيه ، وما في صحيح عليّ بن جعفر المتقدم^(٤) في الحيّة ، وفي خصوص العقرب قول الصادق (عليه السلام) في خبر هارون بن حمزة الغنوي « سألت عن الفأرة والعقرب وأشباه ذلك يقع في الماء فيخرج حيّاً ، هل يشرب من ذلك الماء ويتوضأ منه ؟ قال : ليسكب منه ثلاث مرّات ، وقليله وكثيره بمنزلة واحدة ، ثم يشرب منه ويتوضأ منه ، غير الوزغ ، فإنّه لا ينتفع بما يقع فيه »^(٥) .

وقول الكاظم (عليه السلام) في خبر أخيه عليّ بن جعفر (عليه السلام) المروي عن قرب الاسناد « سألت عن العقرب والخنفساء وأشباههم ، فيموت في الجرّة أو الدن^(٦) ، يتوضأ منه للصلاة ؟ قال : لا بأس به »^(٧) .

(١) المعبر: الطهارة/ في الاسأرح ١ ص ١٠٠ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة/ الاسأروالأواني ج ١ ص ٢٨ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب المياه وطهرها ذيل ج ١٠ ص ٩ .

(٤) في ص ٦٩٣ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١١ ح ٢١ ج ١ ص ٢٣٨ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ١١

ح ٢ ج ١ ص ٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الاسأرح ٤ ج ١ ص ١٧٢ .

(٦) الدن : الحب . مجمع البحرين : ج ٦ ص ٢٤٨ مادة (دنن) .

(٧) قرب الاسناد : ص ٨٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب الاسأرح ٥ ج ١ ص ١٧٣ .

وقد يستدلّ عليهما بقول الصادق (عليه السلام) في خبر ابن مسكان :
« كلّ شيء سقط في البئر ليس له دم ، مثل العقارب والخنافس وأشباه
ذلك ، فلا بأس »^(١) .

وقوله (عليه السلام) أيضاً : « لا يفسد الماء إلّا ما كانت له نفس
سائلة »^(٢) .

وقوله أيضاً بعد أن سئل « عن الخنفساء والذباب والجراد والتملة وما
أشبه ذلك ، يموت في البئر والزيت والسمن وشبهه ، قال : كلّ ما ليس له
دم فلا بأس به »^(٣) ، والمراد ما لا نفس له سائلة .

مضافاً إلى ما سمعته فيما لا يؤكل لحمه ، وإلى ما تسمع من الإجماعات
الآتية في المسألة الثانية على أنّ ما لا نفس له سائلة لا يفسد الماء
ولا المائع . اللهم إلّا أن يقال من جهة تقارب ما بين المسألتين ، مع نقل
ناقل الإجماع خلاف الشيخ^(٤) : إنّ المراد بالإجماع في غير الوزغ والعقرب .

لكن في السرائر في آخر بحث منزوحات البئر : « فإذا مات فيها عقرب
أو وزعة فلا ينجس ، ولا يجب أن ينزح منها شيء بغير خلاف من محصل ،
ولا يلتفت إلى ما يوجد في سواد الكتب من غير واحد ، أو رواية شاذّة

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٤٩ ج ١ ص ٢٣٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٣
ح ٣ ج ١ ص ٢٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب الاسآرح ٣ ج ١ ص ١٧٣ .

(٢) تقدم في ص ٢٥٥ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٤٨ ج ١ ص ٢٣٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٣
ح ١ ج ١ ص ٢٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب الاسآرح ١ ج ١ ص ١٧٣ .

(٤) سيأتي في ص ٦٩٩ نقل المنتهى والمعتبر للإجماع على أنّ ما لا نفس له سائلة
لا يفسد الماء ، وكلاهما نقلًا عن الشيخ - كما سبق في ص ٦٩٥ - قوله بالمنع من استعمال ما
وقع فيه الوزغ .

ضعيفة مخالفة لأصول المذهب ، وهو أنّ الإجماع منعقد أنّ موت ما لا نفس له سائلة لا ينجس الماء ولا المائع بغير خلاف بينهم»^(١) .

وكيف كان ، فدلّيل الشيخ في الوزغ ما سمعت من رواية الغنوي ، بل رواية عمّار عن الصادق (عليه السلام) قال : «سئل عن العضاية تقع في اللبن ، قال : يحرم ، وقال : إنّ فيها السمّ»^(٢) بناءً على أنّ العضاية من الوزغ ، لكن عن مجمع البحرين : «إنّ العطاء ممدوداً دويبة أكبر من الوزغ ، الواحدة عطاء وعظاية»^(٣) ، وعليه يخرج عن محلّ النزاع ، بل لا أجد قائلًا به ، نعم عن المقنع^(٤) أنّه أفقّى بمضمونه .

وعلى العقرب ما ورد من الأمر بالإراقة في خبر أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) «سألته عن الخنفساء تقع في الماء ، قال : لا بأس به ، قلت : فالعقرب ؟ قال : أرقه»^(٥) .

وقول الصادق (عليه السلام) في خبر سماعة ، بعد أن سأله «عن جرة وجد فيها خنفساء قد ماتت ، قال : ألقه وتوضّأ منه ، وإن كان عقرباً فأرق الماء ، وتوضّأ من ماء غيره ...»^(٦) .

(١) السرائر: الطهارة/المياه واحكامها ج ١ ص ٨٣ .

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٢ ح ١١٩ ج ١ ص ٢٨٤ ، وسائل الشيعة : باب ٤٦ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ٢ ج ١٦ ص ٣٧٨ .

(٣) مجمع البحرين : مادة (عطا) ج ١ ص ٢٩٨-٢٩٩ .

(٤) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة/ما يقع في البئر ص ٤ .

(٥) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٠ ح ٤٧ ج ١ ص ٢٣٠ ، الاستبصار: الطهارة/باب ١٣ ح ٤ ج ١ ص ٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الاسأرح ح ٥ ج ١ ص ١٧٢ . وفي المصدر: «تقع في الماء أيتوضّأ منه ...» .

(٦) الكافي: باب الوضوء من سؤر الدواب ح ٦ ج ٣ ص ١٠ ، تهذيب الاحكام: الطهارة/باب

وفي الجميع : - بعد الغض عمّا في السند ، وظهور رواية عمّار السابقة في أنّ المنع من جهة السّم لا من جهة النجاسة ، وعليه يحمل الأمر بالإراقة ، مع أنّه لا دلالة بالأمر بالإراقة على التنجيس من دون جابر - أنّ المتّجه بعد ما عرفت والموافق لأصول المذهب حمل الأمر الوارد في الخبرين على الاستحباب ، وقوله (عليه السلام) : « غير الوزغ فإنّه لا يستنفع بما يقع فيه » على الكراهة ، ولعلّ الأصحاب استفادوا الكراهة في العقرب من الأمر بالإراقة التي تجري مجرى التنجيس ، أو لأنّ كلّ أمر بالترك يستفاد منه ذلك ، إذ هو معنى النهي عن الفعل ، أو للبناء على أنّ ترك المستحبّ مكروه .

لكن قد يظهر من المصنّف ، اختصاص الكراهة أولاً بالموت دون المباشرة مع الحياة ، بل وبالموت في الماء ، أمّا لومات خارجاً ثمّ وقع فيه فلا .

والظاهر خلافه فيها ؛ لما عرفت من أنّ قوله : « غير الوزغ ... » إلى آخره ظاهر في الحيّ ، كما يظهر من صدر الرواية ، مضافاً إلى ما سمعته سابقاً من كراهة كلّ ما لا يؤكل لحمه ، مع أنّ فيه أيضاً خلوصاً عن شبهة الخلاف ؛ لأنّ خلاف الشيخ في الوزغ ليس خاصّاً بالميت ، مع أنّ خبر أبي بصير في العقرب غير ظاهر الخصوصية بالموت .

نعم قد يستشكل بالنسبة للميت في غير الماء الواقع فيه ، بل لا إشكال فيه ؛ لكونه مع تناول بعض الأدلة له من المعلوم أنّه لا خصوصيّة للحياة ، بل الأمر بالعكس ، فكأنّ ما يظهر من غير المصنّف من تعميم الكراهة في الوزغ أقوى .

وأما العقرب فلم أظفر بمن عبّر بغير عبارة المصنّف فيه ، والأقوى

الكراهة مطلقاً أيضاً ؛ لما سمعت من الأدلة على مالا يؤكل لحمه ، مضافاً لما فيه من السم ، وللتخلص من شبهة الخلاف فيه ، فإنا عن إطلاق بعضهم ^(١) أقوى .

ثم إن قول الشيخ ومن تابعه بالمنع محتمل أمرين : الأول الحكم بالنجاسة ، والثاني الوجوب في خصوص ما ذكر تعبداً ، والأول هو الذي فهمه منه بعضهم ، وعلى أي حال فضعه واضح .

﴿ وينجس الماء ﴾ القابل للانفعال بملاقاة النجاسة ونحوه من المائعات إجماعاً ^(٢) ﴿ بموت الحيوان ذي النفس السائلة ﴾ أي الدم المجتمع في العروق ، الخارج مع قطع شيء منها بقوة ودفع لا رشحاً كالسمك ، ﴿ دون ما لا نفس له ﴾ سائلة ؛ لما سمعت من الأخبار الدالة عليه .

وفي المنتهى : « اتفق علمائنا على أن ما لا نفس له سائلة من الحيوانات لا ينجس بالموت ، ولا يؤثر في نجاسة ما يلاقيه من الماء وغيره » ^(٣) ، وفي المعتبر : « إنه مذهب علمائنا أجمع » ^(٤) ، وقد سمعت ^(٥) ما في السرائر ، ويأتي تمام الكلام في النجاسات إن شاء الله .

﴿ وما لا ﴾ يكاد يدركه الطرف من الدم ﴿ خاصة دون باقي النجاسات ﴾ لا ينجس الماء ﴿ دون باقي المائعات ﴾ ، وقيل : ينجسه ،

(١) كالخونساري في مشارق الشمس : الطهارة/ في الاسار ص ٢٨١ .

(٢) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ١٠ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٩٣ ، وابن البراج في المهذب : الطهارة/ اسار الحيوان ج ١ ص ٢٦ ، والعلامة في التحرير : الطهارة/ احكام المياه ج ١ ص ٥ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة/ الاسار والأواني ج ١ ص ٢٨ .

(٤) المعتبر : الطهارة/ فيما لا نفس سائلة له ج ١ ص ١٠١ .

(٥) في ص ٦٩٦ .

وهو الأحوط بـ بل الأقوى ، وفاقاً للمشهور ^(١) بين الأصحاب شهرة لا تنكر دعوى الإجماع معها ، بل لم يحك الأول إلا عن الشيخ في الاستبصار ^(٢) والمبسوط ^(٣) ، مع زيادة التعدي إلى سائر النجاسات في الثاني ، وربما ظهر من صاحب الذخيرة ^(٤) موافقته .

ولا ريب في خطائه ؛ لما سمعت من أدلة نجاسة القليل ، ومن قاعدة تنجيس هذه النجاسات لكل ما تلاقيه ، وخصوص موثقة عمّار « ... كل شيء من الطير يتوضأ ممّا يشرب منه ، إلا أن ترى في منقاره دمًا ، فإن رأيت في منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب » ^(٥) .

بل قيل ^(٦) : وصحيح عليّ بن جعفر عن أخيه (عليهما السلام) ، قال : « ... سألت عن رجل رعف وهو يتوضأ ، فقطر قطرة في إنائه ، هل يصح الوضوء منه ؟ فقال : لا » ^(٧) .

لكن قد يمنع شموله لما نحن فيه ، إلا أننا في غنية عنه بما تقدّم ، وبه ينقطع الأصل ، وله يطرح صحيح عليّ بن جعفر عن أخيه (عليهما السلام)

(١) من قال بذلك : ابن ادريس في السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٦٣ ، والعلامة في المختلف : الطهارة / الماء القليل ص ٣ ، والنهاية : الطهارة / في القليل ج ١ ص ٢٣١ ، والشهيد في البيان : الطهارة / الماء المطلق ص ٤٤ .

(٢) الاستبصار : الطهارة / باب ١٠ ذيل ح ١٢ ج ١ ص ٢٣ .

(٣) المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٧ .

(٤) ذخيرة المعاد : الطهارة / ما به تحصل ص ١٢٥ .

(٥) تقدمت في ص ٢٥٠ .

(٦) كما في مختلف الشيعة : الطهارة / الماء القليل ص ٣ .

(٧) الكافي : باب نواذر الطهارة ح ١٦ ج ٣ ص ٧٤ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١١٢ .

« سألته عن رجل رعف فامتخط ، فصار الدم قطعاً صغاراً فأصاب إناؤه ، هل يصلح الوضوء منه ؟ فقال : إن لم يكن شيئاً يستبين في الماء فلا بأس ، وإن كان شيئاً بيناً فلا تتوضأ منه ... » ^(١) ، كذا عن الكافي ^(٢) ، وعن التهذيب ^(٣) « شيء » بالرفع .

أو يحمل على إرادة أنه أصاب إناؤه ، ولم يعلم أنه هل أصاب الماء أو لا ، وكون السائل عليّ بن جعفر ممّن لا يناسبه هذا السؤال ، يدفعه : أنه لا مانع من ذلك ، نعم لو علم بمكان إصابته من الاناء التي لا يصل إليها الماء لما حسن السؤال ، وأمّا إذا علم أنه أصاب الاناء ولم يعلم مكان إصابته الاناء فإنه حينئذٍ يحسن السؤال ؛ لاحتمال كونه من قبيل الشبهة المحصورة ، فينجس الماء حينئذٍ بصبّه من الاناء ونحوه .

أو يقال : إنّ إصابة النجاسة الاناء كما تتحقّق مع العلم بوقوعها في الماء أو في خارجه ، كذا تتحقّق مع انتفاء العلم بأحد الأمرين ، ومعه يحسن السؤال أيضاً ؛ لاحتمال كونه من الشبهة أيضاً ، وقد يشهد له رواية الرفع . لكن هذا إنّما يتمّ إن قلنا بخروج مثله عن الشبهة ، وإلاّ فالمتّجه الجواب بالعدم حينئذٍ .

والأحسن حلّ الرواية على إصابة الاناء نفسه مع تشخيص المكان ، إلّا أنه يحتمل مع ذلك إصابة الماء أيضاً ، وحسن السؤال حينئذٍ لكون إصابة الاناء مظنة إصابة الماء ، فأجابه (عليه السلام) أنه إن كان شيئاً بيناً وإلاّ فلا بأس ، لعدم العلم حينئذٍ ، بل قد يراد بالبين العلم . هذا كلّه مما شأه

(١) المصدر السابق .

(٢) الكافي : باب نوادر الطهارة ح ١٦ ج ٣ ص ٧٤ ، إلّا أنه ذكر « شيئاً » بالرفع .

(٣) تهذيب الاحكام / الطهارة / باب ٢١ ح ١٨ ج ١ ص ٤١٢ .

للخصم ، وإلا فلو كانت الرواية نصّاً لوجب طرحها في مقابل ما ذكرنا .
وأما ما نقل عن المبسوط فلم نعثر له على دليل ، ولعلّه لإلقاء خصوصيّة
الدم ، أو ما نقل عنه من العسر والخرج من التحرّز عنه . وفيه ما لا يخفى ؛
إذ التعدي من غير مُعدّد ليس من مذهبنا ، ولا حرج ، كما لا يخفى ما في
تأييد الذخيرة له بعدم العموم في أدلّة القليل ، والعمدة عمد القول
بالفصل ، وهو غير متأتّ هنا ، فيبقى داخلاً في أصل الطهارة وعمومها .
ثم إنّ ظاهر الاستبصار قصر الحكم في الماء ، كما أنّ ظاهر استناده إلى
الخرج في المبسوط التعدي إلى غيره ، ولعلّه هو الذي أشار إليه ابن
إدريس^(١) كما نقل عنه ، حيث حكى عن بعض الأصحاب أنّه لا بأس بما
يترشّش على الثوب والبدن مثل رؤوس الإبر من النجاسات . لكن قد
يشعر حكاية الأصحاب له في الماء القليل باختصاص الحكم به ، كما هو
الظاهر من المصنّف .

(١) السرائر: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٠ .

﴿الركن الثاني﴾

﴿في الطهارة المائية﴾

﴿وهي وضوء وغُسل﴾

﴿وفي الوضوء فصول:﴾

﴿الأول﴾

﴿في الأحداث الموجبة للوضوء﴾

وهي جمع حدث ، وهو لغةً وعرفاً الفعل ، وقد يقال ^(١) بالاشتراك اللفظي على الأمور الموجبة لفعل الطهارة وعلى الأثر الحاصل منها ، فتقبله مع الطهارة مقابلة الأضداد ، لا مقابلة العدم والملكة ، فالمخلوق دفعة بالغاً كآدم مثلاً لا يحكم عليه بأحدهما ، فما كانت الطهارة شرطاً فيه تجب ، وما كان الحدث مانعاً منه جاز فعله بدونها .

وقد يحتمل أنه يلاحظ في بعض الأحداث معنى الحديثية اللغوية ، فلو أرسل خشبة أو نحوها في المقعدة ، فأخرج بها شيء من الغائط لا يسمى حدثاً ، ولا ينقض به وضوء ، وإن كان الظاهر خلافه كما ستعرف .

والموجبة : الثابت عندها الخطاب بالوضوء لولا المانع . والموجب في هذا المعنى مرادف للسبب والمقتضي ، كما لا يخفى^١ على المتتبع لإطلاق لفظ الموجب في كلامهم ، سواء كان خطاباً واجباً أو مستحباً لنفسه أو لغيره .

(١) كما في مدارك الاحكام : الطهارة / الاحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ١٤١ .

وعبّر في القواعد^(١) بالأسباب ، وفي السرائر^(٢) بالنواقض ، وكأنّ اختلاف التعبير منشأه الأخبار ، فالتعبير بالموجبات لقوله (عليه السلام) : « لا يوجب الوضوء إلّا من غائط أو بول ... »^(٣) إلى آخره ، والنواقض لقوله (عليه السلام) : « ليس ينقض الوضوء إلّا ما خرج من طرفيك الأسفلين ... »^(٤) إلى آخره ، والأسباب لقوله (عليه السلام) : « ... إنّما الوضوء من طرفيك اللذين أنعم الله بهما عليك »^(٥) .

لكن قيل^(٦) : إنّ التعبير بالأسباب أولى ، لكونه أعمّ منها مطلقاً ، لكون السبب عرفاً هو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط الذي دلّ الدليل على كونه معرفاً لإثبات حكم شرعي لذاته ، سواء كان الحكم الشرعي وجوباً أو نداءً ، وقولنا : « لذاته » لإدخال حدث الصبي والمجنون والحائض ، فإنّ ذاته مقتضية لذلك ، لكنّ وجود المانع منع من تأثير المقتضي ، وهو لا ينافي السببية عرفاً ، ومن هنا وجب الوضوء مثلاً عند ارتفاعه ، فحدث المجنون حينئذٍ في حال جنونه سبب .

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ٣ .

(٢) السرائر : الطهارة / الاحداث الناقضة لها ج ١ ص ١٠٦ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٤ ح ٨ ج ١ ص ٣٤٦ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب نواقض الوضوء ح ٢ ج ١ ص ١٧٥ .

(٤) الكافي : باب ما ينقض الوضوء ح ١ ج ٣ ص ٣٥ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ١٧ ج ١ ص ١٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ٤ ج ١ ص ١٧٧ .

(٥) الكافي : باب ما ينقض الوضوء ح ١٣ ج ٣ ص ٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ٥ ج ١ ص ١٧٨ .

(٦) كما في روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٢١ ، والروضة البهية : الطهارة / في الوضوء ج ١ ص ٦٩ .

وأما الموجب فهو الذي يثبت عنده الخطاب الوجوبي ، والناقض المسبوق بطهارة ، ومن المعلوم أنّ الحدث أعمّ من ذلك ؛ لصدقه عند عدم وجوب المشروط بالطهارة ، وعدم السبق بطهارة ، فكلّ ناقض وموجب سبب ، ولا عكس ، وأما بين الناقض والموجب فالعموم من وجه ؛ لصدقها على الحدث بعد الطهارة في وقت الوجوب ، وصدق الأول على الحدث بعد الطهارة في غير وقت الوجوب ، وصدق الثاني على الحدث الحاصل في وقت الوجوب مع عدم سبق الطهارة .

لكتك خير أنّه على ما ذكرنا من تفسير الموجبة يكون مع السبب مترادفاً ؛ إذ ليس المراد منه الوجوب الشرعي ، بل المراد اللغوي ، فلا يرد شيء ممّا ذكر^(١) فيه كما هو واضح ، مع ظهور أنّ ما ذكره في الموجب والناقض جهة تسمية لا يجب اطراده .

وما ذكره الشهيد (رحمه الله) كما نقل عنه^(٢) في بيان وجه النسبة بينهما ، كأنّه لملاحظة المعنى الوضعي لا لبيان أولوية في التعبير ، وإلاّ فالكلّ متحد ، مع أنّه يرد عليه صدق الناقض للوضوء على الجنابة ، مع أنّه ليس سبباً فيه ، واحتمال كون المقصود سبب الطهارة خلاف الظاهر من كلامه .

وأيضاً لا ريب أنّ المراد بسببيتها إنّما هو صلوحها للتأثير وإن لم يتحقّق ، فكذلك الموجب والناقض ، أي الصلاحية للإيجاب والنقض . ودعوى أنّ الصلاحية لا تقدح في صدق السببية ، بخلاف الموجب والناقض ، لكون المشتق حقيقة في الحال ، يدفعها : أنّ صفة الناقضية والموجبية لاحقة

(١) كما في روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٢١ .

(٢) نقله عنه السيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الاحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ١٤١ .

لطبيعة الحدث من غير نظر إلى أفرادهِ .

بل قد يقال بمنع السببية في مثل الصغير والمجنون ، والخطاب بالوضوء عند ارتفاعها إنّما هو لكونه شرطاً في مثل الصلاة ونحوها ، لا لحصول السبب في ذلك ، ومن هنا وقع الشكّ في إيجاب وطء الصبيّ الغسل لو بلغ ، ففي المقام أولى ؛ لظهور الأدلّة في التسيب للمكلف ، لكنّ الظاهر أنّ الإجماع منعقد في المقام على كون خطابها من باب الأسباب ، وإن وقع الإشكال منهم في الجنابة ، ولولاها لأمكن ما قلناه ، فتأمّل .

ومنه ينقدح شيء ، وهو أنّه لا معنى لإطلاق الأسباب والموجبات على هذه الأمور ، بل الموجب والسبب إنّما هو الصلاة مثلاً ، ولذلك يجب الوضوء على فرض عدم حصول شيء منها لو اتفق ، كما لو خلق الله شخصاً بالغاً مثل آدم (عليه السلام) ، وكأنّ إطلاق الأسباب والموجبات لمكان العادة .

وربّما قيل : إنّ إطلاق الأسباب والموجبات عليها غير مربوط ؛ وذلك لأنّ السبب إنّما هو الصلاة والحدث لما كان مانعاً من الدخول فيها وجب زواله ، فليست هي أسباب وموجبات .

وفيه : أنّ المراد بسببيتها كونها علامة على الخطاب الشرعي بالوضوء الذي كان سبب الخطاب به الصلاة ، فلا منافاة حينئذٍ ، وهذه غير المناقشة السابقة ممّا في سببيتها ؛ لرجوعها إلى حصول الوجوب بدون هذه الأشياء ، وهو منافٍ للسببية .

وقد يجاب بأنّه لا مانع لجعل ذلك من تعدّد الأسباب ، فتكون هذه الأحداث أسباباً ، والمشروط بالطهارة سبب فيه أيضاً ، لكنّه كما ترى . نعم قد يقال : إنّ المراد أيّنا حصلت تعرّف الحكم الشرعي ولو بالخطاب

الاستحبابي ، بناءً على استحباب الوضوء لنفسه ، فتأمل ، والأمر في ذلك سهل .

والوضوء بضمّ الواو من الوضاعة بالمدّ النظافة والنضارة ، وهو في الأصل اسم مصدر ، وبالفتح اسم للماء الذي يتوضأ به ، وعن بعضهم ^(١) أنّهما معاً بالضمّ ، كما عن آخر ^(٢) أنّهما معاً بالفتح .

﴿وهي﴾ أي موجبات الوضوء خاصّة ﴿ستّة﴾ فلا يرد ما يوجب الوضوء والغسل ، كما أنّه لا يرد مثل تيقّن الحدث والشكّ في الطهارة ، وتيقّنها والشكّ في السابق منها ، ولا وجدان الماء ؛ لكون الموجب حقيقةً في الجميع هو الحدث ﴿خروج البول﴾ ونحوه ولو بالحكم به شرعاً ، كالبلل الخارج قبل الاستبراء مثلاً ﴿والغائط والريح من الموضع المعتاد﴾ إجماعاً محصلاً ^(٣) ومنقولاً ^(٤) ، بل قيل ^(٥) : لا خلاف فيه بين المسلمين ، وستّة ^(٦) متواترة أو قريبة منه .

(١) و(٢) تهذيب اللغة : ج ١٢ ص ٩٩ (وضوء) .

(٣) مقلّ قال بذلك : الشيخ في الميسوط : الطهارة / ما ينقض الوضوء ج ١ ص ٢٦ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / الاحداث الناقضة للطهارة ج ١ ص ١٠٦-١٠٧ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في نواقضها ص ٣٨ ، والعلامة في النهاية : الطهارة / ما يوجب الوضوء ج ١ ص ٦٩ .

(٤) نقل الاجماع في : تذكرة الفقهاء : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ١٠ ، ومدارك الاحكام : الطهارة / الاحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ١٤٢ ، وكشف اللثام : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ١٧ .

(٥) كما في منتهى المطلب : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ٣١ .

(٦) منها : خبرا زرارة وزكريا بن آدم الآتيان في ص ٧١٥ ، وراجع : وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب نواقض الوضوء ج ١ ص ١٧٧ .

والمرجع في هذه الأشياء إلى العرف ، وعند الشك يبنى على صحة الوضوء ، كالشك في أصل الخروج ، ومثلها الشك في أن الخارج من النوع الناقض أو من غير الناقض ، ولا فرق في ذلك بين الخروج في الاثناء أو بعد تمام الوضوء ، فما يخرج من الدبر صحيحاً مثل بزر الخيار والبطيخ ونحو ذلك ، ممزوجاً برطوبة مثلاً أو منفرداً ، ليس من الغائط في شيء عرفاً ، ومثل بعض الأجزاء مثل قشور الماش وبعض أجزاء الرطب يحتمل قوياً أنها ليست منه أيضاً .

لا يقال : إنه لو كان كذلك لكان كثير من الغائط ليس منه ، لكونه عبارة عن المأكول ، لكنّه يجعله المعدة أجزاءً دقيقاً .

لأننا نقول : المدار على الصدق العرفي ، والتغير له مدخلية . نعم قد يقال ذلك في بعض الأشياء التي حدّ طبخ المعدة لها لا يخرجها عن الحال الأول خروجاً تاماً ، مع أن الظاهر فيه اعتبار الصدق العرفي أيضاً ، وهو مضبوط فيه وإن كان عند التدقيق يحصل الاشتباه في بعض الأشياء ، كما في كثير من معاني الألفاظ العرفية ، حتى في لفظ الماء والأرض ونحوهما ، ولا معنى للإلزام في الصدق العرفي ؛ إذ العرف قد يطلق على بعض الأشياء أنها من الغائط إن خرجت ممزوجة بمتيقن الغائطية ، ولا يصدق لو خرجت مستقلة مثلاً ، والضابط ما ذكرناه فيما تقدّم ، وفي مثل بعض أجزاء الحقنة والدواء ، وفاسد المعدة التي ^(١) لا تطبخ معدته غذاءه ، إلى غير ذلك ، فتأمل .

ويظهر من جملة من الأخبار ^(٢) تقييد الريح الناقضة بسماع الصوت

(١) الأولى : الذي .

(٢) كما في خبر زرارة الآتي في ص ٧١٥ ، وخبر معاوية بن عمار الذي سنذكره في حاشية (٤) من الصفحة الآتية .

ووجدان الريح ، ومن المعلوم عدم اشتراط ذلك ؛ لإطلاق الأدلة من الإجماعات وغيرها ، ومعلومية الإرادة بالقيّد دفع الوسوسة التي أُشير إليها بالروايات^(١) ، من أنّ الشيطان ينفخ في دبر الانسان حتّى يتخيّل أنّه قد خرج منه ريح ، ولذلك قال موسى بن جعفر (عليهما السلام) في خبر عليّ أخيه كما عن قرب الاسناد ، لمّا سأله عن رجل يكون في الصلاة فيعلم أنّ ريحاً قد خرج ، فلا يجد ريحها ولا يسمع صوتها : « ... يعيد الوضوء والصلاة ، ولا يعتدّ بشيء ممّا صلّى إذا علم ذلك يقيناً »^(٢) ، وكأنّ المسألة من الواضحات .

وما في المدارك بعد ذكر خبر زرارة^(٣) ومعاوية بن عمّار^(٤) المشتملين على تقييد الريح بسماع الصوت ووجدان الريح : « إنّ مقتضى الرواية أنّ الريح لا يكون ناقضاً إلّا مع أحد الوصفين »^(٥) لعلّه لا يريد الخلاف في ذلك ، وإلّا كان ما قدّمنا حجة عليه من الإجماع وإطلاق كثير من الأخبار ، مع ظهور القيد فيما ذكرنا ، أو عدم نقض اليقين بالظنّ ونحوه .

(١) كما في خبر معاوية بن عمار الذي سنذكره في حاشية (٤) من هذه الصفحة .

(٢) قرب الاسناد : ص ٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب نواقض الوضوء ح ٩ ج ١ ص ١٧٦ .

(٣) الآتي في ص ٧١٥ .

(٤) رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن ابيه ، عن ابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمار ، قال : « قال ابو عبد الله (عليه السلام) : إنّ الشيطان ينفخ في دبر الانسان حتّى يخيّل إليه أنّه قد خرج منه ريح ، فلا ينقض الوضوء إلّا ريح تسمعها أو تجد ريحها » .

الكافي : باب ما ينقض الوضوء ح ٣ ج ٣ ص ٣٦ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٤

ح ٩ ج ١ ص ٣٤٧ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب نواقض الوضوء ح ٣ ج ١ ص ١٧٥ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / الاحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ١٤٢ .

وظاهر إطلاق النصّ والفتوى عدم اشتراط الاعتياد في المخرج المعتاد الطبيعي ، كما صرّح به بعضهم^(١) ، بل عن شارح الدروس^(٢) دعوى الإجماع عليه ، بل يظهر من الرياض^(٣) أنّ إجماع المعتبر والمنتهى عليه ، وإن كان الظاهر أنّه اشتباه ، كما أنّه يحتمل في عبارة شارح الدروس عدم إرادة الإجماع على ذلك ، فلاحظ وتأمل ، وعليه فلو خرج مرّة واحدة وجب الوضوء إذا بلغ مكلفاً .

وعن الروض^(٤) والمسالك^(٥) : « إنّهُ لقلّة فائدته لم يتعرّض له الأكثر » . وفيه : أنّ الفرض كما يتحقّق بما ذكرنا ، يتحقّق بمن خرج من أوّل أمره من غير المعتاد لسائر الناس مع وجوده له حتّى نشأ على ذلك ، ثمّ بعد وضوئه مكلفاً به اتّفق أنّه خرج من الطبيعي شيء ، فلعلّ ترك الأكثر له لا لما ذكر ، بل لاشتراط اعتياد الخروج ، سيّما إذا كان المعتاد غيره من أوّل أمره ، بل لعلّ قوله (عليه السلام) في خبر أبي بصير : « ... إنّما الوضوء من طرفيك اللذين أنعم الله بهما عليك »^(٦) يرشد إلى اعتياد الخروج .

وقد يستشكل في شمول الفتوى له أيضاً بحمل المعتاد في كلامهم على كونه في الشخص ، لا معتاداً بالنسبة إلى أغلب الناس وإن لم يكن معتاداً

(١) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٢١ ، ومسالك الافهام :

الطهارة / الأحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ٣ ، ورياض المسائل : الطهارة / موجبات الوضوء

ج ١ ص ١٣ .

(٢) مشارق الشمس : الطهارة / في موجباتها ص ٥١ .

(٣) رياض المسائل : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ١٣ .

(٤) و (٥) لم يذكر ذلك فيها وإنما نقل عبارتهما في كشف اللثام ، ثم أتى بهذه العبارة . راجعه :

الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ١٧ .

(٦) تقدم في ص ٧٠٥ .

بالنسبة إلى الشخص ، أو على إرادة اعتياد الخروج ، كالإشكال في شمول الأدلة ؛ لا نصرافها إلى المتعارف ، وهو الخروج معتاداً من المعتاد ، فتأمل . لا أقل من الشك في الخارج مرة من الموضع المعتاد لأغلب الناس بعد أن كان خروجه من غيره حتى مضى أكثر عمره على ذلك .

لكن قد يستظهر من الإجماع شموله ؛ وذلك لنقلهم الإجماع في الخروج من المعتاد من غير تفصيل ، مع التفصيل في غيره بالاعتیاد وعدمه . هذا كله مبني على اختيارهم من الانصراف إلى الفرد الشائع ، وإلا فعلى مختار ابن إدريس كما تسمعه فلا فرق .

والظاهر أن المراد بالخروج المتعارف ، وهو المنفصل ، فلو خرج شيء ثم رجع ، كالخارج بخروج المقعدة وبدونها ، فالتجّه عدم النقض ، كما أن الظاهر حصول النقض بخروج الحيوان أو غيره مع تلطّخه بالعذرة ولو يسيراً ؛ للصدق ، ويشهد له قول أبي عبد الله (عليه السلام) في حبّ القرع إنه « ... إنّ خرج متلطّخاً بالعذرة فعليه أن يعيد الوضوء ، وإن كان في صلاته قطع صلاته ، وأعاد الوضوء ... » (١).

وبه يقيّد ما دلّ (٢) على عدم نقض الحيوان الخارج من الدبر ،

(١) الحديث عن عمار بن موسى قال : « سئل عن الرجل يكون في صلاته فيخرج منه حبّ القرع كيف يصنع ؟ قال : إن كان خرج نظيفاً من العذرة فليس عليه شيء ولم ينقض وضوءه ، وإن خرج متلطّخاً بالعذرة ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٢٠ ج ١ ص ١١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٨ ح ٤ ج ١ ص ٨٢ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب نواقض الوضوء ح ٥ ج ١ ص ١٨٤ .

(٢) كالخبر الذي رواه الشيخ عن المفيد ، عن احمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن احمد بن محمد بن عيسى ، والحسين بن الحسن بن ابان جميعاً ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن أنس بن مالك ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يسقط

على أنّ الظاهر منه عدم النقض من حيث خروجه نفسه ، فهو غير محتاج إلى التقييد ، كما يقيّد قول الصادق (عليه السلام) في خبر فضيل في الرجل يخرج منه مثل حبّ القرع : «عليه وضوء»^(١) ، أو يحمل على التقيّة ، أو الإنكار ، أو الاستحباب ، أو أنّه يخرج منه قليل من الغائط بقدر حبّ القرع .

❦ ولو خرج الغائط ❦ أو البول ❦ ممّا دون المعدة نقض في قول ❦ وإن لم يصرمعتاداً ❦ والأشبه أنّه لا ينقض ❦ إلّا إذا صار معتاداً ، لما سيذكره فيما بعد .

وتفصيل البحث : أنّ الغائط والبول إذا خرج من غير المعتاد ، فختار المبسوط^(٢) والخلاف^(٣) النقض إذا كان ممّا دون المعدة ، لا ما إذا كان من فوقها ، وهو المنقول عن ابن البراج في الجواهر^(٤) . وظاهره عدم الفرق في كلّ منهما بين صيرورته معتاداً وعدمه ، بل هو شامل لما لو انسدّ المخرج الطبيعي وانفتح غيره وكان فوق المعدة ، مع أنّك ستمسّع الإجماع على

منه الدواب (الدود خ ل) وهو في الصلاة ، قال : «يمضي في صلاته ، ولا ينقض ذلك وضوءه» . تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٢١ و ٢٢ ج ١ ص ١١ و ١٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٨ ح ١ و ٢ ج ١ ص ٨١ و ٨٢ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب نواقض الوضوء ح ٣ و ٤ ج ١ ص ١٨٣ و ١٨٤ .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ١٩ ج ١ ص ١١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٨ ح ٣ ج ١ ص ٨٢ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب نواقض الوضوء ح ٦ ج ١ ص ١٨٤ . والخبر عن ابن أخي فضيل .

(٢) المبسوط : الطهارة / ما ينقض الوضوء ج ١ ص ٢٧ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ٥٨ ج ١ ص ١١٥ .

(٤) جواهر الفقه : الطهارة / مسألة ٢١ ص ١٢ .

خلافه ، وربّما قيّد النزاع بما إذا لم ينسَد المخرج الطبيعي ، ولا شاهد عليه في الجميع ، بل مقتضى ما تسمع من استدلال الشيخ الشمول لما لو كانت خلقت الخرج ممّا فوق المعدة .

وقال ابن إدريس ^(١) بالنقض على كلّ حال ، من غير فرق بين الاعتياد وعدمه ، وهو مختار التذكرة ^(٢) .

والمشهور بين المتأخّرين التفصيل بالاعتياد وعدمه ، فما صار معتاداً نقض ، وإلا فلا ، من غير فرق بما دون المعدة وفوقها .

ويظهر من المنقول عن شارح الدروس ^(٣) اختيار عدم النقض مطلقاً حتّى إذا صار معتاداً ، وهو الذي قوّاه في الرياض ^(٤) .

حجّة الشيخ تناول الأدلّة للخارج ممّا دون المعدة ؛ لشمول قوله تعالى : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ » ^(٥) ، ثمّ قال : « وإِنَّمَا لم نقل بالخارج ممّا فوق المعدة لعدم صدق الغائط عليه » ^(٦) .

وفيه : أنّه لا دخل للمخرج في صدق الاسم ، ولا استبعاد خفاء مثل ذلك عليه (قدّس سرّه) يحتمل قوياً إرادته بما فوق المعدة أي قبل وصول الغذاء إلى حدّ الغائطيّة ؛ لأنّه لا يصل إلّا بعد أن تطبخه المعدة ، وتأخذ العروق نصيبها منه ، فيبقى الثفل ، فينزل ويكون تحت ، وبعد ذلك فهو

(١) السرائر : الطهارة / الاحداث الناقضة لها ج ١ ص ١٠٦ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ١٠ .

(٣) مشارق الشموس : الطهارة / في موجباتها ص ٥١ .

(٤) رياض المسائل : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ١٤ .

(٥) سورة النساء : الآية ٤٣ ، وسورة المائدة : الآية ٦ .

(٦) الخلاف : الطهارة / مسألة ٥٨ ج ١ ص ١١٦ ، المبسوط : الطهارة / ما ينقض الوضوء ج ١

غائط من أينما خرج ، حتّى لو خرج من الفم ، كما نقل أنّ شخصاً كان يتغوّط من فمه ، فراد الشيخ بتحتيّة المعدة ذلك ، فيتّحد حينئذٍ مع ابن إدريس .

فتكون الآية المتقدمة مع عدم القول بالفصل ، وقول أبي عبد الله (عليه السلام) في خبر زرارة: «لا يوجب الوضوء إلّا من غائط، أو بول، أو ضرطة تسمع صوتها ، أو فسوة تجد ريحها» ^(١) .

وقول الرضا (عليه السلام) في خبر زكريّا بن آدم ، سأله عن الناصور ^(٢) أينقض الوضوء : « إنّما ينقض الوضوء ثلاث : البول والغائط والريح » ^(٣) .

كالخبر المنقول عن العيون مسنداً ، قال : « سأل المأمون الرضا (عليه السلام) عن محض الاسلام ، فكتب إليه - في كتاب طويل - ولا ينقض الوضوء إلّا غائط أو بول أو ريح أو نوم أو جنابة » ^(٤) .

وفي الوسائل : روى الصدوق بأسانيده عن محمّد بن سنان في جواب العلل عن الرضا (عليه السلام) : (إنّ علّة التخفيف في البول والغائط لأنّه أكثر وأدوم من الجنابة ، فرضي فيه بالوضوء لكثرتّه ومشقّته ومجيئه بغير

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٤ ح ٨ ج ١ ص ٣٤٦ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب نواقض الوضوء ح ٢ ج ١ ص ١٧٥ .

(٢) الناصور : بالسّين والصاد جميعاً ، علة تحدث حوالي المقعدة مجمع البحرين : ج ٣ ص ٤٩٢ مادة (نسر) .

(٣) الكافي : باب ما ينقض الوضوء ح ٢ ج ٣ ص ٣٦ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ١٨ ج ١ ص ١٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ٦ ج ١ ص ١٧٨ .

(٤) عيون اخبار الرضا : باب ٣٥ ح ١ ج ٢ ص ١٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ٨ ج ١ ص ١٧٩ .

إرادة منهم ولا شهوة ...»^(١) إلى آخره .

وكالمنقول عن العلل والعيون عن الرضا (عليه السلام) أيضاً «... إنما وجب الوضوء ممّا خرج من الطرفين خاصّة ومن النوم دون سائر الأشياء ؛ لأنّ الطرفين هما طريق النجاسة ، وليس للانسان طريق تصيبه النجاسة من نفسه إلّا منها ، فأمرؤ بالطهارة عندما تصيبهم تلك النجاسة من أنفسهم ...»^(٢) ، بناءً على ظهوره في دوران الحدث على الخارج منها نجساً ، دليلاً^(٣) لهما على المطلوب .

لا يقال : هذه الأخبار مقيّدة بما جاء في المعتبرة المستفيضة من التقييد بالطرفين ، كقول أحدهما في خبر زرارة : « لا ينقض الوضوء إلّا ما خرج من طرفيك أو النوم »^(٤) ، وصحيحه أيضاً قال : « قلت لأبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) : ما ينقض الوضوء ؟ فقالا : ما يخرج من طرفيك الأسفلين من الذكر والدبر من الغائط والبول ... »^(٥) إلى آخره ، وقول أبي عبد الله (عليه السلام) في خبر سالم أبي الفضل : « ليس ينقض الوضوء

(١) عيون اخبار الرضا : باب ٣٣ ح ١ ج ٢ ص ٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ١٠ ج ١ ص ١٧٩ .

(٢) علل الشرائع : باب ١٨٢ ح ٩ ج ١ ص ٢٥٧ ، عيون اخبار الرضا : باب ٣٤ ح ١ ج ٢ ص ١٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ٧ ج ١ ص ١٧٨ .

(٣) خبر قوله في ص ٧١٥ : فتكون .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٢ ج ١ ص ٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ١ ج ١ ص ١٧٧ .

(٥) الكافي : باب ما ينقض الوضوء ح ٦ ج ٣ ص ٣٦ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ١٥ ج ١ ص ٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ٢ ج ١ ص ١٧٧ .

إلا ما خرج من طرفيك الأسفلين اللذين أنعم الله بهما عليك» ^(١) ، إلى غير ذلك من الروايات .

لأننا نقول : أولاً : أنّه مفهوم قيد ، والكلام في حجّيته معلوم .

وثانياً أنّه قد تبين في الأصول أنّ القيد متى جرى على الغالب خرج عن الحجّة ، بل قد تكون حينئذٍ حجّة لنا على وجه ؛ لبقائها حينئذٍ مطلقات ، لحصول الظنّ أو القطع بجريانه مجرى الغالب ، أو يقال : إنّ الخارج من غير الطرفين يصدق عليه أنّه ما يخرج من طرفيك على الشائّة ، أو على إرادة نفس الغائط والبول .

وثالثاً أنّ المقصود نفي النقض بالقيء والرعاف ونحو ذلك ، كما تقوله العامة العمياء ، كما يشير إلى ذلك قول الصادق (عليه السلام) في خبر أبي بصير بعد أن سأله عن الرعاف والحجامة وكلّ دم سائل : « ليس في هذا وضوء ، إنّما الوضوء من طرفيك اللذين أنعم الله بهما عليك » ^(٢) ، ومثله في ذلك غيره . بل لعلّ المتأمل في الروايات مع كثرتها وتصريحها بنفي النقض بالقيء والرعاف ونحوهما ، بل نسبة ذلك فيها إلى المغيرة بن سعيد ، يكاد يقطع أنّ المراد بالحصص في ذلك نفي النقض بغيرها ممّا تقدّم ، لا أنّ المراد منه نفي النقض الخارج من الثلاثة من غير المعتاد .

لا يقال : إنّنا لا نحتاج في تقييد ما ذكرت إلى هذه الروايات ، بل التبادر كافٍ فيه ، فإنّ الآية وجميع ما تقدّم من الأخبار المطلقة تنصرف إلى

(١) الكافي : باب ما ينقض الوضوء ح ١ ج ٣ ص ٣٥ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١ ح ١٧

ج ١ ص ١٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ٤ ج ١ ص ١٧٧ .

(٢) الكافي : باب ما ينقض الوضوء ح ١٣ ج ٣ ص ٣٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١ ح ٣٣

ج ١ ص ١٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ٥ ج ١ ص ١٧٨ .

الفرد الشائع المتعارف ، وليس هو إلا الخروج من المعتاد ، وهو الذي يجب إضماره فيما تقدّم ، إذ ليس فيها عموم لغوي .

لأنّا نقول : أولاً : أنّ هذه الندرة ليست ندرة إطلاق ، بل هي ندرة وجود ، فإنّه لا ينبغي الشكّ لعاقل أنّ الخارج من غير السبيلين خروج بول وغائط .

وثانياً: أنّه لو نزلت هذه الروايات على المعتاد ، لوجب أن لا يحكم بنقض من خلُق مخرجه على غير المعتاد ، ولا بمن انسَدَّ المعتاد منه ثمّ انفتح آخر ، ولا بمن أصل خلّقه له مخرجان ، ولا بمثل مخرج الخنثى والممسوح ونحو ذلك ، بل لا معنى للتفصيل بالاعتیاد وعدمه ؛ لأنّ اعتياده للخروج من غير السبيلين لا يخرج عن كونه فرداً نادراً بالنسبة إلى عاقمة الناس ، بل ولا مثل من يخرج من المعتاد لأغلب الناس نادراً ، بل كلّ من كان مخالفاً للمتعارف بوجه من الوجوه ، وهو ممّا لا يرتكبه من ذاق طعم الفقاهاة وعرف إشاراتهم . واحتمال أنّ المستند في البعض الإجماع المنقول ضعيف ؛ إذ الأصل في المستند الأخبار ، على أنّه لا يتمّ في الجميع .

وممّا ذكرنا من الأخبار المقيّدة مع الأصل حجة المشهور على عدم النقض بغير المعتاد ، كما أنّ عموم الآية والحديث حجّتهم على النقض مع الاعتیاد ، مضافاً إلى قول الصادق (عليه السلام) : « اللذين أنعم الله بهما عليك » ؛ لتحقيق النعمة بهما حينئذٍ .

وفيه : أنّ الأوّل إن كان صالحاً للتقييد فلا معنى للاستدلال بالآية والحديث ، وإن كان غير صالح فلا معنى للاستدلال بها على عدم النقض ، بل يبقى عموم الآية حينئذٍ شاملاً للمعتاد وغيره .

وأيضاً قد يقال : إنّ ذلك ليس من النعمة بل من النعمة ، إلا أن يراد

أصل الخروج نعمة ، فيشمل النادر حينئذٍ .

على أن قوله : « اللذين أنعم الله ... » إلى آخره وصف للطرفين المعتادين المتعارفين ، لا أن الحكم تعلق على النعمة ؛ إذ ظاهر الإضافة والموصول العهد .

على أن مرادهم بالاعتیاد في المقام لا يخلو من إجمال ، فعن بعضهم ^(١) أنه يتحقق بالمرتين فينقض بالثالثة ، وعن آخر ^(٢) أنه بالثلاثة وينقض بالرابعة ، وعن آخر ^(٣) الرجوع فيه إلى العرف ، وإن كان أقواها الأخير ، لكنّه فيه : أن الرجوع في لفظ المعتاد إلى العرف مع عدم وجوده في مدرك الحكم غير ظاهر الوجه ، اللهم إلا أن يستفاد من التعليل في خبر العلل والعيون ، على معنى أن المدار على ما كان طريقاً للنجاسة ، ولا يكون كذلك إلا مع الاعتیاد ، فتأمل .

ولعل الأقوال الأول إنما هي في تحقيق المعنى العرفي ، وإن كان عدم التعرض لتحديده حينئذٍ أولى ، فإنه كما يؤخذ التكرار يؤخذ عدم الانفصال مدة طويلة ، وأن يكون الخارج قدراً معتدّاً به ونحو ذلك ، فتأمل جيداً ، فإنه ممّا ذكرنا يظهر لك قوة قول ابن إدريس ، لكن لا على وجه الخروج بخرقه ونحوها مثلاً ، بل إذا كان بحيث يتغوّط ويبول منه على نحو المعتاد ، فإن

(١) كالشهيد الثاني في المسالك : الطهارة / الاحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ٣ ، وروض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٢١ .

(٢) نقله في كشف اللثام عن الهادي ، كشف اللثام : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ١٧ .

(٣) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ٨٢ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الاحداث الموجبة للطهارة ج ١ ص ١٤٤ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ١٣ .

حديثه بهذا المعنى متحققة ، وإن كنا لم نعتبر نحو ذلك في المخرج المعتاد ، والله العالم .

وكيف كان ، فلدعوى فساد هذا التفصيل ، مع تنزيل الأخبار المتقدمة على المعارف المعتاد ، والأصل ، استظهر بعض المتأخرين ^(١) عدم النقض مطلقاً ، وهو الذي قوّاه في الرياض ^(٢) . لكنتك إذا أحطت خبراً بما قدمنا تعرف ما فيه ، بل قد يدعى الإجماع المركّب على نفيه ، وقوله في المنتهى : « فالأقرب أنه ينقض » ^(٣) لا ينافيه .

ثم إنّ الظاهر من عبارة المصنّف وجملته من الأصحاب بل أكثرهم تخصيص النزاع في البول والغائط ، وهما اللذان ذكرهما الشيخ (رحمه الله) في مبسوطه ^(٤) وخلافه ^(٥) ، وابن إدريس في سرائره ^(٦) ، وغيرهما ^(٧) ، بل صرح ابن إدريس ^(٨) بأن الريح الغير الخارجة من الدبر على وجه متيقن ، كالخارجة من فرج المرأة أو مسام البدن ليست ناقضة .

ويظهر من بعضهم ^(٩) جريان النزاع فيه ، بمعنى أنّه إن خرجت الريح من غير المعتاد نقضت مع الاعتیاد ، وإلا فلا ، من غير فرق لما كان

(١) و(٢) تقدما في ص ٧١٤ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ٣٢ .

(٤) المبسوط : الطهارة / ما ينقض الوضوء ج ١ ص ٢٧ .

(٥) الخلاف : الطهارة / مسألة ٥٨ ج ١ ص ١١٥ .

(٦) السرائر : الطهارة / الاحداث الناقضة لها ج ١ ص ١٠٦ .

(٧) كالعلامة في المختلف : الطهارة / موجب الوضوء ص ١٨ .

(٨) السرائر : الطهارة / الاحداث الناقضة لها ج ١ ص ١٠٦ .

(٩) كالعلامة في القواعد : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ٣ ، والتحرير : الطهارة / موجبات

الوضوء ج ١ ص ٧ .

الاعتیاد لها نفسها أو لها مع الغائط مثلاً . وهو وإن كان يؤيده ما ذكرنا من الأخبار المطلقة في نقض البول والغائط والريح فجميع ما تقدّم فيها جارٍ فيه ، لكنّ الأقوى في النظر الفرق بينهما ؛ لكونه من المعلوم أنّه لا يراد بالريح أيّ ريح تكون ، فإنّ الجشاء ونحوه لا ينقض إجماعاً ، بل المراد المسّمة بالضربة والفسوة ، فتمّ حصل ذلك قلنا به ، وإلاّ فلا ، بخلاف البول والغائط ، فإنّ الحكم معلّق على البوليّة والغائيّة .

نعم الظاهر صدق الضربة والفسوة على ما لو اتّفق أنّه خلق الله مخرجه على غير النحو المعتاد ، بل ويحتمل إلحاق منسّة الطبيعي مع انفتاح غيره به ، بل لعلّ قول العلّامة في المنتهى : « لو اتّفق المخرج في غير الموضع المعتاد خلقةً ، انتقضت الطهارة بخروج الحدث منه إجماعاً ؛ لأنّه ممّا أنعم به ، وكذا لو انسدت المعتاد وانفتح غيره » ^(١) يشهد له .

ومن ذلك يعرف الحال فيما ذكره ابن إدريس من الخارج من فرج المرأة ، فما يظهر من بعضهم ^(٢) من الفرق بينه وبين ذكر الرجل ، بأنّ للفرج منفذاً للجوف دون الذكر ، في غير محله ؛ إذ قد عرفت أنّ الضابط ليس ذلك ، بل ما تقدّم ، وهو غير صادق على الخارج منها .

فإن قلت : إنّ قوله (عليه السلام) : « لا ينقض إلّا ما خرج من طرفيك » قاضٍ بأنّ الأصل فيما يخرج من الطرفين أن يكون ناقضاً ، سيّما مثل الأمور الثلاثة ، فينبغي أن يفرّق بين الطرفين وغيرهما في هذا الحكم . قلت : فيه أولاً : منع هذا الأصل ؛ إذ لقائل أن يقول : إنّها لا تفيد إلّا حصر الناقض في الخارج ، لا حصر الخارج في الناقض .

(١) منتهى المطلب : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ٣٢ .

(٢) كالمصنف في الاعتبار : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ١٠٨ .

وثانياً : أنه ظاهر في أن الطرفين كل لما أعدا للخروج منه .

وثالثاً : تعليق الحكم على الضرطة والفسوة حاكم على ذلك ولو اتفق أنه يخرج من فمه ، كما يتفق في بعض الأمراض ، فبناءً على نقض الريح الخارجة منه كيف يفرق بينه وبين الجشاء ، فهل يتمسك بالاصل فلا ينقض حتى يعلم ، أو لا ؟ الظاهر الأول .

ثم إنه لا ينبغي الشك لفقيه في أن هذا النزاع في الخارج من غير المعتاد بالنسبة للحدث فقط ، وإلا فلا إشكال في النجاسة الخبيثة ، فما يظهر من بعض^(١) المتأخرين من التأمل فيه ، قائلاً : « إنني لم أعر على نص للأصحاب في ذلك » ليس على ما ينبغي ، ولا حاجة إلى نص للأصحاب على ذلك بعد قولهم : إن الغائط من النجاسات ، وفرق بينه وبين الحدث من جهة تعليق حكم الحدث على الخروج الظاهر في الموضع المعتاد ، دون الخبث .

وأما الخنثى المشكل ، فعلى كلام ابن إدريس بل وعلى كلام الشيخ لكونه تحت المعدة يتجه النقض ، كما أنه لا إشكال فيها لو خرج منها معاً ؛ لكون أحدهما مخرجاً طبيعياً قطعاً ، وأما مع عدم الاعتياد في أحدهما فالظاهر أنه لا نقض عندهم حتى يصير معتاداً .

وأما المسحوق فالظاهر أن الثقب الذي يكون في موضع الذكر هو من الطبيعي ؛ لكونه أعد للخروج ، والله العالم .

﴿ ولو اتفق المخرج ﴾ أي الدبر ﴿ في غير الموضع المعتاد نقض ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل في المنتهى^(٢) الإجماع عليه ، كما في المدارك :

(١) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / اسباب الوضوء ج ٢ ص ٩٢ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ٣٢ .

«إنَّه موضع وفاق»^(١)، بل يستفاد منها أنَّ بحكمه ما لو انسَدَّ الطبيعي وانفتح غيره، بل لا يحتاج عندهم فيه حينئذٍ إلى الاعتياد، بل يكون كالخروج الطبيعي، ولعلَّه لقوله (عليه السلام): «طرفيك اللذين أنعم الله بهما عليك»؛ إذ ليس بلازم كونهما أسفلين.

❖ وكذا لو خرج الحدث من جرح ثم صار معتاداً ❖ أمَّا إذا انسَدَّ الطبيعي فقد عرفت ما في المنتهى والمدارك، وأمَّا إذا لم ينسَدَّ فهو من المسألة السابقة.

❖ والنوم الغالب على ❖ إدراك ❖ الحاسَّتين ❖ حاسَّتي السمع والبصر، والوصف بالغلبة ليس تخصيصاً، بل هو لتحقيق ماهية النوم، وبذلك قيَّده جماعة من الأصحاب^(٢). لكنَّ الأخبار فيه مختلفة، (فنها)^(٣) ما قيَّده بذهاب العقل، (ومنها)^(٤) بنوم الأذن والعين

(١) مدارك الاحكام: الطهارة/الاحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ١٤٤.

(٢) كالشيخ في المبسوط: الطهارة/ما ينقض الوضوء ج ١ ص ٢٦، وابن البراج في المذهب: الطهارة/ما يوجب اعادة ج ١ ص ٤٩، وابن ادريس في السرائر: الطهارة/الاحداث النافضة لها ج ١ ص ١٠٧، والعلامة في الارشاد: الطهارة/اسباب الوضوء ج ١ ص ٢٢١.

(٣) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم، عن ابيه، عن حماد، عن حريز، عن زرارة، قال: «قلت لأبي جعفر ولأبي عبد الله (عليهما السلام): ما ينقض الوضوء؟ فقالا: ما يخرج من طرفيك الاسفلين من الدبر والذكر، غائط أو بول أو مني أو ريح، والنوم حتَّى يذهب العقل...».

الكافي: باب ما ينقض الوضوء ج ٦ ص ٣٦، تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١ ج ١٥ ص ٩، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب نواقض الوضوء ج ٢ ص ١٧٧.

(٤) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن حريز، عن زرارة، قال: «قلت له: الرجل ينام وهو على وضوء، اتوجب الخفقة والخفقتان عليه الوضوء؟ فقال: يا زرارة، قد تنام العين ولا ينام القلب والأذن، فإذا نامت العين والأذن والقلب فقد

والقلب ، مع الحكم فيها أنّه قد تنام العين ولا تنام الأذن والقلب ،
(ومنها) ^(١) بخفاء الصوت ، (ومنها) ^(٢) بنوم الأذنين والعينين
كالأصحاب ، مع الحكم فيها بأنّه قد تنام العينان ولا تنام الأذنان .

وربّما علّل ^(٣) بأنّها أقوى الحواس إدراكاً فتي بطلا بطل غيرهما بطريق
أولى ، لكن في المدارك وغيرها : « إنّ فيه نظراً » ^(٤) ، وقال بعضهم : وجه
النظر منع كونها أقوى إدراكاً ، بل اللمس والذوق أقوى منها ، ولعلّه لذا
استحسن بعضهم ^(٥) التعليق على ذهاب العقل .

قلت : قد يحتمل أن يكون اختلاف هذه الأخبار للإشارة إلى أنّه
لا يحتاج إلى تعرّف ، كما يشير إليه صحيح زيد الشحام ، قال : « سألت أبا
عبد الله (عليه السلام) عن الحقيقة والحقتين ، فقال : ما أدري ما الحقيقة

وجب الوضوء ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ١١ ج ١ ص ٨ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب
نواقض الوضوء ح ١ ج ١ ص ١٧٤ .

(١) كخبر معمر بن خلاد الآتي في ص ٧٣٠ .

(٢) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن محمد ، عن ابن جمهور ، عمّن ذكره ، عن احمد بن
محمد ، عن سعد ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « أذنان وعينان ، تنام العينان
ولا تنام الأذنان ، وذلك لا ينقض الوضوء ، فإذا نامت العينان والأذنان انتقض الوضوء » .

الكافي : باب ما ينقض الوضوء ح ١٦ ج ٣ ص ٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب نواقض
الوضوء ح ٨ ج ١ ص ١٧٦ .

(٣) كما في جامع المقاصد : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ٨٢ ، وروض الجنان : الطهارة / اسباب
الوضوء ص ٢٢ ، ومسالك الافهام : الطهارة / الاحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ٣ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / الاحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ١٤٤-١٤٥ .

(٥) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الاحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ١٤٨ ، والخنساري
في مشارق الشموس : الطهارة / في موجباتها ص ٥٦ .

والخفقتين ، إِنَّ الله تعالى يقول : (بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ) ، إِنَّ عَلِيًّا (عليه السلام) كان يقول : من وجد طعم النوم قائماً أو قاعداً وجب عليه الوضوء»^(١) .

وما يقال : إِنَّ ذلك ينافيه ما ذكره بعض الأصحاب^(٢) وصرّحت به بعض الأخبار^(٣) من تحقّق الشكّ في النوم ، وحكمت حينئذٍ ببقاء الطهارة حتّى يستيقن ، يدفعه : أنّها محمولة على عدم وجدان طعم النوم ؛ إذ لو وجد لما شكّ ، ولذا حكمت ببقاء الطهارة .

كما أنّه يحتمل أن يكون المدار العقل ، ولكنّ معرفة ذهابه تحتاج إلى معرّف ؛ إذ مراتب ذهابه متفاوتة ، فأول مرتبته الغلبة على البصر ، وآخر مرتبته شرعاً الغلبة على السمع ، فإنّه ربّما يغلب عليه ومع ذلك يمشي في الطريق ، بل في سكة الطريق ، بل قد يكون راكباً على فرس أو حمار وهو في غاية ضبط النفس من الوقوع ، بل الميل ، بل قد يبقى اللجام في اليد والرجل

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١ ح ١٠ ج ١ ص ٨ ، الاستبصار : الطهارة/ باب ٤٧ ح ١٠ ج ١ ص ٨٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب نواقض الوضوء ح ٨ ج ١ ص ١٨١ ، وفيه : «من وجد طعم النوم فإنّما اوجب عليه الوضوء» نعم هذا الحديث بنصه ورد في خبر عبد الرحمن بن الحجاج .

(٢) منهم : العلامة في التذكرة : الطهارة/ موجبات الوضوء ج ١ ص ١١ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة/ الاحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ١٤٨ .

(٣) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : «... قلت : فإن حرك الى جنبه شيء ولم يعلم به ؟ قال : لا ، حتّى يستيقن انه قد نام ، حتّى يحیی من ذلك أمرين ...» .

تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١ ح ١١ ج ١ ص ٨ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب نواقض الوضوء ح ١ ج ١ ص ١٧٤ .

في الركاب على وجه الاستحكام ، والعمامة على الرأس ، إلى غير ذلك ، فظهر أنه لا بد من معرف شرعي للذهاب المعتبر شرعاً ، ولا يكتفى بذكر ذهاب العقل ، ولذا قيّد الجماعة بالغلبة على السمع والبصر .

لكن فيه ما لا يخفى^(١) ، فإن مرتبة ذهاب العقل النومي إن كانت مشتبهة لم يكشف عنها الغلبة على السمع والبصر ، ومن هنا يحصل الشك وما تقدّم من المحافظة ليس من جهة بقاء العقل ، بل عادة بعض الناس الاستمرار في النوم على ما كانوا عليه في حال اليقظة .

نعم يحتمل قوياً كما يظهر من الأخبار^(٢) أن العقل والسمع في الغلبة متلازمان ، فتي غلب على العقل غلب على السمع وبالعكس ، بخلاف العين ؛ فإنه قد يغلب عليها ولا يغلب عليها . بل صرّحت به بعض الأخبار^(٣) . لكنّ اللائق في التعبير حينئذٍ الاكتفاء بالغلبة على السمع ، أو تقديم البصر وتأخير السمع ، والأمر سهل ، وإن كان الأقوى ما ذكرته أولاً .

وللمحافظة على هذا الطريق صرّح بعضهم^(٤) أن الفاقد لهما - أي الحاستين - يقدرهما . قلت : وكذلك الفاقد لأحدهما ، إلّا إذا قلنا : إن مع وجود السمع لا يحتاج إلى البصر ، لكن لا يخفى ما في الإيكال إلى هذا التقدير من الإجمال .

وكيف كان ، فلا كلام في ناقضيّة النوم ، بل الأخبار به متواترة^(٥) ،

(١) و (٢) كما في خبر زرارة الذي ذكرناه في حاشية (٤) من ص ٧٢٣ .

(٣) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب الوضوء ص ٢٢ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ١٧ .

(٤) وسائل الشيعة : انظر باب ٣ من ابواب نواقض الوضوء ج ١ ص ١٧٩ .

كالإجماعات المنقولة^(١) البالغة كثرة إلى حدّ يمكن دعوى تحصيل الإجماع من نقلتها .

وما وقع من بعض القدماء من عدم عدّه في النواقض ، بل مع حصر النواقض فيما يخرج من الطرفين من الأشياء الخاصّة ، كما عن عليّ بن بابويه^(٢) والمقنع^(٣) والهداية^(٤) ، ليس خلافاً ، بل المقصود بالحصر إخراج بعض الأشياء ، كالمذي والوذّي والقيء والرعاف والحجامة ونحو ذلك ، بل هو الظاهر من المنقول عن المقنع والهداية ، فلاحظ وتأمل ، وإلّا فكيف يحتمل ذلك مع نقل الشيخ في التهذيب^(٥) إجماع المسلمين على الناقضية ، بل الصدوق^(٦) نفسه نسبه إلى دين الامامية ، ولو كان مخالفاً أو والده لما قال ذلك ؛ إذ والده من رؤساء الامامية عند سائر العلماء فضلاً عنه نفسه ، كما يظهر لمن لاحظ الفقيه^(٧) من الحكم بصحّة الرسالة وكونها حجّة بينه وبين ربّه ، واحتمال خفاء مذهب والده عليه في غاية البعد ، بل هو في مثل هذه المسألة ممنوع .

(١) نُقل الاجماع في : الخلاف : الطهارة / مسألة ٥٣ ج ١ ص ١٠٧-١٠٩ ، والمعتبر : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ١٠٨-١٠٩ ، وكشف اللثام : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ١٧ .

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / موجب الوضوء ص ١٧ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ١٧ .

(٣) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٢ .

(٤) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٤٩ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ذيل ح ١ ج ١ ص ٥ .

(٦) امالي الصدوق : المجلس الثالث والتسعون ص ٥١٤ .

(٧) من لا يحضره الفقيه : المقدمة ج ١ ص ٣-٤ .

نعم ربّما احتمل بعضهم ^(١) الخلاف منه في الفقيه في بعض أحوال النوم ؛ لكونه أورد روایتين ^(٢) مخالفتين ، مع قوله فيه : « إِنِّي لَا أورد فيه إِلَّا مَا أُفْتِي بِهِ » ^(٣) ، وتسمع الكلام فيهما إن شاء الله .

ومن المعلوم أنّه حدث بنفسه ، لا لتجويزه أن يقع منه حدث ، وإن كان لا ثمرة في هذا النزاع بعد الحكم من الشارع أنّه متى تحققت ماهية النوم حكم بالنقض ، إمّا له أو للتجويز ، على أنّه يدلّ عليه بعد الإجماع ظواهر الأخبار من نسبة النقض إليه ، وعده في سلك الأحداث ، والحكم فيها أنّ النوم حدث ، كما تسمعه إن شاء الله .

وقول موسى بن جعفر (عليهما السلام) في بعض الأخبار : « إنّهُ لَا وضوء على الراقد ما دام قاعداً ما لم ينفرج » ^(٤) ، كقول أبي عبد الله (عليه السلام) : « ... كان أبي يقول : إذا نام الرجل وهو مجتمع فليس عليه وضوء ، فإذا نام مضطجعا فعليه الوضوء » ^(٥) لا دلالة فيهما على الاستلزام المذكور ، سيّما الأخيرة ؛ إذ لعلّ المراد منها تخصيص النقض بالنوم المتعارف ، فيحمل حينئذٍ على ضرب من التأويل ، وحملها على التقيّة أولى من غيره ، كما يشعر بذلك قول الصادق (عليه السلام) : « كان أبي يقول » . نعم قول أبي عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يخفق في الصلاة : « إن كان لا يحفظ حدثاً منه - إن كان - فعليه الوضوء وإعادة الصلاة ،

(١) كالعلامة في المختلف : الطهارة / موجب الوضوء ص ١٧ .

(٢) سيأتي التعرض لها في ص ٧٢٩ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : المقدمة ج ١ ص ٣ .

(٤) سيأتي التعرض لها في ص ٧٢٩ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ج ٧ ص ٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٧ ج ٧ ص ١

ص ٨٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب نواقض الوضوء ج ١٥ ص ١٨٢ .

وإن كان يستيقن أنه لم يحدث فليس عليه وضوء ولا إعادة»^(١) فيه دلالة على ذلك . لكن قد يراد منه أن النوم لم يغلب على عقله ، بل بقي ضابطاً لنفسه عارفاً لما يقع منه ، فيرجع حينئذٍ إلى التقييد بذهاب العقل أيضاً^(٢) . وعلى كل حال فالمنقول عن الفقيه الخلاف في إطلاق ناقضية النوم ؛ لأنه أورد فيه روايتين ، الأولى : قال : « سألته سماعة بن مهران عن الرجل يخفق رأسه وهو في الصلاة قائماً أو راکعاً ، فقال : ليس عليه وضوء »^(٣) ، والثانية : قال : « وسئل موسى بن جعفر (عليهما السلام) عن الرجل يرقد وهو قاعد ، هل عليه وضوء ؟ فقال : لا وضوء عليه ما دام قاعداً ما لم ينفرج »^(٤) ، فإن كان هاتان الروايتان مذهباً له كان مخالفاً مع إرادة النوم من خفق الرأس .

ويبطله : - مضافاً إلى إطلاق الأخبار التي منها أن « ... النوم حدث »^(٥) ، والإجماعات - التصريح به في إجماع الانتصار^(٦) والخلاف^(٧)

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ١ ص ٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٧ ح ٨ ج ١ ص ٨٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب نواقض الوضوء ح ٦ ج ١ ص ١٨٠ .

(٢) وقد يكون ذلك من باب الحكم لا من باب العلل ، كما هو متعارف التعليل بذلك ، وعلى ذلك تحمل رواية العلل ، فتأمل (منه رحمه الله) .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينقض الوضوء ح ١٤٣ ج ١ ص ٦٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب نواقض الوضوء ح ١٢ ج ١ ص ١٨١ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينقض الوضوء ح ١٤٤ ج ١ ص ٦٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب نواقض الوضوء ح ١١ ج ١ ص ١٨١ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ١ ص ٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٧ ح ٤ ج ١ ص ٧٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب نواقض الوضوء ح ٤ ج ١ ص ١٨٠ .

(٦) الانتصار : الطهارة / نواقض الوضوء ص ٢٩-٣٠ .

(٧) الخلاف : الطهارة / مسألة ٥٣ ج ١ ص ١٠٧-١٠٩ .

وعن الناصريّات ^(١) والغنية ^(٢) ، بل في التنقيح بعد نقل كلام الصدوق :
« انعقد الإجماع على خلافه ، وأنّه ناقض في جميع الحالات » ^(٣) .

إلى غير ذلك من الأخبار الخاصّة ، كقول أبي عبد الله (عليه السلام)
في خبر عبد الحميد بن عواض : « من نام وهو راكع أو ساجد أو ماشٍ على
أَيِّ الحالات فعليه الوضوء » ^(٤) .

وقول موسى بن جعفر (عليهما السلام) في خبر علي أخيه على ما عن
قرب الاسناد ، بعد أن سأله عن رجل يتكئ في المسجد فلا يدري نام
أم لا ، هل عليه وضوء ؟ : « إذا شك فليس عليه وضوء ... » ^(٥) .

بل ربّما يدلّ عليه خبر معمر بن خلاد ، قال : « سألت أبا الحسن
(عليه السلام) عن رجل به علة لا يقدر على الاضطجاع ، والوضوء يشتدّ
عليه ، وهو قاعد مستند بالوسائد ، فرّبما أغفى وهو قاعد على تلك الحال ،
قال : يتوضأ ، قلت له : إنّ الوضوء يشتدّ عليه ، فقال : إذا خفي عنه
الصوت فقد وجب الوضوء عليه ... » ^(٦) على تقدير أن يراد بالإغفاء

(١) المسائل الناصريّات (ضمن الجوامع الفقهيّة) : الطهارة / مسألة ٣٥ ص ٢٢٢ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهيّة) : الصلاة / في الطهارة ص ٤٨٧ .

(٣) التنقيح الرائع : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ٦٧ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٣ ج ١ ص ٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٧ ح ٥ ج ١

ص ٧٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب نواقض الوضوء ج ٣ ص ١٨٠ .

(٥) قرب الاسناد : ص ٨٣ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب نواقض الوضوء ج ٩ ص ١

ص ١٧٦ .

(٦) الكافي : باب ما ينقض الوضوء ج ١٤ ص ٣٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة /

باب ١ ح ١٤ ج ١ ص ٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب نواقض الوضوء ج ١ ص ١

ص ١٨٢ .

النوم ، كما عن الصحاح ^(١) والقاموس ^(٢) .

مضافاً إلى صحيح زيد الشحام ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الخفقة والخفقتين ، فقال : ما أدري ما الخفقة والخفقتين ، إن الله تعالى يقول : (بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ) ، إِنَّ عَلِيًّا كَانَ يَقُول : مَنْ وَجَدَ طَعْمَ النَّوْمِ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا فَإِنَّمَا أُوجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ » ^(٣) .

وهو مع غيره أيضاً معارض لما ذكر من خفقان الرأس في الصلاة ، وجعله من باب الإطلاق والتقييد ، فيختص الحكم في الصلاة ، لا يخفى ما فيه من عدم المقاومة من وجوه ، ومثله القول بالتقييد بخبر القعود ، فإن تلك المطلقات التي هي كالصريحة في المطلوب كما لا يخفى على من لاحظها ، المعتضة بصريح الإجماعات السالفة والأخبار المتقدمة ، لا يحكم عليها مثل ذلك ، بل لا يرتكبه فقيه ماهر .

وكيف ! والخبران - مع الطعن في سندهما - الأول منها موافق لقول أبي حنيفة ^(٤) من عدم نقض النوم الوضوء في الصلاة ، والثاني موافق لقول الشافعي ^(٥) من عدم نقض النوم قاعداً ممكناً مقعدته من الأرض ، بل وأبي حنيفة ^(٦) بدون قيد التمكين ، ومن هنا وجب طرحهما ، أو حملهما على

(١) الصحاح : ج ٦ ص ٢٤٤٨ مادة (غفا) .

(٢) القاموس المحيط : ج ٤ ص ٣٧٠ مادة (غفو) .

(٣) تقدم في ص ٧٢٤ .

(٤) بداية المجتهد : ج ١ ص ٣٧ ، المحلى : ج ١ ص ٢٢٤ .

(٥) الام : ج ١ ص ١٢ ، المحلى : ج ١ ص ٢٥٥ ، بداية المجتهد : ج ١ ص ٣٧ .

(٦) المبسوط (للسرخسي) : ج ١ ص ٧٨ .

عدم حصول النوم الغالب على الحاستين ، فلا يكون الصدوق حينئذٍ مخالفاً ، كما يشهد له ما نقل عنه من ذكره ^(١) في أول الباب صحيحة زرارة ^(٢) المشتملة على ناقضية النوم .

بل يحتمل إرادة من لم يعدّه من النواقض أنّه داخل في زوال العقل الذي هو من النواقض إجماعاً ، فيصح حينئذٍ أن يقال : إنّ النوم ليس من النواقض ، بل هو مستلزم للناقض الذي هو زوال العقل ، وإن كان هذا الاستلزام إنّما دلّ عليه الشرع ، بل لعلّه يحمل عليه بعض الأخبار الدالة على أنّ النوم ليس بناقض ، وعلى كلّ حال فالمسألة بحمد الله من الواضحات . لكن وقع من بعضهم ^(٣) الاستدلال على ناقضية النوم بصحيحة إسحاق بن عبد الله الأشعري عن الصادق (عليه السلام) ، قال : « لا ينقض الوضوء إلّا حدث ، والنوم حدث » ^(٤) .

ويشكل بأنّه لا تنطبق على شيء من الأشكال المنطقية ؛ وذلك لكونها مشتملة على عقدي إيجاب وسلب ، ولفظ الحدث نكرة في سياق الإثبات لا تفيد عموماً ، فيكون المعنى حينئذٍ لا ينقض الوضوء غير حدث من الأحداث ، والنوم حدث ، فلورتب الشكل بأنّ « النوم حدث ، وحدث ينقض الوضوء » ليكون على صورة الشكل الأوّل لم ينتج ؛ لعدم كلفة الكبرى ، ولورتب على طريق الشكل الثاني ، فيقال : « الناقض حدث ،

(١) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينقض الوضوء ح ١٣٧ ج ١ ص ٦١ .

(٢) المتقدم في ص ٧١٦ .

(٣) كالعلامة في المختلف / الطهارة / موجب الوضوء ص ١٧ .

(٤) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١ ح ٥ ج ١ ص ٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٧ ح ٤ ج ١ ص ٩٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب نواقض الوضوء ح ٤ ج ١ ص ١٨٠ .

والنوم حدث» لا إنتاج أيضاً؛ لعدم اختلاف المقدمتين في الكيف، ولو رتب على طريق الشكل الرابع فيقال: «حدث ناقض، والنوم حدث» لا إنتاج أيضاً؛ لعدم كلفة الصغرى، والشكل الثالث غير محتاج فساداً إلى بيان.

إلا أنه قد يجاب بأن يقال: إن لفظ حدث في قوله: «لا ينقض الموضوع...» ليس المراد منه نكرة حتى لا يفيد العموم، بل المراد منه الطبيعية، وتنوينه للتمكين، كما في قوله: «أسد عليّ وفي الحروب نعمة»^(١)، وحينئذ يفيد أن النقص لاحق لطبيعة الحدث، فيتحقق عند تحققها، فيكفي حينئذ في إثبات المطلوب بيان كون هذا الشيء حدثاً. بل قد يؤيده أنه لا معنى لإرادة حدث مخصوص فيه، كما لا معنى لحملة على حدث من الأحداث، فتعين حملة على ما ذكرنا، أو على العموم.

أويقال: إن المفهوم من هذا الخطاب حدث ناقض، سيما إذا وقع من مثلهم؛ إذ ليس شأنهم بيان اللغة، ولا بيان ما لا نفع له في الدنيا والدين، كلا إن ذلك ينزه عنه نواب سيد المرسلين.

أويقال: إن الغرض المطلوب من هذه الرواية، إقارن الرد على العامة المثبتين للنقض بما ليس بحدث، ولما كان الحدث غير واضح الصدق بالنسبة إلى النوم قال (عليه السلام): «النوم حدث»، أو بيان أن ناقضية النوم لحدثيته في نفسه، لا لاحتماله الحدث، والأمر في ذلك سهل بعد وضوح الأمر.

(وفي معنى النوم) نقضاً * كل ما أزال العقل * أو غطاه * من

(١) شطربيت من بيتين لعمران بن حطان السدوسي يهجو بها الحجاج ويستهزئ به. جامع

جنون أو إغماء أو سكر^(١) أو غير ذلك ، ولو لشدة المرض أو الخوف أو نحوهما ، بلا خلاف أجده^(٢) ، بل في المدارك^(٣) الإجماع عليه ، بل عن التهذيب^(٤) إجماع المسلمين ، كما في المنتهى : « لا نعرف خلافاً فيه بين أهل العلم »^(٥) ، وهو الحجة في المسألة ، وإلا فاع قطع النظر عنه لم يسدّ غيره مسدّه ، وإن وقع في كلام بعضهم^(٦) الاستناد إلى صحيحة معمر بن خلاد ، قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل به علة لا يقدر على الاضطجاع ، والوضوء يشتدّ عليه ، وهو قاعد مستند بالوسائد ، فربّما أغنى وهو قاعد على تلك الحال ، قال : يتوضّأ ، قلت له : إنّ الوضوء يشتدّ عليه ، قال : إذا خفي عنه الصوت فقد وجب عليه الوضوء ... »^(٧) .

لكن عن بعض أهل اللغة^(٨) : إنّ الإغماء النوم ، وإن أمكن دفعه بأنّه لا يقيّد قوله (عليه السلام) : « إذا خفي عنه الصوت » ، مع أنّ التدبّر والتأمّل في الرواية يقضي بأنّ المراد بالإغماء الإغماء .

(١) ممّن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / ما ينقض الوضوء ج ١ ص ٢٦ ، وابن البراج في المهذب : الطهارة / ما يوجب اعادة حاج ١ ص ٤٩ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / الاحداث الناقضة لها ج ١ ص ١٠٧ ، والعلامة في النهاية : الطهارة / ما يوجب الوضوء ج ١ ص ٧٢ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / الاحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ١٤٩ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ذيل ح ١ ج ١ ص ٥ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ٣٤ .

(٥) كالشيخ في التهذيب : الطهارة / باب ١ ذيل ح ١ ج ١ ص ٩ ، والعلامة في المنتهى :

الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ٣٤ .

(٦) تقدمت في ص ٧٣٠ .

(٧) كما سيأتي نقله قريباً عن الصحاح والقاموس .

كما أنه وقع من آخر^(١) الاستدلال بما يفهم من أخبار ناقضية النوم ، من جهة تعليق الحكم فيها على ذهاب العقل ، المشعر بأن السبب في النقض زوال العقل ، بل قيل^(٢) : إنّ النقض في مثل الإغماء والجنون ونحوهما يستفاد من باب الأولوية ؛ لكونها أولى من النوم استيلاءً .

وعن دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد عن آبائه (عليهم السلام) : « إنّ الوضوء لا يجب إلّا من حدث ، وإنّ المرء إذا توضأ صلى بوضوئه ذلك ما شاء من الصلاة ، ما لم يحدث ، أو يغم ، أو يجامع ، أو يُغتم عليه ، أو يكون منه ما يجب إعادة الوضوء »^(٣) .

لكنّ الكلّ لا يخلو من نظر ، أمّا الأوّل فلظهور إعادة الضمير في قوله : « خفي عنه » إلى الرجل المتقدّم ، فيكون الحفاء عنه بالسبب المتقدّم ، وهو إنّ سلّمنا أنّه الإغماء - وإلّا فقد نقل عن الصحاح^(٤) والقاموس^(٥) أنّ المراد بالإغماء النوم - فلا تدلّ على تمام الدعوى من نسبة النقض إلى مزيل العقل ، والتمسك بعدم القول بالفصل رجوع إلى كلام الأصحاب . ومثل ذلك الكلام في الرواية الأخيرة ، على أنّها ضعيفة السند ، بل قيل^(٦) : إنّ

(١) كالشهيد في الذكرى : الطهارة / المستعمل منه ص ٢٥ .

(٢) كما في منتهى المطلب : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ٣٤ ، والتنقيح الرائع :

الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ٦٧ ومدارك الاحكام : الطهارة / الاحداث الموجبة

للوضوء ج ١ ص ١٤٩ .

(٣) دعائم الاسلام : كتاب الطهارة ج ١ ص ١٠١ ، مستدرک الوسائل : باب ٤ من ابواب نواقض

الوضوء ج ١ ص ٢٣٢ .

(٤) تقدم في ص ٧٣١ .

(٥) تقدم في ص ٧٣١ .

(٦) كما في الحقائق الناضرة : الطهارة / محرمات التخلي ج ٢ ص ٤٤ .

هذا الكتاب غير معتمد .

وأما الاستدلال بما وقع في أخبار النوم من ذهاب العقل ، ففيه : أنه وقع ذلك على جهة التقدير للنوم الذي يتحقق به النقض ، كما قدر بالغلبة على السمع والبصر ونحو ذلك ، وأين هو من التعليق المشعر بالعلية ، نعم لا بأس بأخذ ما تقدّم ذكره مؤيداً للكلام الأصحاب ، أو يكون هو الجابر للسند والدلالة .

﴿و﴾ ممّا لا يوجب إلّا الوضوء خاصة في كلّ حال ﴿الاستحاضة القليلة﴾ التي لا تثقب الكرّسف إجماعاً ، إلّا من ابن أبي عقيل كما في المعبر^(١) ، فلم يوجب وضوء ولا غسلًا ، وابن الجنيد^(٢) فأوجب بها غسلًا واحداً في اليوم والليلة ، ومثله غيره^(٣) في عدم نقل الخلاف عن غيرهما ، فعمل بما نقل من بعض عبارات القدماء كالهداية^(٤) والمقنع^(٥) الحاصرة لنواقض الوضوء في غيرها لم يفهموا منها الخلاف .

ولقول الصادق (عليه السلام) في خبر معاوية بن عمّار : «... وإن كان الدم لا يثقب الكرّسف توضّأت ودخلت المسجد وصليت كلّ صلاة بوضوء...»^(٦) .

(١) و(٢) المعبر : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ١١١ .

(٣) كالعلامة في المختلف : الطهارة / حكم الاستحاضة ص ٤٠ ، والسيد في مدارك الاحكام :

الطهارة / الاحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ١٥٠ .

(٤) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٤٩ .

(٥) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٢ .

(٦) الكافي : باب جامع في الحائض والمستحاضة ح ٢ ج ٣ ص ٨٨ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة / باب ٥ ح ٩ ج ١ ص ١٠٦ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاستحاضة ح ١ ج ٢

ص ٦٠٤ .

وقول الباقر (عليه السلام) في خبر زرارة « سألته عن الطامث تقعد بعدد أيامها كيف تصنع ؟ قال : تستظهر بيوم أو يومين ، ثم هي مستحاضة ، فلتغتسل وتستوثق من نفسها ، وتصلّي كلّ صلاة بوضوء ما لم ينفذ الدم ، فإذا نفذ اغتسلت وصلّت »^(١) وغيرهما من الأخبار الآتية في محلّها .
وبذلك مع ضميمّة الإجماع ممّن عداهما ، بل بعض الإجماعات المنقولة^(٢) في غير المقام على ناقضية الوضوء بأشياء منها الاستحاضة ، ينقطع متمسك الأول من الأصل ، وتتخصّص الأخبار^(٣) الحاصرة موجبات الوضوء في غيرها ، كما أنّه تحمل بعض الأخبار^(٤) الآمرة لها بالصلاة مع الاستشفار بثوب حتّى يخرج الدم من وراء الثوب على إرادة الوضوء .
ولم نقف للثاني على مستمسك سوى ظواهر بعض الأخبار^(٥) الآمرة

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٧ ح ٥٥ ج ١ ص ١٦٩ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاستحاضة ح ٩ ج ٢ ص ٦٠٧ .

(٢) ممّن نقله : العلامة في النهاية : الطهارة / ما يوجب الوضوء ج ١ ص ٦٩ .

(٣) كما في خبر زرارة المتقدم في ص ٧١٦ ، وراجع وسائل الشيعة : ب ٢ من ابواب نواقض الوضوء ج ١ ص ١٧٧ .

(٤) كالخبر الذي رواه الكليني عن محمد بن اسماعيل ، عن الفضل ، عن صفوان ، عن محمد الحلبي ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « سألت عن المرأة تستحاض ، فقال : قال ابو جعفر (عليه السلام) : سئل رسول الله (صلّى الله عليه وآله) عن المرأة تستحاض ، فأمرها أن تمكث أيام حيضها لا تصلّ فيها ، ثم تغتسل وتستدخل قطنة وتستشفر بثوب ثم تصلّي حتّى يخرج الدم من وراء الثوب ... » .

الكافي : باب جامع في الحائض والمستحاضة ح ٣ ج ٣ ص ٨٩ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاستحاضة ح ٢ ج ٢ ص ٦٠٤ .

(٥) كالخبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : « المستحاضة إذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكلّ صلاتين

بالغسل إن لم يجز الدم الكرسف ، ويأتي إن شاء الله أن المراد منها المتوسطة ، أي التي يثقب الكرسف ولا يتجاوزه ، والأمر سهل .

لكن عن الشهيد الإيراد على نظير العبارة بأنه « إن أريد الموجبات ليس إلّا فينبغي ذكر المتوسطة فيما عدا الصبح ؛ إذ لا توجب إلّا الوضوء ، وإن أريد ما يوجب الوضوء في الجملة فينبغي ذكر الموجبات الأحد عشر »^(١) .

إلّا أنك خير بأن المراد الأول ، لكن بمعنى عدم إيجاب غير الوضوء في كلّ حال ، وهو منخرم في المتوسطة ، بل قد يقال بمدخلة الغسل للصبح في سائر الصلوات ، ولذا لو تركته في الصبح لزمها الغسل في البواقي ، على إشكال يأتي البحث فيه إن شاء الله ، كما أنه يأتي التعرّض لأحكام تتعلق بهذا الوضوء ، من وجوب تجديده لكلّ صلاة كما تضمّن الخبران المتقدمان ، وتجديده عند الانقطاع للبرء قبل الدخول في الصلاة ، وعدم جواز تقديمه على وقت الصلاة ، وغير ذلك من الأحكام المتعلقة به وبمستدام الحدث .

﴿ ولا ينقض الطهارة مذي ﴾ وهو ما يخرج عند الملاعبة والتقبيل ونحوهما ، كما عن الصحاح^(٢) والقاموس^(٣) ومجمع البحرين^(٤) ، ويرجع

وللفجر غسلاً ، وإن لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل كلّ يوم مرة ... » .

الكافي : باب جامع في الحائض والمستحاضة ج ٤ ص ٨٩ ، وسائل الشيعة : باب ١

من ابواب الاستحاضة ج ٦ ص ٢٠٦ .

(١) قاله في حواشيه على القواعد كما نقله عنه الكركي في جامع المقاصد : الطهارة / في اسبابها ج ١

ص ٨٣ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الاحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ١٥٠ .

(٢) الصحاح : ج ٦ ص ٢٤٩٠ مادة (مذى) .

(٣) القاموس المحيط : ج ٤ ص ٣٨٩ مادة (مذى) .

(٤) مجمع البحرين : ج ١ ص ٣٨٨ مادة (مذى) .

إليه ما عن الهروي ^(١) من أنه أرق ما يكون من النطفة عند الممازحة والتقبيل ، وما عن ابن الأثير ^(٢) من أنه البلل اللزج الذي يخرج من الذكر عند ملاعبة النساء .

وفي مرسله ابن رباط عن الصادق (عليه السلام) قال : « يخرج من الاحليل المني والوذي والمذي والودي ، فأما المني فهو الذي يسترخي منه العظام ، ويفتر منه الجسد ، وفيه الغسل ، وأما المذي فهو يخرج من الشهوة ، ولا شيء فيه ... » ^(٣) إلى آخره .

وعن الشهيد الثاني « بأن ماء رقيق لزج يخرج عقيب الشهوة » ^(٤) ، وفي الحقائق : إنه نظم ذلك بعض متأخري علمائنا ، فقال :

المذي ماء رقيق أصفر لزج * خروجه بعد تفخيذ وتقيل ^(٥)

والحجة على عدم النقض به - بعد الأصل بل الأصول مع كونه مما تعم به البلوى ، والإجماع المنقول في الخلاف ^(٦) والمنتهى ^(٧) وعن الغنية ^(٨) والتذكرة ^(٩) ونهاية الأحكام ^(١٠) ، بل لعله محصل لما تسمعه من ضعف

(١) نقله عنه في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب الوضوء ص ١٤ .

(٢) النهاية : ج ٤ ص ٣١٢ مادة (مذى) .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٤٨ ج ١ ص ٢٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥٦ ح ١١

ج ١ ص ٩٣ ، وسبائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ٦ ج ١ ص ١٩٧ .

(٤) مسالك الافهام : الطهارة / الاحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ٣ .

(٥) الحقائق الناضرة : الطهارة / اسباب الوضوء ج ٢ ص ١١٠ .

(٦) الخلاف : الطهارة / مسألة ٦٠ ج ١ ص ١١٨ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ٣٢ .

(٨) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الطهارة ص ٤٨٧ .

(٩) تذكرة الفقهاء : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ١١ .

(١٠) نهاية الاحكام : الطهارة / ما يوجب الوضوء ج ١ ص ٧١ .

خلاف ابن الجنيد ، والأخبار الحاصرة موجب الوضوء بالغائط والبول والريح - الأخبار الخاصة فيما نحن فيه المستفيضة جداً ، بل كادت تكون متواترة :

منها : قول أحدهما (عليهما السلام) في الحسن كالصحيح بعد أن سئل عن المذي : « لا ينقض الوضوء ، ولا يغسل منه ثوب ولا جسد ، إنما هو بمنزلة المخاط ... »^(١) .

وقول الصادق (عليه السلام) في الحسن كالصحيح أيضاً : « إن سال من ذكرك شيء من مذي أو ودي وأنت في الصلاة فلا تغسله ، ولا تقطع له الصلاة ، ولا تنقض له الوضوء وإن بلغ عقيبك ... »^(٢) الحديث . إلى غير ذلك من الأخبار التي تبلغ تقريباً إلى ما يزيد على عشرة ، وفي كثير منها التعليل بأنه بمنزلة المخاط والبصاق والنخامة .

وترك الاستفصال في بعضها ، والإطلاق بل العموم في آخر ، يقضي بأنه لا فرق فيه بين ما يخرج بشهوة وبدون شهوة ، مع أنك قد عرفت من نص أهل اللغة وغيرهم من الأصحاب ومرسلة ابن رباط أن المذي هو الذي يخرج من شهوة ، وإن لم يكن ذلك حصر^(٣) فيه ، وما كان ليكون فلا ريب في إفادته أنه الفرد الغالب المتعارف المتيقن دخوله . مضافاً إلى قول الصادق (عليه السلام) فيما أرسله ابن أبي عمير عن غير

(١) الكافي : باب المذي والودي ح ٣ ج ٣ ص ٣٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ١ ج ١ ص ١٩٥ .

(٢) الكافي : باب المذي والودي ح ١ ج ٣ ص ٣٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ٢ ج ١ ص ١٩٦ .

(٣) الصحيح : حصرأ .

واحد من أصحابنا : « ليس في المذي من الشهوة ، ولا من الإنعاظ ^(١) ، ولا من القبلة ، ولا من مسّ الفرج ، ولا من المضاجعة وضوء ، ولا يغسل منه الثوب ولا الجسد » ^(٢) . وهو - مع كون المرسل ابن أبي عمير - يشعر قوله : « عن غير واحد من أصحابنا » بكون الرواية مستفيضة . وما تقدّم من مرسلة ابن رباط : « أنّ المذي يخرج من الشهوة ، ولا شيء فيه » ^(٣) .

وما رواه في الوسائل عن الشيخ بإسناده عن الحسن بن محبوب في كتاب المشيخة عن عمر بن يزيد ، قال : « اغتسلت يوم الجمعة بالمدينة ، وتطيّبت ، ولبست أثوابي ، فرّت بي وصيفة ، ففخذت بها ، فأمذيت أنا وأمنت هي ، فدخلني من ذلك ضيق ، فسألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ذلك ، فقال : ليس عليك وضوء ... » ^(٤) .

وبذلك كلّ يظهر ضعف المنقول عن ابن الجنيد ^(٥) من التفصيل بين الخارج عن شهوة دون غيره ، مع أنّ المنقول عن حاشية الشيخ علي في الكتاب ^(٦) عن ابن الجنيد أنّ حكمه بالناقضية من جهة احتمال أن يكون

(١) الانعاظ : الشبق بالتحريك ، يقال : نعظ الذكر إذا انتشر . جمع البحرين : ج ٤ ص ٢٩٢ مادة (نعظ) .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٤٧ ج ١ ص ١٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥٦ ح ١٠ ج ١ ص ٩٣ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب نواقض الوضوء ح ٢ ج ١ ص ١٩١ .

(٣) تقدم في ص ٧٣٩ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٦ ح ١٣ ج ١ ص ١٢١ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ١٣ ج ١ ص ١٩٨ .

(٥) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / موجب الوضوء ص ١٨ .

(٦) الذي عثرنا عليه من حاشية الشيخ علي على الشرائع ليس فيه تعرض لما نقله عنه هنا ، ولعله

معه شيء ينقض ، فيرجع النزاع معه لفظياً ؛ ضرورة أنه من قطع أنه ليس معه شيء لا يشملته خلافه ، بل الأخبار المذكورة لا تكون دليلاً له إلا على وجه ضعيف ، نعم قد يرجع النزاع معه في أن احتمال الناقض ناقض .

لكن المعروف من خلافه الأول ، ويشهد له خبر أبي بصير : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : المذي يخرج من الرجل ، قال : أحد لك فيه حداً ؟ قال : قلت : نعم جعلت فداك ، قال : فقال : إن خرج منك على شهوة فتوضأ ، وإن خرج منك على غير ذلك فليس عليك وضوء » (١) .

وصحيح علي بن يقطين « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن المذي أينقض الوضوء ؟ قال : إن كان من شهوة نقض » (٢) .

وخبر الكاهلي « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن المذي أينقض الوضوء ؟ فقال : ما كان منه من شهوة فتوضأ منه » (٣) .

وفيه : أنها لا تقاوم ما ذكرنا من وجوه عديدة ، فما وقع من بعض المتأخرين (٤) من تحكيمها على الأخبار الأول ؛ لما بينهما من الإطلاق

- كما قال بعض المحققين- يوجد له حاشية أخرى على الشرائع ، لكننا لم نجد لها في المخطوطات .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٤٤ ج ١ ص ١٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥٦ ح ٧ ج ١ ص ٩٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ١٠ ج ١ ص ١٩٧ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٤٥ ج ١ ص ١٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥٦ ح ٨ ج ١ ص ٩٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ١١ ج ١ ص ١٩٨ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٤٦ ج ١ ص ١٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥٦ ح ٩ ج ١ ص ٩٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ١٢ ج ١ ص ١٩٨ . وليس فيه : « أينقض الوضوء » .

(٤) نقله البحراني في الحقائق عن بعض فضلاء متأخري المتأخرين ، الحقائق الناضرة : الطهارة / اسباب الوضوء ج ٢ ص ١١١ .

والتقييد ، ولصحة بعضها ، ليس في محله ، بل ما نشأ هذا وأمثاله إلا من اختلال الطريقة .

مع أنك قد عرفت أن ما تخيَّله مطلقاً هو إن لم يكن نصّاً في الخارج من شهوة - لما سمعت من تفسيره - فهو كالتصّ فيه ، مضافاً إلى ما سمعت من الأخبار الناصة عليه بالخصوص .

مع أن المعروف بين العامة ^(١) ناقضيته للوضوء ، فلعلّ التفصيل أقرب إلى مذهبهم ، بل يؤيده رواية عليّ بن يقطين لهذا ، وهو من وزراء الخليفة ، مع أن روايات الكاظم (عليه السلام) أقرب إلى التقيّة من روايات الباقر بل الصادق (عليهما السلام) ، فتحمل حينئذٍ على التقيّة ، كالأخبار الآمرة بالوضوء منه مطلقاً ، كقول أبي الحسن (عليه السلام) في صحيح يعقوب بن يقطين « عن الرجل يمذي وهو في الصلاة من شهوة أو من غير شهوة ، قال : المذي فيه الوضوء » ^(٢) ، مع احتمال حمله على التعجّب .

وصحيح ابن بزيع « سألت الرضا (عليه السلام) عن المذي ، فأمرني بالوضوء منه ، ثم أعدت عليه سنة أخرى ، فأمرني بالوضوء منه ، ثم أعدت عليه سنة أخرى ، فأمرني بالوضوء منه ، وقال : إن عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) أمر المقداد بن الأسود أن يسأل النبي (صلى الله عليه وآله) واستحيا أن يسأله ، فقال : فيه الوضوء » ^(٣) ، مع أن الشيخ روى

(١) المبسوط (للسرخسي) : ج ١ ص ٦٧ ، الام : ج ١ ص ٣٩ ، المحلى : ج ١ ص ٢٣٢ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٥٣ ج ١ ص ٢١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥٦ ح ١٦

ج ١ ص ٩٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ١٦ ج ١ ص ١٩٩ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٤٢ ج ١ ص ١٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥٦ ح ٥

ج ١ ص ٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ١٧ ج ١ ص ١٩٩ ، وليس

هذه الرواية عن خصوص هذا الراوي بزيادة « قلت : فإن لم أتوضأ ، قال : لا بأس به »^(١).

ويمكن حمل هذه الأخبار على الاستحباب ، مع تأكده في الخارج من شهوة، إن قلنا بانقسام المذي إلى قسمين، كما ذكرنا ذلك في مستحبات الوضوء، وتقدم لنا سابقاً^(٢) الكلام في ترجيح الحمل على التقية أو الاستحباب. وليعلم أن الشيخ (رحمه الله) قال بعد ذكر بعض الأخبار المخالفة : لو صح ذلك كان محمولاً على المذي الذي يخرج من شهوة ، ويخرج عن المعهود المعتاد من كثرته^(٣) فقد تعطي عبارته هذه الخلاف ، بل فهمه منه بعضهم^(٤) ، لكن لعلّه ذكره في مقام الجمع بين الأخبار، وإلا فهو محجوج بما سمعت ، فالمسألة خالية عن الإشكال بحمد الله ، وإن قيل^(٥) : إنها مجلّ تردّد ، لكنّه ليس في محله ، والله أعلم .

﴿ ولا ودي ﴾ بالبدال المهملة ماء تخين يخرج عقيب البول ، كما نصّ عليه جملة من علمائنا ، منهم السيّد في مداركه^(٦) ، بل في مرسله ابن رباط : « ... وأما الودي فهو الذي يخرج بعد البول ... »^(٧) فلا اشتباه في

فيها تكرار جملة : « ثم أعدت عليه سنة أخرى فأمرني بالوضوء منه » .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٤٣ ج ١ ص ١٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ٩ ج ١ ص ١٩٧ .

(٢) في ص ١٠٠ فما بعد .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ذيل ح ٤٣ ج ١ ص ١٨ .

(٤) كالعاملي في مفتاح الكرامة : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ٣٧ .

(٥) كما في مدارك الاحكام : الطهارة / الاحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ١٥٢ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٤٨ ج ١ ص ٢٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥٦ ح ١١

موضوعه ، كما أنّه لا اشتباه في حكمه ؛ للأصل بل الأصول ، والإجماعات المنقولة ^(١) إن لم يكن محصلاً ، والأخبار ^(٢) المعتبرة .

وما وقع في بعض الأخبار ^(٣) من الوضوء منه محمول إمّا على التقيّة ، أو الاستحباب ، أو على خروجه عقيب البول من غير استبراء ، وبالأخير جمع العلامة ^(٤) والشيخ ^(٥) .

لكن فيه إشكال ، من جهة أنّ عدم الاستبراء يجعل البلل المشتبه بحكم البول ، لا المعلوم أنّه ودي ، والتعليل ^(٦) لأنّه إن لم يستبرئ لا بد وأن يخرج معه أجزاء بوليّة فيه منع ، وعلى تقديره لا نسلم ناقضيّتها ؛ لاستهلاكها بحيث لا تسمّى بولاً ، فتأمل جيّداً ، فإنّ المسألة لا تخلو من ثمره ، كما إذا وقع بعد الفراغ من البول بحيث يقطع الانسان بعدم جفاف المجرى ، ولكّته انقطعت دريرة البول ومع ذلك خرج الودي ، بل يمكن

ج ١ ص ٩٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ٦ ج ١ ص ١٩٧ .

(١) ممّن نقل الاجماع : العلامة في التذكرة : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ١١ ، والنهاية : الطهارة / ما يوجب الوضوء ج ١ ص ٧١ .

(٢) منها خبر الشحام المتقدم في ص ٧٤٠ ، وراجع : باب ١٢ من ابواب نواقض الوضوء ج ١ ص ١٩٥ .

(٣) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسن بن محبوب ، عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « ثلاث يخرجن من الاحليل : وهنّ المنّيّ فنه الغسل ، والودي فنه الوضوء ؛ لأنّه يخرج من دريرة البول ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٤٩ ج ١ ص ٢٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥٦ ح ١٢ ج ١ ص ٩٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ١٤ ج ١ ص ١٩٨ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ٣ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ذيل ح ٤٩ ج ١ ص ٢٠ .

(٦) راجع المصدرين السابقين .

دعوى الطهارة، لخروجه عن مسمى البولية، وعدم تنجيسه للودي في الباطن.

﴿و﴾ أمّا ﴿الودي﴾ بالذال المعجمة فقد ذكر بعض علمائنا^(١) أنّه الذي يخرج بعد المني، ولم يحضرنى من كتب اللغة ما أتحقّق به ذلك، بل عن شارح الدروس^(٢) أنّه لم يقف فيما حضره من كتب اللغة على شيء مناسب له، لكن في مرسله ابن رباط: «... إنّ الذي يخرج من الأدواء...»^(٣)، وهو جمع داء، فيكون المراد به ما يخرج بسبب الأمراض، وعن بعض نسخ الاستبصار^(٤) تبديل الأدواء بالأوداج، ولعلّ المراد بها هنا مطلق العروق، وإن كان الودج اسماً لعرق في العنق.

وكيف كان فالأمر فيه سهل؛ إذ لا يقدر بعد عدم اشتباه حكمه اشتباهه ودورانه بين غير مشتبه، للإجماع على عدم نقض الثلاثة، مضافاً للأصل بل الأصول والسنة، بل وعلى المحكي عن ابن الجنيد^(٥) في المذي الخارج من شهوة، لأنّه حين يخرج من شهوة لا كلام في أنّه مذي، لما سمعت من التفسير، وغير الخارج من شهوة وإن اشتبه بالودي والودي في بعض الأحوال لكنّه قد وافق القوم.

نعم قد تظهر ثمرة من جهة أنّ الظاهر استحباب الوضوء من المذي

(١) كالشهيّد الثاني في المسالك: الطهارة/الاحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ٣.

(٢) مشارق الشمسوس: الطهارة/في موجباتها ص ٦٠.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١ ح ٤٨ ج ١ ص ٢٠، الاستبصار: الطهارة/باب ٥٦ ح ١١ ج ١ ص ٩٣، وسائل الشيعة: باب ١٢ من ابواب نواقض الوضوء ح ٦ ج ١ ص ١٩٧.

(٤) كما ذكره في مشارق الشمسوس: الطهارة/في موجباتها ص ٦٠.

(٥) كما تقدم في ص ٧٤١.

والودي بالبدال المهملة ، وأما الودي فلم أقف على خبر أمر بالوضوء منه حتى يحمل على الاستحباب ، ولذلك لم نذكره فيما يستحب الوضوء منه سابقاً ، فعلى فرض الاشتباه يحصل الإشكال في حصول سبب الاستحباب ، لكن الأمر فيه سهل .

بل يحتمل القول بالاستحباب منه أيضاً ، لما في بعض المراسيل « إنه كتب إليه هل يجب الوضوء ممّا خرج من الذكر بعد الاستبراء ؟ فكتب نعم »^(١) ، بل هو متّجه مع قرب الودي من الودي في الكتابة ، فقد تكون بعض كلمات الأصحاب وبعض الأخبار في الودي بالذال المعجمة ، والله أعلم .

❦ ولا دم ولو خرج من أحد السبيلين ، عدا الدماء الثلاثة ❦
لأصل بل الأصول ، والإجماع المنقول^(٢) بل المحصل^(٣) ، والأخبار المستفيضة في خصوص المقام ، كالواردة^(٤) في الحجامة والرعاف ونحوها ، مضافاً إلى الأخبار العامة الحاصرة المتقدمة سابقاً^(٥) ، بل في خبر أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) : « سألته عن الرعاف والحجامة وكلّ دم

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ١١ ج ١ ص ٢٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٢٨ ح ٣

ج ١ ص ٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب نواقض الوضوء ح ٩ ج ١ ص ٢٠٢ .

(٢) متن نقل الاجماع : العلامة في النهاية : الطهارة / ما يوجب الوضوء ج ١ ص ٧١ ، والسيد في

مدارك الاحكام : الطهارة / الاحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ١٥٢ .

(٣) متن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / ما ينقض الوضوء ج ١ ص ٢٦ ، والعلامة في

التذكرة : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ١١ ، والشهيد في الذكري : أظهار / المستعمل

منه ص ٢٦ .

(٤) كما في خبر أبي بصير المتقدم في ص ٧١٧ .

(٥) في ص ٧١٥ .

سائل ...»^(١) إلى غير ذلك من الأخبار، وفي بعضها^(٢) نسبة النقص بالرعاف إلى المغيرة بن سعيد مع لعنه .

وما نقل عن ابن الجنيد^(٣) - من الحكم بناقضية الدم الخارج من السبيلين مع الشك في خلوه من النجاسة - مع موافقته عند العلم بالعدم ، ليس خلافاً في المسألة ، مع أنه في غاية الضعف ، ولم نقف على ما يدل عليه ، مع منافاته لقاعدة عدم نقض اليقين بالشك .

ولعل ما في خبر الحسن بن علي بن بنت إلياس « سمعته يقول : رأيت أبي (عليه السلام) وقد رعف بعد ما توضأ دماً سائلاً ، فتوضأ »^(٤) ، وما في خبر عبيد بن زرارة : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أصابه دم سائل ، قال : يتوضأ ويعيد ، قال : وإن لم يكن سائلاً توضأ وبني ، قال : يصنع ذلك بين الصفا والمروة »^(٥) محمول إما على التقية ، أو على الاستحباب ، أو غير ذلك ، ولعل الحمل على الثاني أولى ؛ لما تقدم سابقاً^(٦) في استحباب الوضوء .

﴿ ولا قيء ، ولا نخامة ، ولا تقليم ظفر ، ولا حلق شعر ﴾ من غير

(١) تقدم في ص ٧١٧ .

(٢) كما في خبر أبي هلال الآتي في ص ٧٤٩ .

(٣) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / موجب الوضوء ص ١٨ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٢٩ ج ١ ص ١٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥٠ ح ٥ ج ١ ص ٨٥ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب نواقض الوضوء ح ١٣ ج ١ ص ١٩٠ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٤ ح ٢٤ ج ١ ص ٣٥٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥٠ ح ٤ ج ١ ص ٨٤ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب نواقض الوضوء ح ١٢ ج ١

ص ١٨٩ .

(٦) في ص ١٠٠ .

خلاف أجدّه^(١)، بل الإجماع منقول عليه^(٢)، ويدل عليه - مضافاً إلى ذلك، وإلى الأصل، والأخبار العامة - الأخبار الخاصة:

منها: خبر زرارة «قلت لأبي جعفر (عليه السلام): الرجل يقلّم أظفاره، ويجزّ شاربّه، ويأخذ من شعر لحيته ورأسه، هل ينقض ذلك وضوءه؟ فقال: يازرارة كلّ هذه سنّة، والوضوء فريضة، وليس شيء من السنّة ينقض الفريضة، وإن ذلك ليزيده تطهيراً»^(٣).

ومنها: خبر سعيد بن عبد الله الأعرج «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أخذ من أظفاري ومن شاربّي، وأحلق رأسي، أفأغتسل؟ قال: لا، ليس عليك غسل، قلت: فأتوضأ؟ قال: لا، ليس عليك وضوء، قلت: فأمسح على أظفاري الماء؟ فقال: هو طهور، ليس عليك مسح»^(٤).

ومنها: خبر أبي هلال قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) أينقض الرعاف والقيء ونتف الابطّ الوضوء؟ فقال: وما تصنع بهذا؟ هذا قول المغيرة بن سعيد، لعن الله المغيرة، يجزيك من الرعاف والقيء أن

(١) ممّن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ ما ينقض الوضوء ج ١ ص ٢٦، والعلامة في التذكرة: الطهارة/ موجبات الوضوء ج ١ ص ١١-١٢، والشهيد في الذكري: الطهارة/ المستعمل منه ص ٢٦.

(٢) كما في مدارك الاحكام: الطهارة/ الاحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ١٥٣.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٤ ح ٥ ج ١ ص ٣٤٦، الاستبصار: الطهارة/ باب ٥٧ ح ٢ ج ١ ص ٩٥، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب نواقض الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٢٠٣.

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٤ ح ٤ ج ١ ص ٣٤٦، الاستبصار: الطهارة/ باب ٥٧ ح ٣ ج ١ ص ٩٥، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب نواقض الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٢٠٣.

تغسله ، ولا تعيد الوضوء»^(١) .

ويدلّ على عدم نقض النخامة ما تقدّم سابقاً من عدم ناقضية المذي للوضوء لكونه بمنزلة النخامة .

وما يوجد في بعض الأخبار^(٢) ممّا يخالف ما ذكرنا ، محمول على الاستحباب أو التقية أو غير ذلك ، وقد تقدّم حصر مستحبات الوضوء ، ولعلّ الحامل للأصحاب على ذكر هذه الأشياء وجودها في الأخبار للردّ على العامة ، والأمر سهل .

﴿ولا مسّ ذكر ولا دبر ولا قبل﴾ ظاهراً وباطناً ، بظاهر الكف وباطنها ، محلاً ومحرّماً ، بشهوة كان أو بغير شهوة ، والحاصل : أنّه ليس لمسّ المذكورات نقض مطلقاً ، على ما هو المشهور بين علمائنا^(٣) شهرة كادت تكون إجماعاً ، بل هي إجماع ، وفي الخلاف : « الإجماع على عدم نقض مسّ الفرج ، أي الفرجين كان ، سواء كان رجلاً أو امرأة ، أو مسّ أحدهما

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٤ ح ١٨ ج ١ ص ٣٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب نواقض الوضوء ح ٨ ج ١ ص ١٨٩ .

(٢) كالتحيز الذي رواه الشيخ باسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن صفوان ، عن منصور ، عن أبي عبيدة الحذاء ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : الرعاف والقيء والتخليل يسيل الدم إذا استكرهت شيئاً ينقض الوضوء ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٢٦ ج ١ ص ١٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٩ ح ٥ ج ١ ص ٨٣ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب نواقض الوضوء ح ١٢ ج ١ ص ١٨٧ .

(٣) ممّن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / ما ينقض الوضوء ج ١ ص ٢٦ ، والعلامة في النهاية : الطهارة / ما يوجب الوضوء ج ١ ص ٧٠ ، والشهيد في الذكري : الطهارة / المستعمل منه ص ٢٦ .

فرج صاحبه بظاهر الكف أو بباطنه ، وبه قال عليّ (عليه السلام) «^(١)»
وربما سبق بعض الإجماعات على حصر النواقض في الستة المتقدمة .

ويدلّ عليه - مضافاً إلى ذلك ، وإلى الأصل بل الأصول ، والأخبار
الحاصرة للنواقض في الخارج من الطرفين ، والأخبار الحاصرة للنواقض في
البول والغائط والريح ، وقد تقدّمت ، وهي كثيرة معتبرة مستفيضة ، بل
متواترة ، بل الظاهر منها إرادة نفي الناقضية بهذه الأشياء ونحوها ممّا ذهبت
إليه العامة - خصوص خبر ابن أبي عمير عن غير واحد من أصحابه عن
الصادق (عليه السلام) «... إنه ليس من مسّ الفرج وضوء...»^(٢) .

وصحيح زرارة عن الباقر (عليه السلام) «إنّه ليس في القبلة
ولا المباشرة ولا مسّ الفرج وضوء»^(٣) .

وخبر عبد الرحمان بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال :
«سألته عن رجل مسّ فرج امرأته ، قال : ليس عليه شيء ، وإن شاء
غسل يده ، والقبلة لا يتوضّأ منها»^(٤) .

وخبر سماعة عن الصادق (عليه السلام) «عن الرجل يمسّ ذكره ،
أو فرجه ، أو أسفل من ذلك ، وهو قائم يصليّ ، يعيد وضوءه ؟ فقال :
لا بأس بذلك ، إنّما هو من جسده»^(٥) إلى غير ذلك .

(١) الخلاف : الطهارة/مسألة ٥٥ ج ١ ص ١١٢ و ١١٤ .

(٢) تقدم في ص ٧٤١ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة/باب ١ ح ٥٤ ج ١ ص ٢١ ، الاستبصار : الطهارة/باب ٥٣ ح ١
ج ١ ص ٨٧ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب نواقض الوضوء ح ٣ ج ١ ص ١٩٢ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة/باب ١ ح ٥٧ ج ١ ص ٢٢ ، الاستبصار : الطهارة/باب ٥٣ ح ٥
ج ١ ص ٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب نواقض الوضوء ح ٦ ج ١ ص ١٩٢ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة/باب ١٤ ح ٧ ج ١ ص ٣٤٦ ، الاستبصار : الطهارة/باب ٥٣ ح ٧

ولا يقدح عدم صراحتها في مسّ الباطن ؛ لكونها مطلقة ، مع أنّ المراد الردّ على العامة العمياء ، فلا يلتفت للمنقول عن الصدوق ^(١) من النقض بمسّ الرجل باطن دبره ، أو باطن إحليله ، أو فتح إحليله ، وعن ابن الجنيد ^(٢) من النقض بمسّ ما انضمّ عليه الثقبان ، ومسّ ظاهر الفرج من غيره بشهوة إذا كان محرماً ، ومسّ باطن الفرجين محرماً أو محلاً .

ويدلّ على تمام دعوى الصدوق ، وبعض دعوى ابن الجنيد ، خبر عمّار بن موسى عن الصادق (عليه السلام) ، قال : « ... سئل عن الرجل يتوضأ ثمّ يمسّ باطن دبره ، قال : نقض وضوءه ، وإنّ مسّ باطن إحليله فعليه أن يعيد الوضوء ، وإن كان في الصلاة قطع الصلاة ، ويتوضأ ويعيد الصلاة ، وإن فتح إحليله أعاد الوضوء وأعاد الصلاة » ^(٣) .

وربما كان في خبر أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) قال : « إذا قبل الرجل المرأة من شهوة ، أو مسّ فرجها ، أعاد الوضوء » ^(٤) دلالة أيضاً في الجملة .

وأنت خير أنه - مع الغضّ عمّا في السند ، وموافقة العامة ، فإنّه نقل القول بمضمونها عن جماعة كثيرة من العامة ^(٥) - لا تنهض على معارضة ما

ج ١ ص ٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب نواقض الوضوء ح ٨ ج ١ ص ١٩٢ .

(١) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينقض الوضوء ذيل ح ١٤٨ ج ١ ص ٦٥ .

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / موجب الوضوء ص ١٧ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٦٦ ج ١ ص ٤٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥٣ ح ٨ ج ١ ص ٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب نواقض الوضوء ح ١٠ ج ١ ص ١٩٣ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٥٦ ج ١ ص ٢٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥٣ ح ٤ ج ١ ص ٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب نواقض الوضوء ح ٩ ج ١ ص ١٩٣ .

(٥) الام : ج ١ ص ١٥ ، المحلى : ج ١ ص ٢٤٨ ، بداية المجتهد : ج ١ ص ٣٦ .

ذكرنا من الأدلة المعتمدة بما سمعت ، مع إعراض الأصحاب قديماً وحديثاً غيرهما ، فالمسألة من الواضحات . ولم نقف على ما يدل على تمام تفصيل ابن الجنيّد ، ولا يبعد حمل الرواية المخالفة على الاستحباب .

ومن الأخبار السابقة يظهر لك عدم النقض بالقبلة أيضاً ، مع أنّه يدلّ عليها أيضاً جميع ما تقدّم لنا مكرّراً ، وتفرّد ابن الجنيّد^(١) بالنقض إذا كان من شهوة ، وكذلك عن لذّة المحرّم ، ولعلّه لما سمعت من خبر أبي بصير ، مع عدم^(٢) دلّالته على تمام المدعى فيه ما عرفت ، وكذلك تفرّده^(٣) بالنقض بالفهقة إذا كانت في الصلاة ، وتفرّده^(٤) أيضاً بنقض الحقنة .

ويردّه في الكلّ الأصول والسنة والإجماع . وظواهر بعض الأخبار الدالة على بعض ما يقول - مع معارضتها بمثلها - محمولة على وجوه قريبة جداً ، بل يقطع المتأمل بأنّها المراد منها .

❖ ولا لمس امرأة ، ولا أكل ما مسّه النار❖ لم ينقل عن أحد فيه خلاف حتّى ابن الجنيّد ، والأصول والأخبار^(٥) ،

(١) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / موجب الوضوء ص ١٧ .

(٢) الأولى في سياق العبارة أن يقال : وهو مع

(٣) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / موجب الوضوء ص ١٨ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) أمّا ما دلّ على عدم النقض بمس المرأة : ما رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي مريم قال : « قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : ما تقول في الرجل يتوضأ ثم يدعوا جاريته فتأخذ بيده حتّى ينتهي إلى المسجد ؛ فإنّ من عندنا يزعمون أنّها الملازمة ؟ فقال : لا والله ، ما بذلك بأس ، وربّما فعلته ، وما يعني بهذا (أو لامتّم النساء) إلّا الواقعة دون (في) الفرج » .

وأما ما دلّ على عدم النقض بأكل ما مسّه النار : ما رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن

والإجماعات^(١) دالة عليه ، فلا نطيل الكلام بذلك .

﴿و﴾ مثله ﴿ما يخرج من السبيلين ، إلا أن يخالطه شيء من النواقض﴾ وكأنه مستغني عن الاستثناء ، لكنه أراد أن ينبّه عليه لمكان تنبيه الأخبار^(٢) ، وعبارات الفقهاء شرح لها ، لكن كان عليه أن يذكر حينئذٍ بعض ما تضمنت الأخبار عدم ناقضيته ، كإنشاد الشعر^(٣) ، وكلام الفحش^(٤) ،

علي بن محبوب ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن بكير بن أعين ، قال : « سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الوضوء ممّا غيّرت النار ، فقال : ليس عليك فيه وضوء ، وإنّا الوضوء ممّا يخرج ، ليس ممّا يدخل . »

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٥٥ ، وباب ١٤ ح ٢٦ ج ١ ص ٢٢ و ٣٥٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥٣ ح ٢ ج ١ ص ٨٧ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب نواقض الوضوء ح ٤ وباب ١٥ من نفس الابواب ح ٣ ج ١ ص ١٩٢ و ٢٠٥ .

(١) ممّن نقل الاجماع : الشيخ في الخلاف : الطهارة / مسألة ٥٤ و ٦٣ ج ١ ص ١١٠-١١١ و ص ١٢٢ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الاحداث الموجبة للوضوء ج ١ ص ١٥٤ .

(٢) كما في قول أبي عبد الله (عليه السلام) في خبر عمار بن موسى في حبّ القرع : « ... إن خرج متلطخاً بالعذرة فعليه أن يعيد الوضوء ... » وتقدم في ص ٧١٢ .

(٣) كما في الخبر الذي رواه الشيخ عن المفيد ، عن احمد بن محمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن احمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن معاوية بن ميسرة ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن إنشاد الشعر ، هل ينقض الوضوء ؟ قال : لا . » تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ٣٧ ج ١ ص ١٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥٢ ح ١ ج ١ ص ٨٦ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب نواقض الوضوء ح ١ ج ١ ص ١٩٠ .

(٤) ليس في الروايات تعرض لعدم نقض كلام الفحش أو القذف - الآتي - بخصوصه ، بل لم يتعرض لها كثير من الاصحاب ، نعم قال في المنتهى : « انشاد الشعر وكلام الفحش والكذب والغيبة والقذف غير ناقض » ثم روى رواية عن الجمهور تدل على عدم نقض الكلام بشكل مطلق - من دون تعرض لكونه فحشاً أو قذفاً - وهي : ان النبي (صلى الله عليه وآله) قال : « الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء » . راجع منتهى المطلب : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ٣٨ .

والكذب^(١)، والغيبة^(٢)، والقذف^(٣)، وقتل البقرة^(٤)، والبرغوث^(٥)،
والقملة^(٦)، والذباب^(٧)، ونتف الإبط^(٨)، ولمس الكلب^(٩)، ومصافحة
المجوسي^(١٠)، ونحو ذلك.

(١) كالحبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة،
قال: «سألته عن رجل كذب في شهر رمضان، فقال: قد أفطروا عليه قضاؤه، وهو صائم
يقضي صومه ووضوءه إذا تعمد».

تهذيب الاحكام: الصيام/باب ٥٤ ح ٣ ج ٤ ص ٢٠٣، وسائل الشيعة: انظر باب ٢
من ابواب ما يمسك عنه الصائم ج ٧ ص ٢٠.

(٢) كالحبر الذي رواه الصدوق في عقاب الأعمال - في حديث طويل - عن رسول الله (صلى الله
عليه وآله): «ومن اغتاب أخاه المسلم بطل صومه وانتقض وضوؤه...».

عقاب الاعمال: باب يجمع عقاب الاعمال ص ٣٣٥، وسائل الشيعة: باب ٢ من
ابواب ما يمسك عنه الصائم ح ٥ ج ٧ ص ٢١.

(٣) راجع هامش رقم (٤) في الصفحة السابقة.

(٤) و(٥) و(٦) و(٧) كالحبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي
عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يقتل
البقرة والبرغوث والقملة والذباب في الصلاة، أينقض صلاته ووضوءه؟ قال: «لا».

الكافي: باب المصلي يعرض له شيء من الهوام فيقتله ح ٢ ج ٣ ص ٣٦٧، وسائل الشيعة:

باب ١٧ من ابواب نواقض الوضوء ح ١ ج ١ ص ٢٠٧.

(٨) كما في خبر أبي هلال المتقدم في ص ٧٤٩.

(٩) كالحبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن حريز، عن محمد بن
مسلم، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الكلب يصيب شيئاً من جسد
الرجل، قال: يغسل المكان الذي أصابه».

تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١ ح ٦١ ج ١ ص ٢٣، الاستبصار: الطهارة/باب ٥٤

ح ٣ ج ١ ص ٩٠، وسائل الشيعة: باب ١١ من ابواب نواقض الوضوء ح ٣ ج ١ ص ١٩٥.

(١٠) كالحبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العلا، عن
محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: «سألته عن رجل صافح مجوسياً،

ولعلّه ترك ذلك لكثرتها ، واتّفاق الأصحاب عليها ، وكأنّ كثرة هذه الأخبار لبيان ذلك لمكان أقوال العامة ^(١) ؛ إذ هي مختلفة اختلافاً يدلّ على فساد أصل مذهبهم ، وكأنّ منشأ ذلك القياس والاستحسان ، وبعض الأخبار المختلفة ، وسنقف ويقفون ، ونسأل ويسألون ، وعلى الله التكلان . وكذلك لا ينقض الوضوء بالردّة ، سواء كانت عن فطرة أو ملة ، مع وجوب القتل وعدمه فيها ؛ للأصل بل الأصول ، والأخبار ^(٢) الحاصرة ، والاجماع المنقول ، وإن كان المتيقّن من الأخير غير الفطري المستوجب القتل ، والأوّل كافٍ فيه . وعدم قبول توبته لا تستلزم ^(٣) بطلان طهارته ، كما أنّ نجاسته الخبيثة لا تقضي بفساد طهارته الحديثة ؛ لعدم الدليل ، بل لدليل العدم ، وكونه بمنزلة الميت بالنسبة للأموال لا يقضي به هنا ^(٤) ، والعمدة الأوّل .

ولا دليل في قوله تعالى : « لَيْسَ أَشْرَكَكَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ » ^(٥) ، « وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ » ^(٦) ؛ لأنّ المراد بالإحباط ذهاب

قال : يغسل يده ولا يتوضأ » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٥٢ ج ١ ص ٢٦٣ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب ما ينقض الوضوء ج ٢ ص ١٩٤ .

(١) المحلى : ج ١ ص ٢٥٠-٢٥١ ، بداية المجتهد : ج ١ ص ٤١ .

(٢) تقدمت في ص ٧١٥ .

(٣) الأوّل : لا يستلزم .

(٤) وقد يقال على بُعد : إنّ الموت لم تثبت ناقضيته أيضاً ، وكونه أعظم من النوم في زوال العقل - مع كونه قياساً - ممنوع ، (منه رحمه الله) .

(٥) سورة الزمر : الآية ٦٥ .

(٦) سورة المائدة : الآية ٥ .

الشواب ، وهو لا يستلزم بطلان جميع الآثار ، مع إمكان معارضته بقوله تعالى : « وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قَيِّمْتُ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ »^(١) حيث اشترط في الإحباط الموت على الكفر ، وبهذا الأخير أجاب جماعة من أصحابنا^(٢) ، لكنه غير متجه في الفطري بناءً على عدم قبول توبته في الظاهر والباطن ، والعمدة في الجواب الأول .

وما نقل عن ابن عباس^(٣) أنّ الحدث حدثان ، حدث اللسان وحدث القلب ، لا حجة فيه ؛ لكونه ليس من طرقتنا ، مع عدم صراحته بذلك ، بل ولا ظهوره ، سيما بعد إضافة الحدث للسان ، فتأمل .

نعم الردّة في الأثناء ناقضة للوضوء ؛ لفوات الاستدامة في بعض الأحوال ، ولنجاسة ماء الوضوء القاضي^(٤) بفساده ، فلورجع في الأثناء صحّ وضوؤه على الأقوى ما لم يحصل الجفاف ، والله أعلم .

(١) سورة البقرة : الآية ٢١٧ .

(٢) منهم : المصنف في الاعتبار : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ١١٩ ، والعلامة في المنتهى : الطهارة / موجبات الوضوء ج ١ ص ٣٨ ، والخنساري في مشارق الشموس : الطهارة / في موجباتها ص ٦١ .

(٣) المغني (لابن قدامة) : ج ١ ص ١٩٣ ، المجموع : ج ٢ ص ٦٢ .

(٤) الأولى : القاضية .

محتويات الكتاب

٥	ترجمة المؤلف
٣١	منهجية التحقيق

كتاب الطهارة

٦٣	معنى الكتاب
٦٤	الطهارة لغة
٦٥	الطهارة عرفاً
٧٢	الواجب من الوضوء
٧٣	الوضوء واجب غيري
٧٩	المندوب من الوضوء
٩٨	فيما يستحب الوضوء منه
١٠٤	عدم استحباب الوضوء بأكل ما مسّه النار أو لمس النساء...
١٠٥	جواز الوضوء لغايات متعدّدة
١٠٦	حكم الوضوء المستحب الذي لم يجامع الحدث الأكبر
١١٠	الواجب من الغُسل
١١٢	وجوب الغُسل للمستحاضة للصلاة والطواف ومسّ كتاب القرآن

- ١١٩ وجوبه للمجنب اذا بقي لطلوع الفجر من يوم يجب صومه مقدار ما يغتسل
 ١٢٦ اختصاص وجوب الغُسل للصوم في آخر الوقت وعدمه
 ١٢٩ عدم اختصاص مقدّمة الواجب بما بعد الوقت
 ١٣٦ وجوب الغُسل لصوم المستحاضة
 ١٤٠ الغُسل واجب غيري
 ١٤٨ قول المفسرين في المراد من «اذا قتم الى الصلاة»
 ١٥٠ أدلة الوجوب النفسي وردّها
 ١٥٤ المندوب في الغسل
 ١٥٤ الواجب من التيمّم
 ١٥٨ المندوب من التيمّم
 ١٦١ وجوب الطهارة بالنذر وشبهه
 ١٦٤ الاركان التي يعتمد عليها كتاب الطهارة

الركن الأول: في المياه

- الطرف الأول: في الماء المطلق
 ١٦٦ تعريف الماء المطلق
 ١٦٧ الماء المطلق طاهر ومطهر
 ١٦٨ الاستدلال على مطهريّة الماء
 ١٨٤ معنى الطهور
 ١٨٤ أقسام المياه
 ١٨٤ الماء الجاري وتعريفه
 ١٩٠ نجاسة ماء الجاري بالتغيّر
 ١٩٤ هل يشترط في التغيّر أن يكون حسياً أم لا؟
 ٢٠١ ضابطة التقدير على القول به

٢٠٣	التغير بالمجاورة
٢٠٣	التغير في غير الصفات الثلاثة
٢٠٤	حكم التغير بأوصاف المتنفس
٢٠٦	عدم نجاسة الماء الجاري قليله وكثيره بالملاقاة
٢١١	اشتراط دوام النبع في الجاري
٢١٤	انحاء التغير وحكمها
٢١٥	عدم اعتبار تساوي السطوح في الجاري
٢١٦	كيفية تطهر المتغير
٢٢٠	ماء الحمام
٢٢٤	هل يشترط في مادته الكرية أم لا؟
٢٣٢	طريق تطهير ما في الحياض
٢٣٣	هل يشترط كرية ما في الحياض
٢٣٧	حكم الجاري لو مزجه طاهر فغيره أو تغير من قبل نفسه
٢٣٩	الماء المحقون
٢٣٩	حكم ما كان دون الكرّ
٢٣٩	انفعاله بالملاقاة وأدلة ذلك
٢٥٩	أدلة القول بعدم الانفعال
٢٧١	الجواب عن أدلة القول بعدم الانفعال
٢٨١	مستثنيات قاعدة نجاسة القليل
٢٨١	التفصيل بين الوارد والمورود
٢٨٥	كيفية تطهير الماء القليل
٢٨٥	تطهيره بإلقاء كر
٢٨٦	كيفية سراية النجاسة
٢٨٩	اشتراط الإلقاء لتطهر الماء القليل وعدمه

- ٢٩٥ اشتراط الكرية لتطهر الماء القليل وعدمه
- ٢٩٦ اعتبار الدفعة لتطهر الماء القليل وعدمه
- ٣٠١ اعتبار الامتزاج وعدمه
- ٣١٠ تطهير الماء القليل بالاتصال بالجاري
- ٣١١ عدم تطهر الماء القليل بإتمامه كراً
- ٣١٧ حكم الكرّ فصاعداً
- ٣١٧ عدم نجاسته بالملاقاة
- ٣١٨ انفعاله بتغير أحد أوصافه
- ٣١٩ اعتبار تساوي السطوح وعدمه
- ٣٣٤ كيفية تطهير الكرّ
- ٣٣٩ بيان مقدار الكرّ وزناً
- ٣٤٦ بيان مقدار الكرّ مساحةً
- ٣٥٩ هل التحديد بالأشبار أو الوزن على التحقيق أم التقريب؟
- ٣٦٠ بلوغ الماء كراً بالوزن دون المساحة أو بالعكس
- ٣٦٦ مساواة مياه الغدران والأواني والحياض في الحكم
- ٣٦٩ ماء البئر
- ٣٦٩ تعريفه
- ٣٧٤ هل يتنجس ماء البئر بالملاقاة؟
- ٣٩٢ هل النزع واجب تعبدي أو مستحب؟
- ٣٩٧ طريق تطهير ماء البئر
- ٤٠١ نزع الجميع إن وقع فيها مسكر
- ٤٠٥ نزع الجميع إن وقع فيها فقّاع
- ٤٠٦ نزع الجميع إن وقع فيها مني أو أحد الدماء الثلاثة
- ٤٠٨ نزع الجميع إن مات فيها بعير

- ٤١٢ لزوم التراوح عند تعذر نزع الجميع
 ٤٢٠ نزع كَرَّان مات فيها دابةً أو حمار أو بقرة
 ٤٣٢ نزع سبعين دلوّاً إن مات فيها إنسان
 ٤٣٤ عدم الفرق بين المسلم والكافر في النزع
 ٤٣٧ نزع خمسين إن وقع فيها عذرة
 ٤٤١ نزع خمسين لكثير الدم
 ٤٤٤ نزع أربعين إن مات فيها ثعلب أو أرنب أو خنزير...
 ٤٥٠ نزع أربعين لبول الرجل
 ٤٥٣ حكم بول المرأة
 ٤٥٤ نزع عشرة للعذرة الجامدة
 ٤٥٥ نزع عشرة لقليل الدم
 ٤٦٢ نزع سبع لموت الطير
 ٤٦٥ نزع سبع لتفسخ الفأرة
 ٤٦٩ نزع سبع لانتفاخ الفأرة
 ٤٧٠ نزع سبع لبول الصبي
 ٤٧٢ نزع سبع لاغتسال الجُنُب
 ٤٧٩ نزع سبع لوقوع الكلب وخروجه حياً
 ٤٨١ نزع خمس لذرق الدجاج الجلال
 ٤٨٢ نزع ثلاث لموت الحية
 ٤٨٥ نزع ثلاث لموت الفأرة
 ٤٨٦ نزع دلو لموت العصفور وشبهه
 ٤٨٧ نزع دلو لبول الصبي الذي لم يتغذّ بالطعام
 ٤٨٨ نزع ثلاثين لماء المطر وفيه البول...
 ٤٩٠ المراد بالدلو التي ينزع بها

- ٤٩١ حكم صغير الحيوان
- ٤٩٢ اختلاف أنواع النجاسة موجب لتضاعف النزع
- ٤٩٤ تضاعف النزع مع التماثل
- ٤٩٦ عدم التضاعف اذا كان الواقع المتعدد بعضاً من جملة لها مقدر
- ٤٩٧ نزع الجميع إن لم يقدر للنجاسة منزوح
- ٥٠٤ نزع الجميع اذا تغير ماء البئر بالنجاسة
- ٥١٥ نزع المقدر بألة تسعه دفعة أو دفعتين
- ٥١٦ تظهر آلات النزع وحواشي البئر وأرضه تبعاً
- ٥١٧ وجوب إخراج عين النجاسة قبل النزع
- ٥١٩ عدم العبرة بما يتساقط من الدلو حال النزع
- ٥٢٠ عدم وجوب النية في النزع
- ٥٢٠ استحباب الفصل بين البئر والبالوعة ومقداره
- ٥٣٢ عدم نجاسة ماء البئر بمجرد قرب البالوعة
- ٥٣٤ عدم جواز استعمال الماء النجس في الطهارة والأكل والشرب
- ٥٣٥ وجوب الاجتناب عن الشبهة المحصورة
- ٥٤٨ تعارض مقدمة الواجب والحرام
- ٥٥٠ انكفاء أحد الاناءين المشتبه أحدهما بالنجس
- ٥٥٦ عدم وجوب الاراقة في جواز التيمم
- ٥٥٩ انكفاء أحد الاناءين المشتبه أحدهما بالمضاف
- ٥٦٠ اشتباه أحد الاناءين بالمغصوب
- ٥٦٠ اشتباه المضاف بالمطلق

الطرف الثاني: في المضاف

٥٦٢ تعريفه

٥٦٧	الماء المضاف طاهر لا يزيل حدثاً
٥٧٣	الماء المضاف لا يزيل خبثاً
٥٨٥	نجاسة الماء المضاف بملاقاة النجاسة
٥٨٨	كيفية تطهير الماء المضاف
٥٩٨	كراهة الطهارة بماء أُسخن بالشمس
٦٠٤	كراهة تغسيل الأموات بماء أُسخن بالنار
٦٠٨	كراهة الاستشفاء بالحماة
٦٠٩	الماء المستعمل
٦٠٩	حكم الماء المستعمل في رفع الخبث
٦١١	بيان الأقوال في حكم الغُسالة
٦٣٨	حكم ماء الاستنجاء
٦٤٤	نجاسة ماء الاستنجاء اذا تغيّر بالنجاسة
٦٤٥	نجاسة ماء الاستنجاء اذا لاقته نجاسة من خارج
٦٤٦	حكم الماء المستعمل في الوضوء
٦٤٧	حكم الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر
٦٥١	المستعمل في رفع الحدث هل يرفع الحدث به ثانياً أم لا؟

الطرف الثالث: في الأسار

٦٥٩	تعريف السور
٦٦١	هل السور مخصوص بالماء أم مطلق المائع؟
٦٦٤	طهارة الأسار الآ سور نجس العين
٦٦٨	كراهة سور الجلال
٦٦٩	كراهة سور ما أكل الجيف
٦٧٩	كراهة سور الحائض غير المأمونة

٦٨٥	كراهة سؤر البغال والحمير
٦٨٩	كراهة سؤر الفأرة
٦٩٢	كراهة سؤر الحية
٦٩٤	كراهة سؤر مامات فيه الوزغ والعقرب
٦٩٩	نجاسة الماء بموت الحيوان ذي النفس السائلة
٦٩٩	حكم ما لا يدركه الطرف من الدم

الركن الثاني: في الطهارة المائية

الوضوء وفيه فصول:

الأول

في الأحداث الموجبة للوضوء

٧٠٤	الحدث لغة وعرفاً
٧٠٤	المراد من الموجبات في المقام
٧٠٨	معنى الوضوء
٧٠٨	ناقضية خروج البول والغائط والريح
٧١٣	حكم الغائط لو خرج ممّا دون المعدة
٧٢٢	حكم ما لو اتفق المخرج في غير الموضع المعتاد
٧٢٣	ناقضية النوم الغالب على الحاستين
٧٣٣	ناقضية ما أزال العقل من الجنون والإغماء...
٧٣٦	ناقضية الاستحاضة القليلة
٧٣٨	عدم ناقضية المذي
٧٤٤	عدم ناقضية الودي
٧٤٦	عدم ناقضية الوذي
٧٤٧	عدم ناقضية الدم عدا الدماء الثلاثة

٧٤٨	عدم ناقضية القيء والنخامة ...
٧٥١	عدم ناقضية مس الذكر والدُبُر والقُبُل
٧٥٣	عدم ناقضية مس امرأة وأكل ما مسته النار
٧٥٤	عدم ناقضية ما يخرج من السيلين
٧٥٩	محتويات الكتاب